

[illegible]

الدار العربية للموسوعات

حسن الفكاهنى - محام

تأسست عام ١٩٤٩

الدار الوحيدة التى تخصصت فى اصدار

الموسوعات القانونية والاعلامية

على مستوى العالم العربى

ص . ب ٥٤٣ - تليفون ٣٩٣٦٦٣٠

٢٠ شارع علي - القاهرة

الموسوعة الادارية الحديثة

مبادئ المحكمة الادارية العليا وفتاوى

الجمعية العمومية لمجلس الدولة

فى

المواد الجنائية والمدنية والتجارية والنسبوية

والادارية والبحرية والاحوال الشخصية والمرافعات

المدنية والاجراءات الجنائية وبالقى فروع القانون

« الجزء ٣٤ »

ويتضمن المبادئ ابتداء من

عام ١٩٨٥ حتى عام ١٩٩٣

تحت اشراف

الاستاذ حسن الفكهانى

محام أمام محكمة

التقضى والادارية العليا

رئيس قضايا البنك العربى -

ثم وكيل قضايا بنك مصر (سابقا)

الدكتور نعيم عطية

محام أمام محكمة

التقضى والادارية العليا

نائب رئيس مجلس الدولة

(سابقا)

(١٩٩٤ - ١٩٩٥)

إصدار : الدار العربية للموسوعات (حسن الفكهانى - محام)

القاهرة : ٢٠ شارع عدلى - ت : ٣٩٣٦٦٣٠ - ص.ب : ٥٤٣

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَقُلْ إِنِّي رَسُولٌ

مِمَّنْ بَيْنَ يَدَيْهِ السَّاعَةُ وَالْمُؤْمِنُونَ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

تصميم

الى السادة الزملاء :

رجال القانون في مصر وجميع الدول العربية :

تقدمت اليكم خلال فترة قريظة عن الأربعين عاما مضت العديد من الموسوعات القانونية (عدد ١٦ موسوعة يصل عدد مجلداتها واجزاؤها الى عدد ٥٣٣) وآخرها (الموسوعة الذهبية لقضاء محكمة النقض المصرية) (٤١ جزء) شملت مبادئ هذه المحكمة بدوائرها المدنية والجنائية منذ نشأتها عام ١٩٣١ حتى عام ١٩٩٢ .

كما قدمت اليكم خلال عام ١٩٨٦ بالتعاون مع الصديق العزيز الدكتور نعيم عطية المحامي لدى محكمة النقض ونائب رئيس مجلس الدولة سابقا القسم الاول من (الموسوعة الادارية الحديثة) (٢٤ جزء) شاملة احكام المحكمة الادارية العليا مع فتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة (منذ عام ١٩٤٦ حتى منتصف عام ١٩٨٥) .

وحاليا اقدم لكم القسم التالى من (الموسوعة الادارية الحديثة) (عدد ١٦ جزء) متعاوننا مع صديقى العزيز الدكتور نعيم عطية المحامى امام محكمة النقض ونائب رئيس مجلس الدولة سابقا . وقد تضمن هذا القسم احكام المحكمة الادارية العليا مع فتاوى الجمعية العمومية لقسمى

القنوى والتشريع بمجلس الدولة (منذ النصف الثاني لعام ١٩٨٥ حتى نهاية
السنة القضائية ١٩٩٢/٩٢ في سبتمبر ١٩٩٢) .

أرجو من الله أن يقال رضاكم وأن يحقق الغرض من إصداره .

ومع خالص الشكر لكل من تعاون معنا لاتمام هذا العمل الضخم .
أدعوا الله أن يوفقنا لما فيه الخير للجميع .

أول فبراير سنة ١٩٩٤

حسن الفكهاني

محام أمام محكمة النقض

رئيس قضايا البنك العربي

ثم وكيل قضايا بنك مصر (سابقا)

مقدمة

— ١ —

تضمنت « الموسوعة الادارية الحديثة » في اصدارها الأول ما بين عامي ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ المبادئ القانونية التي قررتها أحكام المحكمة الادارية العليا وفتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة ، منذ انشائه في عام ١٩٤٦ حتى عام ١٩٨٥ .

وقد جاءت هذه المبادئ مرتبة ترتيبا إيجديا موضوعيا مما يسهل على الباحث العثور على ما هو بحاجة اليه في بحثه من مبادئ قررتها الفتاوى والأحكام الصادرة من أعلى جهتين في مجلس الدولة وهما المحكمة الادارية العليا بالنسبة للقضاء الاداري والتدبيسي والجمعية العمومية بالنسبة لقسمى الفتوى والتشريع .

وقد لقيت « الموسوعة الادارية الحديثة » في اصدارها الأول المديح والاستحسان من المشتغلين بالقضاء والحاماة والتدريس وغيرهم من العاملين بالقانون في شتى ادارات الحكومة ، والهيئات ، والشركات ، والبنوك والمؤسسات ليس في مصر وحدها بل وفي العالم العربي كله ، وذلك على الاخص لسلامة المنهج الذي قامت عليه الموسوعة ، ووزارة الأحكام والفتاوى التي احتوتها مجلداتها التي بلغ عددها أربعة وعشرين مجلدا ، ليس في مجال القانون الاداري تحسب ، بل وفي مجالات القانون كافة من حتى وتجاري ودولي وجنائي وضريبي واجراءات مدنية وتجارية وجنائية .

وتدور العجلة القضائية دون توقف ، وتمضى أحكام المحكمة الادارية العليا وفتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع تثرى بالحصيف المتأتى فى بحثه من مبادئ القانونيه جلسة اثر جلسة ، تضاف الى حصاد السنين اسهلات جديدة ، ينمو بها الرصيد الضخم والجدير بكل اعتبار من عطاء مجلس الدولة الذى يمكن فى اطراد من اثرات الفكر القانونى ، وتوسيع آفاقه ، وتعميق مساراته ، عبر الخبرات الاستشارية والسوابق القضائية ، صعودا لمدارج التصويب والتقييم والارساء ، حتى يجيء الرصيد ثريا وافيا متجددا ، مذكلا لما قد يصادفه الباحثون من صعوبات ومشاق فى اداء مهامهم ، موغرا بذلك عليهم الوقت والجهد المبذول للتوصل الى المناسب من احكام وفتاوى ترشددهم الى ما يجب ان يفلوا به من رأى فى فتاويهم ، او يتضوا به فى احكامهم ، او يسروا عليه فى بحوثهم الفقهية والجامعية ، وكما سمعنا من اطلنوا على « الموسوعة الادارية الحديثة » من اعتراف صادق بانهم مدينون « للموسوعة » بانجاز موضوعات اسندت اليهم فى وقت اقصر بكثير مما كانوا يقدرونه لانجازها ، فحققوا بذلك نجاحات لم يكن يتوقعونها .

واذا كان الاصدار الاول « للموسوعة الادارية الحديثة » قد وقف خلف احكام المحكمة الادارية العليا وفتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع المسيرة حتى ٢٠ سبتمبر ١٩٨٥ وهو تاريخ نهاية السنة القضائية ١٩٨٥/٨٤ ، فقد استظهرنا الحلبة الملمعة الى مواصلة الجهد لتجميع وتلخيص الاحكام وفتاوى الصادرة اعتبارا من اول أكتوبر ١٩٨٥ وهو تاريخ بداية السنة القضائية ١٩٨٦/٨٥ حتى ٢٠ سبتمبر ١٩٩٢ وقد تاريخ لهلية السنة القضائية ١٩٩٢/٩١ التى هى السنة التى فتح بعدها الى الطبعة بالاصناف الثماني « للموسوعة الادارية الحديثة » الذى ينفذ القرار بين يديه حاليا . فنعرضه بحق لحفظ الجاهلية للقانونية التى تررعها المحكمة الادارية العليا والجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ، ملذا وضع القرار امامه الاصدار الاول « للموسوعة الادارية الحديثة »

والإصدار الثاني لها ، فانه يكون بذلك قد وضع يده على سبعة وأربعين
علما من المجلدات القانونية التي قررها مجلس الدولة من خلال تفتيه
المحكمة الإدارية العليا والجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع .

وانما لفرجوا بذلك ان تكون قد قدمت بكل فخر وتواضع - اجترأ
علما وعمليا ضخما ، يحقق للمشتغلين بالقانون خدمة حقيقية ومؤكدة
تغنى في احيان كثيرة من الرجوع الى عشرات المؤلفات الفقهاء للتعرف
على الراى القانونى الصحيح للمسألة المطروحة للبحث .

— ٣ —

وانه لحق على أن اعترف في هذا المقام بفضل زملائي أعضاء
مجلس الدولة الذين اشتغلت بين صفوفهم فترة بلغت ما يربو على اثنتى
وثلاثين سنة من سنوات عملى القضائى ، كانت الخلفية التى استند اليها
استيعابى للمبادئ القانونية التى ضمتها باعزاز دفتى « الموسوعة الادارية
الحديثة » (١٩٩٣/٤٦) كما اعترف بالفضل ايضا للاستاذ الكبير
حسن الفكهاى المحامى اسلم محكمة النقض لتحصسه لمشروع « الموسوعة
الادارية الحديثة » سواء فى اصدارها الاول او اصدارها الثانى ،
واسدائه للتوجيهات الصلبة المعززة بخبرته الطويلة فى اصدار
« الموسوعات القانونية » القيمة فى خدمة رجال القانون فى العالم العربى .
كما لا يفوتنى ان اتوه بالجهد الذى اسداه كل من الاستاذين / عبد المنعم
عبيوى وطارق محمد حسن المحاميين بالاستئناف العالى ومجلس الدولة
والاستاذة / عزة حسن الفكهاى المحامية بالاستئناف العالى ومجلس
الدولة والاستاذة / منى رمزى المحامية فى التجميع والتلخيص والتنسيق
والتنفيذ ، وغير ذلك من اعمال دفعت بالموسوعة فى اصدارها الثانى
الى يدى القارئ على هذا النحو الرصين الذى بدت عليه .

وختاماً لا يفوتنى فى هذا المقام أن أخص بالذكر السادة الزملاء
الأفاضل الأساتذة المستشارين / أحمد عبد العزيز وفاروق عبد القادر
وفريد نزيه تناغو نواب رئيس مجلس الدولة والدكتور عادل شريف
المستشار حالياً بالمحكمة الدستورية العليا والأستاذ / حسن هند عضو
القسم الاستشارى بمجلس الدولة ، على ما أبدوه من اهتمام بالموسوعة
وما أبدوه من عون فى سبيل إنجازها .

والله ولى التوفيق

أول فبراير سنة ١٩٩٤

دكتور نعيم عطية

الحامى أمام محكمة النقض

نائب رئيس مجلس الدولة

(سابقاً)

فهرس الموضوعات

الجزء رقم (٣٤)

الفهرس

الصفحة

الموضوع

رسوم

٢	أولا - رسم نظافة
٥	ثانيا - رسم تنمية الموارد
٢٠	ثالثا - رسم محلى
٢٩	رابعا - رسم قضائى
٣٧	خامسا - رسم السجل العينى
٣٨	سادسا - تقليم الحق فى الرسوم
	رسوم وظيفى وتصحيح اوضاع العاملين

الفصل الأول - نطق سريان قانون تصحيح اوضاع العاملين

٤٦	رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ مناط الانادة من ايكلمه
٥٤	الفصل الثانى - مؤهل دراسى

٥٤	أولاً - دبلوم مدارس المعلمات الابتدائية
٥٥	ثانيا - مؤهل الأعدابية الفنية بأنواعه الثلاثة
٥٦	ثالثاً - شهادة مركز تدريب مهنى القوات المسلحة
٦٠	رابعا - شهادة اتمام الدراسة الزراعية
	خامسا - الشهادات التى توقف منحها والمعادلة للشهادات

٦٤	المحددة بالجدول المرافق للقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣
٦٦	سادسا - دبلوم التلفزيون

الفصل الثالث - الجداول

٦٨	الفرع الأول - مناط تطبيق جداول القانون ١١ لسنة ١٩٧٥
٨٠	الفرع الثانى - تطبيق الجدول الثانى
٨٦	الفرع الثالث - تطبيق الجدول الثالث

- ٩٨ الفرع الرابع - تطبيق الجدول الرابع
- ١٠٠ الفرع الخامس - تطبيق الجدولين الأول والثاني
- ١٠٣ الفرع السادس - تطبيق الجدولين الرابع والثاني
- ١٠٩ **الفصل الرابع - المبدد**
- الفرع الأول - شروط حساب مدد الخدمة السابقة في المدد
- ١٠٩ الكلية
- ١١٠ الفرع الثاني - كيفية حساب مدة الخدمة الكلية
- الفرع الثالث - كيفية حساب المدد الكلية للعاملين غير
- الحاصلين على مؤهلات دراسية والمتقدين في الوظائف
- المهنية والفنية أو الكلية المحددة بالجدولين الثالث
- والخامس
- ١١٢ الفرع الرابع - مدة الخدمة السابقة يقتصر حسابها على
- الفترة اللاحقة للحصول على المؤهل الذي عين العامل
- على أساسه
- ١١٤ الفرع الخامس - عدم جواز حساب مدة خدمة سابقة
- قضيت بمعسكرات الجيش البريطاني
- ١١٥ الفرع السادس - مدة الخدمة السابقة التي قضيت بالدوائر
- الزراعية ودخلت في خدمة الدولة
- ١١٧ الفرع السابع - يعتد بمدة الخدمة السابقة الى قضيت بدار
- التحرير للطباعة والنشر
- ١١٩ الفرع الثامن - شرط حساب مدة التطوع والتجنيد ضمن
- المعد الكلية
- ١٢٠ الفرع التاسع - طلب ضم مدة الخدمة السابقة
- الفرع العاشر - تدخل مدة الخدمة بالمدارس الخاصة
- الخاضعة لاشراف وزارة التربية والتعليم في المدد الكلية
- ١٣٠

- الفرع الحادى عشر — شرط قضاء مدة بينية فى الوظيفة المقرر لها درجة أدنى لا يقوم الا عند الترقية . . . ١٣٤
- الفرع الثانى عشر — قضاء المدة البينية لاحقا على الحصول المؤهل العلمى المطلوب ١٣٧
- الفرع الثالث عشر — حساب مدد الخدمة السابقة بالمهن الحرة ١٣٩
- الفرع الرابع عشر — تخفيض المدد الكلية ١٤٣
- الفصل الخامس — الترقية**
- الفرع الاول — من استوفى مدد الخدمة الكلية يعتبر مرقى الى الفئة المقابلة لمجموع تلك المدد فى ذات المجموعة الوظيفية التى ينتمى اليها ١٥٤
- الفرع الثانى — حظر الترقية الى اكثر من فئتين مائتين خلال السنة الواحدة ١٥٧
- الفرع الثالث — مناط الترقية وفقا لاحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ ١٦٩
- الفرع الرابع — مناط الترقية وفقا لاحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ ١٧١
- الفرع الخامس — مناط الترقية وفقا لاحكام القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٨ ١٨١
- الفرع السادس — مناط استحقاق الترقية بالنسبة للعامل المحال للمحاكمة الجنائية او التأديبية ١٨٦
- الفرع السابع — تحصن قرارات التخطى فى الترقية من الالغاء ١٨٩
- الفصل السادس — معنى الزميل فى تطبيق المادة ١٤ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ ١٩٠**
- الفصل السابع — الأقدمية ٢٠٤**
- الفرع الاول — الأقدمية فى ضوء احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ٢٠٤

	الفرع الثاني - الأقدمية في ضوء أحكام القانون رقم ١٢٥
٢٠٩	لسنة ١٩٨٠
٢٢٨	الفصل الثامن - التسويات
	الفرع الأول - تسوية الحالة وفقا لأحكام القانون رقم ١١
٢٢٨	لسنة ١٩٧٥ وصرف الفوق المالية المترتبة عليها
	الفرع الثاني - تسوية الحالة وفقا لأحكام القانون رقم ٧
٢٣٥	لسنة ١٩٨٤
٢٥٢	الفصل التاسع - مسائل متنوعة
٢٥٢	أولا - الضريبة والاشتراكات ومساعدو الصناع
٢٥٨	ثانيا - حظر تعديل المركز القانوني للعامل من ١٩٨٤/٦/٣٠
٢٧٠	ثالثا - إعادة العامل الى الخدمة
	رابعا - تدرج العلاوات الواردة في نص المادة ٦ من القانون
	رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ينصرف الى العلاوات التي
٢٧١	استحققت فعلا في تاريخ سابق على ١٩٨٧/١٢/٢١
	خامسا - يشترط لصحة التسوية التي تتم بالقانون رقم ١١
٢٧٢	لسنة ١٩٧٥ أن تكون خدمة العامل متصلة
	سادسا - شرط تطبيق الفقرة (د) من المادة ٢٠ من
٢٧٥	القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥
	سابعاً - يجب لأعمال حكم المادة ٢١ من القانون رقم ١١
	لسنة ١٩٧٥ أن يتم تعيين العامل في درجة أعلى من
٢٧٧	درجة بداية التعيين
	ثامنا - قرارات الرسوب الوظيفي الصادرة من وزير المالية
	لسنة ١٩٦٨ حتى نفاذ القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٩
٢٨١	هي قراوات وقتية غير دائمة

- تاسعا — يتعين الملل بمؤهله العالي أو نقله بفئة بعد
 حصوله على هذا المؤهل ٢٨٢
 عاشرا — المقصود بعبارة تدرج المرتب بالملاوات . . . ٢٨٤
 حادى عشر — عدم جواز الجمع بين مؤهلين فى مجال تطبيق
 القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ٢٨٧

رقلة ادارية ٢٩٢

رى وصرف

- أولا — طبيعة الاراضى الواقعة بين جصور نهر النيل . . . ٢٠٢
 ثانيا — حدود سلطة مفتشى الرى فى اصدار قرار بتمكن المنتع
 من استعمال المسقاة ٣٢٦
 ثالثا — ازالة التمدى على مجرى نهر النيل ٣٢٩
 رابعا — سلطة مدير عام الرى فى اصدار قرار مؤقت بتمكن
 أحد الأفراد من الانتفاع بمسقاة أو بمصرف خاص . . . ٣٣٢
 خامسا — وجوب الحصول على ترخيص من وزارة الرى قبل
 القيام بأى عمل يؤثر على الجصور ٣٣٨
 سادسا — مدى التزام وزارة الرى قلقونا بتبغير مورد برى
 آخر لأرض بدلا من مصدر الرى المستمد من ترعة تقرر
 الاستغناء عنها وردمها ٣٤١
 سابعا — حدود رقابة القضاء الادارى بالنسبة لمنازعات الرى
 والصرف ٣٤٤

زراعة :

- أولا — التفسير التشريعى رقم ١ لسنة ١٩٦٣ ٣٥٢

٢٥٤	ثانيا - الجهة المختصة بإزالة المباني المقلبة على الأراضي الزراعية
٢٥٨	ثالثا - الجمعية الزراعية
٢٦١	رابعا - تقدير ايجار الأراضي الزراعية
٣٦٥	خامسا - طريقة لجان الفصل في المنازعات الزراعية
٣٦٧	سادسا - اختصاصات المشرف الزراعى
٣٦٨	سابعا - حظر تبوير وتجريف الأراضي الزراعية
	ثامنا - سلطة وزير الزراعة في الترخيص بالبناء في الأراضي
٣٨٤	الزراعية

٣٩٥	مسلك تجارى
٣٩٧	أولا - تقدير الكفاية
٤٠٤	ثانيا - الترقية
٤٠٥	ثالثا - نحب
٤٠٨	رابعا - أقدمية

٤١١	مسلك دبلوماسى وقنصلى
٤١٣	أولا - تقارير الكناية
٤١٥	ثانيا - الترقية
٤٢٢	ثالثا - أقدمية
٤٢٥	رابعا - معادلة الدرجات والوظائف
٤٢٩	خامسا - النحب للعمل بالمكاتب الفنية ببعثات التحليل بالخارج
٤٣٥	سادسا - النقل من المسلك الدبلوماسى والقنصلى
٤٤٣	سابعا - حقوق اعضاء المسلك الدبلوماسى في حالة النقل المفاجيء
٤٥٦	ثامنا - بدلات
٤٦٢	تاسعا - المترجمون والكتبه المؤقتون

الموضوع	الصفحة
عاشرا - تأديب	٤٦٥
سوق عام	٤٦٩
سـينـما	٤٧٧
أولا - التكييف القانونى لنشاط العرض السينمائى	٤٧٩
ثانيا - الرقابة على الأشرطة السينمائية	٤٨٨
ثالثا - المنازعات الناشئة عن تنظيم عرض الأفلام السينمائية	٤٩٢
رابعا - مدى أحقية العاملون بالمؤسسة المصرية العامة للسينما للبلد المقرر للعاملين بهيئة الإذاعة	٤٩٥
شـرـطـة	٤٩٧
الفصل الأول - المرتب	٤٩٩
الفصل الثانى - البدلات	٥٠٥
الفصل الثالث - الترقية	٥١٠
الفصل الرابع - التقدمية	٥٢٠
الفصل الخامس - الأجازات	٥٢٨
الفصل السادس - النقل	٥٣١
الفصل السابع - التأديب	٥٣٣
الفصل الثامن - استقالة ضباط وأمناء الشرطة	٥٤٤
الفصل التاسع - إعادة تعيين من سبق استقالته أو نقله من ضباط الشرطة	٥٥٤
الفصل العاشر - إعادة تعيين ضباط الشرطة المفصولين بغير الطريق التأديبى	٥٥٩
الفصل الحادى عشر - أحالة ضباط الشرطة الى الاحتياط	٥٦٢

٥٦٦	الفصل الثاني عشر — المصالح
٥٧٣	الفصل الثالث عشر — كلية الشرطة وأكاديمية الشرطة
٥٩٢	الفصل الرابع عشر — مسائل متنوعة
٥٩٢	أولا — المجندون الملاحقون بخدمة هيئة الشرطة
٥٩٣	ثانيا — اختصاص وزارة التموين بتقرير النافذ الموجودة بالمنطقة
٥٩٥	شركة
٥٩٧	أولا — تأسيس الشركة
٥٩٩	ثانيا — تعديل النظام الأساسي للشركة
٦٠١	ثالثا — تغيير الشكل القانوني للشركة
٦٠٣	رابعا — طلبات الاندماج
٦٠٤	خامسا — الجمعية العمومية
٦٠٨	سادسا — مسائل عامة
٦٠٩	شهر عقارى
٦١١	أولا — إجراءات الشهر
٦١٥	ثانيا — دور مصلحة الشهر العقارى
٦١٩	ثالثا — تحديد رسم التوثيق والشهر
	رابعا — مدى أحقية الهيئة العامة لتعاونيات البناء والإسكان
٦٢٢	فى الإعفاءات من رسوم الشهر والتوثيق
	خامسا — أحكام القلقون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ تنطبق على
	التصرفات الصادرة من الدولة لغير المصريين الخاضعين
٦٢٥	للغانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٨٨

الصفحة	الموضوع
٦٢٩	صحافة
٦٣٥	صحيفة الحالة الجنائية
٦٣٩	صححة عمومية
٦٤٧	صندوق التأمين الحكومى لضمان ارباب المهد
٦٦٣	صيد
٦٦٧	صيدلية وصيدالة
٦٧٥	ضابط احتياطى
٦٧٧	الفرع الاول - ضم مدة الاستدعاء للخدمة بالقوات المسلحة
٦٨٤	الفرع الثانى - الترقية
٦٨٨	الفرع الثالث - احتفاظ ضابط الاحتياط عند استدعائه بأية مزايا مالية مقررة لزملائه
٦٩٣	ضريبة
٦٩٦	الفرع الاول - الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية
٧٠٥	الفرع الثانى - الضريبة على المرتبات
٧٠٥	اولا - عدم الخضوع للضريبة
٧١٠	ثانيا - الخضوع للضريبة
٧١٧	ثالثا - اداء الضريبة يكون بالعملة المصرية
٧٢٠	رابعا - المقصود بعبارة السنة الواردة بالمادة ٥٩ من قانون الضرائب على الدخل

الموضوع	الصفحة
الفرع الثالث — الضريبة على شركات الأموال	٧٢٢
الفرع الرابع — الضريبة على الأرض الفضاء	٧٢٥
الفرع الخامس — الضريبة على الأطيان	٧٢٩
أولا — عدم الخضوع للضريبة	٧٢٩
ثانيا — الخضوع للضريبة	٧٤٤
ثالثا — شروط رفع الضريبة	٧٤٧
الفرع السادس — الضريبة على العقارات المبلية	٧٤٩
أولا — خضوع الأرض الفضاء التى تعد فى حكم العقارات	
المبنية للضريبة على العقارات المبنية	٧٤٩
ثانيا — مناط استحقاق رسم السجل العينى المنصوص عليه	
فى الفقرتين ٣ ، ٤ من المادة ٣ من القانون رقم ٥٦	
لسنة ١٩٧٨	٧٥٣
الفرع السابع — ضريبة الدمغة	٧٥٥
أولا — الخضوع للضريبة	٧٥٥
ثانيا — الاعفاء من رسم الدمغة النسبى	٧٥٧
ثالثا — حدود سلطة رئيس المصلحة	٧٥٩
الفرع الثامن — ضريبة الملاهى	٧٦٢
الفرع التاسع — الضريبة والرسوم الجمركية على السيارات	٧٦٦
أولا — سيارات الليموزين	٧٦٦
ثانيا — السيارات المخزنة فى المنطقة الحرة الخاصة	٧٦٨

الموضوع	الصفحة
الفرع العاشر - الضريبة الجمركية	٧٧١
الفرع الحادى عشر - الضريبة على الاستهلاك	٧٧٤
أولا - مناط استحقاق الضريبة	٧٧٤
ثانيا - تحديد سعر السلعة لا علاقة له بخضوعها أو عدم خضوعها للضريبة	٧٧٨
ثالثا - الخضوع للضريبة	٧٨١
رابعا - عدم الخضوع للضريبة	٧٨٦
خامسا - التظلم من خضوع السلعة للضريبة	٧٨٨
الفرع الثانى عشر - مسائل متنوعة	٧٩٠
أولا - الضريبة لا تفرض الا بقانون	٧٩٠
ثانيا - ولاية محاكم مجلس الدولة بمنازعات الضرائب	٧٩٢
ثالثا - الاستهلاكات الإضافية المنصوص عليها فى المادتين ٢٤ و ١١٤ من قانون الضرائب على الدخل رقم ٥٧ لسنة ١٩٨١ لا يعتبر اعفاءا ضريبيا قائما بذاته	٧٩٤
ملحق أعمال الدار العربية الموسوعة	٧٩٧

رسموم

- أولا - رسم النظافة .
- ثانيا - رسم تنمية الموارد .
- ثالثا - رسم محلى .
- رابعا - رسم قضائى .
- خامسا - رسم السجل العينى .
- سادسا - تقادم الحق فى الرسوم .

أولا - رسم النطفة

قاعدة رقم (١)

المبدأ :

عدم جواز فرض رسم النطفة المقرر بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٧ في القرى التي لم تحدد القيمة الإيجارية للعقارات الواقعة بها طبقاً لأحكام القانون الخاص بفرض الضرائب على العقارات المبنية .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٩٨٥/١١/٢٠ فاستعرضت المادة ٨ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٨ في شأن النطفة العامة التي تنص على أنه « يجوز للمجلس المحلى فرض رسم اجبارى يؤديه شاغلو العقارات المبنية بما لا يجاوز ٢٪ من القيمة الإيجارية وتخصص حصيلة هذا الرسم لشئون النطفة العامة . وينشأ في كل مجلس يفرض فيه هذا الرسم صندوق للنطفة تودع فيه حصيلة هذا الرسم وحصيلة التصالح المنصوص عليه في الفقرة الثالثة من المادة التاسعة وكذلك الاعتمادات التي تدرج في ميزانية المجلس للصرف منها على أعمال النطفة » واستبان لها أن المشرع بالمجالس المحلية فرض رسم اجبارى يؤديه شاغلو العقارات المبنية لا يجاوز ٢٪ من القيمة الإيجارية تخصص حصيلته لشئون النطفة العامة وينشأ لذلك صندوق تودع فيه حصيلة هذا الرسم وغيره من الموارد المشار إليها بالمادة ٨ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه . ولما كان المشرع قد حدد رسم النطفة بما يجاوز ٢٪ من القيمة

الإيجارية ، فمن ثم فإن مناط فرض الرسم المذكور هو وجود عقارات حددت قيمتها الإيجارية وفقاً لأحكام القانون الخاص بالضرائب على العقارات المبنية في الجهات التي تسرى عليها تلك الضريبة فتكون هذه القيمة الإيجارية للمعيار على رسم النظافة ، ومقتضى ذلك عدم جواز فرض رسم نظافة في القرى الخارج عن نطاق القانون المذكور وبذلك فلم تحدد قيمتها الإيجارية طبقاً لأحكامه .

لذلك :

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز فرض رسم النظافة المقرر بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٧ في القرى التي لم تحدد القيمة الإيجارية للعقارات الواقعة بها طبقاً لأحكام القانون الخاص يفرض الضرائب على العقارات المبنية .

(ملف ٢١٥/٢/٣٧ — جلسة ١٩٨٥/١١/٢٠)

قاعدة رقم (٢)

إليكم :

رسم النظافة هو رسم محلي تفرضه المجالس المحلية — تخصيص حصيلته لشئون النظافة العامة — يسرى على هذا الرسم قواعد الربط والتظلم والتحصيل المتعلقة بالرسوم المحلية .

الحكمة :

ومن حيث أنه بالنسبة الى ما تطلب به جهة الادارة الطاعنة المطعون ضده من اداء رسوم نظافة عن السوق المؤجرة له تبلغ ٢٣٢٨٦٠ جنيهاً، فإن المادة (٨) من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٧ في شأن النظافة العامة تنص على أن « يجوز للمجالس المحلية فرض رسم اجباري يؤديه شاغلو العقارات المبنية بما لا يجاوز ٢٪ من القيمة الإيجارية . وتخصص حصيلة هذا الرسم لشئون النظافة العامة ... » وعلى ذلك فإن رسم النظافة لا يعدو أن يكون رسماً من الرسوم المحلية الذي تفرضه المجالس المحلية ،

مع تخصيص حصيلته لشئون النظافة العمالية ، ويسرى في شأنه — من ثم — القواعد المتعلقة بالرسوم المحية من ناحية إجراءات الربط والتظلم والتحصيل ، ولا يبين من الأوراق أن ثمة إجراءات قد اتبعت في هذا الشأن أبان قيام المطعون ضده باستغلال السوق أو بعد ذلك ، وعليه فإنه لا يجوز الاستناد الى تلك العلاقة التعاقدية للمطالبة بذلك المبلغ وإنما على جهة الإدارة أن تتبع الطريق القانونى المرسوم لربط هذا الرسم والمطالبة به وفقا لأحكام القوانين واللوائح .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه اذ انتهى الى رفض دعوى الجهة الادارية الطاعنة دون القضاء لها بالمبالغ المستحقة كفوائد تأخير عن أقساط مقابل الاستغلال التى تأخر المطعون عليه فى سدادها فى مواعيدها ، وكذلك قيمة رسم التفتيش المستحق فإنه يكون قد خالف القانون فى هذا الشأن ، ويتعين من ثم تعديل الحكم المطعون فيه على ذلك الوجه .

ومن حيث أن المادة ١٨٦ من قانون المرافعات تنص على انه « اذا اخفق كل من الخصمين فى بعض الطلبات جاز الحكم بأن يتحمل كل خصم ما دفعه من المصاريف أو بتقسيم المصاريف بينهما حسب ما تقرره المحكمة فى حكمها » .

(طعن ٢٢٧٨ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٨٧/٦/٢٠)

تالياً — رسم تنمية الموارد

قاعدة رقم (٣)

المبدأ :

خضوع جميع المصريين العاملين في الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والوكالات المتخصصة نياً ما كانت وظائفهم لأحكام القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٨ بأشترط الحصول على إذن قبل العمل بالهيات الأجنبية المعدل بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٦ — وكذلك لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ بفرض رسم تنمية الموارد المالية للدولة .

الفتوى :

ان هذا الموضوع غرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٩٨٦/٦/٢٥ فاستعرضت نص المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٨ — بأشترط الحصول على إذن قبل العمل بالهيات الأجنبية المعدل بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٦ . والتي تنص على أنه « يحظر على كل شخص يتمتع بجنسية الجمهورية العربية المتحدة أن يتعاقد للعمل أو يعمل في حكومة أو شركة أو هيئة أو منظمة دولية أو أجنبية أو فروع أو مكتب لها دون أن يحصل على إذن مسبق من وزير الداخلية سنواء كلن هذا للعمل بأجر أو بمكافأة أو بالجلان . ويحصل رسم عند تجديد الاذن من يعملون في الخارج بما يعادل ستة جنيهات مصرية لمن لا يزيد دخله الشهري من هذا العمل على مائة جنيه مصرية وبما يعادل اثنى عشر جنيه مصرية لمن يزيد دخله

على ذلك » . كما استعرضت الجمعية كذلك نص المادة الأولى من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ بفرض رسم تنمية الموارد المالية للدولة والتي تنص على أنه « يفرض رسم يسمى رسم تنمية الموارد المالية للدولة على ما يأتى : ١ . ٧٠٠٠٠٠٠٠ اذن العمل ٥ . جنيه عن كل اذن عمل » ، يصدر للعمل فى الخارج او فى أى جهة او هيئة اجنبية او مشروع من المشروعات الاجنبية فى جمهورية مصر العربية ١٠٠ . جنيه عن كل سنة عند التجديد » . وكذلك المادة الرابعة من ذات القانون التى تنص على أنه « مع عدم الاخلل بحكم المادة الثالثة — لا يجوز الاعفاء من الرسم مالم ينص على الاعفاء منه صراحة » وتبينت الجمعية العمومية من استعراض هذه النصوص أن المشرع حظر على الأشخاص الذين يتمتعون بجنسية جمهورية مصر العربية العمل باحدى الحكومات او الهيئات او الشركات الاجنبية او المنظمات الدولية قبل الحصول على تصريح بذلك من وزارة الداخلية كما فرض على هؤلاء الأشخاص أداء رسم معين مقابل الحصول على اذن العمل او تجديده . سواء استظهرت الجمعية العمومية أن الخضوع لهذين الالتزامين رهن بتوافر شرطين هما :

١ — أن يكون الشخص متمتعاً بجنسية جمهورية مصر العربية .

٢ — أن يعمل هذا الشخص فى احدى الحكومات او الهيئات او الشركات الاجنبية او فى منظمة دولية .

ويتوافر هذان الشرطان فى المصريين العاملين بالامم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والوكالات — المخصصة ايا كانت الوظائف التى يشغلونها بما فيها وظيفة الامين العام والامناء المساعدين ولم ينص القانون على اعماء أى منهم من هذين الالتزامين ومن ثم فانهم يلتزمون جميعا وايا ما كانت وظائفهم فى هذه المنظمات الدولية — بالحصول على تصريح للعمل فى هذه المنظمات كما يؤدون الرسم المقرر على هذه التصاريح . ولا وجه للتمسك بالمزايا والحصانات التى قد يتمتع بها بعضهم بحكم وظائفهم او الاتفاقات .

المخولة للاعفاء من الحصول على هذا التصريح وأداء الرسم المقرر عليه اذ ان التمسك بهذه المزايا وتلك الحصانات لا يكون في مواجهة الالتزامات التي تفرضها عليهم التشريعات الوطنية بحكم كونهم يتمتعون بالجنسية المصرية اما الاعفاءات التي اشارت اليها وزارة الخارجية فتتعلق بقيود الجوازات وتسجيل الأجانب ومن الضرائب على المرتبات والمخصصات المدفوعة من الهيئات الدولية ، اذ الواضح ان الاذن المذكور والرسم المقرر عليه والمتعلقة به لا تتعلق بقيود الجوازات وتسجيل الأجانب كما انها لا تتعلق بالضرائب على المرتبات .

لذلك :

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى خضوع جميع المصريين العاملين في الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والوكالات المتخصصة ايا ما كانت وظائفهم لأحكام القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٨ بالتخفيف من الحصول على اذن قبل العمل بالهيئات الأجنبية المعدل بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٦ — وكذلك لأحكام القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ بفرض رسم تنمية الموارد المالية للدولة .

(ملف ٣٤٧/١/٨٦ — جلسة ١٩٨٦/٦/٢٥)

قاعدة رقم (٤)

المبدأ :

عند مشروعية ما تضمنته اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ بشأن رسم تنمية الموارد من اضافة الوحدات السكنية القائمة على الشاطئ الى الشاليهات والكبائن والاكشاك التي يسرى عليها رسم تنمية الموارد المنصوص عليه بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع

يجلسها المنعقدة في ١١/٥/١٩٨٨، فاستعرضت حكم المادة (١) من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ بفرض رسم تنمية الموارد المالية المصطل بالقاتون رقم ٥ لسنة ١٩٨٦، التي تنص على أن « يفرض رسم يسمى رسم تنمية الموارد المالية للدولة على ما يأتي : (١٦) الشاليهات والكبائن والاكتشاك التي تقع في المصايف والمشاى أيا كان نوعها : ويكون الرسم عليها معادلا لعشرين في المئة من مقابل الانتفاع المقرر عليها سنويا ، ومن القيمة الاجبارية المقررة أساسا لربط الضريبة على العقارات المبنية بحسب الاحوال وذلك كله بحد أدنى مقداره ٥٠ جنيها سنويا ، ويلزم المالك بتحصيل هذا الرسم وتوريده لمصلحة الضرائب . ويصدر قرار من وزير المالية بإجراءات ومواعيد تحصيل وتوريد الرسم المنصوص عليه . كما استعرضت حكم المادة ٢٦ من قرار وزير المالية رقم ٧٦ لسنة ١٩٨٦ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ معادلا بالقاتون رقم ٥ لسنة ١٩٨٦ على الشاليهات والكبائن والاكتشاك التي تقع في المصايف والمشاى أيا كان نوعها ، ويدخل في ذلك الوحدات السكنية (شقق أو فيلات) المقامة على الشاطئ بالمصايف ... » واستقبلت أن المشرع استحدث بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه رسما جديدا أطلق عليه رسم تنمية الموارد المالية للدولة وقرر فرضه على الشاليهات والكبائن والاكتشاك الموجودة بالمصايف والمشاى وحدد قيمة هذا الرسم بنسبة معينة من مقابل الانتفاع المقرر لها أو القيمة الاجبارية المتخذة أساسا لحساب الضريبة المقررة على العقارات المبنية وذلك بحد أدنى معين وناط بوزير المالية تحديد إجراءات ومواعيد تحصيل الرسم المشار اليه ، هذا وقد أدخلت اللائحة التنفيذية للقانون المذكور الوحدات السكنية (الشقق والفيلات) المقامة على الشاطئ في المصايف في مفهوم الشاليهات والكبائن والاكتشاك وذلك في مجال استحقاق الرسم المشار اليه .

ولما كان المستقر عليه وفقا لاحكام القضاء الادارى أن اصدار اللوائح التنفيذية للقوانين هو حق مقرر للسلطة التنفيذية سواء نص على

ذلك في تلك القوانين أو لم ينص وأن هذه اللوائح يجب أن تقتصر على وضع قواعد تنفيذية دون أن يكون من شأنها أن تضيف أحكاما جديدة لم يوردها القانون أو أن تحد من هذه الأحكام فلا تستطيع السلطة التنفيذية أن تجعل نص القانون يتناول أحكاما أخرى لم يوردها أو تحصل معناه على مدى أوسع ، والا فاتها تكون قد خرجت عن حدودها وصارت في هذا الخصوص الأحكام التي تضمنت مثل هذا الخروج غير مشروعة .

وترتيا على ما تقدم ولما كان الثابت أن القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ حدد الوحدات الخاضعة للرسم المقرر به بالشاليهات والكباتن والاكشاك كما حدد سلطة وزير المالية بالنسبة للرسم المستحق على هذه الوحدات تحديد اجراءات ومواعيد تحصيل ذلك الرسم ومن ثم فإن ما قرره اللائحة التنفيذية للقانون المذكور من اعتبار الشقق والفيلات المقامة على الشاطئ كالشاليهات والكباتن والاكشاك في مجال استحقاق الرسم المشار اليه يعتبر اضافة لحكم جديد لم يقرره القانون وتوسعا لنطاق فرض الرسم المقرر به على خلاف ارادة المشرع الذي قصر فرض هذا الرسم على الشاليهات والكباتن والاكشاك ، ذلك أن لكل من الشاليهات والكباتن والاكشاك مدولا متعارفا عليه يختلف عن مدلول الوحدات السكنية سواء كانت شققا أو فيلات مما اضافته اللائحة التنفيذية ، ولو أراد المشرع سريان ذلك الرسم على الشقق والفيلات المقامة على الشاطئ لنص على ذلك صراحة وهو الأمر الذي يجعل حكم اللائحة التنفيذية في هذا الشأن متسما بعدم المشروعية ويتعين تبعا لذلك الالتفات عنه وعدم الاعتداد به ، الى أن يعدل القانون بما يسمح بخضوع الوحدات السكنية المشار اليها لرسم تنمية موارد الدولة .

لذلك :

انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى عدم مشروعية ما تضمنته اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ من

إضافة الوحدات السكنية المقامة على الشاطئ (الشقق والفيلات) إلى
أنشالیهات والكبائن والاكتشاك التى یسرى علیها رسم تنمية الموارد المنصوص
عليه بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ المثلر اليه .

(ملف ٣٦٧/٢/٣٧ — جلسة ١٩٨٨/٥/١١)

قاعدة رقم (٥)

المبدأ :

عدم جواز فرض رسم تنمية الموارد المالية للدولة المقرر بالقانون
رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ فى شأن رسم تنمية الموارد المالية للدولة على
الكبائن والشاليهات والاكتشاك الكائنة بالمدن غير الواردة بالجدول الملحق
بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ فى شأن فرض الضريبة على العقارات .

الفتوى :

وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى
والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٦ فتبينت أن المادة ٢ من
القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الضريبة على العقارات المبنية تنص
على أن تسرى احكام هذه الضريبة على المدن والبلاد التى صدرت بها
أوامر عالية أو مراسيم يربط الضريبة عليها بالتطبيق للامر العالى الصادر
فى ١٢ مارس سنة ١٩٨٤ والمبينة فى الجدول المرافق لهذا القانون ، ولوزير
المالية والاقتصاد بقرار منه أن يضيف الى الجدول الملحق مدنا جديدة ...
وتنص المادة ٣ من ذات القانون على أن « تحصر العقارات المنصوص
عليها فى المادة الأولى حصراً عما كلّ ثمانى سنوات ومع ذلكّ فيحصّر
كلّ سنة ما يأتى ... » وتنص المادة ٩ على أن تفرض الضريبة على
أساس القيمة الإيجارية السنوية للعقارات المبنية التى تقدرها لجان التقدير
المنصوص عليها فى المادة ١٣ وتنص المادة ١٢ على أن
« يتولى تقدير القيمة الإيجارية فى كلّ مدينة لجان مكونة من أربعة

أعضاء » وتنص المادة ١٤ على أن « يعلن وزير المالية والاقتصاد أو من ينبه عنه في ذلك عن اتمام التقديرات في الجريدة الرسمية وتكون الضريبة واجه الاداء بمجرد حصول النشر وتنص المادة ١٥ على أن « للمولين أن يظلوا أمام مجلس المراجعة المنصوص عليه في المادة التالية من قرارات لجان التقدير خلال ستة أشهر من تاريخ نشر اتمام التقديرات وتنص المادة ١٥ على أن « يشكل في كل مديرية أو محافظة مجلس مراجعة ينظر المجلس في التظلمات الخاصة به من يدفعون ضريبة مباني لا تقل عن ثلاثة جنيهات في السنة وتنص المادة ٢٥ على أن « تؤدي الضريبة مقدما على قسطين متساويين خلال الخمسة عشر يوما الأولى من شهر يناير ويوليه من كل سنة ، ويكون أداؤها في مكتب التحصيل الواقع في دائرة العقار ويجوز تحصيل الضريبة بطريق الحجز الإداري » . هذا وقد استعرضت الجمعية حكم المادة الأولى من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ بفرض رسم تنمية الموارد المالية للدولة المعدل بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٦ والتي تنص على أن « بفرض رسم يسمى « رسم تنمية الموارد المالية للدولة على ما يأتي : - (١٦) الشاليهات والكبائن والاكشاك التي تقع في المصايف والمثباتي أيا كان نوعها : ويكون الرسم عليها معادلا لعشرين في المائة من مقابل الانتفاع المقرر عليها سنويا أو من القيمة الإيجارية المقررة أساسا لربط الضريبة على العقارات المبنية بحسب الأحوال وذلك كله بحد ادنى مقداره ٥٠ جنيها سنويا ، ويلزم المالك بتحصيل هذا الرسم وتوريده لمصلحة الضرائب ويصدر قرار من وزير المالية بإجراءات ومواعيد تحصيل وتوريد الرسم المنصوص عليه في البنود الخمسة السابقة » . كما استعرضت أيضا حكم المادة ٢٧ من قرار وزير المالية رقم ٧٦ لسنة ١٩٨٦ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ المعدل بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٦ والتي تنص على أنه « على ملاك الشاليهات والكبائن والاكشاك ... تحصيل الرسم من الشاغلين وتوريده الى الجهات الادارية المختصة بربط وتحصيل الضريبة على العقارات المبنية والضرائب الملحق بها » .

ومفاد ما تقدم أن المشرع استحدث بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ :
المشار اليه رسماً جديداً أطلق عليه رسم تنمية الموارد المالية للدولة
وقرر فرضه على الشاليهات والكبائن والاكتشاك الكتئنة بالمصايف والمشاى
وحدد قيمة هذا الرسم بواقع ٢٠٪ من مقابل الانتفاع السنوى أو القيمة
الإيجارية المتخذة أساساً لحساب الضريبة على العقارات - المبينة وذلك
يحد أدنى معين ومناطق بوزير المالية تحديد اجراءات ومواعيد تحصيل الرسم
المشار اليه ، هذا وقد ألزمت اللائحة التنفيذية للقانون المذكور ملاك الوحدات
المشار اليها بتحصيل ذلك الرسم من الشاغلين وتوريده الى الجهات الادارية
المختصة كما احوالت هذه اللائحة بدورها فى تحصيل الرسم المذكور الى
الاجراءات المقررة لتحصيل ضريبة العقارات المبينة الواردة - بالقانون
رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ .

وبمناسبة أن القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه فرض
ضريبة على العقارات المبينة الكتئنة بالحدن المحددة بالجدول المرفق به وذلك
بنسبة مئوية معينة من قيمتها الإيجارية واجاز لوزير المالية اضافة مندا
جديدة الى ذلك الجدول باجراءات معينة كما حدد هذا القانون اجراءات
يربط وتحديد وعاء الضريبة المشار اليها وذلك من حيث حصر العقارات
الخاضعة لتلك الضريبة خلال المدة المحددة وتقدير قيمتها الإيجارية بمعرفة
اللجان المختصة وعلان هذا التقدير وربط الضريبة والتظلم من التحديد
والى غير ذلك من الاجراءات المقررة فى هذا الشأن فى تمام تحديد الوعاء
الخاضع للضريبة بصفة نهائية كما نظم أيضا اجراءات تحصيل تلك الضريبة
بان يتم ادائها خلال الخمسة عشر يوما الاولى من شهرى يناير ويوليه
من كل عام وأن يتم توريدها الى مكتب التحصيل الواقع فى دائرته العقار
الخاضع للضريبة واجاز تحصيلها بطريق الحجز الادارى واعتبر المستاجرين
متضامنين مع اصحاب العقارات فى أداء الضريبة المستحقة .

ومن حيث أن مؤدى ما تقدم ان فرض الضريبة المقررة بالقانون رقم

٥٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه على العقارات المبينة منوط بتوافر شرطين اولهما يتعلق بسرين هذا القانون بأن تكون تلك العقارات واقعة باحدى المدن المحددة بالجدول المرفق به وثانيهما يتعلق بربط الضريبة وذلك بأن يكون وعاءها قد حدد بصنة نهائية وفقا للاجراءات المقررة في هذه الشأن .

ومن حيث ان المشرع ربط في القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه بين استحقاق رسم تنمية الموارد المالية للدولة وبين خضوع الوحدات المفروضة عليها الرسم للضريبة المقررة على العقارات المبينة اذ اعتد في تحديد قيمة هذا الرسم بذات الوعاء المتخذ أساسا لحساب تلك الضريبة ومن ثم فانه يتعين لاستحقاق الرسم المشار اليه في حالة عدم وجود مقابل الانتفاع السنوى توافر ذات الشروط المقررة لاستحقاق ضريبة العقارات المبينة بحيث يمنع فرض الرسم المذكور على الوحدات المخلطة باحكامه اذا كانت مقامة في مدن غير خاضعة اصلا لتلك الضريبة ولا يغير من ذلك أن قانون رسم تنمية الموارد المشار اليها ولائحته التنفيذية قد احالا في شأن تحصيل هذا الرسم الى احكام القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ ذلك أن هذه الاحالة مقصورة فقط على اجراءات التحصيل والتوريد دون تلك المقررة لربط وتحديد وعاء الضريبة .

وترتيا على ما تقدم ولما كانت مدينة جمصة ليست من المدن المحددة بالجدول المرفق بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ فان الشاليهات والكبائن والاكشاك المقامة بها لا تخضع لرسم تنمية الموارد المالية للدولة طالما أنه ليس مقررا لها مقابل انتفاع وذلك ما لم يصدر قرار من وزير المالية باضافة المدينة المذكورة وما يماثلها الى الجدول المرفق بالقانون المشار اليه وذلك وفقا للاجراءات المقررة أو أن يتم تعديل التشريع الخاص برسم التنمية بها يسمح بفرض هذا الرسم دون التقيد بالاحكام المقررة بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه .

لذلك :

انتهى رأى الجمعية العمومية لتقسيم الفتوى والتشريع الى عدم جواز فرض رسم تنمية الموارد المالية للعودة المقرر بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه على الكباتن والشاليهات والاكتشاك الكائنة بالمدن غير الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه .
(ملف رقم ٣٧/٢/٣٩١ بتاريخ ١٢/٦/١٩٨٩) .

قاعدة رقم (٦)

المبدأ :

عدم مشروعية ما تضمنه نص اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ المعدل بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٦ بشأن فرض رسم تنمية الموارد من اضافة الوحدات السكنية (الشقق والفيلات) المقامة بالشواطىء الى الشاليهات والكباتن والاكتشاك التى يسرى عليها الرسم المقرر به .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتقسيم الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ٥ من ديسمبر ١٩٨٠ : فترات ما يأتى : —

١. — ان ما انتهت اليه من رأى فى الخصوص بجلستها المنعقدة فى ١١ من مايو سنة ١٩٨٨ يعتمد على ما تضمنته فتاوها رقم ٥١٧ بتاريخ ٢٩/٥/١٩٨٨ على أن المشرع استحدث بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ رسماً جديداً اطلق عليه رسم تنمية الموارد للدولة وفرضه بنص المادة الاولى على ما تفلولته ومنها « (١٦) أنشاليهات والكباتن والاكتشاك التى تقع فى المصايف والمشائى ايا كان نوعها وحدد قيمته بنسبة معينة من مقابل الانتفاع المقرر لها او القيمة الاجارية المتخذة أساسا لحساب الضريبة على العقارات المبنية بحد أدنى ووكل الى وزير المالية تحديد اجراءات ومواعيد الحصول هذا الرسم ، وأن ما تضمنته اللائحة التنفيذية لهذا القانون الصادر بها قرار وزير المالية رقم ٧٦ لسنة ١٩٨٦ فى المادة ٢٦ منها على ان

يسرى هذا الرسم على تلك الشاليهات والكبائن والاكشاك أيا كان نوعها «
هو نص القانون أما ما جاء بعدها من أنه « يدخل في ذلك الوحدات السكنية
(شقق أو فيلات) المقامة على الشواطئ والمصايف مما حمل على أنها
تدخل في مفهومها ويسرى عليها الرسم فهو زيادة على النص ، واللوائح
التنفيذية يجب أن تقتصر على وضع قواعد تنفيذية ولا يكون من شأنها
أن تضيف أحكاما جديدة لم يوردها القانون أو أن تحد من هذه الأحكام ،
اذ لا تستطيع السلطة التنفيذية أن تجعل نص القانون يتناول أحكاما أخرى
لم يوردها ، أو يحمل معناه على مدى أوسع والا فانها تكون قد خرجت
عن حدودها وتعتبر الأحكام التي تضمنت مثل ذلك غير مشروعة وترتبا
على ما تقدم ، فانه لما كان القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ قد حدد
الوحدات الخاصة للرسم المقرر به بأنها الشاليهات والكبائن والاكشاك
كما حدد سلطة وزير المالية بالنسبة الى الرسم المستحق على هذه
الوحدات بتحديد اجراءات مواعيد تحصيله فان ما قرره اللائحة من اعتبار
الشقق والفيلات المقامة على الشواطئ كالشاليهات والكبائن والاكشاك
في مجال — استحقاق الرسم المشار اليه يعتبر اضافة لحكم جديد لم يقرره
القانون وتوسيعا لنطاق فرص الرسم المقرر به على خلاف ارادة المشرع
الذي اقره على الشاليهات والكبائن والاكشاك ، ذلك ان لكل منها مدلول
متعارفا عليه يخفف عن مدلول الوحدات السكنية سواء كانت شققا أو فيلات
مما اضافته اللائحة التنفيذية ولو اراد المشرع سريان ذلك الرسم عليها
لنص على ذلك صراحة ، الأمر الذي يجعل حكم اللائحة التنفيذية في هذا
الشأن متسايا بعدم المشروعية » .

٢ — وهذا الرأي صحيح لما بنى عليه من أسباب تحمله وتؤدي الى
النتيجة التي انتهت اليها الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع من
عدم مشروعية ما تضمنته اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٦
متعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ بفرض رسم تنمية الموارد
المالية للدولة من أنه « ويدخل في ذلك الوحدات السكنية (شقق وفيلات)

المقامة على الشواطيء والمصايف » اذ لا يعتبر ذلك تفسيراً صحيحاً لما جاء به النص المقرر للرسم فهذه ليست من الشاليهات والكبائن التى حدد بها نطاق ما يفرض عليه ولا ينال من سلامة ما انتهت اليه الجمعية ما ذكر من ان ارادة المشرع اتجهت الى فرض الرسم ذاته عليها اذا اضاف عبارة ايا كان نوعها (بعد) الشاليهات والكبائن والاكشاك لتشمل الوحدات السكنية والشقق والفيلات اذ ان عبارة ايا كان نوعها هي وصف لما سقها « ويتعلق بها ذاتها ، فلا يعد ومغادها ان الشاليهات والكبائن والاكشاك تخضع للرسم ايا كان نوع اى منها من حيث مدة اقامته او مساحته ونحو ذلك ، ومن ثم فلا يصح ما اوردته اللائحة من اعتبار الوحدات السكنية (فيلات وشقق) منها ، لما بينها من اختلاف واضح ولا ريب في ان الذى يبين عن المشرع معنى ما اراده هو نص المادة التى تحكم المسألة وفق ما تفيدته عبارته بحسب حقيقة ما تتناوله . ولا عبرة بالدلالة فى مقابلة التصريح ، ولا مساعى للاجتهاد فى مورد النص ولا عبرة كذلك بما قد يكون ثم — وخاصة فى مجال الضريبة — من حالات لم يتناولها وان كانت اولى بأن تفرض عليها من تلك التى جاء فى تلك المادة عليها . وما فأت واضح النص تقريره فيه بعبارته لا يصح تقريره انتفاء تحقيق ما كان من مراده ولم تتناوله عبارة النص ، ومن ثم فلا وجه للتعلم بالحكمة التى اقتضت فرض الضريبة أو الغلوة منها أو للقول بأن عدم ادخال الوحدات السكنية ضمن ما تسرى عليه يضيع على الدولة مبالغ كبيرة ، اذ لا يمكن تقرير اضافة تلك الوحدات الى الشاليهات والكبائن والاكشاك فى حكم سريان الرسم المقرر بالقانون استنادا الى نص توردته اللائحة التنفيذية له ، فهى ليست السبيل لتدارك عدم شمول تلك الحالات ان كان له وجه .

٣ — هذا من جهة ومن جهة أخرى ، فان ما أشار عليه كتاب وزارة المالية من ان فى الاعمال التحضيرية للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ الذى جاء نص المادة ١٦ من المادة الاولى من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ المعدل بالقانون ٥ لسنة ١٩٨٦ يوافق نص المادة الاولى منه ما يؤدى الى

القول بما وردت به اللائحة التنفيذية من اضافة ذلك ان الاعمال التحضيرية للقاتلون ومخبرته الايضاحية ليست جزءا من التشريع بل هى شئ خارج عنه يجوز الخطأ فيه ولا يسف ما جاء بها فى اضافة معنى يخالف مفهوم النص ، وقد تحدد وفق ما سبق بيانه ، وما جاء فيها من ان العضو الاستاذ الدكتور محمد القاضى (جلسة ١٩٧٨/٦/١٠) اقترح اضافة عبارة مافى حكمها ، بعد عبارة الشاليهات والكباثن الواردة فى البند ٢ من المادة الاولى من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ نظرا لوجود كثير من العقارات التى تضم شقتا مفروشة لغرض المصايف والمشاتى ويجوز أن تفرض عليها الضريبة ، وأن المقرر رد بأن الضريبة تسرى فقط على هذه الوحدات السكنية التى تؤجر داخل الشواطىء ولو كانت معدة للمبيت بحكم النص وانه لزيادة الايضاح يمكن ان يضاف ايا كان نوعها حتى تضمن ما يكون مبينا منها . وان العضو تنازل عن اقتراحه ومن الواضح ان هذا كله لا يعد وان يكون مجرد ما فهمه المقرر من ان اضافة تلك العبارة تجعل النص يسرى عليها ، فى حين انها لا تتعلق الا بترك الاكشاك والكباثن والشاليهات ايا كان نوعها بذاتها ، وهى لا تتناول الشقق والفيلات اذ هى لا تعتبر منها على ما يعنيه معناها ومدلولها اصطلاحا وعرفا وقانونا ، على ما استظهرته الجمعية العمومية وليس هذا الفهم على ما تبين من بعده عن الصواب مما يصح ان يعمل عليه القول لصحة اضافتها فى اللائحة .

٤ — ولما سبق يكون ما انتهت اليه الجمعية فى هذه المسألة فى محله ، وليس من ثمة فيما جاء بكتاب الوزارة ما يغير من وجه هذا الراى ، ولذلك ترى الجمعية تأييد فتاوها السابقة .

لذلك :

انتهى راى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم مشروعية ما تضمنه نص اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ المعدل بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٦ من اضافة الوحدات السكنية (الشقق

والفيلات) المقامة بالشواطىء الى الشاليهات والكباين والاكشاك التى يسرى عليها الرسم المقرر به .

(ملف رقم ٢٦٧/٢/٣٧ بتاريخ ١٢/٥ / ١٩٩٠) .

قاعدة رقم (٧)

المبدأ :

لا تخضع الاكشاك داخل مدينة بور سعيد وبور فؤاد المخصصة لاغراض تجارية لرسم تنمية الموارد المالية للدولة .

الفتوى :

عدم خضوع الاكشاك داخل مدينة بور سعيد وبور فؤاد المخصصة لاغراض تجارية لرسم تنمية الموارد المالية للدولة المقرر بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ المعدل بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٦ واساس ذلك : ان هذا الرسم الذى هو فى حقيقة امره وجوهر مضمونه ضريبة على الترف ليس مستحدثا فقد سبق اليه المشرع بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبية مفروض على الشاليهات والكباين التى تقع فى المصايف والمشاتى ضريبة استهلاك ترقى ثم استبدل رسم تنمية الموارد بهذه الضريبة بموجب القانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه الذى ظلت معه الشاليهات والكباين خاضعة لهذا الرسم وعطف عليها منشآت من ذات طبيعتها وتستخدم مثلها فى الاغراض الترفيهية هى الاكشاك فترتبط خضوعها لهذا الرسم باستخدامها فى هذا الغرض دون سواه ولا يستطيل هذا الالتزام الضريبى من ثم الى الاكشاك التى تستخدم فى اغراض تجارية ذلك ان اضافة الاكشاك الى الشاليهات والكباين عند تحديد وعاء رسم التنمية لم يقصد به امتداد الالتزام الى منشأ يخلط فى طبيعته والغرض منه عن الشالبه او الكابينة ولكن اريد به اخضاع جميع الامكن على اختلاف مسمياتها التى تستخدم فى اغراض ترفيهية لهذا الرسم والذى يتحدد محله تبعا لهذا المفهوم

وفي إطار ذلك الغرض — لا يحتاج في هذا الصدد بفهوم لفظ الاكتشاك في نص القانون وشموله في مجال تحديد وعاء رسم تنمية الموارد جميع الاكتشاك أيا كان الغرض منها التي تقع في المصايف والمشاتي اذ قام الدليل على تخصيص هذا اللفظ وقصره على الاكتشاك التي تستخدم في أغراض ترفيهية من تتبع التطور التشريعي للرسم المشار اليه وبما أفصحت عنه اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٦ الصادر بها قرار وزير المالية رقم ٧٦ لسنة ١٩٨٦ من سريان رسم التنمية على الشاليهات والكبلين والاكتشاك التي تقع في المصايف والمشاتي أيا كان نوعها ويدخل في ذلك الوحدات السكنية (شقق او فيلات) المقامة على الشاطئ بالمصايف ، وبغض النظر عما شاب اخضاع الوحدات السكنية لهذا الرسم من أوجه عدم المشروعية على نحو ما كشف عنه افتاء الجمعية العمومية الصادر بتاريخ ١٩٨٨/٥/٢٩ فان ربط الخضوع لهذا الرسم بأن تكون هذه الوحدات مقامة على الشاطئ يظهر بجلاء أن المشرع لم يتصور وعاء لرسم التنمية في هذا الخصوص سوى المنشآت التي تستخدم في أغراض الاستجمام والترفيه والتي تقع بحكم اللزوم على الشواطئ في المصايف .

(ملف ٤١٢/٢/٣٧ جلسة ١٩٩٣/٣/٢٨) .

ثالثا - رسم محلى

قاعدة رقم (٨)

المبدأ :

لا يعد مقابل الانتفاع ورسم الصيانة والكسح من الأوعية المشار إليها بالقرار رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ الصادر من وزير الإدارة المحلية ولا يمكن اعتبارها رسم محلى .

الفتوى :

المادة ٤ من مواد اصدار قانون نظام الحكم المحلى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ معدلا بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ والمادة ٧/١٢ من ذات القانون تنضى بأن المشرع اختص المجلس الشعبى المحلى للمحافظة بفرض الرسوم ذات الطابع المحلى وهذا الاختصاص مقيد بالفئات والقواعد الواردة بقرار وزير الادارة المحلية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ مع امكانية تجاوز هذه الفئات بها لا يجاوز الضعف دون استحداث أوعية جديدة ويعد مقابل الانتفاع ورسم الصيانة والكسح من الأوعية المشار إليها بالقرار المذكور وائر ذلك : لا يكن اعتبارها رسما محليا .

(ملف ١١٦٩/٢/٣٢ — جلسة ١٩٨٥/١١/٢٠)

قاعدة رقم (٩)

المبدأ :

المشرع اعاد فرض الرسم الذى كان مقررا على الشاغلين بمقتضى القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ الملقى بذات النسبة .

الفنوس :

القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ بشأن إنشاء مجلس بلدية مدينة القاهرة وقوانين الحكم المحلى المتعاقبة وأخرها القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٩ مفاده المشرع أعاد فرض الرسم الذى كان مقررا على الشاغلين بمقتضى القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ الملغى بذات النسبة ولم يضمن المشرع أيا من قوانين الحكم المحلى المتعاقبة نصا يقضى بفرض الرسم الذى كان يؤديه ملاك العقارات المبنية بمقتضى القانون المشار اليه ونتيجة ذلك هو إلغاء الرسم البلدى المقرر على ملاك العقارات واستحقاق رسم الشاغلين ومناطق استحقاق رسم الشاغلين هو خضوع العقار ابتداء للضريبة على العقارات المبنية .

(ملف ٩١/٢/٧ — جلسة ١٦/٤/١٩٨٦) .

قاعدة رقم (١٠)

المبدأ :

حدد المشرع فئات الرسم على الآلات ذات الإهراق الداخلى أو البخارية ثبته أو معقلة ذات تشغيل مباشر — مناطق فرض الرسم هو أن يصدق على النشاط الخاضع للرسم وصف المحل الصناعى أو تتحقق فيه صفة النشاط الحرفى — اذا لم يثبت تواجر الوصف أو الصفة انعدم أساس المطالبة .

المحكمة :

من حيث أن المادة (٣) من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون نظام الحكم المحلى تنص على أن « يعمل بأحكام قرار وزير الإدارة المحلية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ والقرارات المكملة له بشأن الموارد المالية والرسوم المحلية وذلك حتى تحدد هذه الموارد والرسوم طبقا للأحكام الواردة فى القانون المراتق » . وبذلك يكون المشرع قد اضى ، بنص صريح المشروعية على القرار المشير اليه ، كما يكون قد قرر استعانة الضلّ به حتى تحدد الموارد والرسوم المحلية بالتطبيق لأحكام قانون الحكم

المحلى . وقد اقتصر قرار محافظ سوهاج رقم ١٣١ لسنة ١٩٧٣ على أعمال أحكام القرار الوزارى رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ بأن قرر فرض الرسوم المحلية بمجالس المدن والقرى بدائرة المحافظة وفقا للفئات والقواعد المبينة بالجدول المرفق بالقرار الوزارى المشار اليه مع سريان هذه الرسوم اعتبارا من أول يولية سنة ١٩٧٣ . كما انصرفت توصية المجلس المحلى لمحافظة سوهاج وموافقة اللجنة الوزارية للحكم المحلى بتاريخ ٢ من أبريل سنة ١٩٧٧ الى تخصيص الرسم المفروض على الآلات ذات الاحتراق الداخلى الواردة بالمجموعة الثانية من الجدول الثالث المرافق للقرار الوزارى رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ بشأن الرسوم المحلية الموحدة من جنبيه الى ١٠٠ ملجم عن الحصان الواحد مع التنازل عن الفروق المستحقة قبل المولين منذ فرض هذا الرسم بنطاق المحافظة .

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على الجدول الثالث المرفق بقرار وزير الادارة المحلية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ بشأن الرسوم على المحال الصناعية والنشاط الحرفى « أنه انما ينظم قواعد وأسس تقدير الرسوم على ما يصدق عليه وصف المحل الصناعى أو النشاط الحرفى » . ويؤكد ذلك ما ورد بصدر الجدول الثالث المشار اليه من أن « يحدد الرسم المحلى على المحال الصناعية والنشاط الحرفى بإحدى الوسائل الآتية ... » .

وفى مجال بيان القواعد التى تتخذ أساسا لحساب الرسم ، الذى يستهدف المحل الصناعية أو النشاط الحرفى على ما سلف البيان ، اورد الجدول تحت المجموعة الاولى « الرسوم على أساس الانتاج الفعلى » وفى المجموعة الثانية « الرسم على أساس القوى المحركة وعدد الخوايب » . وعلى ذلك ولئن كان قد ورد بالمجموعة الثانية المشار اليها بيان فئة الرسم المحدد على « الآلات ذات الاحتراق الداخلى والبخارية ثابتة أو متنقلة ذات تشغيل مباشر » . إلا أن فرض الرسم على الآلات المشار اليها بالفئات المحددة بالمجموعة الثابتة المشار اليها ، التى تم تخصيصها بالقرار الصادر

من اللجنة الوزارية للحكم المطى بتاريخ ٢ من أبريل سنة ١٩٧٧ ، انما يكون حيث يتحقق مناط فرض الرسم وهو ان يصدق على النشاط الخاضع للرسم وصف المحل الصناعى أو تتحقق فيه صفة النشاط الحرفى . فاذا لم يثبت توافر الوصف أو الصفة اتعذر أساس المطالبة بالرسم . فاذا كان المستفيد من دفاع الجهة الادارية انما ما تدعيه من احقية فى مطالبة المطعون ضده برسوم محلية على ملكيات الرى التى يملكها استنادا الى ما ورد من حكم بالمجموعة الثانية من الجدول الثالث المرفق بقرار وزير الادارة المحلية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ المشار اليه وبالسعر المحدد به دون أن تكون هذه المطالبة فى اطار تحديد وفرض الرسوم على المحل الصناعية أو النشاط المهنى ، الأمر الذى لم تدعيه الجهة الادارية كما تخلو الأوراق مما يفيد ، فان مطالبتها المطعون ضده بأداء رسوم على ملكيات الرى التى يملكها تكون غير قائمة على سند من القانون .

ومن حيث أنه لا يبين من الأوراق ، على ما سلف البيان ، أن ثمة قراراً قد صدر بفرض رسم محلى على ملكيات الرى فى ذاتها ، فانه لا يكون ثمة وجه لما اتتهى اليه الحكم المطعون فيه من إلغاء القرارات الصادرة بفرض رسوم على ملكيات الرى ، ويكون من المتعين تعديل الحكم المطعون فيه الى عدم احقية الجهات الطاعنة بمطالبة المطعون ضده برسوم محلية من ملكيات الرى الثلاثة التى يملكها بزمام مدينة طما وبزمام قريتى الريانية وأم دومة بمحافظة سوهاج . ومن حيث أن من يخسر الطعن يلزم بمصروفاته امحالا لحكم المادة ١٩٨٤ من قانون المرافعات .

(تعلق ١٤٧٥ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٨٦/١١/١)

قاعدة رقم (١١)

المبدأ :

قانون نظام الادارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ ولائحته التنفيذية — قرار وزير الادارة المحلية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ بشأن الموارد والرسوم

المطية — متى حدد المشرع طريقة وإجراءات تحصيل الرسوم المطية فلا يجوز لجهة الإدارة أن تضمن عقدها شرطا مخالفا لربط وتحصيل تلك الرسوم .

الحكمة :

من حيث أنه بالنسبة الى ما تطالب به جهة الإدارة الطاعنة من إلزام المطعون ضده بأداء مبلغ ١٢٦٠ جنيها قيمة رسوم مطية ، فإنه يلاحظ أن المطعون ضده يجمع من صفة المتعاقد مع الإدارة ومنع الممول بالنسبة الى ما عساه يستحق عليه لجهة الإدارة المتعاقدة — وهى الوحدة المحلية لمدينة زنتى — من رسوم مطية عن نشاط استغلال ذلك السوق بيد أن علاقته التعاقدية بتلك الجهة لا ينبغي أن تخطط بصفته كممول يلتزم بأداء رسم محلى الى الى تلك الجهة ، فالتزاماته التعاقدية التى تجد مصدرها فى العقد مستقلة عن التزامه القانونى بأداء الرسوم المحلية ، فالقانون وما يصدر تنفيذا له من اللوائح محددين الرسم وكيفية ربطه على الممول وطرق التظلم منه وكيفية تحصيله والضمانات المقررة لذلك الدين ، وعلى ذلك فإن تصادف وكانت جهة الإدارة المحلية المختصة دائنة لأحد الأشخاص ببالح ناتجة عن عقد يربطه به وفى نفس الوقت دائنة له برسم محلى استحق عليه بمناسبة ذلك التعاقد ، فإن مطالبة صاحب الشأن بأداء الرسم المستحق عليه لا يكون على ذات الوجه الذى تطالبه الجهة الإدارية بمستحقاتها التعاقدية ، حيث رسم القانون طريقا لربط واستثناء دين الرسم ، فالمادة (٧٦) من قانون نظام الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ تنص على أن « يتبع فى تحصيل الرسوم المقررة للمجالس وقى حفظها وضمومها والاعفاء منها القواعد المقررة فى شأن أموال الدولة ، ويكون للمجالس فى تحصيل هذه الرسوم امتياز على جميع أموال الأشخاص المستحقة عليهم وتأتى فى الترتيب بعد المصاريف القضائية وبعد الضرائب الحكومية مباشرة ... » وتنص المادة (٧٧) على أن « تبين اللائحة التنفيذية لهذا القانون القواعد الخاصة بتحقيق أسس جميع الرسوم ذات الطابع المحلى وطريقة التظلم منها وكيفية

تحصيلها وكذلك قواعد الاعفاء منها أو تخفيضها ... » وقد تضمنت المادة (١٢٠) بها بعدها من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥١٢ لسنة ١٩٦٠ باللائحة التنفيذية لقانون نظام الادارة المحلية الاحكام المتعلقة بتحديد الرسوم المحلية وكذلك عمليات الحصر اللازمة وتقدير الرسوم واطار أصحاب الشأن بما تم تقديره ، وكيفية التنظيم من التقدير ، وإذا كانت المادة (٣) من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون نظام الحكم المحلي تنص على أن « يعمل بأحكام قرار وزير الادارة المحلية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ والقرارات المكملة له بشأن الموارد والرسوم المحلية ، وذلك حتى تحدد هذه الموارد والرسوم طبقا للأحكام الواردة في القانون المرافق ... » فإن المادتين ١٢٥ و ١٢٦ من ذلك القانون متضمنا احكاما مشابهة لما أوردته المادتان ٧٦ و ٧٧ من قانون نظام الادارة المحلية السابق ، كما تضمنت المواد ٨٧ وما بعدها من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ بنظام الحكم المحلي الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٥٩ لسنة ١٩٧٥ الأحكام المتعلقة بتحديد أسس واجراءات حساب جميع الرسوم ذات الطابع المحلي وطريقة التنظيم منها واجراءات تحصيلها ، فإن ما ورد بهذا القانون ولائحته التنفيذية متعلقا بحصر المولين وطريقة ربط الرسم عليهم وكيفية التنظيم منه يسرى في شأن الرسوم المحلية ، وعلى ذلك فإن مجرد الإشارة بالمادة (٣٥) من شروط مزايمة تأجير سوق زفتى العمومي من أنه « على الملتزم سداد الرسوم المحلية المستحقة على السوق بواقع ٣٥ ر. مليم عن كل متر مربع من مساحة السوق والتي قدرها ١٧ س ٢٠ ط ٢ ف لا يعنى أكثر من التنبيه الى أن ثمة رسما محليا مستحقا على تلك السوق ، دون أن يعنى ذلك أن الالتزام بأداء الرسم قد صار شرطا تعاقديا والا كان لاي من طرفي التعاقد التمسك بهذه القيمة حتى ولو تغير أساس حساب الرسم أو قيمته ، وعلى ذلك فإنه لا يجوز الاستناد الى مجرد نصوص العقد لاستثناء ذلك الرسم قضاء من المطعون ضده ، وإنما ينبغى أن تسلك جهة الإدارة الطريق الذي رسمه القانون واللائحة اللذان تقرر الرسم بموجب

أحكامها ، وبذلك يربط ذلك الرسم وخطر المول به على الوجه المطلوب قانونا حتى إذا ما استوفى ذلك الربط عناصره النهائية أمكن تنفيذه بالطريق الذى رسمه القانون حيث يتم تحصيله بالقواعد المقررة بشأن الضرائب والرسوم العامة — وتكون مطالبة جهة الادارة الطاعنة للمطعون ضده بالرسوم المحلية دون اتباع الطريق الذى رسمه القانون لربط وتحصيل تلك الرسوم ، متعينة الرضى .

(طعن ٢٢٧٨ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٧/٦/٢٠)

قاعدة رقم (١٢)

المبدأ :

عدم جواز فرض رسوم محلية على الجرارات الزراعية وماكينات الري ما لم يتخذ التشليط وصف المحل الصناعى أو تتحقق فيه صفة التشليط الحرفى .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ٥ من يناير سنة ١٩٩٢ . فاستبان لها ان المادة الاولى من قرار وزير الادارة المحلية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ بشأن الرسوم الموحدة للمجالس المحلية والذى استمر العمل به فى ظل القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بنظم الادارة المحلية المعدل بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ — تنص على أنه « تفرض الرسوم المحلية بدائرة المجالس المحلية وفقا للنفقات والقواعد المبينة بالجداول المرفقة ... » ، فى حين نص الجدول الثالث المرافق لهذا القرار على أن يحدد الرسم على المحال الصناعية والتشليط الحركى باحدى الرسائل الآتية :

المجموعة الثانية : الرسم على أساس القوى المحركة وعدد الدواليب

بواقع جنبيه عن كل حصان على الآلات ذات الاختزان الداخلى والبخارية
ثابتة أو متنقلة ذات تشفيل مباشر » .

ومفاد ذلك أن فرض الرسم على الآلات المشار اليها وبالفئات المحددة
انما يكون حسبما انتهت المحكمة الادارية العليا في احكامها — حيث يتحقق
مفاد فرض الرسم وهو أن يصدق على النشاط الخاضع للرسم وصف
المحل الصناعى أو يتحقق فيه صفة النشاط الحرقى . فاذا لم يتأكد
توافر الوصف أو الصفة بهذه المثابة انعدم أساس المطالبة بالرسم .

لما كان ذلك وكانت الجرارات الزراعية وملكينات الرى لا يصدق
فيها وصف المحل الصناعى فمن ثم لا تخضع للرسم المشار اليه طالما أن
صاحبها لا يمتن تأجيرها للغير بحيث يكون هذا النشاط هو مورد رزقه
الأصلى الذى يعول عليه في معيشته .

النتيجة :

انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى عدم
جواز فرض رسوم محلية على الجرارات الزراعية وملكينات الرى ما لم
يتخذ النشاط وصف المحل الصناعى أو يتحقق فيه صفة النشاط
الحرقى .

(ملف ٤٣١/٢/٣٧ جلسة ١٩٩٢/١/٥)

قاعدة رقم (١٣)

المبدأ :

المنازعات التى تدور حول حقوق مالية يتنازعها أطراف الدعوى
ينبغى تصور وقوع نتائج يتمخذه تداركها من جراء تنفيذ ما قد يصدر من
قرارات في هذه المنازعات .

المحكمة :

من حيث أن قضاء هذه المحكمة جرى على أنه في المنازعات التى تدور

حول حقوق مالية يتنازعها أطراف الدعوى ينقضى تصور وقوع نتائج يتمنر. تداركها من جراء تنفيذ ما قد يصدر من قرارات في هذه المنازعات اذ يؤول الأمر بعد حسم موضوع هذه المنازعات الى أن يسترد كل صاحب حق حقه ، ولما كان الثابت أن الطاعن يستهدف أساسا وقف تنفيذ مطالبته بدفع مبلغ نحو سبعة آلاف وستمئة جنيه كرسوم محلية تم ربطها على الفندق (أوبرج الفيوم) الذى يرأس مجلس ادارة الشركة التى نديره والذى تم تأجيله من الجهة الادارة المختصة اعتبارا من ١٩٨٠/١/١ ، وأن المبلغ المطالب به تم ربطه كرسوم محلية حتى ١٩٨٦/٦/٣٠ فان قيام الطاعن بصفته بأداء قيمة الرسوم المطلوبة لا يعتبر من قبيل النتائج التى يتعذر تداركها فى مفهوم حكم المادة ٤٩ من قانون مجلس الدولة لأنه بوسع صاحب الفندق — فيما لو قضى لصالحه فى موضوع الدعوى — أن يسفر ما سبق أن دفعه من رسوم ، وكون اجراءات التقاضى يستطيل امدها حتى يفصل فى الموضوع نهائيا ليس من شأنه — فى الحالة الماثلة مع ضالته حجم المبلغ المطلوب دفعه نسبيا أن يؤدى الى نتائج يتعذر تداركها او الى اضرار يصعب تداركها ، لذلك ومهما يكن من أمر الطاعن التى يوجهها الطاعن الى موضوع القرار المطعون فيه ، ومن ثم فان القدر المتيقن أن طلب وقف التنفيذ نافذ لركن الاستعجال ومن المتعين رفضه دون حاجة الى بحث ركن الجدية فى خصوص هذا الطلب ، واذا خلص الحكم الطعن الى النتيجة التى انتهت اليها هذه المحكمة ، فان الطعن يغدو حقيقيا بالرفض .

رابعاً - رسم قضائى

قاعدة رقم (١٤)

المبدأ :

تقدير الرسم يتم بأمر يصدره رئيس المحكمة أو القاضى الذى الذى اصدر الحكم - المعارضة فى تقدير الرسم القضائى تقدم الى القاضى الذى اصدر الحكم .

المحكمة :

تقدير الرسوم يتم بأمر يصدره رئيس المحكمة أو للقاضى الذى اصدر الحكم - المعارضة فى تقدير الرسوم تقدم الى القاضى الذى اصدر الأمر - قانون الرسوم يتميز بذاتية وأوضاع خاصة ورسم اجراءات معينة للنظر فى المنازعات التى تنشأ عن تقدير الرسوم وحدد جهات بذاتها لنظرها لنظرها وعقد لها دون غيرها الاختصاص بذلك ايا كان اطراف النزاع - نتيجة ذلك : عدم اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بنظر المنازعة فى أمر تقدير الرسوم القضائية .

(طعن رقم ١٤٠٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩/٣/١٩٨٦)

قاعدة رقم (١٥)

المبدأ :

وضع قواعد تنظيمية عامة بقرار انارى تقيد به اطلاق الخصوم على اوراق ومستندات الدعاوى - بشكل قيدا على الاطلاع لم يرد به نص فى قانون المرافعات فضلا عما ينطوى عليه تلك القيود من اخلال بحق الدفاع وتتدخل فى سير الدعوى على نحو يتعارض مع اختصاص القاضى الذى

ينظر الدعوى صاحب الحق الوحيد في الترخيص بالاطلاع من عدمه — كمة
يكون قد فرض رسوم بالمخالفة لحكم القانون .

المحكمة :

ومن حيث أن الثابت مما تقدم أن السيد رئيس محكمة الجيزة الابتدائية يكون بذلك قد وضع قواعد تنظيمية عامة بقرار ادارى يتقيد به اطلاع الخصوم على اوراق ومستندات الدعاوى الامر الذى يشكل قييدا على الاطلاع لم يرد به نص في قانون المرافعات فضلا عما ينطوى عليه تلك القيود من اخلال بحق الدفاع وتدخل في سير الدعوى على نحو يتعارض مع اختصاص القاضى الذى ينظر الدعوى صاحب الحق الوحيد في الترخيص بالاطلاع من عدمه وفقا لما يراه محققا وكائلا لحق الخصوم في ابداء دفاعهم في الدعوى ، كما انه يكون بذلك قد فرض رسوما على الاطلاع وذلك بالمخالفة لصريح احكام القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ معدلا بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن الرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية الذى نصت المادة ٣٧ منه على أن « لا يفرض رسم على اطلاع ذوى الشأن على الدعاوى القائمة » والذى نصت كذلك المادة ٥١ منه على أن « تشمل الرسوم المفروضة جميع الاجراءات القضائية من بدء رفع الدعوى الى حين الحكم فيها واعلانه ومصاريف انتقال القضاء وأعضاء النيابة والخبراء والموظفين والمترجمين والمكتبية والمحضرين وما يستحقونه من التعويض في مقابل الانتقال ... » وقد ورد النص على ذات الاحكام في كافة قوانين الرسوم في غير المواد المدنية حيث تنص المادة ٣٥ من قانون الرسوم امام المحاكم الشرعية الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤ : والمعول به بالنسبة للدعاوى التى ترفع امام المحاكم الوطنية اعتبارا من ١٩٥٦/١/١ بموجب القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ على أن لا يفرض رسم على اطلاع ذوى الشأن على الدعاوى القائمة ، كما نصت المادة ٤٤ منه على أن « تشمل الرسوم القضائية المفروضة جميع الاجراءات القضائية من بدء رفع الدعوى الى حين الحكم فيها واعلانه ... » .

ومن حيث أنه متى كان الأمر كذلك فإن الأمر الإداري سالف البيان المطعون فيه يكون صادرا بالخالف الصارخة لأحكام الدستور والقانون لما اعتوره من وضع قيود على الاطلاع تمثل اخلافا بحق الدفاع وبما فرضه من رسم بغير الطريق المقرر قانونا وبإداه أدنى من التشريع اللازم لفرض الرسم في مثل هذه الحالة الأمر الذي يعيب بعيب جسيم ينحدر به الى مهوى الانعدام .

(طعن ٢٧٤٨ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٩١/١/١٩)

قاعدة رقم (١٦)

المبدأ :

تعنى الهيئات العامة من الرسوم القضائية مثلها في هذا الشأن
مثل الحكومة (المادة ٥) من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤

الفتوى :

المشرع أعفى الحكومة بمقتضى المادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ في شأن الرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية بنص صريح في عبارته قاطع في دلالة من أداء الرسوم القضائية وأن الهيئات العامة لا تخرج عن كونها مصالح حكومية منحها المشرع الشخصية الاعتبارية وكل لها استقلالاً اقتضته طبيعة المرافق القائمة على ادارتها ومن ثم تدخل في عموم لفظ « الحكومة » المنصوص عليها بالمادة ٥ آنفة البيان ويتحقق في شأنها تبعاً لذلك مناط الاعفاء المنصوص عليه في هذه المادة وأن اعفاء الهيئة العامة للإصلاح الزراعي من الرسوم القضائية على الدعاوى التي ترفعها وذلك تأكيداً للافتاء السابق للجمعية في هذا الشأن والصادر بجلسة ١٩٨٣/٣/٢ — التزام الهيئة بتنفيذ ما يصدر من الأحكام واجبة النفاذ في شأن المصروفات القضائية اعمالاً لمقتضاها ونزولاً عنها حجبتها الملزمة والتظلم من الرسوم القضائية استحقاقاً ومبلغاً

واداء نظم القانون اجراءاته وهو ما ينسلخ عن اختصاص الجمعية العمومية ومن ثم على الهيئة ولوج سبيل التظلم من الرسم القضائى باجراءاته المقررة والاستدلال منه بفتوى الجمعية العمومية التى تظاهر موقفها .

(ملف ٢٢٣٧/٢/٢٢ - جلسة ١٩٩٢/٦/٢١)

قاعدة رقم (١٧)

المبدأ :

تقدير الرسم يتحدد بالطلبات التى تشتمل عليها الدعوى - اذا اشتملت على طلبات معلومة القيمة وأخرى مجهولة . اخذ الرسم على كل منها - اذا تضمنت طلبات متعددة معلومة القيمة نائشة عن سند واحد ويقدر الرسم باعتبار مجموع الطلبات الذى تنبى عليه الدعوى - للمحكمة ان تستبعد القضية من جدول الجلسة اذا لم يسند المدعى الرسوم المستحقة .

الحكمة :

ومن حيث ان مبنى الطعن ان الحكم المطعون فيه خالف القانون ، لان الطاعن حاصل على دبلوم معهد الدراسات الاسلامية عام ١٩٧٠ ، ومن ثم فانه طبقا لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٩٨ لسنة ١٩٨٢ ، يستحق علاوة تشجيعية مقدارها أربعة جنيها ، وتدرج بهذه العلاوة ، وصرف الفروق المالية ، كما انه يحق له تعديل اقدميته فى الدرجة الرابعة بانقاص مدة سنة من مدة خدمته الكلية طبقا للفقرة (ج) من المادة (٢٠) من قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، وان يكون هذا التعديل اعتبارا من سنة ١٩٦٨ بدلا من ١٩٦٩/٨/١ ، كما ورد بقرار التسوية رقم ٤٤٠ لسنة ١٩٨٢ .

ومن حيث ان مؤدى ما قضى به الحكم المطعون فيه من استبعاد باقى

ومن المستفاد من هذه النصوص أن تقدير الرسم يتحدد بالطلبات التي تشتعل عليها الدعوى ، فإذا اشتملت على طلبات معلومة القيمة وأخرى مجهولة القيمة أخذ الرسم على كل منها ، وإذا تضمنت طلبات متعددة معلومة القيمة ناشئة عن سند واحد ، فيقدر الرسم باعتبار مجموع الطلبات فإذا كانت ناشئة عن سندات مختلفة قدر الرسم باعتبار كل سند على حدة .
ومقصود المشرع بالسند هو السبب القانوني الذي تبني عليه الدعوى وإذا قبل قلم كتاب المحكمة صحيفة الدعوى رغم أنها غير مصحوية بما يدل على أداء الرسم المستحق كاملا ، صح للمحكمة أن تستبعد القضية من جدول الجلسة إذا لم يسدد المدعى الرسوم المستحقة .

ومن حيث أن الثابت من أوراق الدعوى أن المدعى لم يؤد سوى مبلغ أربعة جنيهات كرسوم ثابتة عن الدعوى ، وبرغم تعدد طلباته فيها ، واختلاف أساليبها القانونية ، فمن ثم فإن الحكم المطعون فيه واذ قضى باستبعاد الطلبات التي لم يؤد المدعى عنها الرسم من الجلسة ، ومنها طلباته بمنحه علاوة تشجيعية ، وإعادة تسوية حالته بمراعاة حكم الفقرة ج من المادة (٢٠) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، يكون قد صانف صحيح حكم القانون ، ويغدو الطعن عليه غير قائم على سند من القانون حريا بالرفض ، ولا يغير من ذلك أن المدعى (الطاعن) قدم أثناء نظر الطعن المائل ما بثبت سداؤه الرسم عن هذين الطالبين ، والذين أقتصرت عليهما صحيفة طعنه ذلك لأن العبرة في سلامة الحكم ، بواقع الدعوى الذي كان قائما عند صدوره ، واذ لم يفصل الحكم المطعون فيه في موضوع هذين الطالبين ، فإنه يكون مستيدا في هذا الشأن مما يضمن معه القضاء برفض الطعن ، والزام الطاعن بصروفاته عملا بالمادة .

(الطعن رقم ٩١١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٩٣/٣/٢٠) .

قاعدة رقم (١٨)

المبدأ :

المادة ٧٥ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية تقضى بأن تقدر رسوم على تنفيذ الأحكام والأوامر والعقود الرسمية باعتبار القيمة التى يطلب التنفيذ من أجلها — الأمر على عريضة بيع المحل التجارى المرهون هو سبيل التنفيذ عليه .
أساس ذلك .

الفتوى :

استحقاق رسوم تنفيذ عن الأوامر على عرائض بيع المحال التجارية المرهونة عملاً بأحكام القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية وتعديلاته — أساس ذلك : أنه في مطلع الأربعينات وبينما كانت البلاد في فجر نهضتها الصناعية عنت الحكومة بتيسير التسليف الصناعى باعتباره من أقوى الدعامات التى يرتكز عليها رقى الصناعة وإطراد نموها بل هو من مقومات حياتها وازدهارها وكانت التشريعات السارية قبل ذلك لا تساعد على نمو النهضة التجارية والصناعية وتقف حجر عثرة في سبيل التسليف الصناعى لذلك رأى إصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ الخاص ببيع المحال التجارية ورهنها بغرض تحقيق عدة أهداف أهمها إباحة رهن المحل التجارى وما يشتمل عليه من مهمات وآلات رهنها تأمينياً تبقى معه في حيازة صاحبه والمشرع عنى في هذا القانون بتبسيط إجراءات التنفيذ على المحل التجارى المرهون تحقيقاً للغرض المقصود بدعم الائتمان عن هذا السبيل فجعل للدائن المرتهن بمقتضى المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ المشار إليه إذا لم يوف المدين بالدين رغم التنبيه عليه بالوفاء تنبيهاً رسمياً أن يقدم بعد ثمانية أيام من تاريخ التنبيه عريضة لقاضى الأمور المستعجلة في المحكمة التى يوجد المحل التجارى بدائرتها يطلب الإذن بأن يباع بالزاد العلنى مقومات المحل التجارى كلها

أو بعضها ويتم البيع في المكان والزمان والساعة وبالطريقة التي يعينها
القاضي — اجراءات التنفيذ على المحل التجاري المرهون على نحو ما تقدم
وسيلته وأداته الفاعلة هو الأمر الذي يصدر من القاضي ببيع مقومات المحل
التجاري كلها أو بعضها والذي لا يقيس بكونه التنفيذ على المحل المرهون
والمادة ٧٥ (رابع عشر) من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ تنص على أن
تقدر رسوم على تنفيذ الأحكام والأوامر والمعقود الرسمية باعتبار القيمة
التي يطلب التنفيذ من أجلها والأمر على عريضة ببيع المحل التجاري المرهون
هو سبيل التنفيذ عليه — استحقاق الرسوم على تنفيذ هذا الأمر طبقاً لما
حدده المادة ٧٥ (رابع عشر) المشار إليها وهو ما درجت عليه إدارة
المحاكم ولا محل للقول بخلافه .

(ملف ٤٥٥/٢/٣٧ — جلسة ١٩٩٣/٥/٢) .

خامساً — رسم السجل العيني

قاعدة رقم (١٩)

المبدأ :

الرسم المفروض على ملاك الأراضي الزراعية والعقارات المبنية —
يربط المشرع بين هذا الرسم وبين الضريبة المفروضة على كل منها .

الفتوى :

المادتان ١ و ٣ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٧٨ بإنشاء صندوق للسجل العيني مفادهما أن المشرع ربط بين الرسم المفروض على ملاك الأراضي الزراعية والعقارات المبنية وبين الضريبة الأصلية المفروضة على كل منهما ولا يقوم الرسم إلا بقيام الضريبة واستحقاقها والرسم يتعين بصورة باتة على أساس حالة العقارات التي يتناولها في تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٧٨ في ١٩٧٨/٨/٣١ ولا يتأثر هذا الرسم من حيث الوعاء أو المقدار أو الاستحقاق بأية واقعة تطرأ على العقار بعد التاريخ المذكور .

(ملف ٤/١/٥٨ — ٣ — جلسة ١٩٨٦/٦/٢٥)

ساسا — تقادم الحق في الرسوم

قاعدة رقم (٢٠)

المبدأ :

يتقادم بثلاث سنوات الحق في المطالبة برد الرسوم التي دفعت بغير حق ويبدأ سريان التقادم من يوم دفعها — لا وجه للدفع بسقوط الحق في المطالبة بالرسوم متى ثبت أن الدعوى بالمطالبة برد الرسوم اقيمت قبل مرور الثلاث سنوات المشار إليها — لا ينال من ذلك أن الدعوى عند ايداع عريضتها لم توجه الى الممثل القانوني للجهة الادارية ولم تعلن اليه الا بعد ابداء الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة ما دام قد ثبت حضور ادارة قضايا الحكومة وتصحيح شكل الدعوى .

المحكمة :

ومن حيث أنه عن الدفع بسقوط حق المطعون ضدهم في المطالبة بالرسوم محل النزاع لمرور اكثر من ثلاث سنوات على دفعها قبل اختتام الجهة صاحبة الصفة في ردها . فان الثابت من الأوراق أن المطعون ضدهم قد اقبلوا دعواهم بالمطالبة برد الرسوم بايداع عريضتها قلم كتاب المحكمة في ١٤/٥/١٩٧٤ . قبل مرور ثلاث سنوات على دفع الرسوم الحاصلة في ٢٧/١١/١٩٧٢ وقد اختصاصوا فيها كلا من وزير التموين ، ووكيل وزارة التموين لشئون الرقابة التجارية ومدير عام الرقابة التجارية بمديرية التموين بمحافظة القليوبية ، وبايداع عريضتها انعقدت الخصومة ونشأت بها المطالبة القضائية بالرسوم المشار اليها في مواجهة المدين الفعلي الذي امتنع عن رد الرسوم وهو مدير عام الرقابة بمديرية التموين بمحافظة القليوبية ، ومن ثم فان المطالبة القضائية تكون قد تمت في المواعيد المقررة قانونا قبل سقوط الحق فيها بالتقادم ، ولا ينال من ذلك أن الدعوى لم توجه عند ايداع عريضتها الى محافظ القليوبية بحسبانه

الممثل القانونى لمديرية التموين بالمحافظة ، ولم تعلن اليه الا بعد ابداء الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة . اذ لا يعدو ذلك ان يكون تصحيحا لشكل الدعوى التى ائتمدت صحيحة بتوجيهها الى الممثل القانونى للمدين الحقيقى تصحيحا ينسحب اثره الى تاريخ اقامة الدعوى التى تتحقق بايداع عريضتها دون أن ينال من ذلك عدم اعلان المحافظ بالدعوى غداة ايداع العريضة ما دام الثابت من الأوراق أن ادارة قضايا الحكومة قد حضرت عن الادارة المدينة وطلبت تصحيح شكل الدعوى بتوجيهها الى محافظ القليوبية بحسبانه الممثل القانونى لمديرية التموين بالقليوبية ، وتم التصحيح بناء على طلبها .

(طعن ١٣٨٥ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٨٦/٣/١)

رسوب وظیفی وتصحیح أوضاع العلمین

رسوب وظیفی وتصحيح اوضاع العاملين

الفصل الأول : نطاق سريان قانون تصحيح اوضاع العاملين رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ مناط الامادة من أحكامه .

الفصل الثانى : مؤهل دراسى .

اولا : دبلوم مدارس المملط الابتدائية .

ثانيا : مؤهل الاعداية الفنية بانواعه الثلاث .

ثالثا : شهادة مركز تدريب مهنى القوات المسلحة .

رابعا : شهادة اتمام الدراسة الزراعية . . .

خامسا : الشهادات التى توقف منحها والمعاملة للشهادات المحددة بالجدول المرافق للقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ .

سادسا : دبلوم التطغراف .

الفصل الثالث : الجداول .

الفرع الأول : مناط تطبيق جداول القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

الفرع الثانى : تطبيق الجدول الثانى .

الفرع الثالث : تطبيق الجدول الثالث .

الفرع الرابع : تطبيق الجدول الرابع .

الفرع الخامس : تطبيق الجدولين الأول والثانى .

الفرع السادس : تطبيق الجدولين الرابع والثانى .

الفصل الرابع : المدد .

الفرع الأول : شروط حساب مدد الخدمة السابقة في المدد الكلية .

الفرع الثاني : كيفية حساب مدة الخدمة الكلية .

الفرع الثالث : كيفية حساب المدد الكلية للعاملين غير الحاصلين على مؤهلات دراسية والمقيدين في الوظائف المهنية والفنية أو الكفاية المحددة بالجدولين الثالث والخامس .

الفرع الرابع : مدة الخدمة السابقة يقتصر حسابها على الفترة اللاحقة للحصول على المؤهل الذي عين العامل على أساسه .
الفرع الخامس : عدم جواز حساب مدة خدمة سابقة قضيت بمسكرات الجيش البريطاني .

الفرع السادس : مدة الخدمة السابقة التي قضيت بالدوائر الزراعية في حوزة الدولة .

الفرع السابع : يعتمد بمدة الخدمة السابقة التي قضيت بدار التحرير للطباعة والنشر .

الفرع الثامن : شرط حساب مدة التطوع والتجنيد ضمن المدد الكلية .
الفرع التاسع : طلب ضم مدة الخدمة السابقة .

الفرع العاشر : تدخل مدة الخدمة بالمدارس الخاصة الخاضعة لإشراف وزارة التربية والتعليم في المدد الكلية .

الفرع الحادي عشر : شرط قضاء مدة بينية في الوظيفة المقرر لها درجة أدنى لا يقوم إلا عند الترقية .

الفرع الثاني عشر : قضاء المدة البينية لاحقاً على الحصول على المؤهل العلمي المطلوب .

الفرع الثالث عشر : الحصول على المؤهل العلمي المطلوب .

الفرع الرابع عشر : حساب مدد الخدمة السابقة بالمهن الحرة .

الفرع الخامس عشر : تخفيض المدد الكلية .

الفصل الخامس : الترقية .

الفرع الأول : من أستوفى مدد الخدمة الكلية يعتبر مرقى الى الفئة
المقابلة لمجموع تلك المدد في ذات المجموعة الوظيفية
التي ينتمى اليها .

الفرع الثاني : حظر الترقية الى اكثر من فئتين ماليتين خلال السنة
الواحدة .

الفرع الثالث : مناط الترقية وفقا للقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ .

الفرع الرابع : مناط الترقية وفقا للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ .

الفرع الخامس : مناط الترقية وفقا للقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٨ .

الفرع السادس : مناط استحقاق الترقية بالنسبة للعامل المحال
للحكمة الجنائية أو التأديبية .

الفرع السابع : تحصن قرارات التخطى في الترقية من الالفاء .

الفصل السادس : معنى الزميل في تطبيق المادة ١٤ من القانون ١١ لسنة
١٩٧٥ .

الفصل السابع : الانتدبية .

الفرع الأول : الانتدبية في ضوء احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

الفرع الثاني : الانتدبية في ضوء احكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ .

الفصل الثامن : التسويات .

الفرع الأول : تسوية الحالة وفقا لاحكام القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٧٥
وصرف الفروق المالية المترتبة عليها .

الفرع الثاني : تسوية الحالة وفقا لاحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ .

الفصل التاسع : مسائل متنوعة .

أولاً : الصببة والإشرافات ومساعدو الصنّاع .

ثانياً : خطر تعديل المركز القانوني للعامل بعد ١٩٨٤/٦/٣٠ .

ثالثاً : إعادة العامل إلى الخدمة .

رابعاً : تدرج العلاوات الوارد في نص المادة ٦ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ينصرف إلى العلاوات التي استحققت فعلاً في تاريخ سابق على ١٩٧٧/١٢/٣١ .

خامساً : يشترط لصحة التسوية التي تتم بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ أن تكون خدمة العامل متصلة .

سادساً : شروط تطبيق الفقرة (د) من المادة ٢٠ ق القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

سابعاً : يجب لأعمال حكم المادة ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ أن يتم تعيين العامل في درجة أعلى من درجة بداية التعيين .

ثامناً : قرارات الرسوب الوظيفي الصادرة من وزير المالية منذ ١٩٦٨ حتى نفاذ القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ هي قرارات وقتية غير دائمة .

تاسعاً : تعيين العامل بمؤهله العالي أو نقله بفئة بعد حصوله على هذا المؤهل .

عاشراً : المقصود بمباراة تدرج المرتب بالعلاوات .

حادي عشر : عدم جواز الجمع بين مؤهلين في مجال تطبيق القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

الفصل الأول

نطاق سريان قانون تصحيح أوضاع العاملين
رقم ١١ لسنة ١٩٧٥

مناط الإفادة من احكامه

قاعدة رقم (٢١)

المبدأ :

يتحدد نطاق المخاطبين بأحكام المادة (١٤) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بالعاملين الذين كانوا يشغلون درجات أدنى من الدرجات المقررة لمؤهلاتهم عند العمل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ في ٢١/٨/١٩٦٧ والذين حدثت لهم مائة الثانية - وبالعاملين المتخصص عليهم في مائة الرابعة العاملين بمؤهلات أدنى من آخر مؤهل حصلوا عليه في ذات التاريخ وإن شغلوا الدرجات المقررة له - هؤلاء وأولئك يضعون في الدرجات المقررة لمؤهلاتهم من تاريخ الحصول عليها أو دخول الخدمة أيهما أقرب .

الحكمة :

ومن حيث أن الطعن يتأسس على أنه توافرت في الطاعن شروط تطبيق القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ الذي استهدف تسوية حالة جميع من حصل على مؤهلات دراسية أثناء الخدمة ولم يعينوا في الدرجات المقررة لهذه المؤهلات ، ونص على أن تحدد أقدمياتهم من تاريخ دخول الخدمة أو الحصول على المؤهل أيهما أقرب ، وأنه يدخل في حساب الأقدمية المدد السابقة التي قضيت في المؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة

لها من تاريخ ضمها للقطاع العام ، وترتبطا على ذلك فانه يحق له أن ترد اقدميته في الفئة السادسة قديم الى أكتوبر ١٩٥٢ ، ويكون الاعتماد بحصوله على بكالوريوس التجارة فقط سنة ١٩٦٠ غير قائم على سبغ صحيح ، أما مسأواته بزميله فهو يسفند على حصولها معا على دبلوم الدراسات التكميلية الحالية معا في عام ١٩٥٢. دون اعتماد بتاريخ تعيينهما السابقة يؤهل التجارة المتوسطة . كما وأن الحكم خطأ في افتراض أنه لم يقدم طلبا بضم مدة خدمته السابقة طبقا للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، إذ أنه قدم طلبا لضم مدة خدمته ، وسويت فعلا بالقرار رقم ١١٣٩ لسنة ١٩٧٥ ، واعتبرت خدمته في الفئة الثالثة اعتبارا من ١/١١/١٩٧٥ ، واختتمت الاسباب بأن القرار المسحوب تحصن ضد السحب ، وهو ما جرى عليه فتاوى مجلس الدولة .

ومن حيث أنه تبيننا لما اختلف فيه بتعين القول بأن القرار رقم ٩٥٤ لسنة ١٩٧٣ وقد قام على أساس تسوية حالة الطاعن طبقا للقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية ، إنما يعد تنفيذا وتطبيقا للقانون المشار اليه ، وبالتالي لا يتحصن ضد الالفاء بانتضاء المواعيد المقررة للطعن في القرارات الادارية .

ومن حيث أن المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام تنص على أن : « تسوى حالة العاملين الذين يسرى في شأنهم أحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن تسوية حالات بعض العاملين بالدولة اعتبارا من تاريخ دخولهم الخدمة أو حصولهم على المؤهل أيهما أقرب على أساس تدرج مرتباتهم وعلاوانهم وترقياتهم كمرلاهم المعينين في التاريخ المذكور . . . ويقضى القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه في ملحقته الثانية بوضع العاملين الحاصلين على مؤهلات دراسية المعينون في درجات أو فئات أدنى من الدرجات المقررة لمؤهلاتهم وفقا لرسوم ٦ من أغسطس عام ١٩٥٣ في الدرجات المقررة لمؤهلاتهم وفقا لهذا المرسوم ، كما يقرر في ملحقته الرابعة اعتبار اقدمية

هؤلاء العاملين من تاريخ التعيين أو الحصول على المؤهل أيهما أقرب مع سريان هذا الحكم على العاملين الذين سبق حصولهم على الدرجات والفئات المقررة لمؤهلاتهم .

ومن حيث أنه يتحدد نطاق المخاطبين بأحكام المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بالعاملين الذين كانوا يشغلون درجات أدنى من الدرجات المقررة لمؤهلاتهم عند العمل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ في ١٩٦٧/٨/٢١. والذين حددتهم مئته الثانية ، وبالعاملين المنصوص عليهم في مادته الرابعة العاملين بمؤهلات أدنى من آخر مؤهل حصلوا عليه في ذات التاريخ وإن شغلوا الدرجات المقررة له ، هؤلاء وأولئك يوضعون في الدرجات المقررة لمؤهلاتهم من تاريخ الحصول عليها أو دخول الخدمة أيهما أقرب .

ومن حيث أن المطعون ضده كان يشغل في تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ الدرجة المقررة لمؤله بكالوريوس تجارة الذي حصل عليه سنة ١٩٦٠ وعين به بالدرجة السادسة وهو آخر مؤهل حصل عليه، وبهذه المثلية يخرج عن نطاق تطبيق القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ وكذلك المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، وبالتالي لا مجال للبحث في تسويته بزميل له .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه أخذ بهذا النظر فاته يكون قد صانف صحيح حكم القانون ويضحي الطعن فيه قائماً على داحضه واضحة مما يتعين معه الحكم برفضه موضوعاً والزام الطاعن المصروفات .

(طعن ١٤٨ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٠)

قاعدة رقم (٢٢)

المبدأ :

إفادة العامل من أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المننيين بالنقابة مرهونة بوجوده بالخدمة في ١٢/٣١/١٩٧٤ —
إفادة العامل من أحكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ بعلاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٣ مرهونة بوجوده بالخدمة في التاريخ المذكور واستمراره بالخدمة حتى ١٩٨٠/٧/١ .

الحكمة :

ومن حيث « ان الشارع وقد حدد ١٢/٣١/١٩٧٤ تاريخا للعمل بقانون تصحيح أوضاع العاملين المننيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، فان هذا التاريخ يتحدد لاجراء التسويات ، مما يستتبع ان يكون العامل موجودا بالخدمة في ١٢/٣١/١٩٧٤ ومتى كان المطعون ضده موجودا بالخدمة في ١٢/٣١/١٩٧٤ فانه يستفيد من أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه ويحق له تسوية حالته وفقا لاحكامه .

ومن حيث انه عن انتفاع المطعون ضده بأحكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ بعلاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٣ فانه يشترط لذلك وجود العامل بالخدمة في ١٢/٣١/١٩٧٤ ، كما يتعين استمراره في الخدمة ووجوده بها حتى ١٩٨٠/٧/١ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ وهو ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة (وحكمها في الطعن رقم ٢٥٦١ لسنة ٣٠ القضائية بجلسة ١١/٢/١٩٨٦) .

ومن حيث ان المطعون ضده قد أنهيت خدمته للاستقالة في ١٩٧٥/٩/٦ ثم أعيد تعيينه في ١٩٨٠/٢/١٦ ، ومن ثم لا تستفيد من أحكام القانون رقم ١٧٥ لسنة ١٩٨٠ ولا تتوافر في شأن موجبات تطبيقه قانونا » .

(طعن ٢٧٦٣ لسنة ٣١ ق جلسة ١١/٢٧/١٩٨٨)

قاعدة رقم (٢٣)

المبدأ :

المواد ١٧٠١ ، ١٧٠٢ ، ١٨٠١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ — المشرع حدد على سبيل الحصر فئات العاملين التي تستفيد من احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ — فقصر نطاقه على العاملين الخاضعين في تاريخ العمل به لاحكام نظام العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ورقم ٦١ لسنة ١٩٧١ — وعلى افراد القوات المسلحة والشرطة والعاملين في سيناء الذين عينوا ونقلوا الى وظائف مدنية في المدة من ١/١/١٩٧٥ حتى ١٢/٣١/١٩٧٧ — يدخل في حساب مدة الخدمة المد التي لم يسبق حسابها في اقدمية العامل وكانت قد قصت في المرافق او المشروعات او المنشآت التي آلت او تؤول الى الدولة — منط الاستفادة من احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ في غير الاحوال المتصوص عليها هو الوجود الفعلي في خدمة الجهات او المرافق والمنشآت او المشروعات التي آلت الى الدولة قبل او بعد هذا التاريخ .

المحكمة :

حيث ان القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قد نص في المادة الاولى من مواد اصداره على أن « تسري احكام القانون المرافق على (ا) العاملين الخاضعين لاحكام نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ (ب) العاملين الخاضعين لنظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ فيما عدا احكام المادتين (١ ، ٣) من القانون المرافق (ج) افراد المقاتلين بالقوات المسلحة وكذلك افراد الشرطة من مصابي حرب اكتوبر سنة ١٩٧٣ الذين نقلوا او عينوا في وظائف مدنية اعتبارا من ١/١/١٩٧٥ وحتى ١٢/٣١/١٩٧٧ بعد انتهاء علاجهم او اصابتهم (د) العاملين بمحافظات سيناء من العسكريين الذين تم نقلهم الى وظائف مدنية بعد ١/١/١٩٧٥ وحتى ١٢/٣١/١٩٧٣ .

وتنصت المادة التاسعة بأن « ينشر القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٤ ».

وتنصت المادة (١٧) على أن « يرقى اعتبارا من اليوم الاخير من السنة المالية ١٩٧٤ أو السنة المالية ١٩٧٥ أو السنة المالية ١٩٧٦ أو السنة المالية ١٩٧٧ العاملون من حملة المؤهلات العليا وفوق المتوسطة والمتوسطة من الفئة (٦٨٤ / ١٤٤٠) الى الفئة (٨٧٦ / ١٤٤) الذين يتوافرون منهم في هذا التاريخ الشروط الاتية (اولا) انقضاء المدد التالية على العامل في الخدمة محسوبة طبقا للقواعد المنصوص عليها في هذا القانون (١) ٢٤ سنة بالنسبة لحملة المؤهلات العالية (ب) ».

هذا كما نصت المادة (١٨) من ذلك القانون على أن « يدخل في حساب المدد الكلية المنصوص عليها في المادة السابقة وفي الجداول المرفقة بالمدد التي لم يسبق حسابها في التقديمية من المدد الاتية (١) مدد الخدمة التي قضاها العامل في المجالس المحلية أو في المرافق العمالية أو الشركات أو المشروعات أو المنشآت أو ادارات الاوقاف الخيرية التي ألت أو تولت ملكيتها الى الدولة أو في المدارس الخاصة الخاضعة لاشراف الدولة (ب) ».

وحيث أن البين من أحكام هذه النصوص أن المشرع حدد على سبيل الحصر فئات العاملين التي تنطبق من أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ فمصر نظائره على العاملين الخاضعين — في تاريخ العمل به — لأحكام نظام العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام المشار اليهم في البندين (ا، ب) من المادة الأولى اضافة الى أفراد القوات المسلحة والشرطة والعاملين في سيناء الذين عينوا ونقلوا الى وظائف مدنية في المدة من ١٩٧٥/١/١ حتى ١٩٧٧/١٢/٣١ المشار اليهم في البندين (ج، د) من ذات المادة كما قضى بأن يدخل في حساب مدد الخدمة السابقة المنصوص عليها في المادة (١٧) المدد التي لم يسبق حسابها في تقديمية العامل وكانت قد قضت في المرافق

أو المشروعات أو المنشآت التي آلت أو تطول إلى الدولة ومفاد ذلك ان مناط
للإفادة من أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ — في غير الأحوال المبينة
في البندين (ج، د) من المادة الأولى هو الوجود الفعلي في خدمة الجهات
التي يخضع العاملون منها لأحكام نظام العاملين المعنيين بالدولة والقطاع
العام في ١٢/٣١/١٩٧٤ وأنه لا يغني عن ذلك اشتغال العامل في إحدى
الجهات أو المرافق والمنشآت أو المشروعات التي آلت إلى الدولة قبل أو
بعد هذا التاريخ ذلك أن المشرع لم يجعل الاشتغال في هذه الجهات سببا
يسوغ للعامل الحق في الإفادة من القانون المشار إليه أنها رتب على ذلك
فحسب حقه في حساب مدة الاشتغال في تلك الجهات في تطبيق المادة (١٧)
مما كان قد اشتوى الشرط المنصوص عليه في البندين (أ، ب) آنف البيان
فإذا لم يستوف ذلك الشرط بأن كان تعيينه في خدمة الجهات الخاضعة
لأحكام القانونين المشار إليهما قد تم في تاريخ لاحق للتاريخ المذكور اقتصر
حقه حينئذ على حساب مدة خدمة السابقة في تلك الجهات وفقا للقواعد
المقررة لحساب مدة الخدمة السابقة في أقدمية الدرجة والرتب وبصنق هذا
النظر أيضا فيما إذا كان العمل بإحدى الجهات التي آلت الدولة تم ضحت
إلى الجهات الإدارية للدولة والقطاع العام وطبق في شأنها أحد القوانين
المشار إليهما بعد ١٢/٣١/١٩٧٤ — شأن الحالة المثلثة — إذ لا يخضع
العامل حينئذ لأحكام ذلك القانون وإنما يقتصر حقه على الإفادة من القواعد
العامة لحساب مدد الخدمة السابقة بالشروط المقررة لها .

وحيث أنه لما كثر ذلك وكانت المدعية لم يتحقق في شأنها شرط الوجود
الفعلي في خدمة إحدى الجهات الخاضعة لأحكام القانونين سالف الذكر
قبل ١/١/١٩٧٥ إذ أن المدرسة التي تعمل بها والتي سبق إيلولتها للدولة
أثر عدوان سنة ١٩٥٦ ثم أخضعت للإشراف المسالي والإداري لـوزارة

التربية والتعليم في عام ١٩٧٣ لم يتقرر تحويلها الى مدرسة حكومية الا في عام ١٩٧٨ بموجب قرار وزير التربية والتعليم الصادر في ١٩٧٨/٥/٦ فمن ثم تخرج حالتها عن دائرة تطبيق ذلك القانون وينحى حقها متصورا على حساب مدة خدمتها السابقة في المدرسة المشار اليها حتى تاريخ ضمها للمدارس الحكومية في اقدمية الدرجة والمرتب » .

(طعن ٣٥٣٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/١٠)

الفصل الثاني

مؤهل دراسي

أولا — دبلوم مدارس المعلمات الابتدائية

قاعدة رقم (٢٤)

المبدأ :

دبلوم مدارس المعلمات الابتدائية لا يعد مؤهلا عاليا .

المحكمة :

مقتضى القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام ، أن المشرع اشترط لاعتبار مؤهلا ما مؤهلا عاليا أن تكون مدة الدراسة اللازمة للحصول عليه هي أربع سنوات ودبلوم مدارس المعلمات الابتدائية يمنح بعد دراسة مدتها ثلاث سنوات بعد الحصول على الثانوية العامة (القسم الخاص — الثتافة) وائر ذلك عدم اعتباره مؤهلا عاليا ولأوجه للاستناد الى التقييم الذى أتى به قرار مجلس الوزراء بجلستيه المنعقدتين فى ٢ و ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥١ وأساس ذلك أنه لم يقرر لدبلوم مدارس المعلمات سوى الدرجة السادسة المخفضة بمابهية ١٠٠ جنيتها شربيا (وهذا ليس تقييما للمؤهل) ولأوجه الاستناد للحكم الصادر من المحكمة العليا بجلسة ٣ من ديسمبر سنة ١٩٧٧ فى طلب التفسير رقم ٧ لسنة ٨ القضائية باعتبار دبلوم الدراسات التجارية التكميلية العليا من المؤهلات العليا أساس ذلك أن القرار التفسيرى مقصور على المؤهل محل التفسير ولا يمتد الى غيره من المؤهلات الأخرى ولا يجوز القياس عليه أو التوسع فيه .

(طعنان رقم ٢٨٩ و ٢٨٦ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٦/١١/١٩٨٦)

ثانياً — مؤهل الاعدادية الفنية بتقواع الثلاثة

قاعدة رقم (٢٥)

المبدأ :

مؤهل الاعدادية الفنية بتقواع الثلاثة (صناعى — تجارى — زراعى) لا يعد مؤهلاً متوسطاً فى تطبيق حكم الفقرة (ج) من المادة ٥ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

المحكمة :

مقتضى القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون تصحيح اوضاع العاملين المدينين بالدولة والقطاع العام — القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ فى شأن تسوية حالات بعض العاملين (مؤهل دراسى) أن مؤهل الاعدادية الفنية بأنواعه الثلاث (صناعى — زراعى — تجارى) لا يعد مؤهلاً متوسطاً فى تطبيق حكم الفقرة ج من المادة ٥ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ . — تدخل هذه المؤهلات فى عداد المؤهلات الأقل من المتوسطة التى تخول صاحبها التعيين ابتداء فى الفئة (١٦٢ / ٣٦٠) وهو ما اكده قرار وزير التنمية الادارية رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ على اعتياد شهادة الاعدادية الزراعية ضمن المؤهلات الأقل من المتوسطة ... الاحكام التى اوردتها المشرع بالمادة الاولى من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ وردت فى شأن تنظيم منح علاوات لطوائف من العاملين ممن توافرت فيهم شروط ومؤهلات معينة — مؤدى ذلك عدم تطبيق احكامها بخصوص تحديد المستوى المالى لهذه المؤهلات أو المفاضلة فى الأسس التى حددتها المادة الخامسة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

(ظعن رقم ٢٦٠٥ لسنة ٣٠ فى ٢٨/١٢/١٩٨٦)

ناتجا — شهادة مركز تدريب مهني القوات المسلحة

قاعدة رقم (٢٦)

المبدأ :

المواد ٢ ، ٤ من القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤ بتقييم الشهادات العسكرية فوق المتوسطة والمتوسطة — المواد ٦ ، ١٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تصحيح أوضاع العاملين بالدولة والقطاع المصام — المشرع قة حدد الفئة ١٨٠ / ٣٧٠ لتعيين حملة الشهادات العسكرية المتوسطة المنصوص عليها في الجدول الثاني المرافق للقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤ المشار إليه — يتم الحصول على الشهادات العسكرية بعد شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القصية او الإعدادية او ما يعادلها — من بين هذه الشهادات شهادة مركز تدريب مهني القوات المسلحة — يشترط لتسوية حالة العائل وفقا للذهل العسكري توافر عدة شروط — من بين هذه الشروط انقضاء ثلاثة سنوات من تاريخ الالتحاق بالمشاة التعليمية العسكرية التي تمنح هذه الشهادات — يراعى وجوب حساب مدة الدراسة المستهرة دون اجازات على اساس كل ثمانية شهور سنة كاملة — يكون شرط انقضاء ثلاث سنوات من تاريخ الالتحاق بالمشاة التعليمية العسكرية متحققا متى قضى العائل مدة سنتين ٢٤ شهرا بالمشاة التعليمية وكانت الدراسة مستهرة بها دون اجازات .

الحكمة :

ومن حيث أن المادة الثانية من القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤ بتقييم الشهادات العسكرية فرق المتوسطة والمتوسطة تنص على أن « تحدد الفئة الوظيفية (١٨٠ / ٣٦٠) » للحاصلين على الشهادات العسكرية المنصوص عليها في الجدول رقم (٢) المرفق عند تعيينهم في الجهات المشار إليها في المادة (١) . وتنص المادة الرابعة من ذلك القانون على أن (يشترط

لحصول الفرد على احدى الشهادات المبينة في الجدول رقم (٢) المرفق
ما يأتى :

١ — أن يتطوع للخدمة بعد حصوله على شهادة اتمام الدراسة
الابتدائية القديمة العالمة أو أى شهادة أخرى معادلة .

٢ — أن يلتحق بالمنشآت التعليمية العسكرية وبمضى ثلاث سنوات
على الأقل من تاريخ التحاقه بها ، بما فى ذلك مدة الدراسة التى انتهت
بنجاح مستبعداً منها مدة التقصير ، وأن يحصل فى نهاية المدة على
شهادة قدوة حسنة .

وقد ورد بالجدول رقم (٢) المرافق للقانون المتقدم الذكر شهادة
مراكز تدريب مهنى القوات المسلحة من بين الشهادات العسكرية المتوسطة .

ومن حيث أن المادة (٦) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح
اوضاع العاملين بالدولة والقطاع العام تنص على أن « يدخل فى حساب
مدد الدراسة بالنسبة للشهادات المتوسطة وفوق المتوسطة المشار اليها
فى المادة السابقة مدد الدراسة المستمرة دون اجازات ، وتحسب كل ثمانية
شهور دراسية سنة كاملة ولا يعتد بأى مدة دراسية لا تعتبر سنة كاملة
فى تطبيق احكام الفقرة السابقة ، كما يدخل فى حساب مدد الدراسة المشار
اليها مدة التدريب اللازمة قانونا للحصول على المؤهل اذا كانت سابقة
للحصول عليه .»

كما تنص المادة (١٠) من ذات القانون على أن تطبيق احكام القانون
رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤ بتقييم الشهادات العسكرية فوق المتوسطة والمتوسطة
على حملة الشهادات الواردة فى الجدولين رقمى ١ ، ٢ المرفقين بالقانون
المذكور من العاملين المدنيين بالقوات المسلحة وذلك بالشروط الآتية :

(١) أن يكون التحاقهم بالمنشآت التعليمية العسكرية التى تمنح

الشهادات المشبار إليها بالصفة المدنية بعد الحصول على الشهادة القانونية العامة أو ما يعادلها أو شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القدية أو الاعدائية العامة أو ما يعادلها .

(ب) أن تنقص من تاريخ الالتحاق بالمنشآت التعليمية العسكرية استثنائي بالنسبة للحاصلين على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها وثلاث سنوات بالنسبة للحاصلين على الشهادات الأخرى المشار إليها في الفقرة السابقة .

وتنخل في حساب هذه المدة — بعد استبعاد مدة التقصير — مدة الدراسة المنتهية بالنجاح وكذلك مدة الخدمة في الوظائف العسكرية أو المرتبة إذا كانت مدة الدراسة أقل من سنتين أو ثلاث سنوات حسب الأحوال .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكة جرى على أن مفاد النصوص المتقدمة أن المشرع قد حدد الفئة (١٨٠ / ٣٦٠) لتعيين حملة الشهادات العسكرية المتوسطة المنصوص عليها في الجدول الثاني المرافق للقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤ الخاص بتقييم الشهادات العسكرية وفوق المتوسطة والتي يتم الحصول عليها بعد شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القدية أو الاعدائية أو ما يعادلها ومن بين هذه الشهادات شهادة مركز تدريب مهني القوات المسلحة ، واشترط المشرع لتسوية حالة العامل وفقاً للمؤهل العسكري توافر عدة شروط حددتها المادة الرابعة من القانون سالف الذكر والمادة العاشرة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، ومن بين هذه الشروط انقضاء ثلاث سنوات من تاريخ الالتحاق بالمنشأة التعليمية العسكرية التي تمنح هذه الشهادات بمرعاة ما نصت عليه الفقرة (ب) من المادة (١٠) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ من وجوب حساب مدة الدراسة المستمرة دون أجازات على أساس كل ثمانية شهور سنة كاملة وفقاً لما نصت عليه المادة ٦ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بحيث يكون شرطاً لانقضاء ثلاث سنوات من تاريخ الالتحاق بالمنشأة التعليمية

العسكرية متحققا متى قضى العايل مدة سنتين (٢٤ شهرا) بالمنشأة التعليمية وكانت الدراسة مستمرة بها دون إجازات .

ومن حيث أنه في ضوء ما سبق ومتى كان الثابت أن المدعين قد تخرجوا من مركز التدريب المهني للقوات الجوية في ١٨/١/١٩٦٦. وعينوا في ذات التاريخ بعد دراسة متصلة مدتها أربعة وعشرين شهرا ، وكانوا قد التحقوا بمركز التدريب المذكورين حصولهم على شهادة الاعدادية ، ومن ثم يتعين عند تطبيق القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤ والقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على حالاتهم مراعاة حساب مدة الدراسة التي قضوها بالمركز على أساس كل ثمانية شهور سنة كاملة . وضع كل منهم على الفئة (١٨٠ / ٣٦٠) اعتبارا من تاريخ حصول كل منهم على الشهادة العسكرية من ١٨/١/١٩٦٦ حيث يكتمل في هذا التاريخ مدة الثلاث سنوات المشار اليها في المادة الرابعة من القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤ والمادة ١٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ عملا بالمادة ٦ من القانون الآخر .

ومن حيث أنه عند تسوية حالاتهم وفقا لأحكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ باعتبار أن مؤهلهم من المؤهلات المضافة ملف تعيين رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ عملا بنص المادة الأولى من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ سالف الذكر ، ووضعهم على الدرجة السادسة المخصصة من تاريخ حصولهم على المؤهل أو دخولهم الخدمة أيهما أقرب ، فانهم يستحقون التسوية على هذا النحو من تاريخ حصولهم على مؤهلاتهم والذي ثبت على النحو المتقدم حدوثه في ١٨/١/١٩٦٦.

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه وقد قضى برفض الطعن المقام من المدعين في الحكم الصادر من المحكمة الإدارية لوزارة الدفاع قد اخطأ في تطبيق القانون ، ومن ثم حق القضاء بالفناء والحكم باحتية المدعين في تسوية حالاتهم وذلك بوصفهم على الدرجة السادسة المخفضة من تاريخ الحصول على المؤهل في ١٨/١/١٩٦٦ وما يقترب على ذلك من آثار .

(طعن رقم ١٧٢٠ لسنة ٣٤ في جلسة ١٩٩١/٤/٢١)

رابعاً - شهادة اتمام الدراسة الزراعية

قاعدة رقم (٢٧)

المبدأ :

مؤهل الاعدادية الفنية بقواعه الثلاث (صناعى - زراعى - تجارى) لا يعد مؤهلاً متوسطاً فى تطبيق حكم الفقرة (ج) من المادة الخامسة من قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥

المحكمة :

ومن حيث ان المادة (٥) من قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن « يحدد المستوى البالى والاقتنية للحاصلين على المؤهلات الدراسية على النحو الآتى :

(ا) الفئة ١٦٢ / ٣٦٠ لحلة الشهادات اقل من المتوسطة (شهادة اتمام الدراسة الابتدائية الفنية وشهادة اتمام الدراسة الاعدادية او ما يعادلها) .

(ب) الفئة ١٨٠ / ٣٦٠ لحلة الشهادات المتوسطة التى يتم الحصول عليها بعد دراسة مدتها ثلاث سنوات تالية لشهادة اتمام الدراسة الاعدادية او ما يعادلها وكذلك الشهادات التى يتم الحصول عليها بعد دراسة مدتها خمس سنوات تالية لشهادة اتمام الدراسة الابتدائية الفنية او ما يعادلها .

(ج) الفئة ١٨٠ / ٣٦٠ لحلة الشهادات الدراسية المتوسطة التى توقفت متنها وكانت مدة الدراسة اللازمة للحصول عليها ثلاث سنوات

دراسية على الأقل بعد الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها » .

وتنص المادة ٧ من القانون المذكور على انه « مع مراعاة أحكام المادة (١٢) من هذا القانون يصدر ببيان المؤهلات الدراسية المشار اليها مع بيان مستواها المالى ومدة الاقدمية الاضافية المقررة لها وذلك طبقاً للقواعد المنصوص عليها فى المادتين (٥) و (٦) قرار من الوزير المختص بالتنمية الادارية بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة الثامنة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة » .

وتنفيذا للحكم المتقدم صدر قرار الوزير المختص بالتنمية الادارية رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ بتنظيم المؤهلات الدراسية تنفيذا لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه ونص المادة ٨ منه على ان « تعتمد الشهادات والمؤهلات الدراسية اقل من المتوسطة (شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة وشهادة اتمام الدراسة الاعدادية أو ما يعادلها) الاتى ذكرها فيما يلى للتعين فى وظائف الفئة ١٦٢ / ٣٦٠ :
(٩) شهادة الزراعة الاعدادية

ومن حيث أن قضاء هذه المحكة جرى على أن مؤهل الاعدادية الفنية بأنواعه الثلاث (صناعى — زراعى — تجارى) لا يعد مؤهلاً متوسطاً فى تطبيق حكم الفقرة (ج) من المادة الخامسة من قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١٠١ لسنة ١٧٥ ذلك أنه يشترط لاعتبار المؤهل الدراسى المنصوص عليه فى البند المذكور مؤهلاً متوسطاً يحدد المستوى المالى له بالفئة ١٨٠ / ٣٦٠ توافر عدة شروط هى :

٢. — الحصول قبل ذلك على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية أو ما يعادلها .

٣ — أن تكون مدة الدراسة اللازمة للحصول على هذه المؤهلات ثلاث سنوات دراسية على الأقل .

وإنه باستعراض المؤهل الذى مر بها نظام التعليم فى مصر لبيان طبيعة التقييم المالى والدراسى للمؤهل محل النزاع بدءاً من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥١ بشأن تنظيم التعليم الثانوى وما سبقه وما تلاه من قوانين وقرارات وانتهاء بالقوانين أرقام ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم التعليم الفنى بجميع أنواعه من صناعى وتجارى وزراعى يبين انه طوال المراحل التى مرت بها المدارس الاعدادية الفنية لم يكن مشروطا للقبول بها الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة كما لم يشترط اجتياز امتحان مسابقة القبول التى كانت شرعا للقبول بالمدارس الاعدادية العامة وإنما اشترط للقبول بها أن يكون التلميذ قد اتم بنجاح الدراسة بالمرحلة الابتدائية (ست سنوات) وهى دراسة أدنى فى مستواها من اجتياز امتحان مسابقة القبول العامة التى تعتبر فى مستوى أدنى من الناحية العلمية والمالية من شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة ومن ثم فإن المؤهل الذى كانت تمنحه تلك المدارس ومنها المؤهل محل النزاع لا يعد مؤهلاً متوسطاً فى ضوء الضوابط التى تطلبها البند (ج) من المادة الخامسة من قانون تصحيح أوضاع العاملين سالف الذكر وإنما يدخل فى عداد المؤهلات الأقل من المتوسطة التى تخول حاملها التعيين ابتداءً فى الفئة ١٦٢ / ٣٦٠ وهى المؤهلات المتصوص عليها فى البند (ا) من ذات المادة المذكورة وهى شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة وشهادة اتمام الدراسة الاعدادية أو ما يعادلها وذلك أخذاً بعموم النص الذى لم يفرق بين الاعدادية العامة والاعدادية الفنية وهو ما أكدته قرار وزير التربية الادارية رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ السالف ذكره حين نص فى الفقرة

الثامنة من المادة الثامنة على اعتماد شهادة الاعدادية الزراعية ضمن المؤهلات الدراسية الأقل من المتوسطة ويعين حاملها في وظائف الفئة ١٦٢ / ٣٦٠ .

ومن حيث انه تطبيقا لما تقدم يكون المؤهل الحاصل عليه المطعون ضده بالطعن المبائل (شهادة اتمام الدراسة الاعدادية الزراعية من المؤهلات الأقل من المتوسطة التي يعين حاملها في وظائف الفئة ١٦٢ / ٣٦٠ ولا يغير من ذلك ما ذكره وكيله بمذكرته المقدمة بتاريخ ١٩٩٢/١٢/٢٠ من صدور القرار الوزاري رقم ١١٤٥١ بتاريخ ١٩٥٣/٨/٢٩ متضمننا اشتراط الحصول على الشهادة الابتدائية القديمة للقبول بالمدرسة الزراعية ابتداء من العام الدراسي ١٩٥٤/٥٣. ذلك ان القرار المذكور — حسبما ورد بهذه المذكرة — صدر بادماج المدارس الابتدائية الزراعية بمدارس فلاحية البساتين تحت اسم مدارس الزراعة ولم يقدم وكيل الطاعن صورة من هذا القرار او ما يفيد تضمنه صراحة نصا يقضى بالشرط المتقدم .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه وقد قضى بغير النظر المتقدم يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه بالفناء الحكم المطعون فيه وبرفض الدعوى والزام المدعى بالمصروفات .

(الطعن رقم ٨٥ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٩٣/٥/١٥)

خامسا — الشهادات التى توقف منحها والمعادلة للشهادات
المحددة بالجدول المرافق للقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣

قاعدة رقم (٢٨)

المبدأ :

المادة ١٢ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تصحيح
أوضاع العاملين المدنيين بالدولة مفادها — العاملين الحاصلين على
المؤهلات المنصوص عليها في هذه المادة الذين يحق لهم بمقتضاها
تسوية حالتهم وفق لأحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ وقرار نائب
رئيس الوزراء للتنمية الاجتماعية رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٧٨ — يستمدون
هؤلاء العاملون الحق في تلك التسوية من احكام القانون رقم ١١
لسنة ١٩٧٥ — يستحقون الفروق المالية المترتبة على هذه التسويات
من ١٩٧٥/٧/١

المحكمة :

وحيث أن مبنى أنطعنين ان المادة (١٢) من القانون رقم ١١ لسنة
١٩٧٥ نصت بتطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ في شأن العاملين الحاصلين
على مؤهلات توقف منحها متى كانت معادلة لذلك الواردة بالجدول المرافق
له على أن يصدر وزير التنمية الادارية قرارا بتجديد تلك المؤهلات ومعادلتها
بالمؤهلات المشار اليها واذ صدر القرار رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٧٨ بمعادنة
تلك المؤهلات ومنها مؤهل المدعية من وزير التنمية الاجتماعية وليس من
وزير التنمية الادارية فيكون قد صدر معدوما لشموله بغصب السلطة ، ولما
كان الشرع قد تدارك ذلك باصدار القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ الذى
قضى باعتبار المؤهلات المنصوص عليها في القرار رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٧٨ والقرار
رقم ٢ لسنة ١٩٧٦ معادلة للمؤهلات الواردة بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣
فمن ثم يكون الرد في تحديد تاريخ استحقاق الفروق المالية المترتبة على
التسوية التى تتم لحلة المؤهلات هو بتاريخ العمل بالقانون رقم ١٣٥ لسنة

١٩٨٠. الحاصل في ١٩٨٠/٧/١ ويتعين بالتالي عدم صرف الفروق الا اعتبارا من ذلك التاريخ .

وحيث ان المقرر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ان العاملين الحاصلين على المؤهلات المنصوص عليها في المادة (١٢) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الذي يحق لهم بمقتضى تلك المادة تسوية حالاتهم وفق احكام القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٣ وقرار نائب رئيس الوزراء للجمعية رقم ٦٢١ لسنة ١٩٧٨ — هؤلاء — يستمدون الحق في تلك التسوية من احكام القانون الاول وبالتالي يستحقون الفروق المالية المترتبة على تلك التسويات من ١٩٧٥/٧/١ عملا بالمادة الثانية من مواد اصداره دون ان يؤثر في ذلك صدور القرار رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٧٨ من غير مخصص مما اقتضى استصدار القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ الذي نص على الاعتداد بالشهادات المنصوص عليها في هذا القرار تصحيحا للوضع القانوني في هذا الصدد وذلك كله لا يعتبر من أن حق العاملين الحاصلين على المؤهلات المشار اليها انها يستمد من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الذي اقر لهم الحق في تلك التسوية وليس من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ الذي اقتصر دوره على تحديد الشهادات المعادلة لتلك الواردة في القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٣ والتي يحق للحاصلين عليها الادارة من القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٣ عملا بالمادة (١٢) آنفة الذكر .

(طعن ٢٤٥٣ ، ٢٤٩٩ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٩٠/٣/٢٥)

ساسا — دبلوم التفراف

قاعدة رقم (٢٩)

المبدأ :

القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بالمادة الثانية منه حدد التاريخ الذى يعتد به الاعتبار حملة المؤهلات الدراسية فى الفئة المقررة لمؤهلم الدراسى — هذا التاريخ هو تاريخ التعيين أو تاريخ الحصول على المؤهل ايها اقرب — يراعى فى هذا المقام ايضا تاريخ ترشيح زملائهم فى التخرج طبقا للقواعد المقررة فى القوانين المنظمة لتعيين الخريجين من حملة المؤهلات الدراسية ، كما تراعى الاقضية الافتراضية المقررة — صلاحية دبلوم التفراف (اليدوى — الكتاب — اللاسلكى) الذى يتم الحصول عليه بعد دراسة منها من ١٥ الى ١٨ شهرا مسبقة بالثبوتية العامة لتعيين حاملة فى وظائف ٣٦٠/١٨٠ جنبها بمرتب ٢٠٤ جنبها سنويا وباقضية افتراضية منها سنتان — قرار وزير التنمية الادارية رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٥ .

الحكمة :

» أن المادة الثانية من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قد قضى بالمادة الثانية منه بأن يعتبر — حملة المؤهلات العليا وحملة المؤهلات المنصوص عليها فى المادة السابقة الموجودون فى الخدمة فى تاريخ نشر هذا القانون فى الفئة المقررة لمؤهلم الدراسى أو فى الدرجة المعادلة لها وذلك اعتبارا من تاريخ التعيين أو تاريخ الحصول على المؤهل ايها اقرب مع مراعاة تاريخ ترشيح زملائهم فى التخرج طبقا للقواعد المقررة فى القوانين المنظمة لتعيين الخريجين من حملة المؤهلات الدراسية مع مراعاة الاقضية الافتراضية المقررة .

ومن حيث أن المستفاد من ذلك أن المشرع قد حدد صراحة التاريخ

الذى يعتمد به لاعتبار حمة المؤهلات الدراسية فى الفئة المقررة لمؤهلهم
الدراسى وهو تاريخ التعيين أو تاريخ الحصول على المؤهل أيهما أقرب،
وإذ نص قرار وزير التنمية الإدارية رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ على صلاحية
دبلوم التظرف (اليدوى — الكتب — اللاسكى) الذى يتم الحصول
عليه بعد دراسة مدتها من ١٥ — ١٨ شهرا مسبقة بالثانوية العامة
لتعيين حاملة فى وظائف (٣٦٠/١٨٠) جنبها بمرتب ٢٠٤ جنبها سنويا
وباقدمية امتراضية مدتها سنتان فمن ثم يتعين معاملة حامل هذا المؤهل
باعتباره شاغلا الفئة ٣٦٠/١٨٠ من تاريخ تعيينه أو تاريخ حصوله على
هذا المؤهل أيهما أقرب .

ومن حيث انه يبين من الاطلاع على الاوراق أن المدعى قد عين بهيئة
البريد فى ٦ إبريل سنة ١٩٦٨ حين حصوله على شهادة الثانوية العامة
سنة ١٩٦٧ والتحق بهيئة المواصلات السلكية واللاسكية فى ٨ من أكتوبر
سنة ١٩٦٩ ثم ضمت مدة خدمته السابقة بهيئة البريد وأرجعت أقدميته
بالدرجة التاسعة الى ٦ من إبريل سنة ١٩٦٨ وقد حصل المدعى على
دبلوم انتظرف فى ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٧٠ ومن ثم فانه فى مجال معاملة
بمقتضى نص المادة الثامنة من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين
بالدولة الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ فانه يتعين اعتباره فى الدرجة
المقررة لمؤهلة الدراسى ٣٦٠/١٨٠ منذ تاريخ حصوله على هذا المؤهل فى
١٩ من أكتوبر سنة ١٩٧٠ ومنحة أقدمية اعتبارية مدتها سنتان من ذلك
التاريخ لأن تاريخ الحصول على المؤهل هو التاريخ الأقرب من تاريخ التحاقه
بالخدمة بعد ضم مدة خدمته السابقة أى ترد أقدميته فى الفئة التاسعة
(الثامنة) الى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٦٨ وإذا قلمت الجهة الإدارية بضم
مدة خدمة المدعى السابقة بهيئة البريد واعتبر شاغلا الفئة (٣٦٠ / ١٨٠)
أعقابا من ٦ إبريل سنة ١٩٦٨ وأصبح هذا التاريخ هو التاريخ الفرضى
لالتحاقه باعتباره أن هذه المدة اكبر من المدة الاعتبارية المقررة لمؤهل المدعى
وأفضل له فانه تكون قد طبقت صحيح حكم القانون « .

(طعن ٢١٤٤ لسنة ٢٩ ق بجلسة ١٩٨٦/١١/٣٠)

الفصل الثالث

الجدول

الفرع الأول

مناط تطبيق جداول القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥

قاعدة رقم (٣٠)

المبدأ :

قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ — الجدول الذى ينطبق على العامل المخاطب باحكامه — يتحدد بمراعاة مركزه الوظيفى فى تاريخ العمل بالقانون وبحسب مجموعته الوظيفية وفئة بداية تعيينه والمؤهل الذى يشغل وظيفته بهوجبه — التعيين فى المجموعات الوظيفية كان تم قبل توصيف وتقييم الوظائف وفقا للقواعد التى كانت تقوم على اساس التفرقة بين نظام الكادرات المختلفة حسبما تضمنه القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وكادر عمال اليومية وقوانين نظام العاملين المدنيين بالدولة اللاحقة — نتيجة ذلك : احكام الجدول الثالث من الجداول الملحقه بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تقتصر على العاملين المعيّنين ابتداء بالفئة العاشرة او التاسعة او الثامنة فى مجموعة الوظائف الفنية — من عين بمؤهله فوق المتوسط او المتوسط بمجموعة الوظائف المتوسطة فان احكام الجدول الثانى وحدها هى التى تطبق على حالته بفض النظر عن طبيعة الوظيفة التى عين عليها ما دام ان المؤهل الدراسى المتوسط تتطلب للتعيين فيها — اساس ذلك : — نص المادة (١٥) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام .

الحكمة :

ومن حيث ان المادة ١٥ من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن يعتبر من أمضى أو يمضى من العاملين الموجودين بالخدمة إحدى المدن الكلية المحددة بالجداول المرفقة مرقى في نفس مجموعته الوظيفية وذلك اعتبارا من أول الشهر التالي لاستكمال هذه المدة ..

وخصص المشرع الجدول الثاني من جداول مدد الخدمة الكلية لحملة المؤهلات فوق المتوسط أو المتوسطة المقرر تعيينهم ابتداء في الفئة ٣٦٠/١٨٠ والجدول الثالث للعاملين الفنيين أو المهنيين المقرر تعيينهم في الفئة ٣٦٠/١٤٤ أو ٣٦٠/١٦٢ أو ٣٦٠/١٨٠ .

ومؤدى ما تقدم ان تحديد الجدول الذى ينطبق على العامل يجب ان يتم بمراعاة مركزه الوظيفى فى تاريخ العمل بالقانون ويحسب مجموعته الوظيفية وثمة بداية تعيينه والمؤهل الحاصل عليه ويشمل وظيفته بموجبه وانه ذلك ان التعيين فى المجموعات الوظيفية كان يتم قبل توصيف وتقييم الوظائف وفقا للقواعد التى كانت تقوم على أساس التفرقة بين نظم الكرات المختلفة حسبها تضمنه القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وكادر أعمال اليومية والغوا من نظام العاملين بالدولة اللاحقة ومن أجل ذلك فإن أحكام الجدول الثالث من الجداول الملحقة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تقتصر على العاملين المعينين ابتداء بالفئة العاشرة أو التاسعة أو الثامنة فى مجموعة الوظائف الفنية أما من عين بمؤهله فوق المتوسط أو المتوسط بمجموعة الوظائف المتوسطة فإن أحكام الجدول الثانى وحدها هى التى تطبق على حالته بغض النظر عن طبيعة الوظيفة التى عين عليها ما دام ان المؤهل الدراسى المتوسط متطلب للتعيين فيها .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق المدعى حاصل على مؤهل متوسط وعين بمؤهله هذا فى إحدى الوظائف التى تتطلب هذا المؤهل فمن ثم فإن

أحكام الجدول الثانى وحدها هى التى تنطبق على حالته وتبعاً لذلك يكون ما يدعيه من انطباق أحكام الجدول الثالث عليه لاسند له من أحكام القانون .

ومن حيث فإن الحكم المطعون فيه قضى بغير هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه وتأويله مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلاً وفى الموضوع بإلغاء الحكم المطعون فيه ويرفض الدعوى والزام المدعى المصروفات .

(طعن ١٠٢١ لسنة ٢٨ ق بجلسة ١٠/١١/١٩٨٥)

قاعدة رقم (٣١)

المبدأ :

القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام وضع عدة جداول لحساب مدد الخدمة الكلية الحسبية فى الإقضية وهى الملحق بهذا القانون — النقاط فى تطبيق تلك الجداول هو الحصول على المؤهلات المشار إليها أو شغل وظيفة فى مجموعة من الوظائف المشار إليها — من تحقيق فى شأنه شيء من ذلك انطبق عليه الجدول الخاص به — فى مجال تحديد التاريخ الذى تحقق فيه شروط تطبيق تلك الجداول ، فإن العبرة فى ذلك بالمركز القانونى للعامل فى ١٩٧٤/١٢/٢١ تاريخ نفاذ القانون — لا يجوز القول بانطباق أكثر من جدول على العامل إلا اذا توافر لديه النقاط المحدد لتطبيق تلك الجداول — الجدول الثالث خاص بالعمال الفنيين أو المهنيين — اذا لم يشغل العامل أحد وظائف العمال الفنية أو المهنية فى تاريخ العمل بالقانون ١١ لسنة ١٩٧٥ لا يعامل وفقاً لهذا الجدول .

الحكمة :

ومن حيث أن القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين

المدنيين بالدولة والقطاع العام وضع عدة جداول لحساب مدد الخدمة الكلية المحسوبة في الاقدمية والملحقة بهذا القانون ، فالجدول الاول لحملة المؤهلات العليا والجدول الثانى لحملة المؤهلات الاقل من المتوسطة والجدول الخامس للكتابيين غير المؤهلين والجدول السادس لمجموعة وظائف الخدمات المعاونة ، ومن ثم فان المناط في تطبيق تلك الجداول هو بالحصول على المؤهلات المشار اليها أو شغل وظيفة في مجموعة الوظائف الفنية أو المهنية أو شغل وظيفة مكتبية بغير مؤهل أو شغل وظيفة في مجموعة الخدمات المعاونة ، فمن تحقق في شأنه شيء من ذلك انطبق عليه الجدول الخاص به ، وأنه في مجال تحديد التاريخ الذى تتحقق فيه شروط تطبيق تلك الجداول ، فان العبرة في ذلك بالمركز القانونى للعامل في تاريخ نفاذ هذا القانون في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٤ .

ومن حيث أن الأصل العام تقياه المشرع عند وضعه نصوص القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ يقضى بأن العبرة في تطبيق أحكامه بالحالة التى عليها العامل في تاريخ نفاذه في ٣١/١٢/١٩٧٤ ، ومن ثم لا يجوز القول بانطبق أكثر من جدول على العامل الا اذا توافر لديه المناط المحدد لتطبيق تلك الجداول كأن يكون مؤهلا مهنيا أو مؤهلا وشاغلا لوظيفة خدمات معاونة ، أما اذا كان حاصلا على مؤهل ويشغل وظيفة بموجب فان تسوية حالته مرتبطة بهذا المؤهل وبالجدول المحدد له دون غيره .

ومن حيث أن الجدول الثالث الملحق بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ خاص بالعمال الفنيين أو المهنيين وطالما أن المطعون ضده لم يشغل احدى وظائف العمال الفنية أو المهنية في تاريخ العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، في ٣١/١٢/١٩٧٤ وفقا لحالته الوظيفية المشار اليها سابقا ومن ثم لا يعامل وفقا لهذا القانون .

قاعدة رقم (٣٢)

المبدأ :

مناط تطبيق الجداول المرفقة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح
أوضاع العاملين الحنيين بالدولة والقطاع العام هو بالمؤهل الذى كان العامل
يعامل به فى تاريخ نفاذ القانون — لا ينال من هذا النظر الاعتداد فى تسوية
ذلك القانون بالمؤهل المتوسط أو فوق المتوسط لمن حصل على مؤهل عال
أثناء الخدمة سواء نقلت فئته أو أعيد تعيينه لأن ذلك يتم بموجب نص خاص
أوردته الفقرة (د) من المادة (٢٠) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥
فضلا على أنه يطبق بالنسبة للعاملين الذين كانوا معينين بمؤهلات أدنى ثم
حصلوا أثناء الخدمة على المؤهل الدراسى الأعلى وبالتالي فإن خدمتهم بدأت
بالمؤهل الأدنى .

المحكمة :

وحيث أنه قضاء هذه المحكمة قد جرى بأن المعول عليه فى تطبيق
أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ هو بالمركز القانونى للعامل فى
١٩٧٤/١٢/٣١ تاريخ العمل بذلك القانون طبقا للمادة التاسعة منه وبالتالي
يتعين أن يكون المناط فى تطبيق الجداول المشار إليها هو بالمؤهل الذى كان
العامل يعامل به فى تاريخ نفاذ القانون ولا ينال من هذا النظر الاعتداد فى
تسوية ذلك القانون بالمؤهل المتوسط أو فوق المتوسط لمن حصل على مؤهل
عال أثناء الخدمة سواء نقلت فئته أو أعيد تعيينه لأن ذلك يتم بموجب نص
خاص أوردته الفقرة (د) من المادة (٢٠) من القانون المشار إليه فضلا
على أنه يطبق بالنسبة للعاملين الذين كانوا معينين بمؤهلات أدنى ثم حصلوا
أثناء الخدمة على المؤهل الأعلى وبالتالي فإن خدمتهم بدأت بالمؤهل الأدنى .

ولما كانت المدعية قد عينت ابتداء بالمؤهل فوق المتوسط فى
١٩٧٤/١٠/١٣ ولم تعامل كلية فى وظيفتها على أساس المؤهل المتوسط
وانما كانت خدمتها بهذا المؤهل كلها فى إحدى المدارس الخاصة (مدرسة

النور) وبالتالي فلم يتصل هذا المؤهل بخدمتها الحكومية ومن ثم فلا سند لحساب مدة خدمتها بذلك المؤهل في تطبيق الجدول الثانى ولا وجه للاستناد فى هذا الصدد الى القواعد الخاصة بحساب معد الخدمة السابقة للعاملين المنصوص عليها فى المادتين ١٨ ، ١٩ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥. المشار اليها لأن تطبيق هذه القواعد يخضع للقاعدة العامة التى تحكم التسويات المنصوص عليها فى ذلك القانون وهى أن تكون العبرة فى هذا الصدد بالمركز القانونى للعامل فى تاريخ نفاذه من حيث المؤهل الذى كان يعامل به فى ذلك التاريخ .

وحيث أنه على مقتضى هذا النظر يكون من غير السائغ قانونا حساب مدة خدمة المدعية السابقة على تعيينها فى الحكومة التى قضتها فى مدرسته النور فى حساب المدد الكلية المنصوص عليها فى الجدول الثانى من القانون المشار اليه اذ لم يلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فأنه يكون قد جاء على خلاف القانون واخطأ فى تطبيقه وتأويله مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بالفاء الحكم المطعون فيه وبرفض الدعوى والزام المدعية المصروفات عن الدرجتين .

(طعن ٢٢٩٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٧/٢/١)

قاعدة رقم (٣٣)

المبدأ :

اعتبر المشرع العامل الذى امضى احدى المدد الكلية المحددة بالجدول المرفقة بقانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة مرقى فى نفس مجموعته الوظيفية اعتبارا من اول الشهر التالى لاستكمال هذه المدة — يطبق الجدول الاصح للعامل فى حالة انطباق اكثر من جدول على حالته — تحديد الجدول الذى ينطبق على العامل يتم بهراعاة مركزه الوظيفى فى تاريخ العمل بالقانون فى ١٨٧٤/١٢/٣١ طبقا لجموعته وقت بداية تعيينه والمؤهل الحاصل عليه وشغل الوظيفة بهوجبه .

الحكمة :

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن مؤدى أحكام المادتين ١٥ و ١٦ فقرة (د) من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ أن من أمضى أو يعرض من العاملين الموجودين بالخدمة إحدى المدة الكلية المحددة بالجداول المرفقة يعتبر مرقى في نفس مجموعته الوظيفية اعتبارا من أول الشهر التالى لاستكمال هذه المدة ، ويطبق الجدول الأصلح للعامل في حالة انطباق أكثر من جدول من الجداول المرفقة على حالته ، وأن الجدول الأول من تلك الجداول لحلة المؤهلات فوق المتوسطة والمتوسطة المقرر تعيينهم ابتداء في الفئة (١٨٠ / ٣٦٠) والجدول الثالث للعاملين الفنيين أو المهنيين المقرر تعيينهم ابتداء في الفئة (١٤٤ / ٣٦٠) ، (١٦٢ / ٣٦٠) ، (٣٦٠ / ١٨٠) والجدول الرابع لحلة المؤهلات الأقل من المتوسطة المقرر تعيينهم ابتداء في الفئة (١٦٢ / ٣٦٠) والجدول الخامس للكتابيين غير المؤهلين المقرر تعيينهم في الفئة (١٤٤ / ٣٦٠) والجدول السادس لمجموعة وظائف الخدمات المعاونة (١٤٤ / ٣٦٠) وأن تحديد الجدول الذى ينطبق على العامل من تلك الجداول إنما يتم بمراعاة مركزه الوظيفى في تاريخ العمل بالقانون في ٢١/١٢/١٩٧٤ وبحسب مجموعته وقت بداية تعيينه والمؤهل الحاصل عليه وشغل الوظيفة بموجبيه ومن أجل ذلك كانت أحكام الجدول الثالث تقتصر على العاملين المعينين ابتداء في الفئة العاشرة أو التاسعة أو الثامنة في مجموعة الوظائف الفنية أو المهنية ، أما من يعين بمؤهله الأقل من المتوسط في مجموعة الوظائف المتوسطة فإن أحكام الجدول الرابع وحدها هى التى تطبق على حالته بغض النظر عن طبيعة الوظيفة التى عين عليها ما دام أن المؤهل الدراسى الحاصل عليه كان متطلبا للعين فيها .

ومن حيث أنه بتطبيق ما تقدم على واقعة النزاع فإن الثابت من الأوراق أن المدعى حاصل على الابتدائية القديمة وعين بمؤهله في وظيفة

مدرس تربية بدنية بمجموعة وظائف الكادر المتوسط واستمر بها في ١٩٧٤/١٢/٣١ ، ومن ثم يكون الجدول الواجب التطبيق على حالته هو الجدول الرابع دون سواء ، ولا يجوز تطبيق الجدول الثالث الخاص بالمهنيين عليه ، وتكون جهة الإدارة وقد قامت بتسوية حالته على أساس الجدول الثالث الخاص بالمهنيين عليه ، وتكون جهة الإدارة وقد قامت بتسوية حالته على أساس الجدول الرابع قد أصابت صحيح القانون وتكون دعواء غير قائمة على سند صحيح من الواقع أو القانون خيطة بالرفض .

ومن حيث أنه ترتيباً على ما تقدم وإذا قضى الحكم المطعون فيه بغير النظر المتقدم فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله الأمر الذي يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلاً وفي موضوعه بإلغاء الحكم المطعون فيه ويرفض الدعوى والزام المدعى المصروفات .

(طعن رقم ٢٢٥٩ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٨/٥/٨)

قاعدة رقم (٣٤)

المبدأ :

مناط الإفادة من حكم الفقرة (ج) من المادة ١٦ من أنقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام — هو انطباق أكثر من جدول في شأن العامل في هذه الحالة يكون للعامل اختيار الجدول الأصح له ليطبق على حالته .

الحكمة :

وحيث أن القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة نص في المادة (١٥) على أن « يعتبر من أمضى أو يمضى من العاملين الموجودين بالخدمة إحدى المراتب الكلية المحددة بالجدول المرفقة رتب في نفس مجموعته الوظيفية وذلك اعتباراً من أول الشهر التالي لاستكمال هذه المدة .

فإذا كان العامل قد رقى فعلا في تاريخ لاحق على التاريخ المذكور ترجع أقدميته في الفئة المرقى إليها إلى هذا التاريخ » ونصت المادة (١٦) من ذلك القانون على أن « تخضع الترقيات الحتمية المنصوص عليها في المادة السابقة للقواعد الآتية : (١) (ب) (هـ) تطبيق الجدول الأصح للعامل في حالة انطباق أكثر من جدول من الجداول المرفقة على حالته » .

وحيث أنه من المقرر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن تحديد الجدول الذي يخضع له العامل في تطبيق حكم المادة (١٥) المشار إليها إنما يتم على أساس مركزه الوظيفي في تاريخ العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه وبحسب المجموعة الوظيفية التي ينتمي إليها وإن أحكام الجدول الثالث يقتصر تطبيقها على العاملين المعيّنين ابتداءً في الفئة العاشرة أو التاسعة أو الثامنة في مجموعة الوظائف الفنية أما المعيّنين على أساس المؤهلات المتوسطة فيخضعون للجدول الثالث دون غيره بغض النظر عن طبيعة العمل في الوظيفة التي تم التعمين فيها ما دام أن المؤهل الدراسي المتوسط كان لازماً للتعمين في تلك الوظائف .

وحيث أن المدعى عين في إحدى وظائف الكادر الفني المتوسط على أساس المؤهل الدراسي الأقل من المتوسط الحاصل عليه والذي كان متطلباً للتعمين في تلك الوظيفة فمن ثم يخضع للجدول الرابع من الجداول المرفقة بالقانون المشار إليه دون غيره ولا وجه للاستناد في هذا الصدد إلى المادة (١٦ هـ) آنفة الذكر ذلك أن مناط الإفادة من حكم هذه المادة هو انطباق أكثر من جدول في شأن العامل فحينئذ يكون له اختيار الأصح له من تلك الجداول وليس كذلك شأن المدعى الذي لا يطبق في شأنه سوى الجدول الرابع فقط بوصفه معيّناً في وظيفة على أساس المؤهل الحاصل عليه والمطلوب للتعمين الأمر الذي تضحى معه دعواه على غير سند من القانون حقيقة بالرفض .

وحيث أن الحكم المطعون فيه أخذ بنظر يغاير فيكون قد جاء على خلاف أحكام القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله جديرا بالالغاء مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم المطعون فيه ورفض الدعوى .

(طعن رقم ٢٠ لسنة ٣١ ق جلسة ١٥/٥/١٩٨٨)

قاعدة رقم (٣٥)

المبدأ :

قانون تصحيح اوضاع العاملين المنحيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تضمن رؤسا لجداول مدد الخدمة الكلية المحسوبة في الاقدمية والملحقة بهذا القانون — مناط تطبيق كل جدول منها هو الحصول على المؤهلات المشار اليها في الجداول او شغل وظيفة في مجموعة الوظائف الفنية او المهنية او شغل وظيفة مكتبية بغير مؤهل او شغل وظيفة في مجموعة الخدمات المعاونة — المبصرة في ذلك بالمركز القانوني للعامل في تاريخ نفاذ هذا القانون في ١٩٧٤/١٢/٣١ — احكام كل من العمال هي المرجع الاساسي لاعتبار ما اذا كان العامل فنيا او مهنيا .

المحكمة :

ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة جرى على ان قانون تصحيح اوضاع العاملين المنحيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، تضمن رؤسا لجداول مدد الخدمة الكلية المحسوبة في الاقدمية والملحقة بهذا القانون ، وان الجدول الاول لحلة المؤهلات العليا ، والثاني لحلة المؤهلات فوق المتوسطة والمتوسطة ، والثالث للعاملين الفنيين والمهنيين ، والرابع لحلة المؤهلات الاقل من المتوسطة ، والخامس للكتابيين غير المؤهلين ، والسادس لمجموعة وظائف الخدمات المعاونة وان المناط في تطبيق كل جدول منها وهو اما الحصول على المؤهلات المشار اليها او شغل وظيفة في مجموعة

الوظائف الفنية أو المهنية ، أو شغل وظيفة مكتبية بغير مؤهل ، أو شغل وظيفة في مجموعة الخدمات المعاونة ، وإن العبرة في ذلك كله هو بالمركز القانوني للعامل في تاريخ نفاذ هذا القانون في ١٢/٣١/١٩٧٤ ، كذلك جرى قضاؤها على أن أحكام كادر العمال هي المرجع الاساسي لاعتبار ما اذا كان العامل فنيا أو مهنيا ، وذلك في مجال تطبيق أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه .

(طعن ١٦٨٠ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٥/٤/١٩٩٠)

قاعدة رقم (٣٦)

المبدأ :

المادة ١٥ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام مؤداها — تحديد الجنول الذي ينطبق على العامل يجب أن يتم ببراعة مركزه الوظيفي في تاريخ العمل بالقانون وبحسب مجموعته الوظيفية وفئة بداية تعيينه والمؤهل الحاصل عليه ويشغل وظيفة بموجبية — لأن التعيين في المجموعات الوظيفية كان يتم قبل توصيف وتقييم الوظائف وفقا للقواعد التي كانت تقوم على أساس التفرقة بين نظام الكادرات المختلفة حسبما تضمنه القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وكادر عمال اليومية وقوانين نظام العاملين بالدولة اللاحقة .

الحكمة :

ومن حيث أن المادة ١٥ من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن « يعتبر من أمضى أو يبيض من العاملين الموجودين بالخدمة إحدى المدد الكلية المحددة بالجداول المرفقة مرفق في نفس مجموعته الوظيفية وذلك اعتبارا من أول الشهر اتى لاستكمال هذه المدة ... » وقد خصص المشرع الجدول الثاني من جداول مدد الخدمة الكلية لحلة المؤهلات فوق المتوسطة أو المتوسطة المقرر تعيينهم ابتداء في الفئة ٣٦٠/١٨٠ والجدول الثالث للعاملين الفنيين

أو المهنيين المقرر تعيينهم ابتداء في الفئة ١٤٤/٢٦٠ — أو ١٦٢/٢٦٠ —
أو ١٨٠/٢٦٠ .

ومؤدى ما تقدم أن تحديد الجدول الذى ينطبق على العامل يجب أن يتم
بمراعاة مركزه الوظيفى فى تاريخ العمل بالقاتون وبموجب مجموعته الوظيفية
ونئة بداية تعيينه والمؤهل الحاصل عليه ويشغل وظيفته بموجبه وذلك
لأن التعيين فى المجموعات الوظيفية كان يتم قبل توصيف وتقييم الوظائف
وفقا للقواعد التى كانت تقوم على أساس التفرقة بين نظام الكادرات —
المختلفة حسبها تضمنه القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وكادر عمال اليومية
وقوانين نظام العاملين بالدولة اللاحقة ونتيجة لما تقدم فإن أحكام الجدول
الثالث من الجداول الملحقه بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تقتصر على
العاملين المعينين ابتداء بالفئة العاشرة أو التاسعة أو الثامنة فى مجموعة
الوظائف الفنية أما من عين بمؤهله فوق المتوسط أو المتوسط بمجموعة
الوظائف المتوسطة فإن أحكام الجدول الثانى وحدها هى التى تنطبق على
حالته بغض النظر عن طبيعة الوظيفة التى عين عليها مادام أن المؤهل
الدراسى المتوسط مطلوب للتعيين فيها .

ومن حيث أن المسائل من أوراق الطعن أن المطعون ضده حاصل على
مؤهل متوسط (دبلوم الثانوى الزراعى) وعين بمؤهله هذا فى إحدى
الوظائف التى تتطلب هذا المؤهل فمن ثم فإن أحكام الجدول الثانى وحدها
هى التى تنطبق على حالته وتبعاً لذلك يكون ما يدعيه من انطباق أحكام
الجدول الثالث عليه لا سند له من أحكام القانون .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قضى بغير هذا النظر فإنه يكون
قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه وتأويله مما ينعين معه الحكم بقبول
الطعن شكلاً وفى الموضوع بالغاء الحكم المطعون فيه ويرفض الدعوى
والزام المدعى المصروفات .

(طعن ٢٣٧٣ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٩٣/٢/١٣)

الفرع الثاني تطبيق الجدول الثاني

قاعدة رقم (٣٧)

المبدأ :

العمال الذى يحصل على مؤهل عال أثناء الخدمة ونقلت فئته أو أعيد تعيينه بمجموعة الوظائف العالية قبل نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ في ١٠/٥/١٩٧٥ يطبق عليه الجدول الثاني الخاص بحملة المؤهلات المتوسطة وفوق المتوسطة من تاريخ تعيينه بموجب المؤهل المتوسط أو فوق المتوسط حتى تاريخ حصوله على المؤهل العالى . ثم يطبق في شاته الجدول الاول اعتباراً من ذلك التاريخ ، وذلك بالفئة والالتصية التى بلغها طبقاً للجدول الثاني — وبالتالي فإن إعادة التعيين في تطبيق حكم هذه الفقرة (د) من المادة ٢٠ من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ يلخذ مدلولاً خاصاً — ومن ثم فهو يسرى على من يعين دون فصل زمني بالمؤهل العالى في ذات الوحدة أو الجهة الإدارية أو في جهة إدارية أخرى ما دامت من الجهات التى تسرى في شاتها أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

المحكمة :

أن المادة (٢٠) من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ينص على أن « تحسب المدد الكلية المحددة بالجدول المرفقة الخاصة بحملة المؤهلات الدراسية سواء ما كان منها مقيماً عند العمل بأحكام هذا القانون أو ما يتم تقنيته بناء على أحكامه اعتباراً من تاريخ التعيين أو الحصول على المؤهل أيهما أقرب » وتحسب المدد المتعلقة بحملة المؤهلات العليا المحددة في الجدول المرفق مع مراعاة القواعد الآتية :
٢ ... ب ... ج ... د ... احتساب مدة الخدمة السابقة على الحصول

على المؤهل العالى لمن نقلت فئته او اعيد تعيينه بمجموعة الوظائف العالية قبل نشر هذا القانون على اساس تطبيق الجدول الثانى المرفق على حالته حتى تاريخ حصوله على المؤهل العالى ثم على اساس تطبيق المدد المبينة فى الجدول الاول المرفق اعتبارا من التاريخ المذكور على حالته بالفئة الاقتصادية التى بلغها طبقا للجدول الثانى ٠٠٠ ومؤدى ما تقدم أن العامل الذى يحصل على مؤهل عال أثناء الخدمة ونقلت فئته او اعيد تعيينه بمجموعة الوظائف العالية قبل نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ فى ١٠/٥/١٩٧٥ يطبق عليه الجدول الثانى الخاص بحلّة المؤهلات المتوسطة وفوق المتوسطة من تاريخ تعيينه بموجب المؤهل المتوسط أو فوق المتوسط حتى تاريخ حصوله على المؤهل العالى ثم يطبق فى شأن الجدول الاول اعتبارا من ذلك التاريخ وذلك بالفئة والاقتصادية التى بلغها طبقا للجدول الثانى ، وبالتالي نأين إعادة التعيين فى تطبيق حكم هذه الفقرة يأخذ محلولا خاصة فلا يخرج من نطاقه سوى من يعين بعد انتهاء خدمته بالمؤهل المتوسط ومدة خدمته بالمؤهل العالى ومن ثم فهو يسرى على من يعين دون فاصل زمنى بالمؤهل العالى فى ذات الوحدة أو الجهة الادارية أو فى جهة ادارية أخرى مادامت من الجهات التى تسرى فى شأنها احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

ومن حيث انه لئن كان ذلك وكان الثابت من الاوراق أن المطعون ضده حصل على الثانوية العامة سنة ١٩٦٥ وتم تعيينه بمديرية التربية والتعليم بالمنوفية بموجب هذا المؤهل بالدرجة التاسعة الكتابية بالقرار رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٨ بوظيفة كاتب وحصل أثناء الخدمة على ليسانس الحقوق دور مايو سنة ١٩٦٩ ثم عين بمؤله العالى دون فاصل زمنى بالهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بالدرجة السابعة الادارية اعتبارا من ١/٦/١٩٧٠ وكانت مدة خدمته بالمؤهل المتوسط وهو الثانوية العامة وعلى عرض حساب هذه المدة من تاريخ الحصول على هذا المؤهل سنة ١٩٦٥ — فانها لن تجاوز فى تاريخ الحصول على المؤهل العالى سنة ١٩٦٩ أربع سنوات وبالتالي فإن تطبيق الفقرة (د) من المادة ٢٠ على حالة المدعى لن يسفر

عن ترقيته الى فئة مالية أعلى من الفئة السابعة التى عين فيها بمؤهله العالى ولن تقضى الى استحواذه على أية أقدمية فيها تزيد على اقدمية بدء تعيينه بهذا المؤهل ذلك لانه متعين طبقا للمدد الواردة بالجدول الثانى قضاء ست سنوات بالمؤهل المتوسط فى الفئة الثامنة حتى يرقى العامل الى الفئة السابعة « ٢٤٠ — ٧٨٠ » ومن الثابت ان مدة خدمة المدعى فى الدرجة الثامنة (١٨٠ — ٣٦٠) بالمؤهل المتوسط نقل بعد ذلك كما سلفه ألبان ، ومن ثم فانه يتمتع تطبيق الجدول الثانى على المدعى ويلزم تطبيق الجدول الأول دون سواه على حالته باعتباره الجدول الأصلى طبقا للمادة ١٦ فقرة هـ من قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين المشار اليه .

(طعن ٢٦٠٧ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٩/٦/٢٥)

قاعدة رقم (٣٨)

المبدأ :

تحديد الجدول الذى ينطبق على العامل من الجدول المرفق بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ يتم مراعاة مركزه الوظيفى فى تاريخ العمل بالقانون وبحسب مجموعته الوظيفية وفئة بداية تعيينه والمؤهل الحاصل عليه — التعمين فى المجموعات الوظيفية كان يتم على اساس التفرقة بين نظام الكادرات المختلفة وكادر عمال اليومية — حصول الطاعن على مؤهل متوسط تنطبق على حالته احكام الجدول الثانى — ما يدعيه الطاعن من انطباق احكام الجدول الثالث . لاسند له — من احكام القانون .

المحكمة :

ومن حيث ان المادة (١٥) من قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام رقم ١١ — لسنة ١٩٧٥ تنص على أن « يعتبر من أمضى أو يمضى من العاملين الموجودين بالخدمة إحدى المدد الكلية المحددة بالجدول المرفقة مرقى فى نفس مجموعته الوظيفية وذلك اعتبارا من أول الشهر التالى لاستكمال هذه المدة ... » ولما كان المشرع فى القانون المشار اليه قد خصص الجدول الثانى من جداول مدد الخدمة المرفقة به

لحملة المؤهلات فوق المتوسطة والمتوسطة المقرر تعيينهم ابتداء في الفئة ١٨٠ : ٣٦٠ / والجدول الثالث للعاملين الفنيين او المهنيين المقرر تعيينهم ابتداء في الفئات ١٤٤ : ٣٦٠ ، ١٦٢ : ٣٦٠ ، ١٨٠ : ٣٦٠ .

ومن حيث أن مؤدى ما تقدم أن تحديد الجدول الذى ينطبق على العامل من الجداول المرفقة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه يجب أن يتم بمراعاة مركزه الوظيفى فى تاريخ العمل بهذا القانون وبحسب مجموعته الوظيفية وفئة بداية تعيينه والمؤهل الحاصل عليه والذى يشغل وظيفته بموجبيه بحسبان أن التعيين فى المجموعات الوظيفية كان يتم قبل توصيف وتقييم وترتيب الوظائف وفقا للقواعد التى كانت تقوم على أساس التفرقة بين نظام الكادرات المختلفة حسبما تضمنه القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، وكادر عمال اليومية وقوانين نظام العاملين المدنيين بالدولة اللاحقة ، ونتيجة لما تقدم فإن أحكام الجدول الثالث من الجداول الملحقه بالقانون — رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تقتصر على العاملين المعينين ابتداء بالفئة العاشرة او التاسعة او الثامنة فى مجموعة الوظائف الفنية أما من عين بمؤهله فوق المتوسط أو المتوسط بمجموعة الوظائف المتوسطة فإن أحكام الجدول الثانى وحدها هى التى تنطبق على حالته بغض النظر عن طبيعة الوظيفة التى عين عليها ما دام أن المؤهل الدراسى فوق المتوسط أو المتوسط متطلب للتعيين فيها .

ومن حيث أن المائل بأوراق الطعن أن المطعون ضده حاصل على مؤهل متوسط (دبلوم الزراعى الثانوى) وعين بمؤهله المذكور فى احدى الوظائف التى تتطلب الحصول على هذا المؤهل فمن ثم فإن أحكام الجدول الثانى وحدها هى التى تنطبق على حالته وتبعاً لذلك يكون ما يدعيه من انطباق أحكام الجدول الثالث عليه لاسند له من أحكام القانون .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قضى بغير هذا النظر فانه يكون قد خالف القانون واخطأ فى تطبيقه وتأويله مما يتعين معه الحكم بإلغائه ورفض الدعوى وإلزام المدعى المصروفات .

(طعن رقم ١٢٠١ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٩٣/٣/٢٧)

وخصص المشرع الجدول الثاني من جداول مدد الخدمة الكلية لحالة المؤهلات فوق المتوسطة أو المتوسطة المقرر تعيينهم ابتداء في الفئة

١٨٠ / ٣٦٠ والجدول الثالث للعاملين أو المهنيين المقرر تعيينهم ابتداءً في الفئة ١٤٤ / ٣٦٠ أو ١٦٢ / ٣٦٠ أو ١٨٠ / ٣٦٠ .

ومؤدى ما تقدم ان تحديد الجدول الذى ينطبق على العامل يجب ان يتم بمراعاة مكرّم الوظيفة فى تاريخ العمل بالقانون وبحسب مجموعته الوظيفية ومئة بداية تعيينه والمؤهل الحاصل عليه ويشمل وظيفته بموجبه وذلك ان التعمين فى المجموعات الوظيفية كان يتم قبل توصيف وتقييم الوظائف وفقاً للقواعد التى كانت تقوم على أساس التفرقة بين نظام الكدرات المختلفة حسبما تضمنه القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وكادر أعمال اليومية والنوا من نظام العاملين بالدولة اللاحقة ومن أجل ذلك فان أحكام الجدول الثالث من الجداول الملحقه بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تقتصر على العاملين المعيينين ابتداءً بالفئة العاشرة أو التاسعة أو الثامنة فى مجموعة الوظائف الفنية أما من عين بمؤله فوق المتوسط أو المتوسط بمجموعة الوظائف المتوسطة فان أحكام الجدول الثانى وحدها هى التى تطبق على حالته بغض النظر عن طبيعة الوظيفة التى عين عليها ما دام ان المؤهل الدراسى المتوسط مطلب للتعمين فيها . .

ومن حيث ان الثابت من الأوراق أن المدعى حاصل على مؤهل متوسط وعين بمؤله هذا فى احدى الوظائف التى تتطلب هذا المؤهل فمن ثم فان أحكام الجدول الثانى وحدها هى التى تطبق على حالته وتبعاً لذلك . يكون ما يدعيه من انطباق أحكام الجدول الثالث عليه لا سند له من أحكام القانون .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قضى بغير هذا النظر فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه وتاويله مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلاً وفى الموضوع بإلغاء الحكم المطعون فيه وبرفض الدعوى والزام المدعى بالمصروفات .

الفرع الثالث تطبيق الجدول الثالث

قاعدة رقم (٤٠)

المبدأ :

الجدول الثالث من الجداول الملحقه بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ينطبق على العاملين الفنيين أو المهنيين المقرر تعيينهم ابتداء في الفئة العاشرة أو التاسعة أو الثامنة — الجدول السادس يخص العاملين بمجموعة الخدمات المعاونة المقرر تعيينهم في الفئة العاشرة — وظيفة عسكري دريسة ومحولجي وردنا بالكشف رقم (١) بكادر العمال وهذا الكشف يضم العمال العاديين — اثر ذلك : — عدم انطباق الجدول الثالث على شافلي الوظائف المنسار اليها — .

الحكمة :

ومن حيث أن المطعون ضده السيد / عين اعتبارا من ١٩٤٣/٦/٤ بمرق سلك حديد مصر بوظيفة عسكري دريسة وبتاريخ ١٩٥٦/٤/١ نقل الى وظيفة خفير بالحركة ثم الى وظيفة خفير بالمخازن في ١٩٦٩/٧/٢١ وطبق عليه القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٤ . فسويت حالته بوظيفة عسكري دريسة بالدرجة العاشرة اعتبارا من ١٩٦٨/١٢/٢١ وفي ١٩٧٥/٢/٩ قرر المجلس الطبى العام عدم لياقة المطعون ضده لوظيفة عسكري دريسة فنقل الى وظيفة ساعى من ١٩٧٦/١/٧ ، وطبق الجدول الثالث المرفق بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ . على مدة خدمته بأكملها نظرا لأنه لم يقض أكثر من نصف المدة في مجموعة الوظائف المهنية .

ومن حيث أنه يبين من كادر عمال الحكومة أن وظيفة عسكري دريسة مدرجة بالكشف رقم (١) الخاص بالعمال العاديين المخصص لها الدرجة

١٢٠٠ — ٣٠٠ مليا ، كما وأن وظيفة محولجي وردت بذات الكشف وخصص لها الدرجة ١٤٠ — ٣٠٠ مليا .

ومن حيث أن التوظيفتين اللتين شغلتهما المطعون ضده والمحدد لهما الدرجتين ١٢٠ — ٣٠٠ مليا و ١٤٠ — ٣٠٠ مليا هما من وظائف العمال العماديين .

ومن ثم يكون طلب المطعون ضده تسوية حالته طبقا للجدول الثالث الملحق بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ ابتداء من تاريخ تعيينه وحتى ١٩٧٧/١٢/٢١ لا يستند على أساس سليم من القانون .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه أخذ بغير هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تأويله وتطبيقه مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المطعون فيه وبرفض الدعوى والزام المطعون ضده المصروفات .

(طعن ٩٠٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٦/٤/٦)

قاعدة رقم (٤١)

المبدأ :

تحديد الجدول الذي يخضع له العامل في تسوية القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ إنما تتم على أساس الاعتداد بالمركز القانوني للعامل في ١٩٧٤/١٢/٢١ — الجدول الثالث من الجداول المرفقة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ خاص بالعمال الفنيين أو المهنيين — كادر عمال اليومية الصغار بقرار رئيس مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٤٤/١١/٢٣ قسم طوائف العمال الى ثلاث طوائف الأولى العمال المبيون والثانية العمال العماديون ورؤسائهم والثالثة العمال الكتبة .

صدر قرار لرئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة بإدراج وظائف العمال العائدين في وظائف الخدمات العادية وجرى موازنة الدولة في السنوات اللاحقة على تقسيمات كادر عمال اليومية على أن تكون مجموعة وظائف العمال الفنيين مستقلة عن العمال العائدين - تعتبر وظيفة مساعد جنائنى وجنائنى من وظائف العمال العائدين ورؤسائهم الواردة بكادر عمال اليومية بالكشف رقم ١ و ٢ الخاصين بهذه الفئة من العمال ولا تطبق قواعد الجدول الثالث من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ في شأنهم في تسوية تلك القانون .

الحكمة :

وحيث أنه من المقرر أن تحديد الجدول الذى يخضع له العمال في تسوية القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ إنما يتم على أساس الاعتداد بالمركز القانونى للعمال في ١٩٧٤/١٢/٢١ وأنه وفقا لما نصت عليه قواعد تطبيق تلك الجداول فإن الجدول الثالث خاص بالعمال الفنيين أو المهنيين وأن كادر عمال اليومية الصادر بقرار رئيس مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٤٤/١١/٢٣ قد قسم طوائف العمال الى ثلاث طوائف الاولى هم العمال الفنيون من ملاحظين واسطوانات وصناع ممتازون وصانع غير دقيق ومساعد صانع والاشراق والصبية والثانية العمال العائدين ورؤسائهم والثالثة العمال الكبة وقد استند ذلك الكادر الاعمال الفنية الى العمال الفنيين وحدد الدرجة ٢٠٠/١٥٠ لمساعد الصانع بملاوة (٥٠٠ مليم) كل سنتين واجاز شغل هذه الدرجة بالعمال العائدين بعد اجتياز امتحان امام لجنة فنية اما العمال العائدين فقد حدد لهم ثلاث درجات هي ٣٠٠/١٠٠ ، ٢٠٠/١٢٠ ، ٢٠٠/١٤٠ واستند اليهم الاعمال التى لا تحتاج الى خبرة خاصة او مهارة معينة وقد صدر قرار لرئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة بإدراج وظائف العمال العائدين في وظائف الخدمات العادية وجرى موازنت الدولة في السنوات اللاحقة على تقسيمات كادر عمال

اليومية على أن تكون مجموعة وظائف العمال الفنيين مستقلة عن العمال
العاديين .

(حكم العليا في الطعن رقم ٩٠٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٦/٤/٦)

وحيث أن الثابت من مطالعة ملف خدمة المدعى أنه عين ابتداء في وظيفة
عامل حدائق بأجر (٣١٠٠٠ مليم) ثم سويت حالته في وظيفة مساعد جنائني
بالدرجة ١٠٠/٣١٠٠٠ بأجر ١٥٠ مليم ثم سويت حالته في وظيفة جنائني من
العمال العاديين ووظائف مساعد جنائني وجنائني هما من وظائف
العمال العاديين ورؤسائهم الواردة بكادر عمال اليومية بالكشف رقم
١ ، ٢ ، ٤ ، الخاصين بهذه الفئة من العمال فمن ثم فلم يكن المدعى في
الـ ٣١/١٢/١٩٧٤ : من العمال المهنيين أو لفنيين الخاضعين للجدول الثالث
المرفق للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ولا وجه للقول بأن التسوية التي
تمت للمدعى من ١/٧/١٩٦٥ بوضعه في وظيفة جنائني كانت تعينا له في
وظيفة العمال الفنيين فالثابت من مطالعة ملف خدمته أن هذه التسوية
تمت بمناسبة نقله الى وظائف ودرجات القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ وفقا
لقواعد النقل الواردة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤
ولم يكن ذلك تعديلا للمركز القانوني بإعادة تعيينه في وظائف العمال المهنيين
نقلًا من وظائف العمال العاديين فضلا عن أن ملف خدمته قد خلا بما
يقتد أجزاء امتحان لتعيينه في وظائف العمال المهنيين وهو شرط لازم وفتى
لاحكام كادر عمال اليومية ومن ثم يكون المدعى غير محق فيها يطالب به من
تطبيق الجدول الثالث من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ في شأنه في
تسوية ذلك القانون واذا أخذ الحكم المطعون فيه بهذا النظر فيكون قد
صادف محله في صحيح القانون مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا
ورفضه موضوعا .

(طعن رقم ٨٠٧ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٨٨/٤/١٧)

قاعدة رقم (٤٢)

المبدأ :

يقتصر تطبيق احكام الجدول الثالث المرفق بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام على العاملين المعيّنين ابتداء في الفئات العاشرة او التاسعة او الثامنة في مجموعة الوظائف الفنية او المهنية — من يعين ابتداء بمؤهله الأقل من المتوسط في مجموعة الوظائف المتوسطة فان احكام الجدول الرابع وجده هي التي تنطبق على حالته بغض النظر عن طبيعة الوظيفة التي عين عليها ، ما دام ان المؤهل الدراسي الحاصل عليه كان متطابقا للتعين فيها .

المحكمة :

ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن مؤدى احكام المادتين ١٥ ، ١٦ فقرة د من قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام ، الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ان من أمضى او يضى من العاملين الموجودين بالخدمة احدى المدد الكلية المحددة بالجدول المرفقة يعتبر مرقا في نفس مجموعة الوظيفة اعتبارا من أول الشهر التالي لاستكمال هذه المدة . وان يطبق الجدول الاصلح للعامل في حالة تنطبق أكثر من جدول على حالته ، وأن الجدول الأول مخصص لحصله المؤهلات العليا المقرر تعيينهم ابتداء في الفئة (٢٤٠/٧٨٠) والثاني لحملة المؤهلات فوق المتوسطة والمتوسطة المقرر تعيينهم ابتداء في الفئة (٣٦٠/١٨٠) والثالث للعاملين الفنيين او المهنيين المقرر تعيينهم ابتداء في الفئات (١٤٤/٣٦٠) و (١٦٢/٣٦٠) و (١٨٠/٣٦٠) والرابع لحملة المؤهلات الأقل من المتوسطة المقرر تعيينهم ابتداء في الفئة (١٦٢/٣٦٠) والخامس للكتابيين غير المؤهلين المقرر تعيينهم ابتداء في الفئة (١٤٤/٣٦٠) والسادس لمجموعة وظائف الخدمات المعاونة (١٤٤/٣٦٠) وأن تحديد الجدول

الواجب التطبيق إنما يتم بمراعاة مركز العامل الوظيفي في ١٢/٣١/١٩٧٤ تاريخ العمل بهذا القانون ، وبحسب مجموعة وقت بداية تعيينه والمؤهل الحاصل عليه وشغل الوظيفة بموجبه ، ومقتضى ذلك أن أحكام الجدول الثالث تقتصر على العاملين المعينين ابتداء في الفئات العاشرة أو التاسعة أو الثامنة في مجموعة الوظائف الفنية أو المهنية ، أما من يعين ابتداء بمؤهله الأقل من المتوسط في مجموعة الوظائف المتوسطة ، فإن أحكام الجدول الرابع وحده هي التي تنطبق على حالته بغض النظر عن طبيعة الوظيفة التي عين عليها ، مادام أن المؤهل الدراسي الحاصل عليه كان مقطباً للتعيين فيها . وإذا كان الثابت بالأوراق أن المدعى حاصل على الابتدائية القديمة وعين بهذا المؤهل في وظيفة مدرس تربية بدنية بمجموعة وظائف الكادر المتوسط واستمر بها حتى ١٢/٣١/١٩٧٤ ، فإن الجدول الرابع وحده يكرز هو الواجب التطبيق على حالته ، دون الجدول الثالث الخاص بالمهنيين . وإذا قضى الحكم المطعون فيه بخلافه فانه قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتناوله متعينا من ثم القضاء سالخه ويرفض الدعوى .

(طعن ٢٣٢٤ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٨/٥/٢٩)

قاعدة رقم (٤٣)

المبدأ :

عند تطبيق القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على العاملين بمجموعة وظائف الخدمات المعاونة يجب التفرقة بين حالتين : الأولى — حالة العامل الذي عين ابتداء في وظيفة بمجموعة الخدمات المعاونة ثم نقل الى وظيفة مهنية — وفي هذه الحالة يطبق الجدول الثالث على كامل مدة خدمته مع اضافة سبع سنوات او المدة التي قضيت في مجموعة الخدمات ايها اكثر — أما الحالة الثانية فهي حالة العامل الذي نقل — في هذه الحالة يطبق الجدول الثالث على المدة كلها دون اضافة سبع سنوات — يقصد بعبارة « المدة كلها » المدة التي قضيت في الوظيفة المهنية قبل النقل الى

وظيفة الخدمات والمدة التي قضت في تلك الوظيفة الأخيرة بعد النقل إليها —
 المدة التي يكون العامل قد قضاها في وظيفة الخدمات المعاونة من تاريخ تعيينه
 حتى نقله الى الوظيفة المهنية لا ينصرف اليها بحلول تلك العبارة وانما تخضع
 للحكم الخاص المقرر بشقتها بالفقرة (ب) من المادة ٢١ من القانون رقم
 ١١ لسنة ١٩٧٥ .

المحكمة :

وحيث ان قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والتضاع
 الملم الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ نص في المادة (٢١)
 على أن « تحسب المدة الكلية المتعلقة بالعاملين المعيّنين في الوظائف
 المهنية أو الفنية أو الكتابية غير الحاصلين على مؤهلات دراسية والمحددة
 بالجدولين الثالث والخامس المرفقين مع مراعاة القواعد الآتية :

(١) اعتبار المدة التي قضاها العامل في الدرجتين الحادية عشرة
 والعاشرة في الجدول الملحق بالقانون رقم ٤٤٦ لسنة ١٩٦٤ . باصدار نظام
 العاملين المدنيين بالدولة أو ما يعادلها مدة خدمة واحدة قضت في الفئة
 (١٤٤٠ / ٣٦٠) .

(ب) اضافة مدة سبع سنوات أو مدة الخدمة التي قضت في
 مجموعة الخدمات المعاونة أو الكتابية أيها أقل بالنسبة للعامل الذي عين
 في وظائف الخدمات المعاونة أو الوظائف المكتبية ونقل قبل نشر هذا القانون
 الى وظائف المجموعة المهنية أو العامل الذي عين ابتداء في وظائف الخدمات
 المعاونة ونقل قبل هذا التاريخ الى الوظائف المكتبية وتحسب مدة
 خدمة العامل في هذه الحالة من تاريخ التعمين في وظائف الخدمات المعاونة
 أو الوظائف المكتبية وللعامل في هذه الحالة أن يختار مع بقائه بمجموعته الحالية
 العاملة بالجدول السادس من الجداول المرفقة اذا كان ذلك أصلح له ويعمل
 بهذا الحكم اعتباراً من ١٩٧٤/١٢/٣١ .

(ج)

٥٥ ٥٥ ٥٥ ٥٥ ٥٥ ٥٥ ٥٥ ٥٥ ٥٥ ٥٥

(هـ) حساب مدة الخدمة لمن نقل أو أعيد تعيينه لآى الأسبيل من غير حاصلى المؤهلات الدراسية أو من حملة المؤهلات الأقل من المتوسط قبل نشر هذا القانون من الوظائف المهنية أو الوظائف الكتابية على أساس تطبيق الجدول الثالث الخاص بالوظائف الفنية أو المهنية بالنسبة للمدة التى نصت فى هذه الوظائف ثم تطبيق الجدول الرابع أو الخامس حسب الأحوال أعقاباً من تاريخ النقل أو إعادة التعيين بهذه الوظائف وبالفئة والاقدمية التى يصل إليها بالتطبيق للجدول الثالث ومع ذلك يجوز تطبيق الجدول الأصح للعامل من الجداول المشار إليها حسب الأحوال على المدة الكلية بأكملها إذا كان هذا الجدول ينطبق على أكثر من نصف هذه المدة .

فاذا كان النقل أو إعادة التعيين بسبب المرض الى مجموعة وظائف الخدمات المعاونة طبق هذا الجدول الثالث على المدة كلها .

وحيث أن البين من هذه النصوص أنها تناولت فيما تناولته حالتين متميزتين مقرررة لكل منها حكماً خاصاً أولاها حالة العامل الذى عين ابتداءً فى وظيفة بالخدمات المعاونة ثم نقل الى وظيفة مهنية وحينئذ يطبق الجدول الثالث على كامل مدة خدمته على أن يضاف الى ذلك الجدول سبع سنوات او المدة التى قضاها فى وظيفة الخدمات المعاونة أيها أكثر والثانية حالة اعامل الذى نقل من وظيفة مهنية الى وظيفة بالخدمات المعاونة بسبب المرض وهنا يطبق الجدول الثالث على المدة كلها دون اضافة سبع سنوات ويقصد بعبارة (المدة كلها) فى تطبيق حكم هذا النص المدة التى قضيت فى الوظيفة المهنية قبل النقل الى وظيفة الخدمات المعاونة والمدة التى قضاها فى وظيفة الخدمات المعاونة من تاريخ تعيينه وحتى نقله الى الوظيفة المهنية — كحالة المسائلة — فلا يتصرف إليها محلول تلك العبارة وانما تخضع للحكم الخاص المقرر بشأنها بالفقرة (ب) من المادة (٢١) آنف البيان ومن ثم فلا وجه لما ذهب اليه الطاعن من خلط بين المدة

التي قضاها في وظيفة الخدمة المعاونة منذ تعيينه وحتى نقله الى الوظيفة المهنية والمدة الثانية التي قضاها في تلك الوظيفة بعد نقله اليها من الوظيفة المهنية بسبب المرض اذ لكل من هاتين الحالتين حكمها الخاص — ومجالها المتميز على النحو الموضح فيما سلف .

وحيث انه لما كانت الجهة الادارية قد قامت بتطبيق الجدول الثالث على كامل مدة خدمة المدعى منذ بدء تعيينه مع اضافة مدة سبع سنوات لذلك الجدول مقابل المدة الاولى التي قضاها في وظيفة الخدمة المعاونة من تاريخ تعيينه في ١٩٤٤/٨/١ وحتى نقله الى الوظيفة المهنية في ١٩٥٥/٢/١. باعتبار ان هذه المدة الاخيرة تزيد على سبع سنوات ولما كانت مدة خدمته لا تكمل حتى ١٩٧٧/١٢/٣١ — تاريخ انتهاء العمل بأحكام الفصلين الثالث والرابع من قانون تصحيح اوضاع العاملين المننيين بالدولة والقطاع العام المشار اليه تسعة وثلاثين سنة فمن ثم تكون مطالبته أن يمنح بموجب تلك التسوية الدرجة الثالثة من فئات القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ على أساس تطبيق الجدول الثالث على كامل مدة خدمته بما في ذلك المدة الاولى التي قضاها في وظيفة بالخدمات المعاونة قبل نقله الى الوظيفة المهنية ودون اضافة سبع سنوات ، غير قائمة على أساس من القانون حقيقة برفضها واذ التزم الحكم المطعون فيه بهذا النظر فيكون قد وافق صحيح حكم القانون مما يتعين منه الحكم بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا والزام الطاعن بالمصروفات .

(طعن رقم ٧٥٣ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٨٩/٦/٢٥)

قاعدة رقم (٤٤)

المبدأ :

المادة ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تصحيح اوضاع العاملين المننيين بالدولة والقطاع العام معذلا بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ مفادها — العامل الفني أو المهني الذي نقل أو أعيد تعيينه بوظيفة

كتابية يطبق عليه الجدول الثالث المتخصص عليه بالنسبة للمدة التي قضاه في الوظائف الفنية أو المهنية ثم يطبق عليه الجدول الرابع أو الخامس حسب الأحوال اعتباراً من تاريخ النقل أو إعادة التعيين بالوظيفة الكتابية وبالقائمة والأهمية التي يصل إليها بالتطبيق للجدول الثالث — يجوز تطبيق الجدول الأصح للعامل من الجداول المشار إليها على المدة الكلية — مناط ذلك أن ينطبق هذا الجدول على أكثر من نصف المدة — يقتصر ذلك على من نقل أو أعيد تعيينه من الوظيفة الفنية أو المهنية إلى الوظيفة الكتابية.

المحكمة :

ومن حيث أن البند (هـ) من المادة ٢١ من قانون صحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام والمشار إليه ، معدلاً بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٨. تنص على : « حسب مدة الخدمة لن نقل أو أعيد تعيينه لاي سبب من الأسباب من غير حلة المؤهلات الدراسية أو من حلة المؤهلات المتوسطة قبل نشر هذا القانون من الوظائف المهنية أو الفنية إلى الوظائف الكتابية على أساس تطبيق الجدول الثالث الخاص بالوظائف الفنية أو المهنية بالنسبة للمدة التي قضيت في هذه الوظائف ثم تطبيق الجدول الرابع أو الخامس حسب الأحوال اعتباراً من تاريخ النقل أو إعادة التعيين بهذه الوظائف وبالقائمة والأهمية التي يصل إليها بالتطبيق للجدول الثالث .

ومع ذلك يجوز تطبيق الجدول الأصح للعامل من الجدول المشار إليها حسب الأحوال على المدة الكلية بأكملها إذا كان هذا الجدول ينطبق على أكثر من نصف هذه المدة .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة جرى على أن مفاد حكم البند (هـ) من المادة (٢١) المشار إليه أن العامل الفني أو المهني الذي نقل أو أعيد تعيينه بوظيفة كتابية يطبق عليه الجدول الثالث بالنسبة للمدة التي قضاه في الوظائف الفنية أو المهنية ، ثم يطبق عليه الجدول

الرابع أو الخامس حسب الأحوال اعتباراً من تاريخ النقل أو إعادة التعيين
بالموظيفة الكتابية وبالفئة والامتية التي يصل إليها بالتطبيق للجدول
الثالث ، وإن تطبيق الجدول الأصل للعلل من الجداول المشار إليها
على المدة الكلية مناطه أن ينطبق هذا الجدول على أكثر من نصف المدة ،
ويقتصر ذلك على من نقل أو أعيد تعيينه من الوظيفة الفنية أو المهنية إلى
الوظيفة الكتابية .

ومن حيث أن الثابت بكتاب مدير عام الشئون الإدارية والأفراد بهيئة
كهرياء مصر رقم ٢٦٤ في ١٣/١١/١٩٧٩ ، المودع بحافظة مستندات الطاعن
أمام محكمة انقضاء الإدارى بجلسة ١٣/١١/١٩٨٥ أنه دخل الخدمة بتاريخ
١٩٥٠/٣/١٩ بدرجة عامل دقيق بوظيفة محصل ، ثم نقل إلى الحجز الإدارى
في يناير سنة ١٩٥٨ ورقى إلى درجة دقيق ممتاز في ٣١/١٠/١٩٦١ بوظيفة
مفتش تحصيل في ١/٧/١٩٦٤ عودل بالفئة الثامنة بوظيفة رئيس كتبه
اشتراكات عهدة (١) ثم رقى للفئة السابعة في ١٤/٤/١٩٦٨ بوظيفة رئيس
كبة اشتراكات . وعند تسوية حالته طبقاً للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥
طبق في شأنه الجدول الرابع لكونه كان يشغل وظيفة كتابية في ٣١/١٢/١٩٧٤
وحصل على الابتدائية عام ١٩٤٠ وتدرج في الترقيات إلى أن منح الفئة
السابعة في ١/١٢/١٩٧٣ . ثم صدر القرار الإدارى رقم ٤٧٩ لسنة
١٩٧٩ باعتماد مدة خبرته السابقة في الفترة من ١٩/١/١٩٤٣ إلى
١٩٥٠/٢/٢٥ بشركة القاهرة للغزل والنسيج التي كان يعمل خلالها بوظيفة
كاتب ، وأعد مشروع تسوية حالته على أساس تطبيق الجدول الرابع
على المحدد التي عمل فيها بالوظائف الكتابية ، ثم الجدول الثالث على المدة
التي اشتغل فيها بالتحصيل .

ومن حيث أنه متى كان ذلك فإن مؤداه أن الطاعن لم يكن شاغلاً
وظيفة فنية أو مهنية في ٣١/١٢/١٩٧٤ ، إذ كان شاغلاً وظيفة كتابية في
المدة من ٩/١١/١٩٤٣ حتى ١٩٥٠/٢/٢٥ ، ثم شغل وظيفة مهنية

في المدة من ١٩٥٠/١١/١٩ حتى ١٩٦٤/٧/١ ، حيث شغل وظيفة
ككلية — رئيس كلية اشتراكات عهدة (٦) — اعتبارا من هذا التاريخ حتى
تاريخ العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ في ١٩٧٤/١٢/٣١ ، أى أن
مدة خدمته الكلية حتى هذا التاريخ بلغت واحدا وثلاثين عاما ، نصفها
خمس عشرة عاما وستة اشهر ، وبلغت مدة شغله وظيفة مهنية اربعة
عشر عاما وثلاثة اشهر وهى اقل من نصف مدة خدمته الكلية ، ينطبق عليها
الجدول الثالث ، ومن ثم فلا يحق له المطالبة بتطبيق هذا الجدول على
المدة الكلية ، عملا بنص البند (هـ) من المادة ٢١ السالف الذكر ،
ولا يغير من ذلك أن أعمال الحجز الادارى تعتبر من أعمال التحصيل ذلك
أن العبرة في تطبيق الجدول الثالث هى يكون العامل يشغل درجة من درجات
كادر العمال وليس بكونه يقوم بعمل مهنى أو فنى . ومؤدى ذلك أن الحكم
الطمين يكون قد صانف صحيح احكام القاتون في النتيجة التى انتهى
اليها ، ويتعين لذلك القضاء برفض الطعن والزام الطاعن المصروفات .

(طعن ١٦٨٠ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٩٠/٤/١٥)

القبرع الرابع تطبيق الجدول الرابع

قاعدة رقم (٤٥)

المبدأ :

تعتبر أحكام الجدول الرابع من الجداول المرفقة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المعنيين بالدولة والقطاع العام هي الواجبة التطبيق على حالة العامل الحاصل على شهادة الابتدائية التقنية وعين بمجموعة وظائف الكادر المتوسط واستمر بها حتى ١٩٧٤/١٢/٣١ .

الحكمة :

مبنى الطعن المسائل هو مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله ، استنادا الى ما استقر عليه رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة من عدم جواز تطبيق الجدول الثالث الخاص بالعمال المهنيين على العاملين حلة المؤهلات الدراسية المعنيين باحدى وظائف الكادر الفنى المتوسط .

ومن حيث أن قضاء هذه الحكمة قد جرى على أن مؤدى أحكام المسافتين ١٥ و ١٦ من قانون تصحيح أوضاع العاملين المعنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ أن من أمضى أو يمضون العاملين الموجودين بالخزينة لدى المهد الكلية المصعدة بالجداول المرفقة يعتبر مرقا في نفس مجموعته الوظيفية اعتبارا من أول الشهر التالى لاستكمال هذه المدة ويطبق الجدول الأصلح للعامل في حالة انطباق أكثر من جدول على حالته وأن الجدول الأول هو لحمة المؤهلات العليا المقرر تعيينهم ابتداء في الفئة (٢٤٠ / ٧٨٠) والثاني لحمة المؤهلات فوق المتوسط والمتوسطة

المقرر تعيينهم ابتداء في الفئة (١٨٠ / ٣٦٠) والثالث للعاملين الفنيين أو المهنيين المقرر تعيينهم ابتداء في الفئة (١٤٤ / ٣٦٠) و (١٦٢ / ٣٦٠) و (١٨٠ / ٣٦٠) والرابع لحلة المؤهلات الأقل من المتوسطة المقرر تعيينهم ابتداء في الفئة (١٦٢ / ٣٦٠) والخامس للكليبيين غير المؤهلين المقرر تعيينهم في الفئة (١٤٤ / ٣٦٠) والسادس لمجموعة وظائف الخدمات المعاونة (١٤٤ / ٣٦٠) ، وأن تحديد الجدول الذي يطبق على العامل إنما يتم بمراعاة مركزه الوظيفي في تاريخ العمل بالقانون في ١٩٧٤/١٢/٣١ ، وبحسب مجموعته وقت بداية تعيينه والمؤهل الحاصل عليه وشغل الوظيفة بموجه . ومن أجل ذلك فإن أرقام الجدول الثالث تقتصر على العاملين المعيّنين ابتداء في الفئة العاشرة أو التاسعة أو الثامنة في مجموعة الوظائف الفنية أو المهنية ، أما من يعين ابتداء بمؤهله الأقل من المتوسط في مجموعة الوظائف المتوسطة فإن أحكام الجدول الرابع وحدها هي التي تطبق على حالته بغض النظر عن طبيعة الوظيفة التي عين عليها ، ما دام أن المؤهل الدراسي الحاصل عليه كان متطلبا للتعيين فيها .

ومن حيث أنه متى كان ذلك وكان الثابت بالأوراق أن المطعون ضده حاصل على الابتدائية الفنية وعين بمؤهله في وظيفة مخرج تربية بدنية بمجموعة وظائف الكادر المتوسط واستمر بها حتى ١٩٧٤/١٢/٣١ ومن ثم فيكون الجدول الرابع وحده هو الواجب التطبيق على حالته دون الجدول الثالث الخاص بالمهنيين . وإذا قامت الجهة الإدارية بتطبيق الجدول الرابع على حالته فإنها تكون قد أجرت له التسوية الصحيحة قانونا ، ومن ثم تضي دعواه بتطبيق الجدول الثالث على حالته على غير مسند صحيح من أحكام القانون فهي خليقة بالرفض . وإذا ذهب الحكم المطعون فيه إلى خلافه فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتاويله متعينا من ثم القضاء بالفائه ويرفض الدعوى .

الفرع الخامس

تطبيق الجدولين الأول والثاني

قاعدة رقم (٤٦)

المبدأ :

قانون تصحيح اوضاع العاملين المنين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ان المشرع رعية منه العاملين الذين حصلوا على مؤهلات عليا بعد تعيينهم بمؤهلات متوسطة قرر الاعتداد بالمد التي قضوها بالمؤهل المتوسط وذلك في حالتين : اولها : ان تكون فئة العامل قد نقلت الى مجموعة الوظائف العالية قبل ١٠/٥/١٩٧٥ تاريخ نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وثانيها : ان يكون قد اعيد تعيينه بتلك المجموعة قبل التاريخ المذكور اثر ذلك : اذا قامت بالعامل احدى هاتين الحالتين طبق عليه الجدول الثاني الملحق بالقانون والخاص بحملة المؤهلات المتوسطة حتى تاريخ حصوله على المؤهل العالي ثم يطبق عليه الجدول الاول الخاص بحملة المؤهلات المتوسطة حتى تاريخ حصوله على المؤهل العالي ثم يطبق عليه الجدول الخاص بحملة المؤهلات العالية بالفئة والاقضية التي بلغها بالجدول الثاني .

الحكمة :

ومن حيث ان القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العاملين بالدولة والقطاع العام ينص في المادة (٢٠) فقرة (د) على « احتساب مدة الخدمة السابقة على الحصول على المؤهل العالي لن نقلت فئته الى مجموعة الوظائف العليا قبل نشر هذا القانون على اساس تطبيق الجدول الثاني المرفق على حالته حتى تاريخ حصوله على المؤهل العالي ثم على اساس تطبيق المدد المبينة في الجدول الاول المرفق اعتبارا من التاريخ المذكور على حالته بالفئة والاقضية التي بلغها طبقا للجدول الثاني ... » .

ومن حيث أنه يبين من هذا النص أن المشرع رعاية منه لطائفة العاملين الذين حصلوا على مؤهلات عليا بعد تعيينهم بمؤهلات متوسطة قرر الاعتداد بالعدد التي قضوها بالمؤهل المتوسط وذلك في حالتين أولهما أن تكون فئة العامل قد نقلت إلى مجموعة الوظائف العالية قبل ١٠/٥/١٩٧٥ تاريخ نشر القانون رقم ١:١ لسنة ١٩٧٥ وثانيهما أن يكون قد أعيد تعيينه بذلك المجموعة قبل التاريخ المذكور ، فإذا قامت بالعامل إحدى هاتين الحالتين طبق عليه الجدول الثاني الملحق بالقانون والخاص بحملة المؤهلات المتوسطة حتى تاريخ حصوله على المؤهل العالي ثم يطبق عليه الجدول الأول الخاص بحملة المؤهلات العالية بالفئة والاعتمادية التي بلغها بالجدول الثاني .

ومن حيث أن الثابت بالأوراق أن المطعون ضده أعيد تعيينه بالدرجة السادسة الإدارية بالقرار رقم ٣٢١ لسنة ١٩٦٣ اعتبارا من ١٦/١٢/١٩٦٣ وكان قبل صدوره بالدرجة الثامنة الكتابية ، ومن ثم فقد توافرت له شروط الاندادة من أحكام الفقرة (د) من المادة (٢٠) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

ومن حيث أنه ولئن كان ذلك إلا أن الحكم المطعون فيه وهو بصدد تطبيقه لأحكام المادة (٢٠) فقرة (د) المشار إليها على حالة المدعى قد طبق الجدول الثاني على كامل المدة السابقة على حصوله على مؤهله العالي أي المدة من ١٦/١٠/١٩٥٠ حتى سنة ١٩٦٣. في حين أنه لم يكن طوال هذه المدة حاملا لمؤهل متوسط وإنما كان حاملا لمؤهل أقل من المتوسط وهو الابتدائية في المدة من ١٦/١٠/١٩٥٠ حتى ١٠/٧/١٩٥٥ تاريخ حصوله في التاريخ الأخير على الثانوية العامة ، ومن ثمة فإن المطعون ضده يعملل باعتباره حاصلا على مؤهل متوسط في المدة من ١٠/٧/١٩٥٥ حتى ١٦/١٢/١٩٦٣ تاريخ تعيينه بالكلية العالي ، فيطبق في شأنه الجدول الثاني عن هذه المدة على كامل المدة السابقة على المؤهل العالي إذا سبقتها مدة أخرى من ١٦/١٠/١٩٥٠ حتى ١٠/٧/١٩٥٥ كان المطعون ضده معاملا فيها بمؤهل أقل من المتوسط ، الأمر الذي يستلزم تعديل الحكم المطعون

فيه بقصر تطبيق الجدول الثاني بالنسبة للمطعون ضده في الفترة من ١٠/٧/١٩٥٥ حتى ١٦/١٢/١٩٦٣ خلافا لما ذهب اليه الحكم المطعون فيه في أسبابه من أحقية المطعون ضده في تطبيق الجدول الثاني على حالته اعتبارا من ١٦/١٠/١٩٥٠ وهو تاريخ تعيينه ابتداء بالمؤهل الأقل من المتوسط (الابتدائية) .

ومن حيث أن الطاعن قد كسب شقا من الطعن وخسر شقا آخر الأمر الذي ترى معه المحكمة الزام كل من الطاعن والمطعون ضده المصروفات منالصفة بينهما .

(طعن ١٠٠٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٨)

الفرع السادس تطبيق الجدولين الرابع والثاني

قاعدة رقم (٤٧)

المبدأ :

المادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام مبادئها — القاعدة العامة التي اوردتها هذه المادة هي حساب المدد الكلية المحددة في الجداول المرفقة للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه والخاصة بحملة المؤهلات الدراسية اعتبارا من تاريخ التعمين او الحصول على المؤهل ايها اقرب — بالنسبة لحملة المؤهلات الاقل من المتوسطة الذين عينوا بهذه المؤهلات ثم حصلوا على مؤهلات متوسطة اثناء الخدمة يطبق عليهم الجدول الرابع حتى تاريخ حصولهم على المؤهل المتوسط ثم يطبق عليهم الجدول الثاني من تاريخ حصولهم على هذا المؤهل — اذا كان العامل قد حصل على مؤهل عال بعد ذلك ونقلت فئته او اعيد تعيينه بمجموعة الوظائف العالية قبل نشر القانون استمر تطبيق الجدول الثاني على حالته حتى تاريخ حصوله على المؤهل العالي ثم يطبق عليه الجدول الاول اعتبارا من التاريخ الاخير بالفئة او الاقدمية التي بلغها طبقا للجدول الثاني .

الحكمة :

ومن حيث المادة (١٥) من قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على ان « يعتبر من أمضى أو يمضى من العاملين الموجودين بالخدمة إحدى المدد الكلية المحددة بالجدول المرفقة مرفق في نفس مجموعته الوظيفية وذلك اعتبارا من أول الشهر التالي لاستكمال هذه المدد وان المادة (٢٠)

من ذات القانون معدلة بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ تنص على ان « تحسب المدد الكلية المحددة بالجدول المرفقة الخاصة بحملة المؤهلات الدراسية سواء ما كان منها مقيما عند العمل بأحكام هذا القانون أو ما يتم تقييمه بناء على أحكمله اعتبارا من تاريخ التعيين أو الحصول على المؤهل أيهما أقرب .

وتحسب المدد الكلية المتعلقة بحملة المؤهلات العليا والمحددة في الجدول المرفق مع مراعاة القواعد الآتية : (أ) (ب) (ج) (د) احتساب مدة الخدمة السابقة على الحصول على المؤهل العالى لمن نقلت فئته أو أعيد تعيينه بمجموعة الوظائف العالية قبل نشر هذا القانون على أساس تطبيق الجدول الثانى المرفق على حالته حتى تاريخ حصوله على المؤهل العالى ثم على أساس تطبيق المدد المبينة في الجدول الأول المرفق اعتبارا من التاريخ المذكور على حالته بالفئة والأهمية التى بلغها طبقا للجدول الثانى هـ و بالنسبة لحملة المؤهلات الأقل من المتوسطة الذين عينوا بهذه المؤهلات ثم حصلوا على مؤهلات متوسطة أثناء الخدمة يطبق عليهم الجدول الرابع المرافق لهذا القانون حتى تاريخ حصولهم على المؤهل المتوسط ثم يطبق عليهم الجدول الثانى المرافق لهذا القانون من تاريخ حصولهم على هذا المؤهل « وقد جرى قضاء هذه المحكمة على ان المستند من نص المادة (٢٠) المتقدم ان القاعدة العامة التى أوردها هذا النص هى حساب المدد الكلية المحددة في الجداول المرافقة للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه والخاصة بحملة المؤهلات الدراسية اعتبارا من تاريخ التعيين أو الحصول على المؤهل أيهما أقرب ، وأورد المشرع في الفقرة (د) من تلك المادة انه بالنسبة لحملة المؤهلات الأقل من المتوسطة الذين عينوا بهذه المؤهلات ثم حصلوا على مؤهلات متوسطة أثناء الخدمة يطبق عليهم الجدول الرابع حتى تاريخ حصولهم على المؤهل المتوسط ثم يطبق عليهم الجدول الثانى من تاريخ حصولهم على هذا المؤهل فإذا كان العامل قد حصل على مؤهل

على بعد ذلك ونقلت فنته لو أعيد تعيينه بمجموعة الوظائف العالية قبل نشر القانون استمر تطبيق الجدول الثانى على حالته حتى تاريخ حصوله على المؤهل العالى ثم يطبق عليه الجدول الأول اعتبارا من التاريخ الآخر بالفئة والالتصية التى بلغها طبقا للجدول الثانى وذلك طبقا مما أورده المشرع فى الفقرة (د) من المادة (٢٠) المشار إليها والقول بغير ذلك أى بتطبيق الجدول الثانى على كل المدد السابقة على الحصول على المؤهل العالى على نحو ما يطلبه الطاعن يؤدى الى تطبيق الجدول الثانى على مدة خدمة العامل التى قضاها بالمؤهل الأقل من المتوسط وهو ما لا يمكن أن يكون قد قصده المشرع عند وضعه للجدول الثانى الخاص بحملة المؤهلات المتوسطة وفوق المتوسطة المقرر تعيينهم ابتداء فى الفئة الثامنة اذ ان المشرع خص فى القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ كل فئة من فئات العاملين بجدول حسب المؤهل الحاصلين عليه والفئة التى عينوا فيها والمجموعة الوظيفية التى ينتمى اليها ورعاية من المشرع ان حصل من العاملين على مؤهل عال بعد تعيينه بمؤهل متوسط قرر الاعتماد بالمدة التى قضاها بالمؤهل المتوسط بشروط معينة وذلك بتطبيق الجدول الثانى على هذه المدد وهو ما جاء بالفقرة (د) من المادة (٢٠) من القانون بما لا يتأتى معه تطبيق الجدول الثانى على مدد أخرى تكون قد قضيت بمؤهل أقل من المتوسط .

ومن حيث ان الثابت من ملف خدمة الطاعن انه حاصل على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة سنة ١٩٤٨ وتاريخ ١٩٤٩/١/٢٤ صدر القرار الوزارى رقم ٢٦٩ لسنة ١٩٤٩ متضمنا تعيينه بالوظيفة وذلك بمصلحة التجارة بالدرجة التاسعة بماهية خمسة جنيهات اعتبارا من تاريخ تسلمه العمل وهو الامر الذى تم فى ١٩٤٩/٨/٩ ولدى الاختبار لهذه الوظيفة بنجاح فى ١٩٤٩/١١/١ وتنفيذا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٥٤/٢/٢٤ بتطبيق كادر العمال على الوزارتين من الدرجتين التاسعة والثامنة خارج الهيئة المعينين بعد ١٩٤٥/٥/١ ، صدر القرار الوزارى رقم ٢٨٨ لسنة

١٩٥٤ متضمنة تسوية حالة الطاعن في درجة صلتع غير تحقيق (٢٠٠ مليم) اعتبارا من تاريخ تعيينه في ١٩٤٩/٨/٩ ثم (٢٠٠ مليم) من ١٩٤٩/١١/١ ثم (٢٢٠ ملما) من ١٩٥٢/٥/١ ، ويتلرخ ١٩٥٧/١٠/٢ صدر القرار الوزارى رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٧ بإلغاء القرار الوزارى رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٥٤ فيها تضمنه من تسوية حالة المدعى بالتطبيق لاحكام قرار مجلس الوزراء المشار اليه وأعيدت حالته الى ما كانت عليه قبل ، ويتلرخ ١٩٦٠/٣/١٠ صدر القرار رقم ١٨٦ لسنة ١٩٦٠ متضمنا ترقية الطاعن الى الدرجة الثامنة الكتابية اعتبارا من ١٩٦٠/١/٣١ ، وتنفيذا للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ نقل الى الدرجة التاسعة من درجات هذا القانون بأقدمية فيها ترجع الى ١٩٦٠/١٠/٣١ ، ويتلرخ ١٩٦٧/٥/٢٠ صدر القرار رقم ٩٩ متضمنا تعيين الطاعن بوظيفة إخصائى رابع من الفئة السابعة بمجموعة الوظائف التخصصية اعتبارا من ١٩٦٧/٣/١ لحصوله على ليسانس الحقوق كور مايو سنة ١٩٦٦ ، وتم التعيين بناء على ترشيح القوى العاملة وردت أقدميته فى هذه الفئة الى ١٩٦٦/٦/٢٠ تاريخ أداء الامتحان بنجاح وذلك تنفيذاً للقانون رقم ٢٥ ورقى الى الفئة السادسة (٢٢٠ / ٧٨٠ ج) بالرسوب الوطنى فى ١٩٧١/١٢/٣١ .

ومن حيث أنه بتطبيق المبادئ السالف بيانها على حالة الطاعن وبمراعاة أن طلباته الختالية تضمنت طلب تطبيق المادتين ٣ و ٥ من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٠ لعلاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بتسوية حالة حملة بعض المؤهلات الدراسية المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ على حالته مما مفاده أنه استعمل أمام محكمة أول درجة حقه فى الخيار المنصوص عليه فى الفقرة (ج) من المادة (٢٠) من قانون تصحيح أوضاع العاملين المشار اليه المضافة بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ وامتنع تبعا لذلك أمامته من خفض المدد الكلية اللازمة للترقية الى الفئات المختلفة طبقا الجدول الرابع من جداول هذا القانون بمقدار ثلاث سنوات وعليه فإن الطاعن يعتبر مرقى الى الدرجة الثامنة اعتبارا من

١٩٥٦/١/١ أول الشهر التالي لخمسة سبع سنوات على تعيينه بالفئة التاسعة في ١٩٤٩/٨/٩. وذلك طبقا للجدول الرابع وإلى الدرجة الثامنة من ١٩٦٢/١/١ أول الشهر التالي لانقضاء ست سنوات في الدرجة الثامنة طبقا للجدول الثاني وإلى الدرجة الخامسة من ١٩٧٠/٩/١ لانقضاء ثمانى سنوات في الدرجة السابعة طبقا للجدول الأول ثم ترد أتميته في هذه الدرجة الى ١٩٦٨/٩/١ طبقا للمادة (٣) من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ معدلا بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٨ ثم رقى الى الدرجة الرابعة من ٧٤/١٢/٣١ طبقا للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن الترقيات بقواعد الرسوب الوظيفى ثم الدرجة الثالثة من ١٩٧٧/١٢/٣١ طبقا للقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٨ بشأن الترقيات بقواعد الرسوب الوظيفى والثانية من درجات القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ مع تدرج مرتبه بالمعلاوات بما في ذلك الزيادة المنصوص عليها في المادة (٥) من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ وبناء عليه يكون الحكم المطعون فيه وقد قضى بغير هذا النظر في هذا الشق من الدعوى قد خالف صحيح حكم القانون .

ومن حيث أنه لاوجه لتسك المدعى بالتسوية السابق اجراءها بالقرار رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٩ على سنة من القول بأنه سبق لمحكمة القضاء الادارى بالاسكندرية أن قضت بجلسة ١٩٨٠/٦/٤ بانتهاى الخصومة في الدعوى رقم ١٤٠ لسنة ٣١ ق المرفوعة من الطاعن على ذات الجهة الادارية المطعون ضدها على أساس أن هذا القرار تضمن استجابة الجهة الادارية لطلبات الطاعن (المدعى) ذلك أن لا غنى لكى ما تثبت حجية لتلك التسوية أن يكون الحكم الصادر بانتهاى الخصومة قد تضمن في اسبابه ما يعتبر أخذاً بتلك التسوية وإقراراً لها حال أن الثابت من استقراء أسباب هذا الحكم أنها ظلت تماماً بما يفيد ذلك اكفاء الطاعن (المدعى) طلب من المحكمة حال نظر الدعوى اعتبار الخصومة منتهية بعد ما استجابت الجهة الادارية الى طلبه واصدرت قرارها رقم ١٥٣ لسنة ١٩٧٩ الامر الذى خلصت معه المحكمة الى امتداد الخصومة لغرض النزاع لتساء نظر

الدعوى وعليه قضت باعتبار الخصومة منتسبة ، كذلك لا محل لمطالبة المدعى بالتعويض لأن الرد في ذلك ان تكون الادارة قد ارتكبت خطأ يستوجب مسئوليتها عنه وقيلام الجهة الادارية بسحب القرار رقم ١٩٣ لسنة ١٩٧٩ واعادة تسوية حالة الطاعن لا يشكل في حد ذاته ركن الخطأ — في جانبها طالما انها استهدفت في حقيقة الأمر انزال حكم القانون في تسوية يفتق الحل فيها من القانون مباشرة الخصوص يستند دون ان تعقد لها في ذلك اية سلطة تقديرية ، أما ما يزعمه الطاعن من اضرار تمثلت في عدم ترقيته الى الدرجة الاولى أو ابعاده عن وظيفة مدير مكتب السجل التجارى بالاسكندرية ، فما لا ينهض على احقية فيه في نطاق الدعوى الراهنة دليل قاطع الأمر الذى تفتقد فيه دعوى التعويض بخريعة من ذلك سبب قيامها على سند صحيح من الواقع أو القانون .

ومن حيث انه ترقيا على ما تقدم فانه يتعين الحكم بقبول الطعن شكلا في موضوعه بتعديل الحكم المطعون فيه ليكون بقبول الدعوى شكلا وباحقية الطاعن في الترقية الى الدرجة الثالثة (الثانية) من درجات القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ اعتبارا من ١٩٧٧/١٢/٣١ مع ما يترتب على ذلك من آثار ورد ما عدا ذلك من طلبات والزام كل من المدعى والجهة الادارية المصروفات حناصة بينهما .

(طعن ٣٠٠٨ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٩٠/٤/٢٢)

الفصل الرابع

المحدد

الفرع الأول

شروط حساب مدد الخدمة السابقة في المدد الكفية

قاعدة رقم (٤٨)

المبدأ :

عدم جواز حساب مدد العمل بجهات خارجية غير تلك الواردة على سبيل الحصر بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ .

المحكمة :

مقتضى قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٧٥ وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن ضم مدة الخدمة السابقة . (اصلاح ورسوب وظيفى) .

يشترط لضم مدة الخدمة السابقة طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ أن تكون قد قضيت بجهات داخل البلاد سواء كانت جهات حكومية أو أشخاصا إدارية عامة أو خاصة — أورد المشرع جهات خارجية معينة هي حكومات الدول العربية والهيئات والمنظمات الدولية التي تشترك فيها جمهورية مصر أو تنضم إليها — أثر ذلك : — عدم جواز حساب مدد العمل بجهات خارجية غير تلك الواردة على سبيل الحصر .

(ظعن رقم ٦٩٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٨٦/١/٢٦)

الفرع الثاني كيفية حساب مدة الخدمة الكلية

قاعدة رقم (٤٩)

المبدأ :

حساب مدة الخدمة الكلية في مجال تطبيق المادة (١٧) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ يقوم على أساس الاعتماد بتاريخ دخول الخدمة بعد الحصول على المؤهل الذي يجرى على أساس تطبيق تلك المادة في شأن العامل - حساب مدة الخدمة الكلية على هذا النحو يختلف عن القواعد الخاصة بحساب مدة الخدمة السابقة في الأندية التي تتطلب شروطا مغيرة - أساس ذلك : اختلاف كل منهما من حيث الشروط ومجال الأعمال .

الحكمة :

وحيث أنه في شأن ما ذهب إليه الطاعن من أن القرار المطعون فيه هو قرار ترقية عادية وليس قرار ترقية حتمية طبقا للمادة ١٧ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ محلا على ذلك بأن زميله (.....) لم يكمل في تاريخ إجراء لترقية - ١٩٧٥/١٢/٣١ مدة خدمة قدرها (٣٢) سنة على نحو ما شرطته تلك المادة لترقية الحاصلين على مؤهلات متوسطة بمراعاة أنه معين في ١٩٤٤/١/١ فان الثابت من الأوراق ومن البيانات التي قدمتها الجهة الادارية لائتميات المعلمين وتواريخ تعيينهم أن الزميل المذكور حصل على شهادة الثقافة في سنة ١٩٤٢ والتوجيهية في سنة ١٩٤٣ ولبستس الحقوق في سنة ١٩٥٧ وعين في ١٩٤٣/١٠/٢١ وليس ١٩٤٤/١/١٠ كما قرر المدعى ومن ثم فانه يكون قد اكمل في ١٩٧٥/١٢/٣١ مدة (٣٢) سنة وتتوافر بالتالي في شأنه المدة اللازمة لترقية ذوي المؤهلات المتوسطة طبقا للمادة (١٧) المشار إليها وهو ما يدحض زعم المدعى بأن القرار

المطعون فيه هو من قرارات الترقية العادية وليس ترقية حتمية طبقا للمادة المشار اليها ولما كان المدعى قد حصل على ليسانس الحقوق في سنة ١٩٥٥ وأرجعت اتمتيته في بداية التعيين الى ١٠/١/١٩٥٥ بعد ضم مدة خدمة سابقة قدرها سنة و٢ شهر فمن ثم فانه لا يكون قد اكمل في التاريخ المذكور (٢٤) سنة وهي المدة المشروطة لترقية نوى المؤهلات العليا طبقا للمادة ١٧ المشار اليها وينتفى بذلك حقه في الترقية طبقا للمادة المشار اليها ولا يغير من الامر شيئا ما أثاره الطاعن في شأن كيفية حساب مدة الخدمة الكلية لزميله المذكور من أنه لا يجوز ضم مدة الخدمة في الكادر المتوسط الى مدة الخدمة في الكادر العالي ذلك أنه فضلا على أن حساب مدة الخدمة الكلية في تطبيق المادة (١٧) المشار اليها يقوم على أساس الاعتداد بتاريخ دخول الخدمة بعد الحصول على المؤهل الذي يجرى على أساس تطبيق تلك المادة في شأن العامل وهو بهذه المثابة يغير تهما القواعد الخاصة بحساب مدد الخدمة السابقة في اتمتية العامل التي تتطلب شروطا مغايرة — فضلا على ذلك فانه على فرض التسليم بعدم سلامة قرار ترقية ذلك الزميل بالقرار المطعون فيه فان ذلك لا يرتب للمدعى ثمة حق في الترقية بذلك القرار مادام لم تتوافر في شأنه شرائط الافادة منه . وحيث أنه متى كان الثابت من الأوراق أن القرار المطعون فيه من قبيل قرارات الترقية الحتمية المستندة الى المادة (١٧) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وأن المدعى لم يتوافر في شأنه شرط قضاء مدة الخدمة المنصوص عليها في تلك المادة في تاريخ اجراء تلك الترقية فمن ثم تضحي دعواه غير قائمة على سند سائغ من الواقع أو القانون طيقة برفضها اذا كان ذلك هو ما قضى به الحكم المطعون فيه فانه يكون قد صادف محله في صحيح القانون ويتمين لذلك تأييده والحكم بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا والزام المدعى المصروفات عن الفرجتين .

الفرع الثالث

كيفية حساب المدد الكلية للعاملين غير الحاصلين
على مؤهلات دراسية والتقنيين في الوظائف
المهنية والفنية أو الكفائية المحددة بالجدولين
الثالث والخامس

قاعدة رقم (٥٠)

المبدأ :

عند تطبيق الجدولين الثالث والخامس للمحقين بالقانون رقم ١١
لسنة ١٩٧٥ على العاملين الذين كانوا معينين في مجموعة الخدمات المعاونة
أو المكتبية ثم نقلوا أو عينوا في مجموعة الوظائف المهنية أو العينية أو أولئك
الذين كانوا معينين في مجموعة الوظائف المعاونة ثم نقلوا الى مجموعة
الوظائف المكتبية وذلك قبل ١٠/٥/١٩٧٥ معينين ان تصاف الى المدد الواردة
في الجدولين المشار اليهما سبع سنوات أو المدة التي تضيف في مجموعة
الخدمات المعاونة أو المكتبية أيهما اقل .

المحكمة :

تنص المادة ٢١ من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين باندونة
والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ على أن :

تحتسب المدد الكلية المتعلقة بالعاملين المعينين في الوظائف المهنية أو
الفنية أو الكتابية غير الحاصلين على مؤهلات دراسية والمحددة بالجدولين
الثالث والخامس المرفقين مع مراعاة القواعد الآتية :

(أ)

(ب) إضافة مدة سبع سنوات أو مدة الخامسة التي قضيت في
مجموعة الخدمات المعاونة أو الكتابية أيهما اقل بالنسبة للعامل الذي عين

ابتداء في وظائف الخدمات المعاونة أو الوظائف المكتبية ونقل قبل نشر هذا القانون الى وظائف المجموعة المهنية ، أو العمل الذي عين ابتداء في وظائف الخدمات المعاونة ونقل قبل هذا التاريخ الى الوظائف المكتبية .

ومن حيث أن مقتضى النص المشار اليه أنه عند تطبيق الجدولين الثالث والخامس الملحقين بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على العاملين الذين كانوا معينين في مجموعة الخدمات المعاونة أو المكتبية ثم نقلوا أو عينوا في مجموعة الوظائف المهنية أو الفنية أو أولئك الذين كانوا معينين في مجموعة الوظائف المعاونة ثم نقلوا الى مجموعة الوظائف المكتبية وذلك قبل ١٠/٥/١٩٧٥ ، يتعين أن تضاف الى المدد الواردة في الجدولين المشار اليهما سبع سنوات أو المدد التي قضيت في مجموعة الخدمات المعاونة أو المكتبية أيهما اقل .

ومن حيث أن الثالث أن المدعى قد عين في ١٢/١/١٩٤٧ في وظيفة عامل بناء وهي من وظائف الخدمات المعاونة ، ثم عين في ١٠/١/١٩٥٢ في وظيفة مخزنجي وهي من الوظائف المكتبية ، وأخيرا عين في وظيفة أمين مخزن وهي من الوظائف الفنية اعتبارا من ١٠/٥/١٩٦٢. بالمكافأة الشاملة ثم وضع بالفئة (٣٠٠ / ٥٠٠) اعتبارا من ١٠/٧/١٩٦٢ .

ومن حيث أن المدعى كان يشغل في ٣١/١٢/١٩٧٤ تاريخ العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وظيفة أمين مخزن ، وهي إحدى الوظائف الفنية ، فانه يطبق عليه الجدول الثالث اعتبارا من تاريخ تعيينه في ١٢/١/١٩٤٧ بوظيفة عامل بناء ، وتضاف مدة سبع سنوات أو مدة الخدمة التي قضيت في مجموعة الخدمات المعاونة أو المكتبية أيهما اقل الى المدد الواردة بالجدول الثالث تطبيقا لنص المادة ٢١ (ب) من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه .

الفرع الرابع

مدة الخدمة السابقة يقتصر حسابها على الفترة اللاحقة
للحصول على المؤهل الذى عين العامل على أساسه

قاعدة رقم (٥١)

المبدأ :

يقضى حكم المادة (٢٠) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥
بتصحيح أوضاع العاملين الخنيين بالدولة — يقتصر الحق في حساب
مدة الخدمة السابقة على الفترة اللاحقة للحصول على المؤهل الذى
عين العامل على أساسه — انتفاء الحق في حساب مدة الخدمة السابقة
التي قضيت قبل الحصول على المؤهل الذى تم التعمين بموجبه .

المحكمة :

عما يتعاه المدعى من عدم حساب المدة آنفة الذكر في تطبيق الجدول
الثانى المرافق للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه فهو نعى
في غير محله ذلك لأن الثابت من الأوراق أنه كان يعمل خلال المدة بمؤهل
الابتدائية ثم عين في الحكومة بشهادة اتمام الدراسة الثانوية ولم يعمل
قط في الحكومة بمؤهل الابتدائية ومن ثم فإن مدة خدمته بهذا المؤهل في
الشركة المذكورة تكون مقينة الصلة بمدة خدمته الحكومية مما لا يجوز
معه حسابها ضمن مدة مخدمته الكلية إذا أنه قضاءها بمؤهل غير ذلك
الذى عين على أساسه في خدمة الحكومة فضلا عن ذلك فإنه من المقرر
طبقا لما نصت عليه المادة (٢٠) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥
أن يقتصر حساب مدة الخدمة السابقة على الفترة اللاحقة للحصول على
المؤهل الذى عين العامل على أساسه مما مقتضاه بالتالى انتفاء الحق
في حساب مدة الخدمة السابقة التي قضيت قبل الحصول على المؤهل الذى
تم التعمين بموجبه .

(طعن ١٠١٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٨٧/٣/٢٢)

الفرع الخامس

عدم جواز حساب مدة خدمة سابقة قضيت
بمعسكرات الجيش البريطاني

قاعدة رقم (٥٢)

المبدأ :

عدم جواز حساب مدة خدمة سابقة قضيت بمعسكرات الجيش
البريطاني .

الحكمة :

منهوم المنشأة في مجال تطبيق المادة (١٨) من قانون تصحيح
أوضاع العاملين الخنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم
١٠١ لسنة ١٩٧٥ . أدخل المشرع في حساب مدد الخدمة الكلية المتصوص
عليها في المادة (١٨) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المدد التي
قضيت في منشآت ألت أو تؤول ملكيتها الى الدولة ومنهوم المنشأة ينصرف
الى ذلك الكيان المشتل على عناصر تخضع لتنظيم معين بهدف تحقيق الفرض
المنشود منها ويستفاد من تعداد نص المادة (١٨) للجهات الواردة به
أن هناك صفة مشتركة وطبيعة مميزة تجمع بينها هي وجود تنظيم وكيان
قانوني مميز لكل منها ويتضح ذلك في المجالس المحلية والمرافق العامة
والشركات وادارات الاوقاف الخيرية أما المشروعات والمنشآت فلان استلزام
مثل هذا التنظيم والكيان بالنسبة لها أمر يعترضه مسلك المشرع فبعدا
ان ذكر جهات لها شخصية معنوية وكيان خاص بها أرفد عليها المنشآت
والمشروعات وائر ذلك يجب أن تكون هذه المنشآت والمشروعات من ذات
جنس ما سبق تعدادها بأن يكون لها ذات الوصف وذات الطبيعة وأن تؤول
الى الدولة بكامل كيانتها وتنظيمها والمنشآت والمعسكرات والمطارات الواردة

على سبيل الحصر باتفاقية الجلاء المبرمة بين حكومتى مصر وبريطانيا بتاريخ ١٩/١٠/١٩٥٤ آلت ملكيتها الى الدولة مفرغة من اى كيان قانونى او تنظيم خاص واقتصرت الاليلولة على العنصر المادية لهذه المنشآت والمقارات واصطلاح « المنشآت » الواردة بالمادة (١٨) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لا يصدق على ما آل الى الحكومة المصرية بمقتضى اتفاقية الجلاء .

(ظعن ١٨٤٥ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٥/١١/٢٤)

الفرع السادس

مدة الخدمة السابقة التي قضيت بالدوائر الزراعية ودخلت في حصة الدولة

قاعدة رقم (٥٣)

المبدأ :

الدوائر الزراعية لم تؤول الى الدولة بوصفها منشأة ذات كيان قانوني خاص — الذي آلت الى الدولة الاراضى الزراعية وحدها مدة الخدمة التي تقضى بها لا تحسب ضمن مدة الخدمة الكلية طبقا للنص المادة ١٨ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

الحكمة :

يقوم الطعن على أن الدوائر الزراعية التي كانت مملوكة للأفراد تقتصر الى الكيان والعضيم كما أنها لا تعتبر من المشروعات أو المنشآت التي عناها النص وهي المشروعات والمنشآت الاقتصادية والتجارية والصناعة التي دخلت في حوزة الدولة نتيجة للتأميم فضلا عن ذلك فإن الدوائر الزراعية لم تؤول ملكيتها الى الدولة وإنما آلت اليها هو الاراضى يقصد اعادة توزيعها على صغار الفلاحين .

ومن حيث أن المادة ١٨ من قانون تصحيح أوضاع العاملين بالدولة والقطاع العام رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن يدخل في حساب المدد المنصوص عليها في المادة السابقة وفي الجداول المرفقة المدد التي لم يسبق حسابها في الأقدمية من المدد الآتية :

(١) مدة الخدمة التي قضاها العامل في المجالس المحلية أو في المرافق العامة أو الشركات أو المشروعات أو المنشآت أو إدارات الأوقاف التي آلت أو تؤول ملكيتها الى الدولة أو في المدارس الخاصة الخاضعة لإشراف الدولة .

ومن حيث أن مؤدى هذا النص أنه يتعين لكى تدخل مدة الخدمة التى قضاها العامل فى شركة أو مشروع أو منشأة خلسة ضمن مدة خدمته الكلية أن تؤول ملكية الشركة أو المشروع أو المنشأة ذاتها باعتبارها كيان أو تنظيم قانونى متميز الى الدولة لما اذا اقتضت الأولوية على الأموال أو الموجودات أو المنشآت المسدية فقط فان مثل هذه الأموال أو الموجودات ذات الكيان المهادى فقط لا ينطبق عليها وصف المشروع أو المنشأة بالمعنى الذى قصده المشرع . هذا من جهة ومن جهة أخرى ماذا اشتملت الأولوية الى الدولة أموالا متفرقة لشخص معين بحيث ينطبق على بعضها وصف الشركة أو المشروع أو المنشأة ذات الكيان أو التنظيم القانونى المتميز وينحصر هذا الوصف عن البعض الآخر فلا ينطبق حكم النص الأعلى من كان عاملا بالمشروع أو المنشأة التى آلت الى الدولة بكيانها أو تنظيمها القانونى المتميز .

ومن حيث أن الدوائر الزراعية لم تؤل الى الدولة بوصفها منشأة ذات كيان قانونى خاص واتما الذى آلت الى الدولة هو الأراضي الزراعية وحدها؛ فمن ثم فان مدة الخدمة التى تقضى لها لا تحسب ضمن مدة الخدمة الكلية طبقا لنص المادة ١٨. من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين المشرى إليه .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق إن مدة خدمة المدعى قضيت بدائرة صيدناوى الزراعية ، فمن ثم فلا يكون له أصل حق فى المطالبة باحتسابها ضمن مدة خدمته الكلية .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قضى بغير هذا النظر ، فمن ثم فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه وتاويله .

(الطعنان ٩٩٠ و ٩٩٤ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٨٦/٢/٢٣)

الفرع السابع

يمتد بمدة الخدمة السابقة التي قضيت بدار التحرير
للطباعة والنشر

قاعدة رقم (٥٤)

المبدأ :

يمتد بالمدة السابقة التي قضيت بدار التحرير للطباعة والنشر .

الحكمة :

مفاد المادة (١٨) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بإصدار
قانون تصحيح أوضاع العاملين الخنيين بالدولة والقطاع العام والقانون
رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم الصحافة — القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٤
في شأن المؤسسات الصحفية والمادة (٢٠٩) من الدستور والقانون رقم
١٤٥٠ لسنة ١٩٨٠ في شأن الأموال التي كانت مملوكة للاتحاد الاشتراكي
العربي أن المشرع امتد في حساب مدة الخدمة السابقة طبقاً لقانون تصحيح
أوضاع العاملين الخنيين بالدولة والقطاع العام بالمحدد التي قضيت في
المشروعات أو المنشآت التي آلت أو تؤول ملكيتها للدولة وائر ذلك الاعتداد
بالمدة السابقة التي قضيت بدار التحرير للطباعة والنشر وأساس ذلك :
أنها آلت إلى الدولة ممثلة في مجلس الشورى باعتبارها من ملحقات
المؤسسات الصحفية طبقاً لأحكام القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٠ .

(ظمن ٢١٤٦ لسنة ٢٧ في جلسة ١٩٨٧/٢/٨)

الفرع الثامن

شروط حساب مدة التطوع والتجنيد ضمن المدد الكلية

قاعدة رقم (٥٥)

المبدأ :

يشترط لحساب مدد التطوع والتجنيد ضمن المدد الكلية الا يكون بسبب انتهاء الخدمة السابقة سوء السلوك .

الحكمة :

تنص المادة ١٨ من قانون صحيح أوضاع العاملين رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على أن يدخل في حساب المدد الكلية المنصوص عليها في المادة السابقة وفي الجداول المرفقة المدد التي لم يسبق حسابها في الإلتحاق من البجد الآتية :

.....

(ب) مدد التطوع والتجنيد والتكليف بالوظائف المدنية أو العسكرية.

وتنص المادة ١٩ على أن يشترط لحساب المدد المبينة في المادة السابقة ما يأتي :

(ج) لا يكون سبب انتهاء الخدمة السابقة سوء السلوك .

ومن حيث أن مؤدى التعيين المتقدمين أنه يشترط لحساب مدد التطوع والتجنيد ضمن المدد الكلية الا يكون سبب انتهاء الخدمة سوء السلوك .

ومن حيث أن الثابت بملف خدمة المدعى أن إدارة السجلات العسكرية بهيئة التنظيم والإدارة للقوات المسلحة بعثت الى الهيئة المدعى عليها بكتاب مؤرخ ١٣/٩/١٩٧١ أرفقت به كتاب وارد المحفوظات العمومية رقم ٢٤٢٥ بتاريخ ١٩/٨/١٩٧١ الذي تضمن أنه بالبحث بالسجل رقم ٤٨/١٥/٦٢

ص ٢١ تحت رقم مسلسل ١٥٦ وجد المدعى « تلميذ مجند » من ١٩٣٨/٢/٥ إلى ١٩٤٤/٧/١. وأن مدة خدمته رديئة ولا يستحق مرتب احتياط لرفقته لسوء السلوك ولا توجد أية بيانات أخرى بالسجل . فمن ثم فلا يكون للمدعى أصل حق في طلب احتساب مدة تطوعه بالقوات المسلحة ضمن مدة خدمته الكلية بالهيئة المدعى عليها . وتبعاً لذلك يكون الحكم المطعون فيه تدأصل وجه الحق فيما انتهى إليه من رفض دعواه .

« ظعن ١٣١٥ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٨٧/٦/١٤ »

الفرع التاسع

طلب ضم مدة الخدمة السابقة

قاعدة رقم (٥٦)

المبدأ :

تقديم طلب حساب مدة الخدمة السابقة ضمن مدة الخدمة الكلية —
حددها المشرع بثلاثة مواعيد — يكون لكل عامل من المخاطبين بأحكام
القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ أن يطلب حسابها خلالها .

الحكمة :

قانون تصحيح أوضاع المملكين المدنيين بالدولة والقطاع العام
المصدر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ مبدلاً للقانونين رقمي ٢٣
لسنة ١٩٧٧ و ٢٣ لسنة ١٩٧٨ — حدد المشرع ثلاثة مواعيد متباعدة
يكون لكل عامل من المخاطبين بأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ أن يتقدم
خلال أي منها بطلب لحساب مدة خدمته السابقة ضمن مدة الخدمة الكلية
وهذه المواعيد هي : الميعاد الأول : خلال ٣٠ يوماً من تاريخ نشر القانون
رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ في ١٠/٥/١٩٧٥ ، الميعاد الثاني : خلال ٣٠ يوماً
من تاريخ نشر القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ في ٢٠/٤/١٩٧٧ ، الميعاد
الثالث : خلال ٣٠ يوماً من تاريخ نشر القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ في
١٠/٥/١٩٧٨ وهذه المواعيد مواعيد سقوط لا يجوز بعدها النظر في حساب
آية مدة من المدد المنصوص عليها في المادة (١٨) من القانون رقم ١١
لسنة ١٩٧٥ المطلب المقدم بعد فوات الميعاد المقرر بالقانون رقم ١١ لسنة
١٩٧٥ وهل العمل بالقانونين رقمي ٢٣ لسنة ١٩٧٧ و ٢٣ لسنة ١٩٧٨
يعتبر ثالثاً ويفتقر عن تقديم طلب جديد خلال الميعاد المنصوص عليه فيها .

(ظعن ٣١٩٥ لسنة ٢٩ في جلسة ١٩/١/١٩٨٦)

قاعدة رقم (٥٧)

المبدا :

انط المشرع بلجنة شئون العاملين حسب مدد الخدمة السابقة التي قضاها العامل في إحدى الجهات المحددة بالمادة (١٨) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ضمن مدة الخدمة الكلية بناء على الطلب الذي يقدمه العامل الى هذه اللجنة خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ او حتى ١٩٧٧/٩/١٩ او حتى ١٩٧٨/٨/٧ (المواعيد التي حددتها المشرع لتقديم طلبات ضم مدد الخدمة السابقة) — يفنى عن تقديم الطلب في المواعيد السابقة ان تكون مدة الخدمة السابقة ثابتة بملف خدمة العامل في المواعيد المذكورة .

المحكمة :

ومن حيث ان المادة ١٨ من قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ نصت على ان يحظر في حساب المدد الكلية المنصوص عليها في المادة السابقة وفي الجداول المرفقة الممدد التي لم يسبق حسابها في الامتدعية من المدد الآتية :

(١) مدة الخدمة التي قضاها العامل في المجالس المحلية او في المرافق العمامة او الشركات او المشروعات او المنشآت او ادارات الاوقاف الخيرية التي آلت او تزول ملكيتها الى الدولة او في المدارس الخاصة الخاضعة لاشراف الدولة .

ونصت المادة ١٩ على ان يشترط لحساب المدد المبينة في المادة السابقة ما ياتي :

ويصدر بالحساب المدد المشار اليها وفقا للقواعد السابقة قرار من لجنة شئون العاملين بالجهة التي يتبعها العامل ببناء على الطلب الذي يقدمه الى هذه اللجنة خلا ثلاثين يوما من تاريخ نشر هذا القانون

ولا يجوز بعد هذا التاريخ النظر في احتساب أية مدة من المبدد المنصوص عليها في المادة السابقة .

ثم نصت المادة ٦ من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ على أنه في مجال تطبيق أحكام قانون تصحيح أوضاع العاملين الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ والقوانين المعدلة له تراعى القواعد التالية :

٢. — الاعتماد بالطلبات المقدمة لحساب المدة السابقة ضمن مدة الخدمة الكلية المقدمة حتى ١٩/١/١٩٧٧ للافادة من أحكام القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ والطلبات المقدمة حتى ٧/٨/١٩٧٨ للافادة من أحكام القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

٣ — عدم الزام العامل بتقديم طلب في الميعاد المنصوص عليه في المادة ١٩ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥، أو في المواعيد المشار إليها في البند السابق في حالة ثبوت مدة الخدمة السابقة بملف خدمة العامل في المواعيد المذكورة .

ومن حيث أن مؤدى النصوص المتقدمة أن المشرع انلط بـ لجنة شؤون العاملين احتساب مدد الخدمة السابقة التي قضاها العامل في احدى الجهات المبينة بالمادة ١٨ ضمن مدة الخدمة الكلية بنسأ على الطلب الذى يقدمه العامل الى هذه اللجنة خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ أو حتى ١٩/١/١٩٧٧ أو حتى ٧/٨/١٩٧٨ ويفنى عن تقديم الطلب فى المواعيد السابقة أن تكون مدة الخدمة السابقة ثابتة بملف خدمة العامل فى المواعيد المذكورة .

ومن حيث أن أثبت من ملف الدعوى أن المستندات التى يركن إليها المدعى لإثبات مدة خدمته السابقة قديمها لأول مرة أمام المحكمة بطلسة وهى عبارة عن عقد استخدام عرقى محرر بينه وبين مدرسة ٧/٣/١٩٨٢

الاقباط الابتدائية للبنات بنجع حمادى يفيد تعيينه بها مدرسا من اول سبتمبر سنة ١٩٤٥ الى آخر اغسطس ١٩٤٦ وخطاب موجه اليه من الجمعية الخيرية القبطية يفيد انتدابه للتدريس بمدرسة البنات من اول يناير سنة ١٩٤٥ الى آخر سبتمبر سنة ١٩٤٦ ودفتر توفير بريد صاندر من مكتب بريد نجع حمادى بتاريخ ١٩٤٤/١١/٦ يفيد ان مهنته مدرس بمدرسة الاقباط . وصورة طبق الاصل من الطلب المقدم منه لمديرية التربية والتعليم بقنا للتحقيق من صحة مدة خدمته بمدرسة الاقباط الابتدائية للبنين بنجع حمادى وصورة طبق الاصل من كتاب منسوب صدوره لتخبر شئون العاملين بمديرية التربية والتعليم بالجيزة وموجه الى مدير الشئون المالية والادارية بمنطقة قنا التعليمية للتحرى عن صحة المدة التى يطالب المذكور بضمها .

كما قدم المدعى حافظة مستندات بجلسة ١٩٨٣/٥/١٦ تضمنت صورة طبق الاصل من طلب موقع منه بتاريخ ١٩٧٥/٣/٣١ وموجه الى مديرية التربية والتعليم بالجيزة لاحتساب مدة خدمته السابقة طبقا للمادتين ١٨ ، ١٩ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ومؤشر اسفله باستلام الاصل والمرغقات وبانه علمت مذكرة بتاريخ ١٩٧٥/١/٢٥ ووقع عليها واعتمدت بتاريخ ١٩٧٥/١/٢٩ . وصورة طبق الاصل من طلب موقع عليه منه بتاريخ ١٩٧٥/٥/١٧ وموجه الى مديرية التربية والتعليم بالجيزة لذات الغرض ومؤشرا اسفله باستلام الاصل لتسليمه . واصل مقدم منه لادارة شمال الجيزة التعليمية لاعطائه ما يفيد انه تقدم بالطلبين سلفى الذكر ومؤشرا اسفله شئون العاملين — تسويات — ولم يتخذ اى اجراء بشأن هذا الطلب — وكتاب موجه من مدير شئون العاملين بمديرية التربية والتعليم بالجيزة وموجه الى مستشار مجلس الدولة يفيد ان المدعى تقدم بطلب ضم مدة خدمته السابقة بتاريخ ١٩٧٥/٥/١٨ وسلم الى مندوب البريد الذى قام بدوره بتسليمه الى الموظف المختص بالتسوية . وان الطلب الآخر سلم الموظف المختص بالتسويات لادارة شمال الجيزة التعليمية .

وبالرجوع الى ملف خدمة المدعى المودع ملف الطعن تبين انه خلا من

لية بيانات أو معلومات أو مستندات تتعلق بعمل المدعى السابق بمدرسة
الانتماء الابتدائية الخاصة للبنين بنجع حمادى فى المدة من اكتوبر ١٩٤٤
حتى نوفمبر ١٩٤٧ . وليس بملف الخدمة كذلك ما يفيد ان المدعى سبق ان
طالب بضم هذه المدة الى مدة خدمته او احتسابها ضمن مدة خدمته الكلية
قبل صدور القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ او بعد ذلك .

ومن حيث انه استنادا الى ما تقدم فليس بالأوراق ما يثبت مدة
خدمة المدعى السابقة بمديرية الانتماء الابتدائية الخاصة للبنين بنجع حمادى
فمن ثم فلا يكون له أصل حق فى المطالبة باحتسابها ضمن مدة خدمته الكلية
اذا كان الراى فى مدى صحة تقدمه بطلبات احتسابها فى المواعيد التى ذكرها ،
لان مثل هذه الطلبات بافتراض انها قدمت فعلا لجهة الادارة فى هذه التواريخ
بانها تتجرد من كل قيمة قانونية وبالتالى فلا تحدث اثرا ما بحسبان انه ينفى
من ورائها الى احتساب مدة خدمة سابقة لا دليل عليها ضمن مدة خدمته
الحالية . وبما لذلك تكون دعواه على غير سند خفيفة بالرفض .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه اخذ بغير النظر السالف ، فانه يكون
قد خالف القانون واخطا فى تأويله وتطبيقه مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن
شكلا وبالفناء الحكم المطعون فيه ويرفض الدعوى والزام المدعى
المصروفات .

(طعن ٢٤٥٩ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٨٧/٢/٨)

قاعدة رقم (٥٨)

المبسدا :

مؤدى نص المادتين ١٨ و ١٩ من قانون تصحيح اوضاع العاملين
المدينين بالدولة رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، ونص المادة ٦ من القانون رقم ٧
لسنة ١٩٨٤ — ان المشرع اناط بلجنة شئون العاملين احتساب مدة الخدمة
السابقة التى قضاها العامل فى احدى الجهات المبينة بالمادة ١٨ ضمن

مدة الخدمة الكلية بناء على الطلب الذى يقدمه العامل الى هذه اللجنة خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ او حتى ١٩٧٧/٩/١٩ او حتى ١٩٧٨/٨/٧ وانه يفتى عن تقويم الطلب فى المواعيد السابقة ان تكون مدة الخدمة السابقة ثابتة بملف خدمة العامل فى المواعيد المذكورة .

المحكمة :

يقوم الطعن على أن الحكم المطعون فيه يخالف قضاء المحكمة الادارية العليا فى شأن تفسير النصوص المنظمة ليعاد الثلاثين يوما المنصوص عليها فى المادة ١٩ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

ومن حيث أن المادة ١٨ من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ نصت على أن يدخل فى حساب المدد الكلية المنصوص عليها فى المادة السابقة وفى الجداول المرفقة المدد التى لم يسبق حسابها فى التقدمية من المدد الآتية :

(١) مدة الخدمة التى قضاها العامل فى المجالس المحلية او فى المرافق العامة او الشركات او المشروعات او المنشآت او ادارات الاوقاف الخيرية التى آلت او تؤول ملكيتها الى الدولة او فى المدارس الخاصة الخاضعة لاشراف الدولة .

ونصت المادة ١٩ على أن يشترط لحساب المدد المبينة فى المادة السابقة ما يأتى .

ويصدر باحتساب المدد المشار اليها وفقا للقواعد السابقة قرار من لجنة شئون العاملين بالجهة التى يتبعها العامل بناء على الطلب الذى يقدمه الى هذه اللجنة خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر هذا القانون ولا يجوز بعد هذا التاريخ النظر فى احتساب اية مدة من المدد المنصوص عليها فى المادة السابقة .

ثم نصت المادة ٦ من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ على أنه في مجال تطبيق أحكام قانون تصحيح أوضاع العاملين الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ والقوانين المعدلة له تراعى القواعد التالية :

٢ — الاعتداد بالطلبات المقدمة لحساب المدة السابقة ضمن مدة الخدمة الكلية المقدمة حتى ١٩/٨/١٩٧٧ للافادة من أحكام القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧. بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ والطلبات المقدمة حتى ٧/٨/١٩٧٨. للافادة من أحكام القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

٣ — عدم الزام العامل بتقديم طلب في الميعاد المنصوص عليه في المادة ١٩ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ أو في المواعيد المشار اليها في البند السابق في حالة ثبوت مدة الخدمة السابقة بملف خدمة العامل في المواعيد المذكورة .

ومن حيث أن مؤدى النصوص المتقدمة أن المشرع انطى بلجنة شؤون العاملين احتساب مدد الخدمة السابقة التى قضاها العامل فى احدى الجهات المبينة بالمادة ١٨ ضمن مدة الخدمة الكلية بناء على الطلب الذى يقدمه العامل الى هذه اللجنة خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ أو حتى ١٩/٩/١٩٧٧ أو حتى ٧/٨/١٩٧٨ وأنه يفى عن تقديم الطلب فى المواعيد السابقة أن تكون مدة الخدمة السابقة ثابتة بملف، خدمة العامل فى المواعيد المذكورة .

ومن حيث أن الثابت من ملف خدمة المدعى أن له مدة خدمة سابقة بدار المعارف للطباعة والنشر من شهر أغسطس سنة ١٩٤٢ حتى ١٠ فبراير سنة ١٩٤٥ وأنه سبق أن تقدم بطلب لاحتساب هذه المدة ضمن مدة خدمته الكلية بتاريخ ٤/٩/١٩٧٧ . كما تقدم بطلب آخر لاحتسابها فى ٦/٨/١٩٧٨ . فمن ثم فإن المدعى يكون قد التزم عند طلبه احتساب

مدة خدمته السابقة بدار المعارف للطباعة والنشر بالمواعيد المقررة قانونا .

ومن حيث أن جهة الادارة في ردها على الدعوى لم تنازع في استيفاء المدة المنوه عنها للشروط المقررة لاحتسابها ضمن مدة الخدمة الكلية ، وانما أرجعت عدم استجابتها لطلبات المدعى الى تقدمه بها بعد الميعاد ، فمن ثم يكون المدعى محقا في طلب احتساب مدة خدمته السابقة بدار المعارف للطباعة والنشر ضمن مدة خدمته الكلية بحسبان أنها قضيت في احدى الجهات المبينة بالمادة ١٨ من القانون ، وتقدم بطلبه في المواعيد المقررة قانونا .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قضى بغير النظر السالف ، فمن ثم فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تأويله وتطبيقه بالالفاء مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بالفاء الحكم المطعون فيه وبأحقية المدعى في احتساب مدة خدمته السابقة بدار المعارف للطباعة والنشر وهي المدة من شهر أغسطس سنة ١٩٤٢ حتى ١٠ فبراير سنة ١٩٤٥ ضمن مدة خدمته الكلية طبقا لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ مع ما يترتب على ذلك من آثار .

(طعن ١١٢٨ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٢/٢٧/١٩٨٧) .

الفرع العاشر

تنخل مدة الخدمة بالمدارس الخاصة الخاضعة لاشراف
وزارة التربية والتعليم في المدد الكلية

قاعدة رقم (٥٩)

المبدأ :

مدة الخدمة بالمدارس الخاصة الخاضعة لاشراف وزارة التربية والتعليم والتي لم يسبق حسابها في الأتمدية — تنخل في المدد الكلية المنصوص عليها في الجداول المرفقة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ — أتمدية اعتبارية مدتها سنتان يمنحها القانون المذكور لحيلة بعض المؤهلات الدراسية — ويعتد بهذه الأتمدية الاعتبارية عند تطبيق أحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن الرسوب الوظيفي وايضا عند تطبيق قواعد الرسوب التالية :

الحكمة :

ومن حيث أن المادة ١٨ من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن :

« يدخل في حساب المدد الكلية المنصوص عليها في المادة السابقة وفي الجداول المرفقة المدد التي لم يسبق حسابها في الأتمدية من المدد الآتية :

(١) مدة الخدمة التي قضاها العامل في المجالس المحلية أو في المرافق العامة أو الشركات أو المشروعات أو المنشآت أو إدارات الأوقاف الخيرية التي آلت أو تؤول ملكيتها إلى الدولة أو المدارس الخاصة الخاضعة لاشراف الدولة » .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن المدعى كان له مدة خدمة بالمدارس الخاصة الخاضعة لاشراف وزارة التربية والتعليم خلال الفترة من

١٩٦٠/١٠/٣١ حتى ١٩٦٣/٥/٣١ ، وقدم طلبا لضبطها اثر صدور القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه ، ويتعين وفقا لنص المادة ١٨ آنففة البيان ضمها بالكامل فتدخل في حساب المدد الكلية المنصوص عليها في الجداول المرفقة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

ومن حيث أنه بتطبيق الجدول الثاني على المدعى باعتباره حاصلا على مؤهل الثانوية العامة لسنة ١٩٥٧ فله يستحق الترقية الى السلسلة الكتابية « ٣٣٠ / ٧٨٠ » اعتبارا من ١٩٧٢/٢/١ لقضائه مدة كلية قدرها احدى عشر عاما .

ومن حيث أن الفقرة الأولى من المادة الثالثة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ بعلاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية تنص على أن :

« يمنع حملة المؤهلات العالية أو الجامعية التي يتم الحصول عليها بعد دراسة مدتها أربع سنوات على الأقل بعد شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها الموجودون بالخدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ بالجهات المشار اليها بالمادة السابقة (الجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة) تقديمية اعتبارية قدرها سنتان في الفئات المالية التي كانوا يشغلونها أصلا أو التي أصبحوا يشغلونها في ذلك التاريخ بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة » .

وتنص الفقرة الثالثة من المادة الثالثة المشار اليها على أن :

« ويسرى حكم الفقرة الأولى على حملة الشهادات فوق المتوسطة والمتوسطة التي لم يتوقف منحها كما يسرى على حملة الشهادات المتوسطة التي توقف منحها ، كان يتم الحصول عليها بعد دراسة تستغرق أقل من خمس سنوات بعد إتمام الدراسة الابتدائية (قديم) أو بعد امتحان مسابقة

ينتهي بالحصول على مؤهل ، أو بعد دراسة محتها أقل من ثلاث سنوات دراسية بعد الشهادة الإعدادية بأنواعها المختلفة أو ما يعادل هذه المؤهلات .

ومن حيث أن المدعى وقد حصل على المؤهل الثانوية العامة لسنة ١٩٥٧. نظام تقديم وطلب بدعواه المعلقة في ١٦/٨/١٩٨٠ الاستفادة من نص الفقرة الثالثة من المادة الثالثة المشار إليه وأعمالا لحكم هذا النص فإنه يستفيد من حكم المادة الثالثة بأضافة لتقديمه اعتبارية قدرها سنتان ، ومن ثم ترجع أقدميته في الدرجة السادسة الى ١/٢/١٩٧٠ .

ومن حيث أن المادة الثالثة المشار إليها تقضى في فقرتها الخامسة :
يسان :

« ويعتد بهذه الأقدمية الاعتبارية المنصوص عليها في الفقرات السابقة : عند تطبيق أحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن تطبيق قواعد الترقية بالرسوب الوظيفي ، وأيضا عند تطبيق قواعد الرسوب القتالية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٨٢ لسنة ١٩٧٦ وبالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٨ وكذلك عند تطبيق حكم المادة ١٠٣ من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة ... » .

ومن حيث أن القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن الترقيات بقواعد الرسوب الوظيفي تنص على أن :

« يرقى اعتبارا من ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٤ العاملون الخاضعون لأحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٢ بإصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة الذين تتوافر فيهم شروط الترقية وذلك في الفترة من ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٤ حتى أول مارس سنة ١٩٧٥ طبقا لقواعد الرسوب الوظيفي الصانذ بها قرار وزير المالية رقم ٧٣٩ لسنة ١٩٧٣ و ٢٣٢ لسنة ١٩٧٤ » .

ومن حيث أنه طبقا لقرار وزير المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية

رقم ٧٣٩ لسنة ١٩٧٣ بشأن قواعد الترقيات في ديسمبر سنة ١٩٧٣ بالنسبة للخاضعين للقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ والذي يقضى في مادته الأولى بأن ترفع الفئات المالية للعاملين المدنيين الخاضعين لأحكام القانون المشار اليه الذين ينتمون في مناصبهم حتى ١٩٧٤/١٢/٣١ مددا لا تقل عن المدة المحددة قرين كل فئة من الفئات .. « وحدد النص المدة التي تقتضى في الفئة السادسة ٣٣٠ / ٧٨٠ بأربع سنوات ، وعليه يرقى المدعى الى الفئة الخامسة اعتبارا من ١٩٧٤/١٢/٣١ » .

ومن حيث أنه وفقا لأحكام المادة الأولى من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٨. بشأن الترقيات بقواعد الرسوب الوظيفي :

« يرقى اعتبارا من ١٩٧٧/١٢/٣١ العاملون الخاضعون لأحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة الذين تتوافر فيهم شروط الترقية وذلك خلال الفترة من ١٩٧٧/١٢/٣١ حتى أول مارس سنة ١٩٧٨ طبقا لقواعد الرسوب الوظيفي الصادر بها قرارا وزير المالية رقمى ٧٣٩ لسنة ١٩٧٣ و ٢٣٢ لسنة ١٩٧٤ » وأنه طبقا للقرارين رقمى ٧٣٩ لسنة ١٩٧٣ و ٢٣٢ لسنة ١٩٧٤ فإن المدة المطلوبة للترقية للفئة التالية للفئة الخامسة هي ثلاث سنوات ، وبالتالي يستحق المدعى الترقية الى الفئة الرابعة اعتبارا من ١٩٧٧/١٢/٣١ » .

ومن حيث أنه بتطبيق المادة ١٠٢ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنقل العاملون الخاضعون لأحكام القانون ٥٨ لسنة ١٩٧١ الى الدرجات المعادلة لدرجاتهم ، وفقا للجدول رقم ٢ المرفق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه وأنه طبقا للجدول المرفق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ فإن الدرجة المعادلة للدرجة الرابعة التي شغلها المدعى على موجب القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ هي الدرجة الثانية ومن ثم ينقل اليها بتقديمه ترجع الى تاريخ شغله لها حتى ١٩٧٧/١٢/٣١ .

الفرع الحادى عشر

شرط قضاء مدة بينية في الوظيفة المقرر
لها درجة ابنى لا يقوم الا عند الترقية

قاعدة رقم (٦٠)

المبدأ :

اشتراط قضاء مدة بينية في الوظيفة المقرر لها درجة ابنى لا يقوم
الا عند الترقية ، اما عند التعمين في غير ابنى الدرجات بوحدة اخرى او
في نفس الوحدة في مجموعة نوعية مختلفة فلا الزام بتوافر الشرط المتقدم
حتى توافرت في المعين مدة الخبرة العملية الكلية في مجال عمل الوظيفة
التي يعين فيها .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى
والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٢١ فاستعرضت فتاها
السابقة بجلسة ١٩٨٠/٦/١١ « ملف رقم ٥٢١/٣/٨٦ » التى انتهت —
للاسباب الواردة — فيها — الى أن العاملين بالشركة يدخلون في عداد
المخاطبين بحكم المادة ٢٠ من قانون العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨
لسنة ١٩٧٨ ، فيجوز اعادة تعيينهم في غير ابنى وظائف مجموعة نوعية
مختلفة عن تلك التى يتتبعون اليها ، كون اشتراط المدة البينية اللازمة
للترقية ، بتوافر الخبرة الكلية .

كما استعرضت الجمعية المادة ١٥ من قانون العاملين المدنيين
بالدولة الصائر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والمعدل بالقانون رقم ١١٥
لسنة ١٩٨٢ التى تنص على أن « يكون التعمين ابتداء في ابنى وظائف
المجموعة النوعية الواردة في جدول وظائف الوحدة .

ويجوز التعمين في غير هذه الوظائف سواء من داخل الوحدة او من

خارجها في حدود ١٠٪ من العدد المطلوب شغله من وظائف كل درجة وذلك طبقا للتواعد والشروط التي تضعها لجنة شؤون الخدمة المدنية ...»
والمادة ٣٦ من ذات القانون التي تنص على أنه « مع مراعاة استيفاء العامل لاشتراطات شغل الوظيفة المرقى إليها تكون الترقية من الوظيفة التي تسبقها مباشرة في الدرجة والمجموعة النوعية التي تنتمي إليها » .

وكذلك تبين أن المادة (١) من قرار لجنة شؤون الخدمة المدنية رقم ١ لسنة ١٩٨٠ بشأن التعيين في غير أدنى الوظائف تقضى بأن « يكون التعيين في غير أدنى وظائف المجموعة النوعية سواء من داخل الوحدة أو خارجها وبمراعاة توافر الشروط التالية :

١. — الا تقل مدة الخبرة العملية للمرشح من مجموع المدد البينية اللازمة قضاؤها في وظائف الدرجات الأدنى من الوظيفة المرشح لها وفقا لكل مجموعة نوعية على حدة وبدءا من درجة بداية التعيين بها ...

واستظهرت الجمعية مما تقدم أن المشرع في المادة ١٥ من قانون العاملين المدنيين بالدولة أجاز للعاملين بداخل الوحدة أو من خارجها التعيين في غير أدنى درجات وظائف كل مجموعة نوعية بالوحدة ، على أن تراعى الشروط المقررة لذلك بالمادة المذكورة وقرار لجنة شؤون الخدمة المدنية رقم ١ لسنة ١٩٨٠ . ومن بين هذه الشروط توافر خبرة عملية للمرشح لا تقل عن مجموع المدد البينية اللازمة قضاؤها في وظائف الدرجات الأدنى من الوظيفة المرشح لها وفقا للمجموعة النوعية التي تنتمي إليها تلك الوظائف ، وبدءا من درجة بداية التعيين بها . الا أنه لا يلزم أن يقضى المرشح مدة بينية في وظيفة من الدرجة الأدنى مباشرة للوظيفة المراد التعيين فيها لأن مؤدى ذلك قصر التعيين في غير أدنى الدرجات على العاملين بنفس الوحدة المنتهين لمجموعة نوعية واحدة والذين اجتازت هذا التعيين سواء للعاملين بداخل الوحدة أو من خارجها . فضلا عن أنه يتمين التفرقة بين نظام إعادة التعيين في غير أدنى الدرجات وتواعد الترقية للوظائف الأعلى

وفما لنص المادة ٣٦ من القانون سالف الذكر التى تشترط قضاء العامل لمدة بينية فى وظيفة من الدرجة الأدنى للوظيفة المرقى إليها بذات المجموعة النوعية ، ذلك أن لكل منها مجال أعماله الخاص الذى لا يخلط بالآخر فاشتراط قضاء مدة بينية فى الوظيفة المقرر لها درجة أدنى لا يقوم الا عند الترقية ، أما عند التعيين فى غير أدنى الدرجات بوحدة أخرى أو فى نفس الوحدة فى مجموعة نوعية مختلفة فلا إلزام بتوافر الشرط المتقدم متى توافرت فى المعين مدة الخبرة العملية الكلية فى مجال عمل الوظيفة التى يعين فيها .

ولما كان العامل المعروضة حالته قد رشح للتعين فى وظيفة مدير ادارة الصيانة من الدرجة الأولى بمجموعة الوظائف الهندسية بمديرية الطرق والكبارى ، أى من خارج جهة عمله الاصلى بديوان عام محافظة البحيرة . ومن ثم فانه طبقا لاحكام التعيين فى غير أدنى الدرجات سألته البيان ، بجوز تعيينه دون اشتراط قضاؤه مدة بينية قدرها ست سنوات فى الدرجة الثانية ، طالما استوفى مدة الخبرة العملية الكلية المتطلبة لشغل الوظيفة المرشح لها . وباقى الشروط الاخرى المقررة بالمادة ١٥ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وقرار لجنة شئون الخدمة المدنية رقم ١ لسنة ١٩٨٠ المشار اليهما .

لذلك :

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى جواز تعيين العامل المعروضة حالته فى وظيفة من الدرجة الأولى بمجموعة الوظائف الهندسية بمديرية الطرق والكبارى بمحافظة البحيرة ، دون اشتراط قضاؤه لمدة بينية فى الدرجة الثانية ، وذلك على النحو السالف ايضاحه .

(ملف ٢٣٦/٣/٨٦ بجلسة ١٩٨٨/١٢/٢١)

الفرع الثاني عشر

يجب أن يكون قضاء المدة البينية لاحقا
على الحصول على المؤهل العلمى المطلوب

قاعدة رقم (٦١)

البنـدا :

ان المدة البينية شأن المدة الكلية ومدة الخبرة تستهدف كلها كفالة
تحقق الخبرة اللازمة والتأهيل المناسب للعامل لتقلد مهام الوظيفة الاعلى —
وهو مالا يتحقق مالم يكن قضاء تلك المدة لاحقا على الحصول على المؤهل
العلمى المطلوب والمراد ان يضاف الى المؤهل النظرى وبعد الحصول
عليه خبرة عملية حتى لا يقتصر الامر على التأهيل النظرى دون العلمى .

المحكمة :

حيث أن المبين من مطالعة الاوراق ان شروط شغل وظيفة مدير عام
المرقى اليها بالقرار المطعون قد حددت فى بطاقة الوصف فيما يلى :

١ — مؤهل دراسى عال مناسب .

٢ — قضاء مدة عينية قدرها سنتان على الاقل فى وظيفة من الدرجة
الادنى مباشرة .

٣ — قدرته على الاشراف والتوجيه والقيادة .

وحيث انه متى كانت بطاقة الوصف قد شرطت لشغل تلك الوظيفة
الحصول على مؤهل معين الى جانب قضاء مدة بينية فان مقتضى ذلك أن
يكون الحصول على المؤهل سابقا على قضاء العامل المدة البينية المطلوبة
ولا مسافة فى قول يذهب الى عدم الربط بين الشرطين والنظر الى كل منهما
استقلالاً بحيث يعتبر الشرطان متوافرين ولو كان قضاء العامل المدة
البينية غير تعتبر بحصوله على المؤهل العلمى اللازم ، فهذا النظر
يجافى منطق الامور وطبائع الاشياء ذلك أن المدة البينية شأن المدة الكلية
ومدة الخبرة تستهدف كلها كتابة تحقق الخبرة اللازمة والتأهيل المناسب

للعامل لتقلد مهام الوظيفة الاعلى ، وهو مالا يتحقق مالم يكن قضاء تلك المدد لاحقا على الحصول على المؤهل العلمى المطلوب فالمبراد أن يضاف الى المؤهل النظرى وبعد الحصول عليه — خبرة عملية حتى لا يقتصر الامر على التأهيل النظرى دون العملى ومن ثم فان مدة الخبرة المعتبرة فى هذا الصدد هى تلك المسبوقه بالحصول على المؤهل وليست السابقة عليه والقول بغير ذلك مؤداه افراغ شرط قضاء المدد المشار اليها من مضمونه اذ لا يتصور الاعتداد باى من هذه المدد دون سبق الحصول على المؤهل العلمى المطلوب واللازم لشغل الوظيفة على نحو يتاح معه القول بأن ثمة خبرة تحققت للعامل فى النشاط الذى يمارسه جنباً الى جنب مع المؤهل العلمى الحاصل عليه يؤكد من هذا النظر ويسانده أن قرار رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة رقم ١٣٤ لسنة ١٩٧٨ بشأن المعايير اللازمة لترتيب الوظائف للعاملين المدنيين بالدولة والاحكام التى يقتضيها تنفيذه ، تطلب فى شأن المجموعة النوعية لوظائف التنمية الادارية ومن بينها وظيفة مدير عام محل الطعن . ، وتحت عنوان التأهيل العلمى اللازم لشغل هذه المجموعة ، تأهילה علميا مناسبة الى جانب توافر الخبرة المتخصصة أو التدريب المتخصص فى مجال العمل ، قارنا فى ذلك بين الخبرة والثراية وبين التأهيل العلمى وتحت ذات عنوانه ، الامر الذى لا معذى معه من أن يربط بين المؤهل العلمى وبين المدة البيئية اللازمة لشغل الوظيفة ، فالخبرة المطلوبة التى يقضى الاعتداد بها والتعويل عليها كشرط لشغل الوظيفة الاعلى حسبما ينبىء عنه التفسير الصحيح لبطاقة الوصف .

وحيث أنه متى كان ذلك وكان المدعى لم يتحقق فى شأنه شرط قضاء المدة البيئية المشار اليها بعد الحصول على المؤهل العلمى على ما هو ثابت بالاوراق فمن ثم يكون غير مستوف لشروط الترقية الى وظيفة مدير عام فى تاريخ اجرائها مما ينتفى معه وجه الطعن فى هذا القرار وتغدو دعواه فائقة لسندها حرية بالرفض .

الفرع الثالث عشر

حساب مدد الخدمة السابقة بالمهن الحرة

قاعدة رقم (٦٢)

المادة ١٨ :

مدد الخدمة السابقة التي يجوز حسابها في المدة الكلية التي تؤهل العامل للترقية وفقا لأحكام القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ وتعديلاته يجب أن تقضى إما في إحدى الجهات المحددة على سبيل الحصر بالفقرة (١) من المادة ١٨ من القانون المذكور وإما أن تكون مدد ممارسة لمهنة حرة لأعضاء النقابات المهنية وفي هذه الحالة يتعين أن يكون عضو النقابة قد قام بممارسة مهنته الحرة بذاته أو بالاشتراك مع آخرين لحسابه الخاص — إذا كانت الممارسة قد تمت لدى الغير فإنها تدخل في مفهوم العلاقة التعاقدية بين العامل ورب العمل ويعتبر عضو النقابة في هذه الحالة أجيرا لدى هذا الغير ويخرج من عداد الممارسين لمهنة حرة بحيث تطفى شخصية رب العمل على شخصيته ولا يجوز بالتالى حساب هذه المدة باعتبارها مدة ممارسة لمهنة حرة وإنما يتم حسابها بالنظر الى طبيعة الجهة التي قضيت بها وفقا لحكم الفقرة (١) من المادة ١٨ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

الدوائر الزراعية لم تؤول ملكيتها بالكامل الى الدولة وإنما الذى آل اليها من كل دائرة هو الاراضى الزائدة عن الحد الأقصى للملكية وأنه لايجوز حساب مدد العمل السابقة بها ضمن المدد الكلية بالتطبيق لأحكام القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ لعدم ايلولة الدائرة بالكامل الى الدولة .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٩٨٧/١/٧ فاستعرضت نص المادة ١٨

من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥. بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام التي تنص على أن « يخل في حساب المدد الكلية المنصوص عليها في المادة السابقة وفي الجداول المرفقة المدد التي لم يسبق حسابها في الأتمدية من المواد الآتية :

(١) مدة الخدمة التي قضاها العامل في المجالس أو المرافق العامة أو الشركات أو المشروعات أو المنشآت أو إدارات الأوقاف الخيرية التي ألت أو تؤول ملكيتها إلى الدولة أو في المدارس الخاضعة لإشراف اذونية » .

كما استعرضت نص المادة (١) من القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٧٥ بتعديل أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه التي تنص على أن « يضاف إلى المادة ١٨ بند جديد نصه الآتي :

(د) مدد ممارسة المهن الحرة لأعضاء النقابات المهنية وتحسب كاملة » واستبان لها أنه يصدر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه قضى المشرع بحساب مدد الخدمة السابقة التي قضيت في المجالس المحلية أو في المرافق العامة أو الشركات أو المشروعات أو المنشآت أو إدارات الأوقاف الخيرية التي ألت أو تؤول ملكيتها إلى الدولة ثم أضاف إليها المشرع مدد ممارسة المهن الحرة لأعضاء النقابات المهنية حيث قضى بحسابها كاملة وذلك وفقا لأحكام القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه ؛ ومؤدى ذلك أن مدد الخدمة السابقة التي يجوز حسابها في المدة الكلية التي تؤهل العامل للترقية وفقا لأحكام القانون ١٠١ لسنة ١٩٧٥ وتعديلاته يجب أن تقضى إما في إحدى الجهات المحددة على سبيل الحصول بالفقرة (١) من المادة ١٨ سالفه الذكر وإما أن تكون مدد ممارسة لمهنة حرة لأعضاء النقابات المهنية وفي هذه الحالة يتعين أن يكون عضو النقابة قد قام بممارسة مهنته الحرة بذاته أو بالاشتراك مع آخرين لحسابه الخاص، إما إذا كانت هذه الممارسة قد تمت لدى الغير فإنها تدخل في مفهوم العلاقة

التعاقدية بين العامل ورب العمل ويعتبر عضو النقابة في هذه الحالة أجيرا لدى هذا الغير ويخرج من عداد الممارسين لمهنة حرة بحيث تطغى شخصية رب العمل على شخصيته ولا يجوز بالتالى حساب هذه المدة باعتبارها مدة ممارسة لمهنة حرة وانما يتم حسابها بالنظر الى طبيعة الجهة التى قضيت بها وفقا لحكم الفقرة (١) من المادة ١٨ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥. المشار اليه .

ومن حيث أن الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع سبق أن استظهرت بجلستها المنعقدتين في ١٢/١/١٩٧٧ و ٢٢/٣/١٩٧٨ ان الدوائر الزراعية لم تقول ملكيتها بالكامل الى الدولة وانما الذى آل اليها من كل دائرة هو الاراضى الزائدة عن الحد الاقصى للمهنة ولته لا يجوز حساب مدد العمل السابقة بها ضمن المدد الكلية بالتطبيق لاحكام القانون ١١ لسنة ١٩٧٥. لعدم ايلولة الدائرة بالكامل الى الدولة .

ومن حيث أن العاملين بمديرية زراعة أسيوط المشار اليهم في الحالة المعروضة لا يعتبرون ممارسين لمهنة حرة وفقا للمفهوم المتقدم وان الدوائر الزراعية الخاصة لا تعتبر من الجهات المحددة بالمادة ١٨ سالفه الذكر التى يجوز حساب مدد الخدمة التى قضيت بها طبقا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥. ومن ثم فان التسوية التى أجريت لهم بالقرار رقم ٨٦٣ لسنة ١٩٧٨ وذلك بحساب مدة خدمته السابقة بالدوائر الزراعية تكون قد تمت بالمخالفة لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه ، ولما كانت المادة ١.١ مكررا من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٠ لعلاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية قد نصت على أن « ... يكون ميعاد رفع الدعوى الى المحكمة المختصة سنة واحدة من تاريخ نشر هذا القانون وذلك فيما يتعلق بشأنه مطالبة بالحقوق التى تنشأ بمقتضى أحكام هذا القانون أو

يمقتضى أحكام القوانين أرقام ١١ لسنة ١٩٧٥ ولا يجوز بعد هذا الميعاد تعديل المركز القانونى للعامل على أى وجه من الوجوه إلا اذا كان ذلك تنفيذا لحكم تضافى نهائى « واذا مد هذا الميعاد حتى ١٩٨٤/٦/٢٠ فإنه لا يجوز بعد هذا الميعاد تعديل المركز القانونى للعاملين المشار اليهم ويعتبر القرار رقم ١٢٥٦ لسنة ١٩٨٥ الصادر فى ١٩٨٥/٣/٢٠ بعد الميعاد المحدد قانونا بسحب التسويات التى أجريت لهم قرار غير مشروع يتعين سحبه والابقاء بصفة شخصية على الوضع الوظيفى الحالى الذى وصلوا اليه نتيجة للتسوية الخاطئة مع مراعاة أعمال حكم المسادة ٨ من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٤ بشأن تسوية حالات بعض العاملين وذلك بالاعتداد بالوضع الوظيفى الصحيح لهم عند ترقيةاتهم الى الدرجات التالية بافتراض تسوية حالاتهم تسوية قانونية صحيحة وفقا لأحكام القانون المعمول به عند اجرائها .

الفصل :

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم صحة حساب مدة الختمة السابقة لبعض اعضاء نقابة المهن الزراعية للعاملين ب مديرية زراعة أسيوط وتطبق أحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه على حالاتهم .

(ملف ٧٠٠/٣/٨٦ جلسة ١٩٨٧/١/٧)

الفرع الرابع عشر

تخفيض المدد الكلية

قاعدة رقم (٦٣)

المبدأ :

القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ والقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٣ وتعديلاتها .

قرر المشرع تخفيض المدد الكلية اللازمة للترقية لحملة المؤهلات المنصوص عليها في الجدول الثاني الملحق بالقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٣ بمقدار ست سنوات — ينطبق هذا الجدول على المؤهلات فوق المتوسطة — استمداً من المشرع عن هذه القاعدة بحكم آخر هو الإيجابية الافتراضية الواجب إضافتها لحملة المؤهلات فوق المتوسطة والعلاقات المقررة لها — مؤدى ذلك : أنه إذا صدر قرار وزير التنمية الإدارية بإضافة بعض الشهادات إلى الجدول الملحق بالقانون ٨٢ لسنة ١٩٧٣ ومنها شهادة للمعاملات الأولية الراقية دون النص على وجوب إضافة أقدمية افتراضية فلا وجه لإضافة تلك الأقدمية — أساس ذلك : أن النص على تلك الإضافة لا يكون إلا بالنسبة لقرارات وزير التنمية الإدارية التي تصدر بالتطبيق للمادة (٧) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

الحكمة :

وحيث أنه عن الطلب الأصلي فإن قضاء هذه الحكمة قد جرى على أن المؤهلات المقرر لها الدرجة السادسة المنخفضة براتب قدره ٥٠٠ ر.أجنيه والتي تخضع بعد دراسة تقل مدتها عن أربع سنوات بعد الحصول على الثانوية العامة (قسم خاص) أو ما يعادلها لا تتواءم في شأها عناصر ومقومات اعتبارها من المؤهلات العالية أو الجامعية في تطبيق القوانين أرقام ٢١٠ لسنة ١٩٥١ و ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ و ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ و ١١٢ لسنة

١٩٨١ وكذلك المرسوم الصادر في ٦/٨/١٩٥٣ من حيث درجة بداية التعيين والمهنية المقررة ومدة الدراسة التي يتعين تضاؤها للحصول عليها ولاوجه للاستناد الى مقررته المحكمة الدستورية العليا بجلسة ٣ من ديسمبر سنة ١٩٧٧ في طلب التفسير رقم ٧ لسنة ٨ ق من اعتبار دبلوم الدراسات التجارية التكميلية العليا من المؤهلات العالية وهو احد المؤهلات الواردة بالجدول المرفق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ لأن القرار التفسيري مقصور على المؤهل محل التفسير وحده دون أن يمتد الى غيره من المؤهلات الاخرى ولا يجوز القياس او التوسع فيه بما يؤدي الى اعتبار أحد المؤهلات من المؤهلات العالية بما يجافي طبيعة ووصف الشهادات والدبلومات العالية في ضوء المعايير والضوابط سائدة الذكر .

وحيث انه عن الطلب الاحتياطي فان القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العاملين المنحنيين بالدولة والقطاع العام قد قضى في مادته الخامسة بان « يحدد المستوى المالي والاقتصادي للحاصلين على المؤهلات الدراسية على النحو الآتي :

(أ) الفئة (١٦٢ — ٣٦٠) لحلة الشهادات اقل من المتوسطة (شهادات اتمام الدراسة الابتدائية القديمة وشهادة اتمام الدراسة الاعدادية او ما يعادلها) .

(ب) الفئة (١٨٠ — ٣٦٠) لحلة الشهادات المتوسطة التي يتم الحصول عليها بعد دراسة مدتها ثلاث سنوات تالية لشهادة اتمام الدراسة الاعدادية او ما يعادلها وكذلك الشهادات التي يتم الحصول عليها بعد دراسة مدتها خمس سنوات تالية لشهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة او ما يعادلها .

(ج) الفئة (١٨٠ — ٣٦٠) لحلة الشهادات الدراسية المتوسطة التي توقف منحها وكانت مدة الدراسة اللازمة للحصول عليها ثلاث سنوات

حزاسية على الأقل بعد الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها .

(د) الفئة (١٨٠ — ٣٦٠) لحلة الشهادات الدراسية فوق المتوسطة التى يتم الحصول عليها بعد دراسة تزيد مدتها على المدة المقررة للحصول على الشهادات المتوسطة .

وتضاف مدة اقدمية افتراضية لحلة هذه المؤهلات بقدر عدد سنوات الدراسة الزائدة عن المدة المقررة للشهادات المتوسطة .

كما يضاف الى مربوط الفئة علاوة من علاواتها عن كل سنة من هذه السنوات الزائدة » ونصت المادة السابعة من ذلك القانون على ان « مع مراعاة أحكام المادة (١٢) من هذا القانون يصدر ببيان المؤهلات الدراسية المشار اليها مع بيان مستواها المالى ومدة الاقدمية الاضافية المقررة لها وذلك طبقا للقواعد المنصوص عليها فى المادتين ٥ ، ٦ من قرار الوزير المختص بالتنمية الادارية بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها فى الفترة الثامنة من المادة الثامنة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة » ونصت المادة (١٢) على ان « تسوى حالة حملة الشهادات التى توقف منحها والمعادلة للشهادات المحددة بالجدول المرفق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالة بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية طبقا لاحكامه .

ويصدر قرار من الوزير المختص بالتنمية الادارية ببيان الشهادات المعادلة للمؤهلات المشار اليها وذلك بموافقة اللجنة المنصوص عليها فى الفقرة الثامنة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه هذا فى حين نصت المادة (٢٠) على ان « تحسب المدد الكلية المحددة بالجدول المرفقة الخاصة بحملة المؤهلات الدراسية سواء ما كان منها مقبما عند العمل بأحكام هذا القانون أو ما يتم تقييمه بناء على احكامه اعتبارا من

تاريخ التعمين أو الحصول على المؤهل أيهما أقرب وتحسب الحد الكلية المتعلقة بحملة المؤهلات العليا والمحددة في الجدول المرفق مع مراعاة القواعد الآتية :

(١) (ب)

(ج)

(ز) تخفض الحد الكلية اللازم للترقية للفئات المختلفة الواردة بالجدول الثانى من الجداول الملحق بهذا القانون بمقدار ست سنوات بالنسبة لحملة المؤهلات الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية والمؤهلات التى اضيفت اليه من تتوانر فى شأنهم شروط تطبيق ذلك .
القانون » .

وحيث ان مفاد هذه النصوص ان المشرع بعد ان يبين فى المادة الخامسة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه الاحكام العامة فى تحديد المستوى المالى لختلف المؤهلات والاقدمية الافتراضية المضافة والمعلوات المقابلة لها أفرد حكما خاصا لحملة المؤهلات الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ والمؤهلات التى توقف منحها المضافة اليه أوردها المادة (٢٠) فقرة (ز) التى قضت بتخفيض الحد الكلية اللازمة لحملة هذه المؤهلات المنصوص عليها فى الجدول الثانى من الجداول الملحق بذلك القانون بمقدار ست سنوات وبذا يكون قد حدد بموجب هذا النص الأخير المستوى المالى للمؤهلات المنصوص عليها فى الجدول المرافق للقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ والمؤهلات الأخرى المعادلة المضافة الى ذلك الجدول طبقا للمادة (١٢) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بانها من المؤهلات فوق المتوسط التى تخضع للجدول الثانى كما استعاض بالحكم الخاص بتخفيض المدد الواردة فى الجدول الثانى بمقدار ست سنوات لحملة تلك المؤهلات عن الحكم الخاص بالاقدمية الافتراضية الواجب اضافتها

لحملة المؤهلات فوق المتوسطة والملاوات القابلة لها عليه في المادة الخامسة فقرة أخيرة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، يؤكد هذا النظر أن المشرع أوجب في المادة السابعة من ذلك القانون الأخير صدور قرار من وزير التنمية الإدارية ببيان المستوى المالي والاقتصادية المتراضية المشار إليها في المادة الخامسة آتفة الذكر مشيراً في مستهل نص المادة السابعة بمراعاة المادة (١٢) من ذلك القانون والتي قضت بأن تسوى حالة حملة الشهادات التي توقف منحها المعادلة للشهادات المحددة بالجدول المرفق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣. طبقاً لأحكامه وبأن يصدر من وزير التنمية الإدارية ببيان المؤهلات المعادلة آتفة الذكر مما مؤداه أن حملة الشهادات المشار إليها في المادة (١٢) لا يخضعون للحكم الوارد في المادة السابعة وأن قرار وزير التنمية الإدارية الذي يصدر طبقاً للمادة السابعة يتناول بيان المستوى المالي للمؤهلات المختلفة والاقتصادية المتراضية الواجب اضلفتها طبقاً للمادة الخامسة بينما أن قرار وزير التنمية الإدارية الذي يصدر طبقاً للمادة (١٢) يقتصر على بيان الشهادات التي توقف منحها والمعادلة للشهادات الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣. ومتى تم ذلك فإن هذه الشهادات الأخيرة تعتبر بقوة القانون من الشهادات فوق المتوسطة التي تخضع للجدول الثاني طبقاً للفقرة (ز) من المادة (٢٠) آتفة الذكر وتخضع بالنسبة لها المدد الكلية المنصوص عليها في ذلك الجدول ست سنوات بدلاً عن الاقتصادية المتراضية المضاعفة طبقاً للمادة الخامسة المشار إليها ووفقاً لذلك فإن قرار وزير التنمية الإدارية رقم ٢ لسنة ١٩٧٦ الذي أضيفت بموجبه الشهادة التي تحملها المدعية وبعض الشهادات الأخرى الشهادات الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ لم ينص على وجوب إضافة أية اقتصادية افتراضية لحملة الشهادات المنصوص عليها في ذلك القرار الأخير لأن النص على تلك الإضافة لا يكون إلا بالنسبة لقرارات وزير التنمية الإدارية التي تصدر بالتطبيق للمادة السابعة الخاصة بتحديد المستوى المالي للشهادات

المشار إليها في المادة الخامسة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، وعلى موجب الاجراءات المضمنة في تلك المادة .

وحيث انه على مقتضى هذا النظر تكون المدعية غير محقة في طلبها الاحتياطي واذا أغفل الحكم المطعون فيه النظر في طلبها الاحتياطي بعد رفضه الطلب الأصلي فيكون — في هذا الشق — قد جاء على خلاف احكام القانون مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وبإلغاء الحكم المطعون فيه ويرفض الدعوى بالنسبة للطلبين الأصلي والاحتياطي وإلزام المدعية المصروفات .

(طعن ٨٢ سنة ٣٢ ق جلسة ١٧/٤/١٩٨٨)

قاعدة رقم (٦٤)

المبدأ :

المبدأ اذا كان في تاريخ العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة غير حاصل على مؤهل مما نص عليه في الجدول الملحق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية والمؤهلات التي اضيفت اليه ، لحصوله على مؤهل أعلى وتعيينه به ، فان مركزه بعد العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لم يكن امتدادا لمركزه قبله — عدم افادته من الفقرة (ز) المضافة بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨١ الى المادة ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥

المحكمة :

الثابت أن المدعى حصل على شهادة الدراسة الثانوية « القسم الخاص » سنة ١٩٥٣ ، وعين بهذا المؤهل كاتباً بالنيابة العمالة من ١٩٥٤/٤/١ بالدرجة الثانية كتابية ، وانتهت خدمته بالاستقالة اعتباراً من ١٩٦٤/٢/٢ ، وعين بمؤهل ليسانس الحقوق الذي حصل عليه سنة ١٩٦٢

وذلك اعتباراً من ١٢/١٢/١٩٦٤ ، ثم نقل الى المعهد القومى للتخطيط اعتباراً من ٨/٥/١٩٦٧ ، وأثر صدور القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تقدم بمطلب لضم مدة خدمته السابقة بالتطبيق للمادتين ١٨ و ١٩ من القانون المشار اليه .

ومن حيث أن المدعى عين بوظيفة محام اول بالادارة القانونية بالمعهد القومى للتخطيط اعتباراً من ١٠/٣/١٩٧٢ ومن ثم خضع للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية .

ومن حيث أن المادة الاولى من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن تضاف فترة جديدة تحت حرف (ز) الى المادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام نصها الآتى :

« تخفض المدد الكلية اللازمة للترقية للفئات المختلفة الواردة بالجدول الثانى من الجداول الملحق بهذا القانون بمقدار ست سنوات ، وذلك بالنسبة لحملة المؤهلات الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية والمؤهلات التى أضيفت اليه من تتوافر فى شأنهم شروط تطبيق ذلك القانون » .

ومن حيث أن اسقاط مدة السنوات الست المشار اليها مرتبط بالتترقيات التى تتم تطبيقاً للجدول الثانى الملحق بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ والخاص بحملة المؤهلات فوق المتوسطة والمتوسطة بمعنى أن العامل الذى يفيد من اسقاط مدة الست سنوات التى نص عليها بالمادة المشار اليها يتعين لترقيته الى الدرجة الاعلى الإلزام بجميع المدد المقررة فى هذا الجدول باعتبارها تمثل وحدة متكاملة روعى فيها الاتصال فيما بينها .

ومن حيث أن المدعى عين بمؤهل « ليسانس حقوق » اعتبارا من ١٢/١٢/١٩٦٤ بالدرجة السابعة الادارية ، وبالتالي لم يكن في تاريخ العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة معذرا بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨١ معاملا بأحد المؤهلات الملحقه بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ ، لحصوله على مؤهل أعلى وتعيينه به ، وبالتالي لم يكن مركزه القانونى بعد العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ امتدادا لمركزه قبله .

ومن حيث أنه تأسيسا على ما تقدم فإن المدعى لا يستفيد من نص الفقرة (ز) المضافة بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨١ الى نص المادة ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

(طعن ٢١٥٩ لسنة ٢٢ ق جلسة ١/١/١٩٨٩)

قاعدة رقم (٦٥)

المبدأ :

اسقاط مدة الست سنوات المشار اليها في الفقرة (ز) من المادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ مرتبط بالترقيات التي تتم تطبيقا للجدول الثانى من الجداول الملحقه بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الخاص بحملة المؤهلات الدراسية فوق المتوسطة او المتوسطة — العامل الذى يستفيد من اسقاط هذه المدة يتعين لترقيته للدرجات الاعلى الالتزام بجميع الماد الواردة في هذا الجدول — لا يجوز لهذا العامل الاستفادة من اسقاط هذه المدة لامكان الترقية وفقا لاحكام قانون آخر .

الحكمة :

ومن حيث أن المادة ١٥ من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن « يعتبر من أمضى أو يمضى من العاملين الموجودين بالخدمة احدى المبدأ

الكلية المحددة بالجدول المرفعة مرتى في نفس مجموعته الوظيفية وذلك اعتبارا من أول الشهر التالي لاستكمال هذه المدة . فإذا كان العامل قد رقى فعلا في تاريخ لاحق على هذا التاريخ المذكور ترجع أقدميته في الفئة المرقى إليها الى هذا التاريخ » . وتتضى الفقرة (ز) من المادة ٢٠ من ذات القانون والمضافة بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨١ بأن تخفيض المسد الكلية اللازمة للترقية للفئات المخفضة ، الواردة بالجدول الثامن من الجدول الملحق بهذا القانون بمقدار ست سنوات بالنسبة لحملة المؤهلات الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية والمؤهلات التي أضربت اليه من تتوافر فيهم شروط تطبيق ذلك القانون » وقد جرى قضاء هذه المحكمة في هذا الشأن على أن اسقاط الست سنوات المشار اليها بتلك الفترة مرتبط بالترقيات التي تتم تطبيقا للجدول الثاني من الجداول الملحقة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الخاص بحملة المؤهلات الدراسية فوق المتوسطة والمتوسطة وأن العامل الذي يفيد من اسقاط هذه المدة يتمتع بترقيته للدرجات الأعلى الالتزام بجميع المسد الواردة في هذا الجدول ومن ثم فلا يجوز له الاستفادة من اسقاط هذه المدة لا يمكن الترقية وفقا لاحكام قانون آخر .

(طعن ١٤٣٩ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٩٠/٣/٢٥)

قاعدة رقم (٦٦)

المبدأ :

المادة الاولى من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ مفادها — تخفض مدد الخدمة الكلية اللازمة للترقية للفئات المختلفة الواردة بالجدول الثاني من الجداول الملحقة بالقانون رقم ١١ سنة ١٩٧٥ بمقدار ست سنوات — وذلك بالنسبة للعاملين بوحدات الجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة من حملة

المؤهلات الدراسية الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ — والمؤهلات التي أضيفت إليه بالقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٠ والذين تتوافر في شلتهم شروط تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ وكنوا موجودين بالخدمة في ١٨٧٣/٨/٢٣ تاريخ العمل بهذا القانون — لا يستفيد من هذا الحكم حملة المؤهلات المذكورة الموجودين بالخدمة في التاريخ المذكور بالمؤسسات العامة او وحدات القطاع العام .

المحكمة :

ومن حيث أن المادة الأولى من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨١ ، بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، تنص على أن «تضاف» فقرة جديدة تحت حرف (ز) الى المادة (٢٠) من القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٧٥ : « باصدار قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام نصها الآتي :

(ز) تخفض المحد الكلية اللازمة للترقية للفئات المختلفة الواردة بالجدول الثاني من الجداول الملحق بهذا القانون بمقدار ست سنوات وذلك بالنسبة لحملة المؤهلات الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية والمؤهلات التي أضيفت إليه من تتوافر في شلتهم شروط تطبيق هذا القانون » وتنص المادة الرابعة من ذات القانون على أن « يعمل به اعتبارا من ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٤ » ومؤدى هذا النص هو تخفيض مدة الخدمة الكلية اللازمة للترقية للفئات المختلفة الواردة بالجدول الثاني من الجداول الملحق بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، بمقدار ست سنوات ، بالنسبة للعاملين بوحدات الجهاز الإدارى للدولة والهيئات العامة من حملة المؤهلات الدراسية الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ ، والمؤهلات التي أضيفت إليه بالقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٠ ، والذين تتوافر في شلتهم شروط تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ وكنوا موجودين بالخدمة في ١٨٧٣/٨/٢٣ تاريخ العمل بهذا القانون » .

ومتقضى ذلك فانه لا يستفيد من هذا الحكم حملة المؤهلات المذكورة الموجودين بالخدمة ، في التاريخ المذكور ، بالمؤسسات العامة او وحدات القطاع العام ، وبناء عليه ولما كان المدعى (الطاعن) في تاريخ العمل بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ ، من العاملين بالمؤسسة المصرية العامة والاستغلال وتنمية الاراضى المستصلحة » المنشأة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٠٢ لسنة ١٩٦٥ « ، فمن ثم فانه لا يغير من حكم الفقرة (ز) من المادة (٢٠) من قانون تصحيح اوضاع العاملين المحتنين بالدولة والقطاع العام ، المشار اليه ويكون طلبه تسوية حالته طبقا للفقرتين (د) و (ز) من المادة ٢٠ المذكورة ، غير قائم على سند من القانون ، واذا اخذ الحكم المطعون فيه بهذا النظر فانه يكون قد صادف صحيح حكم القانون .

(طعن ٤٠٨٣ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٩٣/١/٣٠)

الفصل الخامس

الترقية

الفرع الأول

من استوفى مدد الخدمة الكلية يعتبر مرقى الى الفئة المقابلة
لمجموع تلك المدد في ذات المجموعة الوظيفية التي ينتمى اليها

قاعدة رقم (٦٧)

المبدأ :

اعتبر المشرع المامل الذى اضى احدى المدد الكلية المحددة بالجداول
المرفقة بقانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة مرقى في نفس
مجموعته الوظيفية اعتبارا من اول الشهر التالى لاستكمال هذه المدة —
يطبق الجدول الاصلح للعامل في حالة انطباق اكثر من جدول على حالته —
تحديد الجدول الذى ينطبق على العامل يتم بمراعاة مركزه الوظيفى في تاريخ
العمل بالقانون في ١٩٧٤/١٢/٣١ طبقا لمجموعته وقت بداية تعيينه
والقوهل الذى شغل العامل الوظيفة بموجبه .

المحكمة :

ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على ان مؤدى احكام المائتين
١٥ ، ١٦ /فقرة (د) من قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة
والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ان من اضى
او يضى من العاملين الموجودين بالخدمة احدى المدد الكلية المحددة بالجداول
المرفقة يعتبر مرقى في نفس مجموعته الوظيفية اعتبارا من اول الشهر

التالى لاستكمال هذه المدة ، ويطبق الجدول الأصلى للمعامل فى حالة انطباق أكثر من جدول من الجداول المرفقة على حالته ، وان الجدول الأول من تلك الجداول لحمة المؤهلات العليا المقرر تعيينهم ابتداء فى الفئة (٢٤٠ / ٧٨٠) والجدول الثانى لحمة المؤهلات فوق المتوسطة والمتوسطة المقرر تعيينهم ابتداء فى الفئة (١٨٠ / ٣٦٠) والجدول الثالث للمعاملين الفنيين أو المهنيين المقرر تعيينهم ابتداء فى الفئة (١٤٤ / ٣٦٠) (١٦٢ / ٣٦٠) ، (١٨٠ / ٣٦٠) والجدول الرابع لحمة المؤهلات الأقل من المتوسطة المقرر تعيينهم ابتداء فى الفئة (١٦٢ / ٣٦٠) والجدول الخامس للكابيين غير المؤهلين المقرر تعيينهم فى الفئة (١٤٤ / ٣٦٠) والجدول السادس لمجموعة وظائف الخدمات المعاونة (١٤٤ / ٣٦٠) وان تحديد الجدول الذى ينطبق على العامل من تلك الجداول انما يتم بمراعاة مركزه الوظيفى فى تاريخ العمل بالتقانون فى ١٢/٣١/١٩٧٤ وبحسب مجموعته وقت بداية تعيينه المؤهل الحاصل عليه وشغل الوظيفة بموجبه ومن أجل ذلك كانت أحكام الجدول الثالث تقتصر على العاملين المعينين ابتداء فى الفئة العاشرة أو التاسعة أو الثامنة فى مجموعة الوظائف الفنية أو المهنية؛ أما من يعين بمؤهله الأقل من المتوسط فى مجموعة الوظائف المتوسطة فان أحكام الجدول الرابع وحدها هى التى تطبق على حالته بغض النظر عن طبيعة الوظيفة التى عين عليها ما دام أن المؤهل الدراسى الحاصل عليه كان مطلباً للتعيين فيها .

ومن حيث أنه بتطبيق ما تقدم على واقعة النزاع فان الثابت من الأوراق أن المدعى حاصل على الابتدائية القديمة وعين بمؤهله فى وظيفة مدرس عربية بغنية بمجموعة وظائف الكادر المتوسط واستمر بها فى ١٢/٣١/١٩٧٤ ، ومن ثم يكون الجدول الواجب التطبيق على حالته هو الجدول الرابع دون مسواه ، ولا يجوز تطبيق الجدول الثالث الخاص بالمهنيين عليه ، وتكون جهة الإدارة وقد هابت بقسوية حالته على أساس الجدول الرابع قد

أصبحت صحيح حكم القانون وتكون دعواه غير قائمة على سبند صحيح من الواقع أو القانون خليفة بالرغم .

ومن حيث انه ترتيبا على ما تقدم واذا قضى الحكم المطعون فيه بغير النظر المتقدم فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله الأمر الذى يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه بالفساء الحكم المطعون فيه وبرفض الدعوى والزام المدعى المصروفات .

(طعن ٢٢٥٩ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٨٨/٥/٨)

نفس المعنى :

(طعن ٣١٤٩ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٨٨/٦/٩)

(طعن ٣٣١٢ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٨٨/١٢/١١)

الفرع الثاني

حظر الترقية الى أكثر من فئتين مائيتين
خلال السنة الواحدة

قاعدة رقم (٦٨)

المبدأ :

ألقى المشرع بمقتضى التعديل الذى أجرى فى المادة الثانية من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧ القيد الخاص بعدم الحصول على أية ترقية قبل ١٢/٣١/١٩٧٦ ومن ثم بات المجال مفتوحا أمام العامل للترقية وفق احكام هاتين المادتين الى الفئات التى يستوفى الحد الذى تؤهله للترقية اليها ، شريطة ألا يرقى لأكثر من فئتين وظيفيتين كل سنة مائة طيلة مدة العمل بتلك الجداول — من ناحية أخرى فإن القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٩ إنما تنصرف احكامه الى الصبية والإشراف ومساعدى الصناع ، فقد اعتبر الحاصلون منهم على مؤهلات دراسية أقل من المتوسط شاغلين الفئة التاسعة (١٦٢ / ٢٧٠) اعتبارا من تاريخ التعيين فى تلك الوظائف أو الحصول على المؤهل أيها أقرب من ما يترتب على ذلك من آثار ، وبشرط ألا يقل السن عند شغل هذه الفئة عن السادسة عشرة أما غير الحاصلين منهم على مؤهلات دراسية فيعتبرون شاغلين الفئة المذكورة اعتبارا من اليوم التالى لمضى سنتين من تاريخ التعيين فى إحدى هذه الوظائف .

المحكمة :

إن المادة الثانية من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ كانت تنص على أنه « لا يجوز أن يترتب على تطبيق احكام القانون المرافق أن » (٤١) الترقية طبقا لأحكام المادتين ١٥ ، ١٧ الى أعلى من فئتين وظيفيتين

عن الفئة التى يشغلها العامل خلال السنة المالية الواحدة أو الحصول قبل ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٦ على أية ترقية

وبالفناء هذه المادة بالمقتانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ الذى ألغى بموجبه الحكم الخاص بعدم الحصول على أية ترقية قبل ٣١/١٢/١٩٧٦. ونص هذا القانون الآخر على سريان أحكامه اعتبارا من ٣١/١٢/١٩٧٤ تاريخ العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ هذا فى حين نصت المادة الأولى من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٩ على أن « فى تطبيق الجدول الثالث الملحق بقانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام يعتبر الصبية والإشرافات ومساعدو الصناع الحاصلون على مؤهلات دراسية أقل من المتوسطة شاغلين الفئة التاسعة (١٦٢ / ٣٦٠) اعتبارا من تاريخ التعيين فى تلك الوظائف أو الحصول على المؤهل أيها أقرب مع ما يترتب على ذلك من أثار وبشرط ألا يقل السن عند شغل هذه الفئة فى السادسة عشرة إما غير الحاصلين منهم على مؤهلات دراسية يتغيرون شاغلين للفئة المذكورة اعتبارا من اليوم التالى بمضى سنتين من تاريخ التعيين فى إحدى هذه الوظائف .

وحيث أن البين من هذه النصوص أن الشارع ألغى بمقتضى التعديل الذى أجرى فى المادة الثانية من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ القيد الخاص بعدم الحصول على أية ترقية قبل ٣١/١٢/١٩٧٦ ومن ثم بات المجال مفتوحا إما العامل للترقية وفق أحكام هاتين المادتين إلى الفئات التى يستوفى المسد التى تؤهله للترقية إليها شريطة ألا يرتقى لأكثر من فئتين وظيفيتين كل سنة مالية طيلة مدة العمل بذلك الجداول ومن ناحية أخرى فإن القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ المشار إليه إنما تنصرف أحكامه إلى الصبية والإشرافات ومساعدى الصناع وليس المدعى — وهو معين فى وظيفة طباط — من هؤلاء جميعا ومن ثم يخرج عن دائرة تطبيق ذلك القانون وينأى عن مجال أعماله .

وحيث انه متى كان ذلك وكان الجدول الثالث الذى يخضع المدعى لاحكامه يتطلب للترقية الى الفئة الرابعة قضاء العامل (٢٢) سنة من تاريخ تعيينه وهو ما لا يأتى تحقيقه فى شأنه لانتهاء خدمته ببيلوغ آسن القانونية فى ١٥/١١/١٩٧٦ قبل اكتمال تلك المدة فى ١/١٢/١٩٧٨ ومن ثم يغدو غير محق فى طلبه الاصلى بمنحه الفئة الرابعة من ١/١٢/١٩٧٣

وحيث انه عن طلبه الاحتياطى بالترقية الى الفئة الخامسة من ١/١٢/١٩٧٤. فلما كانت الترقية الى هذه الدرجة تتطلب قضاء (٢٧) سنة من تاريخ التعيين وكان الثابت من الأوراق — مذكرة تقدير وصرف المعاش نموذج (١) معاشات — ان المدعى عين فى الخدمة فى ٢٧/١/١٩٤٧ ومن ثم استوفى موجبات هذه المدة فى ١/٢/١٩٧٤ — اول الشهر التالى لاتقضاء (٢٧) سنة من تاريخ تعيينه ومن له بالتالى الترقية الى الفئة الخامسة ومن هذا التاريخ الاخير مع ما يترتب على ذلك من آثار ومروق مالية فى الراتب والمعاش ولا وجه للقول بانتهاء الخصومة فى الدعوى بالنسبة لهذا الطالب بمرعاة أن الجهة الادارية قامت باعادة تسوية حالته وفق أحكام القانون المشار اليه بعد اقامته دعواه الراهنة ومنحته فى تلك التسوية الفئة الخامسة من ١/٢/١٩٧٠ وهو ما يجاوز طلبه الاحتياطى ذلك انه متى استبان أن حق المدعى يقتصر على الترقية الى الفئة الخامسة من ١/٢/١٩٧٤ فلا يكون لجهة الادارة أن تجرى التسوية على نحو مغاير اذ لا خيار لها فى الأمر وهى لا تملك فى صدد اجراء تلك التسويات ان تضع العامل من الحقوق الا بالقدر وفى الحدود التى نظمها القانون قدرا لان دورها فى هذا الصدد تنفيذى بحت يقتصر على ايقاع أحكام القانون ومنح الحقوق التى قررها لذويها واثناذ تقضاها دون زيادة أو نقصان .

وحيث أن فى صدد ذلك يكون متعيينا رفض الطلب الاصلى فى الدعوى واجابة المدعى الى طلبه الاحتياطى بمنحه الفئة الخامسة فى تسوية القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه من ١/٢/١٩٧٤ وما يترتب على ذلك من آثار ومروق مالية .

قاعدة رقم (٦٩)

المبدأ :

يعتبر العامل الموجود بالخدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ مرقى في نفس مجموعته الوظيفية متى أمضى إحدى المدة الكلية المحددة بالجدول الذي ينطبق على حالته الوظيفية وذلك اعتباراً من أول الشهر التالي لاستكمال هذه المدة فإذا كان العامل يستحق الترقية إلى أكثر من فئتين وظيفيتين أعلى من الفئة التي كان يشغلها فلا يجوز ترقيته إلى أكثر من فئتين وظيفيتين خلال السنة المالية الواحدة — معاد استحقاق الفروق عند الترقية لثالث فئة هو ١٩٧٧/١/١ — يؤدي ذلك : أنه إذا أحيل العامل للمعاش قبل هذا التاريخ فلا يستحق أية فروق مالية .

الحكمة :

ومن حيث أن المادة الثانية من مواد إصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ — بعد تعديله بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ — تنص على أنه لا يجوز أن يترتب على تطبيق أحكام القانون المرافق :

(د) الترقية طبقاً لأحكام المادتين ١٥ ، ١٧ إلى أعلى من فئتين وظيفيتين عن الفئة التي يشغلها العامل خلال السنة المالية الواحدة .

(ز) صرف أية فروق مالية عن الترتيبات المترتبة على تطبيق أحكام المادتين ١٧/١٥ إلا اعتباراً من ٣١ ديسمبر التالي لاستحقاق الترقية وذلك فيما عدا من يرقى تنتهي خدمته بالوفاة أو الإحالة إلى التقاعد قبل هذا التاريخ

وبالنسبة لمن يرقى لثالث فئة تصرف له الفروق المالية المترتبة على هذه الترقية من ١٩٧٧/١/١ .

وتنص المادة التاسعة على أن يعمل بهذا القانون اعتباراً من ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٤ .

ونص المادة ١٥ من القانون على أن يعتبر من أمضى أو يمضى من العاملين الموجودين بالخدمة احدى المدد الكلية المحددة بالجدول المرفقة مرقى في نفس مجموعته الوظيفية وذلك اعتبارا من أول الشهر التالى لاستكمال هذه المدة .

ومن حيث أن مؤدى النصوص المتقدمة أن العامل الموجود بالخدمة في ١٩٧٤/١٢/٢١ يعتبر مرقى في نفس مجموعته الوظيفية متى أمضى احدى المدد الكلية المحددة بالجدول الذى ينطبق على حالته الوظيفية وذلك اعتبارا من أول الشهر التالى لاستكمال هذه المدة . فلذا كان العامل يستحق الترقية الى أكثر من فئتين وظيفيتين أعلى من الفئة التى كان يشغلها فلا يجوز ترقية الى أكثر من فئتين وظيفيتين خلال السنة المالية الواحدة .

ولا تصرف الفروق المالية المترتبة على هذه الترقية الا اعتبارا من ٢١ ديسمبر التالى لاستحقاق الترقية مالم يرقى وتنتهى خدمته بالوفاة أو الاحالة الى التقاعد قبل هذا التاريخ أما الفروق المالية التى تستحق من ترقية لثالث فئة فلا تصرف الا اعتبارا من ١/١/١٩٧٧ .

ومن حيث أنه بالرجوع الى ملف خدمة المدعى تبين أنه عين ببلدية القاهرة اعتبارا من ١٩٥٧/٧/١ ونقل لمرفق مياه القاهرة في ١٩٥٩/٥/١ وتاريخ ١٩٦٢/٣/١٨ قرر المرفق — الهيئة المدعى عليها — ضم مدة خدمته السابقة بشركة مياه القاهرة من اغسطس ١٩٢٢ حتى ١٩٤٥/٨/٢٧ الى مدة خدمته الحالية بعد اسقاط مدة فصله من ١٩٤٥/٨/٢٨ الى ٥٧/٦/٣٠ بحيث أرجعت أقدميته بهذا المرفق الى ١٩٣٥/٣/٣٠ كما تبين من ملفه الخدمة أن المدعى من ينطبق عليهم الجدول الثالث المرفق بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، الذى تطلب للترقية الى الفئة الرابعة قضاء مدة ٣٢ سنة والى الفئة الثالثة قضاء مدة ٣٧ سنة .

ومن حيث أنه عند العمل بأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ كان

المدعى يستحق الترقية الى الفئة الرابعة اعتبارا من ١٩٦٧/٤/١ والى الفئة الثالثة اعتبارا من ١٩٧٢/٤/١ . ونظرا لأن المدعى كان يشغل الفئة السادسة وقت العمل بأحكام القانون فمن ثم فلم يكن حائزا لترقيته في العام المالى ١٩٧٤ الا الى الفئة الرابعة على أن يرقى الى الفئة الثالثة في العام المالى ١٩٧٥ وذلك اعتبارا من ١٩٧٢/٤/١ أول الشهر التالي لاستكمال المدة المطلوبة قانونا للترقية الى هذه الفئة طبقا للجدول الثالث بمراعاة أنه لا يستحق أية فروق مالية عن هذه الترقية أو ترقيته السابقة الى الفئة الرابعة لاحتلته الى المعاش اعتبارا من ١٩٧٥/١٠/١٦ قبل تاريخ استحقاق أى من هذه الفروق .

ومن حيث أنه على مقتضى ما تقدم بتعيين الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المطعون فيه الى الحكم بأحقية المدعى في تسوية حالته بنحو الفئة المالية الثالثة من ١٩٧٢/٤/١ مع ما يترتب على ذلك من آثار بما في ذلك اعادة تسوية المعاش المستحق له دون صرف فروق مالية عن الترقية والزام الهيئة المدعى عليها بالمصروفات .

(طعن ٣٠٢٨ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/١٤)

قاعدة رقم (٧٠)

المبدأ :

لا يحول أى نص تشريعى دون تطبيق أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تصحيح أوضاع العاملين أو القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن الترقيات بقواعد الرسوب الوظيفى بعد تطبيق أحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ — المادة (٢) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه تقضى بأنه — لا يجوز أن يترتب على تطبيق أحكام هذا القانون الجمع بين الترقية طبقا لأحكامه والترقية بمقتضى قواعد الرسوب الوظيفى اذا كان

يترتب على ذلك خلال سنة مالية واحدة ترقية العامل الى اعلى من فئتين
وظيفتين تاليتين للفئة التى يشغلها — يكون للعامل الحق فى اختيار الترقية
فى الحدود السابقة المتسار اليه طبقا لقواعد الرسوب الوظيفى او طبقا
لاحكام القانون المرافق ايها افضل .

المحكمة :

ومن حيث انه بالنسبة للوجه الثانى من اوجه الطعن والمتعلق بعدم
جواز تطبيق القانون رقم ١٩٧٥/١٠ بشأن قواعد الرسوب الوظيفى بعدد
تطبيق المادة الثانية من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ فان مردود عليه بان
المادة الثانية المشار اليها قضت باعادة تسوية حالة العاملين المشار
اليهم فيها بافتراض التعيين فى الدرجة السادسة المخفضة طبقا لاحكام
القانون رقم ٨٣ / ١٩٧٣ ليفترض ان تكون درجة بداية تعيين هؤلاء العاملين
هى الدرجة المشار اليها ، ولا يحول اى نص تشريعى دون تطبيق احكام
القانون رقم ١٩٧٥/١١ بشأن تصحيح اوضاع العاملين او القانون رقم
١٩٧٥/١٠ بشأن الترقيات بقواعد الرسوب الوظيفى على حالة هؤلاء بعد
تطبيق احكام القانون رقم ٨٣/١٩٧٣ على حالتهم الا انه من ناحية اخرى
فان القانون رقم ١٩٧٥/١١ يقضى فى المادة الثانية من مواد اصداره على
انه لا يجوز ان يترتب على تطبيق احكام هذا القانون الجمع بين الترقية
طبقا لاحكامه والترقية بمقتضى قواعد الرسوب الوظيفى اذا كان يترتب
على ذلك خلال سنة مالية واحدة ترقية العامل الى اعلى من فئتين
وظيفتين تاليتين للفئة التى يشغلها ، مع ذلك فللعامل الحق فى اختيار الترقية
فى الحدود السابقة طبقا لقواعد الرسوب الوظيفى او طبقا لاحكام القانون
المرافق ايها افضل له . والثابت فى الواقعة المعروضة ان المدعى كان يشغل
الدرجة السادسة بمجموعة الوظائف التخصصية فى ١٩٧٤/١٢/٣١ ومن
ثم فلا يجوز ان يترتب على الجمع بين الترقية طبقا لاحكام قانون تصحيح
اوضاع العاملين المدنيين بالدولة وبين الترقية طبقا لقواعد الرسوب الوظيفى
ترقيته الى اعلى من فئتين وظيفتين تاليتين للفئة التى كان يشغلها فى
١٩٧٤/١٢/٣١ .

ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ حينما طبق القانون رقم ١٩٧٥/١٠ بشأن الترقية بقواعد الرسوب الوظيفي وقضى بإجسلة المدعى إلى طلبة في الترقية إلى الفئة الثالثة اعتباراً من ١٩٧٤/١٢/٢١ طبقاً لقواعد الرسوب الوظيفي بعد تطبيق قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين لأنه ترتب على هذا الجمع بينهما ترقيته إلى أكثر من فئتين وظيفيتين تاليتين للفئة التي يشغلها وهو الأمر المحظور طبقاً للمادة الثانية من مواد إصدار القانون رقم ١٩٧٥/١١ .

ومن حيث أن المدعى استهدف بدعواه حسمها طلب صراحة في صحيفتها بعد أعمال كافة التشريعات التي أشار إليها أحقيته في الترقية إلى الدرجة الثالثة التخصصية اعتباراً من ١٩٧٤/١٢/٢١ وهو ما أجابه إليه الحكم المطعون فيه بالخالف للخطر الذي أوردته المادة ٥ من مواد إصدار القانون رقم ١٩٧٥/١١ فإن هذا الحكم يكون مخالفاً للقانون حقيقياً بالإنهاء الأمر الذي يتمين معه رفض الدعوى موضوعاً لعدم استناد طلب المدعى بأحقيته في الترقية المشار إليها على أساس قانوني صحيح .

(طعن رقم ٢٩١٥ لسنة ٣٣ ق بجلسة ١٩٩١/٣/٢١)

قاعدة رقم (٧١)

المبدأ :

المادة (٢) من مواد إصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام مفادها — المشرع لم يحظر الجمع بين الترقية طبقاً لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ والقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ — قد أجاز هذا الجمع إذا توافرت شروط تطبيق كل منهما — بشرط ألا يترتب على هذا الجمع في التطبيق أن يحصل العامل خلال سنة مالية واحدة على أكثر من فئتين وظيفيتين تاليتين للفئة التي يشغلها — يجوز للعامل أن يختر أحد هذين القانونين للتطبيق على حالته مع الالتزام بالأحكام التي يحصل على أكثر من فئتين تاليتين للفئة التي يشغلها — مع

مراجعة ان ارجاع الاقدمية طبقا للفقرة الثانية من المادة ١٥ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه يعد بمثابة ترقيته في مجال تطبيق هذا الحكم .

المحكمة :

وينمى الطاعنون على الحكم مخالفة القانون والخطا في تطبيقه وتاويله على وجهين .

١ - أن الحكم قرر استحقاق المدعى للفتة الثانية اعتبارا من ١٩٧٤/١٢/٣١ طبقا لقواعد الرُسُوب الوظيفي الصادرة بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ وترتب على ذلك استحقاق للملاوة المقررة في ١٩٧٥/١/١ وهو الامر المخالف للمادة الثانية فقرة (هـ) من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ والتي لا تسمح بالجمع بين الترقية طبقا لأحكام قانون الرُسُوب الوظيفي وقانون التصحيح .

اذ الثابت أن الجهة الادارية اعملت في شأنه قانون تصحيح اوضاع العاملين حيث ارجعت اقدميته من الدرجة الثالثة الى ١٩٦٢/٣/١ ، ورتى الى الدرجة الثانية اعتبارا من ١٩٧٥/١٢/٣١ تطبيقا للمادة ١٢ من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ .

٢ - ليس صحيحا ما ذهب اليه الحكم من المدعى يستحق الدرجة الثالثة من ١٩٧٤/١٢/٣١ وفقا لقانون الرُسُوب الوظيفي رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ باعتبار أن ذلك يعتبر جميعا في التطبيق بين قانون الرُسُوب الوظيفي والأصلاح وهو امر غير جائز ، فضلا عن الترقية في هذه الحالة جوازية في حدود ما هو خال بموازنة كل جهة ومع استيفاء الحد الأدنى للبقاء في الدرجة الثالثة وهي شروط لم تحقق المحكمة من توافرها .

ومن حيث ان مقطع النزاع في الطعن المائل يتحدد فيما اذا كانت التسوية طبقا لأحكام القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العاملين

المدين بالدولة والقطاع العام تحول دون تطبيق أحكام القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧٥ بقواعد الرسوب الوظيفي بمعنى عدم جواز الجمع بين تطبيق القانونين وذلك في ضوء حكم المادة الثانية من مواد إصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ فقرة (هـ) لم أن هذا النص يجوز الجمع بحدود معينة .

ومن حيث أن المادة الثانية من مواد إصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام تنص على أنه (لا يجوز أن يترتب على تطبيق أحكام القانون المرافق : (أ)

(هـ) الجمع بين الترقية طبقا لأحكام القانون المرافق (١١ لسنة ١٩٧٥) والترقية بمقتضى قواعد الرسوب الوظيفي إذا كان يترتب على ذلك خلال سنة مالية واحدة ترقية العامل الى أعلى من فئتين وظيفيتين تاليتين للفئة التي يشغلها .

ومن ذلك فالعامل الحق في اختيار الترقية في الحدود السابقة طبقا للقواعد الرسوب الوظيفي أو طبقا لأحكام القانون المرافق أنهما أفضل .

ومناد هذا النص أن المشرع لم يخطر الجمع بين الترقية طبقا لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ والقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ بل أجاز هذا الجمع إذا ما توافرت شروط تطبيق كل منها . وكل ما حظره المشرع هو ألا يترتب على هذا الجمع في التطبيق أن يحصل العامل خلال سنة مالية واحدة على أكثر من فئتين وظيفيتين تاليتين للفئة التي يشغلها ، وقد أعطى المشرع للعامل الخيار في أن خيار أحده القانونين للتطبيق على حالته مع الالتزام في كل الأحوال بالحدود السابقة وهي ألا يحصل على أكثر من فئتين تاليتين للفئة التي يشغلها ، وإن مقتضى ذلك ولازم أن النص المذكور لا يضع حظرا على الجمع بين القانونين رقمي ١٠ و ١١ لسنة ١٩٧٥ ، ولكن الحظر الذي أورده هو ألا يترتب على هذا التطبيق حصول العامل على أكثر

من فئتين في سنة مالية واحدة . مع مراعاة أن أرجاع الأقدمية طبقا للفترة الثانية من المادة ١٥ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ يعد بمثابة ترقية في مجال تطبيق هذا الحكم .

ويتطبيق ذلك على حالة المطعون ضده يبين أنه كان يشغل الفئة الثالثة اعتبارا من ١٩٧٢/١٢/٣١ . وهي واطعة محل اتفاق من المطعون ضده والجهة الإدارية الطاعنة . وثانية أيضا من أوراق الطعن ، وأنه عند تسوية حالته وفقا لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بالتطبيق للجدول الثاني مخفضا بمقدار ست سنوات ، أرجعت أقدميته في هذه الفئة الى ١٩٦٣/٣/١ ، وباعتبار أن أرجاع الأقدمية تأخذ حكم الترقية فإن المطعون ضده بهذه التسوية يكون في حكم من حصل على فئة أعلى من فئته . وتطبق أحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ على حالته فإنه يلزم للترقية من الفئة الثالثة (٦٨٤ — ١٤٤٠) الى الفئة الثانية (٨٧٦ — ١٤٤٠) أن يكون ذلك في حدود ما هو خال منها بموازنة كل جهة وبشرط تطبيق الأحكام القانونية الواردة في القانون ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، ومع ضرورة استيفاء الحد الأدنى للبقاء في الفئة للترقية للفئة الثانية وهو ثلاث سنوات ، وعلى أن تكون الترقية في موعد موحد هو ١٩٧٣/١٢/٣١ (نص المادة ٧ من قرار وزير المالية رقم ٧٣٩ لسنة ١٩٧٣ والذي أحال اليه القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥) . ومتى كانت هذه الشروط متوافرة في حق المطعون ضده فإنه يستحق الترقية الى الفئة الثانية اعتبارا من ١٩٧٤/١٢/٣١ ويعتبر بهذه الترقية قد حصل على فئتين أعلى من الفئة التي كان يشغلها أحدهما حكما والثانية فعلا ، ومن ثم لا يقع في نطاق الحظر المنصوص عليه بالفقرة (هـ) من المادة الثانية من مواد إصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

ولا تعبر من ذلك ما ذكرته الجهة الطاعنة من أن المحكمة لم تستوثق من توافر شروط الترقية الى الفئة الثانية في حق المطعون ضده ، ذلك أنها

لم تتكرر توافر هذه الشروط اقسام محكمة اول درجة ، كما لم تقدم ما يفيد انتفاء هذه الشروط ايام هذه المحكمة باعتبار انها هي الطياعة في الطعن المسائل وعليها ان تقدم ما يؤيد اوجه الطعن الذي لقلبته .

ومن حيث ان وجه الطعن على الحكم المطعون فيه — بهذه المثابة — لا تقوم على سند من القانون — ولن الحكم المطعون فيه — قد أخذ — في الخصوصية محل الطعن بهذا النظر ، فان الطعن يكون خليقا بالرفض .
(طعن ١٠٤ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٩١/٥/١٩) .

الفِرع الثالث

مناط الترقية وفقا لاحكام القانون رقم ٨ لسنة ١٩٧٢

قاعدة رقم (٧٢)

المبدأ :

مؤدى نص المادة ٢ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ — يعتبر العايل مرقى الى الدرجة الأعلى من اليوم التالى لانقضاء خمس عشرة سنة عليه فى درجة واحدة او ثلاثا وعشرين سنة فى درجتين متتاليتين او سبعا وعشرين سنة فى ثلاث درجات متتالية بشرط الا يكون التقريران السنويان الأخيران عنه بتقدير ضئيف .

الحكمة :

يقوم الطعن على أن المدعى لم يشغل الدرجة التاسعة من ١٩٤٦/١/٢٠ وانما سويت حالته على الدرجة التاسعة طبقا للقرار الجمهورى رقم ٦٠٧ لسنة ١٩٦٤ اعتبارا من ١٩٤٩/١٢/٢٨ تاريخ شغله للدرجة مبخر — فمن ثم فانه يستحق للترقية الى الدرجة السابعة فى ١٩٧٣/٢/١ أى بعد مضى ٢٧ سنة وفقا لاحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ فى حين أنه رقى فعلا لهذه الدرجة اعتبارا من ١٩٧١/١٢/٢١ . وعلى فرض أنه يستحق تسوية حالته على هذا النحو الخاطىء الذى ذهب اليه الحكم ، فانه لا يستحق الفرق من ١٩٧١/٩/٩ لانه لم يتم برقع دعواه الا فى ١٩٨٠/٨/٣ ولم يسبق له التقدم بطلب لقطع التقادم .

ومن حيث أن الثابت من ملف خدبة المدعى أنه عين بتاريخ ٤٦/١/٢٠ بوظيفة ساعى بأجر يومى قدره ١٤٠ مليا ، ثم عين بوظيفة مبخرأ اعتبارا من ١٩٤٩/١٢/٢٨ واعتبر شاغلا للدرجة ٣٠٠ / ٥٠٠ « الدرجة التاسعة » من هذا التاريخ ونقل الى الدرجة الثامنة اعتبارا من ١٩٦٤/٧/١ طبقا لاحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ . وليس بالملف ما يفيد أن المدعى

طلب تسوية حالته طبقا لاحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ فى تاريخ سابق على رفع دعواه .

ومن حيث أن المادة ٢ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ تنص على أنه اذا قضى العامل خمس عشرة سنة فى درجة واحدة أو ثلاثا وعشرين سنة فى درجتين متتاليتين أو سبعا وعشرين سنة فى ثلاث درجات متتالية . . . ولو قضيت فى مجموعات وظيفية مختلفة اعتبر مرقى الى الدرجة الاعلى من اليوم التالى لانقضاء هذه المدة مالم يكن التقريران السنويان الاخيران منه بتقدير ضعيف .

ومن حيث أن الثابت من ملف خدمة المدعى أنه عين على الدرجة الحادية عشر اعتبارا من ١٩٤٦/١/٢٠ ثم أعيد تعيينه على الدرجة التاسعة العمالية اعتبارا من ١٩٤٩/١٢/٢٨ ونقل الى الدرجة الثامنة اعتبارا من ١٩٦٤/٧/١٠ . ومن ثم فإن حصلب المدة التى يرقى بانقضائها الى الدرجة الاعلى طبقا لاحكام المادة ٢ المشار اليها تحسب من تاريخ شغله للدرجة التاسعة وليس من تاريخ تعيينه على الدرجة الحادية عشر لان هاتين الدرجتين لاتعتبران من الدرجات المتتالية ، واذ كان الثابت أن مدة الثلاث والعشرين سنة التى قضاها المدعى فى الدرجتين التاسعة والثامنة ابتداء من التاريخ المذكور تكتمل فى ١٩٧٣/١٢/٢٧ ، فمن ثم فانه يعتبر مرقى الى الدرجة السابعة اعتبارا من ١٩٧٢/١٢/٢٨ بمرعاة أنه لايسنق الفروق المالية المستحقة عن هذه الترقية الا عن الخمس سنوات السابقة على رفع دعواه فقط . مما يتعين معه تعديل ما قضى به الحكم المطعون فيه فى هذا الخصوص وتأييده فيما عدا ذلك .

(طعن ٢٧٥٦ لسنة ٣٠ قى جلسة ١٩٨٨/٦/٥)

الفرع الرابع

منظ الترقية وفقا لاحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥

قاعدة رقم (٧٣)

المبدأ :

يتمين لصحة الترقية طبقا لاحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ التى احال اليها القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ وقرارا وزير المالية ٧٢/٧٣٩ ، ٧٤/٢٣٢ ان تكون الترقية الى درجة خالية من ذات المجموعة الوظيفية التى ينتمى اليها العامل — اذا كانت الترقية التى تتم الى الفئة الثانية وفقا لقرارى وزير المالية ٧٢/٧٣٩ ، ٧٤/٢٣٢ يجب ان تتم على درجة خالية فى ذات المجموعة الوظيفية التى يشغل العامل احدى درجاتها وتتوافر فيه شروط شغلها — الترقية التى تتم بالمخالفة لما تقدم الى مجموعة وظيفية اخرى ولا تتوافر فى العامل شروط شغلها تكون منعدمة ولا تاحقها حصانة بمرور ميعاد الطعن عليها ويتمين سحبها لمخالفتها للاساس الموضوعى فى الوظيفة العامة الذى اعتنقه القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ والذى ربط بين الفئة المالية والوظيفة بربط لا يقبل الانفصال .

الفتوى :

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بجلستها المقودة بتاريخ ١٩٨٧/١/٢١ فتبين لها ان المادة ٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة كانت تنص على أن « تضع كل وحدة جدولا للوظائف يتضمن وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات اللازم توافرها من يشغلها وترتيبها فى احدى المستويات والفئات الوظيفية المبينة بالجدول الملحق بهذا القانون ... » وان المادة ١٥ من ذات القانون كانت تنص على أنه « مع مراعاة استيفاء العامل لشروط ومواصفات الوظيفة المرقى

اليها يكون شغل الفئة الوظيفية بطريق الترقية من الفئة الوظيفية التي تسبقها مباشرة .. » ونصت المادة ٨٦ من القانون المذكور على أن « تجرى ترقيات العاملين بالجهاز الإداري للدولة بمراعاة التقسيمات النوعية والتخصصات الواردة بالموازنة بشرط قضاء المدة اللازمة للترقية المبينة بالجدول رقم (١) المرافق ... » كما استعرضت الجمعية المادة الأولى من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ بتطبيق قواعد الرسوب الوظيفي التي نصت على أن « يرقى اعتباراً من ١٩٧٤/١٢/٣١ العاملون الخاضعون لأحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة الذين تتوفر فيهم شروط الترقية وذلك في الفترة من ٢١ ديسمبر سنة ١٩٧٤ حتى أول مارس سنة ١٩٧٥ طبقاً لقواعد الرسوب الوظيفي الصادر بها قرار وزير المالية رقم ٧٣٩ لسنة ١٩٧٣ و ٢٢٢ لسنة ١٩٧٤ . » وتنص المادة (٧) من قرار وزير المالية رقم ٧٣٩ لسنة ١٩٧٣ بشأن قواعد الترقيات في ديسمبر سنة ١٩٧٥ المعدل بالقرار رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٧٤ على أنه « بالنسبة لشاغلي الفئة ٦٨٤ / ١٤٤٠ (الدرجة الثالثة) فإنه يكون لكل جهة النظر في ترقيتهم إلى الفئة ٨٧٦ / ١٤٤٠ (الدرجة الثانية) وذلك في حدود ما هو خال منها بموازنة كل جهة وبشرط تطبيق الأحكام القانونية الواردة في القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ لاتمام مثل هذه الترقية ومع ضرورة مراعاة استيفاء الحد الأدنى للبقاء في الفئة ٦٨٤ / ١٤٤٠ كشرط للترقية إلى الفئة ٨٧٦ / ١٤٤٠ وهو ثلاث سنوات طبقاً لما هو وارد بالجدول رقم (١) المرفق بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ على أن تكون الترقية في موعد موحد هو ١٩٧٣/١٢/٣١ . »

ومناد ما تقدم أن المشرع في القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٥ وقراري وزير المالية رقمي ٧٣٩ لسنة ١٩٧٣ و ٢٢٢ لسنة ١٩٧٤ أجاز ترقية شاغلي الدرجة الثالثة إلى الدرجة الثانية واشترط لإجراء هذه الترقية غير الحتية عدة شروط أهمها أن تتم الترقية طبقاً لأحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالقولة رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ولما كان الأمر كذلك وكانت المادة

(١٥) من القانون رقم (٥٨) لسنة ١٩٧١. قد اشترطت للترقية ضرورة استيفاء العامل لشروط ومواصفات الوظيفة المرقى اليها ، وأوجبت المادة ٨٦ من ذات القانون ضرورة مراعاة التقسيمات النوعية والتخصصات الواردة بالموازنة عند إجراء ترقيات العاملين الخاضعين لأحكامه ومن ثم فيتمتع لصحة الترقية طبقاً لأحكام القانون المذكور التي أحال اليها القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ وقراراً وزير المالية المشار اليهما ، أن تكون الترقية الى درجة خالية من ذات المجموعة الوظيفية التي ينتمي اليها العامل والقول بغير ذلك يؤدي الى اهدار الأساس الموضوعي للوظيفة الذي اعتنقه المشرع في القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ وإذا كانت الترقية التي تتم الى الفئة الثانية وفقاً لقراري وزير المالية المشار اليهما يجب أن تتم على درجة خالية في ذات المجموعة الوظيفية التي يشغل العامل إحدى درجاتها وتتوافر فيه شروط شغلها ، ومن ثم فإن الترقية التي تتم بالمخالفة لما تقدم الى مجموعة وظيفية أخرى ولا تتوافر في العامل شروط شغلها تكون بمنعنة ولا تلحقها حصانة بمرور ميعاد الطعن عليها ويتعين سحبها لمخالفتها الجسمية للأساس الموضوعي في الوظيفة العامة الذي اعتنقه القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ والذي يربط بين الفئة المالية والوظيفة برباط لا يقبل الانفصال .

ويتطبيق ما تقدم على الحالة المعروضة واذ يبين من الأوراق أن المعريضة حالته قد رقى الى الفئة الثانية من فئات القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ لأحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ وقرارى وزير المالية رقمى ٧٩٣ لسنة ١٩٧٣ و ٢٣٢ لسنة ١٩٧٤ الى وظيفة مدير القسم الطبى وهى وظيفة تخصصية لا يجوز شغلها الا بأحد الأطباء حال كون المذكور حاصل على ليسانس الحقوق ويشغل وظيفة إدارية ، ومن ثم فإن هذه الترقية يكون قد شابها عيب مخالفة القانون الجسيم الأمر الذى يؤدي الى عدم تحصنها ووجوب سحبها دون التقيد بميعاد .

لذلك :

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم مشروعية قرار ترقية السيد المعروضة حالته وعدم تحصنه .
(ملف ٧٠٣/٢/٨٦ جلسة ١٩٨٧/١/٢١) .

قاعدة رقم (٧٤)

المبدأ :

يشترط لتطبيق احكام الفصلين الثالث والرابع من قانون تصحيح اوضاع العاملين الخنيين بالدولة والقطاع العام والجدول الملحقة به ان يكون العامل موجودا بالفعل في الخدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ وهو تاريخ العمل بالقانون المذكور — لا عبرة برد اقمية العامل المعين بعد هذا التاريخ — مناط الترقية وفقا لاحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن الترقيات طبقا لقواعد الرسوب الوظيفي ان يكون العامل في ١٩٧٤/١٢/٣١ من الخاضعين لاحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ — تخلف الوجود بالخدمة في هذا التاريخ فلا يترتب عليه ايضا عدم الانفاذ من احكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ بعلاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٢ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات التراسية حسبما يبين من احكام المائتين ٢ و ٣ منه — العاملون بالمدارس التابعة للجمعية التعاونية للمعاهد القومية — قيام نزاع بين الجمعية المذكورة واللجان النقابية للعاملين بها حول القواعد التي يعامل بها العاملون بتلك المدارس وطرح النزاع امام هيئة التحكيم بمحكمة استئناف القاهرة ثم تصالح الطرفين على عقد صلح تضمن النص على مساواة جميع العاملين بمدارس الجمعية التعاونية للمعاهد القومية بنظراتهم بوزارة التربية والتعليم في الدرجة والمرتب والوظيفة والعلاوة ، وفقا للقوانين واللوائح والقواعد المعمول بها في الوزارة والمعدلة لها في الحال والاستقبال — لا يغير هذا من ان الجمعيات التعاونية التي حلت على الجمعية التعاونية للمعاهد القومية في ادارة المدارس القومية جمعيات تعاونية انشئت طبقا لقانون

الجمعيات التعاونية — العلاقة التي تربط بين العاملين بالمدارس التي تديرها تلك الجمعيات وبين الجمعيات ذاتها هي علاقات خاصة يحكمها القانون الخاص — لكن كان الصلح الذي أبرم بين الجمعية التعاونية للمعاهد القومية التي خلفتها تلك الجمعيات وبين اللجان الثقافية للعاملين فيها قد استعار بعض أحكام القوانين واللوائح التي تسرى على العاملين بوزارة التربية والتعليم فليس من شأن ذلك أن يغير من صيغة العلاقة بين العاملين بتلك الجمعيات والجمعيات ذاتها بحسبانها علاقات عمل خاصة تنظمها أحكام القانون الخاص — هذه القواعد لا تسرى على هؤلاء العاملين بالصفة التشريعية التي صدرت بها أصلا والتي تحدد بمقتضاها نطاق سرياتها والمخاطبين بأحكامها ، وإنما يجرى سرياتها باعتبارها أحكاما اتفاقية ارتضاها الطرفان كنظام يحكم علاقاتها المتعاقبة دون أن يغير ذلك من ذاتيتها أو يؤثر في المركز القانوني للمتعاملين بها أو من طبيعة الروابط القانونية بين هؤلاء العاملين وتلك الجمعيات — تظل هذه القواعد من قواعد القانون الخاص — قرار مجلس وكلاء وزارة التعليم بجلسته ١٦/٩/١٩٧٣ بتولى وكيل الوزارة للشئون المالية والإدارة اجراء الحصر اللازم للعاملين المؤهلين بمدارس المعاهد القومية من الراغبين في التعيين على درجات في موازنة الوزارة والاتفاق مع الإدارة العاملة للقوى العاملة على اجراء تعيينهم — لا يغير ذلك مما سبق لانه لا ينال أو يغير من الأصل المقرر قانونا من أن العلاقة بين الجهة الادارية والعامل لا تنشأ الا بصور قرار التعيين الذي تتحدد بمقتضاه حقوق العامل الوظيفية .

المحكمة :

ومن حيث انه وفقا للقرار التفسيري الصادر من المحكمة العليا بجلسة أول يناير لسنة ١٩٧٧ في طلب التفسير رقم ١ لسنة ٧ ق وما جرى به قضاء المحكمة الادارية العليا فانه يشترط لتطبيق أحكام الفصلين الثالث والرابع من قانون تصحيح أوضاع العاملين المحدثين بالدولة والخطأ العام والجداول الملحقه به أن يكون العامل موجودا بالفعل في

الخدمة في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٤ وهو تاريخ العمل بالقانون المذكور وأنه لا عبرة بيد أقدمية العامل المعين بعد هذا التاريخ وهو ما يستتد من المسلتين الأولى والتاسعة من مواد اصدار القانون والمادتين ١٥ و ١٦ ، فقد حددت المادة الأولى من تسرى عليهم أحكام هذا القانون ونصت المادة التاسعة على أن « كثر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٤ » ، كما نصت المادة (١٥) في أن تعتبر من أمضى أو يمضى من العاملين الموجودين بالخدمة ... يرقى في نفس مجموعته الوظيفية ... كما نصت المادة السادسة عشرة على أن « تخضع الترقيات الحتمية المنصوص عليها في المادة السابقة للقواعد الآتية :

(١) عدم جواز ترقية العامل الى فئة أعلى من أعلى فئة وظيفية في الجدول الذي ينطبق على حالته ... » .

ونصوص هذه المواد جميعها قاطعة الدلالة في انه يشترط لانطباق أحكام الفصلين الثالث والرابع من هذا القانون أن يكون العامل موجودا بالفعل بالخدمة وشاغلا لفئة مالية في ١٩٧٤/١٢/٣١ ومن ثم فلا تسرى أحكامه على من يلتحق بالخدمة بعد ذلك ولو ردت أقدميته الى تاريخ سابق على تفاذه واذا كان الثابت من الأوراق ان الطاعنة لم تعين بخدمة الجهة الادارية الا في ١٩٧٥/٩/٢٢ ومن ثم فلا تسرى عليها قواعد الترقية وقواعد حساب مدد الخدمة السابقة من المدد التي يلزم استيفائها لاستحقاق الترقية التي تضمنتها أحكام الفصلين الثالث والرابع من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ والجداول المرفقة به ولا يغير من ذلك رد أقدمية الطاعنة في الفئة الثامنة نتيجة ضم مدة خدمة سابقة لها الى ١٩٧٣/٩/٢١ وبناء على ذلك يكون طلب الطاعنة حساب مدة خدمتها السابقة بالجمعية التعاونية لعمال فرغرة القطن في السنة من ١٩٦٥/١٢/١ وحتى ١٩٧٣/٩/٢١ طبقا للمادتين ١٨ و ١٩ من القانون المشار اليه وتدرجها بالترقيات طبقا لاحكام المادة ١٥ من ذات القانون غير قائم على سند صحيح من الواقع أو القانون حويا بالرفض .

ومن حيث انه لا يقدح في ذلك القول بأن مترسة التي كانت تعمل بها الطاعنة قبل التحاقها بوزارة التربية والتعليم من المدارس التابعة للجمعية التعاونية للمعاهد القومية وأنه قد ثار نزاع بين هذه الجمعية واللجان النقابية للعاملين بها حول القواعد التي يعامل بها العاملون بتلك المدارس وإن هذا النزاع طرح أمام هيئة التحكيم بمحكمة استئناف القاهرة حيث قدم الطرفان عقد صلح تقرر خلاله بمحضر الجلسة وإثبات محتواه فيه وجعله في قوة السند التنفيذي وقد تضمن الصلح النص على مساواة جميع العاملين بمدارس الجمعية التعاونية للمعاهد القومية بنظرائهم بوزارة التربية والتعليم في الدرجة والمرتب والوظيفة والعلاوة ونفا للقوانين واللوائح والقواعد المعمول بها في الوزارة والمعدلة لها في الحال والاستقبال وإن ثمة فتاوى قد صدرت بأن عقد الصلح المشار اليه يسرى على العاملين بالجمعيات التعاونية للمدارس القومية من كانوا يعملون بمدارس الجمعية التعاونية للمعاهد القومية وتنطبق على هؤلاء العاملين أحكام القانونين رقمي ١٠ ، ١١ لسنة ١٩٧٥ باعتبارها نصوصا متفقا عليها بين الطرفين لا يقدح في ذلك — لأن الجمعيات التعاونية التي حلت محل الجمعية التعاونية للمعاهد القومية في إدارة المدارس القومية جميعها جمعيات تعاونية أنشئت طبقا لقانون الجمعيات التعاونية وأن العلاقة التي تربط بين العاملين بالمدارس التي تديرها تلك الجمعيات ، وبين الجمعيات ذاتها هي علاقات خاصة يحكمها القانون الخاص وأنه ولئن كان الصلح الذي أبرم بين الجمعية التعاونية للمعاهد القومية التي خلقتها تلك الجمعيات وبين اللجان النقابية للعاملين فيها قد استعار بعض أحكام القوانين واللوائح التي تسرى على العاملين بوزارة التربية والتعليم فإنه ليس من شأن ذلك أن يغير من طبيعة العلاقة بين العاملين بتلك الجمعيات والجمعيات ذاتها بحسباتها علاقات عمل خاصة تنظمها أحكام القانون الخاص . كما أن هذه القواعد لا تسرى على هؤلاء العاملين بالصفة التشريعية التي صدرت بها أصلا والتي تحدد بمقتضاها نطاق سرياتها والمخاطبين بأحكامها وإنما يجرى سريتها باعتبارها أحكاما اتفاقية ارتضاها الطرفان

كنظام يحكم علاقتها المتبادلة دون أن يغير ذلك من ذاتيتها أو يؤثر في المركز القانوني للمتعاملين بها أو من طبيعة الروابط القانونية بين هؤلاء العاملين وتلك الجمعيات ، إذ تظل هذه القواعد من قواعد القانون الخاص ولا تنفك الروابط التي تنظمها عن أن تكون روابط خاصة . وترتبط على ذلك فإن تعيين الطاعنة مدرسة بوزارة التربية والتعليم واكتسابها بهذه المثابة صفة الموظف العام ودخولها منذ ذلك التاريخ ١٩٧٥/٩/٢٢ في عداد العاملين المخاطبين بأحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، من شأنه أن ينشأ لها بمقتضى ذلك مركز قانوني جديد منيت الصلة بمركزها القانوني السابق كمدرسة بمدرسة القائمة للجمعية التعاونية للمدارس القومية وتحدد لها بمقتضى هذا المركز الجديد وفي ظله الفئة الوظيفية والائتمية والمرتب دون أن تستصحب في ذلك وضعها السابق الذي كانت تنظمه أحكام القانون الخاص حتى وإن كانت قد استعمرت فيه الأحكام والقواعد التي تطبقها الوزارة على العاملين فيها باعتبارها قواعد ارتضاها الطرفان لتنظيم رواتبهم الخاصة التي تنبثق عن الوظيفة العامة أو روابط القانون العام ، وانطلاقا مما تقدم فإن الاتفاق على استعارة القوائين واللوائح المعمول بها في وزارة التربية والتعليم لتسرى على العاملين بمدارس الجمعيات التعاونية للمعاهد القومية ومن بينها مدرسة ليس من بانه اعتبار الطاعنة بالخدمة وشاغلة لفئة مالية في ١٩٧٤/١٢/٢١ وهو المناط في تطبيق أحكام الفصلين الثالث والرابع من القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٧٥ ومن ثم يكون قد تخلت في حق الطاعنة مناط انطباق أحكام هذا القانون أصلا .

ومن حيث لا تعبر من ذلك ما ورد بكتاب « إدارة شئون الأفراد — ميزانية الوظائف بوزارة التربية والتعليم » المرسل الى مدير عام التربية والتعليم/إدارة شرق الإسكندرية والوارد صورته ضمن حافظة المدعية حيث تضمن أن النغابة العامة للعاملين بالخدمات التعليمية وبعض المديرات التعليمية تقدمت بمذكرة بشأن أوضاع العاملين بالمعاهد القومية الذين

عينوا بالوزارة بعد ١٩٧٤/١٢/٣١ يطلبون فيها تطبيق القانونين رقمي ١٠ و ١١ لسنة ١٩٧٥ حيث ضمت خدمتهم السابقة جميعا في حدود القواعد والشروط التي نص عليها القرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ والقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٩ وأصبحت أدميتهم في الخدمة سابقة على ١/١/١٩٧٥ وإن الوزارة اذ درست الموضوع تبين أن مجلس وكلاء الوزارة أصدرت بجلسة ١٦/٩/١٩٧٣ قرارا تحت بند خامسا من محضر الاجتماع تضمن أنه تطبيقا لما سبق أن التزمت به الوزارة من تعيين العاملين المؤهلين بمدارس المعاهد القومية من الراغبين في التعيين على درجات في موازنة الوزارة يتولى السيد وكيل الوزارة للشئون المالية والادارية اجراء الحصر اللازم لامثال هؤلاء العاملين والاتفاق مع الادارة العامة للقوى العاملة على اجراءات تعيينهم » ، لا يغير ذلك مما سبق لأن هذا التعهد من جانب الوزارة بغرض وجودها لا ينال أو يغير من الأصل المقرر قانونا من أن العلاقة بين الجهة الادارية والعامل لا تنشأ الا بصتور قرار: التعيين الذي تتخذه بمقتضاه حقوق العامل الوظيفية وعلى الأخص الفئة المالية والالتحذية وأن تعيين الطاعنة في وزارة لم يتم الا اعتبارا من ١٩٧٥/٩/٢٢ وذلك بالقرار رقم ١٢٠٧ الصادر في ١٩٧٥/١٠/٢ وبالتالي يتخلّف حقها شرط الوجود في الخدمة وشغل فئة مالية في تاريخ العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ في ١٩٧٤/١٢/٣١ .

ومن حيث أنه عملا بنص المادة الأولى من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن الترتيبات طبقا لقواعد الرسوب الوظيفي فان مناط الترقية وفق احكام هذا القانون أن يكون العامل في ١٩٧٤/١٢/٣١ من الخاضعين لأحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ .

ومن حيث أنه واذا استبان مما سبق أن الطاعنة لم تعين في خدمة وزارة التربية والتعليم الا اعتبارا من ١٩٧٥/٩/٢١ وأنه نشأ لها بمقتضى ذلك مركز قانوني جديد متمث في الصلة بمركزها القانوني السابق فانها

وبالتالى فى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ فى ١٢/٣١/١٩٧٤ لم تكن من المخاطبين بأحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ولا يحق لها الترقية بقواعد الرسوب الوظيفى طبقا للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ .

ومن حيث أن الثابت ما تقدم أن الطاعنة قد تخلف فى حقها شرط الوجود بالخدمة فى ١٢/٣١/١٩٧٤ وهو المناط فى تطبيق أحكام القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٠ لعلاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية حسبما يبين من أحكام المادتين ٢ و ٣ منه ومن ثم فلا يسوغ لها الانادة من أحكام هذا القانون .

(طعن ٢٣١٧ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٩/٦/٢٥)

الفرع الخامس

مناطق الترقية وفقا لاحكام القانون

رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٨

قاعدة رقم (٧٥)

المبدأ :

ترقية شاغلي الفئة ٦٨٤ / ١٤٤٠ الى الفئة ٨٧٦ / ١٤٤٠ عن طريق رفع فئاتهم المالية لا يكون بمجرد استيفائهم الشروط والمحدد المقررة بقواعد الرسوب الوظيفي وانما تتم بالاخذ بالكفاية مع التقيد بالاقدمية عند التساوي في مرتبة الكفاية وذلك في حدود الفئات الخالية بموازنة كل جهة - قرار وزير المالية رقم ٧٣٩ لسنة ١٩٧٣ نص على رفع الفئات المالية للعاملين حتى الفئة الرابعة الى الفئات التي تطوها . اما بالنسبة لشاغلي الفئة ٧٨٤ / ١٤٤٠ فانه يمكن لكل جهة النظر في ترقيتهم الى الفئة ٨٧٦ / ١٤٤٠ وذلك في حدود ما هو خال منها بموازنة كل جهة وبشرط تطبيق الاحكام القانونية الواردة في القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ - قرار وزير المالية رقم ٧٣٩ لسنة ١٩٧٣ و ٢٣٢ لسنة ١٩٧٤ تضمنتا قواعد الرسوب الوظيفي التي تجرى على اساسها الترقيات طبقا للمادة الاولى من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٨ بشأن الترقيات بقواعد الرسوب الوظيفي .

الحكمة :

تنص المادة الاولى من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٨ بشأن الترقيات بقواعد الرسوب الوظيفي على أن يرقى اعتبارا من ١٩٧٧/١٢/٣١ العاملين الخاضعون لاحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ... الذين تتوافر فيهم شروط الترقية وذلك في الفترة من ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٧ حتى أول

مارس سنة ١٩٧٨ طبقا لقواعد الرسوب الوظيفى الصادر بها قرارى وزير المالية رقم ٧٣٩ لسنة ١٩٧٣ و ٢٣٢ لسنة ١٩٧٤ .

ومؤدى هذا النص أن ترقية العاملين المخاطبين بأحكام هذا القانون تتم طبقا لقواعد الرسوب الوظيفى الصادر بها قرارى وزير المالية رقمى ٧٣٩ لسنة ١٩٧٣ و ٢٣٢ لسنة ١٩٧٤ .

ومن حيث أن القواعد التى تضمنها قرار وزير المالية رقم ٧٣٩ لسنة ١٩٧٣ تنص على رفع الفئات المالية للعاملين حتى الفئة الرابعة ... الى الفئات التى تعلوها . وانه بالنسبة لشاغلى الفئة ٦٨٤/١٤٤٠، فإنه يمكن لكل جهة النظر فى ترقيةهم الى الفئة ٨٧٦ / ١٤٤٠ وذلك فى حدود ما هو خال منها بموازنة كل جهة وبشرط تطبيق الأحكام القانونية الواردة فى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ .. وهو ما يفيد أن ترقية شاغلى الفئة ٦٨٤ / ١٤٤٠ الى الفئة ٨٧٦ / ١٤٤٠ عن طريق رفع فئاتهم المالية لا يكون بمجرد استيفائهم الشروط والمدة المقررة بقواعد الرسوب الوظيفى وانما تتم وفقا لصريح النص بالاختيار للكفاية مع التتبع بالانتمية عند التساوى فى مرتبة الكفاية فى حدود الفئات الخالية بموازنة كل جهة .

واذ كان الثابت من الأوراق أن القرار المطعون فيه صدر اعمالا لهذه القواعد ولم يشمل بالترقية الى الفئة ٨٧٦ / ١٤٤٠ من هم أحدث من المدعية فى ترتيب الانتمية أو من هم أقل منها كفاية . فمن ثم فإن هذا القرار يكون قد صدر صحاحا ومتقنا مع أحكام القانون وتبعسا لذلك يكون طلب المدعية الغاء هذا القرار غيرا ضمنا من تخطيها فى الترقية الى هذه الفئة على غير أساس خليقا بالرفض .

(ظعن ١١٢٧ لسنة ٢٨ فى جلسة ١٩٨٧/٤/٥)

قاعدة رقم (٧٦)

المبدأ :

القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٨ بشأن الترقّيات بقواعد الرسوب الوظيفي — قواعد الرسوب الوظيفي الصادر بها قرارا وزير المالية رقمى ٧٣٩ لسنة ١٩٧٣ و ٢٣٢ لسنة ١٩٧٤ — الترقّيات طبقا لهذه القواعد يجوز سحبها فى أى وقت انا ما شابها خطأ دون ان تتحصن بفوات الميعاد المقرر للطعن فى القرارات الادارية — وذلك بحسبانها من قبيل التسوية التى يستمد المعامل حقه فيها من القانون مباشرة — مضى الوقت لا يضى عليها حصانة تعصمها من السحب او الالفاء .

المحكمة :

من حيث ان المدعى بطلب الحكم بالفاء القرار الادارى رقم ١٨٨٢ الصادر بتاريخ ١٩٨٢/١/٤ فيما تضمنه من سحب الترقّيات والتسويات التى تمت له بمقتضى قرارات ادارية اخرى سابقة على صدور القرار الطعين .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن المدعى عين بخدمة الهيئة بتاريخ ١٩٥١/٧/٣١ بوظيفة مساعد براد مهنى وتم تسوية حالته طبقا لقانون تصحيح المعاملين المدنيين بالدولة والقطاع العلم الصادر بالقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٧٥ والمعدل بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ والقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٩ وذلك وفقا للجدول الثالث من الجداول المرافقة لهذا القانون والخاص بالمعاملين الفنيين أو المهنيين المقرر تعيينهم فى الفئات (١٤٤ — ٣٦٠) و (١٦٢ — ٣٦٠) و (١٨٠ — ٣٦٠) ولقد تم منحه الفئة (٤٢٠ — ٧٨٠) الخامسة اعتبارا من ١٩٧٤/٨/١ ثم رقى الى الفئة (٥٩٠ — ٧٨٠) الرابعة اعتبارا من ١٩٧٧/١٢/٢١ طبقا للقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٨ بشأن الترقّيات بقواعد الرسوب الوظيفي والتى ينص فى مادته الاولى على أن « يرقى اعتبارا من ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٧

العاملون الخاضعون لأحكام المقتون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين المنفيين بالدولة الذين تتواتر فيهم شروط الترقية وذلك في الفترة من ٢١ ديسمبر سنة ١٩٧٧ حتى أول مارس سنة ١٩٧٨ طبقا لقواعد الرسوب الوظيفي الصادر بها قرارا وزير المالية رقما ٧٣٩ لسنة ١٩٧٣ ، ٢٣٢ لسنة ١٩٧٤ .

ومن حيث أن قرار وزير المالية رقم ٧٣٩ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقرار رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٧٤ الذي تم الترقية بالرسوب الوظيفي طبقا للقواعد الادارية فيه اعمالا للقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٨ بنص في المادة (٣) منه على أن « لا يستفيد من الرفع المشار اليه الفئات التالية :

(١) العاملون غير الحاصلين على شهادات دراسية الذين يشغلون حاليا الفئة (٤٢٠ — ٧٨٠) (الدرجة الخامسة من درجات القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤) ومؤدى ذلك أن من يكون من العاملين غير الحاصلين على مؤهلات دراسية شاغلا الفئة (٤٢٠ — ٧٨٠) الدرجة الخامسة تمنع ترقيته بموجب القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه الى الفئة (٥٤٠ — ٧٨٠) الرابعة .

ومن حيث أن الثابت من الاوراق ان المدعى وهو غير حاصل على مؤهل دراسي كان في تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٨ يشغل الفئة الخامسة (٤٢٠ — ٧٨٠) ومن ثم فلا يفيد من أحكام هذا القانون ولا تجوز ترقيته تبعا لذلك يقواعد الرسوب الوظيفي الى الفئة الرابعة (٥٤٠ — ٧٨٠) وتكون ترقيته الى هذه الفئة بالقرار رقم ٧٨٨ في ٢١/٣/١٩٨٠ قد وقعت باطلا وبخالفه للقانون « يجوز سحبها في أى وقت دون أن تتحقق بنوات الميعاد المقرر للطعن في القرارات الادارية وذلك بحسبانها من قبيل التسوية التي يستبد العامل حقه فيها من القانون مباشرة ، ولا يضمن مضم الوقت عليها حصانة تعصمها من السحب أو الالغاء .

ومن حيث أن الجهة الادارية استبان لها هذا الخطأ بمناسبة تطبيق القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤٢ لسنة

١٩٨١ في شأن العاملين غير الحاصلين على مؤهلات دراسية على حصة المدعى فأصدرت القرار المطعون فيه رقم ١٨٨٢ بتاريخ ١٩٨٢/١/٤ بتعديل حالة المدعى بإعلانه الى الفئة التي كان عليها وهي الخامسة (الدرجة الثالثة من درجات القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨) من ١٩٧٤/٨/١ ورد أقدميته فيها الى ١٩٧٢/٨/١ طبقا للمادة الاولى من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٨١ والتي تقضى بمنح العامل اقدمية اعتبارية مقدارها سنتان في الفئة التي كان يشغلها او اصبح يشغلها في ١٩٧٤/١٢/٣١ بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ مع تدرج مرتبه بإعلالات ليصبح ٨٣ جنيتها اعتبارا من ١٩٨١/٧/١ مع خصم الفروق المسالية اعتبارا من ١٩٨١/٧/١ ، ومن ثم فان هذا اقرار يكون قد صدر صحيحا متفقا مع احكام القانون ، ولا يغير من ذلك نقل المدعى قبل ذلك بالقرار رقم ٧٨٨ الصادر بتاريخ ١٩٨٠/٣/٣ الى الدرجة الثانية (٦٦٠ - ١٥٠٠) من درجات القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة وهي الدرجة المقابلة للدرجة الرابعة التي كان يشغلها قبل اعادة تسوية حالته بموجب القرار اطعين كما لا يغير من ذلك ايضا صدور القرار رقم ٥٩٤ بتاريخ ١٩٨١/٢/١١ والذي نص في المادة الاولى منه على ان يتم تحديد وظائف السادة شاغلي الدرجة الثانية للمجموعة الفنية المساعدة على النحو الموضح قرين اسم كل منهم حيث حدد مسمى وظيفة المدعى « مدير أعمال هندسة سلكية ذلك لان القرار رقم ٧٨٨ لسنة ١٩٨١ انه هو محض قرار تنفيذي بنقل العاملين للدرجات المقابلة في الجدول المرفق بقانون العاملين رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ اما القرار رقم ٥٩٤ لسنة ١٩٨١ فقد صدر بتحديد مسمى وظيفة المدعى باعتباره شاغلا للدرجة الثانية والتي ثبت أن المدعى كان قد شغلها بمقتضى تسوية خاطئة ومن ثم فلا يفل أيهما يد الادارة في سحب هذه التسوية وردها الى صحيح نسلها قانونا وهو ما تم بالقرار الطعين وفق ما تقضى به احكام القانون ومن ثم تكون الدعوى غير قائمة على سند صحيح من الواقع أو القانون خليفة يلغرض .

(طعن ٢٦٤٥ لسنة ٣١ في جلسة ١٩٨٩/١/٢٢)

الفرع السادس

مناط استحقاق الترقية بالنسبة للعامل المحال
للمحاكمة الجنائية أو التأديبية

قاعدة رقم (٧٧)

المبدأ :

المادة ٧٠ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١
المشتر اليه مفادها — الحكم على العامل بمعقوبة جنائية أو بمعقوبة مقيدة للحرية
في جريمة مخلة بالشرف والامانة يسقط حقه في البقاء في الوظيفة العامة
ويستوجب انتهاء خدمته — الحكم على الموظف مع إيقاف تنفيذ المعقوبة
الأصلية يكون الفصل جوازيا للوزير المختص فله في هذه الحالة إبقاؤه أو
إبعاده — الحكم الجنائي المقرون بإيقاف آثار المعقوبة لا يكف يد الجهة
الإدارية التي يعمل بها الموظف عن مجازاته انذريا — اذا ثبت عدم اذانة
العامل أو وقعت عليه عقوبة الانذار أو الخصم أو الوقف عن العمل لمدة
تقل عن خمسة أيام وجب عند ترقبته احتساب اقدميته في الوظيفة المرقى
اليها وينج اجراها من التاريخ الذي كانت تتم فيه أو لم يحل الى المحاكمة
التأديبية أو المحاكم الجنائية .

القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تصحيح اوضاع العاملين المدنيين
بالدولة والقطاع العام — من اعتبرت المعقوبة التي تلحق بالعامل ليست
ماتعة من الترقية تعد كذلك في الترقية الحتمية من وجب اجراؤها .

المحكمة :

ومن حيث ان المادة ٧٠ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم
٥٨ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة قد عدت اسباب
انتهاء خدمة العامل ومن بينها الحكم على العامل بمعقوبة جنائية في احدي

الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات أو ما يماثلها من جرائم منصوص عليها في القوانين الخاصة أو بعقوبة مقيدة للحرية من جريمة مخلة بالشرف والامانة ويكون الفصل جوازيا للوزير المختص وإذا كان الحكم مع وقف تنفيذ العقوبة ، ومقتضى ذلك أن المشرع وإن قدر أن الحكم على العاقل بعقوبة جنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف والامانة يسقط حقه في البقاء متقلدا الوظيفة العامة ويستوجب إنهاء خدمته وخضم علاقته الوظيفية بالجهة التي يعمل بها لما يحمله ذلك من فقدان الثقة فيه وانتفاء شرط حسن السيرة والسمعة الذي يجب أن يستمر العامل متصفا به لا يزيله طالما ظل شاغلا وظيفته ، إلا أن المشرع قدر من ناحية أخرى أن وقف تنفيذ العقوبة الأصلية لا ينهي رابطة التوظيف حتما حين جعل ذلك رهنا بما يقرره الوزير المختص في شأنه ، فله من هذه الحالة إبقائه أو إبعاده ، ومن المقرر من هذا الشأن أن مثل ذلك الحكم الجنائي المقرون بلياق آثار العقوبة لا يكف يد الجهة الإدارية التي يعمل بها الموظف عن مجازاته إداريا مستهدفة في ذلك ما قد يستبين لها من عناصر المسؤولية التأديبية التي تكون قد توافرت في حقه طالما أثرت إبقائه بها وعدم انفصاله عنها .

ومن حيث أنه لما كان الثابت من الأوراق أن الجهة الإدارية اكتفت بإزالة عقوبة الخصم من المرتب مدة ثلاثة أيام بالمدعى ، وكلفت المادة ٦٦ من ذات القانون تنص على أن « لا تجوز ترقية عامل محل إلى المحلكة التأديبية أو المحلكة الجنائية أو موقوف عن العمل في مدة الإحالة أو الوقف وفي هذه الحالة تحجز للعامل الفئة لمدة سنة فإذا استطلعت المحلكة لأكثر من ذلك وثبت عدم أدانته أو وقعت عليه عقوبة الإنذار أو الخصم أو الوقف عن العمل لمدة تقل عن خمسة أيام ، وجب عند ترقيته احتساب أتعابته في الوظيفة المرقى إليها ويمنح أجرها من التاريخ الذي كانت تتم فيه لو لم يحل إلى المحلكة التأديبية أو المحلكة الجنائية . . . » ومن ثم وجب عند ترقية المدعى حسب أتعابته في الدرجة المرقى إليها من التاريخ الذي كانت

يتم فيه لو لم يحل إلى المحاكبة الجنائية مع ما يقترب على ذلك من الآثار وذلك باعتبار أن العقوبة التي أنزلت به ليست مانعة من الترقية طالما كان أهلا في ذاته لها ، كما أنها كذلك ليست مانعا من الترقية الاحتياطية التي تضمنها قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر به القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ متى وجب إجراؤها .

(طعن رقم ١٤٧٦ لسنة ٣٠ في جلسة ١٩٨٩/١٢/٣١)

الفرع السابع

تحصن قرارات التخطي في الترقية من الالفاء

قاعدة رقم (٧٨)

المبدأ :

استيفاء المدد الكلية اللازمة للترقية بعد الحصول على المؤهل الاعلى

— استيفاء المدة البينية اللازمة للترقية — تخطي في الترقية — عدم الطعن

على قرارات التخطي — تحصن تلك القرارات .

الحكمة :

تخطى العامل في الترقية لعدم استيفائه المدد الكلية اللازمة للترقية بعد حصوله على المؤهل الاعلى استنادا الى كتاب دورى الجهاز المركزى للتنظيم والادارة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٥ وترقيته بعد ذلك لدى استيفائه المدد الكلية اللازمة للترقية ثم صدور الكتاب الدورى للجهاز المركزى للتنظيم والادارة رقم ٦ لسنة ١٩٨٩ متضمنا وجوب الاعتداد عند ترقية العامل بالمدة البينية اللازمة للترقية وفق بطاقة وصف الوظيفة دون اشتراط استيفاء العامل قضاء المدة الكلية فان قرارات تخطى العاملين في الترقية بسند من الكتاب الدورى للجهاز رقم ١٧ لسنة ١٩٨٥ لا تسقوى على حكم الصحة بها من شأنه ابطال تلك الترقيات بيد انه لم يتم سحبها خلال الميعاد المقرر لسحب القرارات الادارية الباطلة كما قعد المعروضة حالاتهم عن ولوج سبيل الطعن القضائى عليها خلال المواعيد المقررة قانونا فلها تغدو بذلك حصينة من السحب عسبة الالفاء اذ لا يهوى بها وجه المخلفه الى حد الانعدام بالامتنوحة معه من التقرير بتحصن تلك القرارات لزوما بفوات تلك المواعيد نزولا عند دواعى الصلحة العامة التى لا تستقيم موجباتها الا باستقرار الاوضاع القانونية المترتبة على القرارات الادارية المعيبة بعد فوات المواعيد المقررة قانونا والنأى بها بمتجاة من الزعزعة والاضطراب .

الفصل السادس

معنى الزميل في تطبيق المادة ١٤

من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥

قاعدة رقم (٧٩)

المبدأ :

التسوية بالمادة (١٤) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تجرى على أساس النظر الى حالة زملاء العامل المراد تسوية حالته — اذا لم يوجد زميل بالوحدة الادارية التى يعمل بها العامل فان التسوية تجرى على أساس حالة زميل بجهة اخرى يحددها وزير التنمية الادارية .

المحكمة :

ومن حيث ان مغاد نص المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام ان المشرع قصد اجراء التسوية على أساس النظر الى حالة زملاء العامل المراد تسوية حالته المعينين فعلا في التاريخ المشار اليه في نفس المجموعة الوظيفية وبذات درجة بداية التعيين المقررة لمؤهله .

ومن حيث انه يبين مما سلف ان المشرع قرر تسوية حالة العاملين الذين يسرى في شأنهم القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بوضعهم على الدرجات المحددة لمؤهلاتهم من تاريخ دخولهم الخدمة أو حصولهم على المؤهل أيهما اقرب كما قضى القانون بتدرج مرتباتهم وعلاواتهم وترقياتهم كزملائهم المعينين في التاريخ الذى سيعتبرون فيه شاغلين للدرجات المحددة لمؤهلاتهم

وأوجب الاعتداد عند إجراء التسوية بالزميل الموجود بالوحدة الادارية التى يعمل بها العامل فاذا لم يوجد سويت حالته على أساس حالة زميله بالجهة التى يحددها وزير التنمية الادارية .

ومن حيث ان الفقرة الثانية من المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه خولت وزير التنمية الادارية تحديد الجهة التى يوجد بها زميل العامل المراد تسوية حالته اذا لم يوجد زميل له بجهة عمله الحالية او السابقة وتنفيذا لذلك حدد الوزير الزميل تطبيقا لهذا الحكم فى قراره رقم ٣ لسنة ١٩٧٦ بأنه الاحدث مباشرة من العامل فى اقدمية درجة بداية التعمين بذات الجهة التى يعمل بها العامل سواء من قد عين بها مباشرة او رقى اليها من فئة أدنى لو نقل اليها بأقدميته فيها من جهة أخرى وهذا القرار مطابق لحكم المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ فيها تضمنته من الاعتداد بالزميل الاحدث بدرجة بداية التعمين .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن المطعون ضده حصل على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية عام ١٩٤٦ وعين فى ١/٨/١٩٥٢ بينما حصل الزميل الذى استشهد به على هذه الشهادة عام ١٩٤٩ وعين فى ١٩٥٣/٢/٥ فمن ثم يكون قد توافر بشأته وصف الزميل طبقا لمفهوم نص المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه وعلى ذلك يستحق المطعون ضده ان تسرى حالته بالتطبيق لنص المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ مقارنا بزميله وما يترتب على ذلك من آثار .

واذ ذهب الحكم المطعون فيه هذا المذهب فانه يكون قد اصنّب صحيح حكم القانون ويغدو الطعن فيه غير قائم على أساس من القانون خليكاً بالرفض .

قاعدة رقم (٨٠)

المبدأ :

العاملون الذين تسرى في شأنهم احكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن تسوية حالات بعض العاملين بالدولة تسوى حالاتهم اعتبارا من تاريخ دخولهم الخدمة أو حصولهم على المؤهل ايها اقرب فتدرج مرتباتهم وعلاواتهم وترقياتهم كمرلاتهم المعينين في التاريخ المذكور — الزميل هو من عين فعلا مع العامل المراد تسوية حالته بذات المؤهل والمجموعة الوظيفية ودرجة بداية التعيين المقررة للمؤهل وفقا لرسوم ٦ أغسطس ١٩٥٣ — العامل الذى عين في تاريخ لاحق بالتسمية اعتبارية ارتدت به الى تاريخ تعيين العامل المراد تسوية حالته لا يتحقق في شأنه معنى الزميل أساسا .
ذلك : ان تاريخ التعيين الفرضى لا يبرر المساواة بينه وبين العامل المراد تسوية حالته ولا يجوز التماس على حالته .

المحكمة :

ومن حيث ان المادة (١٤) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام ينهى على ان تسوى حالة العاملين الذين تسرى في شأنهم احكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن تسوية حالات بعض العاملين بالدولة اعتبارا من تاريخ دخولهم الخدمة أو حصولهم على المؤهل ايها اقرب على أساس تدرج مرتباتهم وعلاواتهم وترقياتهم كمرلاتهم المعينين في التاريخ المذكور .

ومن حيث ان هذا النص فيما قضى به من تسوية حالة العاملين المشار اليهم طبقا لما سلف بيانه انما قصد الى جريان التسوية على أساس النظر الى حالة زملاء العامل المراد تسوية حالته المعينين فعلا في تاريخ دخوله الخدمة أو حصوله على المؤهل ايها اقرب وبذات مجموعته الوظيفية وبذات درجة بداية التعيين المقررة لمؤله وفقا لرسوم ٦ من أغسطس ١٩٥٣ بتعيين المؤهلات العلمية التى يعتمد عليها للتعين في الوظائف ، فبذلك يتحقق معدل

معنى الزمالة في حكم هذا النص وتقوم ضوابط التسوية التي قضى بها علي أسس سليمة في الواقع والقانون ، أما المعينون في تاريخ لاحق حتى ولو بائدية اعتبارية فرضها القانون لهم في هذه الدرجة دون شغلها بالفعل في التاريخ المذكور هؤلاء لا يتحقق في شأنهم معنى الزميل اذ لا يبرر تاريخ تعيينهم الغرض في تلك الدرجة المساواة بهم أو القيلس على حالتهم اذا ما رجع هذا التاريخ الى ذات التاريخ الذي عين فيه العامل المسرد تسوية حالته .

ومن حيث ان بتطبيق ما تقدم وكان الثابت من الاوراق ان الطاعن عين بابكالوريا بخدمة هيئة السكك الحديدية عام ١٩٤٢ بوظيفة بالكادر المتوسط وحصل على بكالوريوس التجارة دور يونية سنة ١٩٥٦ وهو بالخدمة ثم عين بالدرجة السادسة الادارية بوزارة الخزانة بتاريخ ١٩٥٦/١٢/١٣ ويحق له طبقا لحكم المادة (١٤) سلفة الذكر رد اقدميته في هذه الدرجة الى تاريخ حصوله على المؤهل العالي دور يونية سنة ١٩٥٦ وهو اليوم الاخير من أيام امتحان تلك الدور ، بينما السيد / الذي يطلب الطاعن مساواته به عين بوظيفة كتابية بمؤهل متوسط بوزارة الصحة وحصل على بكالوريوس التجارة دور يونية ١٩٥٦ وعين بالدرجة السادسة الادارية بوزارة للخزانة في ١٩٥٧/٤/١٦ وضعت له مقمة خدمته السابقة في الفترة من ١٩٥٦/٦/٢١ تاريخ نهاية امتحان بكالوريوس التجارة في ١٩٥٧/٤/١٥ تاريخ اليوم السابق على تعيينه بالدرجة السادسة الادارية فانه — والحال هذه — يتسنى اعتبار هذا المسكن زميلا للطاعن في تطبيق حكم المادة (١٤) سلفة البيان بالنظر الى انه لم يكن شاغلا فعلا — في التاريخ الذي يستحق الطاعن رد اقدميته اليه في الدرجة السادسة الادارية وهو تاريخ نهاية امتحان بكالوريوس التجارة دور يونية سنة ١٩٥٦ — مثل هذه الدرجة بل كان لا يزال معينا بالكادر الكتابي بجهة عمله الاولى ، أما بالنسبة الذي يطلب الطاعن مساواته به كذلك فانه حاصل على بكالوريوس التجارة دور يونية

سنة ١٩٥٦ ومين بالدرجة السادسة الادارية بتاريخ ١٩٥٦/١٢/٢٩ ومن ثم فلم يكن معينا في تلك الدرجة في التاريخ الذي ترد اليه استحداثه الطاعن مما لا يجعل منه زميلا له بالمعنى السالف بيانه .

ومن حيث انه ترتيبا على ما تقدم فان الحكم المطعون فيه وقد خلص الى النتيجة سالفة البيان ، فيكون قد صادف الصواب ، ويكون الطعن عليه غير قائم على سند من الواقع أو القانون مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا ، ورفضه موضوعا والزام الطاعن بالمصروفات .

(طعن ٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٨)

قاعدة رقم (٨١)

المبدأ :

المادة ١٤ من قانون تصحيح اوضاع العاملين المسنين بالدولة بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ — الزميل الذي تجرى تسوية حالته العامل طبقا لاحكام هذه المادة على اساس المساواة به هو الزميل في ذات الوحدة الادارية التي يعمل بها العامل الذي تجرى تسوية حالته فاذا لم يوجد زميل في هذه الوحدة يتم تسوية حالته كزميله في الجهة التي كان يعمل بها قبل الجهة الاخيرة فاذا لم يوجد تسوى حالته كزميله في الجهة التي يحددها الوزير المختص بالتنمية الادارية — على العامل ان يعين الزميل الذي يطلب مساواته به اذ لا تحل المحكمة محل الدعى في استقصاء من يكون الزميل المراد مساواة العامل به .

المحكمة :

ومن حيث ان المادة (١٤) المشار اليها تنص على ان « تسوى حالة العاملين الذين يسرى في شأنهم القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن تسوية حالات بعض العاملين بالدولة اعتبارا من تاريخ دخولهم الخدمة أو حصولهم على المؤهل ايها اقرب على اساس تخرج مراتبهم وعلاوانهم

وترقياتهم كرملائهم المعينين في التاريخ المذكور . واذا لم يكن للعامل زميل في ذات الوحدة الادارية التى يعمل بها تسوى حالته طبقا لاحكام السابقة بالنسبة لزميله في الجهة التى كان يعمل بها قبل الجهة الاخيرة فاذا لم يوجد تسوى حالته بالنسبة لزميله في الجهة التى يحددها الوزير المختص بالتنمية الادارية » . ومغاد ما تقدم ان الزميل الذى تجرى تسوية حالة العامل طبقا لاحكام هذه المادة على اساس المساواة به هو الزميل في ذات الوحدة الادارية التى يعمل بها العامل الذى تجرى تسوية حالته فاذا لم يوجد زميل في هذه الوحدة يتم تسوية حالته كزميله في الجهة التى كان يعمل بها قبل الجهة الاخيرة فاذا لم يوجد تسوى حالته كزميله في الجهة الادارية التى يحددها الوزير المختص بالتنمية الادارية ، وقد جرى قضاء هذه المحكمة بان على المدعى ان يعين الزميل الذى يطلب مساواته به اذ لا تحل المحكمة محل المدعى في استقصاء من يكون الزميل المراد مساواة المدعى به .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان المدعى عين بشهادة الشبائوية القسم العام بوظيفة بالدرجة الثامنة الكتابية بمصلحة الاحصاء والتعداد اعتبارا من ١٩٥٢/٢/٢٣ ، وقد حصل على ليسانس الحقوق في يناير سنة ١٩٥٩ وسويت حالته طبقا للقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢٥ لسنة ١٩٦١ بتعين وتسوية حالة حملة المؤهلات العالية حيث وضع على الدرجة السادسة الادارية بمرتب ١٥ جنبيها من ١٩٦٢/١/١٦ وفى ١٩٦٤/٧/٢٦ صدر قرار بنقله من مصلحة التعبئة والاحصاء الى وزارة الداخلية « مصلحة الاحوال المدنية » وذلك اعتبارا من ١٩٦٤/٨/١ ثم نقل من مصلحة الاحوال المدنية بوزارة الداخلية بالقرار رقم ١٢٦٥ فى ١٩٦٤/١٢/٢٠ الى النيابة الادارية وتسلم عمله بها فى ١٩٦٥/١/٣ وتم تسوية حالته طبقا للقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ بمقتضى القرار رقم ١٠٠ الصادر فى ١٩٦٧/١٢/٧ .

ومن حيث انه الثابت مما تقدم ان وزارة الداخلية « مصلحة الاحوال

« المكنية » وهى الوحدة الادارية التى كان يعمل بها المدعى قبل نقله الى النيابة الادارية « الوحدة الادارية التى يعمل بها حاليا » ومن ثم فان طلب المدعى تسوية حالته طبقا للمادة (١٤) على أساس مساواته بزملائه فى مصلحة الاحصاء والتعداد والتى ضمت اليها بعد ذلك ادارة التعمية « الجهاز المركزى للتعمية والاحصاء » فيها بعد — هذا الطلب يكون مخالفا لصريح نص المادة المذكورة التى قصرت الجهات التى يبحث عن زميل المعنل فيها على جهة عمله الحالية والجهة السابقة عليها فقط دون الجهات الاسبق فلذا لم يوجد زميل فى اى من الجهتين المشار اليهما « الحالية والسابقة عليها مباشرة تسوى حالة العامل بالنسبة لزميله فى الجهة التى عدها الوزير المختص بالتمنية الادارية .

ومن حيث أن الثابت من الاوراق أن لا يوجد زميل للمدعى فى الوحدة الادارية التى يعمل بها حاليا « النيابة الادارية » ومن ثم فانه كان عليه أن يعين زميلا بالوحدة الادارية التى كان يعمل بها قبل الجهة الاخرة « النيابة الادارية » لتبين المحكمة مدى توافر معنى الزميل فيه حسبما اشارت اليه المادة (١٤) سالفه الذكر وجرى به قضاء هذه المحكمة من تحديد مطلوبه وضوابطه ، واذا لم يعين المدعى زميلا فى مصلحة الاحوال المدنية بوزارة الداخلية فان المحكمة لا تطل محله فى استقصاء من يكون الزميل الذى يمكن مساواة المدعى به الامر الذى يتعين الحكم برفض الدعوى والزام المدعى المصروفات .

وترتبيا على ما تقدم واذا قضى الحكم المطعون فيه بغير النظر المتقدم فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه وتاويله جفيرا بالانفاء الامر الذى يتمين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفى موضوعه بالغاء الحكم المطعون فيه وبرفض الدعوى .

قاعدة رقم (٨٢)

المبدأ :

المادة (١٢) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تصحيح أوضاع العاملين المنتمين بالدولة والقطاع العام مؤداها — اذا ترتب على تطبيق القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٢ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية ترقية العامل الحاصل على أحد المؤهلات المخصوص عليها في الجدول المرفق بهذا القانون الى فئة اعلى من تلك التي وصل إليها زميله من حملة المؤهلات العالية الذي عين معه في تاريخ واحد في ذات الوحدة الإدارية تعيين ترقية الزميل حاصل المؤهل العالي الى تلك الدرجة من تاريخ ترقية زميله الذي طبق في شتاته القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٢ — يشترط في الزميل الذي يتم مساواة حامل المؤهل العالي بولن يكون من الحاصلين على أحد المؤهلات الواردة بالجدول المرفق بالقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٢ وان يكون قد عين مع حامل المؤهل العالي في تاريخ واحد في ذات الوحدة الإدارية وان يكون الاتحاد بينهما في تاريخ التعيين فعلياً لا افتراضياً — اذا لم تتوافر هذه الشروط فلا تنطبق حكم المادة (١٢) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه .

الحكمة :

ومن حيث أن المادة (١٢) من قانون تصحيح أوضاع العاملين المنتمين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن « يرقي حامل المؤهل العالي الذي ترتب على تطبيق احكام القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٢ — ترقية زميله الحاصل على أحد المؤهلات المحددة في الجدول المرفق بالقانون المذكور المعين معه في تاريخ واحد في ذات الوحدة الإدارية الى فئة اعلى من فئته — الى هذه الفئة من تاريخ ترقية زميله إليها » ومؤدى ذلك انه اذا ترتب على تطبيق القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٢ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية ترقية

العامل الحاصل على أحد المؤهلات المنصوص عليها في الجدول المرفق بهذا القانون إلى فئة أعلى من تلك التي وصل إليها زميله من حملة المؤهلات. العالية الذي عين معه في تاريخ واحد في ذات الوحدة الإدارية تعيين ترقية الزميل حامل المؤهل العالي إلى تلك الدرجة من تاريخ ترقية زميله الذي طبق في شأنه القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ ، وقد أشارت إلى هذا المعنى المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ حيث جاء فيها انه « لمواجهة ما ترتب على تطبيق أحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ سلف الذكر من حصول بعض حملة المؤهلات المحددة بالجدول المرفق بالقانون المذكور والمعنيين في تاريخ واحد في ذات الوحدة الإدارية على فئة أعلى من زملائهم حملة المؤهلات العليا المعنيين معهم في تاريخ واحد قضت المادة (١٣) ترقية حملة المؤهلات العليا المذكورين إلى الفئات التي رقى زملاؤهم المذكورين. من تاريخ توقيتهم إليها ، وتتبد هذه الترقية بصفة خاصة بالحكم السالف ذكره والوارد في الفقرة (و) من المادة الثانية من قانون الإصدار « ويتبنى على ذلك أن الزميل الذي يتم مساواة حامل المؤهل العالي به طبقا للمادة (١٣) يجب أن يكون من الحاصلين على أحد المؤهلات الواردة بالجدول المرفق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ وأن يكون قد عين مع حامل المؤهل العالي في تاريخ واحد في ذات الوحدة الإدارية ، وأن يكون الاتحاد بينهما في تاريخ التعيين فعليا لا افتراضيا . فإذا اختلف فيما بينهما تاريخ التعيين أو كان هذا التاريخ بالنسبة لأحدهما أو كليهما افتراضيا وليس فعليا أو اختلفت الوحدة الإدارية التي عين فيها كل منهما أو كانت التسوية التي أجريت لحامل المؤهل الوارد بالجدول المرفق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ غير صحيحة أو لا تتفق مع إكسابه امتنع تطبيق حكم المادة (١٣) المشار إليها ، وكل ذلك يقتضى أن يرشد صاحب الشأن من زميل له من الحاصلين على أحد المؤهل المنصوص عليها في الجدول المرفق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ يشترك معه فعليا في تاريخ التعيين في ذات الوحدة الإدارية وترتيب على تسوية حالته تسوية صحيحة طبقا للقانون المشار إليه أن رقى إلى فئة أعلى من الفئة التي وصل إليها .

ومن حيث انه بتطبيق ما تقدم على واقعات الدعوى فان الثابت من الاوراق ان المدعية حصلت على ليسانس الاداب سنة ١٩٦١ وعينت بالتربية والتعليم اعتبارا من ٤/٤/١٩٦٢ وتم تسوية حالتها طبقا للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، واذ استبان للجهة الادارية ان المدعية تتقاضى مزايا يزيد عما يتقاضاه زملاؤها الحاصلون على مؤهلات عليا والمتحدين معها في تاريخ التعيين صدر قرار وكيل الوزارة رقم ٤٠٦ بتاريخ ١٢/٥/١٩٨١ متضمنا تعديل حالتها حيث منحت الدرجة الرابعة من ٣١/١٢/١٩٧٤ والثالثة من ٣١/١٢/١٩٧٧ وتدرج مرتبها بالمعالمات حيث بلغ ١٠٧ جنيهات في ١/٧/١٩٨٢ .

ومن حيث ان المدعية تطلب مساواتها بالسادة /
 بحسبانهم جميعا من حلة المؤهلات العالية ،
 بيد انه لاغنى في ذلك وحده لاعتبارهم زملاء للمدعية في مفهوم المادة (١٢) من قانون تصحيح اوضاع العاملين ، ولا وجه للقول بأن جميعهم معينون مثلها في عام ١٩٦٢ وتم تسوية حالتهم طبقا للمادة المذكورة على اساس مساواتهم بزملاء من سويت حالتهم طبقا للقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٣ — لا وجه — لذلك لان هذه التسوية تم بحسبها بالامر التنفيذي رقم ٣٥٠ الصادر بتاريخ ٣/٦/١٩٧٨ ولا يغير من ذلك مقولة ان هذا الامر جرى بحسبه بأمر تنفيذي لاحق هو الامر التنفيذي رقم ٦٩٩ بتاريخ ١٧/١٢/١٩٧٨ الذي اُميت به حالة المذكورين الى ما كانت عليه قبل صدور الامر التنفيذي رقم ٣٥٠ ، لانه وايا كل الامر في شأن الامر التنفيذي رقم ٦٩٩ آنف الذكر بأن هذا الامر وعلى اقتراحه وفيه من هو اسبق من المدعية في تاريخ التعيين لا يكسب المدعية حقا في المطالبة بتطبيق المادة (١٣) من قانون تصحيح اوضاع العاملين عليها الا بعد التحقق من ان من شملهم هذا الامر قد سويت حالاتهم بالمقارنة بزملاء لهم من طبق عليهم القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٣ وتحقق فيهم معنى الزمالة على النحو المبين آنفا ولجريت لهم طبقا لاحكام هذا القانون تسوية منجبة ترتب عليها ترقية

هؤلاء الزملاء الى ثلثات أعلى من المستشهد بهم وهو الامر الذى لم ترشد عنه المدعية ، ولا يظاهرة صحيح من دليل .

ومن حيث ان الثابت مما أوضحته الجهة الادارية ولم ترشد المدعية عما يخالفه ان حملة المؤهلات المنصوصي عليها بالجدول المرفق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ الذين عينوا بذات الجهة الادارية فى عام ١٩٦٢ ومن بينهم رفقوا الى الدرجة الخامسة فى ١٩٧٣/١٢/٣١ . بينما ظفرت المدعية هذه الدرجة اعتبارا من ١٩٧٠/١٢/٣١ ورقيت الى الدرجة الرابعة رسويا فى ١٩٧٤/١٢/٣١ ومن ثم مئى فى وضع افضل منهم ولا محل لمطالبتها بالمساواة بهم .

ومن حيث انه اذ استبان مما تقدم ان المدعية لم ترشد عن زميل لها من حملة المؤهلات المنصوص عليها فى الجدول المرفق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ ترتب على تسوية حالته طبقا لاحكامه ترقبته الى درجة أعلى مما وصلت اليه ، كما لم ترشد عن مثل هذا الزميل بالنسبة الى من سويت حالته من حملة المؤهلات العليا المستشهد بهم حتى تتحقق المحكمة من احد هذه التسويات تمت على سند سليم وفق احكام القانون على نحو ينشأ معه للمدعية حق فى طلب المساواة عن يتحد معها منهم فى تاريخ التعمين فى ذات الجهة الادارية هذا فى حين استبان ان الجهة الادارية اعادت تسوية حالة المدعية على نحو صحيح ، ولم يتم دليل بالاوراق على ان التسوية السابقة جرت طبقا للمادة (١٣) آنفة البيان وفى اطراف من حكما وانه حتى بفرض ان هذه التسوية وقعت طبقا لاحكام هذه المادة ثم استبان لجهة الادارة انها غير صحيحة لعدم تحقق معنى الزميل الذى يمكن مساواتها به فمن ثم يكون قيام جهة الادارة باعادة تسوية حالته المدعية على الوجه السابق بيلته والزامها برد الفروق المترتبة على ذلك قد تم وفق احكام القانون وتكون الدعوى غير قائمة على سند صحيح من الواقع أو القانون خليفة بالرغمى .

(ظعن رقم ١٣٧٩ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٩٠/١/٧)

قاعدة رقم (٨٣)

المبدأ :

المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام - مفادها - المشرع قرر تسوية حالة العاملين الذين يسرى في شأنهم القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ بوضعهم على الدرجات المحددة لمؤهلاتهم من تاريخ دخولهم الخدمة أو حصولهم على المؤهل أيهما أقرب - قضى المشرع بتدرج مرتباتهم وعلاوتهم وترقياتهم بزملائهم المعينين في التاريخ الذي سيعتبرون فيه شاغلين للدرجات المحددة لمؤهلاتهم - المشرع سوى العامل بزميله في الجهة التي يعمل بها - إذا لم يوجد تسوى حالته بزميله في الجهة التي كان يعمل بها قبل الجهة الأخيرة - إذا لم يوجد تسوى حالته بزميله في الجهة التي يحددها الوزير المختص بالتنمية الإدارية .

المحكمة :

من حيث أن المادة ١٤ من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على أنه « تسوى حالة العاملين الذين يسرى في شأنهم القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن تسوية حالات بعض العاملين بالدولة اعتباراً من تاريخ دخولهم الخدمة أو حصولهم على المؤهل أيهما أقرب على أساس تدرج مرتباتهم وعلاوتهم وترقيتهم بزملائهم المعينين في التاريخ المذكور .

وإذا لم يكن للعامل زميل في ذات الوحدة الإدارية التي يعمل بها تسوى حالته طبقاً للأحكام السابقة بالنسبة لزميل في الجهة التي كان يعمل بها قبل الجهة الأخيرة فإذا لم يوجد تسوى حالته بالنسبة لزميله في الجهة التي يحددها الوزير المختص بالتنمية الإدارية .

ومن حيث أن مفاد نص المادة ١٤ السابقة أن المشرع قرر تسوية

حالة العاملين الذين يسرى في شأنهم القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بوضعهم على الدرجات المحددة لمؤهلاتهم من تاريخ دخولهم الخدمة أو حصولهم على المؤهل أيها اقرب وبالإضافة الى ذلك قضى بتدرج مرتباتهم وعلواتهم وترقياتهم كمرئياتهم المعيّنين في التاريخ الذي سيعتبرون فيه شاغلين للدرجات المحددة لمؤهلاتهم ، وعلى ذلك فان ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من أن مناط تطبيق المادة ١٤ السالفة عدم سبق تسوية حالة العامل طبقا للقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ يعد مخالفا للقانون ذلك أن هذه المادة لم تنقذ تطبيق حكمها بذلك الشرط ، بل انها فضلا عما استحدثته من حق جديد للعامل بخصوص تسوية حالته وفقا لأحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ فانها اضافت الى ذلك حق العامل في تدرج مرتبه وعلواته وترقياته كمرئياته المشار اليه ، ومن ثم فانه اذا كان قد سبق تسوية حالة العامل طبقا للقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ فان ذلك لا يخل بحق المستند من أحكام هذه المادة بمساواته بزميله المشار اليه .

ومن حيث انه ولئن كان الحكم المطعون فيه قد أخطأ فيما سلف الا انه من تلبية أخرى فإن التأييد من الاوراق ان زميل المدعى المستشهد به سبق تسوية حالته استنادا للمادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بزمين له كان يعمل معه بإحدى شركات القطاع العلم قبل تعيينه بالهيئة المدعى عليها ، ويطلب المدعى في الخصومة المائلة مساواته بزميله المستشهد به بعد التسوية التي أجريت للآخر ومساواته بزميله السابق بإحدى شركات القطاع العلم وهو الأمر المخالف لما استهدفه المشرع من الحكم الوارد في المادة ١٤ السالفة ، ذلك أن المشرع استهدف مساواة العامل بزميله في الجهة التي يعمل بها فاذا لم يوجد متسوى حالته بزميله في الجهة التي كان يعمل بها قبل الجهة الأخيرة فاذا لم يوجد متسوى حالته بزميله في الجهة التي يحددها الوزير المختص بالتنمية الادارية ، ومن ثم تقتصر التسوية على زميل للمدعى في حدود ما نصت عليه المادة ١٤ دون ان تمتد الى زميل لهذا الزميل فلا تمتد التسوية الى الامادة من المراكز التي تخص

الزميل المستشهد به وحده والتي تؤدي الى مساواته بدوره بزملاء آخرين في جهات أخرى كالحالة المعروضة ، الأمر الذي تكون معه مطالبه المدعى — الطاعن — باحققته في هذه التسوية مخالفة القانون وحقيقة بالرفض ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه وقد قضى برفض الدعوى موضوعا قد أصاب فيما انتهى اليه من نتيجة يمكن حملها على الأساس السالف وبالتالي يصبح بمنحى من الالغاء ، مما يضمن معه الحكم برفض الطعن موضوعا لعدم استناده على أساس صحيح من القانون أو الواقع .

(طعن ١١١٩ لسنة ٣٢ في جلسة ١٩٩١/١/٢٧)

الفصل السابع

الأقدمية

الفرع الأول

الأقدمية في ضوء أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥

قاعدة رقم (٨٤)

المبدأ :

ارجاع الأقدمية وفقا للفقرة الثانية من المادة (١٥) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ يعتبر في حكم الترفيعات الحتمية — أثر ذلك : الإفادة من قاعدة تدرج المملوات الوارد في الفقرة (د) من المادة ١٦ .

المحكمة :

ومن حيث أنه فيما يتعلق بتطبيق قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ فإن المادة ١٥ منه تقتضى بأن يعتبر من أمضى أو يمضى من العاملين الموجودين بالخدمة إحدى المدن الكلية المحدودة بالجدول المرفقة مرقى في نفس مجموعته الوظيفية وذلك اعتبارا من أول الشهر التالي لاستكمال هذه المدة .

لماذا كان قد رقى معملا في تاريخ لاحق على التاريخ المذكور ترجع أقدميته في الفئة المرقى إليها الى هذا التاريخ .

ومن حيث أن المحكمة الإدارية العليا أصدرت بتاريخ ١٩٧٨/٢/٩ تفسيرا يقتضى بأن ارجاع الأقدمية وفقا للفقرة الثانية من المادة ١٥ المشار

اليها يعتبر في حكم الترقيات الحتية المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة المذكورة ومن ثم يخضع للقواعد التي تضمنتها المادة ١٦ من القانون المذكور ومنها قاعدة تدرج العلاوات الواردة في الفقرة (د) من هذه المادة .

ومن حيث أن المادة ١٦ من القانون المشار اليه تنص على أن :
« تخضع الترقيات الحتية المنصوص عليها في المادة السابقة للقواعد الآتية :

(د) تدرج العلاوات لمن يستحق الترقية لفئة واحدة في الفئة المرقى اليها بشرط ألا يتجاوز العامل بداية مربوط الفئة الوظيفية التالية للفئة التي يستحق الترقية اليها .

كما تدرج العلاوات لمن يستحق الترقية أكثر من فئة واحدة بشرط ألا يتجاوز العامل بداية مربوط الفئة الوظيفية للفئة التي يستحق الترقية اليها .

ومن حيث أنه تطبيقاً لنص المادة ١٥ سألقة الذكر وبمراعاة أن الطاعن كان يشغل في ١٩٨٤/١٢/٣١ تاريخ العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الفئة الرابعة التي رقى اليها في ١٩٧١/١/٢ ويتطبق الجدول الثالث من الجداول المرافقة لهذا القانون باعتباره من المهنيين فإنه يستحق الترقية للفئة الرابعة من أول الشهر التالي لقضائه ٣٢ سنة أي من ١٩٦٣/٩/١ ويستحق الفئة الثالثة عندما تبلغ مدة خدمته ٣٧ سنة أي من ١٩٦٨/٩/١. ويعتبر الرجاء التقدمية ترقية وفقاً لتفسير المحكمة الإدارية العليا المشار اليه سابقاً ومن ثم يدرج مرتبة بالعلاوات وفقاً لحكم البند (د) من الفقرة الثانية من المادة ١٦ من قانون تصحيح أوضاع العاملين المنعنين بالدولة والقطاع العام رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشرط ألا يجاوز بداية مربوط الفئة التي رقى اليها بأكثر من علاوة دورية واحدة وبالتالي يستحق علاوة دورية في ١٩٧٠/١/١ ومن ثم فإن ما ينتهي اليه تدرج مرتبه

وفقا للتحديد السابق يظل مجبدا حتى ١٢/٣١/١٩٧٥ اذ أن المادة الرابعة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن يعمل بأحكام الفصلين الثالث والرابع من القانون المرفق والجداول الملحقه به حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٥. ومن مقتضى هذا النص أن تخضع الترتيبات الحثية التي تتم طبقا للمادة ١٥ من القانون للحكم الخاص الوارد في الفقرة (د) المشار اليها سابقا بشأن تدرج العلاوات المترتبة عليها .

(طعن ٤٨٣ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٨٧/١/٤)

* يراجع التفسير التشريعي للمحكمة العليا في ١٩٧٨/٢/٩

قاعدة رقم (٨٥)

المبدأ :

المامل الذي يحصل أثناء الخدمة على مؤهل عال وكان قد بلغ فئة أعلى أو مرتبا أكبر من الفئة أو المرتب الذي يستحقه طبقا للأحكام التي تضمنتها الفقرتان الأولى والثانية من المادة الرابعة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ينشأ له الحق في تسوية حالته وفقا لحكم الفقرة الثالثة بنقله بفئته وأقدميته ومرتبته الذي بلغ وقت حصوله على المؤهل العال الى مجموعة الوظائف العالية غير التخصصية وذلك ما لم يكن بقلوه في مجموعته الوظيفية أفضل .

المحكمة :

وحيث أن المادة الرابعة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام تنص على أن « يعين اعتبارا من تاريخ نشر هذا القانون حملة المؤهلات المنصوص عليها في المادة (٥) في الفئات المالية وبالأقدمية الافتراضية المقررة لمؤهلاتهم .

كما تحدد أقدمية من يعين بعد حصوله على مؤهل عال أو أى مؤهل آخر أعلى من مؤهله أثناء الخدمة في الفئة المقررة لمؤله طبقا لأقدمية

خريجي ذات الدرجة من حملة المؤهل الاعلى الحاصل عليه المعينون طبقا
لاحكام القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه وذلك مالم تكن اقدميته
افضل .

وإذا كان العامل قد بلغ أثناء الخدمة فئة أعلى أو مرتبا أكبر
من الفئة أو المرتب الذي يستحقه طبقا للأحكام السابقة ينقل بفئته
واقدميته ومرتبه الى مجموعة الوظائف العالية غير التخصصية في الجهة
التي تلائم خبراته مالم يكن بقاؤه في مجموعته الوظيفية الأصلية افضل له .

ومن حيث انه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه وتقرير الطعن
وسائر الأوراق المقدمة في الدعوى والطعن ، فان المحكمة تستظهر ان الغاية
من قرار الدائرة الثانية بالمحكمة الادارية العليا الصادر بجلسة ١٤/١/١٩٩٠
بإحالة الطعن المائل اليها هو البت في مسألتين قانونيتين يثرهما حكم
الفقرة الثالثة من المادة الرابعة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥
وهما :

أولا : هل ينشأ للعامل الذي يحصل أثناء الخدمة على مؤهل عال
وكان قد بلغ فئة أعلى أو مرتبا أكبر من الفئة أو المرتب الذي يستحقه
طبقا لأحكام الفترتين الأولى والثانية من المادة الرابعة المشار اليها
حق يستمده مباشرة من حكم الفقرة الثالثة من هذه المادة في ان ينقل
بفئته واقدميته ومرتبه الى مجموعة الوظائف العالية غير التخصصية ، أم
ان ذلك يتوقف على تقدير جهة الادارة .

وحيث انه عن المسألة الأولى فان البلادي بجلاء من نص الفقرة
الثالثة من المادة الرابعة سالف الذكر انه قد ورد بصيغة أمره مؤداها ان
العامل الذي يحصل أثناء الخدمة على مؤهل عال وكان قد بلغ فئة أعلى
أو مرتبا أكبر من الفئة أو المرتب الذي يستحقه طبقا للأحكام التي
تضمنتها الفترتان الأولى والثانية من المادة المشار اليها ، ينشأ له

الحق في تسوية حالته وفقاً لحكم الفقرة الثالثة وذلك بنقله بفرنته وأقدميته ومرتبه الذى بلغه وقت حصوله على المؤهل العالى الى مجموعة الوظائف العالية غير التخصصية وذلك مالم يكن بقاءه فى مجموعته الوظيفية افضل . ولا مجال فى هذا الصدد للقول بأن نقل العامل — فى هذه الحالة — بحالته الى مجموعة الوظائف العالية غير التخصصية ، هو أمر جوازى متروك تقديره لجهة الادارة استنادا الى ما ذهبت اليه بعض الاحكام القضائية من أن هذا النقل هو فى حقيقته تعيين بالمؤهل الأعلى الذى حصل عليه العامل أثناء الخدمة يستصحب فيه حالته قبل التعيين وانما هو — ولا ريب — من قبيل تسوية الحالة التى يستبد العامل حقه فيها من احكام القانون مباشرة ، فالمرع قد استخدم تعبير أمر بنص على أن ينقل بفرنته وأقدميته ومرتبه « ولم يستخدم ما يفيد الجواز والتخير لجهة الادارة كما لم يستخدم اطلاقاً عبارة « يعين » للدلالة على مقصوده من النص . وتتلك صفة هذا النظر بمقارنة نص الفقرة الثالثة من المادة الرابعة المشار اليها بنص المادة ٢٥ مكرراً من قانون نظام العاملين المخبين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ تنص على أنه « مع مراعاة يجوز للسلطة المختصة تعين العاملين الذين يحصلون أثناء الخدمة على مؤهلات أعلى لازمة لشغل الوظائف الخالية بالوحدة التى يعملون بها متى توافرت فيهم الشروط اللازمة لشغل هذه الوظائف » .

(طعن ٣٢٨٢ لسنة ٣٢ قى جلسة ١٩٩١/٤/٢١)

الفرع الثاني

الأقدمية في ضوء أحكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠

قاعدة رقم (٨٦)

المادة ٨٦ :

المادة الثالثة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ بعلاج الأنسار
القريبة على تطبيق القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض
العاملين من حملة المؤهلات الدراسية والمعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة
١٩٨١ — العامل الموجود بالخدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ الحاصل على مؤهل
عال أو جامعي بعد دراسة مدتها أربع سنوات على الأقل بعد شهادة
الثانوية العامة أو ما يعادلها يمنح أقدمية اعتبارية مقدارها سنتان
في الفئة المالية التي كان يشغلها أصلا في ١٩٧٤/١٢/٣١ أو أصبح
يشغلها في هذا التاريخ بعد تطبيق أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥
على حالته — هذه الأقدمية الاعتبارية تؤخذ في الحسبان عند تطبيق أحكام
القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ — يؤدي ذلك أن هذه الأقدمية تمنح
في الفئة المالية التي يشغلها العامل في ١٩٧٤/١٢/٣١ قبل تطبيق
القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ على حالة العامل — أساس ذلك : أنه
لو كان المقصود هو منح هذه الأقدمية في الفئة المالية التي يشغلها
العامل في ١٩٧٤/١٢/٣١ بعد أن يكون قد طبق في شأنه القانون رقم
١٠ لسنة ١٩٧٥ لما نص المشرع صراحة على أنه يعتد بهذه الأقدمية
الاعتبارية عند تطبيق القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ — يؤكد ذلك أن المشرع
حرص على تأكيد إضافة الأقدمية الاعتبارية الى الفئة التي يشغلها العامل
في ١٩٧٤/١٢/٣١ أو التي أصبح يشغلها في ذلك التاريخ طبقا لأحكام
القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ثم عاد المشرع وأكد على مراعاة هذه الأقدمية
عند تطبيق القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ .

الحكمة :

ومن حيث أنه بالنسبة لطلب المدعى تسوية حالته طبقا للقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٠، بضم مدة السنتين الاعتباريتين لأقدميته في الدرجة الرابعة التي كان يشغلها في ١٩٧٤/١٢/٣١ وما يترتب على ذلك من آثار فإن المادة الثالثة من القانون المشار اليه الصادر لعلاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٣، بشأن تسوية حالات بعض المعلمين من حملة المؤهلات الدراسية معدلا بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ نصت على أن « يمنح حملة المؤهلات العالية أو الجامعية التي يتم الحصول عليها بعد دراسة مدتها أربع سنوات على الأقل بعد شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها الموجودون في الخدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ بالجهات المشار إليها بالمادة السابقة اقدمية اعتبارية قدرها سنتان. في الفئات المالية التي كانوا يشغلونها أصلا أو التي أصبحوا يشغلونها في ذلك بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع المعلمين المدنيين بالدولة والقطاع العام . ويعتد بهذه الاقدمية الاعتبارية المنصوص عليها في الفقرات السابقة عند تطبيق أحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥، بشأن قواعد الرسوب الوظيفي وأيضا عند تطبيق قواعد الرسوب العالية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٨٢ لسنة ١٩٧٦ وبالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٨ وكذلك عند تطبيق حكم المادة ١٠٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام المعلمين المدنيين بالدولة » .

ومن حيث أن مفاد نص المادة الثالثة من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٠ بعد تعديلها بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ المشار اليه أن المعلم الموجود بالخدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ الحاصل على مؤهل عال أو جامعي بعد دراسة مدتها أربع سنوات على الأقل بعد شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها يمنح اقدمية اعتبارية مقدارها سنتان في الفئة المالية التي كان يشغلها أصلا في ١٩٧٤/١٢/٣١ أو أصبح يشغلها في هذا التاريخ بعد

تطبيق أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على حالته ، وواضح من ذلك أن هذه الأقدمية الاعتبارية تؤخذ في الحسبان عند تطبيق أحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ أى أن هذه الأقدمية تمنح في الفئة المالية التى يشغلها العامل فى ١٩٧٤/١٢/٣١ قبل تطبيق القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ على حالة العامل ، لأنه لو كان المقصود هو منحها فى الفئة المالية التى يشغلها العامل فى ١٩٧٤/١٢/٣١ بعد أن يكون قد طبق فى شأنه قانون الرسوب رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ لما نص المشرع صراحة على أن يعتد بهذه الأقدمية الاعتبارية عند تطبيق القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ ، يؤكد ذلك أن المشرع فى نص المادة الثالثة سأل فى البيان حرص على تأكيد إضافة السنتين الاعتباريتين إلى الفئة المالية التى يشغلها العامل فى ١٩٧٤/١٢/٣١ أو التى أصبح يشغلها فى ذلك التاريخ بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ثم عاد المشرع وأكد ذلك بالنص على ضرورة مراعاة هذه الأقدمية الاعتبارية عند تطبيق القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ وهو ما يفترض بداهة أن تكون الفئة المالية المقصودة هى التى يشغلها العامل فى ١٩٧٤/١٢/٣١ قبل تطبيق القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ .

ومن حيث أنه تطبقا لما سلف فانه كلما كان والثابت أن المدعى حصل على الفئة الخامسة فى ١٩٧١/١٢/٣١ وهى الفئة التى كان يشغلها فى ١٩٧١/١٢/٣١ قبل تطبيق القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ على حالته والذى حصل بموجبه على الفئة الرابعة اعتبروا من ١٩٧٤/١٢/٣١ فانه يمنح الأقدمية الاعتبارية ومقدارها سنتان بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ المشار إليه فى الفئة الخامسة ومن ثم يرد تاريخ أقدميته فيها إلى ١٩٦٩/١٢/٣١ بدلا من ١٩٧١/١٢/٣١ وأذ الثابت أن ذلك هو ما قامت به جهة الإدارة فعلا فانه تكون قد طبقت بشأنه صحيح حكم القانون وأذهب الحكم المطعون فيه إلى رفض طلب المدعى ضم السنتين الاعتباريتين فى أقدمية الفئة الرابعة فانه يكون قد طبق القانون تطبقا سليما ويكون

انطعن في هذا الشق غير مستند الى اساس سليم من القانسون خليقبا بالسرفض .

ومن حيث انه بالنسبة لطلب المدعى الغاء القرار رقم ١١١ لسنة ١٩٨١ فيما تضمنه من تخطية في الترقية وما يترتب على هذا الالغاء من آثار فإن المادة ٣٦ من القانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٠ تنص على انه « مع مراعاة استيفاء العامل لاشتراطات شغل الوظيفة المرقى اليها تكون الترقية اليها من الوظيفة التي تسبقها مباشرة في الدرجة والمجموعة النوعية التي تنتمي اليها ... » وتنص المادة ٣٧ من القانون ذاته على انه « مع مراعاة حكم المادة ١٦ من هذا القانون تكون الترقية الى الوظائف العليا بالاختيار ويستهدى في ذلك بما يبيده الرؤساء بشأن المرشحين لشغل هذه الوظائف وبما ورد بملفات خدمتهم من عناصر الامتياز ، وتكون الترقية الى الوظائف الاخرى بالاختيار في حدود النسب الواردة في الجدول رقم (١) المرفق وذلك بالنسبة لكل سنة مالية على حدة على ان يبدأ بالجزء المخصص للترقية بالاقدمية ، ويشترط في الترقية بالاختيار ان يكون العامل حاصلًا على مرتبه ممتاز في تقرير الكفاية عن السنتين الاخيرتين ويفضل من حصل على مرتبه ممتاز في السنة السابقة عليهما مباشرة وذلك مع التقيد بالاقدمية في ذات مرتبة الكفاية ... ومع ذلك يجوز السلطة المختصة بناء على اقتراح لجنة شئون العاملين اضافة ضوابط للترقية بالاختيار بحسب ظروف وطبيعة نشاط كل وحدة ... » .

ومن حيث ان مؤدى النص المتقدم ان المشرع بعد ان حدد شروط الترقية بالاختيار وبين ضوابطها واحكامها وحدودها خول للجهة الادارية سلطة اضافة ضوابط جديدة للترقية بالاختيار بحسب ظروف وطبيعة نشاط كل وحدة منها .

ومن حيث ان جهة الادارة اصحرت القرار المطعون فيه رقم ١١١ لسنة ١٩٨١ بتاريخ ١٤/٢/١٩٨١ بترقية بعض العاملين من الدرجة الثانية الى

الدرجة الاولى اعتبارا من ١٩٨١/١/٢٥ بتخطية المدعى في الترقية الى هذه الدرجة استنادا لعدم استيفائه شرط مباشرة العمل فعلا في الوظيفة المرقى منها خلال سنة على الاقل سابقة على اجراء حركة الترقيات وهو الشرط الوارد في قرار الادارة رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٨ ، واذا كان المدعى من المرشحين للترقية للدرجة الاولى الا انه تخطى في الترقية اليها لعدم استيفائه لهذا الشرط حيث كان باجازه خاصة بدون مرتب انتهت بالقرار رقم ٦٨٥ لسنة ١٩٨٠ اعتبارا من ١٩٨٠/١٠/١ .

ومن حيث انه ولئن كان لجهة الادارة في مجال الترقية بالاختيار ان تضبط ممارستها لسلطانها التقديرية بما ترى وضعه من القواعد النظرية العامة الا ان ذلك منوط بالا تكون هذه القواعد او الضوابط مخالفة للقانون .

ومن حيث انه لا يجوز ان تتعارض الضوابط والمعايير التي تضعها الادارة للترقية بالاختيار مع احكام الترقية المنصوص عليها بحيث تهدد قاعدة الترقية بالاختيار التي تضمنها نص القانون وهي الكفالية مع مراعاة الاقدمية بمعنى انه يتبقى على الادارة ان تلتزم حدود الحق اذا ما توافرت مقوماته بحيث لا تتقلب الضوابط سئارا على الحق يطويه ويهدده لانسه في هذه الحالة يصبح الضابط مانعا من مواقع الترقية .

ومن حيث ان الجهة الادارية قد استندت في تخطيها المدعى في الترقية الى الدرجة الاولى الى انه غير مستوف لشرط وجوب مباشرة اعباء الوظيفة المرقى منها خلال سنة سابقة على الاقل على اجراء حركة الترقيات اذ كان المدعى باجازه خاصة بدون مرتب انتهت في ١٩٨٠/١٠/١ ومن ثم يكون تخطي المدعى في الترقية بناء على هذا الشرط غير مشروع الا لا يصح اصدار حق الموظف في الترقية بسبب استقصائه رخصة خولها له القانون ، واذا صدر القرار محل الطعن رقم ١١١ لسنة ١٩٨١ بتخطي المدعى في الترقية استنادا الى ذلك ركزت شروط الترقية الاخرى قد توافرت في شأنه ومن ثم

يكون للقرار رقم ١١١ لسنة ١٩٨١ قد صدر مخالفا للقانون. فيما تضمنه من تخطى المدعى في الترقية خليقا بالالفاء واذا ذهب الحكم المطعون فيه في هذا الشق من الدعوى غير هذا المذهب فله يكون قد خالف صحيح حكم القانون خليقا بالالفاء ويغزو الطعن عليه قلنا على سند من القانون .

ومن حيث ان المدعى قد أصيب الى بعض طلباته واخفق في بعضها الآخر الامر الذى يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المطعون فيه والحكم بالفاء القرار الادارى رقم ١١١ لسنة ١٩٨١ الصادر في ١٤/٢/١٩٨١ فيما تضمنه من تخطى المدعى في الترقية الى الدرجة الاولى وما يترتب على ذلك من آثار ورفض ما عدا ذلك من طلبات والزام المدعى والجهة الادارية المصروفات مناصفة .

(طعن ٢٢٧٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٦/٣/٩)

قاعدة رقم (٨٧)

المبدأ :

المواد الاولى والثانية والثالثة من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٠ لعلاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية — ميز المشرع بين مجالى تطبيق المادتين الثانية والثالثة من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٠ فنقضى في المادة الثانية بتسوية حالة حملة المؤهلات والشهادات الدراسية التى توقف منحها وكانت المادة اللازمة للحصول عليها خمس سنوات على الأقل او بعد ثلاث سنوات دراسية على الأقل بعد الحصول على الشهادة الاعدادية بتوابعها وكذلك حملة المؤهلات المحدد بالقانونين رقمى ٧١ و ٧٢ لسنة ١٩٧٤ تسوى حالة هؤلاء العاملين بافتراض تعيينهم بالدرجة السادسة المخفضة — اتى المشرع بحكم مغاير في المادة الثالثة وذلك بالنسبة للعامل الحاصل على احد المؤهلات الواردة بها فيمنع اقدمية

اعتبارية محتها سنتين في الفئة التي يشغلها في ١٩٧٤/١٢/٣١ — اثر ذلك:
ان العامل الذي يستفيد من احكام المادة الثانية لا يستفيد بحكم اللزوم
من احكام المادة الثالثة — اساس ذلك : اختلاف مجال اعمال كل من
المباشرين .

المحكمة :

ومن حيث ان المنازعة محل الطعن المائل تنحصر في بيان ما اذا كان
المدعى عند تسوية حالته بمقتضى احكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣
والقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ يستحق ان تضاف الى مدة خدمته سنتين
اعتباريتين بحسابه حاصل على مؤهل متوسط وذلك من تاريخ تعيينه .

ومن حيث ان المادة الاولى من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ في
شأن علاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بتسوية
حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية تنص على ان « تضاف
الى الجدول المرفق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات
بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية والمؤهلات أو الشهادات التي
توقف منحها وكان يتم الحصول عليها بعد دراسة تستغرق خمس سنوات
دراسية على الاقل بعد شهادة اتمام الدراسة الابتدائية (قديم) أو بعد
امتحان مسابقة القبول التي تنتهي بالحصول على مؤهل بعد خمس سنوات
دراسية على الاقل أو بعد دراسة تستغرق ثلاث سنوات بعد شهادة
الاعدادية بأنواعها المختلفة أو ما يعادل هذه المؤهلات ، وتعتبر من
المؤهلات المشار اليها الشهادات المحددة بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٤
والقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤ بتقييم بعض المؤهلات العسكرية وكذلك التي
شملها قرار وزير التربية الادارية رقم ٢ لسنة ١٩٧٦ وقرار نائب رئيس
مجلس الوزراء للتربية الادارية رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٧٨ ... » ونصت المادة
الثانية من القانون ذاته على أن « تسوى حالات العاملين بالجهاز الاداري
للدولة والهيئات العامة الموجودين بالخدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ والحاصلين
على أحد المؤهلات أو الشهادات الدراسية المشار اليها في المادة السابقة

طبقا لاحكام اثنائون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه وتبدأ التصوية بافتراض التعمين في الدرجة السادسة المخففة بمرتبة شهرى قدره عشرة جنيهات ونصف « . ونصت المادة الثالثة من القانون ذاته والمستند له بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٠ على ان « يمنع حملة المؤهلات العالية او الجامعية التى يتم الحصول عليها بعد دراسة مدتها أربع سنوات على الاقل بعد شهادة الثانوية العامة لو ما يعادلها الموجودين بالخدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ بالجهات المشار اليها بالمادة السابقة اقدمية اعتبارية قدرها سنتان في الفئات المسالية اثنى كانوا يشغلونها اصلا او التى أصبحوا يشغلونها في ذلك التاريخ بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ويسرى حكم الفقرة الاولى على حملة الشهادات فوق المتوسطة والمتوسطة التى لم يتوقف منحها كما يسرى على حملة الشهادات المتوسطة التى توقف منحها وكان يتم الحصول عليها بعد دراسة تستغرق اقل من خمس سنوات بعد اتمام الدراسة الابتدائية (قديم) او بعد امتحان مسابقة للقبول ينتهى بالحصول على المؤهل ، او بعد دراسة مدتها اقل من ثلاث سنوات دراسة بعد للشهادة الاعدادية يلتواعها المختلفة او ما يعادل هذه المؤهلات وحملة الشهادة الابتدائية (قديم) او شهادة الاعدادية بالتواعها المختلفة او ما يعادلها . كما يسرى حكم الفقرة الاولى من هذه المادة وحكم المادة الخامسة من هذا القانون على حملة المؤهلات المنصوص عليها في المادة الاولى منه الموجودين في ١٩٧٤/١٢/٣١ الذين لم يفيدوا من تطبيق المادة الثانية بسبب عدم وجودهم بالخدمة في تاريخ نشر القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٣ » .

ومن حيث ان المستفاد من النصوص السابقة ان القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه قد ميز بين مجالى تطبيق المادتين الثانية والثالثة منه فخصت مادته الثانية بتسوية حالة حملة المؤهلات والشهادات الدراسية التى توقف منحها وكانت المدة اللازمة للحصول عليها خمس سنوات على الاقل او بعد ثلاث سنوات دراسية على الاقل بعد الحصول على الشهادة

الاعدادية بأنواعها وكذلك حملة المؤهلات المحددة بالقانونين رقمي ٧١ و ٧٢ لسنة ١٩٧٤. في شأن بعض المؤهلات العسكرية — قضت المادة الثانية المشار اليها بتسوية حملة تلك المؤهلات بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٣ وذلك باضافة تلك المؤهلات والشهادات الى الجدول المرفق له وبتسوية حالتهم بفتراض تعيينهم بالدرجة السادسة المخفضة بينما قضت المادة الثالثة منه بحكم مغاير بالنسبة للعامل الحاصل على احدى المؤهلات الواردة بها وذلك بمنحه اقدمية اعتبارية مدتها سنتين في الفئة التي يشغلها في ١٩٧٤/١٢/٣١ .

ومن حيث انه اعمالا لاختلاف مجالى اعمال المادتين الاولى والثانية من ناحية والمادة الثالثة من ناحية اخرى فان العامل الذي يستفيد من المادة الثانية أو بعبارة اخرى العامل المخاطب بأحكام المادة الثانية لا يكون بحكم اللزوم مخاطبا بحكم المادة الثالثة وعلى ذلك فان العامل الذي تسوى حالته بفتراض تعيينه بالفئة السادسة المخفضة وهو الحاصل على احدى المؤهلات المنصوص عليها بالمادة الاولى والثانية من القانون المشار اليه لا يحق له تسوية حالته بمنحه اقدمية اعتبارية سنتين في الفئة التي كان يشغلها في ١٩٧٤/١٢/٣١ وهذا العامل الاخير هو ذلك الحاصل على احدى المؤهلات المحددة بالمادة الثالثة من القانون ومن ثم لا يجوز الجمع بين تطبيق حكم المادتين الاولى والثانية وحكم المادة الثالثة على عامل واحد ، ومما يؤيد هذا النظر ما نصت عليه المادة الثالثة المشار اليها من ان يسرى حكم الفقرة الاولى منها على حملة المؤهلات المنصوص عليها في المادة الاولى من هذا القانون الموجودين بالخدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ ولم يفيدوا من تطبيق المادة الثانية بسبب عدم وجودهم بالخدمة في تاريخ نشر القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٣ ، وبذلك قطع المشرع بان من يفيد من تطبيق حكم المادة الثانية من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ لا يسرى في شأنه حكم المادة الثالثة منه .

ومن حيث انه بتطبيق التواعد المتقدمة على واقعة النزاع فان الثابت

من ملف خدمة المدعى انه حصل على شهادة الثانوية العامة سنة ١٩٦٠،
والتحق بمركز التدريب المهني للقوات البحرية خلال الفترة من ١٩٦١/١/٢٨
حتى ١٩٦٢/١/٢٧ حصل بعدها على شهادة فرقة تعليم غلايات وصدر
قرار بتعيينه في وظيفة فني اصلاح غلايات في الدرجة العمالية صانع ممتاز
في ١٩٦٢/٤/٣٠ وارجعت اقدميته الى ١٩٦٣/١/٢٨ ثم نقل في ١٩٦٤/٧/١
للمدرجة الثامنة بذات اقدميته ورفى للمدرجة السابعة في ١٩٧٠/١٢/٣١
وللدرجة السادسة في ١٩٧٤/١٢/٣١ وارجعت اقدميته الى ١٩٧١/٢/١
ومنح الفئة الخامسة من ١٩٧٤/١٢/٣١ طبقا للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥
ثم منح الفئة الرابعة من ١٩٧٧/١٢/٣١ ونقل للمدرجة الثانية من درجات
القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ اعتبارا من ١٩٧٨/٧/١ ويصدر القانون
رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ قامت الادارة بتسوية حالته طبقا للمادتين الاولى
والثانية منه باعتبار بداية تعيينه بالدرجة السادسة المخفضة من ١٩٧٣/١/٢٨
وتدرج بالترقيات ليبلغ الدرجة الخامسة من ١٩٧٣/١٢/٣١ والرابعة من
١٩٧٦/١٢/٣١ ثم نقل للمدرجة الثانية في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨
بأقدمية من ذلك التاريخ وبذلك تكون قد طبق في شأن المدعى حكم المادتين
الاولى والثانية من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه وبالتالي
علا تسرى في شأنه حكم المادة الثالثة منه ويكون طلبه الحكم بتسوية حالته
بمنحه سفتين اعتباريتين طبقا لاحكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ غير
تاتم على اساس صحيح من القانون واذا ذهب الحكم المطعون فيه هذا
المذهب فانه يكون قد اصاب وجه الحقيقة ويكون الطعن قد جانبه الصواب
جديرا بالرفض الامر الذي يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا ورفضه
موضوعا والزام المدعى المصروفات .

(طعن ١٨١٢ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٣/٤/١٩٨٦)

قاعدة رقم (٨٨)

المبدأ :

لا يجوز بعد ١٩٨٤/٦/٣٠ تعديل المركز القانوني للعامل استنادا الى

أحكام التشريعات المخصوص عليها في المادة ١١ مكرر من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ على أى وجه من الوجوه إلا اذا كان ذلك تنفيذا لحكم قضائى نهائى — ينصرف هذا الخطر الى جهة الادارة والى العامل على حد سواء — لا يجوز بعد ١٩٨٥/٦/٣٠ بتعديل المركز القانونى للعامل استنادا الى احكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ على أى وجه من الوجوه إلا اذا كان ذلك تنفيذا لحكم قضائى نهائى — وضع المشرع التزامات على عاتق جهة الادارة مؤداه — ضرورة اجراء تسوية قانونية صحيحة وفقا للقوانين المعمول بها عند اجرائها — ذلك بغرض تحديد الدرجة والاقمية القانونية الصحيحة التى يستحقها العامل وفقا لهذه القوانين — وذلك للاعتداد بها فى المستقبل فقط عند اجراء ترقية العامل للدرجة التالية — اوجب المشرع الاحتفاظ بصفة شخصية للعاملين الموجودين بالخدمة بالمرتبات التى يتقاضونها وقت العمل بهذا القانون نتيجة تسوية خاطئة — على أن يستهلك الفرق بين تلك المرتبات وبين المرتبات المستحقة قانونا — هذا الالتزام الملقى على عاتق الجهة الادارية هو ممتد الاثر وغير مقيد بالميعد النهائى الذى حدده المشرع لعدم المساس بالمركز القانونى للعامل ولا يرتبط به — يتمين نفاذه حتى تمام أعمال مقتضاه ولو بعد الترخيخ النهائى المحدد له وهو ١٩٨٥/٦/٣٠ .

المحكمة .

ومن حيث أن المادة ١١ مكرر من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠: بجلاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ تنص على أنه مع عدم الاخلال بنص المادة ٢٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بتنظيم مجلس الدولة يكون ميعاد رفع الدعوى الى المحكمة المختصة سنة واحدة من تاريخ نشر هذا القانون وذلك فيما يتعلق بالمطالبة بالحقوق التى تنشأ بخفض احكام هذا القانون أو بيقضى احكام القوانين ارقام ٨٣ / ١٩٧٣ ، ١٠ ، ١١ / ١٩٧٥ ولا يجوز بعد هذا الميعاد تعديل المركز القانونى للعامل استنادا الى احكام هذه

التشريعات على أى وجه من الوجوه إلا اذا كان ذلك تنفيذا لحكم قضائى نهائى .

وقد مدت المهلة المنصوص عليها فى المادة ١١ مكررا سالفه الذكر البيان لمدة ستة أشهر اعتبارا من ٩ يوليو سنة ١٩٨٢ طبقا للقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٢ ثم مدت الى ١٩٨٤/٦/٣٠ تنفيذا للقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٨٣ ونفاذ ما تقدم أن المشرع قد حظر تعديل المركز القانونى للعامل بعد ١٩٨٤/٦/٣٠ استنادا الى أحكام التشريعات المشار اليها بنص المادة ١١ مكررا من القانون سالف الذكر على أى وجه من الوجوه إلا اذا كان ذلك تنفيذا لحكم قضائى نهائى وهذا الحظر ينصرف الى جهة الادارة كما ينصرف الى العامل فى ذات الوقت ومن ثم يتمتع بعد هذا التاريخ على الجهة الادارية تعديل التسوية الثانية بملف خدمة العامل على أى وجه من الوجوه إلا اذا كان ذلك تنفيذا لحكم قضائى نهائى ويكون قيام الجهة الادارية بتعديل تلك التسوية على خلاف ما تقدم تعديلا فى مركزه القانونى يخوله الحق فى الطعن فى تعديل التسوية دون التقيد بالحظر بالمادة المذكورة ، ذلك انه من غير السائغ ان يظل العامل حبيس الميعاد بعد أن استقبلته جهة الادارة وعززت عن التقيد به واقدمت على تعديل التسوية بعد انتقضائه .

واذا كان ذلك كذلك وكان حقيقة ما يهدف اليه المدعى فى النزاع المائل هو الطعن نيبا قامت به الجهة الادارية بعد ١٩٨٤/٦/٣٠ من تعديل لتسوية حالته فان الدعوى بهذه المثابة ويحسبها من دعاوى التسويات التى لا تقيد فى رفعها بالميعاد المقرر لرفع دعوى الالفاء تكون مقبولة شكلا .

ومن حيث أن المادة الثامنة من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ فى شأن تسوية حالات بعض العاملين تنص على أنه .. الخ ومع عدم الاخلال بالأحكام القضائية النهائية أو بالقرارات النهائية الصادرة بالفرعية للعامل الذى تنطبق عليه أحكام الفقرة السابقة أن يختار بين أحد الواضعين الاتيين :-

(١) اعادة تسوية حالة تسوية قانونية مع منحة الزيادة المنصوص
عليها في المادة الأولى من هذا القانون اذا كان لم تنطبق عليهم هذه
الزيادة .

(ب) الإبقاء بصفة شخصية على وصفه الوظيفي الحال الذي وصل
اليه نتيجة التسوية الخاطئة مع عدم استحقاق الزيادة المشار اليها على
ان يعقد عند تربيته للدرجة انتائية بالوضع الوظيفي الصحيح له بافتراض
تسوية حالته تسوية قانونية وفقها لاحكام القانون المعمول به عند
اجرائها .

ونصت المادة ١٠١ من القانون المشار اليه على ان يكون ميعاد
رفع الدعوى الى المحكمة المختصة فيها يتعلق بالحقوق التي نشأت بمقتضى
احكام هذا القانون حتى ١٩٨٤/٦/٣٠ ولا يجوز بعد هذا التاريخ تعديل
المركز القانوني للعامل على أى وجه من الوجوه الا اذا كان ذلك تنفيذا لحكم
قضائى نهائى . وقد مدت المهلة المشار اليها الى ١٩٨٥/٦/٣٠ بالقانون رقم
١٣٨ لسنة ١٩٨٤ .

ومن حيث ان المستفاد من النصوص السالفة البيان انه لا يجوز
بعد ١٩٨٤/٦/٣٠ تعديل المركز القانوني للعامل استنادا الى احكام
التشريعات المنصوص عليها في المادة الحادية عشر مكررا من القانون
رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ على أى وجه من الوجوه الا اذا كان ذلك تنفيذا لحكم
قضائى نهائى وينصرف هذا الحظر الى جهة الادارة والى العامل على حد
سواء كما لا يجوز بعد ١٩٨٥/٦/٣٠ تعديل المركز القانوني للعامل استنادا
الى احكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ على أى وجه من الوجوه الا اذا كان
ذلك تنفيذا لحكم قضائى نهائى الا أنه من ناحية أخرى فقد وضع المشرع
في ذات الوقت التزاما آخر على علق جهة الادارة بجانب التزامها السالف
بعد تعديل المركز القانوني حتى ولو كان خلطاً مؤداه ضرورة اجراء تسوية
قانونية صحيحة وفقا للقوانين المعمول بها عند اجرائها بفرض تحديد

الدرجة والاعتمادية القانونية الصحيحة التى يستحقها العامل وفقا لهذه الدرجة والاعتمادية القانونية الصحيحة التى يستحقها العامل وفقا لهذه القوانين وذلك للاعتداد بها فى المستقبل فقط عند اجراء ترقية العامل للدرجة التالية كما اوجب المشرع الاحتفاظ بصفة شخصية للعاملين الموجودين بالخدمة بالمرتبات التى يتقاضونها وقت العمل بهذا القانون نتيجة تسوية خاطئة على أن يستهلك الفرق بين تلك المرتبات وبين المرتبات المستحقة قانونا وذلك من ربع قيمة علاوة الترقية والعلاوات الدورية التى تستحق له بعد تاريخ العمل بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ ومن ثم فان تكليف المشرع للجهة الادارية بوجوب اجراء التسوية القانونية الصحيحة للعامل الذى أجريت له تسوية خاطئة وذلك للاعتداد بها مستقبلا عند ترقيته للدرجة التالية كما أن تكليفه لها أيضا بوجوب استهلاك الفرق بين المرتب الذى وصل اليه هذا العامل نتيجة تسوية خاطئة وبين المرتب المستحق قانونا له من ربع قيمة علاوات الترقية والعلاوات الدورية التى تستحق له مستقبلا بعد تاريخ العمل بالقانون المشار اليه انما يلغى هذا التكليف بوجوبه على الادارة التزاما واجب الاداء بدءا من تاريخ العمل بهذا القانون ويظل هذا الالتزام واجب الاداء طبقا لما أورده المشرع صراحة حتى تمام اعمال مقتضاء عند ترقية العامل مستقبلا للدرجة التالية واكتمال استهلاك الفرق بين المرتب الخاص وبين المرتب المستحق قانونا حتى وإن امتد ذلك الى ما بعد ١٩٨٥/٦/٣٠ وعلى ذلك فان هذا الالتزام الملقى على عاتق الجهة الادارية انما هو بطبيعته ممتد الاثر وغير مقيد بالميعاد النهائى الذى حدده المشرع لعدم المساس بالمركز القانونى للعامل ولا يرتبط به وانما يضمن نفاذه حتى تمام اعمال مقتضاء ولو بعد التاريخ النهائى المشار اليه المحدد له ١٩٨٥/٦/٣٠ والقول بغير ذلك يؤدى الى اعمال النص التشريعى الذى حدد المواعيد السابقة لعدم تعديل المركز القانونى للعامل واحداث النص التشريعى الوارد فى المادة ٨ من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه الذى اوجب على الادارة الاعتداد عند الترقية التالية بالوضع الوظيفى الصحيح له بافتراض تسوية حالته تسوية صحيحة والتى اوجب عليها

أيضا استهلاك الفرق بين المرتب الخاطئ والمرتب الصحيح قانونا من العلاوات التالية وهو ما يجافى انطباق القانون انسلم الذى يوجب أعمال النصوص التثريبية السابقة كلها. باعتبارها وحدة واحدة يكمل بعضها بعضا على النحو الذى يحقق أعمال جميع النصوص دون اهدار لبعض منها فاعمال النص خير من اهداره .

ومن حيث ان الثابت من النزاع المائل أن جهة الادارة المطعون ضدها قامت فى القرار المطعون فيه بتسوية حالة الطاعن تسوية قانونية يفيد بها عند ترقينه للدرجة التالية مع الإبقاء على التسوية الخاطئة التى تمت له لسنة ١٩٨١ مع الاحتفاظ له بصفة شخصية بالمرتب الذى كان يتقاضاه وقف العمل بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ فى ١/١/١٩٨٤ على أن يستهلك الفرق بين هذا المرتب ومن المرتب المستحق قانونا من ريع قيمة علاوات الترقية والعلاوات التالية التى تستحق بعد هذا التاريخ فان قرارها الصادر فى هذا الشأن يعد صحيحا وغير مخالف للقانون ويضحي الطعن والحال كذلك جديرا بالرفض .

(ملن ١٧٤٣ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٩٢/٢/٢٩)

قاعدة رقم (٨٩)

المبدأ :

المادة (٣) من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن علاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض المعلمين من حملة المؤهلات الدراسية معذلا بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ مخالفا — المشرع وهو بسبيل علاج الآثار التى ترقبت على تطبيق احكام القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٣ قضى بمنح المعلمين غير المخاطبين باحكام هذا القانون افضية اعتبارية مقدارها سنتان او ثلاث سنوات فى احوال خاصة — ذلك فى الفئة التى كانوا يشغلونها فى ٣١/١٢/١٩٧٤ او تلك التى اصبحوا يشغلونها فى هذا التاريخ بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١١

لسنة ١٩٧٥ — وبذلك أصبح ممكنا اعادة تسوية حالة العامل بعد منحه تلك الاقدمية وفقا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ — لوجب التسريع الاعتقاد بهذه الاقدمية عند الترقية بقواعد الرسوب الوظيفي وفقا لاحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٨٢ لسنة ١٩٧٦ والقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٨ .

المحكمة :

ومن حيث ان المادة الثالثة من القانون رقم ١٩٨٠/١٣٥ نعالج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ١٩٧٣/٨٢ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية معدلا بالقانون رقم ١٩٨١/١١٢ تنص على ان « يمنع حملة المؤهلات العالية والجامعية التي يتم الحصول عليها بعد دراسة مدتها أربع سنوات على الاقل بعد شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها الموجودون بالخدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ بالجهات المشار اليها بالمادة السابقة اقدمية اعتبارية قدرها سنتان في الفئات المالية التي كانوا يشغلونها اصلا أو متى أصبحوا يشغلونها في ذلك التاريخ بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١٩٧٥/١١ بتصحيح اوضاع العاملين المحدثين بالدولة والقطاع العام ويعمرى حكم الفقرة الاولى على حملة الشهادات فوق المتوسطة والمتوسطة التي لم يتوقف منحها كما يسرى على حملة الشهادات المتوسطة التي توقف منحها وكان يتم الحصول عليها بعد دراسة تستغرق اقل من خمس سنوات بعد اتمام الدراسة الابتدائية (قديم) أو بعد امتحان مسابقة ينتهى بالحصول على مؤهل أو بعد دراسة مدتها اقل من ثلاث سنوات بعد الشهادة الاعدادية بأنواعها المختلفة أو ما يعادل هذه المؤهلات وحيلة الشهادة الابتدائية (قديم) أو شهادة الاعدادية بأنواعها المختلفة أو ما يعادلها ويعتمد بهذه الاقدمية الاعتبارية المنصوص عليها في الفقرات السابقة عند تطبيق احكام القانون رقم ١٩٧٥/١٠ بشأن تطبيق قواعد الترقية بالرسوب الوظيفي وايضا عند تطبيق قواعد الرسوب المالية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩٧٦/١١٨٢

وبالقانون رقم ١٩٧٨/٢٢ ولا يجوز الاستناد الى هذه — الاقدمية الاعتبارية للطعن في قرارات الترقية الصادرة قبل العمل بأحكام هذا القانون ١٠

ومن حيث ان المستفاد من النص المشار اليه ان المشرع وهو بسبيل علاج الآثار التي تترتب على تطبيق احكام القانون رقم ١٩٧٢/٨٣. قضى بمنح العاملين غير المخاطبين بأحكام هذا القانون اقدمية اعتبارية مقدارها سنتان أو ثلاث سنوات في احوال خاصة وذلك في الفئة التي كانوا يشغلونها في ١٩٧٤/١٢/٣١. أو تلك التي أصبحوا يشغلونها في هذا التاريخ بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١٩٧٥/١١ وبذلك أصبح من الممكن اعادة تسوية حالة العامل بعد منحه تلك الاقدمية وفقا لاحكام القانون رقم ١٩٧٥/١١ وأوجب المشرع الاعتداد بهذه الاقدمية عند الترقية بقواعد الرسوب الوظيفي وفقا لاحكام القانون رقم ١٩٧٥/١٠. وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٨٢ / ١٩٧٦ والقانون رقم ١٩٧٨/٢٢ .

ومن حيث ان مقتضى اعمال القانون رقم ١٩٨٠/١٣٥ المعدل بالقانون رقم ١٩٨١/١١٢ من شأنه ان يؤدي الى امكان تطبيق القانون رقم ١٩٧٥/١١ واعادة تسوية حالات العاملين وفقا لاحكامه مع الجمع بين تطبيق تلك الاحكام وتطبيق قواعد الرسوب الوظيفي الصادر بها القانون رقم ١٩٧٥/١٠. وقواعد الرسوب التالية خلال السنوات المحددة ، لاعمال القانون رقم ١٩٧٥/١١ وذلك بعد اضافة الاقدمية الاعتبارية ومتى كان ذلك وكان القانون رقم ١٩٧٥/١١ باصدار قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام ينص في الفقرة هـ من المادة الثانية من مواد اصداره على حظر « الجمع بين الترقية طبقا لاحكام القانون المرافق والترقية بمقتضى قواعد الرسوب الوظيفي اذا كان يترتب على ذلك خلال سنة مالية واحدة ترقية العامل الى اعلى من فئتين وظيفيتين تاليتين للفئة التي يشغلها » فانه وقد ورد حظر الجمع علما مطلقا دون تخصيص لقواعد الرسوب الصادر بها القانون رقم ١٩٧٥/١٠ فان هذا الحظر يشمل الترقية بالرسوب ونفسا

لاحكام قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩٧٦/١٨٢ وكذلك الترقية بالرسوب بمقتضى احكام القانون رقم ١٩٧٨/٢٢ التى تتم بها الترقية اعتبارا من ٢١ من ديسمبر ١٩٧٧ أى فى خلال سنوات اعمال احكام القانون رقم ١٩٧٥/١١ .

ومن حيث ان الثابت من مطالعة الاوراق وملف خدمة المدعى انه حاصل على شهادة الدراسة الابتدائية دور يونيو ١٩٥١ والتحق بالخدمة اعتبارا من ١٦/١٢/١٩٥٦ خارج الهيئة ثم باليومية من ١/٤/١٩٦٠ ثم عين على الدرجة التاسعة بوظيفة مساعد كاتب من ٢٣/١١/١٩٦١ ثم حصل على الدرجة الثامنة من ٣١/١٢/١٩٧٠ ويصدر القانون رقم ١٩٧٥/١١ سويت حالته طبقا لاحكامه ومنح الدرجة السادسة من ١/١٠/١٩٧٠ وتطبيقا لاحكام القانون رقم ١٩٨٠/١٣٥ المعدل بالقانون رقم ١٩٨١/١١٢ أعيدت تسوية حالته بالقرار رقم ١٩٨١/١٠٠٥ فحصل على الدرجة السادسة اعتبارا من ١/١٠/١٩٦٨ باضافة سنتين اعتباريتين ورقى الى الدرجة الخامسة من ٣١/١٢/١٩٧٤ بقواعد الرسوب الوظيفى الصادر بها القانون رقم ١٩٧٥/١٠ والى الدرجة الرابعة من ٣١/١٢/١٩٧٧ بقواعد الرسوب الوظيفى الصادر بها القانون رقم ١٩٧٨/٢٢ ثم اصدرت الادارة القرار رقم ١٩٨١/١٦٠٠ بناء على كتاب الجهاز المركزى للتنظيم والادارة رقم ٣/٦/٢٣ المؤرخ ٢٦/١١/١٩٨١ متضمنا سحب التسوية الاخيرة وتعديل حالة المدعى بحيث يمنح الدرجة السادسة من ١/١٠/١٩٦٨ وترقيته الى الدرجة الخامسة من ١/١٠/١٩٧٥ طبقا لقواعد اصلاح وأذ كان الثابت مما تقدم من ان المدعى كان يشغل الدرجة الثامنة قبل تطبيق احكام القانون رقم ١٩٧٥/١١ ثم رقى بمقتضاه الى الدرجة السادسة اعتبارا من ١/١٠/١٩٧٠ وأرجعت أقدميتها فيها الى ١/١٠/١٩٦٨ على نحو ما سلفت بيانه وبالتالي يكون قد حصل على فئتين مائيتين تاليتين للفئة التى كان يشغلها عند العمل بالقانون رقم ١٩٧٥/١١ وبهذه المثابة لا تجوز ترقيته الى فئة ثلاثة طبقا لقواعد الرسوب الوظيفى خلال سنة مالية واحدة

نزولا على الحظر الوارد بالفقرة هـ من المادة ٢ من مواد اصدار القانون رقم ١٩٧٥/١١ ومن ثم فإن القرار رقم ١٦٠٠/١٩٨١ الصادر في ١٩٨١/١٢/٢٩ باعادة تسوية حالة المدعى بمنحه الفئة السادسة من ١٩٦٨/١٠/١ وترقيته للفئة الخامسة من ١/١٠/١٩٧٥ يكون قد صادف صحيح حكم القانون ويكون النعمى عليه على غير أساس سليم من القانون .
(طعن ٢٢/٩٤٢ قى جلسة ١٩٩٣/٥/٢٩)

الفصل الثامن

التسويات

الفرع الأول

تسوية الحالة وفقا لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥
وصرف الفروق المالية المترتبة عليها

قاعدة رقم (٩٠)

المبدأ :

القرارات التي يصدرها وزير التنمية الإدارية استنادا الى المادة ١٢ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تصحيح اوضاع العاملين المنعنين بالدولة هي قرارات كاشفة للحق وليست منشئة له .

المحكمة :

القرارات التي يصدرها وزير التنمية الإدارية استنادا الى المادة (١٢) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ هي قرارات كاشفة للحق وليست منشئة له ويستند العامل حقه في التسوية التي تتم بناء على تلك القرارات من أحكام القانون واثرت ذلك أن تترد آثار التسوية الى تاريخ العمل بالتسوية المشار اليه وصرف الفروق المالية يكون من التاريخ الذي حدده المشرع وهو ١٩٧٥/٧/١ وليس من التاريخ الذي تحدده قرارات وزير التنمية الإدارية واساس ذلك أن نطاق هذه القرارات يقف عند حد السلطة المخولة لوزير التنمية الإدارية وهي بيان المؤهلات التي توقف منحها والمعادلة للشهادات المحددة بالجدول المرفق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣

(طعن ٢٣٨١ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٦/١١/٣٠)

قاعدة رقم (٩١)

المبدأ :

الفروق المالية المترتبة على التسويات طبقا للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تستحق اعتبارا من ١٩٧٥/٧/١ وليس من التاريخ الذي يحدده أو يصدر فيه قرار التسوية .

المحكمة :

أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن القرارات التي يصدرها وزير التنمية الإدارية استنادا الى المادة ١٢ من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تعتبر كاشفة للحق وليست منشئة له فيستند العامل حقه في التسوية التي تتم بناء على تلك القرارات من أحكام القانون المشار اليه بحيث تترد آثار هذه التسوية الى تاريخ العمل به كما تصرف الفروق المالية من التاريخ الذي حدده وهو ١٩٧٥/٧/١ وليس من التاريخ الذي تحدده أو تصدر فيه هذه القرارات .
(طعن ١٥٠١ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٨٧/٤/١٩)

قاعدة رقم (٩٢)

المبدأ :

المادة (١٢) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ — تسوية حالة حملة المؤهلات التي توقفت منحها والمعاملة المؤهلات المبينة في الجدول المرفق بالقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٢ التي يصدر ببيانها قرار من وزير التنمية الإدارية — مقتضى ذلك : ان الحق في تلك التسويات يكون مستمدا مباشرة من القانون ويكون بيان المؤهلات المعاملة بالقرار رقم ٦٢٢ لسنة ١٩٧٨ والقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ كاشفا عن حقوق ذوي الشأن في الافادة من تلك التسويات — اثر ذلك : ان الفروق المالية الناتجة عن تلك التسويات تستحق اعتبارا من ١٩٧٥/٧/١ عملا بالمادة

الثانية من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بوصفها مترتبة على تنفيذ أحكامه — لا وجه لاتخاذ التاريخ الذى عينه القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٠ أساسا لصرف تلك الفروق لأن هذا القانون لا يعدو أن يكون كاشفا للحق وليس منشئا له لا وجه للحجاج بمدى شرعية القرار رقم ٦٢٢ لسنة ١٩٧٨ فهو لا يعدو بدوره أن يكون تنفيذا للمادة (١٢) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

المحكمة :

وحيث أن القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالة بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية نص فى مادته الأولى بأن تسرى أحكام هذا القانون على العاملين المدنين بالجهاز الإدارى للدولة والهيئات العامة والقطاع العام الحاصلين على المؤهلات المحددة فى الجدول المرفق ولم تسو حالاتهم طبقا لأحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية بسبب عدم توافر كل أو بعض الشروط المنصوص عليها فى المادة الثانية منه ، وقد نصت المادة الثانية من هذا القانون بأن يمنح العاملون المنصوص عليهم فى المادة السابقة الدرجة المالية المحددة بالقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ سالف الذكر من تاريخ تعيينهم أو حصولهم على المؤهل أيهما أقرب وتدرج مرتباتهم وترقياتهم وأقدمياتهم على هذا الأساس فى حين قضت المادة (١٢) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تصحيح أوضاع العاملين المدنين بالدولة والقطاع العام على أن تسوى حالة حملة الشهادات التى توقف منحها والمعادلة للشهادات المحدد بالجدول المرفق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالة بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية طبقا لأحكامه وأصدر قرار من الوزير المختص بالتنمية الإدارية ببيان الشهادات المعادلة للمؤهلات المشار إليها وذلك بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه وقضت المادة الثانية من القانون رقم ١٢ لا يجوز أن يترتب على تطبيق أحكامه صرف أية فروق مالية عن فترة سابقة على أول يولية سنة ١٩٧٥ وتنفيذا لحكم المادة (١٢)

المشار إليها صدر قرار نائب رئيس الوزراء للتنمية الاجتماعية رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٧٨، قاضيا في مادته الأولى بأن تعادل الشهادات والمؤهلات الدراسية الآتى فكرها فيما يلى والتي توقف منحها بالشهادات المحددة بالجدول المرفق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه وقضت المادة الرابعة من القرار بان يعمل به اعتبارا من ١٩٧٤/١٢/٣١ ونصت المادة الاولى من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ بأن تضاف الى الجدول المرفق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية والمؤهلات والشهادات التى توقف منحها ... وتعتبر من المؤهلات المشار اليها الشهادات المحددة بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٤ والقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤ بتقييم بعض المؤهلات العسكرية وكذلك التى شملها قرار وزير التنمية الادارية رقم ٢ لسنة ١٩٧٦ وقرار نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الاجتماعية رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٧٨ ونصت المادة الثانية من ذلك القانون على أن تسوى حالات العاملين بالجهاز الادارى للدولة والهيئات العاملة الموجودين بالخدمة فى ١٩٧٤/١٢/٣١ والحاصلين على أحد المؤهلات أو الشهادات الدراسية المشار اليها فى المادة السابقة طبقا لاحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه .

وحيث انه لما كانت المادة (١٢) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قضت بسوية حالة حملة المؤهلات المعادلة للمؤهلات المبينة فى الجدول المرفق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ التى يصدر ببيانها قرار من وزير التنمية الادارية فان مقتضى ذلك ان الحق فى تلك التسويات يكون مسندا مباشرة من القانون ويكون بيان المؤهلات المعادلة بالقرار رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٨٠ كاشفا عن حقوق ذوى الشأن فى الامادة من تلك التسويات ومن ثم فان الفروق المالية الناتجة عن تلك التسويات تستحق اعتبارا من ١٩٧٥/٧/١ عملا بالمادة الثانية من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بوصفها مترتبة على تنفيذ احكام ذلك القانون ولا وجه لاتخاذ التاريخ الذى عينه القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه أساسا لصرف تلك الفروق لأن هذا القانون لا يعدو ان يكون كاشفا للحق وليس منشئا له كما لا يعتبر

من هذا النظر المقدم في مدى شرعية القرار رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٧٨ بحسبان أنه لا يعدو بدوره أن يكون تنفيذا للمادة (١٢) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥.

وحيث أنه لذلك فإن المدعى يستحق الفروق المالية المترتبة على تسوية حالته بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ عملاً بالقرار رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٧٨ ومن بعده القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ اعتباراً من ١٩٧٥/٧/١ وأخذ الحكم المطعون فيه بهذا النظر فإنه يكون قد وافق صحيح حكم القانون ويكون الطعن عليه في هذا الخصوص على وجه ما قام عليه طعن هيئة المفوضين في هذا الشأن في غير محل مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلاً ورفضه موضوعاً .

(طعن ٢٦٠٣ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/٤)

قاعدة رقم (٩٣)

المبدأ :

القرارات التي يصدرها وزير التنمية الإدارية استناداً الى المادة ١٢ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام تعتبر كثسفة للحق وليست منشئة له حيث يستند العامل حقه في التسوية التي تتم بناء على تلك القرارات من احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ — يرتد اثر هذه التسوية الى تاريخ العمل بهذا القانون — تصرف الفروق المالية من التاريخ الذي حدده القانون (١٩٧٥/٧/١) وليس من التاريخ التي تصدر فيه هذه القرارات — الفروق المالية المطالب بها تتقدم بضي خمس سنوات على تاريخ نشوء الحق في المطالبة بها طبقاً للمادة ٥٠ من اللائحة المالية للبيزاتية والصلاحيات .

المحكمة :

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة جرى على أن القرارات التي يصدرها وزير التنمية الإدارية استنادا إلى المادة ١٢ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدينين بالدولة والقطاع العام تعتبر كاشفة للحق وليست منشئة له حيث يستمد العامل حقه في التسوية التي تتم بناء على تلك القرارات من أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ فيرتد أثر هذه التسوية إلى تاريخ العمل بهذا القانون ، كما تصرف الفروق المالية من التاريخ الذي حددته هذا القانون وهو ١٩٧٥/٧/١. وليس من التاريخ التي تصدر فيه هذه القرارات إذا أن نطاقها يقف عند حد السلطة المخولة لوزير التنمية الإدارية بمقتضى المادة ١٢ من القانون وهي بيانات المؤهلات التي توقف منحها والمصادلة للشهادات الواردة بالجدول المرفق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ على أن يعمل به اعتبارا من ١٩٧٤/١٢/٣١ وهو بذلك لا يضيف جديدا إذ أنه أي الرأي في مشروعيته عند صدوره فما هو إلا تنعقد للمادة ١٢ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وهو بهذه المتابعة لا يعتبر منشأ للمراكز القانونية وإنما كاشفا لها وبالتالي يرتد أثر التسوية عليها إلى تاريخ العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ مع صرف الفروق المالية المستحقة بناء على هذه التسوية اعتبارا من التاريخ الذي حددته هذا القانون وهو ١٩٧٥/٧/١ .

كما جرى قضاء هذه المحكمة على أن الفروق المالية المطالب بها تتقدم بمضى خمس سنوات على تاريخ نشوء الحق في المطالبة بها طبقا للمادة ٥٠ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات وأن التقادم المذکور يبدأ من تاريخ نشر القرار رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٧٨ في ١٩٨٢/٢/١ وليس من تاريخ صدوره وهو ١٩٧٨/٢/٧

ومن حيث أنه ما يثبت أن الطاعنين لم يتقدموا بطلبات لصرف الفروق المالية منذ نشوء الحق في ١٩٧٨/٢/٢١ وحتى خمس سنوات من هذا التاريخ ١٩٨٣/٢/٢١ فإن حقهم في هذه الفروق يكون قد سقط .

ومن حيث أن الطاعنين لم يقيموا دعواهم الا في ١٩٨٣/٤/٢٦ ومن ثم يكونوا قد اقاموا دعواهم بعد مضي خمس سنوات ويكون حقهم في المطالبة بهذه الفروق من ١٩٧٥/٧/١ وحتى ١٩٧٠/٢/٦ قد سقط بالتقادم بالتطبيق المادة ٥٠ من اللائحة المالية للميزانية والخصابات والمادة ٢٦ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ بشأن المحاسبة الحكومية .

ولا يغير من ذلك ما حوته حافظة المستندات التي تقدم بها الطاعنون برقم ٣ دوسيه امام محكمة القضاء الادارى حيث ان المستندات التي اشتملت عليها هذه الحافظة تنفي ان الطاعن الاول تم الرد عليه في ١٩٨٣/٤/١٦ ، وان الطلب الذي تقدم به الطاعن الثالث مؤرخ ١٩٨٣/٤/٢ ، و ان الرد على الطاعن الخامس كان في ١٩٨٣/٣/١ ، وان جميعها لاحقة على ان ١٩٨٣/٢/٢١ ، فضلا عن ان باقى الطاعنين لم يثبت تقدمهم بطلبات لصرف هذه الفروق في تواريخ سابقة على التاريخ المذكور .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه ذهب هذا المذهب فانه يكون قد وافق صحيح حكمه القانونى او يتعين رفض الطعن عليه .

(طعن ٢٦١٦ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٩٠/١٢/٣٠)

نفس المعنى :

(طعن ٢٩٢٥ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٩٠/١٢/٢٣)

(طعن ٢٠٣٦ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٩٠/٧/١٥)

(طعن ٢٦٧٢ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٩٠/٦/٣٠)

(١٩٢٨ ٣ ١٩٩٥ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٩٠/٣/١٨)

الفرع الثالث

تسوية الحالة وفقاً لأحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤

قاعدة رقم (٩٤)

المبدأ :

منافذ أعمال حكم المادة ٨ من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ بشأن تسوية حالات بعض العاملين يرتبط بالتسوية الخاطئة — في حالة عدم إجراء تسوية أصلاً أو إجرائها بما يعطى العامل أقل مما يستحقه قانوناً فإن حكم المادة الثامنة لا يوجد مجال لأعماله .

الفتوى :

وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة في ١٩٨٥/١١/٢٠ فاستعرضت فتاها الصادرة بتاريخ ١٩٨٤/١١/١٤ (ملف رقم ٩٥٦/٢/٨٦) كما استعرضت أحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ بشأن تسوية حالات بعض العاملين وتبين لها أنه وفقاً لحكم المادة الحادية عشرة من هذا القانون كان لا يجوز تعديل المركز القانوني للعامل على أي وجه من الوجوه بعد ١٩٨٤/٦/٣٠ إلا إذا كان ذلك تنفيذاً لحكم قضائي نهائي ، بيد أن المشرع تدخل بالقانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٨٤ وقضى ببد هذا الميعاد حتى ١٩٨٥/٦/٣٠ بالنسبة للحقوق الناشئة عن القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ ، واستظهرت الجمعية أن حظر تعديل المركز القانوني للعامل بعد التاريخ المذكور ينصرف إلى جهة الإدارة والعامل في نفس الوقت بمعنى أن العامل الذي لم يرفع دعوى مطالباً بحقه الذي يذمعه حتى ١٩٨٥/٦/٣٠ يتمتع وجوباً على المحكمة قبول دعواه لتعلق هذا الميعاد بالنظام العام فكما يتمتع أيضاً على الجهة الإدارية لذات السبب النظر في طلب إجابهته التي طلبه .

ولذا كانت المادة الثامنة من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ سالف

البيان تلزم جهة الادارة اجراء تسوية قانونية للعامل وفقا لاحكام القوانين المعمول بها عند اجرائها بفرض تحديد الدرجة والاعتمدية القانونية التى يستحقها العامل وذلك عند الاعتداد بها عند اجراء ترقية العامل مستقبلا للدرجة التالية الا ان مناط اعمال حكم هذه المادة يرتبط بالتسوية الخاطئة . اما فى حالة عدم اجراء تسوية اصلا او اجرائها بما يعطى العامل اقل مما يستحقه قانونا فان حكم المادة الثامنة السالف البيان لا يوجد مجالا لاعماله :

وتطبيق ما تقدم على العامل المعروضة حالته فانه يبين من الأوراق انه لم تجر له أية تسوية وفقا لاحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ سالف البيان ١٩٨٥/٦/٣٠ ومن ثم فلا يجوز النظر فى تطبيق احكام القانون المذكور على حالته أو تعديل مركزه القانونى على اى وجه من الوجوه الا اذا كان ذلك تنفيذا لحكم قضائى نهائى .

لذلك :

انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز النظر فى تطبيق حكم المادة السادسة من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه على العامل المعروضة حالته بعد ١٩٨٥/٦/٣٠

(ملف ٦٧٤/٣/٨٦ — جلسة ١٩٨٥/١١/٢٠)

قاعدة رقم (٩٥)

المبدأ :

منح المشرع العامل الذى سويت حالته تسوية خاطئة الخيار بين اعادة تسوية حالته تسوية قانونية صحيحة أو الإبقاء بصفة شخصية على وضعه الوظيفى النائىء عن التسوية الخاطئة — حق الخيار مقرر للعامل وحده خلال المدة المحددة .

الفتوى :

المادة الثامنة من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ بشأن تسوية حالات بعض العاملين تقضى بأن — المشرع منح العامل الذى سويت حالته تسوية خاطئة الخيار بين أحد وضمين : اعادة تسوية حالته تسوية قانونية صحيحة مع منحه الزيادة المنصوص عليها فى هذا القانون اذا كان ممن تنطبق عليه هذه الزيادة أو الإبقاء بصفة شخصية على وضعه الوظيفى الناشئ عن التسوية الخاطئة مع عدم استحقاقه الزيادة المشار اليها مع وجوب اجراء التسوية الصحيحة لتحديد درجته وأقدميته التى يعتد بها لترقيته فى المستقبل وهذا الحق فى الخيار مقرر للعامل وحده يستعمله فى خلال المدة من تاريخ العمل بالقانون فى ١/١/١٩٨٤ حتى ٣٠/٦/١٩٨٤ — باستعمال العامل لهذا الحق خلال المدة المذكورة أو بعدم استعماله خلالها يتحدد مركزه القانونى على أساس ما قرره ارادته من خيار أو عدم خيار ولا يجوز طبقا لقانون تعطيل هذا الحق أو اعدام اثره وإذا اختار العامل الإبقاء على التسوية الخاطئة لم يجز لجهة الادارة اصدار ارادته والا كان ذلك اعدارا منها لحكم القانون الذى قرر له هذا الحق وهو ما لا يجوز قانونا .

(ملف ٦٨٤/٣/٨٦ — جسة ١٩٨٦/٦/٤)

قاعدة رقم (٩٦)

المبدأ :

استمرار العمل بقاعدتى الاحتفاظ والاستهلاك الوارنتين فى المادة الثامنة من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ فى ظل العمل بأحكام القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٦

الفتوى :

أن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والنشر بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٨٧/١/٧ فاستعرضت نص المادة

الثامنة من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ بشأن تسوية حالات بعض العاملين التى قضت بأن ، يتجاوز عن استرداد ما صرف بغير وجه حق حتى تاريخ العمل بهذا القانون من الحكومة أو وحدات الحكم المحلى أو الهيئات المحلية أو شركات القطاع العام للعاملين نتيجة لتسوية ، اذا كان الصرف قد تم تنفيذا لحكم قضائى أو فتوى من مجلس الدولة أو رأى للجهاز المركزى للتنظيم والإدارة أو رأى لأحد إدارات الشؤون القانونية اذا كان هذا الرأى فى هذه الحالة الأخيرة معتمد من السلطة المختصة ثم عدل عن الفتوى أو الرأى أو الفى الحكم .

ولا يترتب على العمل بالفقرة السابقة رد ما سبق تحصيله من المبالغ المشار إليها ، ويحتفظ بصفة شخصية للعاملين الموجودين بالخدمة . المرتبات التى يتقاضونها وقت العمل بهذا القانون نتيجة تسوية خاطئة، على أن يستهلك الفرق بين تلك المرتبات وبين المرتبات المستحقة قانونا مضامنا إيهما العلالتان المنصوص عليهما فى المادة الأولى من هذا القانون اذا كانوا من المستحقين لهما ، وذلك من ريع قيمة علاوات الترقية والعلاوات الدورية التى تستحق لهم بعد تاريخ العمل بهذا القانون ... » .

كما استعرضت الجمعية نص المادة الأولى من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٨٦ بالتجاوز عن استرداد ما صرف بغير وجه حق من مرتبات أو أجور أو بدلات أو رواتب اضافية المعمول بها اعتبارا من ١٩٨٦/٧/٤ التى قضت بأن « يتجاوز عن استرداد ما صرف بغير وجه حق حتى تاريخ العمل بهذا القانون من الحكومة أو وحدات الحكم المحلى أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو هيئات القطاع العام وشركاته للعاملين بصفة مرتب أو أجر أو بدل راتب اضافى اذا كان الصرف قد تم تنفيذا لحكم قضائى أو فتوى من مجلس الدولة أو رأى للجهاز المركزى للتنظيم والإدارة أو رأى لأحدى إدارات الشؤون القانونية معتمد فى هذه الحالة الأخيرة من السلطة المختصة ثم الفى الحكم أو عدل عن الفتوى

الرأى . ويجوز بقرار من السلطة المختصة في غير الحالات المنصوص عليها في الفقرة السابقة التجاوز عن استرداد المبالغ المشار إليها » .

ومفاد ما تقدم أن المشرع في القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ المشار إليه تجاوز عن استرداد ما صرف بغير وجه حق حتى تاريخ العمل بالقانون في ١/١/١٩٨٤ من الجهات المشار إليها في المادة الثامنة من القانون المذكور نتيجة تسوية إذا كان الصرف معلا تم تنفيذا لحكم أو فتوى أو رأى صادر من الجهات المشار إليها في المادة المذكورة ثم عدل عن الفتوى أو الفى الحكم ، وأفرد للتسويات الخلطية حكما خلاصا مقتضاه الاحتفاظ للعامل بصفة شخصية بالمرتب الخاطئ الذى يتقاضاه في تاريخ العمل بالقانون على أن يستهلك الفرق بين ذلك المرتب المستحق قانونا وذلك من ربح قيمة علاوات الترقية والعلاوات الدورية المستحقة بعد العمل بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤

وإذا كان المشرع في القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٦ المشار إليه قد أتى بتنظيم مشابه للحكم الخاص بالتجاوز الوارد في القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ فقرر التجاوز عما صرف بغير وجه حق من الجهات المحددة فيه على سبيل الحصر في ذات الحالات الواردة في القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ بصفة أجر أو مرتب أو بدل إلا أنه لم يتعرض بالإنشاء أو بالتعديل لما تضمنه القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ من أحكام خاصة بالتسويات الخلطية خاصة قاعدتى الاحتفاظ بالمرتب الخاطئ الذى بلغه العامل نتيجة تسوية حالته خطأ واستهلاك الفرق بين هذا المرتب الخاطئ والمرتب المستحق قانونا وبذلك يكون المشرع قد خدع لكل من القانونين مجال أعمال ومناطق تطبيق مختلف عن الآخر ولا يخلط به ولو أراد المشرع في القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٨٦ شمول أحكامه للتسويات الخلطية وإنشاء قاعدتى الاحتفاظ والاستهلاك لما أعوزه النص على ذلك ، أما وقد سكت عن إيراد حكم يفيد صراحة أو ضمنا المساس بقاعدتى الاحتفاظ والاستهلاك الواردين في الفقرة الثالثة من المادة الثامنة من القانون رقم

٧. لسنة ١٩٨٤ ، غائه يتمين القول باستمرار العمل بهما في ظل أحكام القاتون رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه . فيستمر الاحتفاظ بالمرتبات الناشئة عن تسوية خاطئة مع استهلاك الفرق بينها وبين المرتبات المستحقة قانونا من ربع قيمة علاوة الترقية أو العلاوة الدورية المستحقة اعتبارا من ١/١/١٩٨٤ ، ولا وجه للقول بأن حكم التجاوز الوارد في القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٦ . يمتد ليشمل التجاوز عن استهلاك الفروق المترتبة على التسويات الخاطئة ذلك أنه فضلا عن تعارض ذلك مع صراحة النصوص غائه يؤدي الى التجاوز عن مبالغ لم تصرف بعد ولم يحل ميعاد استحقاقها في حين أن القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٦ يواجه فقط حالة الصرف الذي تم حتى تاريخ العمل به في ٤/٧/١٩٨٦ .

لذلك :

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى استمرار العمل بقاعدتي الاحتفاظ والاستهلاك الوارديتين في المادة الثامنة من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ في ظل العمل بأحكام القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٦

(ملف ١٠٨١/٤/٨٦ — جلسة ١٩٨٧/١/٧)

قاعدة رقم (٩٧)

المبدأ :

منظ اعمال حكم المادة (٨) من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ هو حصول العامل على تسوية بطريقة الخطأ — من يعين في إحدى الوحدات الخاضعة للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ اعتبارا من تاريخ اعتماد جداول التوظيف والتقييم وفقا للمؤهل الأعلى الحاصل عليه أثناء الخدمة يعامل وفقا لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨

الفتوى :

أن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى

والتشريع يجليستها المنعقدة في ٣٠/١١/١٩٨٨، فاستعرضت حكم المادة ٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥، بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام التي تنص على أن «... تحدد أقدمية من يعين بعد حصوله على مؤهل عال أو أى مؤهل آخر أعلى من مؤهله أثناء الخدمة في الفئة المقررة لمؤهله طبقاً لأقدمية خريجى ذات الدرجة من حملة المؤهل الأعلى الحاصل عليه المعينين طبقاً لأحكام القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٣، المشار إليه ما لم تكن أقدميته أفضل وإذا كان العامل قد بلغ أثناء الخدمة فئة أعلى أو مرتبة أكبر من الفئة أو المرتب الذى يستحقه طبقاً للأحكام السابقة ينقل بفئته وأقدميته ومرتبته إلى مجموعة الوظائف العالية غير التخصصية في الجهة التي تلاثم خبراته ما لم يكن بقاءه في مجموعة الوظيفة الأصلية أفضل له ، كما استعرضت حكم المادة ٢٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظم العاملين المدنيين بالدولة المعدل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٢ التي تنص على أنه «... ٣. إذا أعيد تعيين العامل في وظيفة من مجموعة أخرى بنفس درجته أو فدرجة أخرى يحسب أقدميته في هذه الحالة من تاريخ إعادة تعيينه » واستبانت أن المشرع قرر في المادة الرابعة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥، نقل العاملين الذين يحملون على مؤهلات عليا أثناء الخدمة إلى مجموعة الوظائف العليا غير التخصصية واحتفظ لهم بأقدميتهم ومبرراتهم في المجموعة الوظيفية المنقولين منها إذا كانت أعلى من تلك المقررة للمؤهلات الأعلى المعينين بها وذلك ما لم يكن بقاءهم في مجموعاتهم الأصلية أفضل لهم ، هذا في حين أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار إليه أجاز إعادة تعيين العامل ونقله لأحكامه في وظيفة من مجموعة نوعية مختلفة بذات درجته بدرجة أخرى وحدد أقدميته في هذه الحالة من تاريخ إعادة التعيين ولم يجيز له الاحتفاظ بأقدميته السابقة .

ومن حيث أن إتمام الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع قد استقر على أن المشرع وقد هجر في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ نظام

تسعر الشهادات وأخذ بنظام موضوعى لترتيب وتوصيف الوظائف أساسه الوظيفية وما تطلبه من اشتراطات لشغلها وليس الموظف الشاغل لها وإن هذا المسلك من جانب المشرع القائم على أساس طبيعة عمل الوظيفة لا يتفق مع حكم المادة الرابعة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه وأنه اعتباراً من تاريخ اعتماد جداول التوصيف والتقييم بنقضى حكم المادة الرابعة المشار إليها ، ومن ثم فإن من يعين فى إحدى الوحدات الخاضعة للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ اعتباراً من تاريخ اعتماد جداول التوصيف والتقييم وفقاً للمؤهل الأعلى الحاصل عليه أثناء الخدمة يعامل وفقاً لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار إليه . وترتباً على ما تقدم فإن تعيين العاملة المذكورة فى الحالة المعروضة حالتها بمقتضى مؤهلها العالى الذى حصلت عليه أثناء الخدمة بعد اعتماد جداول التوصيف والتقييم بالجهة التى تعمل بها يعد بمثابة إعادة تعيين يخضع لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ طالما توافرت فى شأنها اشتراطات شغل الوظيفة فتحدد أقدمتها فى هذه الحالة وفقاً لحكم المادة ٢٤ منه من تاريخ إعادة التعيين ، وبذلك فإنه لا محل لأعمال حكم المادة ٨ من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ فى هذه الحالة لتخلف مناه أعمالها وهو حصول العامل على تسوية بطريقة الخطأ .

لذلك :

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن نقل السيدة / الى مجموعة الوظائف العالية غير التخصصية بعد حصولها على المؤهل العالى هو بمثابة إعادة تعيين فى هذه المجموعة وتحدد أقدمتها فيها من تاريخ إعادة تعيينها .

قاعدة رقم (٩٨)

المبدأ :

استمرار العمل بحكم الفقرة الثالثة من المادة الثالثة من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ بعد ١٩٨٤/٦/٣٠ وإلى حين اتمام التعامل بين المرتب الخاطئ المحتفظ به للعامل ومرتبته الصحيح .

الفتوى :

وقد عرض الموضوع على اللجنة الأولى لقسم الفتوى فقررت بجلستها المعقودة بتاريخ ١٩٨٩/٩/٥ إحالته إلى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع لأهميته وعموميته ، وقبـد عرض الموضوع على الجمعية بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠ / ٦ / ١٩٩٠ ، فاستعرضت المادة الثامنة من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ ق بشأن تسوية حالات بعض العاملين التي نصبت على أن « يتجاوز عن استرداد ما صرف بغير وجه حق حتى تاريخ العمل بهذا القانون من الحكومة أو وحدات الحكم المحلي أو الهيئات العامة أو شركات القطاع العام للعاملين نتيجة لتسوية ، إذا كان الصرف قد تم تنفيذاً لحكم قضائي أو فتوى مجلس الدولة أو رأى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة أو رأى لأحدى إدارات الشؤون القانونية إذا كان هذا الرأى فى هذه الحالة الأخيرة قد اعتمد من السلطة المختصة ، ثم عدل عن الفتوى أو الرأى أو ألغى الحكم .

ولا يترتب على العمل بالفترة السابقة رد ما سبق تحصيله من المبالغ المشار إليها .

ويحتفظ بصيغة شخصية للعاملين الموجودين بالخـدمة بالمرتبات التى يتقاضونها وقت العمل بهذا القانون نتيجة تسوية خاطئة ، على أن يستهلك الفرق بين تلك المرتبات وبين المرتبات المستحقة قانوناً مضافاً إليها

العلاوات المنصوص عليهما في المادة الأولى من هذا القانون اذا كانوا من المستحقين لهما ، وذلك من ريع قيمة علاوات الترقية والعلاوات الدورية التي تستحق لهم بعد العمل بهذا القانون .

ومع عدم الاخلال بالأحكام القضائية النهائية أو بالقرارات النهائية الصادرة بالترقية للعامل الذي تنطبق عليه أحكام الفقرة السابقة أن يختار بين أحد الوضعين الآتيين :

(١) اعادة تسوية حالته تسوية قانونية ، مع منحه الزيادة المنصوص عليها في المادة الأولى من هذا القانون اذا كان ممن تنطبق عليهم هذه الزيادة .

(ب) الإبقاء بصفة شخصية على وضعه الوظيفي الحالي الذي وصل اليه نتيجة التسوية الخاطئة ، مع عدم استحقاقه للزيادة المشار اليها ، على ان يعتد عند تربيته للدرجة التالية بالوضع الوظيفي الصحيح له بفترض تسوية حالته تسوية قانونية وفقا لأحكام القانون المعمول به عند اجرائها .

ومناد ما تقدم أن المشرع أفرد للتسويات الخاطئة حكما خاصا مقتضاه الاحتفاظ للعامل بصفة شخصية بالمرتب الخاطئ الذي يتقاضاه في تاريخ العمل بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ في ١/١/١٩٨٤ ، وتجاوزا المشرع القانون المذكور عن استرداد ما صرف بغير وجه حق حتى تاريخ العمل به على أن يستهلك الفرق بين المرتب الخاطئ والمرتب المستحق قانونا وذلك من ريع قيمة علاوات الترقية والعلاوات الدورية المستحقة بعد ١/١/١٩٨٤ تاريخ العمل بالقانون المذكور ، كما أبقى بصفة شخصية على الوضع الوظيفي الخاطئ للعامل وأوجب اجراء تسوية صحيحة له وفقا للقوانين السارية يعتد بها عند تربيته للدرجة التالية .

ولما كان الهدف من نص المشرع على حكمي الاحتفاظ بالتسوية

الخاطئة واستهلاك الفرق بين المرتب الخاطئ والمرتب الصحيح هو الوصول الى تعادل المرتب الخاطئ مع المرتب الصحيح ، فان تحقيق هذا الهدف يحتم استمرار هذا الاستهلاك بعد ١٩٨٤/٦/٣٠ بالنسبة للتسويات التي تمت وفقا لاحكام التشريعات المشار اليها في المادة الحادية عشر من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ ، ويعد ١٩٨٥/٦/٣٠ بالنسبة للتسويات الخاطئة التي تمت وفقا لاحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ ، وذلك الى حين اتمام التعادل احقرا لارادة المشرع الصريحة في هذا الشأن وليس في ذلك اى اخلال بالمركز القانوني للعامل الذي استقر واحتفظ له به لان قاعدة الاستهلاك لا تؤدي في حقيقة الامر الى الانتقاص من المرتب الخاطئ للعامل ولا الى عدم زيادة مرتبه بالعلاوات الدورية او علاوات الترقية كل ما هنالك انه يتربط على خصم ربع قيمة العلاوة أن المرتب الخاطئ يزيد مقداره ٢٠٪ من قيمة العلاوة التي تستحق له وتصاغ اليه ومن ثم يتعين القول باستمرار اعمال قاعدة استهلاك الفرق بين المرتب الخاطئ والمرتب الصحيح لحين تمام التعادل بينهما ودون التقيد في ذلك بالتاريخ الذي حدده المشرع وحظر بعده المساس بالمركز القانوني للعامل لان تطبيق قاعدة الاستهلاك لا تشكل اى مساس بهذا المركز .

لذلك :

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى استمرار العمل بحكم الفقرة الثالثة من المادة الثالثة من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٤ بعد ١٩٩٠/٦/٣٠ والى حين اتمام التعادل بين المرتب الخاطئ المحتفظ به للعامل ومرتبه الصحيح .

(ملف رقم ٧٩٠/٣/٨٦ — جلسة ١٩٨٩/٩/٥)

قاعدة رقم (٩٩)

المبدأ :

المادة ٨ من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ بشأن تسوية حالات بعض العاملين مفادها — انا اختار العامل الإبقاء بصفة شخصية

على وضعه الوظيفى الحالى الذى وصل اليه نتيجة التسوية الخاطئة غان على جهة الادارة رغم الإبقاء على التسوية الخاطئة أن تجرى فى شأن العامل التسوية الصحيحة التى يستحقها قانونا أودعتها لغرض الاعتداد بها عند ترقيته للدرجة التالية — ذلك فى ميعاد غايته ١٩٨٥/٦/٣٠

المحكمة :

ومن حيث أنه عن الموضوع فإن المادة الثامنة من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه تنص فى فقرتها الثالثة والرابعة على أنه : « ويحفظ بصفة شخصية للعاملين الموجودين بالخدمة بالمرتب التى يتقاضونها وقت العمل بهذا القانون نتيجة تسوية خاطئة ، على أن يستهلك الفرق بين المرتبات والمرتبات المستحقة قانونا مضافا اليهما العلاوات المنصوص عليهما فى المادة الأولى من هذا القانون اذا كانوا من المستحقين لهما، وذلك من ريع قيمة علاوات الترقية والعلاوات الدورية التى تستحق لهم بعد تاريخ العمل بهذا القانون .

ومع عدم الإخلال بالأحكام القضائية النهائية أو بالقرارات النهائية الصادرة بالترقية ، للعامل الذى تنطبق عليه أحكام الفقرة السابقة أن يختار بين أحد الوضعين الآتين :

(أ) إعادة تسوية حالته تسوية قانونية ، على منحه الزيادة المنصوص عليها فى المادة الأولى من هذا القانون اذا كان ممن تنطبق عليهم هذه الزيادة .

(ب) الإبقاء بصفة شخصية على وضعه الوظيفى الحالى الذى وصل اليه نتيجة التسوية الخاطئة ، مع عدم استحقاقه للزيادة المشار اليها، على أن يعتد عند ترقيته للدرجة التالية بالوضع الوظيفى الصحيح له باعتراض تسوية حالته تسوية قانونية وفقا لأحكام القانون المعمول به عند اجرائها . »

ومن حيث أن مفاد حكم هذه المادة انه اذا اختار العامل الإبقاء بصفة شخصية على وضعه الوظيفي الحالي الذى وصل اليه نتيجة التسوية الخاطئة ، فان على جهة الادارة ، رغم الإبقاء على التسوية الخاطئة بصفة شخصية ، أن تجرى فى شأن العامل التسوية الصحيحة التى يستحقها قانونا وأودعها لغرض الاعتداد بها عند ترقية للدرجة التالية، على أن يتم ذلك فى ميعاد غايته ١٩٨٥/٦/٣٠

ومن حيث انه يبين من الاطلاع على القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٨٥ الصادر بتاريخ ١٩٨٥/٦/١٦ أن نص فى مادته الأولى على أن :

« (أ) تعاد تسوية حالات العاملين الآتية أسماؤهم فيما بعد والذين سبق أن سويت حالاتهم طبقا للقانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٨٠ وقرارات وزير الدولة للتعليم أرقام ١٢٨ ، ١٤٦ لسنة ١٩٨٠ و ٦١ لسنة ١٩٨١

(ب) الاحتفاظ بصفة شخصية بالمرتبات التى يتقاضونها وقت العمل بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ فى ١/١/١٩٨٤ نتيجة تسوية خاطئة على أن يستهلك الفرق بين تلك المرتبات وبين المرتبات المستحق قانونا وذلك من ريع قيمة علاوات الترقية والعلاوات الدورية المستحقة لهم بعد ١/١/١٩٨٤

(ج) الإبقاء بصفة شخصية على وضعهم الوظيفي الحالي الذى وصلوا اليه نتيجة التسوية الخاطئة على أن يعتد عنه ترقيتهم للدرجة التالية بالوضع الوظيفي الصحيح لهم بافتراض تسوية حالاتهم تسوية قانونية وفقا لأحكام القانون المعمول له عند اجرائها وهم ... »

وقد شمل هذا القرار المدعى .

ومن حيث أن هذا القرار على هذا النحو لا يعدوا أن يكون محض تطبيق لأحكام المادة الثامنة من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ المشار

اليه ، وصدر قبل ١٩٨٥/٦/٣٠ ، التاريخ المحدد بنص المادة ١١ من هذا القانون ، معطلة بالقانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٨٤. السالف الذكر ، فإنه يكون قد صانف تصحيح مواد القانون ، واذا ذهب الحكم الطمين الى خلافه فانه يكون قد خالف القانون واخطا في تطبيقه وتاويله ، وحق لذلك القضاء بالفائه ، ويرفض الدعوى ، والزام المدعى المصروفات .

(طعن رقم ٢٤٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٩٠/٢/١١)

قاعدة رقم (١٠٠)

المبدأ :

يلزم لانفاة العامل من الزيادة المنصوص عليها في المادة الاولى من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ توافر شرطين :

- ١ — ان يكون العامل قد رقى فعلا بالرسوب الوظيفى في ١٩٧٤/١٢/٣١ بمقتضى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ .
- ٢ — الا يكون قد ترتب على تطبيق القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ تعديل في تواريخ ترقيةاته .

المحكمة :

ومن حيث انه بالنسبة للطلب الثانى للطاعن وهو زيادة مرتبه بمقدار علاوتين اعتبارا من ١٩٨٤/١/١ تطبيقا لاحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ في شأن تسوية حالات بعض العاملين فان المادة الاولى من هذا القانون تنص على ان (يزداد اعتبارا من ١٩٨٤/١/١ المرتب المستحق قانونا لكل من العاملين المذكورين بعد بقية علاوتين من علاوات تدرجته في تاريخ العمل بهذا القانون بحد ادنى خمسة جنيهات شهريا ولو تجاوز بها نهاية مربوط الدرجتين .

أ. — من تمت ترقيةه فعلا في ١٩٧٤/١٢/٣١ بمقتضى القانون رقم ٦٠

لسنة ١٩٧٥ تنطبق قواعد الرسوب الوظيفي اذا كانت هذه الترقية قد تمت قبل العمل بالقانونين رقمي ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ ولم يترتب على تطبيق احكام هذين القانونين تعديل في تواريخ ترقياته) .

ومن حيث انه يلزم لامتادة العايل من الزيادة المقررة بالمادة الاولى من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ توافر شرطين :

١. — أن يكون العامل قد رقى فعلا بالرسوب الوظيفي في ٧٤/١٢/٣١ بمقتضى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ .

٢ — ألا يكون قد ترتب على تطبيق القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ تعديل في تواريخ ترقياته .

ومن حيث انه بالنسبة للطاعن فانه لم يطبق عليه القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ ولم يرق فعلا وفقا لاحكامه في ٧٤/١٢/٣١ على النحو السابق ايضاحه ومن ثم يكون قد فقد أحد شرطى الامادة من الزيادة المقررة بالمادة الاولى من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٥ وتكون مطالبة في هذا الشق غير قائمة على سند من القانون خليفة بالرفض .

(ظعن رقم ٣٤٢٦ لسنة ٣٢ قْ بجلسة ١٩٩٢/١/٤)

قاعدة رقم (١٠١)

المبدأ :

يلزم الاستحقاق الزيادة المصوص عليها في البند ١ من المادة ١٨ من القانون ٧ لسنة ١٩٨٤ توافر ثلاث شروط :

١ — أن يكون العامل قد رقى فعلا بالرسوب الوظيفي في ٧٤/١٢/٣١ بمقتضى حكم القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ قبل العمل بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ .

٢ — ألا يكون قد ترتب على تطبيق القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٠ تعديل في تواريخ ترقيةه .

٣ — اذا كان العامل قد سويت حالته تسوية خاطئة فلا تمنح الزيادة إلا بعد اجراء التسوية الصحيحة لحالته واختياره لذلك .
الحكمة :

ومن حيث أنه عن موضوع هذا الطلب فان المادة الأولى من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ في شأن تسوية حالات بعض العاملين ينص على أن (يزداد اعتباراً من ١/١/١٩٨٤ المرتب المستحق قانوناً لكل من العاملين المذكورين بعد بقيمة علاوتين من علاوات درجته من تاريخ العمل بهذا القانون بحد أدنى خمسة جنيهات شهرياً ولو تجاوز بها نهاية مربوط الدرجة .

١ — من تمت ترقيةه فعلاً في ٢١/١٢/١٩٧٤ بمقتضى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ بتطبيق قواعد الرسوب الوظيفي اذا كانت هذه الترقية قد تمت قبل العمل بالقانونين رقمي ١٢٥ لسنة ١٩٨٠ لعلاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالة بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية والمعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ ... ولم يترتب على تطبيق أحكام هذين القانونين تعديل في تواريخ ترقيةه .

وتنص المادة الثامنة من ذات القانون « ... ومع عدم الإخلال بالأحكام القضائية النهائية أو بالقرارات النهائية الصادرة بالترقية للعامل الذى تنطبق عليه أحكام الفقرة السابقة أن يزداد بين أحد الوضامين الآتين :—

(١) إعادة تسوية حالته تسوية قانونية ، مع منحة الزيادة المنصوص عليها في المادة الأولى من هذا القانون اذا كان ممن تنطبق عليهم هذه الزيادة .

من هذا أن مفاد هذه النصوص أن يلزم لاستحقاق الزيادة المنصوص

عليها في البند (١) من المادة الأولى من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤. توافر:
ثلاثة شروط .

١ — أن يكون العامل قد رقى فعلا بالرسوب الوظيفي في ٧٤/١٢/٣١
بمقتضى حكم القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ قبل العمل بالقانون رقم ١٣٥
لسنة ١٩٨٠ .

٢ — ألا يكون قد ترتب على تطبيق القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠
تعديل في تواريخ ترقياته .

٣ — إذا كان العامل قد سويت حالته تسوية خاطئة فلا تمنح الزيادة
إلا بعد اجراء التسوية الصحيحة لحالته واختياره لذلك .

ومن حيث انه بتطبيق هذه الشروط على حالة المطعون ضده بين انه
رقى بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ رسوبا حيث حصل على الفئة السابعة
الفنية في ٧٤/١٢/٣١ ، وكان يتمين بتطبيق القانون رقم ١٣٥ لسنة
١٩٨٠ معدلا بالقانون ١١٢ لسنة ١٩٨١ على حالته أن تمنح الترقية
الاعتبارية وتقدمها سنتان في الفئة التي كان يشغلها أصلا أو التي حصل
عليها بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ إلا أن الجهة الادارية أرجعت اقدميته
في الفئة التي حصل عليها رسوبا بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ بالقرار
رقم ٤٤٦ لسنة ١٩٨١ الصادر في ١٥/١٠/١٩٨١ وكان يتمين أرجاع اقدمية
سنتان في الفئة الثامنة وهي الفئة التي كان يشغلها أصلا في ٧٤/١٢/٣١
إلا أن الجهة الادارية أرجعت اقدميته في الفئة التي حصل عليها رسوبا وهي
الفئة السابعة الفنية . وهو تطبيق خاطيء وبه تكون التسوية التي أجريت
وهو خاطئة واحتفاظه بهذه يعتبر احتفاظا بتسوية خاطئة تفقده أحد شروط
الامتداد من الزيادة المقررة بالبند (١) من المادة الأولى من القانون رقم ٧
لسنة ١٩٨٤ .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد أخذ بغير هذا النظر ، فانه
يكون خليقا بالالغاء ويكون الظعن عليه قائما على سند من القانون .
(ظعن ١٥٦١ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٩٢/٣/٣١)

الفصل التاسع

مسائل متنوعة

أولا — الصبية والإشراقات ومساعدو الصناع

قاعدة رقم (١٠٢)

المبدأ :

المشرع عند إصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ اتجه الى عدم اهدار المدة التي قضاهما العاملون الذين عينوا بوظائف الصبية والإشراقات ومساعدى الصناع قبل بلوغ أى منهم السن المحددة للتعين فى أحدى الفئات، قرر المشرع فى الفقرة (ج) من المادة (٢١) من القانون المشار اليه اعتبار الصبى أو مساعد الصانع شاغلا الفئة التاسعة من اليوم التالى لضى سبع سنوات على دخوله الخدمة ثم عدل المشرع عن هذا المسلك الذى من شأنه تأخير حصول تلك الطائفة على الفئة التاسعة لمدة سبع سنوات وذلك بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ الذى قضى باعتبارهم شاغلين للفئة التاسعة من تاريخ التعيين أو من تاريخ الحصول على المؤهل بالنسبة للحاصلين منهم على مؤهلات دراسية بشرط ألا تقل السن عند شغل تلك الفئة عن السادسة عشر — غير الحاصلين على مؤهلات دراسية اعتبروا شاغلين للفئة التاسعة بعد مضي سنتين من تاريخ التعيين بشرط ألا تقل السن عن ١٨ سنة — الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٩ أضافت حكما جديدا يقضى بصواب المدة الكلية لهؤلاء العاملين من تاريخ التعيين أو بلوغ سن الثالثة عشر أيهما أقرب .

الحكمة :

ومن حيث أن المادة الأولى من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦. بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥. بإصدار قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام معدلة بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٩. تنص على أنه « في تطبيق الجدول الثالث الملحق بقانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام يعتبر الصبية والاشراقات ومساعدو الصناع الحاصلون على مؤهلات دراسية أقل من المتوسطة شاغلين الفئة التاسعة (١٧٢ ، ٣٦٠ جنيتها) اعتبارا من تاريخ التعيين في تلك الوظائف أو الحصول على المؤهل أيهما أقرب مع ما يترتب على ذلك من آثار وبشرط ألا يقل السن عند شغل هذه الفئة عن السادسة عشر ، أما غير الحاصلين منهم على مؤهلات دراسية فيعتبرون شاغلين للفئة المذكورة اعتبارا من اليوم التالي لمضى سنتين من تاريخ التعيين في إحدى هذه الوظائف مع ما يترتب على ذلك من آثار وبشرط ألا تقل السن عن شغل هذه الفئة عن الثامنة عشرة ، وتحسب المدة الكلية للعامل اعتبارا من تاريخ التعيين أو بلوغه سن الثالثة عشرة أيهما أقرب » .

ومن حيث أن الاستفادة من هذا النص أن المشرع عند إصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ اتجه إلى عدم إهدار المدة التي قضاهما العاملون الذين عينوا بوظائف الصبية والاشراقات ومساعدى الصناع قبل بلوغ أى منهم السن المحددة للتعيين في أحدى الفئات ولذلك قرر المشرع في الفقرة (ج) من المادة ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ اعتبار الصبى أو مساعد الصناع شاغلا الفئة التاسعة من اليوم التالي لمضى سبع سنوات على دخوله الخدمة ثم عدل المشرع عن هذا المسلك الذى من شأنه تأخير حصول تلك الطائفة على الفئة التاسعة لمدة سبع سنوات وذلك بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ الذى قضى باعتبارهم شاغلين للفئة التاسعة من تاريخ التعيين أو من تاريخ الحصول على المؤهل بالنسبة للحاصلين منهم على مؤهلات دراسية بشرط ألا تقل السن عند شغل تلك الفئة عن السادسة عشرة فإن كانوا غير

حاصلين على مؤهلات دراسية اعتبرهم شاغلين لها بعد مضي سنتين من تاريخ التعيين بشرط الا تقل السن عن الثامنة عشرة ومن ثم يكون المشرع قد ألغى بهذا الحكم الفقرة (ج) من المادة ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ولم يقف المشرع عند هذا الحد وانما اضاف الى حكم القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ حكما جديدا نصت عليه الفقرة الثانية من المادة الاولى من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٩ يقضى بحساب المدة الكلية لهؤلاء العاملين من تاريخ التعيين او بلوغ سن الثالثة عشرة ايهما اقرب .

ومن حيث ان الثابت بالأوراق ان المدعى عين بداءة في وظيفة ملاحظ وهي من الوظائف الواردة بالكشف رقم ٤ المرفق بكادر العمال تحت عنوان الصناع والعمال المعينون في الوظائف التي لا تحتاج الى دقة التي يبدأ مربوطها بـ ٣٦٠/٢٠٠ مليا .

ومن حيث انه قد صدر كتاب دورى الجهاز المركزى والادارة رقم ١٩٧٧/١٢ بشأن الصعوبات التي صادفت الوحدات الادارية عند تطبيق احكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ وقد نص بالبند ثانيا انه بالنسبة لسريان هذا القانون على العاملين بوحدات الجهاز الادارى للدولة تسرى على الذين عينوا بوظيفة صانع لا تحتاج الى الدقة المقرر لها الدرجة العاشرة (٣٦٠/٢٠٠ مليا) .

ومن حيث ان المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن قواعد وشروط واوضاع نقل العاملين الى الدرجات المعادلة لدرجاتهم المعالية نصت على ان « تعادل الدرجات دائمة او مؤقتة الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ على الوجه المبين بالجدول الاول المرفق » . وقد جاء بالجدول الاول المرفق ان الدرجة ٣٦٠/٢٠٠ مليا المقررة لوظيفة ملاحظ ملابا هي الدرجة العاشرة .

ومن حيث انه طبقا لما تقدم يكون المدعى معينا بالدرجة العاشرة من ١٩٤٣/٤/١٦ ومن ثم فانه يتقدم من احكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦

المعدل بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٩ دون نظر وظيفته في ١٩٧٤/١٢/٣١ تاريخ العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ كما ذهب الى ذلك الحكم المطعون فيه اذ العبرة هي بطبيعة الوظيفة التي عين عليها المدعى ابتداء ، ومن ثم فان المدعى يستحق الدرجة التاسعة من ١٩٤٥/٥/١ أى بعد مضي سنتين من تاريخ تعيينه الأول في ١٩٤٣/٤/١٦ وينطبق الجدول الثالث على حالته ويستحق الدرجة الرابعة من ١٩٥٧/٥/١ ولا يدرك الترقية الى الثالثة اذ أن مدة خدمته لا تؤهله لاستحقاق تلك الدرجة .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه ذهب الى غير ذلك فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون الامر الذى يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المطعون فيه والقضاء باستحقاق المدعى للدرجة الرابعة اعتبارا من ١٩٥٧/٥/١ مع ما يترتب على ذلك من آثار ونقض ما عدا ذلك من طلبات والزام كل من المدعى والجهة الادارية المصروفات مناصفة باعتبار أن كلا منهما اخطى في بعض طلباته .

(طعن ١٧٦٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٨٦/٤/٢٠)

قاعدة رقم (١٠٣)

المبدأ :

فرق المشرع عند تسوية حالات العاملين المخاطبين بأحكام القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٩ بين الحاصلين منهم على مؤهلات دراسية أقل من المتوسطة فيعتبروا شاغلين للفئة التاسعة من تاريخ التعيين في تلك الوظيفة او الحصول على المؤهل ايها اقرب بشرط الا يقل السن عند شغل هذه الفئة عن السادسة عشرة وبين غير الحاصلين منهم على مؤهلات دراسية فيعتبروا شاغلين للفئة التاسعة من اليوم التالى لمضى سنتين من تاريخ التعيين بشرط الا يقل السن عند شغل هذه الفئة عن الثامنة عشرة .

المحكمة :

ينص القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ في شأن تعديل بعض أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

بإصدار قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام في مادته الأولى منه على أنه في تطبيق الجدول الثالث الملحق بقانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام يعتبر الصبية والإشراف ومساعدو الصناع الحاصلون على مؤهلات دراسية أقل من المتوسطة شاغلين الفئة التاسعة (٣٦٠/١٦٢) اعتبارا من تاريخ التعيين في تلك الوظائف أو الحصول على المؤهل أيهما أقرب مع ما يترتب على ذلك من آثار ويشترط ألا يقل السن عند شغل هذه الفئة عن السادسة عشرة ، أما غير الحاصلين منهم على مؤهلات دراسية فيعتبرون شاغلين للفئة المذكورة اعتبارا من اليوم التالي لمضى سنتين من تاريخ التعيين في إحدى هذه الوظائف مع ما يترتب على ذلك من آثار ويشترط ألا تقل السن عند شغل هذه الفئة عن الثامنة عشر وتحسب المدة الكلية للعامل اعتبارا من تاريخ التعيين أو بلوغه سن الثالثة عشرة أيهما أقرب » ونصت المادة الثانية من هذا القانون على أن ينشر في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ مع عدم صرف أية مروق مالية مترتبة على تطبيقه عن المدة السابقة على ١٩٨٠/١/١ .

ومن حيث أنه يبين من ذلك أن المشرع قد فرق في تسوية حالات العاملين المخاطبين بأحكام القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٩ بين الحاصلين منهم على مؤهلات دراسية أقل من المتوسطة فاعتبرتهم شاغلين للفئة التاسعة من تاريخ التعيين في تلك الوظائف أو الحصول على المؤهل أيهما أقرب ويشترط ألا تقل السن عند شغل هذه الفئة عن السادسة عشرة وبين غير الحاصلين منهم على مؤهلات دراسية فاعتبرهم شاغلين للفئة المذكورة من اليوم التالي لمضى سنتين من تاريخ التعيين في إحدى هذه الوظائف ويشترط ألا تقل السن عند شغل هذه الوظيفة عن الثامنة عشرة ومن ثم فإنه يتعين أعمال هذا الحكم وفقا للضوابط المنصوص عليها ولا يجوز الخروج عليها إذ لا اجتهاد مع صراحة النص وترتبط على ذلك فإن المدعى وقد عين في وظيفة تلميذ براد للالات الكتبية بصلاح المهمات اعتبارا من ١٩٣٩/٦/١٤ واستمر بالخدمة الى أن استقال اعتبارا من ١٩٤٣/١٢/٢

ثم عين بوظيفة مساعد براد ملكينات كتابة اعتبارا من ١٢/١٢/١٩٤٣ بهيئة
السكك الحديدية وطبق عليه كادر العمال باعتبار انه مساعد صانع اعتبارا
من ١٢/١٢/١٩٤٣. وكان قد حصل على الشهادة الابتدائية عام ١٩٤٨.
ومن ثم فانه يعتد شاغلا للفئة التاسعة (٣٦٠/١.٦٢) اعتبارا من تاريخ
حصوله على المؤهل بإعتباره التاريخ الاقرب مع ما يترتب على ذلك من
آثار وباعتبار انه في هذا التاريخ كان قد جاوز السادسة عشرة ولا يقدم
في ذلك ان زملاء المدعى الذين التحقوا بالخدمة في وظائف الصبية والاشترقت
ومساعدى الصناع من غير الحاصلين على مؤهلات دراسية يعتبرون شاغلين
للفئة التاسعة اعتبارا من اليوم التالى لمضى سنتين من تاريخ التعيين في
احدى الوظائف ويشترط الا تقل السن عند شغل هذه الفئة عن الثانية
عشرة مما يترتب عليه ان يكون المدعى في وضع أسوأ من زميله الذى عين
معه من غير الحاصلين على مؤهلات دراسية وذلك انه ولئن كان حقا انه
قد نتج مفارقة في تطبيق المادة الاولى من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٩،
بين العاملين المخاطبين باحكامه من حصلوا على مؤهلات دراسية اقل من
المتوسطة بعد فترة طويلة من بدء منهم في تلك الوظائف فيعتبرون شاغلين
للفئة التاسعة من تاريخ حصولهم على تلك المؤهلات وبين زملائهم المعينين
معه في ذات الوظائف والذين لم يحصلوا على المؤهلات المشار اليها
فيعتبرون شاغلين للفئة التاسعة بعد مضى سنتين من تاريخ تعيينهم في
احدى هذه الوظائف مما قد يترتب عليه ان يحصل الآخرين على الفئة
التاسعة في تاريخ سابق على حصول زملائهم من حملة المؤهلات الدراسية
على الفئة المذكورة الا انه لا سبيل الى معالجة قصور النصوص سوى
بالتدخل التشريعى لتعديل تلك النصوص .

ومن حيث انه ترتيبا على ما تقدم فان طلب المدعى تسوية حالته
بتطبيق القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٩ مع عدم الاعتداد بحصوله على الشهادة
الابتدائية سنة ١٩٤٨ يكون في غير محلة متعينا رفضه .

ثانياً — حظر تعديل المركز القانوني للعامل من ١٩٨٤/٦/٢٠

قاعدة رقم (١٠٤)

المبدأ :

حظر المشرع تعديل المركز القانوني للعامل على أى وجه من الوجوه بعد ١٩٨٤/٦/٢٠ استناداً الى احكام التشريعات المذكورة الا اذا كان ذلك تنفيذاً لحكم قضائى نهائى ، وهذا الحظر ينصرف الى جهة الادارة والعامل فى نفس الوقت بمعنى ان العامل الذى لم يرفع الدعوى مطالبا بحقه الذى نشأ عن القوانين والقرارات سالفة البيان حتى ١٩٨٤/٦/٢٠ يمتنع وجوباً على المحكمة قبول دعواه لتعلق هذا الميعاد بالنظام العام ، كما يمتنع ايضا على الجهة الانارية اذات السبب النظر فى اجابته لطبقه ، وتكون التسوية الموجودة بملف خدمة هذا العامل فى التاريخ المذكور هى القائمة ولا يجوز تعديلها على أى وجه من الوجوه الا اذا كان ذلك تنفيذاً لحكم قضائى نهائى .

الفتوى :

وان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٧ يونية ١٩٨٧ ، فاستعرضت المادة الاتحادية عشرة مكرراً من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ لعلاج الآثار المترتبة على القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية المضافة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ والذى تنص على أنه « مع عدم الاخلال بنص المبادء ٢٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بتنظيم مجلس الدولة يكون ميعاد رفع الدعوى الى المحكمة المختصة سنة واحدة من تاريخ نشر هذا القانون وذلك فيما يتعلق بالطالبة بالحقوق التى نشأت بمقتضى احكام هذا القانون او بمقتضى احكام القوانين ارقام ٨٣ لسنة ١٩٧٣ ، ١٠ ، ١١ لسنة ١٩٧٥ ، ٢٢ لسنة ١٩٧٨ وقران

مجلس الوزراء رقم ١١٨٢ لسنة ١٩٧٦ وقرارى نائيب رئيس مجلس
الوزراء رقمى ٧٣٩ لسنة ٢٢٢ لسنة ١٩٧٤ وقرارات وزير الخزانة أرقام
١ ، ٢ لسنة ٣٦٨ لسنة ١٩٧١ ، ٤٢٠ لسنة ١٩٧٢ .

ولا يجوز بعد هذا الميعاد تعديل المركز القانونى للعامل استنادا الى
احكام هذه التشريعات على أى وجه من الوجوه الا اذا كان ذلك تنفيذا
لحكم قضائى نهائى وتنص المادة الاولى من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٢ ،
بتعديل بعض احكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ على أن « تبد المهنة
المنصوص عليها فى المادة ١١ مكررا من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ .
..... والسادة ٧ مكررا من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٨٠ بشأن العاملين
غير الحاصلين على مؤهلات دراسية لمدة ستة اشهر اعتبارا من ٩ يوليو
لسنة ١٩٨٢ وتنص المادة الاولى من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٨٣ على أن
« تبد المهلة المنصوص عليها فى المادة الاولى من القانون رقم ١٠٦ لسنة
١٩٨٢ المشار اليه حتى ١٩٨٣/٦/٣٠ » .

ويتنص المادة ١ من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٨٣ على أن « تبد
المهلة المنصوص عليها فى المادة الاولى من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٢
المشار اليه حتى ٣٠ يونيو سنة ١٩٨٤ .

وحيث أن مفاد ما تقدم أن المشرع — وطبقا لما انتهت اليه الجمعية
العامة لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٤/١١/١٩٨٤
— حظر تعديل المركز القانونى للعامل على أى وجه من الوجوه بمعد
١٩٨٤/٦/٣٠ استنادا الى احكام التشريعات المذكورة الا اذا كان ذلك تنفيذا
لحكم قضائى نهائى ، وهذا الحظر ينصرف الى جهة الادارة والعامل فى نفس
الوقت بمعنى أن العامل الذى لم يرفع الدعوى مطالبا بحقه الذى نشبأ
عن القوانين والقرارات سالفة البيان حتى ١٩٨٤/٦/٣٠ يتمتع وجوبا على
الحكمة قبول دعواه لتعلق هذا الميعاد بالنظام العام ، كما يتمتع ايضا على
الجهة الادارية لذات السبب النظر فى اجليته لطلبه ، وتكون التسوية

الموجودة بملف الخدمة طالما هي قائمة ولا يجوز أن تحسب على أى وجه من الوجوه الا اذا كان ذلك تنفيذ الحكم قضائى نهائى .

وحيث أن العاملين المعروضة حالاتهم ولو انه يتوافر فى شأنهم منافذ تطبيق حكم المادة ٣/٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وذلك لحصولهم على مؤهلات عليا اثناء الخدمة قبل اعتماد الجداول للتوصيف والتقييم بالجهات التى كانوا يعملون بها الا انه ولما كان الثابت أن الادارة لم تقم بتسوية حالاتهم طبقا للمادة ٣/٤ من القانون رقم ١١ حتى ١٩٨٤/٦/٣٠ فانه لا يجوز تعديل المركز القانونى لهؤلاء العاملين على الوجه المتقدم بعد ١٩٨٤/٦/٣٠ على نحو ما سبق بيانه .

لذلك :

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز تعديل المركز القانونى للعاملين المعروضة حالتهم بعد ١٩٨٤/٦/٣٠ .

(ملف ٦٦٥/٣/٨٦ — جلسة ١٩٨٧/٦/١٧)

قاعدة رقم (١٠٥)

المبدأ :

حدد المشرع فى القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ مهلة زمنية للعاملين المخاطبين بلحاكمه حتى ١٩٨٤/٦/٣٠ لرفع الدعوى امام المحكمة المختصة للمطالبة بالحقوق المستمدة من هذا القانون او التشريعات المذكورة به وحظر بعد فوات الجهاد المذكور تعديل المركز القانونى للعامل الا تنفيذا لحكم قضائى نهائى — لا يسرى الحظر المذكور الا على العامل الذى يكون فى مركز قانونى يجيز له مطالبة الجهة الادارية بحقه فى التسوية ودعا او قضائيا — العامل الذى لا يوجد فى هذا المركز ويحول بينه وبين المطالبة بحقه فى التسوية مانع قانونى فلا يدفع قبله بالحظر الوارد فى المادة الحادية عشرة مكررا الا من تاريخ زوال المانع القانونى .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٨٨/١٠/٥ فاستعرضت المادة الحادية عشرة مكررا من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ بشأن علاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية التى تنص على أنه « مع عدم الإخلال بنص المادة ٢٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بتنظيم مجلس الدولة يكون ميعاد رفع الدعوى الى المحكمة المختصة سنة واحدة من تاريخ نشر هذا القانون وذلك فيما يتعلق بالمطالبة بالحقوق التى نشأت بمقتضى أحكام هذا القانون أو بمقتضى أحكام هذا القانون أو بمقتضى أحكام القوانين ارقام ٨٣ لسنة ١٩٧٣ ، ١١٥١٠ لسنة ١٩٧٥ ، ٢٧ لسنة ١٩٧٨ ولا يجوز بعد هذا الميعاد تعديل المركز القانونى للعامل استنادا الى أحكام هذه التشريعات على أى وجه من الوجوه الا اذا كان ذلك تنفيذا لحكم قضائى نهائى وتنص المادة الخامسة من ذات القانون على أن « ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من اول يولية ١٩٨٠ » . وقد تم مد المهلة المنصوص عليها فى المادة (١١) المشار اليها بمقتضى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٢ حتى ١٩٨٣/٦/٣٠ وبموجب القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٨٣ حتى ١٩٨٤/٦/٣٠ .

ومفاد ما تقدم أن المشرع فى القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ حدد مهلة زمنية للعاملين المخاطبين بأحكامه حتى ١٩٨٤/٦/٣٠ لرفع الدعوى أمام المحكمة المختصة للمطالبة بالحقوق المستمدة من هذا القانون أو التشريعات المذكورة به وحظر بعد فوات الميعاد المذكور تعديل المركز القانونى للعامل الا تنفيذا لحكم قضائى نهائى ، بيد أن ذلك الحظر لا يسرى الا على العامل الذى يكون فى مركز قانون يجيز له مطالبة الجهة الادارية بحقه فى التسوية وفيما أو قضائيا ، أما العامل الذى لا يوجد فى هذا المركز ويحول بينه وبين المطالبة بحقه فى التسوية مانع قانونى فلا يخضع قبله بالحظر الوارد فى

المادة الحادية عشرة مكررا سالفه الذكر الا من تسليخ زوال المانع القانوني .

ويتطبيق ما تقدم على الحالة المعروضة فقد استظهرت الجمعية ان العامل المذكور لم يكن في مركز قانوني يسمح له برفع دعواه في الميعاد المقرر لصدر قرار اداري غير مشروع بانهاء خدمته بمحافظة القاهرة اعتبارا من ١٩٨٣/٣/٤ . فامتنع عليه ان يطالب بحقوقه الناشئة عن القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٠ ، ولم يزايله هذا المنع الا بصدر حكم من محكمة القضاء الاداري بتاريخ ١٩٨٦/١/٣٠ بالغاء قرار انهاء خدمته الباطل ، ومن ثم فان الامر يقتضي ان يمكن العامل المذكور من تسوية حالته وفقا لاحكام القانون المذكور ، طالما قد باهر الى ذلك في ميعاد السنة محسوبا من تاريخ القرار الصادر بسحب قرار انهاء خدمته .

لذلك :

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى جواز تسوية حالة السيد / طبقا لاحكام القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٠ على الوجه المبين فيما تقدم .

(ملف ٧٢٧/٣/٨٦ بجلسة ١٩٨٨/١٠/٥)

قاعدة رقم (١٠٦)

المبدأ :

المادة (١١) من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن علاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٣ والمضافة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ مفادها — ميعاد رفع الدعوى الى المحكمة المختصة فيما يتعلق بالمطالبة بالحقوق التي نشأت بمقتضى احكام التشريعات الواردة النص عليها فيه هو ١٩٨٤/٦/٣٠ — لا يجوز بعد هذا الميعاد تعديل المركز القانوني للعامل على اى وجه من الوجوه — الا اذا كان ذلك تنفيذا لحكم

قضائي نهائي عن دعوى رفعت قبل هذا الميعاد — يتمتع وجوبا على المحكمة قبول الدعوى التي ترفع بعد هذا الميعاد لتعلق ذلك بالنظام العام — قصد المشرع بهذا الميعاد تصفية الحقوق الناشئة عن بعض القوانين والقرارات استقرارا للمراكز القانونية للعاملين — هذا الميعاد بهذه المثابة يعد من المواعيد التي لا تقل وقفا ولا انقطاعا — هذا لا يمنع من ان يكون هذا الميعاد من المواعيد الاجرائية ويخضع للقواعد العامة التي تخضع لها هذه المواعيد من حيث الامتداد وفقا لقانون المرافعات المدنية والتجارية — اذا صاف آخر يوم من ايام هذا الميعاد يوم عطلة امتد الى اول يوم عمل بعد مرور هذه العطلة .

المحكمة :

ومن حيث أن المادة الحادية عشر من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ لملاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ والمضافة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ ينص على أنه « مع عدم الاخلال بنص المادة ٢٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنظيم مجلس الدولة يكون ميعاد رفع الدعوى الى المحكمة المختصة سنة واحدة من تاريخ نشر هذا القانون ، وذلك فيما يتعلق بالمطالبة بالحقوق التي نشأت بمقتضى أحكام هذا القانون أو بمقتضى أحكام القوانين ارقام ٨٣ لسنة ٧٣ ، ١٠ ، ١١ لسنة ١٩٧٥ ، ٢٢ لسنة ١٩٧٨ وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٨٢ لسنة ١٩٧٦ وقراري نائب رئيس مجلس الوزراء رقمي ٧٣٩ لسنة ١٩٧٣ و ٢٣٢ لسنة ١٩٧٤ وقرارات وزير الخزانة ارقام ٣٥١ لسنة ١٩٧١ ، ٣٦٨ لسنة ١٩٧١ ، ٤٢٠ لسنة ١٩٧٢ .

ولا يجوز بعد هذا الميعاد تعديل المركز القانوني للعامل استنادا الى أحكام هذه التشريعات على أي وجه من الوجوه الا اذا كان ذلك تنفيذا لحكم قضائي نهائي » .

وقد تمت المهلة المنصوص عليها في المادة الحادية عشر مكررا سالفه

الذكر بمقتضى قوانين آخرها القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٨٣ لتصبح نهائيا
نهائيتها ١٩٨٤/٦/٣٠ .

ومفاد هذا النص أن ميعاد رفع الدعوى الى المحكمة المختصة فيما
يتعلق بالمطالبة بالحقوق التى نشأت بمقتضى احكام التشريعات الواردة
النص عليها فيه هو ١٩٨٤/٦/٣٠ أو أنه لا يجوز بعد هذا الميعاد تعديل
المركز القانونى للعامل على أى وجه من الوجوه الا اذا كان ذلك تنفيذا
لحكم قضائى نهائى عن دعوة رفعت قبل هذا الميعاد . ويتبع وجوبا على
المحكمة قبول الدعوى التى ترفع بعد هذا الميعاد لتطلق هذا الميعاد بالنظام
العام حيث تصد به المشرع تصفية الحقوق الناشئة عن بعض القوانين
والقرارات استقرارا للمراكز القانونية للعاملين وهو بهذه المثابة يعد من
المواعيد التى لا تقبل وقفا ولا انقطاعا . الا أن هذا لا يمنع أن يكون هذا
الميعاد من المواعيد الاجرائية ويخضع للقواعد العامة التى تخضع لها هذه
المواعيد من حيث الامتداد وفقا لقانون المرافعات المدنية والتجارية فاذا
ما صادف آخر يوم من أيام هذا الميعاد يوم عطلة امتد الى أول يوم عمل
بعد مرور هذه العطلة حيث ورد النص صراحة بالمادة ١٨ منه على أنه
(اذا صادف آخر الميعاد عطلة رسمية امتد الى أول يوم عمل بعدها) .

ومن حيث أن الثابت أن يوم ١٩٨٤/٦/٣٠ صادف عطلة عيد الفطر
أجازة عيد الفطر وهو ١٩٨٤/٧/٣ ، واذا ثبت أن الطاعن قد أقام دعواه
وذلك حتى ١٩٨٤/٧/٢ ومن ثم يمتد هذا الميعاد الى أول يوم عمل بعد
بليداع عريضتها قلم كتاب محكمة القضاء الادارى بالاسكندرية فى
١٩٨٤/٧/٣ فانها تكون مقبولة من الناحية الشكلية ومقدمة خلال الميعاد،
ويكون الحكم المطعون عليه اذ قضى على خلاف ذلك قد خالف حكم القانون،
فضلا عن أن طلبه الثانى وهو أحقيقته فى الزيادة المقررة بالمادة الاولى
من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ هو طلب مستقل مستند من القانون
المذكور وليس من القوانين المنصوص عليها فى المادة الحادية عشر مكرر من
القانون ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ ، وميعاد رفع الدعوى بالنسبة له هو ١٩٨٥/٦/٣٠

ومقا لحكم المادة الحادية عشر من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ والتي حددت التاريخ المذكور ميعادا لرفع الدعوى بالنسبة للحقوق التي نشأت بمقتضى أحكام هذا القانون . وعليه يكون هذا الطلب قد قدم خلال الميعاد أيضا ويتمين الحكم بقبول دعواه بالنسبة له شكلا .

(طعن رقم ٣٤٢٦ لسنة ٣٢ ق بجلسة ١٩٩٢/١/٤)

قاعدة رقم (١٠٧)

المبدأ :

لا يجوز بعد ١٩٨٤/٦/٣٠ تعديل المركز القانوني للعامل استنادا الى أحكام القوانين رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ و ١٠ ، ١١ لسنة ١٩٧٥ على أى وجه من الوجوه الا اذا كان ذلك تنفيذا لحكم قضائى نهائى وينصرف هذا الخطر الى جهة الادارة والى العامل على حد سواء — اذا انقضى هذا الميعاد امتنع على المحكمة قبول الدعوى لتعلقها بالنظام العام — لا يعتد ذلك الحظر الى الخطا المادى الذى يلحق قرار التسوية .

المحكمة :

ومن حيث ان المادة ١١ مكررا من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ ، لعلاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ ، المضانة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ ، تنص على ان « مع عدم الاخلال بنص المادة ٢٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بتنظيم مجلس الدولة يكون ميعاد رفع الدعوى الى المحكمة المختصة سنة واحدة من تاريخ نشر هذا القانون ، وذلك فيما يتعلق بالمطالبة بالحقوق التى نشأت بمقتضى أحكام هذا القانون او بمقتضى أحكام القوانين ارقبلام ٨٣ لسنة ١٩٧٣ ، ١٠ ، ١١ لسنة ١٩٧٥ ولا يجوز بعد هذا الميعاد تعديل المركز القانوني للعامل استنادا الى أحكام هذه التشريعات على أى وجه من الوجوه الا اذا كان ذلك تنفيذا لحكم قضائى نهائى »

وقد تمت المهلة المنصوص عليها في هذه المادة بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٢ ، ثم بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٨٣ حتى ١٩٨٤/٦/٣٠ .

ومناد هذا النص أنه لا يجوز بعد ١٩٨٤/٦/٣٠ ، تعديل المركز القانوني للعامل استنادا الى احكام التشريعات الواردة بالنص ، على أى وجه من الوجوه الا اذا كان ذلك تنفيذا لحكم قضائى نهائى ، ويتصرف هذا الحظر الى جهة الادارة والى العامل على حد سواء ، كما انه اذ انقضى هذا الميعاد ولم تكن الجهة الادارية قد اجابت العامل الى طلبه ، ولم يوقع العامل دعوى المطالبة بحقه خلاله امتنع وجوبا على المحكمة قبول الدعوى ، لتعنى هذا الميعاد بالنظام العام غير ان الحكم لا يمتد الى الخطأ المادى الذى يلحق قرار التسوية ، اذ يظل لجهة الادارة ، وللحكمة اذ لجأ اليها صاحب الشأن ان تصحح هذا الخطأ المادى ، دون التقيد بالميعاد المذكور ويقصد بالخطأ المادى الخطأ فى التعبير ، وليس الخطأ فى تقدير مصدر القرار ، ويجب أن يكون لهذا الخطأ المادى أساس فى القرار يدل على الواقع الصحيح فيه بحيث يبرز هذا الخطأ واضحا اذا ما قورن بالأمر الصحيح الثابت فيه حتى لا يكون التصحيح فريسة للرجوع عن قرار التسوية بعد انتهاء الميعاد المنصوص عليه قانونا .

ومن حيث ان الثابت من ملف خدمة المدعى ، وردا لجهة الادارية على الدعوى انه حاصل على ليسانس الحقوق ١٩٥٤ ، وعين به بمصلحة الشهر العقارى والتوثيق بتاريخ ١٩/١٠/١٩٥٥ وأرجعت أقدميته فى الدرجة المعين عليها الى ١٩٥٤/٦/٣٠ بضم مدة خدمة سابقة ثم تدرج بالترقيات والعلاوات الى ان صدور القرار رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٣ ، بترقيته الى الفئة ١٤٤٠/٥٤٠ من ١٩٧١/١٢/٣١ ، وبمرتب ٤٧٨٥٠ من ١٩٧٢/١/١ ، ثم صدر القرار رقم ٢٨٥ بتاريخ ١٩٧٥/٧/٢٢ ، بترقيته الى الفئة ٦٨٤ — ١٤٤٠ بمجموعة الوظائف التخصصية من ١٩٧٤/١٢/٣١ وبمرتب

٥٧٨٠ من ١٩٧٥/١/١ ، ثم صدر القرار رقم ٢٠٥ بتاريخ ١٩٧٥/٨/٢٢ ،
بتسوية حالته ، طبقا لقانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة
والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، بأن اعتبر في الفئة
١٤٤٠/١٨٤ . بمجموعة الوظائف التخصصية من ١٩٦٧/٧/١ بمرتبة ٧٣
جنيتها من ١٩٧٤/١/١ ، وفي الفئة ١٤٤٠/٨٧٦ من ١٩٧٤/١٢/٣١ بمرتبة
تدره ٧٨ جنيتها من ١٩٧٥/١/١ ثم منح علاوة دورية بالقرار رقم ٤٨ في
١٩٧٦/١/٢٨ ، فبلغ مرتبه في ١٩٧٦/١/١ ، ٨٣ جنيتها ، وتنفيذا لموافقة
المجلس الاعلى لمصلحة الشهر العقاري والتوثيق بجلسته بتاريخ
٢١ ، ١٩٧٨/٨/٢٢ والمعمد بتاريخ ١٩٧٨/٨/٣٠ صدر قرار وكيل وزارة
العدل لشئون الشهر العقاري والتوثيق رقم ٣٨١ بتاريخ ١٩٧٨/١٠/٢ ،
بتسوية حالة المدعى طبقا لقانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة
والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ معدلا بالقانون رقم ٢٣
لسنة ١٩٧٨ بأن اعتبر مرتبه في ١٩٧٨/١/١ ، ١٠٣ رجنيتها بدلا من ٩٨
جنيتها ، ثم صدر القرار رقم ٤٥٧ بتاريخ ١٩٧٨/١١/١٤ بنقله طبقا
لل قانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الى الدرجة الاولى بأقدمية ترجع الى
١٩٧٤/١٢/٣١ ، وتعديل مرتبه ليكون ١٠٨ جنيتها اعتبارا من ١٩٧٨/٧/١
ثم منح علاوة دورية بالقرار رقم ٦ بتاريخ ١٩٧٩/١/٣ فبلغ —مرتبه في
١٩٧٩/١/١ ١١٣ جنيتها ، ثم منح علاوة بالقرار رقم ١٦ في ١٩٨٠/١/٩ فبلغ
مرتبه ١١٨ جنيتها اعتبارا من ١٩٨٠/١/١ ، وتصدر قرار رئيس مجلس
الوزراء رقم ٤٣٧ لسنة ١٩٨٠ بتعيين المدعى (الطاعن) بوظيفة وكيل
للادارة العامة لتعاونيات الاسكان بدرجة مدير عام ذات الاجر السنوى
١٣٢٠ / ١٩٢٠ جنيتها ثم صدر القرار الوزارى رقم ١٦٤ بتاريخ ١٩٨٠/٤/٥
بانهاء خدمته اعتبارا من ١٩٨٣/٧/١ لبلوغه السن المقرر لترك الخدمة
ثم اقام دعواه الحالية بتاريخ ١٩٨٥/٦/١٢ واثناء نظر الطعن المائل
صدر القرار رقم ٤٣٤ لسنة ١٩٩١ بتنفيذ الحكم الصادر من المحكمة الادارية
الطلي بـ الدائرة الثانية في الطعن رقم ٤٠٦٦ لسنة ٣٣ ق بجلسته

١٠/٢/١٩٩١ الصادر لصالح المدعى (الطاعن) بأن اعتبر في درجة مدير عام اعتبارا من ٢٦/١٠/١٩٧٨ بمرتبة قدره ١١٤ جنيها ، ثم تدرج مرتبة حتى بلغ ١٦٣ جنيها في ١/٧/١٩٨٢ ، فمن ثم فان اقامة المدعى لدعواه بتاريخ ١٢/٦/١٩٨٥ بطلب الحكم بأن يكون مرتبه ١٠٨ جنيها ، اعتارا من ١/١/١٩٧٨ اعمالا للبند (د) من المادة (١٦) من قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، والمعلقة بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ ، فانه يكون بذلك يهدف الى تعديل مركزه القانوني الذي اوجده القرار رقم ٢٨١ لسنة ١٩٧٨ ، ويعد فوات الميعاد المنصوص عليه في المادة ١١ مكررا من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ ، المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ ، آتفة الذكر ، وبناء على ذلك فان الحكم المطعون فيه واذ قضى بعدم قبول الدعوى ، لرفعها بعد الميعاد ، يكون قد صافف صحيح حكم القانون ، ولا يغير من ذلك ما يذهب اليه المدعى (الطاعن) من أن هذا القرار يخالف ما جاء بكتاب الادارة العامة لشئون العاملين بالمصلحة رقم ٢٧٦٥ بتاريخ ٢٤/٥/١٩٨٢ الموجه الى الادارة العامة للتعويضات والتوثيق ردا على شكوى المدعى من أنه سبق اعادة تسوية حالته طبقا للقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ ، بمنحه علاوتين بلغ بهما مرتبه ٨٣ جنيها اعتبارا من ١/١/١٩٧٤ ، أو أن القرار رقم ٢٨١ لسنة ١٩٧٨ صدر من سلطة ائني وتنفيذا لموافقة المجلس الأعلى لمصلحة الشهر العقاري والتوثيق في اجتماعه بتاريخ ٢١ ، ٢٢/٨/١٩٧٨ ، والمعتمد بتاريخ ٣٠/٨/١٩٧٨ ، بالتسويات طبقا للقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ ، وبالتالي فانه لا يجوز للقرار التنفيذي أن يخالف القرار الاصلى ، لا يغير هذا الذي يذهب اليه المدعى (الطاعن) من الحكم بعدم قبول دعواه ، لرفعها بعد الميعاد ، ذلك لانه طالما عومل على اساس ما تضمنته القرار رقم ٢٨١ لسنة ١٩٧٨ ، وخلا هذا القرار

من أى خطأ مآدى ، فإنه كان يتعين على المدعى ، ما دام أنه لم يرتضى ما قرره هذا القرار ، أن يقيم دعواه قبل ١٩٨٤/٦/٣٠ ، وبناء على ذلك فإن طعنه يكون قد قام على غير أساس من القانون ، مما يتعين الحكم برفضه ، والزام الطاعن المصروفات عملا بالمادة ١٨٤ من قانون المرافعات .

(الطعن رقم ٨٨٥ لسنة ٣٢ فى جلسة ١٩٩٣/٥/١٥)

ثالثا — اعادة العامل الى الخدمة

قاعدة رقم (١٠٨)

المبدأ :

سحب قرار انتهاء الخدمة — اعادة العامل الى الخدمة — اعتباره
بها في تاريخ العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ في ١٢/٣١/١٩٧٤ —
انقائه من احكام التسويات التي اتى بها هذا القانون .

المحكمة :

ومن حيث ان جهة الادارة اصدرت قرارها رقم ٦٣٨ في ١٣/٥/١٩٧٦
باعادة تعيين المدعى بذات درجته التي كان يشغلها قبل صدور قرار انتهاء
خدمته وبأقدميته فيها لما استخلصته من ظروف انتهاء خدمته وتقديراتها
لاسباب انقطاعه واستتبع ذلك اصدارها القرار رقم ١٤ لسنة ١٩٧٧
بحساب مدة التعاقد اللاحقة لانتهاء مدة اعارة المدعى ضمن مدة خدمته ،
ومن ثم يعد هذا القرار ساجبا لقرار انتهاء الخدمة الامر الذي يعتبر معه
القرار المسحوب كان لم يكن واعتبار خدمة المدعى السابقة واللاحقة متصلة
وبذلك يكون المدعى موجودا بالخدمة وقت العمل بالقانون رقم ١١ لسنة
١٩٧٥ في ١٢/٣١/١٩٧٤ .

ومن حيث ان المدعى معين بالثانوية العامة من ٣١/١٠/١٩٥٤ فانه
يكون مستحقا للترقية الى الفئة الثالثة اعتبارا من ١/١١/١٩٨٠ وهو اول
الشهر الثاني لاتقضاء ٢٦ عاما من تاريخ تعيينه طبقا للجدول الثاني الملحق
بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بعد تعديله بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨١
الذي مد العمل بأحكام الفصاين الثالث والرابع منه واذ انتهى الحكم المطعون
فيه الى ذلك فانه يكون قد طبق القانون تطبيقا سليما .

(طعن ١٣٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٨٦/١١/٢)

رابعاً — تدرج العلاوات الوارد في نص المادة ٦ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ينصرف الى العلاوات التي استحققت فعلاً في تاريخ سابق على ١٩٨٧/١٢/٣١

قاعدة رقم (١٠٩)

المبدأ :

تدرج العلاوات الوارد في نص المادة ٦ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ينصرف الى العلاوات التي استحققت فعلاً في تاريخ سابق على ١٩٧٧/١٢/٣١ — العلاوات التي تستحق بعد هذا التاريخ لم تكن قد استحققت بعد في مفهوم تلك القوانين .

الحكمة :

ومن حيث أن المادة ١٦ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن تخضع الترقيات المحتسبة المنصوص عليها في المادة السابقة للقواعد الآتية :

(د) تدرج العلاوات لمن يستحق الترقية لفئة واحدة في الفئة المرقى اليها بشرط ألا يتجاوز العامل بداية مربوط الفئة الوظيفية التالية للفئة التي يستحق الترقية اليها .

كما تدرج العلاوات لمن يستحق الترقية الاكثر من فئة واحدة بشرط ألا يجاوز العامل بداية مربوط الفئة التي يرقى اليها باكثر من علاوة دورية واحدة .

ومن حيث أن تدرج العلاوات الوارد في هذا النص ينصرف الى العلاوات التي استحققت فعلاً في تاريخ سبق على ١٩٧٧/١٢/٣١ — تاريخ انتهاء العمل بأحكام الفصلين الثالث والرابع من قانون تصحيح اوضاع

العاملين رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ يحسبان ان العامل الذى يرقى الى فئة وظيفية فى تاريخ سابق على تاريخ انتهاء العمل بأحكام هذين الفصلين يعتبر وكأنه شغل هذه الفئة فعلا منذ ذلك التاريخ ، شأنه فى ذلك شأن من رقى اليها فى حينه ومن أجل ذلك يتعين تدرج مرتبه بالعلاوات التى استحققت من تاريخ شغله للفئة بهراعاة القيود والضوابط التى وردت فى هذا النص أو فى غيره من نصوص القانون بخصوص استحقاق هذه العلاوات أو الحرمان منها . أما العلاوات التى تستحق بعد هذا التاريخ أى بعد ١٩٧٧/١٢/٣١ فلا ينصرف اليها هذا الدلول لأنها تدخل فى نطاق العلاوات المقبلة والتى لم تكن قد استحققت بعد فى مفهوم هذا القانون .

ومن حيث أن الثابت من الاوراق أن المدعى لم يستكمل المدة الكلية الواردة بالجداول الرابع للترقية الى الفئة الثالثة ١٩٨٤/١٤٤٠. الا فى اواخر عام ١٩٧٧ وبالتالي تكون العلاوات الدورية قد استحققت له فى الماضى حتى يثار أمر تدرج مرتبه بهذه العلاوات بعد ترقيته الى هذه الفئة .

(طعن رقم ٢٩٢١ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٧/٤/٥)

خامسا — يشترط لصحة التسوية التي تتم بالقانون
رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ أن تكون خدمة العامل متصلة

قاعدة رقم (١١٠)

المبدأ :

خطا الموظف المختص في عرض الأوراق على رئيسه المسئول ، وترتب
على ذلك اعتبار العاملة منقطعة عن العمل دون عذر — ومن ثم لصوق
قرينة الاستقالة الحكيمة في حقها — تدارك جهة الادارة خطا موظفها حين
الكشفه ، واعتبار خدمة العاملة مستمرة ، ومن ثم تطبيق القانون رقم ١١
لسنة ١٩٧٥ عليها وامانتها منه يكون قد صانف محله .

الحكمة :

وحيث أنه عن موضوع الدعوى فلما كان الثابت من الأوراق أن المدعية
كانت قد حصلت على اجازة بدون راتب لمرافقة زوجها من ١/١٠/١٩٧٢
حتى ٣١/٨/١٩٧٥. وانها قبل انتهاء اجازتها تقدمت بتاريخ ١٤/٧/١٩٧٥.
بطلب مؤرخ ١/٧/١٩٧٥. لمنحها اجازة لاستكمال علاجها نظرا لمرضها
بالقلب اثناء فترة الحمل وملازمتها الفرائض وارسلت المستندات المؤيدة لذلك
ولكن الجهة الادارية اصدرت القرار رقم ١٠٣٥ لسنة ١٩٧٧ بانهاء خدمتها
للمنتقطاع اعتبارا من ٣١/٨/١٩٧٥ استنادا لحكم المادة (٧٣) من القانون
رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بشأن نظام العاملين المننيين بالحولة الذي يحكم النزاع
الراهن فتطلمت من هذا القرار واجرى تحقيق تكشف عنه مسؤولية العامل
المختص في عدم عرض المستندات المقدمة من المدعية في حينه فاصدرت
الجهة الادارية القرار رقم ٢٠٧٦ لسنة ١٩٧٩ في ٢٩/١١/١٩٧٩ بسحب
قرار انتهاء خدمتها واعتبار مدة خدمتها متصلة واتبعت ذلك باصدار القرار

رقم ٤ لسنة ١٩٨٠ بتسوية حالتها باعتبار مدة خدمتها متصلة ومن اسم
تضحي التسوية التي تمت بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على أساس
اعتبار مدة خدمتها متصلة قد صالفت محلها في القانون ويكون القرار رقم ١١
لسنة ١٩٨٠ المطعون فيه اذ تضى بسحب هذه التسوية بعد ان اعتبرت
مدة خدمتها متصلة قد وقع باطلا في القانون حقيقا بالالغاء واذ التزم الحكم
المطعون فيه بهذا النظر فانه يكون قد صادف محله في القانون .

(طعن ١٦٧٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٧/٦/٢١)

ساسا — شرط تطبيق الفقرة (د) من المادة ٢٠
من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥

قاعدة رقم (١١١)

المبدأ :

الفقرة (د) من المادة ٢٠ من قانون تصحيح اوضاع العاملين
المغتربين بالدولة والقطاع العام — لكي يمكن تطبيق احكام الفقرة المذكورة
يجب ان تنقل فئة او يعاد تعيين من حصل على المؤهل العالي .

المحكمة :

يتأسس الطعن على ان الحكم اخطا في تطبيق القانون وتاويله ،
اذ اقام قضاءه بتسوية حالته دون ان يصدر قرار اداري صريح من جهة
الادارة بتعيينه بمؤهله العالي الحاصل عليه في عام ١٩٧١ خاصة وقد
يكون تطبيق الجدول الأول الذي طبقته عليه في غير صالحه ، ويكون الأفضل
له الجدول الثاني عند حساب المادة الكلية .

ومن حيث ان الثابت ان المطعون ضده حصل على بكالوريوس تجارة
سنة ١٩٧١ أثناء الخدمة ، وقدم طلبا لجهة الادارة في ١٢/١٢/١٩٧٢ لنقله
الى الكادر المالي الا ان الادارة لم تجبه الى طلبه وظل يعامل وظيفيا
على انه من حملة دبلوم معهد المعلمين الخاص .

ومن حيث ان المطعون ضده يستهدف طلب تسوية حالته وفقا للقانون
رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العاملين المغتربين بالدولة والجدول
المرفق به على انه من حملة المؤهلات المالية سواء بالنسبة لدبلوم معهد
المعلمين الخاص او بكالوريوس التجارة .

ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة قد استقر على عدم اعتبار دبلوم

معهد المعلمين الخاص مؤهلا عاليا ، ولا يحل للقياس في هذا الشأن على دبلوم الدراسات التجارية التكميلية العليا .

ومن حيث ان الفقرة (د) من المادة ٢٠ من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام تنص على « احتساب مدة الخدمة السابقة على الحصول على المؤهل العالى لمن نقلت فئته أو أعيد تعيينه بمجموعة الوظائف العالية قبل نشر هذا القانون على أساس تطبيق الجدول الثانى المرفق على حالته حتى تاريخ حصوله على مؤهل العالى ثم على أساس تطبيق المدد المبينة فى الجدول الاول المرفق اعتبارا من التاريخ المذكور على حالته بالفئة والامتنية التى بلغها طبقا للجدول الثانى .

ومن حيث أنه حتى يتأتى تطبيق نص الفقرة د المشار اليها يتعين أن تنتقل فئة أو يعاد تعيين من حصل على المؤهل العالى ، وهو مالم يتوثر فى شأن المطعون ضده الذى استمر فى التعامل على أساس دبلوم معهد المعلمين الخاص ، مما لا يتسنى معه تطبيق الفقرة د المشار اليها ، وبالتالى لا يكون المطعون ضده محقا فى دعواه لقيامها على غير سند من القانون .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قضى بغير هذا النظر ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه وتأويله جديرا بالالغاء مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وبالغاء الحكم المطعون فيه وبرفض الدعوى .

(طعن ٨٩٠ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٧)

سابعاً — يجب لاعمال حكم المادة ٢١ من القانون
رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ان يتم تعيين العامل
في درجة اعلى من درجة بداية التعيين

قاعدة رقم (١١٢)

المبدأ :

أوجب المشرع عند تسوية حالة العامل المهني وفقا للمادة ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وطبقا للعنود الثالث — ان تخصص المدة المسترطة للترقية من فئة بداية التعيين الى الفئات التالية لها — ذلك اذا عين العامل ابتداءا في الفئة التاسعة او الفئة الثامنة او الفئة السابعة او ما يعادلها — اى في فئة اعلى من الفئة العاشرة المحددة لتعيين العمال المهنيين — يجب لاعمال هذا الحكم ان يتم تعيين العامل في درجة اعلى من درجة بداية التعيين — يستلزم ذلك الا تكون له مدة عمل سابقة اخذت في الاعتبار عند تعيينه .

الحكمة :

ومن حيث ان الثابت من ملف خدمة المدعى (المظنون ضده) وحافطة مستندات الجهة الادارية المودعة ملف الدعوى ، ان المدعى جند بالقوات المسلحة في ١٩٤٧/٤/٥ ، لمدة ثلاث سنوات ، وبتاريخ ١٩٥٠/٤/٥ تطوع برتبة عريف سائق بالقوات المسلحة ، وفي ١٩٥٢/٧/١ رقى الى رتبة رقيب سائق ، ثم رقى في ١٩٥٧/٢/١ الى رتبة رقيب اول سائق . وفي ١٩٦١/٥/١ بلغ راتبه الاساسى ١٠٠ جنيها و ٥٠٠ مليم — وبتاريخ ١٩٦٢/٣/١ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٤٥ لسنة ١٩٦٢ بنقله الى وظيفة سائق سيارة برئاسة الجمهورية بدرجة صانع دقيق ممتاز ٧٠٠/٣٦٠ بكارر عمال اليومية ، المعادلة للدرجة الثامنة ، بذات مرتبته التى كان يتقاضاها ابان تظلمه بالقوات المسلحة ، ثم نقل في ١٩٦٤/٧/١ الى الدرجة الثامنة

العالية وفقا لاحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، بنظام العاملين المدنيين بالدولة . وبتاريخ ١/١/١٩٧٣ نقل الى مجلس الوزراء وتم صدر القرار رقم ٢٩٦١ بتاريخ ١٩٧٥/٧/٩ بتسوية حالته طبقا لقانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، بأن اضيفت مدة خدمته الالزامية الى مدة خدمته بالوظيفتين العسكرية والمدنية ، وعلى اعتبار أنه عين من بداية خدمته بالوظيفة العسكرية بالدرجة العاشرة في ١٩٤٧/٤/٥ ، ومن ثم رقى الى الفئة الخامسة المهنية اعتبارا من ١٩٧٥/٥/١ ، اول الشهر التالي لاكماله مدة ٢٨ سنة خدمة كلية المنصوص عليها في الجدول الثالث المرفق بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، المشار اليه ، ودون تخفيض هذه المدة طبقا للمادة ٢١ - د من القانون ، الأمر الذي حدا به الى اقلية دعواه بغية الحكم له باعادة تسوية حالته طبقا للجدول الثالث ، وبمراعاة البند (د) من المادة (٢١) عند حساب مدد الخدمة الكلية الواردة به ، وعلى أساس أنه يشغل منذ تجنيده وظيفة سائق المعادلة للفئة التاسعة .

ومن حيث ان المادة ٢١ من قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، تنص على أن « تحسب المدد الكلية المتعلقة بالعاملين المعيّنين في الوظائف المهنية أو الكتابية غير الحاصلين على مؤهلات دراسية والمحددة بالجدولين الثالث والخامس المرفقين مع مراعاة القواعد الآتية :

(١) (ب) (ج) (د) خصم
المدة المشترطة في الجداول المرفقة للترقية من أول فئة مقررّة لتعيين العامل فيها الى الفئات التالية لها بالنسبة لمن عين من العاملين لأول مرة في مجموعة الوظائف المهنية أو الفنية في الفئة (٣٦٠/١٦٢) أو الفئة (٣٦٠/١٨٠) أو الفئة (٧٨٠/٢٤٠) أو ما يعادلها » .

ويؤدى هذا النص أن المشرع اوجب عند تسوية حالة العامل المهني

وفقا للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، وطبقا للجداول الثالث الخاص بالعاملين الفنيين أو المهنيين المقرر تعيينهم ابتداء في الفئة ٣٦٠/١٤٤ ، ٣٦٠/١٦٢ ، ٣٦٠/١٨٠ ، ان تخصص المدة المشترطة للترقية من فئة بداية التعيين الى الفئات التالية لها ، وذلك اذا عين العامل ابتداء في الفئة ٣٦٠/١٦٢ التاسعة او الفئة ٣٦٠/١٨٠ ، الثامنة او الفئة ٢٤٠ / ٧٨٠ السابعة او ما يعادلها ، أى في فئة أعلى من الفئة ٣٦٠/١٤٤ العاشرة المحددة لتعيين العمال المهنيين ، ومقتضى ذلك انه يجب لاعمال هذا الحكم ان يتم تعيين العامل في درجة أعلى من درجة بداية التعيين ، الأمر الذى يستلزم الا تكون له مدة عمل سابقة أخذت في الاعتبار عند تعيينه .

ومن حيث ان المدعى (المطعون ضده) نقل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٤٥ لسنة ١٩٦٢ الى درجة صانع دقيق ممتاز ٧٠٠/٣٦٠ بكادر العمال المعادلة للدرجة الثامنة ، وتم هذا النقل من رتبة رقيب اول المعادلة للدرجة التاسعة (بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤) طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٨٧ لسنة ١٩٦٧ ، بشأن معادلة درجات الكادرات الخاصة بدرجات الكادر العام ، بحيث تضمن نقله ترقيته من الدرجة التاسعة الى الدرجة الثامنة اعمالا لسلطة رئيس الجمهورية فى نقل العسكريين مع ترقيتهم الى درجة أعلى المنصوص عليها بالمادة ١٢٥ من القانون رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن شروط الخدمة والترقية لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والعساكر بالقوات المسلحة الذى كان ساريا وقت صدور قرار رئيس الجمهورية بنقله ، فمن ثم فان فترة تطوعه بالقوات المسلحة من ١٩٥٠/٤/٥ حتى تاريخ نقله تكون قد حسبت ضمن مدة خدمته الفعلية من قبل ، الأمر الذى يقتضى الاعتداد بحالته الوظيفية خلالها عند تحديد درجة بداية تعيينه ، وعليه يكون المدعى (المطعون ضده) قد استصحب بعد نقله حالته الوظيفية التى كان عليها خلال فترة تطوعه ، واذا بدأت خدمته فى السلك العسكرى فى ١٩٥٠/٤/٥ برتبة عريف سائق المعادلة للدرجة العاشرة وفقا للتعادل المنصوص عليه بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٨٧ لسنة ١٩٦٧ ، المشار

اليه ، ويتمين والحالة هذه تسوية حالته باعتباره شاغلا للدرجة العاشرة من ١٩٥٠/٤/٥. تاريخ تطوعه بالقوات المسلحة ، وبالتالي حساب مدة خدمته الإلزامية (المدة من ١٩٤٧/٤/٥ حتى ١٩٥٠/٤/٤) في مدة خدمته الكلية في ذات الدرجة العاشرة ، ولا يغير من حكم البند (د) من المادة ٢١. من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، وتكون التسوية التي أجرتها له جهة الإدارة بالقرار رقم ٢٩٩١ لسنة ١٩٧٥ ، متفقة وصحيح حكم القانون ، وتكون دعوى المدعى (المطعون ضده) غير قائمة على سند من القانون حرية بالرفض ، واذ نحى الحكم المطعون فيه الى غير هذا فانه يكون تبسّد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتاويله ، الأمر الذي يتعين معه الحكم بالنقائه والقضاء برفض الدعوى ، والزام المدعى (المطعون ضده) المصروفات من درجتي التقاضي عملا بالمادة ١٨٤ من قانون المرافعات .

(طعن ٢٢٢٢ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٩٣/٧/١٧)

ثامنا — قرارات الرسوب الوظيفي الصادرة من وزير المالية
لسنة ١٩٦٨ حتى نفاذ القانون ١٩٧٩/١٠ هي قرارات
وقتية غير دائمة

قاعدة رقم (١١٣)

المبدأ :

قرارات الرسوب الوظيفي الصادرة من وزير المالية منذ ١٩٦٨ حتى
نفاذ القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ هي قرارات وقتية غير دائمة استغفنت
أغراضها وآثارها في التطبيق في تاريخ سابق على تاريخ العمل بالقانونين
رقمي ١٠ ، ١٢ لسنة ١٩٧٥ في ١١/١١/١٩٧٤ .

المحكمة :

يسوغ المذمى الانادة من اسقاط المدة المشار اليها بغية الترقية وفقا
لاحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن الترقية طبقا لقواعد الرسوب
الوظيفي ، كذلك فانه لا يترتب على ارجاع الترقية طبقا لاحكام القانون
رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ أو تسوية الحالة طبقا لاحكام المادتين الأولى والثانية
من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ الانادة من الترقية وفقا لقواعد الرسوب
الوظيفي الصادرة بقرارات وزير الخزانة مثل القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥
لان قضاء هذه المحكمة جرى على أن قرارات الرسوب الوظيفي الصادرة
من وزير المالية منذ ١٩٦٨ حتى نفاذ القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ انهما
هي قرارات وقتية غير دائمة استغفنت أغراضها وآثارها في التطبيق في تاريخ
سابق على تاريخ العمل بالقانونين رقمي ١٠ ، ١١ لسنة ١٩٧٥ في
١١/١٢/١٩٧٤

لا تطن ١٤٣٩ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٩٠/٣/٢٥

تاسعا — يتعين العامل بمؤهله العالى أو نقله بفئة بعد
حصوله على هذا المؤهل

قاعدة رقم (١١٤)

المبدأ :

لا يستبد العامل حقه في التعيين بمؤهله العالى أو في النقل بفئته بعد
حصوله على هذا المؤهل من انتقالون مباشرة وإنما تترخص فيه الإدارة
سلطتها التقديرية ببراعة حقيقة العمل بها ومدى ملائمة لخبرات العامل .
الحكمة .

تنص المادة ٤ من قانون تصحيح أوضاع العاملين رقم ١١ لسنة
١٩٧٥ على أن يعين اعتبارا من تاريخ نشر هذا القانون حملة المؤهلات
المنصوص عليها في المادة (٥) في الفئات المالية وبالأقدمية الافتراضية
المقررة لمؤهلاتهم .

كما تحدد اقدمية من يعين بعد حصوله على مؤهل عال أو أى مؤهل
آخر أعلى من مؤهله أثناء الخدمة في الفئة المقررة لمؤهله طبقا لأقدمية
خريجي ذات الدرجة من حملة المؤهل الأعلى الحاصل عليه المعينون طبقا
لاحكام القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه وذلك ما لم تكن اقدميته
أفضل .

وإذا كان العامل قد بلغ أثناء الخدمة فئة أعلى أو مرتبا أكبر من الفئة
أو المرتب الذى يستحقه طبقا للاحكام السابقة بنقل بفئة وأقدميته ومرتبه
الى مجموعة الوظائف العالية غير التخصصية في الجهة التى تلائم خبراته
ما لم يكن بقاءه في مجموعته الوظيفية أفضل له .

ومن حيث أنه سبق لهذه الحكمة أن قضت بأن القواعد التى ردها

المشرع في المادة ٤ المشار إليها هي قواعد عامة ودائمة وليست مؤقتة .
وهذه القواعد تحكم التعيين في الوظائف العالية حيث تنظم حالات بعض
الحاصلين على مؤهلات دراسية أعلى أثناء الخدمة متى تم تعيينهم بمؤهلاتهم
الأعلى . وترتبط على ذلك فإن نقل العامل طبقاً لأحكام الفقرة الثالثة من
هذه المادة هو في حقيقته تعيين بالمؤهل الأعلى الذي حصل عليه أثناء
الخدمة بحيث يستصحب فيه العامل حالته قبل التعيين وذلك بنقله بفئته
واقدميته ومرتبته إلى مجموعة الوظائف العالية غير التخصصية في ذات
الجهة التي يعمل بها أو أية جهة أخرى تلائم خبراته . وبهذه المثابة
فإن العامل لا يستمد حقه في التعيين بمؤهله العالي أو في النقل بفئته بعد
حصوله على هذا المؤهل من القانون مباشرة وإنما تترخص فيه الإدارة
بسلطتها التقديرية بإعارة طبيعة العمل بها ومدى ملاءمته لخبرات العامل .

ومن حيث أنه على مقتضى ما تقدم فليس للمدعى أصل حق في أن
يطلب بتسوية حالته وفقاً للمؤهل العالي الذي حصل عليه أثناء الخدمة
طبقاً لنص المادة ٤ من قانون تصحيح أوضاع العاملين رقم ١١ لسنة
١٩٧٥ ما دام أن جهة الإدارة لم تقرر بإلحاحها من سلطة تقديرية تعينه بهذا
المؤهل إذا ما وجدت بها الوظيفة المناسبة وتبعاً لذلك وإذا لم يثبت وجود
هذه الوظيفة وكانت جهة الإدارة محسب ملزمة بتقرير هذه الوظيفة فيكون
دعواه على غير أساس خليقة بالرفض .

(طعن رقم ١٢٩٥ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٧/٥/٢٤)

عاشرا — المقصود بعبارة تدرج المرتب بالملالوا

قاعدة رقم (١١٥)

المبدأ :

عبارة « تدرج المرتب بالملالوا » الواردة بالملالون المملار الاله لها ملل قملونى ملعن ملنصرل الى المللواا اللى اسللللل فمللا فى لارللل سلالل على القاعلا القالونل اللى انللل المكلر القالونى او عللله فى الماضى — الملل الذى برقى الى فلة وظلفله فى لارللل سلالل على لارللل الملل بالملالون الذى انللل له اللل فى اللرقلل ملللر وكلله شلل هذه الفلة فمللا من هذا اللارللل شللله فى ذلك شأن من رقى الى تلك الفلة فى للله — املر ذلك — لدرج ملرله بالمللواا اللى اسللللل فى الفلرل من لارللل شللله للفلل لللى لارللل الملل بالملالون — المللواا اللى لاسللل بعد لارللل الملل بالملالون لا ملنصرل الاله هذا الملل — اساس ذلك : انها لامل فى نطال المللواا المسللبلل اللى لاسللل بعد علل اللرقلل .

الململة :

ومن اللل أن المالا ١٩ من القالون رقم ١٠١ لسلل ١٩٧٥ بشان لاصلل اوضاع المللل اللللل بالمللواا لملل على انه (ملللر من مللى او مللى من المللل الملولل بالمللواا لملل الملل الململ بالمللواا المرفلة مللى فى نفس مللوعله الوظلفلله وذلك عللارا من اول الشهر القالى لاسللل هذه الملة .

لماذا كان الملل ملل رقى فمللا فى لارللل لاللى على اللارللل المملر لمللر الململله فى الفلة الملقى الاله الى هذا اللارللل .

وتنص المادة ١٦ من القانون المذكور على أن (تخضع الترقيات الحتية المنصوص عليها في المادة السابقة للقواعد الآتية :

(د) تدرج العلاوات لمن يستحق الترقية لفئة واحدة في الفئة المرقى اليها بشرط ألا يتجاوز العامل بداية مربوط الفئة التالية للفئة التي يستحق الترقية اليها .

كما تدرج العلاوات لمن يستحق الترقية لأكثر من فئة واحدة بشرط ألا يتجاوز العامل بداية مربوط الفئة التي يرقى اليها بأكثر من علاوة دورية واحدة .

ومن حيث أن تدرج المرتب بالعلاوات لها مدلول قانوني معين ينصرف الى العلاوات التي استحققت فعلا في تاريخ سابق على القاعدة القانونية التي انشأت المركز القانوني أو عدلته في الماضي فالعامل الذي يرقى الى فئة وظيفية في تاريخ سابق على تاريخ العمل بالقانون الذي أنشأ له الحق في هذه الترقية يعتبر وكأنه شغل هذه الفئة فعلا من هذا التاريخ شأنه في ذلك شأن من رقى اليها في حينه ومن أجل ذلك يتعين تدرج مرتبه بالعلاوات التي استحققت في الفترة من تاريخ شغله للفئة حتى تاريخ العمل بالقانون ، أما العلاوات التي تستحق بعد هذا التاريخ فلا ينصرف اليها هذا المدلول لانها تدخل في نطاق العلاوات المستقبلية والتي لم تكن قد استحققت بعد عند الترقية في مفهوم هذا القانون .

ومن حيث أن نص الفقرة (د) من المادة ١٦ المشار اليه بتدرج العلاوات لمن يرقى طبقا لنص المادة ١٥ الى الحد الأقصى الذي اشارت اليه ، وهو بلوغ بداية مربوط الفئة الوظيفية التالية لمن يرقى الى فئة واحدة ، وتجاوز مربوط الفئة بعلاوة واحدة لمن يرقى لأكثر من فئة واحدة مقصود به العلاوات الدورية التي استحققت في تاريخ سابق على تاريخ العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ في ١٩٧٤/١٢/٢١ .

ومن حيث أن علاوة ١٩٧٥/١/١ تستحق بعد العمل بأحكام القانون المذكور . ومن ثم فإن الحد الأقصى لتتدرج العلاوات التي نصت عليها المادة ١٦ / د لا يشملها .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن الجهة الإدارية كانت قد منحت المدعى العلاوة الدورية المستحقة له في ١٩٧٥/١/١ ثم قامت بسحبها منه بالأمر الإداري رقم ١ لسنة ١٩٧٩ فانها تكون قد خالفت صحيح حكم القانون ذلك أن هذه العلاوة لا يشملها الحد الأقصى للتدرج المنصوص عليه بالمادة ١٦ / د باعتبارها مستحقة بعد العمل بأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه في ١٩٧٤/١٢/٢١ .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد أخذ بهذا النظر فانه يكون قد صادف القانون في صحيحه ويكون الطعن عليه غير قائم على سند من القانون ويتعين الحكم برفضه مع إلزام الجهة الإدارية المصروفات .

(طعن ١٦٢١ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٨٥/١١/٢٤)

حادى عشر — عدم جواز الجمع بين مؤهلين
في مجال تطبيق القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥

قاعدة رقم (١١٦)

المبدأ :

حصول العامل على مؤهل عال انتهاء الخدمة — عدم جواز الجمع
بين مؤهلين في مجال تطبيق القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وأساس ذلك
عدم جواز الجمع بين الفقرتين (د — ز) من المادة (٢٠) من القانون
المذكور .

الحكمة :

ومن حيث أنه من الموضوع فإن المادة (٢٠) من قانون تصحيح أوضاع
العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة
١٩٧٥ ينص على أن « تحسب المدد الكلية المحددة بالجدول المرفقة الخاصة
برحلة المؤهلات الدراسية سواء ما كان منها مقيما عند العمل بأحكام
هذا القانون أو ما يتم تقييمه بناء على أحكامه اعتبارا من تاريخ التعيين
أو الحصول على المؤهل أيهما أقرب . وتحسب المدد المتعلقة برحلة المؤهلات
العليا المحددة في الجدول المرفق مع مراعاة القواعد الآتية :

..... (أ)

..... (ب)

..... (ج)

(د) احتساب مدة الخدمة السابقة على الحصول على
المؤهل العالى لمن نقلت فئته أو أعيد تعيينه بمجموعة الوظائف العالية
قبل نشر هذا القانون على أساس تطبيق الجدول الثانى المرفق على حالته
حتى تاريخ حصوله على المؤهل العالى ثم على أساس تطبيق المدد المبينة في

الجدول الأول المرفق اعتباراً من التاريخ المذكور على حالته بالفئة الأقدمية التي بلغها طبقاً للجدول الثاني

مؤدى ما تقدم أن العامل الذى يحصل على مؤهل عال أثناء الخدمة ونقلت فئته أو أعيد تعيينه . مجموعة الوظائف العالية قبل نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ فى ١٠/٥/١٩٧٥ يطبق عليه الجدول الثانى الخاص بحملة المؤهلات المتوسطة وفوق المتوسطة من تاريخ تعيينه بموجب المؤهل المتوسط أو فوق المتوسط حتى تاريخ حصوله على المؤهل العالى ثم يطبق فى شأن الجدول الأول اعتباراً من ذلك التاريخ وذلك بالفئة والأقدمية التى بلغها طبقاً للجدول الثانى ، وبالتالى فإن إعادة التعيين فى تطبيق حكم هذه الفقرة يأخذ مدلولاً خاصة فلا يخرج من نطاقه سوى من يعين بعد انتهاء خدمته بالمؤهل المتوسط ومدة خدمته بالمؤهل العالى ومن ثم فهو يسرى على من يعين دون فاصل زمنى بالمؤهل العالى فى ذات الوحدة أو الجهة الإدارية أو فى جهة إدارية أخرى مادامت من الجهات التى تسرى فى شأنها أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

ومن حيث أنه لئن كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن المطعون ضده حصل على الثانوية العامة سنة ١٩٦٥ وتم تعيينه بمديرية التربية والتعليم بالمنوفية بموجب هذا المؤهل بالدرجة التاسعة الكتابية بالقرار رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٨ بوظيفة كاتب وحصل أثناء الخدمة على ليسانس الحقوق دور مايو سنة ١٩٦٩ ثم عين بمؤهله العالى دون فاصل زمنى بالهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بالدرجة السابعة الإدارية اعتباراً من ١/٦/١٩٧٠ وكانت مدة خدمته بالمؤهل المتوسط وهو الثانوى العامة وعلى فرض حساب هذه المدة من تاريخ الحصول على هذا المؤهل سنة ١٩٦٥ — فإنها لن تجاوز فى تاريخ الحصول على المؤهل العالى سنة ١٩٦٩ أربع سنوات وبالتالى فإن تطبيق الفقرة (د) من المادة ٢٠ على حالة المدعى لن يسفر عن ترفيقه الى فئة مالية أعلى من الفئة السابعة التى عين فيها بمؤهله العالى ولن تقضى الى استحواذه على أية أقدمية

فيها تزيد على اقدمية بدء تعيينه بهذا المؤهل ذلك لانه يتمتعين طبقا للمدد الواردة بالجدول الثاني قضاء ست سنوات بالمؤهل المتوسط في الفئة الثامنة حتى يرقى العامل الى الفئة السابعة (٢٤٠ — ٧٨٠) ومن الثابت ان مدة خدمة المدعى في الدرجة الثامنة (١٨٠ — ٣٦٠) بالمؤهل المتوسط تقل عن ذلك كما سلف البيان ، ومن ثم فانه يتمتع تطبيق الجدول الثاني على المدعى ويلزم تطبيق الجدول الأول دون سواء على حالته باعتباره الجدول الاصلح طبقا للمادة ١٦ فقرة (هـ) من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين المشاء اليه .

ومن حيث انه لا وجه في هذا الشأن للقول بأن المطعون ضده حاصل على أحد المؤهلات العسكرية المنصوص عليها في القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤ بتقييم الشهادات العسكرية فوق المتوسطة والمتوسطة وإن هذه المؤهلات من المؤهلات التي أضيفت الى القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية بموجب المادة الأولى من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ وأنه يتمتعين طبقا للفترة (ز) من المادة ٢٠ من قانون تصحيح أوضاع العاملين المضاعفة بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨١ — بتعين تخفيض المدد الكلية اللازمة لترقية المطعون ضده للفئات المختلفة الواردة بالجدول الثاني من جداول القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٧٥ بمقدار ست سنوات ومن ثم يفيد من حكم الفقرة (د) من المادة ٢٠ — لا وجه لهذا القول — لانه فضلا عن أنه لا يجوز الجمع بين الفقرتين (د ، ز) من المادة ٢٠ وان من يعين بأحد المؤهلات المنصوص عليها في القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ او المضاعفة اليه ثم يحصل على مؤهل عال أثناء الخدمة له طبقا للمادة (٦) من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨١ أن يختار بين معاملته طبقا للمادة (٢) من هذا القانون أو معاملته على أساس المؤهل العالي ولا يتصور بعد ذلك الجمع بين المؤهلين طبقا للمادة ٢٠ فقرة (د) من قانون تصحيح أوضاع العاملين المشاء اليه — فضلا عن ذلك فان العبرة في تطبيق هذا الحكم هي بأن

يكون العامل قد عين ابتداء أو جرت معاملته بالمؤهل الوارد في القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ قبل حصوله على المؤهل العالي والحال غير ذلك بالنسبة للمطعون ضده اذ انه ولئن كان الثابت من الاوراق انه حصل خلال فترة تطوعه بالقوات المسلحة على اخذ المؤهلات الواردة بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه الا انه عين بمديرية التربية والتعليم بالمنوفية عقب انتهاء خدمته بالقوات المسلحة لعدم اللياقة الطبية وتم التعيين بالقرار رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٨ في وظيفة كاتب بالدرجة التاسعة الكتابية وكان الأساس في هذا التعيين هو حصوله على شهادة الثانوية العامة سنة ١٩٦٥ وذلك حسبما أفصح عنه صراحة قرار التعيين وسجله المطعون ضده في طلب الاستخدام (نموذج ١٦٧ ع خ) المقدم منه الى مديرية التربية والتعليم بالمنوفية كما انه قدم استمارة النجاح في الثانوية العامة كمسوغ للتعين بغير اشارة الى اى مؤهل آخر حصل عليه خلاف تلك الشهادة وبالتالي يكون قد تحدد مركزه القانونى باعتباره معينا بالثانوية العامة وتعينت معاملته عن مدة خدمته بالمؤهل المتوسط على اساس حصوله على هذا المؤهل دون سواء خاصة وانه حصل على المؤهل العالي (ليسانس الحقوق) وعين بمقتضاه اعتبارا من ١٩٧٠/٩/١ اى قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤ المنوه عنه .

ومن حيث انه لا وجه الى اعمال حكم المادة الثانية من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ لعلاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية المعدل بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٨١ على حالة المدعى بحسبانه حاصل على احد المؤهلات العسكرية المنصوص عليها في القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤ والمضادة الى الجدول المرفق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٤ بموجب المادة الأولى من القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٨٠ والقول — بتسوية حالته تطبيقا لذلك باقتراض التعيين في الدرجة السادسة المنخفضة بمرتب شهرى مقداره عشر جنيهات ونصف ، وذلك أن مناط تطبيق

المادة الثانية هذه أن يكون العامل قد عين ابتداء بأحد المؤهلات المشار إليها أو حصل عليها أثناء الخدمة بعد تعيينه بمؤهل أدنى وهو أمر تكشف عنه صراحة المادة ٢ من القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ والوضع في حالة المطعون ضده غير ذلك إذ فضلا عن أنه لم تسبق معاملته بالمؤهل العسكري فانه قد تم تعيينه بالمؤهل العالي (ليسانس الحقوق) اعتبارا من ١٩٧٠/١/١ ومن ثم تحدد مركزه القانوني في ١٩٧٤/١٢/٣١ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ باعتباره من حملة المؤهلات العليا وبالتالي تخلف في حقه مناط تطبيق المادة الثانية من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ ولا محل في هذا الصدد للقول بأن المادة ٦ من ذات القانون خولت العاملين الحاصلين على مؤهلات جامعية أو عالية أثناء الخدمة الخيار بين تطبيق أحكام المادة الثانية أو معاملتهم بمؤهلاتهم الجديدة فتطبق عليهم أحكام المادتين الثالثة والخامسة من هذا القانون لأن مناط هذا الخيار أن يكون العامل قد عين ابتداء بأحد المؤهلات الواردة في القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ أو المضافة إليه ثم حصل على المؤهل العالي أثناء الخدمة والأمر في النزاع المائل غير ذلك فمن الجلي أن المطعون ضده لم يتشأ له حق من هذا القبيل وهو ما يقتنع معه أعمال الخيار المنصوص عليه في شأنه وليس هناك من سبيل سوى معاملته على أساس مؤهله العالي الذي حدد على أساسه مركزه القانوني في ١٩٧٤/١٢/٣١ .

ومن حيث أنه ترتب على ما تقدم تكون طلبات المدعي غير قائمة على سند صحيح من القانون الأمر الذي يتعين معه الحكم برفض دعوياه ويكون الحكم المطعون فيه وقد قضى بغير هذا قد خالف القانون واخطأ في تطبيقه وتأويله الأمر الذي يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه بإلغاء الحكم المطعون فيه ويرفض الدعويين رقمي ٢٤٣٧ لسنة ٣٥ و ٢٩٤١ لسنة ٣٦ والزام المدعي المصروفات .

(طعن ٢٦٠٧ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٩/٦/٢٥)

رقابة ادارية

قاعدة رقم (١١٧)

المبدأ :

قانون هيئة الرقابة الادارية قرر في المادة ١٨ مكرر ان يحتفظ
المقول الى هيئة الرقابة الادارية بصفة شخصية براتبه وبدلاته الاصلية
والثابتية ومتوسط ما كان يتقاضاه من حوافز في السنتين الاخيرتين —
حتى ولو تجاوز بذلك نهاية الاجر والبدلات المحددة للوظيفة التي يتم
النقل اليها — يسرى هذا الحكم على حالة العامل المقول الى هيئة
الرقابة الادارية وينتهى سريانه اذا نقل منها بعد ذلك — ناطق قانون
البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعى بمجلس ادارة البنك سلطة وضع
اللوائح المتعلقة بنظام العاملين بالبنك الرئيسى والبنوك التابعة بالمحافظات
— كذلك مرتباتهم ومكافآتهم والبدلات والمزايا الخاصة — دون التقييد
بالنظم والقواعد المطبقة على العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام —
صدرت تنفيذا لذلك لائحة لنظام العاملين بالبنك التى قضت المادة
٨١ منها بعدم جواز احتفاظ العامل المقول الى البنك من الجهات الاخرى
بأية رواتب او بدلات او مزايا او غيرها من الاضافات التى كان يحصل عليها
بجهة عمله السابق — انما يكون نقله بذات اجره الاساسى وينح الرواتب
والبدلات والمزايا المقررة للوظيفة المقول اليها اعتبارا من تاريخ مزاولته
للعمل بالبنك .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى
والتشريع بجلستها المنعقدة ١٩٨٨/٦/٨ فتبينت ان المادة ١٨ مكررا (٢)
من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن اعادة تنظيم هيئة الرقابة
الادارية المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٣ تنص على انه « فى
جميع الاحوال يحتفظ للمقول الى هيئة الرقابة الادارية براتبه وبدلاته
الاصلية والثابتة ومتوسط ما كان يتقاضاه من حوافز فى السنتين الاخيرتين

من قبل نقله وذلك بصفة شخصية ولو تجاوز نهاية الأجر والبدلات المقررة للوظيفة التي يتم النقل إليها » . وتنص المادة (١١) من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ في شأن البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي على أن مجلس إدارة البنك الرئيسي هو السلطة العليا المهيمنة على شؤنيه وتصريف أموره ويكون له جميع السلطات اللازمة للقيام بالأعمال التي تقتضيها أغراض البنك وعلى الأخص ما يأتي :

..... (٣) الموافقة على مشروعات اللوائح الداخلية المتعلقة بالشؤون المالية والإدارية وإصدار اللوائح المتعلقة بنظام العاملين بالبنك الرئيسي والبنوك التابعة ومرتباتهم وأجورهم والمكافآت والمزايا والبدلات الخاصة وتحديد ثلث بدلات السفر لهم في الداخل والخارج ثون التقيد بالنظم والقواعد المنصوص عليها في نظام العاملين المدنيين بالدولة ونظام العاملين بالقطاع العام ويكون ذلك في إطار لوائح البنوك التجارية » كما تنص المادة ٨٣ من لائحة نظام العاملين بالبنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي وبنوك التنمية والائتمان الزراعي بالمحافظات على أن : « يكون نقل العامل إلى البنك من الجهات الأخرى بذات أجره الأساسي دون أية رواتب أو علاوات أو بدلات أو مزايا عينية أو نقدية أو غيرها من الإضافات التي كان يحصل عليها بالجهة المنقول منها . ويمنح العامل المنقول إلى البنك الرواتب والبدلات والمزايا المقررة للوظيفة المنقول إليها اعتبارا من تاريخ مباشرة العمل بالبنك » .

ومفاد ما تقدم أن قانون هيئة الرقابة الإدارية قرر في المادة ١٨ مكررا (٢) منه أن يحتفظ المنقول إلى هيئة الرقابة الإدارية — بصفة شخصية — براتبه وبدلاته الأصلية والثابتة ومتوسط ما كان يتقاضاه من حوافز في السنتين الأخريتين حتى ولو تجاوز بذلك نهاية الأجر والبدلات المحددة للوظيفة التي يتم النقل إليها . وهذا الحكم يسرى على حالة الضاميل المنقول إلى هيئة الرقابة الإدارية وينتهى سريانه إذا نقل منها بعد ذلك .

واذ ناط قانون البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي بمجلس إدارة

البنك سلطة وضع اللوائح المتعلقة بنظم العاملين بالبنك الرئيسى والبنوك التابعة بالمحافظات ، وكذلك مرتباتهم ومكافآتهم والبدلات والمزايا الخاصة بهم ، دون التقيد بالنظم والقواعد المطبقة على العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام . وتنفيذاً لذلك صدرت لائحة نظام العاملين بالبنك التى قضت المادة ٨٢ منها بعدم جواز احتفاظ العامل المنقول الى البنك من الجهات الأخرى بأية رواتب أو بدلات أو مزايا أو غيرها من الإضافات التى كان يحصل عليها بجهة عمله السابق ، وإنما يكون نقله بذات أجره الأساسى ويمنح الرواتب والبدلات والمزايا المقررة للوظيفة المنقول اليها اعتباراً من تاريخ مزاولته للعمل بالبنك .

وبتطبيق ما تقدم على حالة فإنه لا يجوز له الاحتفاظ بمتوسط الحوافز الذى كان يتقاضاه — بصفة شخصية — فى هيئة الرقابة الإدارية وذلك بعد نقله منها الى البنك الرئيسى للتنمية والائتمان ، وإنما يتم نقله الى البنك بذات أجره الأساسى دون احتفاظ بمتوسط هذه الحوافز ، ويضاف الى الأجر المذكور الرواتب والبدلات والمزايا المقررة للوظيفة المنقول اليها طبقاً لنص المادة ٨٢ من لائحة العاملين بالبنك المشار اليها . ولا وجه للقول بأحقاقه فى الاحتفاظ بتلك الحوافز استناداً للمادة ١٨ مكرراً (٢) من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ المشار اليها . إذ أن هذه المادة لا تسرى الا على حالة العامل المنقول الى هيئة الرقابة الإدارية وليس المنقول منها — كما سلف البيان .

لهذا :

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم أحقية العامل المعروضة حالته فى الاحتفاظ بمتوسط الحوافز الذى كان يتقاضاه — بصفة شخصية — فى هيئة الرقابة الإدارية وذلك بعد نقله منها الى البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى .

قاعدة رقم (١١٨)

المبدأ :

عدم جواز الاحتفاظ بالأجر الإضافي ومقابل الجهود غير العادية
وبدل الغداء لمن ينقلون الى هيئة الرقابة الإدارية .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى
والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٨٦ فاستعرضت
المادة (١٨) مكررا (٢) من القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ بتعديل
احكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ باعادة تنظيم هيئة الرقابة الادارية
والتي تنص على انه « في جميع الأحوال يحتفظ للمنقول الى هيئة الرقابة
الادارية براتبه وبدلاته الاصلية والثابتة ومتوسط ما كان يتقاضاه من حوافز
في السنتين الأخيرتين من قبل ذلك وبصفة شخصية ولو تجاوز نهاية الاجر
والبدلات المقررة للوظيفة التي يتم النقل اليها » .

ومن حيث ان مفاد ما تقدم ان المشرع احتفظ للعامل المنقول الى
هيئة الرقابة الادارية بالراتب والبدلات الاصلية والثابتة ومتوسط ما كان
يحصل عليه من حوافز السنتين الأخيرتين السابقتين على النقل الى الهيئة
بصفة شخصية ولو تجاوز ذلك نهاية الاجر ، الا ان هذا الحكم يجد حده
عند المبالغ التي يصدق عليها وصف البدلات الاصلية والثابتة ، اي التي
يكون قد تم صرفها للعامل بصفة دائمة وثابتة في الجهة المنقول منها ،
ولما كان المسلم به ان الاجر الاضافي يمنح لقاء ما يؤديه من اعمال اضافية
تسند اليه من قبل السلطة المختصة ، ومن ثم فانه لا يقسم بالثبات
والدوام ولا يعطى — بالتالي — ضمن البدلات الثابتة والاصلية المنصوص
عليها في المادة ١٨ مكررا (٢) سلفه الذكر من قانون هيئة الرقابة
الادارية .

ومن حيث انه عن مقابل الجهود غير العادية ، فمن المستقر عليه

ان هذا المقابل يتم صرفه لمقابل جهد غير علائى بذله العامل اسهاما منه فى رفع مستوى الانتاج وتحقيق معدلات أعلى فى الأداء ، ومن ثم فهو مقابل مؤقت بطبيعته لا يتصف بالثبات أو الدوام ويخرج بالتالى من نطاق البدلات الثابتة والأصلية التى يجوز المتقول الى هيئة الرقابة الادارية الاحتفاظ بها ، وكذلك الاجر بالنسبة لبذل الغذاء التى يصرف بسبب ظروف معينة وليس بسبب طبيعة الوظيفة ذاتها .

الخلاصة :

انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز الاحتفاظ بالاجر الاضافى ومقابل الجهود غير العادية وبدل الغذاء لن ينقلون الى هيئة الرقابة الادارية .

(ملف ١٠٥٤/٤/٨٦ — جلسة ١٩٨٦/١١/١٩)

قاعدة رقم (١١٩)

المبدأ :

يجوز اضافة علاوة الرقابة الادارية كاملة الى مرتب اعضاء هيئة الرقابة الادارية حال نقلهم الى وظائف اخرى مهما تجاوز بها المرتب نهائية ربط الوظيفة المتقول اليها او اية وظيفة اعلى ايا كان ربطها .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٩٢/٥/٣١ فاستبان لها ان المادة ٢١ من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ باعادة تنظيم الرقابة الادارية المعدل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٥ تنص على أنه « يجوز للجنة شئون الافراد ان تضيف الى مرتب العضو الذى ينقل من الرقابة الادارية علاوة

الرقابة التى يتقاضاها ولو جاوز بها نهاية مربوط الفئة التى يشغلها وبشرط أن يكون العضو قد أمضى مدة خدمة بالرقابة الادارية لا تقل عن أربع سنوات على الا تضم هذه العلاوة أكثر من مرة .

ومناد ذلك أن المشرع أجاز بنص صريح للجنة شئون الانفراد بهيئة الرقابة الادارية أن تضيف الى مرتب العضو المنقول منها علاوة الرقابة التى كان يتقاضاها متى توافرت فى حقه شرائط استحقاقها ولو جاوز بها نهاية ربط الفئة التى كان يشغلها ، بحسبان أن القصد من اضافة هذه العلاوة على ما انصح عنه تقرير لجنة القوى العاملة بمجلس الشعب عن مشروع القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٥ الذى عدلت بمقتضاه المادة ٢١ سائلة البيان ، هو « المحافظة على المستوى الاجتماعى الذى اعتاد عليه عضو الرقابة المنقول منها بعد أن استمر يتقاضاها لمدة أربع سنوات على الاقل وفى ذلك تحقيق لمصلحة عامة من خلال تحقيق مصلحة ذاتية للعضو المنقول » ، وبدأ يغدو بمنحها وله اصل حق فى استصحابها كاملة وضما الى مرتبة ولو جاوز بذلك نهاية ربط الوظيفة المنقول اليها أو اية وظيفة أعلى .

وحيث أن الثابت من الاوراق أن المعروض حالته أحيل الى التقاعد وهو يشغل رتبة العقيد بالقوات المسلحة اعتبارا من ١٩٨٢/٩/١ واعيد تعيينه فى ذات التاريخ بهيئة الرقابة الادارية على درجة معادلة لرتبته وتدرج بها حتى حصل على الفئة (١) (مدير عام) فى ١٩٨٥/٢/١٩ ثم نقل الى وزارة الكهرباء اعتبارا من ١٩٨٩/١٠/٢٢ بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٦٠ لسنة ١٩٨٩ . واذ ضمت الى راتبه علاوة الرقابة المقررة لدى نقله من هيئة الرقابة الادارية فمن ثم تعين استصحابها كاملة ولو جاوز بها نهاية ربط الوظيفة المنقول اليها أو اية وظيفة أعلى أيا كان ربطها كون بحاجة فى ذلك بالقياس على ما انتهت اليه الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع من عدم جواز منح علاوة تشجيعية بالتجاوز للربط الثابت المقرر لشاغلي وظائف الدرجة الممتازة فذاك قياس مع الفارق

اذن شاغل الدرجة الممتازة ليس له أصل حق في تقاضى علاوة التشجيعية
بينما عضو الرقابة الادارية المنقول منها كان يتقاضى علاوة الرقابة بالفعل
ولا يسوغ ان تسقط عنه أو تنحصر دون سند من قانون .

النتائج :

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى جواز اضافة
علاوة الرقابة الادارية كاملة الى مرتب أعضاء هيئة الرقابة الادارية حال
نقلهم الى وظائف أخرى مهما تجاوز بها المرتب نهاية ربط الوظيفة المنقول
اليها أو أية وظيفة أعلى ايا كان ربطها .

(مقوى ١٢٣١/٤/٨٦ جلسة ١٩٩٢/٥/٣١)

ری و مصرف

أولاً — طبيعة الأراضي الواقعة بين جسور نهر النيل .

ثانياً — حدود سلطة مفتشى الري في إصدار قرار تمكين المنتفع من استعمال المسقاه .

ثالثاً — إزالة التعدي على مجرى نهر النيل .

رابعاً — سلطة مدير عام الري في إصدار قرار مؤقت بتمكين أحد الأفراد من الانتفاع بمسقاه خاصة أو بمصرف خاص .

خامساً — وجوب الحصول على ترخيص من وزارة الري قبل القيام بأي محل يؤثر على الجسور .

سادساً — مدى التزام وزارة الري قانوناً بتدبير مورد ري آخر لأرض دلا من مصدر الري المستمر من ترعة تقرر الاستغناء عنها وريها .

سابعاً — حدود رقابة القضاء الإداري بالنسبة لمنازعات الري والصرف .

أولاً — طبيعة الأراضي الواقعة بين جسور نهر النيل

قاعدة رقم (١٢٠)

المبدأ :

طبيعة الأراضي الواقعة بين جسور نهر النيل — قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ بشأن الري والصرف — اعتبر المشرع مجرى النيل وجسوره من الأملاك العامة ذات الصلة بالري والصرف — الأراضي الواقعة بين الجسور تعتبر من الأملاك العامة — تدخل المشرع لتحديد المركز القانوني والارتفاعات وحظر القيام ببعض الأعمال إلا بعد الحصول على ترخيص من وزارة الري — الترخيص في هذه الحالة شأن جميع التراخيص التي تصدرها وزارة الري لملك الأراضي التي تتداخل في الأملاك العامة هو ترخيص دائم غير مؤقت يستهدف التأكد من أن العمل الذي يجرى في تلك الأراضي لا يتعارض مع مقتضيات مرفق الري والصرف وسلامة منشأته — تقدير ما إذا كان العمل يدخل في عداد الأعمال المحظورة أو الأعمال الجائزة الترخيص بها من اختصاص وزارة الري .

الحكمة :

ومن حيث أن المادة (١) من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ بشأن الري والصرف تنص على أن « الأملاك العامة ذات الصلة بالري والصرف هي :

(٩) مجرى النيل وجسوره ، وتدخل في مجرى النيل جميع الأراضي الواقعة بين الجسور . ويستثنى من ذلك كل أرض أو منشأة تكون مملوكة ملكية خاصة للدولة أو مملوكة لغيرها .. » .

وتنص المادة (٥) من القانون المذكور على أن « تعتبر الأراضي المملوكة للأفراد وللأشخاص الاعتبارية الخاصة والداخلية في الملكية الخاصة للحكومة

أو لغیرها من الأشخاص الاعتبارية العامة والمحصورة بين جسور النيل أو جسور الترع العامة والمصارف العامة والأراضى الواقعة خارج تلك الجسور لمسافة ثلاثين مترا بالنسبة الى جسور النيل وعشرين مترا خارج منافع الترع والمصارف محملة بالتقيد الآتية لخدمة الأغراض العامة للرى والصرف حتى ولو سلحت تلك الجسور الى احدى الجهات المبينة فى المادة (٤) :

(١) لا يجوز بغير ترخيص من وزارة الرى اجراء اى عمل بالأراضى المذكورة أو احداث حفر بها من شأنه تعريض سلامة الجسور للخطر أو التأثير فى التيسار تأثيـرا يضر بهذه الجسور أو بأراضى أو بمنشآت أخرى »

وتنص المادة (٧) على أن « لا يجوز زراعة الأراضى المملوكة للدولة والواقعة داخل جسور النيل أو داخل جسور الترع العامة والمصارف العامة أو استعمالها لأى غرض الا بترخيص من وزارة الرى وطبقا للشروط التى تحددها » .

كما تنص المادة (٨) على أنه « لا يجوز زرع الأشجار والنخيل فى الجسور العامة أو فى داخلها أو فى المجارى العامة وغيرها من الأملاك ذات الصلة بالرى والصرف الا بترخيص من وزارة الرى وطبقا للشروط التى تحددها — وإذا ترقب على وجود الفئران اعلاقة المياه أو تعطيل الملاحة أو اعاقبة تطهير أو توسيع المجرى أو الأضرار بالجسور أو عرقلة المرون عليها أو أية اضرار أخرى أو خشى من سقوطها كلفت الوزارة صاحبها ازلتها أو قطع مروعها فى الموعد الذى تعينه ، والا قامت هى بذلك وتولت بيعها ودفع ثمنها الى صاحبها بعد خصم نفقات الازالة أو القطع » .

وأخيرا فإن المادة (٢٠) تنص على أن « لا يجوز اجراء اى عمل خاص داخل حدود الأملاك العامة ذات الصلة بالرى والصرف أو احداث تعديل فيها الا بترخيص من وزارة الرى وطبقا للشروط التى تحددها

ويمنح الترخيص لمدة لا تزيد على عشر سنوات قابلة للتجديد بعد أداء رسم يصدر بتحديد قرار من وزير الري » .

ومن حيث أنه يبين من جماع النصوص السابقة أن المشرع اعتبر مجرى النيل وجسوره من الأملاك العامة ذات الصلة بالري والصرف ، وأدخل في ذلك جميع الأراضي الواقعة بين تلك الجسور ، وبالنظر إلى ما قد يتخلل تلك الأملاك العامة من أراضي أو منشآت تكون مملوكة ملكية خاصة للدولة أو مملوكة لغيرها فقد استثنى المشرع من الخضوع للنظام القانوني للأملاك العامة ذات الصلة بالري والصرف ، إلا أنه بالنظر لموقعها وتداخلها في تلك الأملاك فقد أخضعها المشرع لجهة قيود القصد منها حماية مرفق الري والصرف مما قد يتهده من أخطار من جراء ما يترتب على استعمال الملك الخاص المتداخل مع منافع الري من أضرار ، كما قرر جملة حقوق ارتفاق إدارية على تلك الأراضي لصالح الأملاك العامة ذات الصلة بالري والصرف — فالمرکز القانوني للملك أرض تقع بين جسور النيل تبد تدخل المشرع لتحديدته بالقدر اللازم لحماية مرفق الري والصرف ، مفرض من القيود وقرر من الارتفاقات ما يلزم لضمان سلامة هذا المرفق الحيوي، بيد أن المشرع لم يصل في تنظيمه لأوضاع الأراضي المملوكة ملكية خاصة — سواء للدولة أو لغيرها — والمتداخلة في منافع الري والصرف إلى حد المساواة بينهما وبين الأملاك العامة ذات الصلة بالري والصرف — فالمادة (٢٠) سالفة الذكر تحظر بصفة عامة ومطلقة إجراء أى عمل خاص داخل حدود تلك الأملاك العامة إلا بترخيص من وزارة الري يمنح لمدة تزيد على عشر سنوات قابلة للتجديد بعد أداء رسم ، فإن الأمر يختلف بالنسبة للأملاك الخاصة المتداخلة في تلك الأملاك حيث وضع المشرع تنظيماً لما يتم فيها من أعمال ، فإن كانت تلك الأراضي مملوكة للدولة فإنه لا يمكن حتى زراعتها أو استعمالها لأى غرض إلا بترخيص من وزارة الري (مادة ٧) وبالنسبة للأراضي المملوكة ملكية خاصة بصفة عامة — سواء للأفراد أو أشخاص القانون الخاص أو العام — فإن ثمة أمعالا محظور على الملك

القيام بها الا بترخيص من وزارة الري — وهذه الأعمال حدد القانون بعضها مباشرة وهو زراعة الأشجار والتخيل (مادة ٨) والبعض الأخرى نص عليه في المادة (٥) فقرة (١) حيث قضى بأن لا يجوز بغير ترخيص من وزارة الري اجراء أى عمل بالأراضي المذكورة أو احداث حفر فيها من شأنه تعريض سلامة الجسور للخطر أو التأثير في التيار تأثيرا يضر بهذه الجسور أو بأراضي أو بمنشآت أخرى . والترخيص في هذه الحالة شأن جميع التراخيص التي تصدرها وزارة الري لملاك الأراضي ملكية خاصة اذا ما تداخلت اراضيهم في الأملاك العامة ذات الصلة بالري والصرف على الوجه الذي يحدده القانون هو ترخيص دائم غير موقوت ولا يستلزم الحصول عليه أداء رسم ، فالهدف منه التأكد أن العمل الذي يجري في تلك الأملاك الخاصة لا يتعارض مع مقتضيات مرفق الري والصرف وسلامة منشآته ، وعلى ذلك فان على الملاك في الحالة المنصوص عليها في المادة (٥) فقرة (١) . المشار اليها أن يلجأ الى جهة الري المختصة للأذن له بالأعمال التي يزعم القيام بها اذا كان من شأنها تعريض سلامة الجسور للخطر أو التأثير في التيار تأثيرا يضر بالجسور أو بأراضي أو منشآت أخرى وهذا النص لا يفيد أنه يلزم أن تكون الأعمال المزمع القيام بها يترتب عليها مثل ذلك الأثر حتى تكون في نطاق الالتزام بالحصول على الترخيص — ذلك نه بالبداهة فان وزارة الري لن تسمح باجراء عمل يترتب عليه تعريض سلامة الجسور للخطر أو التأثير في التيار تأثيرا يضر بهذه الجسور أو بأراضي وبمنشآت أخرى ، فذلك يخرج من نطاق المكنة القانونية لوزارة الري — وانما يتعلق الأمر بضرورة استصدار ترخيص من وزارة الري بالنسبة لأى عمل أو احداث حفر اذا بلغ قدرا من الاهمية والخطورة بحيث يدخل في عداد الأعمال التي من شأنها ترتيب مثل ذلك الأثر الضار بجسور النيل أو بالأراضي والمنشآت الأخرى سواء في الحال أو المستقبل ، فالرجوع الى وزارة الري في مثل ذلك تلك الاحوال واجب قبل القيام بذلك العمل

أو أحداث الحفر ، وهى لن ترخص بإجرائه الا اذا تكلت من انه لا يترتب
تلك الأضرار سواء فى الحال أو الاستقبال — فالذى يقدر ما اذا كان
العمل أو الحفر المطلوب أجراؤه يحفل أو لا يحفل فى عداد الاعمال
المحظورة أو الجائز الترخيص بها ، ليس صاحب الشأن الذى يتم العمل
لمصلحته وفى ملكه ، وانما وزارة الري التى يتعين الرجوع اليها قبل
الشروع فى ذلك العمل أو الحفر — وإن فى قيام المالك مباشرة بمثل هذا
العمل يعتبر مخالفة فى حكم قانون الري والصرف مما يحق معه
لوزارة — اذا ما تبينت خطورة العمل على الجسور أو الاراضى والمنشآت
الأخرى — أن تتخذ فى مواجهته الاجراءات التى نص عليها القانون .

ومن حيث انه بتطبيق ما تقدم على واقعة الحال يتبين أن مصنع
الطوب موضوع النزاع مقام فى مسطح النيل — أى المسافة المحصورة
بين جسر النيل ومجره بمنطقة جزيرة الذهب — على أرض مملوكة
ملكية خاصة بموجب عقد بيع مسجل برقم ٤٠١٦ بتاريخ ٢ من مايو سنة
١٩٥٤ وذلك حسبما يبين من المعاينات التى أجراها تفتيش الري المختص
واتفق معه فى رأى تقرير خبير وزارة العدل الذى انتدبته محكمة أول
درجة ، ولا وجه لنزاع المطعون ضده فى ذلك حيث أورد بمذكرته بالتمقيب
على تقرير الخبير أن ثمة طريق يسير بمحاذاة المسطح والمنشآت القائمة
خارجه ، فليس كل طريق يعد جسرا للنيل وانما المرجع فى ذلك الى
جهة الاختصاص الفنية وهى وزارة الري — وعلى ذلك فما كان
للمطعون ضده أن يقوم بإنشاء مصنعه على مسطح النيل قبل
الرجوع الى وزارة الري لاستصدار ترخيص بالسماح له بذلك بعد
أن تتأكد من أن اقلية مثل هذا المصنع لا يترتب عليه تعريض سلامة
الجسور للخطر أو التأثير فى التيار تأثيرا يضر بالجسور أو بأراضى أو
منشآت أخرى ، والترخيص لازم فى كل الحالات التى تقام فيها أعمال
أو تحفر حفر على قدر من الأهمية ، وأيا كانت المسافة التى تقام عليها
تلك الأعمال سواء من مجرى النيل أو جسوره ، فاذا كان المشرع

قد خطر — بغير ترخيص — زراعة الأشجار والتخيل في الجسور العامة أو في داخلها أو في المجارى العامة وغيرها من الأملاك ذات الصلة بالرى والصرف — دون تحديد لها إذا كانت أملاكاً عامة أو خاصة ، مما يدخل في عمومها مسطاح النيل ، فإن إقامة مصنع كامل لصناعة الطوب على المسطاح يستلزم بالضرورة الحصول على ترخيص من وزارة الرى ، وقد جاء بالكشف الرسمى المستخرج من سجلات الضرائب العقارية المقدم من المطعون ضده وصفا لهذا المصنع يجتزأ منه الآتى « على يسار المدخل غرفة للمكنية الخلط وغرفة أخرى على اليمين ، وفي ملاصقة السور — الجهة ، الشرقية ست غرف ، وفي مواجهتها بالداخل فرن لحرق الطوب ملحق به مدخنة ضخمة — وخلف الفرن من الجهة القبلية إحدى وثلاثون غرفة لمساكن العمال ... وبالجهة القبلية من المدخنة مخزن تحت الأرض للمازوت ، وبالجهة الغربية من المدخنة فرن آخر لحرق الطوب » ولا شك أن منشأة على هذا القدر من الاهمية لا يمكن أن يتم إقامتها على مسطاح النيل دون الحصول على ترخيص من وزارة الرى ، وخاصة لما يستتبع إقامتها من أعمال حفر وغير ذلك مما أوجب القانون التحقق من عدم أضراره بالجسور أو المنشآت والأملاك الأخرى — وإذا تمت إقامتها دون ترخيص فإن لجهة الإدارة أن تتخذ حيلها الإجراءات التى نص عليها القانون في أحوال المخالفة ، ولا وجه بعد ذلك للاستشهاد بما جاء بتقرير الخبير المنتدب من أن هذا المصنع لا يقترب عليه أضرار سواء للجسور أو تأثير على التيار بما يعرض الجسور للخطر أو يسبب أضرارا للغير ، إذ أن ذلك لا ينفى سابقة المخالفة حيث تمت إقامة المنشآت دون ترخيص من وزارة الرى — هذا فضلا عن أن وزارة الرى هى الجهة المختصة قانونا بتقدير مدى الأثر المترتب على قيام ذلك المصنع على جسور النيل وغيره من الأملاك والمنشآت ، وتقدير الوزارة في هذا الشأن يكون بغير معقب عليه طالما كان قد خلا من عيب الاتحراف بالسلطة ، وإذا كان أحد مهندسى الرى قد أمدأ أمام محكمة القضاء

الإدارى أن الخطورة من مصانع الطوب تنشأ عندما يتم تجريف الطمى من ميول جسور النيل ، وأن هذا ما يحدث غالبا ، فان ذلك أحد العناصر التى تؤخذ فى الاعتبار عند الترخيص بمثل هذا العمل داخل مسطح النيل . وربما إذا لجأ صاحب المصنع الى وزارة الري للترخيص فقد تستوفى — قبل منحه الترخيص — من أن له مصدرا من الطمى أو ما يقوم مقامه تبعد معه المظنة الغالبة بأنه سوف يجرف ميول الجسر أو يجرى حفرا فى المسطح للحصول على مثل ذلك الطمى ، وقد تضع له من الشروط ما يكفل عدم قيامه أو قيام تابعيه بمثل هذه الأعمال وعلى ذلك فان قيام المصنع دون ترخيص سابق يعد مخالفة لأحكام القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ المشار اليه .

ومن حيث أنه لا حجة فيما يذهب اليه المطعون ضده من أنه قد حصل على ترخيص من وزارة الري على إقامة مصنعه ، حيث أصدرت الوزارة له ترخيصا بالآلات الحيزل اللازمة لإدارة ورشة عمل الطوب ورفع مياه من بئرين ارتوازيين لأعمال الورشة ، ذلك أن وزارة الري عند إصدارها لمثل هذا الترخيص لا تستند الى اختصاصاتها الواردة فى قانون الري والصرف ، وإنما الى قواعد قانونية أخرى تنبئ بها الإشراف على منح ترخيص الآلات المحركة اللازمة لبعض الأعمال سواء كانت قائمة بالقرب من منابع الري أو بعيدة عنها ، وإذا تصادف أن صدر الترخيص بالنسبة لآلات محركة تعمل على أملاك خاصة أو عامة ذات صلة بالري والصرف ، فان ذلك لا يغنى عن ضرورة الحصول على ترخيص آخر وفقا لقانون الري والصرف من الإدارة المختصة بوزارة الري ، حيث لا يقوم ترخيص مقام آخر فى هذا المجال .

ومن حيث أنه لا اعتداد كذلك بما يحتج به المطعون ضده من أن الجنبحة رقم ٦٩٠٥ لسنة ١٩٨١ جنح قسم الجيزة التى أقيمت ضده بناء على المحضر الذى حرره مهندس الري المختص لمخالفة بناء المصنع

المذكور على مسطاح النيل دون ترخيص من الجهة المختصة ، قد حكم فيها بجلسة ٢٧ من مارس سنة ١٩٨٣ بالبراءة ولم تستأنف النيابة العامة الحكم — ذلك أن المادة ١٠٢ من قانون الإثبات تنص على أن « لا يرتبط القاضى المدنى بالحكم الجنائى الا فى الوقائع التى فصل فيها هذا الحكم وكان فصله فيها ضروريا » ، وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أنه اذا كانت المحكمة المدنية تتقيد بما اثبتته المحكمة الجنائية فى حكمها من وقائع ، دون أن تتقيد بالتكييف القانونى لهذه الوقائع ، فان ما ذهب اليه الفقه والقضاء فى المجال المدنى اولى بالاتباع وأوجب فى المجال الادارى فلا يتقيد القضاء الادارى بالحكم الجنائى اذا كان هذا الحكم قد قام على تكييف أو تأويل قانونى ، ولقند أورد المطعون ضده فى مذكرته المقدمة فى ٦ من ديسمبر سنة ١٩٨٤ أن ذلك الحكم قام على أساس دخول الأرض المقام عليها المصنع فى نطاق الملك الخاص للمطعون ضده وهو ملك محصور بين شارعين وليس محصورا بين جسر انيل الذى يقع خارجه بمسافة كبيرة ، فان ذلك — بفرض صحته — يعنى أن المحكمة الجنائية قد اتمت حكمها بالبراءة على أساس تأويل حكم المادة الاولى من قانون الرى والصرف رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ التى تحدد المقصود بالمسطاح ، وهو تأويل لا تلتزم به المحكمة فيما تفصل فيه بالنسبة لمدى قيام المخالفة المنسوبة للمطعون ضده من الناحية الادارية .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه ، اذ أخذ بما يخالف ما تقدم يكون قد خالف القانون واخطأ فى تطبيقه وتأويله ، ويكون واجب الالفاء ويتعين القضاء برفض الدعوى والزام المطعون ضده بصفته بالمصروفات .

(طعن ١٤٦٨ لسنة ٣١ قى جلسة ١٩٨٧/٦/٢٠)

قاعدة رقم (١٢١)

المبدأ :

الواد ١ و ٤ و ٥ و ٢٠ من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ بشأن
الرى والصرف مفادها — لا سبيل الى استغلال الأصول العامة ذات الصلة
بالرى والصرف مثل الترع العامة وجسورها الا بترخيص يمنح على
اساس من توافر الشروط المقررة وبعد سداد التأمين الدائم ونظم ايجار
او جعل سنوى — اجراء اى عمل فى هذه الاموال بقصد استغلالها
دون ترخيص هو عمل يمثل تعديا ظاهرا عليها — مما يخول جهة الادارة
سلطة ازالتها بالطريق الادارى — هذه السلطة تثبت لجهة الادارة اذا
وقع اعتداء ظاهر على املاكها — بان تخلف ما ينصر الحق المدعى به
عليها من مستندات مؤيدة (مثل عقد ايجار او ترخيص انتفاع من الجهة
المختصة — لا يكفى لاستوائه مجرد سداد رسم النظر او رسم الاشغال
او محض ادخال الكهرباء او سداد مقابل استهلاكها الكهرباء — اى منها
لا يسبغ مكرزا قانونيا عليها بما ينفى التعدى الظاهر ويعصم من الازالة
الادارية ما لم يتوج ذلك بابرام عقد او بصور ترخيص من لدى الجهة
المختصة .

المحكمة :

ومن حيث ان قانون الرى والصرف رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ قضى فى
المادة الاولى بان الاملاك العامة ذات الصلة بالرى والصرف تشمل
الترع العامة وجسورها ، واجاز فى المادة ٤ لوزارة الرى ان تعهد
بالاشراف على هذه الاملاك الى جهات الادارة المركزية او وحدات الادارة
المحلية او الهيئات العامة او المؤسسات العامة ، وحظر فى ذات المادة
على هذه الجهات اقامة منشآت فيها او الترخيص فى ذلك الا بموافقة وزارة
الرى ، كما حظر فى المادة ٢٠ اجراء اى عمل خاص داخل حدود
الاملاك العامة ذات الصلة بالرى والصرف او احداث تعديل فيها

الا بترخيص من وزارة الري لمدة لا تزيد على عشر سنوات قابلة للتجديد .
يعد أداء رسم لا يجاوز جنيهين ، وأنشط في ذات المادة بوزير الري .
سلطة اصدار قرار بشروط الترخيص وقواعده ، وهو ما صدر برقم
١٣٥٥٦ لسنة ١٩٧٦ . وعهد في المادة ٤ بالجهات المشار اليها بعد
توافر الشروط ومن بينها الحصول على الموافقة اللازمة بأن تصدر
الترخيص وتحصل الاجار او الجعل المستوى من المرخص له في
الاستغلال ولوجب في المادة ٥ بأن يدفع المرخص له تأمينا دائما تحدده
الادارة العامة للري المختصة . ومفاد هذا انه لا سبيل الى استغلال
الاموال العامة ذات الصلة بالري والصرف مثل التبرع العامة
وجسورها الا بترخيص يمنح على اساس من توافر الشروط المقررة
وبعد سداد التأمين الدائم ونظير اجار او جعل سنوي ، وبالتالي فان
اجراء اى عمل في هذه الاموال بقصد استقلالها دون ترخيص هو عمل
يمثل تعديا ظاهرا عليها مما يخول جهة الادارة سلطة ازالتها بالطريق
الادارى ، فقد جرى قضاء المحكمة على أن هذه السلطة تثبت
لجهة الادارة اذا وقع اعتداء ظاهر على املاكها بأن تخلف ما ينصر
الحق المدعى به عليها من مستندات مؤيدة مثل عقد اجار او ترخيص انتفاع
من الجهة المختصة ، وهو مالا يكفى لاستوائه مجرد سداد رسم النظر
أو رسم الأشغال أو محض ادخال الكهرباء أو سداد مقابل استهلاكها ،
فأى منها لا يسبغ مركزا قانونيا عليها بما ينفى التعدى الظاهر ويعصم
من الازالة الادارية ويستتض الحاية القضائية ، مالم يتوج ذلك بابرار
عقد أو بصحور ترخيص من لدن الجهة المختصة .

ومن حيث انه يبين من الأوراق أن السيد محافظ الطيوبية اصدر
القرار رقم ٦١٣ لسنة ١٩٧٩ في ٢٧ من أغسطس سنة ١٩٧٩ بتفويض
رؤساء المصالح والوحدات المطية بالمحافظة في مباشرة السلطة
المخولة له في حماية املاك الدولة العامة والخاصة وازالة التعديات عليها
بالطريق الادارى عملا بالفقرة الأخيرة من المادة ٢٦ من القانون رقم ٤٣

لسنة ١٩٧٩. بشأن الحكم المطى . وبناء عليه أصدر السيد مدير
علم رى القليوبية تباعا القرارات أرقام ٢٤ و ٢٦. لسنة ١٩٨٢ و ٢٤٨
و ٢٤٩. و ٢٥٠. و ٢٥١. و ٢٥٦ و ٢٥٨ و ٢٥٩ و ٢٦١ و ٣٦٢ لسنة
١٩٨٣. و ٣٠٣ لسنة ١٩٨٤. ، بإزالة تعديات الطاعنين على الترتيب
الخامس والرابع والحادى عشر والثانى عشر والعاشر والعاشر والثانى
والسادس والسابع والثامن والثالث والأول ، باقلمتهم مبانى أو اكتشاك
خشبية على البر الأيمن أو الأيسر لترعة الشرقاوية داخل منافع الرى بشبين
القناطر محافظة القليوبية لاستغلالها فى بيع المشروبات أو السجائر
أو الفاكهة أو الكشرى أو البقالة حسب كل منهم . وقدمت المطعون ضدها
الرابعة صورة خطاب مؤرخ ٩ من يناير سنة ١٩٨٢ صادر من هندسة
رى مركز شبين القناطر الى مجلس مدينة شبين القناطر مفاده انها
قدمت طلبا لاستئجار قطعة أرض من منافع الرى لاقامة كافيتريا على
الجسر الأيمن لترعة الشرقاوية وليس لدى هندسة الرى مانع ومؤثر فى
ذيله بسداد قيمة الأيجار وقيمة التأمين الدائم فى ٩ من يناير سنة ١٩٨٢ .
وقدمت المطعون ضدها الخامسة صورة خطاب مماثل بشأن اقامة بوفيه،
وصورة عقد ايجار مؤرخ ١٧ من أبريل سنة ١٩٨٢ موقع من رئيس العقود
بمجلس مدينة شبين القناطر ومن رئيس مركز شبين القناطر كطرف أول
ومن المطعون ضدها كطرف ثان لانشاء بوفيه على ترعة الشرقاوية بجوار
موقف سيارات الاحراز بشبين القناطر ، وصورة من رخصة دائمة صادرة
من مجلس مدينة شبين القناطر لتشغيل البوفيه طبقا للقانون رقم ٤٥٣
لسنة ١٩٥٤ . وقدم المطعون ضدهم الآخرون أما ايصالات سداد رسوم
اشغالات وأما ايصالات سداد مقابل استهلاك الكهرباء بالنسبة لما
اقاموه . ولم تجدد جهة الادارة هذه المستندات أو تحتاج فى صحتها على
أى نحو . ويؤخذ من هذا حسب ظاهرا الأوراق المقدمة . وبالتقدر اللازم
للفصل فى طلب وقت التنفيذ وبما لا يمس أصل الموضوع ، أن هندسة
رى مركز شبين القناطر وافقت على طلب كل من المطعون ضدهما
الرابعة والخامسة الترخيص فى استغلال قطعة أرض على جسر ترعة

الشرقاوية ، كما حصلت منها الايجار والتأمين الدائم ، وبناء على هذه الموافقة الصادرة للمطعون ضدها الخامسة حرر مجلس مدينة شبين القناطر عقد ايجار معها لذات الغرض ، وهو ما يزكى حدوث ذلك ولو لم يكن كتابة بالنسبة للمطعون ضدها الرابعة لوحدة الأساس يسبق صدور موافقة من هندسة الري ، وذلك على تقيض الحال بالنسبة لباقي المطعون ضدهم الذين خلت الأوراق مما يفيد صدور موافقة أو ترخيص أو عقد لاي منهم حيث قدموا فحسب مجرد ايصالات بسداد اها رسوم اشغالات أو مقابل استهلاك الكهرباء مما لا يغنى عن الترخيص اللازم لاكتساب مركز قانوني ينفي التعدي فيبقى الازالة ويستدر الحماية ، ومن ثم فان القرارات المطعون فيها تكون حسب الظاهر وبالقدر المتقدم مطهرة من عيب مخالفة القانون ماعدا القرار رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٢ بالنسبة للمطعون ضدها الرابعة والقرار رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٢ بالنسبة للمطعون ضدها الخامسة اذ يشير ظاهر الأوراق الى سبق الترخيص لهما على نحو يمنع الازالة لتخلف التعدي ، وبالتالي فانه يتمين القضاء بتعديل الحكم المطعون فيه اذ قضى بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه بالنسبة للمطعون ضدهم جميعا وذلك بقصر القضاء بوقف التنفيذ على كل من القرارين ٢٤ و ٢٦ لسنة ١٩٨٢ الصادرين بشأن المطعون ضدهما الخامسة والرابعة على الترتيب ورفض طلب وقف التنفيذ بالنسبة لباقي المطعون ضدهم .

(طعن ٣٢١١ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/٣)

قاعدة رقم (١٢٢)

المبدأ :

قانون الري والصرف رقم ١٢ لسنة ١٩٨٤ - المادتان ١ و ٢ -
تحديدات الاملاك العامة ذات الصلة بالري والصرف - استفتاء وزارة الري عن ترعة وتسليمها لمصلحة الاملاك الاميرية - لوجه للنص على القرار الصادر برقم الترعة تاسيسا على تخلف موافقة وزارة الري على الاستفتاء عن الترعة - وزارة الري بحسبانها الجهة التي يربط بها قانوننا

الإشراف على الأملاك العامة ذات الصلة بالرى والصرف (المادة ٤ من القانون) والمختصة بتوزيع مياه الرى بالمجارى العامة ايا كان نوعها على المأخذ الخاصة ، وتعديل نظم الرى والصرف بما يتناسب وطبيعة الأرض الزراعية نأى عن ان تكون حلا لاعادة الموازنة والترجيح من النواحي الفنية — رقابة المشروعية التى تمارسها محكمة القضاء الإدارى بشأنها تقتصر على رقابة ركن الغاية بحيث يلزم لصحتها أن تكون مبراة من عيب اساءة استعمال السلطة او الانحراف بها — مالم يكن الانحراف ظاهرا واضحا تنطق به الاوراق امتنع على قضاء وقف التنفيذ التغلغل فى الاوراق وصولا الى اثبات وجوده .

المنتهى :

ومن حيث أن البادئ من ظاهر الاوراق ، وبالقدر اللازم للفصل فى طلب وقف التنفيذ ودون المساس بأصل طلب الانشاء ، أن ترعة المغربى بالسويس مما يندرج تحت حكم الأملاك العامة ذات الصلة بالرى والصرف فى مفهوم أحكام المائتين ١ و ٢ من قانون الرى والصرف الصادر به القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٤ . فتتضمن المادة ١ المشار اليها على أن « الأملاك العامة ذات الصلة بالرى والصرف هي : ... (ب) الرياحات والترع العامة والمصارف العامة وجسورها وتدخل فيها الاراضى والمنشآت الواقعة بين تلك الجسور مالم تكن مملوكة ملكية خاصة للدولة أو لغيرها ... » كما تنص المادة ٢ على أن « تعتبر ترعة عامة أو مصرفا عاما كل مجرى معد للرى أو الصرف تكون الدولة قائمة بنفقات صيانتها ويكون مدرجا بسجلات وزارة الرى أو فروعها فى تاريخ العمل بهذا القانون وكذلك المجارى التى تنشئها وزارة الرى بوصفها ترعا عامة أو مصرفا عامة وتدرجها بسجلاتها بهذا الوصف » . وتكشف المكاتبات الصادرة عن الادارات المختصة بوزارة الرى ، المشار اليها وآخرها التأشير على الخريطة المعتمدة من وكيل أول وزارة الرى رئيس مصلحة الرى فى ١٩٨٦/٩/١٦ بما يفيد الاستغناء عن ترعة المغربى وتسليمها لمصلحة الأملاك الاميرية بمحافظة السويس ، أن ترعة المغربى هي من الترع العامة فى حكم قانون

الرى والصرف مما تشرف عليها ، باعتبارها كذلك ، وزارة الرى بمقتضى الاختصاص المقرر لها بالمادة { من القانون التى تنص على أن « تشرف وزارة الرى على الاملاك العامة المنصوص عليها فى المادة ١ من هذا القانون ... » . فلذا كان ذلك وكان الثابت من الاوراق او وزارة الرى وافقت على الاستغناء عن ترعة المغربى فانه لا يكون ثمة وجه للنعى على القرار الصادر بردم الترعة تأسيسا على تخلف موافقة وزارة الرى على الاستغناء عن الترعة ، هذا وان موافقة وزارة الرى على ذلك ، بحسبانها الجهة المنوط بها قانونا الاشراف على الاملاك العامة ذات الصلة بالرى والصرف (م { من القانون) والمختصة بتوزيع مياه الرى بالمجارى العنبة ايا كان نوعها على المآخذ الخاصة وتعديل نظم الرى والصرف بما يتناسب وطبيعة الأرض الزراعية (٣٦ من القانون) ، تنأى عن أن تكون محلا لاعادة الموازنة والترجيح من النواحي الفنية ، وتقتصر رقابة المشروعية التى تمارسها هذه المحكمة بشأنها على رقابة ركن الغاية بحيث ينزم لصحتها أن تكون مبراة من عيب اساءة استعمال السلطة او الانحراف بها .

وقد سبق لهيئة المحكمة قضاء بأن استظهار عيب الانحراف ، بما يستلزمه من كشف عن نية مصدر القرار ، يتطلب توقيتا وتحيصا وتغلفلا فى بحث موضوع المنازعة مما يتعارض ، بحسب الأصل مع قضاء وقف التنفيذ الذى يجب أن يكون قائما على استظهار ركن الجدية من ظاهـر الاوراق دون المساس بأصل طلب الالغاء ، فما لم يكن الانحراف ظاهرا واضحا تنطبق به الاوراق امتنع على قاضى وقف التنفيذ أن يتغلفل فى الاوراق وصولا الى اثبات وجوده . فلذا كان ذلك وكانت الاوراق خلوا مما يفيد أن موافقة وزارة الرى على الغاء ترعة المغربى قد شالها شيء من ذلك ، بل أن الثابت أن وزارة الرى قد طلبت من سكرتير علم محافظة السويس بكتابتها المؤرخ ١٩٨٥/٢/٢٣ بحث الشكاوى المقدمة من المستفيدين من ترعة المغربى فى ضوء ما ارتآه المحافظ من مبادئ لتعويضهم نظرا لما تقرر من ردم الترعة بعد انتهاء تجريبه خط مواسير المياه العكرة

لشركات البترول ومحطة الطاقة الحرارية والاستغناء عن ترعة المغربى .
وبالترتيب على ما تقدم فلا يكون ثمة وجه ، بحسب الظاهر ، للنمى على
موافقة وزارة الرى على الاستغناء عن التربة بعدم المشروعية ، وعلى
ذلك فإن طلب وقف تنفيذ القرار الصادر بردها يكون غير قائم ، بحسب
الظاهر ، على أساس من القانون مما ينتفى معه ركن الجدية فى طلب
وقف تنفيذه . ويكون الحكم المطعون فيه اذ استظهر توافر ركن الجدية
فى الطلب قد أخطأ فى استخلاص الواقع وتطبيق القانون مما يتعين معه
الحكم بالفائته فيما قضى به فى هذا الشأن .

(طعن ٢٠٦٩ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٨٨/١١/٥)

قاعدة رقم (١٢٣)

المبدأ :

التشريعات المتعاقبة المنظمة لشئون الرى والصرف — مفاد احكام
المادتين (١) و (٥) من قانون الرى والصرف الصائرين بالقانونين رقمى
٧٤ لسنة ١٩٧١ و ١٢ لسنة ١٩٨٤ ان المشرع وان اعتبر مجرى النيل
وجسوره وجميع الاراضى الواقعة بين تلك الجسور من الاملاك العامة ذات
الصلة بالرى والصرف ، فانه بالنظر الى ما قد يتخلل تلك الاملاك العامة
من اراضى او منشآت تكون مملوكة ملكية خاصة للدولة او لغيرها ، فقد
استثناهما من الخضوع للنظام القانونى للاملاك العامة ذات الصلة بالرى
والصرف — ومع ذلك ونظرا لموقعها وتداخلها فى تلك الاملاك او قربها
من تلك الجسور حتى مسافة ثلاثين مترا ، فقد اخضعها المشرع لجهة
قيود القصد منها حماية مجرى النيل والحفاظ عليه — وهو ما صدر باعتباره
من المرافق ذات الطبيعة الخاصة قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩١٨
لسنة ١٩٨٢ والسيطرة على التيار به ، وكذلك حماية جسوره — استلزام
الحصول على ترخيص من وزارة الرى عند اجراء اى عمل او حفر بتلك
الاراضى من شأنه تعريض سلامة الجسور للخطر او التأثير فى التيار

تأثيراً يضر بهذه الجسور أو بأراضي أو منشآت أخرى — الهدف من استنزاف تلك التكد من ان العمل الذى يجرى فى تلك الاملاك الخاصة لا يتعارض مع مقتضيات مرفق الرى والصرف وسلامة منشأته — وجوب استصدار الاذن بالاعمال التى يزمع القيام بها عدم سماح وزارة الرى بإجراء أى عمل يترتب عليه تعريض سلامة الجسور للخطر أو التأثير فى التيار تأثيراً يضر بهذه الجسور أو يؤثر فى التيار تأثيراً يضر بهذه الجسور أو بأراضي أو بمنشآت أخرى — يتعين الرجوع الى وزارة الرى قبل الشروع فى أى عمل أو حفر فى هذا الخصوص .

المحكمة :

وبافتراض ملكية الطاعن قاتونا للأرض المقام عليها المبنى محل قرار الازالة المطعون فيه ، وأياً ما يكون الرأى سواء فى صحة ما أبداه الطاعن عن اقتضائه أساسات المبنى سنة ١٩٧٨ أو سنة ١٩٨٣ فى ظل العمل بأحكام قانون الرى والصرف الصادر بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ أو فى حقيقة الأعمال التى قام بها بعد تاريخ العمل بقانون الرى والصرف الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٤ وعما اذا كانت هذه الأعمال الأخيرة أو ما سبقها من أعمال أو الأعمال جميعاً السابقة واللاحقة على تاريخ العمل بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه ، هى التى تقوم سبباً لصحور القرار بالازالة المطعون فيه ، فانه بالاطلاع على التشريعات المتعاقبة المنظمة لشئون الرى والصرف يبين أن قانون الرى والصرف الصادر بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ قد نص فى المادة (٥) "ترديدا لما كانت تجرى به عبارة المادة (٦) من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ فى شأن الرى والصرف المعدل بالقانونين رقمى ٢٩ و ٣٨٥ لسنة ١٩٥٦ ، على أن تعتبر الأراضي المملوكة للأفراد وللأشخاص الاعتبارية الخاصة والداخلية فى الملكية الخاصة للحكومة أو لغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة والمحصورة بين جسور النيل أو جسور الترع العامة والمصارف العامة والأراضي الواقعة خارج تلك الجسور لمسافة ثلاثين متراً بالنسبة الى جسور النيل وعشرين متراً خارج منافع الترع

والمصارف محملة بالتقيد الآتية لخدمة الأغراض العامة للرى والصرف حتى ولو سلمت تلك الجسور الى احدى الجهات المبينة فى المادة (٤) :

(١) لا يجوز بغير ترخيص من وزارة الرى اجراء أى عمل بالأراضى المذكورة أو أحداث حفر بها من شأنه تعريض سلامة الجسور للخطر أو التأثير فى التيار تأثيرا يضر بهذه الجسور أو بأراضى أو بمنشآت اخرى .

ولمهندس وزارة الرى دخول تلك الأراضى للتفتيش على مايجرى بها من أعمال فإذا تبين لهم أن أعمالا مخالفة للأحكام السابقة أجريت أو شرع فى اجرائها كان لهم أن يكلفوا المخالف بازالتها فى موعد مناسب والا جاز لهم وقف العمل وازالته اداريا على نفقته ... ويمثل هذه الاحكام تجرى عبارة المادة (٥) من قانون الرى والصرف الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٤ اذ تنص على أن « تحمل بالتقيد الآتية لخدمة الأغراض العامة للرى والصرف الأراضى الملكية خاصة للدولة أو لغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة أو الخاصة أو المملوكة للأفراد والمحصورة بين جسور النيل أو الترع العامة أو المصارف العامة وكذلك الأراضى الواقعة خارج جسور النيل لمسافة ثلاثين مترا وخارج منافع الترع والمصارف لمسافة عشرين مترا ولو كان قد عهد بالإشراف عليها الى احدى الجهات المشار اليها فى المادة السابقة »

(ج) لا يجوز بغير ترخيص من وزارة الرى اجراء أى عمل بالأراضى المذكورة أو أحداث حفر بها من شأنه تعريض سلامة الجسور للخطر أو التأثير فى التيار تأثيرا يضر بهذه الجسور أو بأراضى أو منشآت أخرى .

(د) لمهندس وزارة الرى دخول تلك الأراضى للتفتيش على ما يجرى بها من أعمال فإذا تبين لهم أن أعمالا أجريت أو شرع فى اجرائها مخالفة للأحكام السابقة كان لهم تكليف المخالف بازالتها فى موعد مناسب والا جاز لهم وقف العمل وازالته اداريا على نفقته »

ومفاد حكم المادة (٥) من قانونى الرى والصرف الصادرين
بالقانونين رقمى ٧٤ لسنة ١٩٧١ و ١٢ لسنة ١٩٨٤ المشار اليهما ،
فى ضوء احكام المادة (١) من كل منهما التى تقرر بأن مجرى النيل
وجسوره والأراضى الواقعة بين تلك الجسور من الأملاك العامة ، أن
المشروع وأن اعتبر مجرى النيل وجسوره وجميع الأراضى الواقعة بين تلك
الجسور من الأملاك العامة ذات الصلة بالرى والصرف ، فانه بالنظر
الى ما قد يتخلل تلك الأملاك العامة من أراضى أو منشآت تكون مملوكة
ملكية خاصة للدولة أو لغيرها فقد استثناهما من الخضوع للنظام القانونى
للأملاك العامة ذات الصلة بالرى والصرف . ومع ذلك ونظرا لموقعها
وتداخلها فى تلك الأملاك أو قريبا من تلك الجسور حتى مسافة ثلاثين
مترا ، فقد أخضعها المشروع لجملة قيود القصد منها حماية مجرى النيل
والحفاظ عليه ، وهو ما صدر باعتباره من المرافق ذات الطبيعة الخاصة
قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩١٨ لسنة ١٩٨٢ ، والسيطرة على التيار
به وكذلك حماية جسوره فاذا كانت المادة (٥) من قانون الرى والصرف؛
سواء الصادر بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ أو بالقانون رقم ١٢
لسنة ١٩٨٤ ، تستلزم الحصول على ترخيص من وزارة الرى عند اجراء
أى عمل أو حفر بتلك الأراضى من شأنه تعريض سلامة الجسور
للخطر أو التأثير فى التيار تأثيرا يضر بهذه الجسور أو بأراضى أو منشآت
أخرى ، فان الهدف من إستلزام ذلك هو التاكيد من أن العمل الذى يجرى
فى تلك الأملاك الخاصة لا يتعارض مع مقتضيات مرفق الرى والصرف
وسلامة منشآته . وعلى ذلك يكون على المالك فى الحالة المنصوص
عليها فى المادة (٥) أن يلجأ الى جهة الرى المختصة للأن له بالأعمال
التي يزعم القيام بها اذا كان من شأنها تعريض سلامة الجسور
للخطر أو التأثير فى التيار تأثيرا يضر بالجسور وبالأراضى أو بمنشآت
أخرى . والنص المشار اليه لا يفيد أنه يازم أن تكون الأعمال
الزعم القيام بها يقترب عليها مثل هذا الأثر حتى تكون فى نطاق الالتزام
بالحصول على الترخيص ، ذلك أنه من المتردد بدهاءة ، أن وزارة الرى لن

تسمح ، بل لا يجوز لها قانونا أن تسمح ، بإجراء عمل يترتب عليه تعريض سلامة الجسور للخطر أو التأثير في التيار تأثيرا يضر بهذه الجسور أو يؤثر في التيار تأثيرا يضر بهذه الجسور أو بأراضي أو منشآت أخرى ، فذلك يخرج عن نطاق المكنة القانونية لوزارة الري . وإنما يتعلق الأمر بضرورة استصدار ترخيص من وزارة الري بالنسبة لاي عمل أو أحداث حفر اذا بلغ قدرا من الاهمية والخطورة بحيث يدخل في عداد الأعمال التي من شأنها ترتيب مثل ذلك الأثر الضار بجسور النيل أو بالأراضي أو بالمنشآت الأخرى سواء في الحال أو الاستقبال — وتقدير ما اذا كان العمل أو الحفر المطلوب إجراؤه يدخل أو لا يدخل في عداد الأعمال المحظورة أو الجائز الترخيص بها ، ليس لصاحب الشأن الذي يتم العمل لمصلحته وفي ملكه ، وإنما لوزارة الري التي يتعين الرجوع إليها قبل الشروع في ذلك العمل أو الحفر . ويكون قيام المالك مباشرة بمثل هذا العمل مخالفة لحكم قانون الري والصرف مما يحق معه للوزارة متى تبينت خطورة العمل على الجسور أو الأراضي والمنشآت الأخرى ، أن تتخذ في مواجهته الإجراءات التي نص عليها القانون ومنها الإزالة على نحو ما تنظمه أحكام المادة (٥) بكل من قانوني الري والصرف الصادرين بالقانونين رقمي ٧٤ لسنة ١٩٧١ و ١٢ لسنة ١٩٨٤ على نحو ما سبق البيان (الحكم الصادر من هذه المحكمة بجلسة ٢٠ من يونية سنة ١٩٨٧ في الطعن رقم ١٤٦٨ لسنة ٣١ القضائية عليا) .

ومن حيث أنه بالترتيب على ما سبق ، وإذا كان الثابت من محضر معaine الشرطة الذي تم بمناسبة صدور القرار المطعون فيه بإزالة المبنى الذي أقامه الطاعن ، أن المبنى محل القرار بالإزالة يبعد عن مجرى النيل ذاته مسافة ستة أمتار ، فإن الأرض المقام عليها تكون خاضعة لحكم المادة (٥) سواء بحسباتها داخل مسطاح النيل ، أو كانت في حدود المسافة المحددة خارج جسور النيل ولمسافة ثلاثين مترا وتخضع هي الأخرى شأنها شأن الأراضي المحصورة بين جسر النيل ، وداخل المسطاح لحكم المادة (٥) المشار إليها ، ومن ثم تكون محملة بالقيود المقررة لخدمة

اغراض الرى والصرف على النحو المشار اليه . فاذا كان الثابت أن الطاعن لم يحصل على ترخيص بالقيام بما أجراه من أعمال أو أحدثه من حفر ، سواء في ظل العمل بأحكام قانون الرى والصرف الصادر بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ أو القانون الصادر به القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٤ ، فيكون تقدير الأثر المترتب على الأعمال أو الحفر في الأرض المشار إليها مما تختص بالتحقق منه وزارة الرى باعتبارها الجهة التى حددها القانون لتجرى تقريرها الفنى لهذا الأثر بحسبانها القائمة على مرفق الرى والصرف . ولا يكون تقريرها الفنى الذى تنتهى إليه محلا لاعادة النظر بالموازنة والترجيح الفنى من قاضى المشروعية ، بل تقتصر الرقابة التى يجريها قاضى المشروعية على مراقبة ركن الغاية ، بالأى يكون القرار الصادر من جهة الاختصاص الفنى في هذا الشأن مشويا بمعيب الانحراف . وقد سبق لهذه المحكمة قضاء بأن استظهار عيب الانحراف مع ما يستلزمه ذلك من تقصى وكشف عن نية مصدر القرار ، يتطلب تدقيقا وتحريصا وتغلغلا في بحث موضوع المنازعة والأوراق المقدمة فيها وكل ذلك مما يتعارض ، بحسب الأصل ، مع طبيعة قضاء وقف التنفيذ وحدود الرقابة التى تنزلها المحكمة على القرار المطعون فيه استظهارا لمدى توافر ركن الجدية في طلب وقف التنفيذ . وعلى ذلك فما لم يكن الانحراف واضحا تنطبق به الأوراق امتنع على قاضى وقف التنفيذ أن يتغلغل في الأوراق وصولا الى اثبات وجوده (الحكم الصادر من هذه المحكمة بجلسة ٤ من يوتية سنة ١٩٨٨ في الطعن رقم ٣٠٤٧ لسنة ٣٠ القضائية) فاذا كان ذلك ، وكان الثابت من محضر معاينة الشرطة التى تمت بمناسبة صدور القرار بالازالة محل المنازعة المسائلة ، أن المبنى ، ويقع على مسافة مسقة أمطار من مجرى النيل على نحو ما سبقت الاثبات اليه ، مبنى على عمدان خرسانية ومستوف بالخرسانة المسلحة ، وأنه يوجد بداخله أربعة عشر عمودا خرسانيا كما يوجد ثلاثة اعمدة أخرى في (الفرائدة) وبه سلم خرساني ومساحته حوالي ١٥ م طول في ٨ م عرض ٣ فان كل ذلك مما مؤداه ، بحسب الظاهر ، أن العمل الذى أجراه الطاعن بالأرض على

غدر من الأهمية تبرر ، بحسب الظاهر ، تقدير جهة الاختصاص الفنى ،
وهى وزارة الرى ، بأن العمل فى ذاته ، وبما تطلبه من حفر ، مما من شأنه
أن يعرض بسلامة الجسور أو يؤثر فى التيار . ولا يكفى ، بحسب
الظاهر ، دليلا منتجا على انحراف وزارة الرى ، ما قدمه الطاعن بحافظة
مستنداته المقدمة أمام دائرة محص الطعون بهذه المحكمة من صور فوتوغرافية
لبان أخرى يقول بأنها مقامة بجوار أو فى مواجهة الأرض التى أقيم
عليها المبنى محل قرار الإزالة . فبحث حقيقة أوضاع المباني المشار
إليها لا يكون مطروحا بحثه ، فى إطار الفصل فى الطلب المستعجل بوقف
تنفيذ القرار المطعون فيه ، على هذه المحكمة ، استظهارا لاثبات انحراف
الجهة الإدارية بالسلطة فى القرار الذى أصدرته بإزالة التعدى المنسوب
للطاعن . وإنما يكون محل ذلك ومناسبته عند الفصل فى موضوع طلب
الإنهاء . فإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى عدم
توافر ركن الجدية فى طلب وقف التنفيذ فانه يكون قد صلاص صحيح الواقع
وسليم حكم القانون ، مما لا يكون معه ثمة وجه للنمى عليه من هذه الناحية
ويترتب على ذلك أنه يتعين رفض الطعن .

(طعن ٢٠١٧ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٣٠)

قاعدة رقم (١٢٤)

المبدأ :

سلطة القضاء الإدارى فى بحث مشروعية القرار الإدارى تمتد
الى التأكد من أسبابه ومدى جدية هذه الأسباب وثبوتها بالأوراق .
المادتين الأولى والسابعة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١
بشأن الرى والصرف — الأراضى الواقعة بين جسور النيل والترع
العمامة تعتبر من الأملاك العمامة — الاستثناء من ذلك يتعين اثباته سواء
بالنسبة للأملاك الخاضعة للدولة أو لغيرها من الأشخاص الاعتبارية
أو الأفراد .

المحكمة :

ومن حيث أن سلطة القضاء الإدارى فى بحث مشروعية القرار الإدارى تمتد الى التأكد من أسبابه ومدى جدية هذه الأسباب وثبوتها بالأوراق ، ومن ثم فانه متى كان القرار محل الطعن يستند الى أن الأرض محل اعتداء المطعون ضدهم هى من الأملاك الخاصة المملوكة للدولة لطرح نهر بالساحل الشرقى لبحر شبين الكوم فإن سلطة المحكمة تقف عند بحث مدى صحة هذا السبب وجديته فى ضوء الأوراق والمستندات المقدمة ومدى تعارضها مع عقد البيع المسجل سنة ١٩١٥ لصالح مورث المطعون ضدهم ومثل هذا البحث — للوقوف على مشروعية القرار الإدارى — لا يتضمن فصلا قضائيا فى أصل الملكية وسندها وحدود تلك الملكية باعتبار أن ذلك مما يخرج عن اختصاص القضاء الإدارى ويدخل فى اختصاص القضاء المحلى ، واذا كان الثابت من الأوراق أن الأرض محل العقد المذكور تقع بين جسر بحر شبين الكوم الشرقى وبين ساحل هذا البحر فى حين أن الأرض محل قرار الإزالة — وحسب التأثير الوارد على الخريطة والرسم الكروكى المقدمين بجلسة ١٩٨٩/٦/١٩ أثناء نظر الطعن — تقع فى مسطاح هذا البحر غربى الأرض محل العقد وأن احدهما تجاور الأخرى ولا تداخل بينهما ، وطبقا للمادتين الأولى والسابعة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ بشأن الرى والصرف والذى صدر القرار المطعون فيه فى ظل سريان أحكامه قبل إلغاءه بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٤ فإن الأراضى الواقعة بين جسور النيل والترع العامة تعتبر من الأملاك العامة وأن الاستثناء من ذلك يتعين اثباته سواء بالنسبة للأملاك الخاصة للدولة أو لغيرها من الأشخاص الاعتبارية أو الأفراد ، واذا كان الثابت من الأوراق أن الأرض محل قرار إزالة التعدي تقع فى مسطاح بحر شبين الكوم وأنها من طرح النهر والأصل أنها تكون مملوكة للدولة ملكية خاصة طبقا للمادة ١١ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ ، وتنص المادة ٢٦ من قانون الإدارة المحلية رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ على أن « للمحافظ أن يتخذ جميع الاجراءات الكفيلة بحماية

أحكام الدولة العامة والخاصة وإزالة ما يقع عليها من تعديلات بالطريق الإداري ، وترتبط على ذلك فإن القرار رقم ٨٥١ بتاريخ ١٩٨١/٩/٢٧ الصادر من رئيس الوحدة المحلية لمدينة بركة السبع استنادا الى تفويضه من المحافظ بالقرار رقم ٩٢ لسنة ١٩٨٠ — بإزالة تعدى المطعون ضدهم على الأرض المملوكة للدولة ملكية خاصة (كطرح نهر) في مسطاح بحر شبين الكوم الشرقي يكون مستندا الى أسباب جدية تبرره كما صدر من مختص بها يوافق الواقع والقانون ولا سند لالغائه واذا ذهب الحكم المطعون فيه الى غير ذلك فإنه يتعين الحكم بالغائه والقضاء برفض الدعوى مع إلزام المطعون ضدهم بالمصروفات عن درجتي التقاضي عملا بالمادة ١٨٤ مراعاتاً .

(طعن ٢٤٣ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٩٠/١/٦)

ثانياً — حدود سلطة مفتش الري في اصدار قرار
بتمكين المتنفع من استعمال المسقاة

قاعدة رقم (١٢٥)

المبدأ :

القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ بشأن الري والصرف — اقام المشرع
قرينة قانونية على أن الأرض التي تمر فيها مسقاة خاصة تعتبر محملة بحق
ارتفاع لصالح الأرض التي تنتفع بهذه المسقاة حتى ينهض دليل يقوض
هذه القرينة القابلة لاثبات العكس — ناط المشرع بمفتش الري اصدار
قرار مؤقت بتمكين المتنفع من استعمال المسقاة حتى تفصل المحكمة المختصة
في حقه — سلطة مفتش الري رهينة بتقديم شكوى اليه من صاحب
الشان بشرط ثبوت انتفاع ارضه بالمسقاة الخاصة في السنة السابقة
على الشكوى — يستوى في ذلك تفرد الأرض بالمسقى او تعدد المصالح
المتنفعة بها — صدور قرار المفتش في حدود سلطاته لا يعيبه التمكن
من المسقى على نحو يفرض عن الحاجة المتشودة — اساس ذلك : أن
العبرة بالوضع الذي كان قائما خلال السنة السابقة .

المحكمة :

ومن حيث أنه يبين من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ بشأن الري
والصرف ، القائم وقت صدور القرار المطعون فيه أنه نص في المادة
١٣ على أنه « تعتبر الأراضي التي تمر فيها مسقاه خاصة أو مصرف
خاص محملة بحق ارتفاع لصالح الأراضي الأخرى التي تنتفع بذلك
المسقاه أو بذلك المصرف ما لم يتم دليل على خلاف ذلك » . ونص في المادة
١٤ على أنه « اذا قدم ملك الأرض أو حائزها أو مستأجرها شكوى
الى مفتش الري بسبب منعه أو اعاقته بغير حق من الانتفاع بمسقاة
خاصة أو مصرف خاص أو من دخول إحدى الأراضي لتطهير تلك المسقاة

أو المصرف أو التزيم أيهما جاز لمفتش الرى إذا تبين أن أرض الشساكى كانت تنتفع بالحق المدعى به فى السنة السابقة على تقديم الشكاوى أن يصدر قرارا مؤقتا بتمكين الشاكى من استعماله مع تكمين غيره من المنتفعين من استعمال حقوقهم ... وينفذ على نفقة المشكو فى حقه ويستمر تنفيذه حتى تفصل المحكمة المختصة فى الحقوق المذكورة وبذلك فقد أتمت المادة ١٣ قرينة قانونية على أن الأرض التى تمر فيها مسقاة خاصة تعتبر محملة بحق ارتفاق لصالح الأرض التى تنتفع بهذه المسقاة حتى ينهض دليل يقوض هذه القرينة القابلة لاثبات العكس . كما أجازت المادة ١٤ لمفتش الرى أن يصدر قرارا مؤقتا بتمكين المنتفع بتلك المسقاة من استعمالها حتى تتصل المحكمة المختصة فى حقه متى قدم شكاوى من منعه أو اعاقته بغير حق من الانتفاع بها وثبت أن أرضه كانت تنتفع بها فى السنة السابقة على تقديم شكواه . وواضح مما تقدم أن سلطة مفتش الرى فى إصدار هذا القرار المؤقت ، ترتب عن تقديم شكاوى من صاحب الشأن ، وأنطاط ذلك بثبوت انتفاع أرضه بالمسقاة الخاصة فى السنة السابقة على الشكاوى ، وتقف عند حد تمكينه من استعمال المسقاة الخاصة ، وهو ما يصدق على كل مسقاة خاصة سواء تدرت فى الأرض المحملة بها أو تعددت فيها لصالح ذات الأرض المرتفعة ، ولا يشترط لها سوى ثبوت الانتفاع بالمسقاة الخاصة فى السنة السابقة لازالة المنع أو الاعاقة التى عطلت هذا الانتفاع وهو ما يتفق ومهمته العاجلة فى إعادة الحال مؤقتا الى ما كان عليه وحتى يتم حسم الوضع قضائيا ، فإذا صدر قرار مفتش الرى مبرءا من تعدى هذه الحدود المرسومة ، كان قرارا مشروعا على نحو يحول دون وقف تنفيذه ولو جزئيا بدعوى تضمن التمكين من مساقى تفيض عن الحاجة المنشودة اذ العبارة بالوضع الذى كان قائما فعلا خلال السنة السابقة وتناوله التعطيل بالمنع أو الاعاقة.

ومن حيث أنه يبين من ظاهر الأوراق وحسبها يقتضيه الفصل فى طلب وقف التنفيذ أن القطعة رقم ٤٩ بحوض الحجر رقم ٤ زمام كفر سنجلف

الجديد محافظة المنوفية ، تروى بمسقاة طولية مستمتدة المياه من ساقية على ترعة تلوانة ، وتخللت هذه القطعة ست مساق عرضية ممتدة كل منها بطول ستة أمتار ومتعامدة مع المسقاة الأولى ونابعة منها لتسقى القطعة رقم ٥٠ . الملاصقة طوليا للقطعة رقم ٤٩ وقدم حائزو القطعة رقم ٥٠ وهم الطاعنون شكوى الى تفتيش رى المنوفية عن قيام المطعون ضده الأول بهدم هذه المساقى الست فى القطعة رقم ٤٩ الخاصة به . وظهر من تحقيق تفتيش الرى للشكوى أن شيخ الناحية وعضو المجلس المحلى والمشرف الزراعى وشهود من الجيران اجمعوا على أن القطعة رقم ٥٠ كانت تروى بهذه المساقى الست فى السنة السابقة على تقديم الشكوى . وبناء عليه صدر القرار رقم ١٢ لسنة ١٩٨٣ . متضمنا اعادة المساقى الى أصلها ، وهو القرار الذى قضى الحكم المطعون فيه بوقف تنفيذه فيما تضمنه من اعادة الزائد من المساقى عن الحاجة دون أن يحدد هذا الزائد . وفاد هذا أن القرار المشار اليه صدر من تفتيش الرى بناء على شكوى حائزى القطعة رقم ٥٠ المرتفعة بالمساقى الست بعد القطعة رقم ٤٩ بعدما بدأ من انتاع قطعهم بهذه المساقى فى السنة السابقة على الشكوى ، كما قرر اعادة تلك المساقى الى سابق عهدها ، وبذلك لا يكون على حسب الظاهر من الأوراق ثمة ما يمس مشروعيته فيمتنع القضاء بوقف التنفيذ تبعاً لتخلف ركن الجدية ، بصرف النظر عن مدى توافر ركن الاستعجال ، ودون مساس بطلب الغائه أو باصل الحق المتنازع عليه ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه ، وإن أدرك صحيح حكم القانون إذ المح الى مشروعية القرار فيما يتعلق بذات الاعادة لحق السقاية الا أنه خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه وتاويله إذ جحد هذه المشروعية فيما يخص المساقى الزائدة فقضى بوقف التنفيذ فى هذا الشق دون أن يتحدد الزائد لعدم وجود أمر التحديد الواقعية تحت يده ، وبذلك يتعين القضاء بالغائه ويرفض طلب وقف التنفيذ مع الزام المطعون ضده الأول بالمصروفات .

ثالثا — ازالة التعدى على مجرى النيل

قاعدة رقم (١٢٦)

المبدأ :

المواد ارقام ١ ، ٤ ، ٥ ، ٩ ، ٩٨ من قانون الري والصرف الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٤ — مجرى النيل وجسوره وجميع الاراضى الواقعة بين الجسور تعتبر من الاملاك العامة ذات الصلة بالرى والصرف — مؤدى ذلك : حظر اجراء اى اعمال فيها دون ترخيص بذلك من وزارة الري — ازالة التعدى عليها من اختصاص مدير عام الري المختص .

الحكمة :

ومن حيث انه عن اسباب الطعن المضمومين الأخرى وقوامها خطأ الحكم المطعون فيه فى عدم استظهاره لركن الجدية فى طلب وقف تنفيذ القرار موضوع المنازعة ، فانه بالرجوع الى قانون الري والصرف الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٤ تبين أنه قضى فى المادة (١) على أن « الاملاك العامة ذات الصلة بالرى والصرف هى : (١) مجرى النيل وجسوره ويدخل فى مجرى النيل جميع الاراضى الواقعة بين الجسور ويستثنى من ذلك كل أرض أو منشأة تكون مملوكة ملكية خاصة للدولة أو لغيرها . ونص فى المادة (٤) على أن « تشرف وزارة الري على الاملاك العامة المنصوص عليها فى المادة (١) من هذا القانون ، ومع ذلك يجوز للوزارة أن تعهد بالاشراف على اى جزء من هذه الاملاك الى احدى الوزارات أو المصالح العامة أو وحدات الحكم المحلى أو الهيئات العامة ، ولا يجوز لهذه الجهات ان تقيم منشآت أو تغرس اشجارا فى هذه الاملاك أو أن ترخص فى ذلك الا بعد موافقة وزارة الري » . ونص فى المادة (٥) على أن « تحمل بالتبؤد الآتية لخدمة الأغراض العامة للرى والصرف الاراضى المملوكة ملكية خاصة للدولة أو لغيرها من الأشخاص الاعتبارية

العامة أو الخاصة أو المملوكة للأفراد والمحمورة بين جسور النيل أو الترع العامة أو المصارف العامة وكذلك الأراضي الواقعة خارج جسور النيل لمسافة ثلاثين مترا وخارج منافع الترع والمصارف لمسافة عشرين مترا ولو كان قد عهد بالإشراف عليهما إلى إحدى الجهات المشار إليها في المادة السابقة (ج) لا يجوز بغير ترخيص من وزارة الري إجراء أى عمل بالأراضي المذكورة أو أحداث حفر بها من شأنه تعريض سلامة الجسور للخطر أو التأثير في البناء تأثيرا يضر بهذه الجسور أو بأراضي أو منشآت أخرى . (د) لمهندس وزارة الري دخول تلك الأراضي لتفتيش على ما يجرى بها من أعمال فإذا تبين له أن أعمالا أجريت أو شرع في إجرائها مخالفة للأحكام السابقة كان لهم تكليف المخالف بإزالتها في موعد مناسب والا جاز له وقف العمل وإزالته إداريا على نفقته » ونص في المادة (٩) على أنه « لا يجوز إجراء أى عمل خاص داخل حدود الأملاك العامة ذات الصلة بالري والصرف أو أحداث تعديل فيها إلا بترخيص من وزارة الري وطبقا للشروط التي تحددها » ونص في المادة (٩٨) على أن « لمهندس الري المختص عند وقوع تعدد على منافع الري والصرف أن يكلف المستفيد من هذا التعدد بإعادة الشيء لأصله في ميعاد يحدده والا قام بذلك على نفقته ... فإذا لم يتم المستفيد بإعادة الشيء لأصله في الموعود المحدد يكون لمدير عام الري المختص إصدار قرار بإزالة التعدد إداريا ... ويمقتضى هذه النصوص اعتبار مجرى النيل وجسوره وجميع الأراضي الواقعة بين الجسور من الأملاك العامة ذات الصلة بالري والصرف ويحظر إجراء أى عمل فيها دون ترخيص بذلك من وزارة الري والا اعتبر تعديا على منافع الري والصرف وكان لمدير عام الري المختص إزالة التعدد بالطريق الإداري ، والظاهر من الأوراق أن البناء الذي صدر بشأنه القرار المطعون فيه على سطح النيل وطبقا لخريطة الموقع المودعة ملف الطعن وإيضاحات مفتش النيل أمام المحكمة بجلسة ٢٩ من مارس سنة ١٩٨٦ ومحضر المخالفة رقم ١٩٨٤/٣١٩ يقع البناء داخل جسر النيل عند الكيلة ٢٤٩٩٠ ناحية منيل شبيحه محافظة الجيزة وليس خارج جسر النيل

والمسافة بين حد البناء ومجرى النيل خمسة وعشرون مترا خلف خط تهذيب النيل ولم يصدر ترخيص من وزارة الري بإقامة هذا المبنى فاضحى القرار المطعون فيه بحسب الظاهر مطابقا لحكم القانون فقد انصب على موقع يعتبر من منافع الري والصرف بنص صريح فى القانون دون أن يصدر ترخيص من وزارة الري بالبناء عليه لما ادعاء الطاعن ملكيته لهذه الأرض فمجال اثباته فى دعوى الملكية التى يختص بالفصل فيها القضاء المحلى ، اذ ان القضاء الادارى يقف اختصاصه فى صدد هذه المنازعة عند حد التحقق من جدية ادعاء الادارة فى هذا الشأن ، فيكون قرارها مشروعا متى كان ادعاؤها جديا وله أصل ثابت بالأوراق . وغنى عن البيان أن الترخيص الذى أصدرته وزارة الري بشأن أرض أخرى لا تخص الطاعن لصالح الدكتور لا وجه للتحرى به أو الاستناد اليه فأيا كان وجه اصداره وما قرره مفتش النيل عن الغائه فان المنازعة الماثلة محلها قرار ازالة التعدى على ما جاء برفضه الدعوى الأصلية وليس امتناع ادارة عن الترخيص للطاعن بإقامة بناء على مسطح النيل ، ويتبين من كل ذلك عدم تحقق ركن الجدية فى طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه وهو ما يقتضى رفض هذا الطلب ، ولما كان الحكم المطعون فيه قضى بذلك فانه يكون قد أصاب صحيح حكم القانون ويتعين من ثم رفض الطعنين المضمومين المقامين بشأنه والزام الطاعن بمصروفاتها .

(طعنان ١١٧٣ و ٢٠٧٢ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩/٤/١٩٨٦)

رابعاً — سلطة مدير عام الري في اصدار قرار مؤقت
بتمكين احد الأفراد من الانتفاع بمسقاة او بمصرف خاص

قاعدة رقم (١٢٧)

المبدأ :

المادة (٢٣) من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٤ بشأن الري والصرف
— سلطة مدير عام الري في اصدار قرار مؤقت بتمكين احد الأفراد من الانتفاع
بمسقاة خاصة او بمصرف خاص منوطة بثبوت انتفاع أرضه بالمسقاة او
المصرف في السنة السابقة على تقديم الشكوى بسبب المنع او الاعاقة من
الانتفاع بصرف القطر عن سنده في هذا الانتفاع — تقف هذه السلطة
عند حد تمكينه من استعمال المسقاة او المصرف حتى يحسم الوضع
قضائياً .

الحكمة :

ومن حيث أن قانون الري والصرف الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة
١٩٨٤ نص في المادة ٢٣ على أنه « اذا قدم مالك الأرض أو حائزها
أو مستأجرها شكوى الى الادارة العامة للري بسبب منعة أو اعاقته
بغير حق من الانتفاع بمسقاة خاصة أو مصرف خاص أو من دخول أى
من الاراضى اللازمة لتطهير تلك المسقاة أو المصرف أو لترميم ايهما جاز
لمدير عام الري اذا ثبت أن أرض الشاكى كانت تنتفع بالحق المدعى
به في السنة السابقة على تقديم الشكوى أن يصدر قراراً مؤقتاً بتمكين
الشاكى من استعمال الحق المدعى به مع تمكين غيره من المنتفعين من
استعمال حقوقهم ويستمر تنفيذه حتى تتصل المحكمة المختصة في
الحقوق المذكورة ، وفاد هذا أن سلطة مدير عام الري في اصدار قرار
مؤقت بتمكين الشاكى من استعمال حقه في الانتفاع بالمسقاة الخاصة او

بالمصرف الخاص ، منوطه بثبوت انتفاع أرض الشاكي بالمسقاة او المصرف في السنة السابقة على الشكوى بصرف النظر عن سنده في هذا الانتفاع ، وتقف عند حد تمكينه من استعمال حقه في الانتفاع بالمسقاة او المصرف حتى يحسم الوضع قضائيا ، فاذا صدر قراره على هذا النحو حسب المستفاد من الأوراق كان بحسب الظاهر قائما على سند سليم من القانون فلا يتحقق في شأنه ركن الجدية اللازم لوقف التنفيذ .

ومن حيث أنه باستقراء الأوراق بالقدر اللازم للفصل في طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه وبما لا يمس أصل الحق المتنازع فيه ، يبين أن مسقاة الديب تستمد المياه من البر الايسر لترعة النوبارية عند الكيلو ٢١٥ تقريبا بناحية البستان مركز الدلنجات محافظة البحيرة وتبر بجزء منها عبر أراضي كل من الطاعنين وتصل الى أراضي المطعون ضدهم الثمانية الاول ، وبناء على شكوى منهم في ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٨٥ وكتاب هندسة رى الدلنجات بحقهم في الرى من المسقاة وكتاب الجمعية التعاونية الزراعية عن الاراضى التى تروى منها صدر قرار مدير عام رى غرب البحيرة في ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٨٥ طبقا للمادة ٢٣ من قانون الرى والصرف المشار اليه بمنع تعرض الطاعنين للشاكين في تطهير المسقاة وازالة العوائق منها وتوسيع وتعميق الجزء المختنق امام أرض الطاعنين الى أن تفصل المحكمة المختصة نهائيا بخلاف ذلك وايا كان تاريخ انشاء المسقاة وما تلابعت به الاحكام القضائية الصادرة لصالح هذا الطرف او ذاك في المنازعات القضائية المبادلة بينهم بشأن المسقاة سواء كانت هذه المنازعات دعوى مستعجلة او قضايا موضوعية او اشكالات تنفيذ بالقضاء المدنى ، فان القدر المتيقن أن المطعون ضدهم الثمانية الاول انتقموا بالمسقاة لمدة تزيد على سنة سابقة على شكواهم سواء صدق القول بشقها منذ سنة ١٩٨٠ حسبما جاء بتقرير الخبير المختب في الدعوى رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٨١ مدنى الدلنجات او بحفرها في ٢٥ من يولية سنة ١٩٨٣ بعد صدور الحكم في هذه الدعوى بجلسة ٣٠ من يناير سنة ١٩٨٣ بأحقية الاربعة

الاول منهم في الرى منها واعلقتها الى ما كانت عليه واعادة شقها امام
اطيان الطاعن الاول ، واذا كان هذا الحكم قد النى في الاستئناف ورفضت
الدعوى بالحكم الصادر من محكمة دمنهور الابتدائية البدائرة الاولى
الاستئنافية بجلسة ٢٩ من يناير سنة ١٩٨٥ في الدعوى رقم ١٥٦ لسنة
١٩٨٢ ، الا انه لم يثبت تنفيذ الحكم الصادر في الاستئناف تنفيذا نال من
المستأة في وجودها او في الانتفاع بها خلال السنة السابقة على الشكوى
كيناط لصدور القرار المطعون فيه طبقا للمادة ٢٣ من قانون الرى والصرف
المشار اليه اذ قدمت اشكالات في تنفيذه الى محكمة الدلنجات برقم ٤١ لسنة
١٩٨٥ في ٢ من فبراير سنة ١٩٨٥ من المطعون ضدها السابع والثامنة
وهما ليسا طرفا فيه وحكم برفضه في ١٩ من يناير سنة ١٩٨٦ وبرقم ٤٢
لسنة ١٩٨٥ في ذات التاريخ من المطعون ضدها الاول والثانى وكلاهما
طرف فيه وحكم برفضه أيضا في التاريخ عينه ثم بارقام ٢٤ ، ٣٥ ، ٤٠
لسنة ١٩٨٦ في ٢٥ ، ٢٦ ، ٣٠ من يناير سنة ١٩٨٦ على الترتيب
اولها من المطعون ضده الرابع وثانيها من المطعون ضده الثالث وكلاهما
طرف في الحكم موضوع الاشكال ، وثالثها من المطعون ضده الخامس
وهو ليس بطرف في هذا الحكم ، وقد ضمت هذه الاشكالات الثلاثة وصدر
حكم برفضها بجلسة ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٨٦ أى بعد صدور القرار
محل الطعن في ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٨٥ على أساس من الوضع القائم
حينئذ كما لم يتم تنفيذها الا في ١٢ من يناير سنة ١٩٨٧ . وعلى هذا
يكون القرار المطعون فيه بالنظر الى وقف صدوره وحسب ظاهر الأوراق
وبالقدر اللازم للفصل في طلب وقف تنفيذه قرارا مستوفيا شرائطه ولا
يتضمن مساسا بحجية حكم قضائى نهائى ولم ينشأ حقا لم يكن موجودا
من قبل على نقيض ما ينعى به الطاعنان ، وذلك بصرف النظر عن توافر
سبيل آخر كاف لرى اراضى الشاكين اذ ان النص لم يتطلب تخلف بدائل
المستأة في الرى ، وبصرف النظر عما حدث بعدئذ من صدور حكم محكمة
الدلنجات بجلسة ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٨٦ بصفة مستعجلة بتمكين كل
من المطعون ضدها السابع والثامنة المدعين في الدعوى رقم ١٣٩ لسنة

١٩٨٥ مدنى الدلتجت من تطهير المسقاة فى الجزء المار أمام أرض الطاعنين وكذلك بملف منازعة الطاعنين المطعون ضده الخامس المدعى فى الدعوى رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٨٥ مدنى الدلتجت من الرى من هذه المسقاة ومنع تعرضهما له بعد أن ضمت الدعويين ليصدر فيها حكم واحد على هذا النحو المتقدم ، أذ أن الاصل هو الاعتداد بتاريخ صدور القرار الإدارى عند وزن مشروعيته ، ومن ثم فانه يتعين القضاء برفض طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه .

(طعن ١٣٥٢ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٨٨/٦/١١)

قاعدة رقم (١٢٨)

المبدأ :

المادتان ٢٢ و ٢٣ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٤ بشأن الرى والصرف مؤداهما — فى حالة منع أو اعاقلة الانتفاع بمسقاة خاصة يكون لخير عام الرى بناء على شكوى تقدم اليه من الأفراد أن يصدر قراراً مؤقتاً يتمكن المالك من استعمال الحق المدعى به — شريطة أن يثبت بادلة مقبولة قانوناً سبق انتفاعه بهذا الحق فى السنة السابقة .

الحكمة :

ومن حيث أن المادة ٢٢ من قانون الرى والصرف الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٤ تنص على أنه « تعتبر الأراضى التى تمر فيها مسقاه خاصة أو مصرف خاص محلة بحق ارتفاق لصالح الأراضى الأخرى التى تشتمل على المسقاه أو بذلك المصرف ما لم يتم دليل على خلاف ذلك .

كما تنص المادة ٢٣ من القانون المذكور على أنه « إذا قدم مالك الأرض أو حائزها أو مستأجرها شكوى الى الإدارة العامة للرى بسبب منعه أو اعاقته بغير حق من الانتفاع بمسقاة خاصة أو مصرفاً خاصاً أو من دخول أى من الأراضى اللازمة لتطهير تلك المسقاه أو المصرف أو لتزويده

أيهما جاز لمدير عام الرى اذا ثبت أن أرض الشاكى كانت تنتفع بالحق المدعى به فى السنة السابقة على تقديم الشكوى أن يصدر قرارا مؤقتا بتمكين الشاكى من استعمال الحق المدعى به مع تمكين غيره من المنتفعين من استعمال حقوقهم على أن يتضمن القرار القواعد التى تنظم استعمال هذه الحقوق .

ويصدر القرار المذكور فى مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ ورود الشكوى لمدير عام الرى ويتم تنفيذه على نفقة المشكو ويستمر تنفيذه حتى تفصل المحكمة المختصة فى الحقوق المذكورة .

ومن حيث أن مؤدى النصين السابقين أنه فى حالة منع أو إعاقة الانتفاع بمسقة خاصة يكون لمدير عام الرى — بناء على شكوى تقديم اليه من الأفراد — أن يصدر قرارا مؤقتا بتمكين الشاكى من استعمال الحق المدعى به شريطة أن يثبت بأدلة مقبولة قانونا سبق انتفاعه بهذا الحق فى السنة السابقة .

ومن حيث أن البادى من الأوراق حسبما قرر أغلب الشهود ومن بينهم شيخ الناحية الاول وشيخ الناحية الثانى وغيرهم أن أرض الشاكية لها مسقة أخرى ، وأن المسقاء محل النزاع لم تستعمل فى رى أرض الشاكية ولم ينتفع بها فى السنة السابقة على تقديم الشكوى ، ولم تسفر المعاينة التى أجراها مهندس رى شرق أشمون على الطبيعة عن معاينة واطعنة محددة المعالم وقاطعة البيانات ومحددة فى موضوع استخدام المسقاة من عنده نتيجة يمكن استخلاص واقعة محددة منها . ومتى كان ذلك فإن القرار المطعون فيه بإعادة المسقاة المارة من أرض المطعون ضده لقرى أرض الشاكية يكون بحسب الظاهر من الأوراق قد صدر على غير سند قاطع الدلالة فى أن المسقاء كانت مستخدمة بالفعل فى رى أرض الشاكية فى السنة السابقة للشكوى على الأتال وبالتالى بالمخالفة لحكم المادة ٢٣ سالفه الذكر . مما يتوافر معه ركن الجدية فى طلب وقف تنفيذ

القرار المطعون فيه ، فضلا عن توافر ركن الاستعجال المتمثل فيما يترتب على تنفيذ القرار من مساس بملكية المطعون ضده للأرض التي تمر فيها المسقاة محل النزاع وهو ضرر يتعذر تداركه اذا ما ألغى القرار المطعون فيه .

ومن حيث أنه بناء على ما تقدم واذ ثبت توافر ركنى وقف تنفيذ القرار المطعون فيه وهما الجدية والاستعجال طبقا لما تقضى به أحكام المادة ٤٩ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ واذ انتهجت المحكمة المطعون في حكمها هذا النهج فانها تكون قد أصابت الحق فيما انتهت اليه ، وأقامت حكمها على أساس سليم من القانون ويكون النعي عليه بمخالفة القانون خليقا بالرفض .

ومن حيث أن الجهة الادارية الطاعنة قد خسرت الطعن فمن ثم يلزموا بمصروفاته عملا بنص المادة ١٨٤ من قانون المرافعات .
(طعن ١٧٢٩ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٩٣/٢/١٤)

خامسا — وجوب الحصول على ترخيص من وزارة الري
قبل القيام بأى عمل يؤثر على الجسور

قاعدة رقم (١٢٩)

المبدأ :

لا يجوز القيام بأى عمل يؤثر على الجسور الا بعد الحصول على
ترخيص من وزارة الري — لا يرفع عن الفعل وصف المخالفة مجرد حصول
الفرد على موافقة من جهة أخرى طبقا لقواعد أخرى .

المحكمة :

ومن حيث أن قانون الري والصرف الصادر به القانون رقم ٧٤ لسنة
١٩٧١ (وهو القانون الذى يسرى على واقعة المفازعة المثلثة الحاصلة
قبل العمل بأحكام القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٤ بشأن الري والصرف) قد
نظم فيما نظم الأحكام التى تسرى فى شأن الأملاك ذات الصلة بالري
والصرف (الباب الأول) وتوزيع المياه (الباب الثالث) كما أورد بالمادة ٨٠
أن لوزارة الري عند وقوع مخالفة لأحكام القانون أن تكلف المخالف إعادة
الشيء الى أصله فى موعد تحدده والا قامت بذلك على نفقته كما يكون
لها فى الأحوال العاجلة أن تعيد الشيء الى أصله مع الرجوع على المخالف
بالنفقات بعد صدور القرار بإدانته . وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت
بأن العبرة فى تحديد القانون الواجب التطبيق فى شأن القرار الذى يصدر
بإزالة التعمد هو القانون الذى يصدر القرار بالإزالة فى ظل أحكامه ، فيكون
هذا القانون دون سواه مناط الحكم على مشروعية هذا القرار . (الحكم
الصادر بجلسة ١٨ من إبريل سنة ١٩٨٦ فى الطعين رقمى ١٧٧٣ و ٢٠٧٢
لسنة ٣١ القضائية) .

ومن حيث أن الثابت من واقع الأوراق أن الأرض موضوع المنازعة هي من أراضي الجزر المكتشفة عن طرح النهر ، وبالتالي فهي من الأراضي التي يسرى عليها حكم المادة (٥) من قانون الري والصرف التي تنص على أن « تعتبر الأراضي المملوكة للأفراد وللأشخاص الاعتبارية الخاصة أو الداخلة في الملكية الخاصة للحكومة أو لغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة والمحصورة بين جسور النيل أو جسور الفرع العامة والمصارف العامة والأراضي الواقعة خارج تلك الجسور لمسافة ثلاثين مترا بالنسبة الى جسور النيل وعشرين مترا خارج منافع الفرع والمصارف محملة بالتقيد الآتية لخدمة الأراضي العامة للري والصرف حتى ولو سلمت تلك الجسور الى إحدى الجهات المبينة في المادة (٤) : (١) لا يجوز بغير تراخيص من وزارة الري إجراء أى عمل بالأراضي المذكورة أو أحداث حفر بها من شأنه تعريض سلامة الجسور للخطر أو التأثير في التيار تأثيرا يضر بهذه الجسور أو بأراضي أو منشآت أخرى . ولمهندسي وزارة الري دخول تلك الأراضي للتفتيش على ما يجرى بها من أعمال فإذا تبين لهم أن أعمالا مخالفة للأحكام السابقة أجريت أو شرع في إجرائها كان لهم أن يكلفوا المخالف بازالتها في موعد مناسب والا جاز لهم وقف العمل وإزالته إداريا على نفقته ، وحكم هذه المادة كان يتضمنه نص المادة (٦) من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ في شأن الري والصرف المعدل بالقانونين رقمي ٣٩ و ٣٨٥ لسنة ١٩٥٦ . كما قررت المادة (٦) من قانون الري والصرف الصادر به القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ ، ترديدا لما كانت تقرره المادة (٧) من قانون الري والصرف السابق ، عدم مسؤولية الدولة عما يحدث من ضرر للأراضي أو المنشآت الواقعة في مجرى النيل أو مسطحه إذا تغير منسوب المياه بسبب ما تقتضيه أعمال الري والصرف أو موازناتها أو لأسباب طارئة . وعلى ذلك فإن القيام بأى أعمال بالأرض موضوع المنازعة الماثلة

أو احداث حفر بها من شأنه تعريض سلامة الجسور للخطر والقائـر في التيار تأثيرا يضر بهذه الجسور أو باراضى أو منشآت أخرى مما يلزم قبل البدء فى أى شىء من ذلك الحصول على ترخيص من وزارة الرى . ولا يعتد فى هذا الشأن ولا يرفع عن الفعل وصف المخالفة الحصول على موافقة قد تكون لازمة بحكم اختصاص مقرر بمقتضى حكم تشريعى آخر ، أية جهة إدارية أخرى .

(طعن ٢٠٤٧ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٨٨/٦/٤)

ساسا — مدى التزام وزارة الري قانونا بتدبير
مورد يرى آخر لأرض بدلا من مصدر الري المستمد
من ترعة تقرر الاستغناء عنها وردمها

قاعدة رقم (١٣٠)

المبدأ :

طلب وزارة الري بتدبير مورد ري آخر لأرض بدلا من مصدر الري
المستمد من ترعة تقرر الاستغناء عنها وردمها يقوم على اساس ان وزارة
الري تلتزم قانونا بذلك ، ويكون امتناعها قرارا سلبيا مما يجوز الطعن فيه
وطلب وقف تنفيذه — لا يكون لان ام يحصل على ترخيص من وزارة الري ،
فيما يتعين الترخيص به قانونا ، ان يتحدى بقيام حالة واقعية تفرض على
الادارة التزاما مصدره القانون بتدبير مورد للمياه في حالة الغاء المورد او
سد المنفذ غير المرخص به .

المحكمة :

ومن حيث ان الشق العاجل المتقدم من المدعين بدعواهم امام محكمة
القضاء الاداري ينطوى على طلبين ، طلب اصى بوقف تنفيذ القرار الصادر
بالاستغناء عن ترعة المغربى وردمها وطلب احتياطي بالزام وزارة الري
بتدبير مورد ري آخر بدلا من مصدر الري المستمد من ترعة المغربى ،
فان الحكم المطعون فيه وقد قضى باجابة الطلب المستعجل الاصلى ، فما
كان عليه قانونا ، وايا ما كان من صحة التكييف القانونى الذى أنزله على
طلبات المدعين فى الدعوى ان يتصدى للطلب المستعجل الاحتياطي . فاذا
كان ذلك ، وكانت هذه المحكمة قد استظهرت عدم توافر ركن الجدية فى
الطلب المستعجل الاصلى فان الطلب المستعجل الاحتياطي يعتبر مطروحا
امامها ويتعين عليها الفصل فيه طالما كان مهيا وصالحا لذلك .

ومن حيث ان الطلب المستعجل الاحتياطي بالزام وزارة الري بتدبير

مورد رى أخسر لأرض المطعون ضدهم ، بدلا من مصدر الرى المستمد من
ترعة المغربى التى تقرر الاستغناء عنها ورحمها ، يقوم على أساس أن
وزارة الرى تلتزم قانونا بذلك ويكون امتناعها قرارا سلبيا مما يجوز الطعن
فيه وطلب وقف تنفيذه ، فانه وأيا ما يكون من مدى قيام التزام وزارة الرى
قانونا بتدبير مورد رى بدلا من المورد الذى ارتأت فى واقعة المنازعة الماثلة
استنادا لحكم المادتين ٢٥ ، ٤٢ من قانون الرى والصرف ، فان قانون
الرى والصرف يحظر فى المادة (٣٩) انشاء مأخذ للمياه فى جسور النيل
أو جسور الترع العامة الا بترخيص من وزارة الرى ، كما يشترط الترخيص
لاقامة أو ادارة أى جهاز من الأجهزة التى تحركها آلة ثابتة أو منفطة تدار
بالحدى الطرق الآلية لرفع المياه لرى أراض أو صرفها ، كما يشترط الترخيص
أيضا فى اقامة السواقي أو التوابيت أو غيرها من الآلات التى تدار بالماشية
لرفع المياه من النيل أو من أحد المجارى العامة (م ٥٣) ، كما نظم القانون
فى الفصل الخامس منه بشأن رى الاراضى الجديدة ما يعتبر أرضا جديدة
فى تطبيق أحكامه مما لا يجوز تخصيصه للتوسع الزراعى الأنقى الا بعد
موافقة وزارة الرى للتأكد من توفر المصدر المائى الذى تحدده الوزارة
لريها ، كما يلزم بشأنها الحصول على ترخيص بالرى يتضمن تحديد طريق
الرى الذى تراه الوزارة كل ذلك على نحو ما ورد بالمواد ٦٢ ، ٦٣ ،
٦٤ من قانون الرى والصرف . فاذا كان ذلك فانه لا يكون لمن لم يحصل
على ترخيص من وزارة الرى ، فيها يتعين الترخيص به قانونا ، أن يتحدى
بقيام حالة واقعية تفرض على الادارة التزاما بمصدره القانونى بتدبير مورد
للمياه فى حالة الغاء المورد أو سد المنفذ غير المرخص به والذى أقيم أو انشئ
بالمخالفة لحكم القانون على ما سبق أن جرى به قضاء لهذه المحكمة
(الحكم الصادر بجلسة ٤ من يونية سنة ١٩٨٨ فى الطعن رقم ٣٠٤٧
لسنة ٣٠ القضائية) وفى واقعة الطعن المائل ، واذا لم يقدم المطعون ضدهم
ما يفيد سابقة الترخيص لهم بالرى من ترعة المغربى ولا ما يكشف عن أن
الاراضى التى يحوزونها قد سبق الترخيص بريها فى مفهوم حكم المادة ٦٢

من قانون الري والصرف ، فلا يكون لهم ، بحسب الظاهر ، أصل حق في التحدي بقياس التزام قسانوني على وزارة الري بتدبير مورد ري آخر لأراضيهم ويكون مطلبهم وقف تنفيذ القرار السلبي بالامتناع عن ذلك غير قائم ، بحسب الظاهر ، على أساس من الجدية مما يتعين معه رفضه دون حاجة لبحث مدى توافر ركن الاستعجال في الطلب على استقلال » .

(طعن ٢٠٦٩ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٨٨/١١/٥)

سابعاً — حدود رقابة القضاء الإدارى
بالتسبب لقرارات الرى والصرف

قاعدة رقم (١٣١)

المبدأ :

قانون الرى والصرف الصادر بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١
(قبل العمل بالقانون الحالى رقم ١٢ لسنة ١٩٨٤) — ناط المشرع بوزارة
الرى واجهزتها الفنية سلطة تقدير مدى خطورة الافعال التى يقوم بها
الأفراد ومدى ما تنطوى عليه من المساس بسلامة الجسور — رقابة
القضاء الإدارى على القرارات الصادرة فى هذا الشأن هى رقابة مشروعة
لا تمتد الى اعادة الموازنة والترجيح فى النواحي الفنية وانما تستظهر
المحكمة ما اذا كان القرار مشوياً بعيب اساءة استعمال السلطة او
الانحراف بها — فى مجال بحث المشروعية عند طلب وقف التنفيذ لا يجوز
التنقيح والتحيص والتغفل فى موضوع المنازعة .

المحكمة :

ومناد حكم قانون الرى والصرف ان المرد فى تقدير مدى الاضرار او
المساس بسلامة الجسور أو التأثير فى التيار الى وزارة الرى باعتبارها
جهة الاختصاص بهذه الشؤون والمسئولة عن هذه السلامة تحقيقاً
للمصالح القومية العام . فما تصدره أجهزة وزارة الرى الفنية لا يكون
محلاً لاعادة الموازنة والترجيح من النواحي الفنية ، وتقتصر رقابة
المشروعية التى تمارسها هذه المحكمة على رقابة ركن الجدية بشأنها
بالا يكون ما يصدر من قرارات فى هذا الشأن مشوياً بعيب اساءة
استعمال السلطة أو الانحراف بها . وتبدي سبق لهذه المحكمة قضاء
بأن استظهار عيب الانحراف مما يستلزمه من كشف عن نية مصدر القرار

متطلب تحقيقا وتحجيما وتغلفلا في بحث موضوع المنازعة مما يتعارض بحسب الأصل مع قضاء وقف التنفيذ الذي يجب أن يكون قائما على استظهار ركن الجدية من ظاهر الأوراق دون مساس بأصل طلب الالتواء .
فما لم يكن الانحراف ظاهرا واضحا تنطق به الأوراق فليس على قاضي وقف التنفيذ أن يتغلغل في الأوراق وصولا الى اثبات وجوده .

ومن حيث أن مفاد أحكام قانون الري والصرف الصادر به القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ أنه بالإضافة الى ما ورد به من قيود على بعض الأراضي لخدمة الأغراض العامة للري والصرف على النحو المبين بالمادة (٥) وهى الأراضي المحصورة بين جسور النيل ، ومنها الأرض موضوع المنازعة المبثثة على ما سلف البيان ، فان وزارة الري هى التى تتولى توزيع مياه الري (م ٣٥) ، كما لا يجوز انشاء مأخذ المياه فى جسور النيل أو الترع العامة الا بترخيص من وزارة الري (م ٣٩)
فاذا رأى مفتش الري أن أحد المآخذ الواقعة فى جسور النيل أو جسر احدى الترع العامة يسبب خطرا جاز له أن يكلف المالك أو صاحب الشأن بازالته أو سده (م ٤٢) ، كما لا يجوز حفر بئر ارتوازي داخل الأراضي الزراعية فى حدود الوادى وفى المناطق التى يشملها الخزان الجوفى وفى مناطق أخرى محددة بالنص الا بترخيص من وزارة الري (م ٤٥) .
لا يجوز بغير ترخيص من مفتش الري اقامة أو ادارة ظلمبة أو اى جهاز من الاجهزة التى تحركها آلة ثابتة أو متحركة تدار باحدى الطرق الآلية لرفع المياه لرى اراضى أو صرفها (م ٤٧) ويجوز لمفتش الري عند الضرورة أن يوقف اية آلة تدار بالمخالفة لأحكام القانون وأن يمنع وصول المياه اليها وذلك بدون نتيجة الفصل فى المخالفة (م ٥٨) كما يحظر القيام بفتح أو اغلاق أى هويس أو تنطرة أو غيرها من الاعمال المعدة لموازنة سمر المياه الجارية والمنشأة فى الترع العامة أو المصارف العامة أو المخترقة جسور النيل أو جسور الترع العامة أو المصارف العامة (م ٦٩ / ٥) ولا الحفر فى جسور النيل أو الترع العامة أو فى قاع اى

منها أو في ميل أو سطح أى جسر من هذه الجسور (م ٦٩ / ٨) كما يحظر اخذ أتربة أو أحجار أو غير ذلك من المواد والمهمات من جسور النيل أو من جسور الترع العسامة والمصارف العسامة أو من الأعمال الصناعية أو أى عمل آخر داخل فى الاملاك العسامة ذات الصلة بالرعى والصرف (م ٦٩ / ٩) . وبالترتب على ذلك ، وبحسب الظاهر من الأوراق فإنه بالنسبة للقرار الأول المطعون فيه وهو القرار الصادر فى ١٩٨٣/٩/٢٧ من مدير عام الادارة العسامة للرعى بقناطر ائلتسا ، فإن المخالفات الأربعة الأولى التى أوردها سواء بشأن الطريق والمزلقان القائم من الجسر الى الأرض حيازة المطعون ضدهم ، وقيامهم على ما أقروا به بصحفة الدعوى ، بتدعيم الطريق فضلاً عن قيامهم باضافة أتربة الى الأرض ، وإيا كان الغرض من ذلك ، ووضع ماكنتين لرفع المياه من ترعة الفحائل واستعمالهم فتحة بالترعة المذكورة ، سواء كانوا هم منشئوها أو قام بذلك غيرهم ، فضلاً عن ثبوت وجود أربعة آبار ارتوازية بالأرض ووجود مبانى لم يصدر بشأن أى من ذلك ترخيص من جهات الرعى المختصة ، فإن القرار بازالتهما يكون قد قام على صحيح سببه ، يستوى فى ذلك أن تكون المخالفة قد وقعت أصلاً من المطعون ضدهم أو من حائزين سابقين . فلا يعنى تغير المالك أو واضع اليد محدث المخالفة بقاء المخالفة قائمة وغل يد جهات الاختصاص بشئون الرعى والصرف عن اتخاذ أى اجراء بشأنها . فالاجراء فى حقيقته ينصب على الفعل فى المقام الأول بغض النظر عن محدثه ابتداء والازالة فى هذا الصدد غير العقوبة الجنائية التى قد يسرى فيها القانون عن ذات المخالفة ويكون للجهة القضائية المختصة بنظرها تقدير النتائج الجنائية لقيام حائز سابق بارتكاب المخالفة أصلاً ومدى المسؤولية الجنائية لمنطقى الحيازة فى تصحيح الأوضاع المخالفة التى خلف فيها الفاعل لها . فكل ذلك لا يغير وصف المخالفة الادارية ولا يخل بحق جهة الاختصاص فى اصدار القرار بالازالة متى قام مقتضاها . وأما عن المخالفة الخامسة وتتعلق فيما نسب الى المطعون ضدهم قيامهم بحفر قاع النيل نايما ما كان من حقيقة هذه المخالفة فالمقصود بالازالة فى

هذه الحالة هو اعادة منسوب الأرض محل المنازعة الى ما كانت عليه قبل اضافة التربة المستحقة اليها سواء كان مصدرها قاع النيل أو ناتج تقصيب الأرض الأخرى . على نحو ما يؤكد المطعون ضدهم والبادى أن ادعائهم في هذا الشأن لا يستقيم مع دلالة الاقرار الذى وقعه المطعون ضده الأول بتاريخ ١١/٤/١٩٨٣ وأقر فيه بمسئوليته عن التحفظ على كميات الرمال المشونة بساحل نهر النيل كيلو ٢ تجاه الأرض الواقعة بالساحل الايمن لجسر النيل فرع رشيد بزملم قرية دردة مركز اشمون المقدرة ٧٠٠ متر طول وبعرض ٣٥ متر وبارتفاع خمسة عشر مترا وعدم استخدامها أو التصرف فيها الا بعد اتخاذ اللازم بمعرفة الادارة العامة للرى بقناطر الدلتا (حافظة مستندات الجهة الادارية المقدمة امام محكمة القضاء الادارى بجلسة المرافعة بتاريخ ٢٩/١٢/١٩٨٣) ومتى كان ذلك فان القرار بازالة المخالفات المشار اليها على ما تضمنه كتاب مدير عام الادارة العامة لرى قناطر الدلتا المؤرخ ٢٧/٩/١٩٨٣ يكون بحسب الظاهر قد قام على صحيح سببه في كامل اشطاره بقيام كل منها على السبب الذى يبرره صدقا وحقا . كما لا يكشف ظاهر الأوراق ، والتقدير اللازم للفصل فى الطلب العاجل بوقف التنفيذ باستظهار ركن الجدية بشأنه ، عن انحراف شائب القرار فلم يقدم المطعون ضدهم دليلا على ذلك تنطق به الأوراق ، فاذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى فى شأن القرار المشار اليه الى توافر ركن الجدية فى طلب وقف تنفيذه ، فيكون قد خالف صحيح حكم الواقع والقانون مما يتعين القضاء بالغاءه فيما قضى به فى هذا الشأن .

وهن حيث أنه بالنسبة للقرار الثانى المطعون فيه وهو ما أجرى الحكم المطعون فيه تكييفه بأنه سلبى بالامتناع عن تدبير مصدر رى بديل للمصدر الذى تقررت ازالته استنادا الى حكم المادة (٤٢) من قانون الرى والصرف ، فان الثابت على ما سبق البيان ، أنه لم يكن قد رخص للمطعون ضدهم بمصدر رى حتى يقوم الالتزام قانونا على جهة الادارة

بتدبير مصدر آخر اذا ما رأت ازالة المصدر القائم ، فالمصدر القائم
تم دون أن ترخص به جهة الادارة ، رغم استلزام القانون ذلك ، وبالنسبة
يكون مخالفا لحكم القانون فلا يكون من شأن القرار بازالته ترتيب
التزام على عاتق جهات الاختصاص بالرى بتدبير مصدر رى آخر اعمالا
لحكم المادة (٤٢) . من قانون الرى والصرف التى تجرى عبارتها بما يأتى
« اذا رأى مفتش الرى أن أحد مأخذ المياه الخاصة الواقعة فى جسر انيل
او فى جسر احدى القرع العامة يسبب خطرا للجسر جاز له أن يكلف
المالك او صاحب الشبان ازالته أو سده فى موعد مناسب يعلن به
والا قام مفتش الرى بتنفيذ ذلك على نفقة المالك او صاحب الشأن بعد
أن يدبر المفتش وسيلة أخرى لرى أرضه على نفقة الدولة قبل قطع
طريق الرى » فمفاد هذه المادة حماية أصحاب الحقوق التى تقررت
بالادارة المتطلبه قانونا ، فليس لمن لم يحصل على ترخيص أن يتحدى لقيام
حالة واقعية تفرض على الادارة التزاما قانونيا بتدبير مصدر للمياه فى حالة
سد المنفذ غير المشروع الذى كان يستعمله بالمخالفة لحكم القانون .
وبالترتيب على ذلك فلا يكون ثمة قرار سلبي يمكن أن ينسب الى جهة
الادارة . وتكون حقيقة طلبات المطعون ضدهم فى هذا الشق من طلباتهم
هو النعمى على القرار الصادر برفض طلبهم بالتريخ بالرى من ترعة
النحائل والتصريح بوسيلة رى تبادلية من الآبار الارتوازية أو من مجرى
النيل والترخيص بالجبانى المقامة على نحو ما اوردوا بكتابهم المؤرخ
١٩٨٣/١٠/٢ الى وزير الرى . فاذا كانت الجهة الادارية لم ترد على
طلبهم فاتهموا الدعوى المائلة فى ١٩٨٣/١٠/٢٣ فان دعواهم تكون
مقبولة شكلا مما لا محل له لما تطلبه الجهة الادارية من الحكم بعدم
قبولها شكلا . اما عن موضوع الطلب العاجل بوقف التنفيذ فالبادى
وبالتسدر اللازم للفصل فى الطلب العاجل ودون المساس بأصل طلب
الالغاء ، ان الجهة الادارية كان قد سبق لها أن رفضت طلبا تقدم
به أطعون ضدهم فى ١٩٨٣/٤/٨ بالتريخ بالرى على نحو ما طلبوا
بكتابهم المؤرخ ١٩٨٣/١٠/٢ ، وقد أجابتهم الجهة الادارية بالكتاب

المؤرخ ١٩٨٣/٥/٢٥ بما مفاده أن الطلب يتعارض مع القيود المفروضة لصالح الرى بالتطبيق لحكم المادة (٥) من قانون الرى والصرف فضلا عن تعارضه كذلك مع حكم المادة (٦) من ذات القانون ، فاذا كان ذلك وكانت الادارة تترخص باصدار التراخيص المطلوبة بما يحقق الصالح العام فلا يكون عليها ثمة قيد الا عدم الانحراف بالاختصاص المقرر لها فى هذا الشأن وهو الأمر الذى خلت الأوراق مما يدل عليه ، وعلى ذلك يكون ركن الجدية غير متوافر فى هذا الطلب أيضا ، ويكون الحكم المطعون فيه قد جانب حكم القانون . اذ قضى بوقف تنفيذ القرار ، مما يتعين معه الحكم بالقبالة مع الزام المطعون ضدهم المصروفات اعمالا بحكم المادة ١٩٨٤ من قانون المرافعات .

تلكمن ٣٠٤٧ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٨٨/٦/٤)

زراعة

أولاً - التفسير التشريعى رقم ١ لسنة ١٩٦٣

ثانياً - الجهة المختصة بإزالة المباني القائمة على الاراضى الزراعية .

ثالثاً - الجمعية الزراعية .

رابعاً - تقدير ايجار الاراضى الزراعية .

خامساً - طبيعة لجان الفصل فى المنازعات الزراعية .

سادساً - اختصاصات المشرف الزراعى .

سابعاً - خطر تبوير وتجريف الاراضى الزراعية .

ثامناً - سلطة وزير الزراعة فى الترخيص بالبناء فى الاراضى الزراعية .

أولا — التفسير التشريعي رقم ١ لسنة ١٩٦٣

قاعدة رقم (١٣٢)

المبدأ :

القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ — التفسير التشريعي رقم ١ لسنة ١٩٦٣ — الحالات الواردة به وردت على سبيل المثال — المرد في استظهار ما اذا كانت الأرض زراعية أو غير زراعية الى طبيعة هذه الأرض وفقا للظروف والملابسات التي تحيط بها .

الحكمة :

أحكام هذه الحكمة قد استقرت على أن الحالات الواردة بالتفسير التشريعي رقم ١ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه وأورده على سبيل المثال ومن ثم فإن الأمر في استظهار ما اذا كانت الأرض زراعية أم غير زراعية مرده الى طبيعة هذه الأرض وفقا للظروف والملابسات التي تحيط بها سواء من حيث الموقع على الطبيعة وكونها تقع على طرق قائمة في التنظيم أو من حيث ملابسات العمران التي تحيط بها وكونها محاطة بالمساكن من عدمه وغير ذلك من الظروف والملابسات التي يمكن عن طريقها التعرف على طبيعة الأرض وهل هي زراعية أم غير زراعية منظورا في ذلك كله الى شهر يوليو سنة ١٩٦١ — تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ المطبق في الاستيلاء .

(طعن ١٨٨٨ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٩/٣/٢٨)

ثانيا - الجهة المختصة بإزالة المباني المقامة على الأراضي الزراعية

قاعدة رقم (١٣٣)

المبدأ :

المادتان ١٥٢ و ١٥٦ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٢ بتعديل قانون الزراعة - حظر المشرع إقامة المباني والمنشآت في الأراضي الزراعية وناط بوزير الزراعة اختصاص إزالة التعدي على تلك الأراضي حتى ولو وقع التعدي من مالكها - فوض وزير الزراعة هذا الاختصاص الى المحافظين كل في دائرة اختصاصه - صدور قرار المحافظ بإزالة التعدي مع توافر سببه ينفي ركزي الجدية والاستعجال في طلب وقف التنفيذ .

الحكمة :

ومن حيث أن قضاء هذه الحكمة جرى على أنه يلزم للقضاء بوقف تنفيذ القرار الإداري توافر ركبتين : الأول قيام الاستعجال بأن يترتب على تنفيذ القرار نتائج يتعذر تداركها ، والثاني يتصل ببدا المشروعية بأن يكون ادعاء الطالب في هذا الشأن قائما - بحسب الظاهر - على أسباب جدية ، وبالنسبة الى ركن الجدية فإن نص المادة (١) من القرار المطعون فيه والمطلوب وقف تنفيذه « يزال اداريا التعدي الواقع من المواطن وذلك بقيامه بالبناء على الأرض الزراعية تتم بين مساحة البناء وحدوده محل التعدي استند في ديباجته الى القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٢ بتعديل قانون الزراعة » . وواضح من ذلك أن صريح القرار حدد محله وسنده ، فالملح هو تعدي على الأرض الزراعية بإقامة مباني عليها وسنده فتنص القانون المشار اليه بتعديل قانون الزراعة ، وتنص المادة ١٥٢ منه أن « يحظر اقامة أية مباني أو منشآت في الأرض الزراعية ... » وتنص المادة ١٥٦ على

أن « يعاقب على مخالفة أى حكم من أحكام المادة ١٥٦ من هذا القانون بالحبس ويفرغته ولوزير الزراعة حتى صدور الحكم فى الدعوى يوقف أسباب المخالفة بالطريق الإدارى على نفقة المخالف ... » أى أن طووزير الزراعة اختصاص إزالة التعدى على الأرض الزراعية بإقامة مبان عليها حتى ولو وقع هذا التعدى من مالكا ، وقد فوض وزير الزراعة هذا الاختصاص — على ما يبين من ديباجة القرار المطعون فيه — الى المحافظين كل فى دائرة اختصاصه ، وعليه فإن القرار المطعون فيه يكون — بحسب الظاهر صادرا من جهة الاختصاص وقتلها على سببه حيث لا ينازع المطعون ضده فى أنه قام بالبناء على الأرض الموزعة عليه من الإصلاح الزراعى لزراعتها . واذا تبين من المذكرة المرفقة بالأوراق التى أعدها المحقق القانونى أن التعدى محل الإزالة تمثل فى البناء على الأرض الزراعية انتفاعه ، ثم بحث المحقق أن ملكية الأرض انتهت الى إزالة التعدى على ملك النولة والغاء انتفاع المخالف ومع صدر القرار واضحا صريحا فى أن محل التعدى هو البناء على الأراضى الزراعية وسنده قانون الزراعة ولم يتعرض للملكية النولة أو المخالف للأرض فى هذا الشأن . وبذلك اذ استند الحكم المطعون فيه الى بعض ما جاء فى المذكرة وأهمل البعض الآخر توصلا الى تحديد محل القرار غير ما تضمنه صريحا فى شأنيها فيكون قد خالف أوليات أصول التفسير فى الالتزام بصريح العبارة حيث كان نصها لا تحمل تأويلا وبذلك فسخ محل القرار وسببه وأخطأ فى تطبيقه القانون وتأويله وأصبح متعين الالغاء ، ومن حيث أن من خسر الدعوى يلزم بمصروفاتها .

(طعن ٢٣٥٦ لسنة ٣١ق — جلسة ١٩٨٨/٤/٢٠)

قاعدة رقم (١٣٤)

المبدأ :

المادتان ١٥٢ و ١٥٦ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض احكام قانون الزراعة رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ — المشرع لم يمتنع

وزير الزراعة أو من يفوضه من سلطة إزاء البناء على الأراضى الزراعية بالمخالفة للقانون سوى وقف أسباب المخالفة بالطريق الإدارى — ذلك لحين صدور حكم المحكمة الجنائية التى تنظر المخالفة — جعل المشرع إزالة المبنى المخالف من اختصاص المحكمة الجنائية وحدها عند الحكم بادانة المخالف .

المحكمة :

ومن حيث أن المادة ١٥٢ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه تنص على أن يحظر إقامة مبان أو منشآت على الأرض الزراعية أو اتخاذ أية إجراءات فى شأن تقسيم هذه الأراضى لإقامة مبان عليها .

ومن حيث ن المادة ١٥٦ من ذات القانون تنص على أن يعاقب على مخالفة أى حكم من أحكام المادة ١٥٢ سنة أو الشروع فيها بالحبس أو بغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على خمسين ألف جنيه ، وتتعدد العقوبة بتعدد المخالفة . ويجب أن يتضمن الحكم الصادر بالعقوبة الأمر بإزالة أسباب المخالفة على نفقة المخالفين وفى جميع الأحوال لا يجوز الحكم بوقف عقوبة الغرامة . ولوزير الزراعة حتى صدور الحكم فى الدعوى وقف أسباب المخالفة بالطريق الإدارى على نفقة المخالف .

ومن حيث أن مفاد ما تقدم أن المشرع لم يمنح وزير الزراعة 'و من يفوضه من سلطة — إزاء البناء على الأرض الزراعية بالمخالفة للقانون — سوى وقف أسباب المخالفة بالطريق الإدارى لحين صدور حكم المحكمة الجنائية التى تنظر المخالفة . فى حين جعل سلطة إزالة المبنى المخالف عنه صلاحيات المحكمة الجنائية وحدها عند الحكم بادانة المخالف .

ومن حيث أنه بتطبيق ما تقدم فى شأن الطلب المستعجل المقدم من

المدعيين في الدعوى الصادر في موضوعها الحكم المطعون فيه ، فانه لما كان يبين من ظاهر الأوراق ان محافظ الدقهلية بمقتضى ما له من تفويض من وزير الزراعة في هذا الصدد ، اذ تبين مخالفة المدعيين لاحكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ باقامتهما أكثر من بناء على الأرض الزراعية محل انتفاعهما من الاصلاح الزراعى فأصدر قراره بازالة البناء بالطريق الادارى ، يكون بذلك قد تجاوز ما له من سلطة قانونية في هذا الصدد ، مغتصبا لاختصاص خص المشرع به القضاء ويكون قراره في هذا الشأن قد صدر معييا ، الأمر الذى يضحى معه ركن الجدية متوافر في الحالة المعروضة .

(طعن ٢٣٧٣ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٩٠/١٢/١)

ثالثا — الجمعية الزراعية

قاعدة رقم (١٣٥)

المبدأ :

الحيازة وضع مادي يسيطر فيه الشخص سيطرة فعلية على شيء — لا ينال من هذا الوضع المادي ما يتم اثباته في أوراق الجمعية الزراعية بالنسبة للأرض موضوع الحيازة طالما لم يكن ذلك نتيجة للواقع — اثر ذلك : ان التفخر في أوراق الجمعية الزراعية لا يصلح اساسا لتعديل الواقع وإزاحة الحائز الفعلي للأرض .

المحكمة :

ومن حيث انه من ناحية ركن السبب في القرار المطعون فيه ، فالتأثير من الأوراق ان ، المدعى عليه في الدعويين المطعون على الحكم الصادر فيها ، قدم بلاغا مؤرخا في ١٩٧٩/١٠/٥ الى عمدة قراقص جاء فيه انه بعد ان قام بعمل حيازة زراعية لأرض النزاع باسمه في الجمعية وتسلم بطاقة الحيازة الزراعية ، فقد ذهب الى الأرض لمباشرة زراعتها فتعرض له المشكو في حقهم ، وأوضح بأقواله بالمحضر رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٧٩ ادارى مركز دهنور الذى أجرى بناء على تلك الشكوى انه تم تسليم الأرض له في ١٩٧٩/٩/٣٠ بعد ان حكمت المحكمة لصالحه ، وان الذى سلمه الأرض هو مدير الجمعية بناحية قراقص ، ولما سؤل عما اذا كان الأخير قد سلمه الأرض على الطبيعة ، نفى ذلك قائلا انه سلمه الحيازة بناء على الأوراق الموجودة بالجمعية واستطرد المذكور الى أنه روى أرض النزاع في اليوم السابق لاجراء المحضر في ١٩٧٩/١٠/٦ ، وان المشكو في حقهم قاموا ليلا ببذر البرسيم ، ولم تخرج أقوال عمدة الناحية والجيران عن ذلك ، ان أجمعوا على ان السيد المذكور قد نقل الحيازة واستلم الأرض بتاريخ ١٩٧٩/٩/٣٠ ، ثم قام بريها أو بحرثها وريها على

اختلاف أقوال الشهود ، وهذه الوقائع جميعا لا تثبت أن للمدعو حيازة فعلية لأرض النزاع ، ذلك أن التسليم الذى يقول به انما تم بتغيير سجلات الحيازة فى الجمعية الزراعية دون أن يقترن بتسليم فعلى ، ولقد أفاد مدير جمعية تراقص الزراعية عنهما سائل بالمحضر المذكور بتاريخ ١٠/١٠/١٩٧٩ بأنه « قلم بنقل الحيازة التى كانت باسم الى وذلك بناء على خطاب ادارة تفتيش زراعة مركز دمنهور والذى أفاد بنقل الحيازة الى ومن اختصاص الجمعية فى نقل الحيازة هو تكوين المزارع من صرف مستلزمات الانتاج والانتفاع بخدمات الجمعية الأخرى ، وليس من اختصاصها تكوين المزارع من مباشرة الأرض على الطبيعة حيث أن هذا من اختصاص القضاء والجهات الادارية ... » والواضح من الأوراق أن السيد / قد استند الى نقل الحيازة بالجمعية الزراعية الذى تم فى ٣٠/٩/١٩٧٩ لدخول الأرض فى الأيام التالية ، حال كون هذا النقل لحيازة الأرض لا يغير من وضع الحيازة القائمة فيها والتى لم تكن للمذكور بحسب اقراره ، وإفادة شهود الحال ، فالحيازة هى وضع مادى به يسيطر الشخص سيطرة فعلية على شئ ، وبالتالي فلا ينال من هذا الوضع المادى وما يتم اثباته فى أوراق الجمعية الزراعية بالنسبة لهذه الأرض موضوع الحيازة طالما لم يكن ذلك نتيجة للواقع — ولا يصلح التغيير فى أوراق الجمعية الزراعية كذلك أساسا لتعديل الواقع وإزاحة الحائز الفعلى للأرض عن سيطرته عليها . والواقع أن ما يدعيه السيد / من قيامه بدخول الأرض وحرثها وربها انما تم فى الفترة من ٣٠/٩/١٩٧٩ الى ٥/١٠/١٩٧٩ أى فى خلال الأيام القليلة التالية لتغيير الحيازة لدى الجمعية الزراعية ، وتعتبر هذه الأعمال من جانب السيد المذكور منازعة للحائز الفعلى للأرض فى حيازته دون أن تؤدى الى تغيير فى واقع الحيازة التى كانت قائمة قبل هذا النقل فى السجلات وإذا كان تعديل الحيازة فى أوراق الجمعية الزراعية قد استند على ما جاء بأقوال أصحاب الشأن — على حكم صدر لصالح السيد المذكور،

فان الأولى به تنفيذ مثل هذا الحكم — ان كان من شأنه نقل الحيازة اليه — بالطريق المقرر لتنفيذ الأحكام في قانون المرافعات المدنية ونزع الحيازة من واضع اليد بموجب هذا التنفيذ ، ولا يكفى في هذا الشأن مجرد السعى لدى جهة الادارة لتعديل بطاقة الحيازة الزراعية باسمه دون اسم الحائز الفعلى واذا اتخذ قرار النيابة المطعون فيه من واقعة تغيير الحيازة في دفتر الجمعية سببا له ، واذا اتضح عدم جواز تغيير الحيازة الواقعية لمجرد تغيير الحيازة في دفاتر الجمعية فان القرار المطعون عليه يكون باطلا لفقدانه ركن السبب الصحيح ، ويكون بذلك متعين الالفاء .

ومن حيث انه بالنسبة الى المصروفات ، فان الثابت من الأوراق ان المدعى قد أقام دعويين للحكم بذات الطلبات ، وهى الدعوى التى أحيلت من القضاء المدنى وقيدت برقم ٥٨٥ لسنة ٣٥ ق. والدعوى رقم ١١٩٦ لسنة ٣٤ ق ، واذا أجب المدعى لطلباته فان الجهة الادارية تتحمل مصروفات الدعوى رقم ٥٨٥ لسنة ٣٥ ق ، أما الدعوى رقم ١١٩٦ لسنة ٣٤ ق فانه لم يكن ثمة ما يدعو الى تكرار طلباته فى دعوى اخرى فيتحمل بمصروفاتها .

(طعن ١٨٩ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٨٥/١٠/٢٦)

رابعا - تقدير ايجار الاراضى الزراعية

قاعدة رقم (١٣٦)

المبدأ :

القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٣ بشأن تقدير ايجار الاراضى الزراعية معدلا بالقوانين ارقام ٢٥٥ لسنة ١٩٥١ و ٢٠٢ لسنة ١٩٥٦ و ١٨٤ لسنة ١٩٦١ و ٩٠ لسنة ١٩٧٦ - ناط المشرع بلجنة التقسيم والتقدير فى كل محافظة تقدير الاجار السنوى للاراضى الزراعية كل عشر سنوات - تصدر اللجنة قرارها بتحديد متوسط ايجار الفدان فى الاحواض المتماثلة ليتخذ اساسا لربط الضريبة على الاطيان - ينشر القرار بعد اعتماده من وزير المالية بالاجراءات التى نص عليها المشرع - اجاز المشرع لكل من الممول والحكومة الطعن بالاستئناف فى هذا التقدير خلال الثلاثين يوما التالية لتاريخ النشر فى الوقائع المصرية - يختص بنظر الطعن لجنة استئنافية حدد المشرع تشكيلها واختصاصها - عدم الطعن على قرار لجنة التقسيم والتقدير خلال الميعاد يترتب عليه صيرورة القرار نهائيا واستفلاق طريق الطعن فيه امام القضاء .

المحكمة :

ومن حيث ان القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٥ الخاص بتقدير ايجار الاراضى الزراعية لاتخاذ اسلسا لتعديل ضرائب الاطيان المعدل بالقوانين ارقام ٢٢٥ لسنة ١٩٥١ و ٢٠٢ لسنة ١٩٥٦ و ١٨٤ لسنة ١٩٦١ و ٩٠ لسنة ١٩٧٦، على التوالى ينص فى مادته الاولى على ان يقدر الاجار السنوى للاراضى الزراعية كل عشر سنوات توطئة لتعديل ضرائب الاطيان . وتقضى مادته الثانية بأن تشكل فى كل بلد لجنة تسمى (لجنة التقسيم والتقدير) برئاسة مندوب عن وزارة المالية وعضوية مندوب عن وزارة الزراعة وآخر عن مصلحة المساحة وعمدة القرية واثنين من المزارعين

احدهما عضو مجلس ادارة احدى الجمعيات التعاونية الزراعية يختارهما المحافظ تقوم بمعينة معدن اراضى كل حوض واقع فى زمام البلد والتثبت مما اذا كانت اراضى الحوض متماثلة المعدن او غير متماثلة ، وفى هذه الحالة الأخيرة تقسم الاراضى الى اقسام كل قسم اطيانه متماثلة المعدن ولا يقل زمامه عن عشرين فداناً . . وبينت المادة الثالثة انه متى تمت عملية التقسيم تقوم اللجان المذكورة فى كل بلد بتحديد متوسط ايجار الفدان الواحد من اطيان كل حوض او قسم من حوض . وينشر فى الجريدة الرسمية وفى البلد اعلان يعين فيه تاريخ البدء فى العمل ، ويكون النشر قبل ذلك بخمسة عشر يوما على الاقل . . ولكل مالك الحق فى الحضور وقت تقدير ايجار اطيان الحوض الذى به اطيائه . وتكون قرارات اللجنة صحيحة اذا صدرت من اربعة اعضاء على الاقل يكون من بينهم احد مندوبى الحكومة . وأوجبت المادة السادسة نشر هذه التقديرات بعد اعتمادها من وزير المائنة بتعليق اعلانات على باب ديوان المديرية او المحافظة وعلى ابواب المراكز ونقط البوليس ودور العمد ومشايخ العزب التابعة لها الاطيان . ويعين بالجريدة الرسمية عن اتمام هذه الاجراءات . واجازت المادة السابعة لكل من الممول والحكومة استئناف هذه التقديرات خلال الثلاثين يوما التالية لتاريخ الاعلان فى الوقائع المصرية على ان تفصل فى الاستئناف لجنة تشكل فى كل محافظة من مدير عام مصلحة الاموال المقررة او من ينييه عنه رئيسا ومن تنتدبه الجمعية العمومية للمحكمة الابتدائية بدائرة المحافظة وممثل لكل من وزارتي الخزانة والزراعة يختاره الوزير المختص وثلاثة من ممولى الضريبة يختارهم مجلس المحافظة من اعضائه ممن لا يكون لهم اطيان بالجهة التى سيشاركون العمل فيها ، ولا يكون عمل اللجنة صحيحا الا بحضور خمسة اعضاء على الاقل من بينهم الرئيس واحد اعضاء مجلس المحافظة ، . . وعلى اللجنة ان تقوم بمعينة الارض محل الطعن وتبحث حالتها . . ويصدر قرارها باغلبية الراء ، فان تساوت الاصوات رجح الجانب الذى فيه الرئيس ، وتكون قرارات اللجنة نهائية . . ويبين مما تقدم من نصوص واحكام ان لجان التقسيم والتقدير فى تشكيلها الابتدائى تصدر

قرارات بتحديد متوسط ايجار الفدان في الأحواض المتمثلة ليقخذ
أساسا لربط الضريبة على الأطنان ويتم النشر عنه بعد
اعتماده من وزير المالية بالاجراءات التى نص عليها القانون
على التفصيل السابق بيانه ، وإجاز القانون لكل من الممول
والحكومة الطعن بالاستئناف في هذا التقدير خلال الثلاثين يوما
التالية لتاريخ الاعلان في الوقائع المصرية امام لجنة استئنافية نص على
تشكيلها وابان الاجراءات التى تتخذ امامها وطريقة عملها لتنتهى باصدار
قرار نهائى بالتخفيض أو بزيادة التقدير أو بالإبقاء على تقدير اللجنة
الابتدائية ومثل هذا القرار الاستئنافى هو الذى يجوز الطعن عليه امام
القضاء الإدارى في المواعيد وبالإجراءات المقررة لإقامة دعوى الالفاء
اما قرار لجنة التقسيم والتقدير المشار إليها فلا يخرج الأمر بالنسبة إليه
عن أحد أمرين : فاما ان يبادر الممول بالطعن عليه في المواعيد المقررة امام
اللجنة الاستئنافية واما ان يرتضيه صاحب الشأن أو يفوت مواعيد الطعن
فيه . وفي هذه الحالة الأخيرة يصبح هذا القرار نهائيا بالنسبة لصاحب
الشأن ومستغلق امامه طريق الطعن القضائى . وأساس ذلك ان المرسوم
بقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٣٥ معدلا على النحر السابق بيانه تضمن تنظيما
خاصا لاجراءات التقدير وسبيل الطعن القضائى على ما يصدر فيه من
قرارات ، فمعهذ الى لجان التقسيم والتقدير باجراء تقدير القيمة الإيجارية ،
ثم اجاز في مرحلة لاحقة وخلال اجل معين الطعن على هذا التقدير امام
اللجنة الاستئنافية التى تقوم ثانية باجراء بحث موضوعى لطبيعة الأرض
ومعناها ودرجة خصوصيتها توصل الى تحديد قيمتها الإيجارية ولا سبيل
امام اصحاب الشأن للطعن القضائى قبل سلوك الطريق الذى رسمه
القانون حتى يصدر قرار اللجنة الاستئنافية النهائى فاذا لم يطعن الممول
في المواعيد المقررة امام اللجنة الاستئنافية صار القرار كما سبق القول
نهائيا في حقه واجب التنفيذ . لا يجوز الطعن عليه قضاء ، ويتعين الحكم
بعدم قبول الدعوى التى ترفع مباشرة بالطعن في قرار لجنة التقسيم
والتقدير .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن المطعون ضدهم لم يطعنوا في قرار لجنة التقسيم والتقدير أمام اللجنة الاستئنافية في المواعيد المقررة فإن هذا القرار يصبح بناء على ذلك قرار نهائيا واجب النفاذ حصينا من الطعن القضائي . واذ قضى الحكم المطعون فيه بغير ما تقدم وانتهى الى قبول الدعوى شكلا ثم فصل في موضوعها فيكون قد جانب الصواب وجاء على خلاف صحيح حكم القانون ويتعين الحكم بالغاءه والقضاء بعدم قبول الدعوى .

(طعن ٧٤٦ لسنة ٣٠ ق جلسة ١١/٤/١٩٨٧)

خامسا — طبيعة لجان الفصل في المنازعات الزراعية

قاعدة رقم (١٣٧)

المبدأ :

بحث الاختصاص الولائي لمحاكم مجلس الدولة بنظر النزاع يسبق بحث الدعوى شكلا وموضوعا — لجان الفصل في المنازعات الزراعية المنشأة بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ لجان ادارية ذات اختصاص قضائي تقوم على الفصل في خصومة مدنية بين الافراد ومحلها علاقة اجبارية — الطعن على قرارات اللجان الاستئنافية كان من اختصاص محاكم مجلس الدولة عملا بالمادة ١٠ فقرة ٨ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ — من تاريخ العمل بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ تستمر محكمة القضاء الإداري في نظر الطعون التي رفعت اليها قبل ١/٨/١٩٧٥ تاريخ العمل بهذا القانون والطعون التي رفعت قبل هذا التاريخ الى محكمة غير مختصة واحيلت ولو بعد هذا التاريخ الى محكمة القضاء الإداري .

المحكمة :

ومن حيث ان بحث الاختصاص الولائي لمحاكم مجلس الدولة بنظر النزاع يسبق حتما بحث الدعوى شكلا وموضوعا وانه لما كانت الخصومة الماثلة تدور حول علاقة اجبارية لاراضي زراعية بين الاخوين منذ سنة ١٩٧١ مما كانت تختص به لجان الفصل في المنازعات الزراعية المنشأة بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ الا انه صدر القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ ونصت المادة الثالثة منه على أن تحال الى المحاكم الجزئية المختصة جميع المنازعات المنظورة في تاريخ العمل بهذا القانون امام لجان الفصل في المنازعات الزراعية المنشأة بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ كما تحال للمحاكم الابتدائية المختصة التظلمات من قرارات اللجان المذكورة والمنظورة امام اللجان الاستئنافية المنصوص عليها في القانون رقم ٥٤ لسنة

١٩٦٦ .. ويجوز الطعن أمام المحكمة الابتدائية المختصة في القرارات غير النهائية الصادرة من اللجان المنصوص عليها في الفقرة الأولى وتستمر محكمة القضاء الإداري في نظر الطعون التي رفعت إليها قبل تاريخ العمل بهذا القانون عن القرارات الصادرة من اللجان الاستئنافية » ونصت المادة السادسة على أن « ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره وقد نشر هذا القانون بتاريخ ١٩٧٥/٧/٣١ ، ومفاد ذلك أنه ولئن كانت لجان الفصل في المنازعات الزراعية المنشأة بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ هي لجان إدارية ذات اختصاص قضائي وتقسم على الفصل في خصومة منفية بين الأفراد ومطها علاقة إجارية إلا أن المستقر عليه قضاء أن الطعن في قرارات اللجان الاستئنافية كان من اختصاص محاكم مجلس الدولة عملا بالمادة ٨/١٠ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ومن ثم فانه من تاريخ العمل بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ تستمر محكمة القضاء الإداري في نظر الطعون التي رفعت إليها قبل ١٩٧٥/٨/١ تاريخ العمل بهذا القانون ويشمل ذلك أيضا الطعون التي رفعت قبل هذا التاريخ الى محكمة غير مختصة ثم احيلت بعد هذا التاريخ الى محكمة القضاء الإداري باعتبار انها هي المحكمة التي كانت مختصة في تاريخ رفع الدعوى وهو التاريخ الذي يعتد به في تحديد الاختصاص كما أن الشروط الواجب توافرها لقبول الدعوى تتحدد أيضا في هذا التاريخ ، ومن ثم فانه متى كان الثابت أن الدعوى رقم ٢١٤ لسنة ١ ق رفعت ابتداء في ١٩٧٤/١١/٣٠ — قبل العمل بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ — الى محكمة الزقازيق الابتدائية وهي محكمة غير مختصة في هذا التاريخ فان حكمها الصادر بتاريخ ١٩٧٦/٤/٦ بعدم الاختصاص والاحالة الى محكمة القضاء الإداري وان صدر بعد العمل بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ الا أنه يكون قد أصاب الحق في تضاؤه واعاد الدعوى الى المحكمة المختصة بنظرها قانونا » .

سادسا — اختصاصات المشرف الزراعى

قاعدة رقم (١٣٨)

المبدأ :

المشرف الزراعى هو المسئول المباشر فى اتخاذ ما يلزم للحفاظ على ممتلكات الهيئة والتحقق من ان المستأجرين ينفذون ويمتثلون فى مجال الزراعة للتعليمات — ينصرف اختصاص المفتش الزراعى الى الاشراف على اعمال الموظفين والتحقق من ان كل منهم يؤدى الاعمال المنوطة به على نحو سليم ومعاينة ممتلكات الهيئة للعمل على ازالة ما قد يثور من مشاكل مع المستأجرين .

المحكمة :

قرار رئيس هيئة الاوقاف رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ بشأن اختصاصات ومسئوليات مناطق الهيئة وفروعها المختلفة قد اسند الى مفتش الزراعة — فيما اسنده اليه من اختصاصات — الاشراف على اعمال موظفى الوحدات فى دائرة اختصاصه وتتقد ممتلكات الهيئة وحل مشاكل المستأجرين كما اسند هذا القرار الى المشرف الزراعى — فيما اسنده اليه من اختصاصات — العمل بكل الوسائل التى تؤدى الى المحافظة على ممتلكات الهيئة على مختلف انواعها وارشاد ومراقبة المستأجرين فى تنفيذ جميع العمليات الزراعية وتطبيق تعليمات وزارة الزراعة الصادرة فى هذا الشأن . والمستفاد من هذه الاختصاصات — فى نطاق المنازعة الماثلة — ان المشرف الزراعى هو المسئول المباشر فى اتخاذ ما يلزم للحفاظ على ممتلكات الهيئة والتحقق من ان المستأجرين ينفذون ويمتثلون فى مجال الزراعة للتعليمات — اما المفتش الزراعى فان اختصاصه فى هذه الخصوصية ينصرف الى الاشراف على اعمال الموظفين والتحقق من ان كل منهم يؤدى الاعمال المنوطة به على نحو سليم ومعاينة ممتلكات الهيئة للعمل على ازالة ما قد يثور من مشاكل مع المستأجرين .

(طعن ٢٩٦٢ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٨٨/٣/١٢)

سابعاً — حظر تبوير وتجريف الأراضي الزراعية

قاعدة رقم (١٣٩)

المبدأ :

قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ معدلاً بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٢ — حظر المشرع تجريف الأرض الزراعية ونقل اثريتها للاستعمال في غير أغراض الزراعة ومنع أصحاب ومستغلى مصانع وقبائن الطوب القائمة في ١٢ أغسطس ١٩٨٢ من الاستمرار في تشغيلها بالاثربة الزراعية وهو ما ينطوى على انتهاء الترخيص لها في التشغيل بهذه الاثربة — فرض المشرع على أصحاب ومستغلى القبائن توفيق اوضاعهم باستخدام بدائل أخرى للطوب المصنع من اثربة التجريف وذلك خلال سنتين من ١٢ أغسطس ١٩٨٢ والا تمت ازالتها بالطريق الإدارى على نفقة المخالف — هذا الالتزام موجه الى أصحاب ومستغلى القبائن معا كي يوفقوا اوضاعهم في سبيل استخدام البدائل خلال المدة المقررة .

المحكمة :

ومن حيث أن القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض احكام قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ نص في المادة الأولى على أن يضاف الى قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ كتاب ثالث عنوانه « عدم المساس بالرقعة الزراعية والحفاظ على خصوبتها » يشتمل على المواد التالية : مادة ١٥٠ يحظر تجريف الأرض الزراعية أو نقل الاثربة لاستعمالها في غير أغراض الزراعة و مادة ١٥٣ يحظر اقامة مصانع أو قبائن طوب في الأراضي الزراعية . ويمتنع على أصحاب ومستغلى مصانع أو قبائن الطوب القائمة الاستمرار في تشغيلها بالمخالفة لحكم المادة ١٥٠ من هذا القانون كما نص في المادة اثنائية على أنه « على أصحاب ومستغلى مصانع وقبائن

الطوب القائمة توفيق أوضاعهم باستخدام بدائل أخرى للطوب المصنع من اترية التجريف وذلك خلال مدة لا تجاوز سنتين من تاريخ العمل بهذا القانون والا تمت ازالتهما بالطريق الإدارى على نفقة المخالف ، ثم نص فى المادة الرابعة على أنه « ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره » وقد تم هذا النشر فى ١١ من أغسطس سنة ١٩٨٣ . وأصدر وزير الزراعة القرار رقم ١٩٥ فى ١٠ من مارس سنة ١٩٨٥ الذى أشار ضمن ديباجته الى القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ ونص فى المادة الأولى على أنه « على أصحاب ومستغلى مصانع وقمائن الطوب القائمة قبل العمل بأحكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه الراغبين فى توفيق أوضاعهم باستخدام بدائل أخرى للطوب المصنع من اترية التجريف الحصول على الترخيص اللازم من وزارة الزراعة (الهيئة العامة للجهاز التنفيذى لمشروعات تحسين الأراضى) . ونص فى المادة الثانية على أنه « يقدم الطلب الى الهيئة المشار اليها » ويرفق بالطلب الأوراق الآتية :

(أ) شهادة اثبات الملكية للأرض مع توضيح المساحة .

(ب) خريطة مساحية للأرض موقع عليها من مهندس نقابى .

(ج) دراسة الجنوى الاقتصادية للمشروع .

(د) رسم كروكى وهندسى للمصنع .

وبالنسبة للأراضى المستأجرة والمقامة عليها مصانع طوب أحمر ترافق موافقة المالك . ويؤخذ من هذا أن المشرع بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ اذ حظر تجريف الأراضى الزراعية ونقل اتريتها للاستعمال فى غير أغراض الزراعة ومنع أصحاب ومستغلى مصانع وقمائن الطوب القائمة عند العمل بهذا القانون فى ١٢ من أغسطس سنة ١٩٨٣ من الاستمرار فى تشغيلها بالأتربة الزراعية وهو ما ينطوى على انتهاء الترخيص لها فى التشغيل بهذه

الأثرية ، فانه واجبه مستقبل هذه المصانع والقمان القائمة بان فرض على أصحابها ومستغليها توفيق أوضاعهم باستخدام بدائل أخرى للطوب المصنع من اترية التجريف وذلك خلال سنتين من ١٢ أغسطس سنة ١٩٨٣ ، والا تمت ازالتهما بالطريق الإدارى على نفقة المخالف . وواضح ان هذا الالتزام وجه الى أصحابها ومستغليها معا كى يوفقوا أوضاعهم فى سبيل استخدام البدائل خلال المدة المقررة . ولا شك ان الجهة القائمة على الترخيص يعنيها تمام توفيق الأوضاع بشأن تغيير نشاط المصنع من الطوب الأحمر الى بديل له ، وخاصة اذا كان المصنع مملوكا لغير مستغله لان هذا التغيير يتناول المواد المستعملة وقد يقتضى اجراء تعديلات جوهرية فى المصنع قد يكون للمالك عدم اقرارها ولا يكون من حق المستغل اجراؤها حسب الأحكام القانونية او التعاقدية التى تنظم علاقتها المتعلقة بالمصنع ، اذ ان هذه الجهة تستهدف تشغيل المصنع بالبدائل على وجه مستقر ثابت لا تأنيه زعزعة ولا تفشاه بما يعرقل التشغيل حالا او يهدده مالا يسبب عدم استقرار العلاقة بين المالك والمستغل . ولهذا كان اشتراطها موافقة المالك على توفيق الأوضاع بتغيير الاستغلال صدورا عن واجبها فى الاطمئنان الى أن جدية الاستغلال واستمراره استهدف تحقيق أهداف القانون ولا يتعارض معها .

ومن حيث أن الطعن على القرار بازالة المصنع والمطلوب وقف تنفيذه والقائم على توفيق الأوضاع خلال المدة المحددة قانونا بسبب رفض المالك الموافقة على التعديل المطلوب الذى يتحقق به توفيق الأوضاع وهى الموافقة التى اشترطها القرار الوزارى المشار اليه وبذلك فان الطعن استهدف بطريق غير مباشر هذا القرار باعتباره يمثل السبب فى عدم توفيق الأوضاع الذى أدى الى صدور قرار ازالة المصنع ، واذا تبينت سلامة هذا القرار فان القرار المطعون فيه بازالة المصنع يكون حسب الظاهر قام على سند سليم من القانون فيتخلف ركن الجدية اللازم لوقف التنفيذ ومن ثم يكون طابه رقف التنفيذ متعين الرغض واذا ذهب الحكم المطعون فيه الى غير ذلك

فيكون قائم على غير سند سليم من القانون متعين الالغاء مع الزام المطعون ضده الاول بالمصروفات .

(ظعن ٦٠٤ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٨٨/٤/٩)

قاعدة رقم (١٤٠)

المبدأ :

القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض احكام قانون الزراعة (ترخيص) الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ — حظر المشرع تجريف الارض الزراعية او نقل الأتربة لاستعمالها في غير اغراض الزراعة وحظر الاستمرار في تشغيل المصانع وقمائن الطوب والزم اصحابها بتوفيق اوضاعهم باستخدام بدائل أخرى للطوب المصنع من أتربة التجريف خلال مدة لا تجاوز سنتين من تاريخ العمل بالقانون والحصول على الترخيص اللازم في هذا الشأن — مخالفة هذا الالتزام يترتب عليها ازالة تلك المصانع او القمائن بالطريق الإداري — المقصود بتوفيق الأوضاع خلال المدة المحددة بالقانون هو تمكين اصحاب ومستغلى مصانع وقمائن الطوب من تصريف ما قاموا بتصنيعه من الطوب الناتج عن التجريف واستعمال الأتربة التي سبق الحصول عليها قبل العمل بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ — مقتضى ذلك : قيام اصحاب ومستغلى مصانع وقمائن الطوب بتجهيز تلك المصانع والقمائن وتطويرها بالمعدات اللازمة مما يجعلها صالحة لاستخدام بدائل أخرى للطوب تحل محل الأتربة الناتجة عن التجريف مع اختيار الطريقة المناسبة — يدوية — او نصف آلية او آلية وذلك على النحو الذى يجعل تلك المصانع جديرة بالحصول على الترخيص اللازم من الهيئة المختصة — توفيق الأوضاع لا يعنى بالضرورة تحول كافة مصانع وقمائن الطوب الى التشغيل الى بصفة مطلقة اذ لا يوجد في عبارات القانون ما يسند هذا القول — الحصول على الترخيص اللازم من وزارة الزراعة معناه ان تلك المصانع قامت فعلا بتوفيق اوضاعها .

الحكمة :

ومن حيث أن القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ نص في مادته الأولى على أن يضاف الى قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ كتاب ثالث عنوانه « عدم المساس بالرقعة الزراعية والحفاظ على خصوبتها » ومن بين المواد التي اشتمل عليها هذا الكتاب المادة ١٥٠ التي تحظر تجريف الأرض الزراعية أو نقل الأتربة لاستعمالها في غير أغراض الزراعة . والمادة ١٥٣ التي تمنع أصحاب ومستغلى مصانع أو قمارن الطوب القائمة من الاستمرار في تشغيلها بالمخالفة لحكم المادة ١٥٠ ونصت المادة ١٥٤ على العقوبات التي توقع على مخالفة حكم المادة ١٥٠ ، كما نصت المادة ١٥٧ على العقوبات التي توقع على مخالفة حكم المادة ١٥٣ من القانون أو الشروع في ذلك . ونصت المادة الثانية من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ على أنه « على أصحاب ومستغلى مصانع وقمارن الطوب القائمة توفير أوضاعهم باستخدام بدائل أخرى للطوب المصنع من أتربة التجريف ، وذلك خلال مدة لا تجاوز سنتين من تاريخ العمل بهذا القانون ، والا تمت ازالتها بالطريق الإداري على نفقة المخالف » وجاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون المذكور أن حظر تشغيل مثل هذه المصانع إنما استهدف وضع حد لعمليات التجريف المخالفة تبعا لمنع الأغراض التي يستخدم فيها ناتج هذا التجريف ، وهو مصنع الطوب الأحمر . وتنفيذا لأحكام القانون المشار اليه صدر قرار وزير الزراعة رقم ١٩٥ لسنة ١٩٨٥ بتاريخ ١٠/٣/١٩٨٥ ونصت مادته الأولى على أنه « على أصحاب ومستغلى مصانع وقمارن الطوب القائمة قبل العمل بأحكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه الراغبين في توفير أوضاعهم باستخدام بدائل أخرى للطوب المصنع من أتربة التجريف الحصول على الترخيص اللازم من وزارة الزراعة (الهيئة العامة للجهاز) لتنفيذ لمشروعات تحسين الأراضي » . وأوضحت المواد التالية من القرار ما يجب أن يشتمل عليه طلب الترخيص والمستندات اللازم تقديمها مرفقة بالطلب ، والتزام الهيئة المذكورة بمحصر

ما يقدم اليها من طلبات ، ولها في سبيل ذلك تشكيل النجان اللازمة للانتقال والمعاينة على الطبيعة ... الخ . وبتاريخ ١٩٨٧/١٢/٣ أعدت الادارة العامة لحماية الاراضى بوزارة الزراعة مذكرة بأنه تم اخذ ٤٤٣ عينة من بعض مصانع الطوب الطفلى من عشر محافظات مختلفة خلال هذا العام وكانت نتيجة التحاليل الآتى : ١٢٧ عينة طفلة خالصة تمثل ٣٠٪ من عدد العينات و ٢٠٦ عينات مخبوبة بأثرية زراعية تمثل ٧٠٪ من عدد العينات، وهذا يؤكد أن المصانع اليدوية ما زالت تنتج الطوب المخلوط بالأتربة الزراعية وقد ثبت أن معظم المصانع اليدوية حوالى ٧٠٪ تقوم بالخلط باستعمال اتربة زراعية فى صناعة الطوب بينما المصانع الآلية لا تستعمل اتربة زراعية لان تصميم الاتها لا يعمل الا بالطفلة الخالصة نذلك فقد حان الوقت لاصدار قرار وزارى لتحويل وتطوير جميع المصانع من الانتاج البنىوى الى الانتاج الآلى لضمان عدم قيام هذه المصانع باستعمال الاتربة الزراعية وحتى تفتقر الادارة للاحتة اصحاب القمائن بجميع المحافظات والحد من عمليات التجريف واستنادا الى ما جاء بهذه المذكرة اصدر وزير الزراعة القرار المطعون فيه رقم ١٣٧٠ لسنة ١٩٨٧ بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٧ ونصت المادة الأولى منه على أنه « على مديريات الزراعة كل فيها يخصه اخطار اصحاب ومستغلى مصانع وقمائن الطوب الكائنة فى دائرة عمل كل منها ، والذين حصلوا على ترخيص لتوفيق أوضاعهم وتطوير تلك المصانع لانتاج بدائل أخرى للطوب المصنع من اتربة ناتج تجريف الاراضى الزراعية وذلك للانتهاء من عمليات التطوير وتوفير مقومات تشغيلها آتية خلال مدة لا تجاوز ستة اشهر من تاريخ العمل بهذا القرار والا اعتبرت التراخيص الصادرة لهم ملغاة واتخذت اجراءات ازالتها بالطريق الادارى على نفقة المخالف طبقا لحكم المادة الثانية من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ المشار اليها .

ويستفاد من نصوص القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ سالف الذكر أن المشرع اذ هدف الى الحفاظ على الرقعة الزراعية وعدم المساس بها

حظر من بين ما حظره لتحقيق هذا الهدف ، تجريف الأرض الزراعية أو نقل الأتربة لاستعمالها في غير أغراض الزراعة ، كما حظر الاستمرار في تشغيل المصانع وقمائن الطوب عن طريق تجريف الأرض الزراعية أو نقل الأتربة ، وأن المشرع وضع حكما ألزم به أصحاب ومستغلى مصانع وقمائن الطوب القائمة بتوفيق أوضاعهم باستخدام بدائل أخرى للطوب المصنع من أتربة التجريف خلال مدة لا تجاوز سنتين من تاريخ العمل بالقانون ، والحصول على الترخيص اللازم في هذا الشأن ، وأن عدم الالتزام بذلك يترتب عليه إزالة تلك المصانع أو القمائن بالطريق الإداري ... والمقصود بتوفيق الأوضاع خلال المدة المحددة بالقانون هو تمكين أصحاب ومستغلى مصانع وقمائن الطوب من تصريف ما قاموا بتصنيعه من أنطوب الناتج عن التجريف واستعمال الأتربة التى سبق الحصول عليها قبل العمل بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ ، ومن ناحية أخرى يعنى قيام أصحاب ومستغلى مصانع وقمائن الطوب بتجهيز تلك المصانع والقمائن وتطويرها بالمعدات اللازمة مما يجعلها صالحة لاستخدام بدائل أخرى للطوب محل الإنتاج الناتجة عن التجريف مع اختيار الطريقة المناسبة — يدوية أو نصف آلية أو آلية — وذلك على النحو الذى يجعل تلك المصانع جديرة بالحصول على الترخيص اللازم من الهيئة المختصة وفقا لأحكام القرار الوزارى رقم ١٩٠ لسنة ١٩٨٥ والمستفاد أيضا من ذلك إمران ، أولهما — أن توفيق الأوضاع على النحو الموضح فيما سبق ، وعلى سند من عبارات المادة الثانية من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ وما ورد بالقرار الوزارى المشار إليه لا يعنى بالضرورة تحول كافة مصانع وقمائن الطوب الى التشغيل الآلى بصفة مطلقة إذ لا يوجد في عبارات القانون المذكور ما يسند هذا القول وأنه لو أن منع استخدام أتربة ناتج التجريف في صناعة الطوب لا يتحقق الا باستخدام الطرق الآلية لكان من المتعين على الجهة المختصة بوزارة الزراعة أن تمتنع عن منح المصانع التى تعمل يدويا أو بطريقة نصف آلية الترخيص الذى يفيد أنها وفقت أوضاعها وفق أحكام القانون وأن تقوم بإزالة أداريا بمجرد فوات المهلة المحددة في القانون الذى لم يترك لها

ادنى خيار في هذا المجال . ثانيهما : أن الحصول على الترخيص اللازم من وزارة الزراعة (الهيئة العامة للجهاز التنفيذي لمشروعات تحسين الأراضي) وفقا للقواعد والاجراءات المنصوص عليها في القرار الوزارى رقم ١٩٥ لسنة ١٩٨٥ يعنى أن المصانع وإتقائن التى حصلت على ذلك انترخيص قد قامت فعلا بتوفيق أوضاعها وأن الهيئة المذكورة تأكدت قبل منح الترخيص — أن طالب الترخيص وفق أوضاعه على النحو الذى يتطلبه انقاون ، وأنها لذلك أصدرت الترخيص اللازم .

ومن حيث أن مقتضى اعمال حكم المادة الثانية من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ هو ازالة المصانع وإتقائن التى لم يتم توفيق أوضاعها خلال مدة السنتين من تاريخ الحمل به ، بعدم حصولها على الترخيص اللازم وفقا للشروط انقطبية قانونا وعلى النحو الذى نظمه القرار انوزارى المذكور ، ومن ثم فان اصدار اقرار المطعون فيه رقم ١٣٧٠ لسنة ١٩٨٧ بتاريخ ١٢/٧/١٩٨٧ بعد مضى أكثر من أربع سنوات على الحمل بالقانون المشار اليه متضمنا مهلة أخرى مدتها ستة اشهر لما أسماه بعملية التطوير وتوفير مقومات وتشغيل المصانع وإتقائن الطوب آليا يكون قد تضمن حكما بمد المهلة المنصوص عليها فى القانون بعد انتهائها بأكثر من سنتين ، وعذا الأمر غير جائز قانونا فضلا عما يتضمنه من اضافة معنى آخر لتوفيق الاوضاع الذى هدف اليها القانون الذى خلت نصوصه من الزام أصحاب مصانع وإتقائن الطوب بتشغيلها آليا ، كما خلت نصوصه من اعطاء الوزير المختص سلطة الازالة اداريا الا فى حالة وحيدة وهى فوات مدة السنتين من تاريخ العمل بالقانون دون القيام بتوفيق الأوضاع وإذا كان القرار المطعون فيه قد صكر استنادا الى مذكرة الإدارة العامة لحماية الاراضى بوزارة الزراعة المؤرخة ١٢/٣/١٩٨٧ التى قامت بتحويل ٤٤٣ عينة من بعض مصانع الطوب الطفلى من عشر محافظات مختلفة وتبين أن ٧٠٪ من العينات مخلوطة باتربة زراعية الأمر الذى يؤكد أن المصانع اليدرية ما زالت تنتج الطوب المخلوط بالأتربة الزراعية ، وأن معظم المصانع

اليدوية حوالى ٧٠٪ منها تقوم بالخلط باستعمال اترية زراعية فى صناعة الطوب ، فان هذه المذكرة لا تنفى أن بعض المصانع اليدوية لا تستعمل اترية زراعية فى صناعة انطوب ، كما أنها لم تبين مدى استعمال المصانع النصف آلية لأترية زراعية فى صناعة الطوب ، ومن ثم فان القرار المطعون فيه وقد شمل كلفة المصانع والقملن اليدوية والنصف آلية لتشغيلها آليا دون تفرقة بين ما يستعمل الأترية الزراعية فى صناعة الطوب ، وما لا يستعمل هذه الأترية فى صناعة يكون قد قام على غير سبب صحيح من القانون . ولا يكون ثمة أمام الجهة الادارية سوى استعمال سلطتها فى ضبط المخالفين للقانون باستعمال اترية زراعية فى صناعة الطوب وتقديمهم للمحاكمة وفى وقف الأعمال المخالفة وإزالتها بالطريق الإدارى وعلى نفقة المخالف .

ومن حيث أنه اذا كان القرار المطعون فيه تضمن توجيهات وتعليمات من وزير الزراعة الى مديريات الزراعة باتخاذ الاجراءات المنصوص عليها فيه الا انه نص على اعتبار التراخيص الصادرة لأصحاب ومستغلى مصانع وقبائن الطوب ملغاة بعد المهلة المحددة بالقرار واتخذت اجراءات ازلتها بالطريق الإدارى على نفقة المخالف ، وهذا الشق من القرار قصد به مصدره الى تحقيق آثار قانونية فيكون من قبيل القرارات الادارية التى يجوز لكل ذى مصلحة أن يطعن فيه بالالفاء ومن ناحية أخرى ، اذا كان الحكم المطعون فيه قد استند الى ان المدعين حصلوا على تراخيص وفقا لحكم المادة الثانية من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ وعملا بالقواعد والاجراءات الواردة بالقرار الوزارى رقم ١٩٥ لسنة ١٩٨٥ دون أن يقدم أى من المدعين للمحكمة الترخيص المقول به فان الحكم فى الشق المستعجن يكون على حسب الظاهر من الاوراق ومنها عريضة الدعوى ، وقد ذكر المدعون أنهم حصلوا على التراخيص المذكورة ، ولم ينف الحاضر عن الحكومة ذلك ، ومن ثم لا يكون هناك بأس من الاعتماد على ما جاء بالعريضة ولم تنف الجهة الادارية .

ومن حيث أنه لما تقدم ، وقد ثبت مخالفة القرار المطعون فيه للقانون وانتهى الحكم المطعون فيه الى وقف تنفيذه فانه يكون قد صادف صحيح حكم القانون — ويكون الطعن فيه على غير سند من القانون ويتمين الحكم برفضه ، والزام الجهة الادارية بالمصروفات عملا بحكم المادة ١٨٤ من قانون المرافعات .

(طعن ٢١٢٩ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٨٩/٧/١)

قاعدة رقم (١٤١)

المبدأ :

القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض احكام قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ — عدم المساس بالرقعة الزراعية والحفاظ عليها — المشرع اذ حظر تجريف الارض الزراعية ونقل اتربتها للاستعمال في غير اغراض الزراعة ومنع اصحاب ومستغلى مصانع وقمائن الطوب القائمة عند العمل بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه من الاستمرار في تشغيلها بالاتربة الزراعية ، وهو ما يفتوى على انتهاء الترخيص لها في التشغيل بهذه الاتربة — واجه المشرع مستقبل هذذ المصانع والقمائن القائمة بان فرض على اصحابها ومستغليها توفيق اوضاعهم باستخدام بدائل اخرى للطوب من اتربة التجريف خلال سنتين من ١٩٨٣/٨/١٢ والاتمت ازالتها بالطريق الادارى على نفقة المخالف — هذا الالتزام موجه الى اصحابها ومستغليها معا ، كى يوفقوا اوضاعهم سبيل استخدام البدائل خلال المدة المقررة — الجهة القائمة على الترخيص يعينها اتمام توفيق الاوضاع بشأن تغيير نشاط المصنع من الطوب الاحمر الى البديل له ، وخاصة اذا كان المصنع ملوكا لغير مستغله .

الحكمة :

ومن حيث ان القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض احكام قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ نص فى المادة

الأولى منه على أن « يضاف الى قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ كتاب ثالث عنوانه « عدم المساس بالرقعة الزراعية والحفاظ على خصوصيتها » واشتمل الكتاب المواد من ١٥٠ — ١٥٩ وتنص المادة ١٥٠ على أن يحظر تجريف الأرض الزراعية أو نقل الأتربة لاستعمالها في غير أغراض الزراعة ... » وتنص المادة ١٥٣ على أن « يحظر إقامة مصانع أو قमान طوب في الاراضى الزراعية يتمتع على أصحاب ومستغلى مصانع أو قمان الطوب انقائمة الاستمرار في تشغيها بالمخافنة لحكم المادة ١٥٠ من هذا القانون » ونصت المادة الثانية من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ على أنه «على أصحاب ومستغلى مصانع وقمان الطوب القائمة توفيق أوضاعهم باستخدام بدائل أخرى للطوب المصنع من أتربة التجريف وذلك خلال مدة لا تجاوز سنتين من تاريخ العمل بهذا القانون والا تمت ازالته بالطريق الادارى على نفقة المخالف ... » وتنص المادة الثالثة على أن « ومع ذلك يستمر العمل بالقرارات المنفذة للأحكام الملغاة بما لا يتعارض مع احكام هذا القانون الى أن تصدر القرار المنفذة له خلال ستة أشهر من تاريخ نشره » ونصت المادة الرابعة على أن « تنشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره » وقد نشر هذا القانون في ١١ من أغسطس سنة ١٩٨٣ وأصدر وزير الزراعة القرار رقم ١٩٥ فى ١٠ من مارس سنة ١٩٨٥ الذى اشار فى ديباجته الى القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ ونص فى المادة الاولى على أنه « على أصحاب ومستغلى مصانع وقمان الطوب انقائمة قبل العمل بأحكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه الراغبين فى توفيق اوضاعهم باستخدام بدائل أخرى للطوب المصنع من أتربة التجريف الحصول على الترخيص اللازم من وزارة الزراعة (الهيئة العامة للجهاز التنفيذى لمشروعات تصسين الاراضى) ونصت المادة الثانية على أن « يقدم الطلب الى الهيئة المشار اليها ويرفق بالطلب الأوراق الآتية :

للأراضي المستأجرة والمقابلة عليها مصانع طوب أحمر ترفق موافقة الملك »
ويؤخذ من هذا — وكما جرى به قضاء سابق لهذه المحكمة — أن المشرع
بالتقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٢ إذ حظر تجريف الأرض الزراعية ونقل
اتريبتها للاستعمال في غير أغراض الزراعة ومنع أصحاب ومستغلي مصانع
وقمائن الطوب القائمة عند العمل بهذا القانون من الاستمرار في تشغيلها
بالأتربة الزراعية وهو ما ينطوي على إنهاء أترخيص لها في أنتشغيل بهذه
الأتربة ، وقد وأجه المشرع مستقبل هذه المصانع والقمائن القائمة بأن
فرض على أصحابها ومستغليها توفيق أوضاعهم باستخدام بدائل أخرى
للطوب من أتربة التجريف وذلك خلال سنتين من ١٢ من أغسطس سنة
١٩٨٣ والأتمة أزالتهما بالطريق الإداري على نفقة المخالف . وواضح أن
هذا الالتزام وجه إلى أصحابها ومستغليها معا كي يوفقوا أوضاعهم في
سبيل استخدام البدائل خلال ألفة المقررة ، ولا شك أن الجهة القائمة على
أترخيص يعنيها أتمام توفيق الأوضاع بشأن تغيير نشاط المصنع من الطوب
الأحمر إلى بديل له ، وخاصة إذا كان المصنع مملوكا لغير مستغله ، إذ أن
هذه أجهه تستهدف تشغيل المصنع بأبدائل على وجه مستقر ثابت لا يأتيه
زعزعة مفرقة أنتشغيل حالا أو تهدده مالا يسبب عدم استقرار العلاتة
أتعاقدية بين الملك والمستغل ، ولهذا كلن أشرطاطها موافقة الملك على
توفيق الأوضاع بتغيير أأستغلال ، صدورا عن وأجهها في الأطمئنان إلى
جدية أأستغلال وأستمراره ، قد أستهدف أتحقيق أهداف القانون ولا
يتعارض مع هذه الأهداف .

ومن حيث أن ظاهر الأوراق في الطعن المائل يفيد أن الأرض المقام
عليها مصنع الطوب الأحمر المملوك للمطعمون ضده هي أرض
مستأجرة منذ سنة ١٩٦٩ وأن عقد الإيجار تضمن أن الغرض من هذه
الإيجارة هو أأستغلال العين المؤجرة (ثلاثة أأئذنة) مصنعا للطوب الأحمر
بحيث لا يترتب على ذلك أى ضرر للأرض المؤجرة وأن يتعهد المستأجر
عند أنتهاء مدة الإيجار أن يسلم الأرض للمؤجر خالية وأن تكون صالحة

للزراعة ، وقد تقدم صاحب المصنع بطلب تطوير هذا المصنع وفق احكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ وقرار وزير الزراعة رقم ١٩٥ لسنة ١٩٨٥ الا انه لم يرفق بالاوراق موافقة كتابية صريحة من مالك هذه الأرض بتطوير المصنع الى طوبى طفلى مما حدا بصاحب المصنع الى التثكى لاجهزة وزارة الزراعة وصدر قرار وزير الزراعة رقم ٧٠٠ بتاريخ ١٩٨٥/٨/١٥ بتشكيل لجنة لفحص كافة تظلمات أصحاب المصانع وأوصفت اللجنة بتاريخ ١٩٨٥/٩/١٥ بالموافقة على اصدار الترخيص باسم (أصحاب مصنع الهضبة) لثبوت موافقة الملك بمقتد الايجار المرفق ، وصدر قرار الترخيص بتاريخ ١٩٨٥/١٠/١٦ و ابلغ صاحب الأرض قسم الجيزة أمن دولة بأن الترخيص صدر بدون موافقته وتحرر عن ذلك المحضر رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨٥ كما حرر بذلك محاميه بتاريخ ١٩٨٥/١١/٣ ائى رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة لتحسين الأراضى بطلب الغاء الترخيص كما طلب ذلك بتاريخ ١٩٨٥/١١/١٨ من الاستاذ / مدير نيابة أمن الدولة بالجيزة وكانت النيابة قد طلبت بتاريخ ١٩٨٥/١١/١٤ ما يثبت موافقة المالك على التطوير ، كما كرر طلب الغاء الترخيص بتاريخ ١٩٨٥/١١/٢٠ كما انه بتاريخ ١٩٨٥/١٢/١٨ طلبت نيابة أمن الدولة بالجيزة حضور وسؤال مدير الشئون القانونية بجهاز تحسين الاراضى بشأن القضية رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨٥ جنح أمن دولة الجيزة ، كما تم أخذ اقوال رئيس مجلس ادارة الهيئة المذكورة أمام النيابة بتاريخ ١٩٨٥/١١/١٤ كما أن صاحب المصنع قرر أمام النيابة بتاريخ ١٩٨٥/١١/١١ أن المالك لم يوافق على التطوير وأنه توجه اليه عدة مرات فرفض فلجأ الى وزارة الزراعة وأن اللجنة الثلاثية بالوزارة ومدير الزراعة وافق على التطوير ، وبتاريخ أول يناير سنة ١٩٨٦ بعث رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة لتحسين الاراضى الكتاب رقم ٢٧٣ الى السيد رئيس قطاع الزراعة بالجيزة بوقف نشاط مصنع المواطن بتاحية جزيرة الذهب بعزبة البكباش بالجيزة مع سحب الترخيص وارساله لاعادة الدراسة القانونية حسب القرار رقم ١٩٥ لسنة ١٩٨٥ والقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ ، وواضح من هذا

التصنيف أن صاحب المصنع كان على علم تام بضرورة موافقة الملك للأرض على التطوير وأن هذه الموافقة لم تتم ، ولما كانت اللجنة سائلة الذكر قد أخطأت في استخلاص الموافقة من عقد الإيجار ، وأن الترخيص كان محل تحقيق جنائي عقب صدوره في ١٦/١٠/١٩٨٥ ولم يتحصن قانوناً ، ومن ثم يكون سحبه قد وافق صحيح حكم القانون .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه — في استظهاره ركن الجدية في طلب وقف التنفيذ — قد ذهب الى غير ما تقدم فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين الحكم بإلغائه ورفض طلب وقف التنفيذ لظهور مشروعية قرار وزير الزراعة رقم ١٩٥ لسنة ١٩٨٥ فيما تضمنه من اشتراط موافقة المالك على التطوير وما يترتب عايه من سحب ترخيص التطوير الصادر بتاريخ ١٦/١٠/١٩٨٥ .

(طعن ١٢١٨ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٩٠/٦/٩)

قاعدة رقم (١٤٢)

المبدأ :

حظر المشرع في القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٢ بشأن الزراعة لتبوير الأرض الزراعية وتجريفها — حرم أيضاً البناء عليها الا بترخيص وفي احوال وشروط خاصة تحقيقاً لمصالح الاقتصاد القومي — اذا ما صدر الترخيص في الاحوال وطبقاً للشروط والأوضاع التي نص عليها القانون الصادر في ظله فانه يصدر مشروعاً حصينا من الالغاء لا يجوز سحبه او الغاؤه بإرادة الجهة الإدارية التي أصدرته لما يترتب لصاحب الشأن من مراكز قانونية مشروعة لا يجوز المساس بها — اذا خالف المرخص له شروط الترخيص فانه يتعين على الجهة الإدارية اتخاذ الإجراءات اللازمة لاعادة الحال الى ما كانت عليه وبإزالة المخالفة — لا يسوغ للجهة الإدارية المختصة أن تتخذ من الإجراءات الإدارية والضرورية الضابطة المخولة لها وفقاً للقانون الا ما كان منها لازماً

لحماية النظام الزراعى والصالح القومى وفى الحدود التى تقتضيها هذه الحماية — لا يجوز ان تمس حقوق اصحاب الثسلان الا بالقدر اللازم لاستقامة هذا النظام وكفائته .

المحكمة :

ومن حيث ان الاصل العام الدستورى المقرر ايضا وفقا للمواد السالف بيانها طبقا لبدأ سيادة الدستور والقانون الذى تخضع له الدولة وفقا لاحكام المواد ٦٥ و ٦٦ من الدستور — ان تلجأ الادارة الى السلطة القضائية لحسم اى نزاع على اداء المالك لالتزاماته التى حددها القانون — اعمالا للمادتين ١٦٥ و ١٦٦ من الدستور ، ولكن المشرع تمكينا للادارة من تسير المرافق العامة بانتظام واضطراد وحماية النظام العام والصالح العام القومى ، بمنح الادارة العاملة حق التنفيذ المباشر للاجراءات أو القرارات اللازمة لدفع الاعتداء الفردى على الشرعية وسيادة القانون أو الوظيفة الاجتماعية للملكية وتحقيقها للخير العام للشعب ، وهذه السلطة الادارية التنفيذية المباشرة ، تعد استثناء تدعو اليه ضرورة حماية حسن سير وانتظام المرافق العامة وتحقيق الصالح العام بمقتضى الوسائل الشرعية المقررة قانونا ويتعين ان تستخدمها الادارة فى حدود التنظيم التشريعى لها ولتحقيق الغايات التى استهدفها المشرع منها .

ومن حيث انه حماية للثروة القومية الاساسية للمجتمع وهى الارض الزراعية قد حظر المشرع فى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بشأن الزراعة بقبوير الارض الزراعية وتجريفها كما حرم البناء عليها الا بترخيص وفى احوال وشروط خاصة تحقيقا لصالح الاقتصاد القومى ومن ثم فلان الترخيص بالبناء على الارض الزراعية اذا ما صدر فى الاحوال وطبقا للشروط والاضاع التى نص عليها القانون الصادر فى ظله فانه يصدر مشروعاً حصينا من الالغاء . فلا يجوز سحبه أو الغاؤه بارادة الجهة الادارية التى اصدرته لما يرقبه لاصحاب الشأن من مراكز قانونية مشروعة لا يجوز المساس بها . الا ان مناط ذلك ان

يصدر الترخيص في الاحوال اتى حدها القانون وان ينترم طالب الترخيص بشروط الترخيص الصادر له ولا يتجاوز ما رخص له من بناء . فاذا ما خالف المرخص له شروط الترخيص على الوجه انذى يؤدى الى الاضرار بالغايات والمصالح العامة اتى هدف المشرع الى حمايتها فيما يتعلق برقعة الأرض الزراعية . فانه يجوز بل يتعين على الجهة الادارية المبادرة الى اتخاذ الاجراءات اللازمة لتضمن اعادة الحال الى ما كانت عليه وبإزالة المخالفة . ولا يعد الاجراء في هذه الحالة سحبا للترخيص في غير المواعيد المقررة قانونا ، بل يعد اجراء من الاجراءات الادارية التى يجب على الجهة الادارية المختصة باعتبارها المسئولة والقوامة على حماية الأرض الزراعية — ان تتخذها لضمان عدم المساس بالرقعة الزراعية وحمايتها من اى اعتداء يقع عليها أعمالا للشرعية واعلاء لسيادة القانون ومنعا من جور المصالح الفردية غير المشروعة على مصلحة المجتمع والدولة ولو أدى ذلك الى المساس بمراكز لاصحاب الشأن يستند الى صدور الترخيص الادارى . ومقتضى ذلك لازمة انه لا يسوغ للجهة الادارية المختصة ان تتخذ من الاجراءات الادارية والضرورية الضابطة المخولة لها وفقا للقانون الا ما كان منها لازما لحماية النظام العام الزراعى والصالح القومى وفي الحدود التى تقتضيها هذه الحماية . فلا يجوز ان تمس حقوق اصحاب الشأن الا بالقدر اللازم لاستقامة هذا النظام وكفالاته .

(طعن ١٧٤٣ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٩٣/١/١٠)

ثامنا — سلطة وزير الزراعة في الترخيص بالبناء في الأراضي الزراعية

قاعدة رقم (١٤٣)

المبدأ :

القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بأضافة الكتاب الثالث الخاص بعدم المساس بالرقعة الزراعية والحفاظ على خصوصيتها الى قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ (المواد من ١٥٠ الى ١٥٩) — الاصل المقرر هو حظر تقسيم الأراضي الزراعية للبناء عليها وكذا اقامة اية مبان او منشآت عليها — وهو حظر عام ومطلق غير منوط بموافقة اية جهة — المشرع لاعتبارات غيرها استثنى من هذا الحظر حالات محددة يصدر فيها الترخيص من المحافظ المختص بعد توافر كافة الشروط واستيفاء جميع الاجراءات التي نحدد بقرار من وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير التعمير — من تلك الحالات الأراضي الواقعة داخل كردون المدن المعتمد حتى ١٩٨١/١٢/١ — فاذا لم تتوافر تلك الشروط او لم تستدن تلك الاجراءات قبل ممارسة المحافظ لاختصاصه في منح الترخيص فانه لا يجوز منح الترخيص — تنفيذاً للقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ اصدر وزير الزراعة القرار رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٤ في شأن شروط واجراءات منح تراخيص البناء في الأراضي الزراعية — المستفاد من نصوص هذا القرار معدلاً بالقرارين رقمي ٣٢٢ و ٨٦٨ لسنة ١٩٨٦ ان موافقة وزير الزراعة بلجهرتها المذكورة لازمة قبل اصدار المحافظ المختص للترخيص المطلوب ، وان هذه الموافقة تكون في ضوء المستندات المقدمة من نوى الثسبان ، وانه لا ترخص للمحافظ (او من يفوضه) في التجاوز عن تلك الموافقة المسبقة . والا كان قراره غير مشروع .

الحكمة :

ومن حيث ان القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ اضاف الكتاب الثالث الخاص بعدم المساس بالرقعة الزراعية والحفاظ على

خصويتها الى قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ (المواد من ١٥٠ — ١٥٩) وتنص المادة ١٥٢ على أن « يحظر اقامة أية مبان أو منشآت في الأرض الزراعية أو اتخاذ أية إجراءات في شأن تقسيم هذه الأراض لاقامة مبان عليها . ويعتبر في حكم الأراضى الزراعية البور القابلة للزراعة داخل اترقعة الزراعية ويستثنى من هذا الحظر :

(١) الأرض الواقعة داخل كردون المدن المعتمدة حتى ١٩٨١/١٢/١ مع عدم الاعتماد بأية تعديلات على الكردون اعتبارا من هذا التاريخ الا بقرار من مجلس الوزراء . ب . ج . د . هـ . وفيها عدا الحالة المنصوص عليها في الفقرة (ج) يشترط في الحالات المشار اليها آنفا صدور ترخيص من المحافظ المختص قبل البدء في اقامة أية مبان أو منشآت أو مشروعات ويصدر بتحديد شروط واجراءات منح هذا الترخيص قرار من وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير التعمير « ومفاد ذلك أن الاصل المقرر هو حظر تقسيم الأراضى الزراعية لبناء عليها وكذا اقامة أية مبان أو منشآت عليها وهو حظر عام ومطلق غير منوط بموافقة أية جهة ، الا أن المشرع — لاعتبارات قدرها — استثنى من هذا الحظر حالات محددة يصدر فيها الترخيص من المحافظ المختص بعد توافر كافة الشروط واستيفاء جميع الاجراءات التى تحدد بقرار من وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير التعمير ومن تلك الحالات الأراضى الواقعة داخل كردون المدن المعتمد حتى ١٩٨١/١٢/١ ، فاذا لم تتوافر تلك الشروط أو لم تستوف تلك الاجراءات قبل ممارسة المحافظ لاختصاصه فى منح الترخيص فانه لا يجوز قانونا منح الترخيص ، وتنفيذاً للقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ أصدر وزير الزراعة القرار رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٤ فى شأن شروط واجراءات منح تراخيص البناء فى الأراضى الزراعية وتنص المادة (١) منه على أن « يكون الترخيص باقامة المباني والمنشآت

في الأراضي الزراعية الواقعة داخل كردون المدن المنصوص عليه في المادة ١٥٢ (١) من قانون الزراعة وفقا للقواعد والأوضاع الآتية : —

- (١) تقوم مديرية الزراعة المختصة بالاشتراك مع مديرية الاسكان والتعمير بإجراء حصر شامل للأراضي الزراعية وما في حكمها الواقعة داخل الكردون المشار اليه وتصنيفها حسب حالتها ودرجة خصوبتها وعمل خرائط مساحية تعتمد من المحافظ وتخطر وزارة الزراعة بصورة منها بعد اعتمادها.
- (ب) تعد الوحدة المحلية بالمدينة بالاتفاق مع الادارة الزراعية بالمركز برنامجا زمنيا لاتامة المباني على هذه المساحات ... ويعتمد هذا البرنامج من المحافظ ويبلغ لمديريات الزراعة والاسكان بالمحافظة « وتنص المادة ٦ على أن « يشترط للترخيص باتقامة المباني والمنشآت والمشروعات المشار اليها في المواد السابقة ارتباطها بالموقع موضوع طلب الترخيص وتقدر اقامتها في غير الأراضي الزراعية أو في الأراضي الواقعة داخل كردون المدن ونطاق الحيز العمراني للقرى وعدم وجود أية مبان أو أراضي أخرى نضاء تحقق الغرض المطلوب » وتنص المادة ٧ على أن « يقدم طلب الحصول على الترخيص المنصوص عليه في البنود ١ ، ب ، د ، هـ من المادة ١٥٢ من قانون الزراعة على النموذج المرافق الى مديرية الزراعة المختصة مرفقا به .. » وتنص المادة ٨ على أن « تتولى ادارة حماية الأراضي الزراعية بالمحافظة فحص الطلبات المشار اليها في المادة السابعة ومراجعة المستندات المقدمة من ذوى الشأن واجراء المعاينة اللازمة وترسل الطلبات والمستندات المشار اليها مشفوعة بالرأى الى الادارة العامة لحماية الأراضي الزراعية بوزارة الزراعة لتتولى عرضها على اللجنة العليا للمحافظة على الرقعة الزراعية » . وتنص المادة ٩ على أن « تختص اللجنة العليا المشار اليها في المادة السابقة بفحص الطلبات المذكورة في المادة السابقة واصدار القرار بشأنها . ويتولى رئيس قطاع التنفيذ الزراعية باخطار المحافظ المختص بقرارات اللجنة العليا لاصدار الترخيص اعمالا للفقرة الاخيرة من المادة ١٥٢ من قانون الزراعة رقم

٥٣ لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته « . والمستفاد من نصوص هذا القرار معدلا بالقرارين رقمي ٣٢٢ و ٨٦٨ لسنة ١٩٨٦ أن موافقة وزارة الزراعة بأجهزتها المذكورة لازمة قبل اصدار المحافظ المختص للترخيص المطلوب . وأن هذه الموافقة تكون في ضوء المستندات المقدمة من ذوى الشأن وأنه لا ترخص للمحافظ (أو من يفوضه) في التجاوز عن تلك الموافقة المسبقة . والا كان قراره غير مشروع .

ومن حيث أن ظاهر الأوراق المودعة بالدعوى ينبىء عن أن رفض الوحدة المطية بكر الشيخ بتاريخ ١٧/٣/١٩٨٦ الموافقة على تقسيم أرض جمعية القانونيين إنما كان لعدم موافقة وزارة الزراعة على هذا التقسيم عملا بالقانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣ باعتبارها أرضا زراعية ولم يثبت من الأوراق أن الجمعية حصلت على تلك الموافقة في ظل العمل بهذا القانون وما صدر تنفيذا له من قرارات من وزير الزراعة ، وإذ ذهب الحكم المطعون فيه الى غير ذلك فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق هذا القانون .

ومن حيث أنه عما ورد بصحيفة الدعوى من أن محافظ كفر الشيخ وافق بتاريخ ٢٧/٢/١٩٧٩ على ما ورد بمذكرة مراقبة الشئون القانونية بتاريخ ٢٩/١/١٩٧٩ بالموافقة على تقسيم أرض جمعية اسكان القانونيين بالمحاضرة لسبق موافقة مديرية الزراعة ، فإنه بالإضافة الى أن هذه الموافقة لا تعتبر اعتيادا من المحافظ للمشروع النهائي للتقسيم بعد استيفاء جميع الاجراءات والمستندات والموافقات فإنها تخالف الثابت من الأوراق المودعة ومنها حافظة مستندات المدعى إذ ورد بها أن وزارة الزراعة (مكتب الوزير) أرسلت كتابها رقم ٢٤٧٠ بتاريخ ١٧/١٢/١٩٧٨ متضمنا أن الأرض الزراعية الموجودة داخل كردون المحينة يسرى عليها الحظر المنصوص عليه في المادة ١٠٧ مكررا فقرة أولى من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ ومن ثم فإن هذا الكتاب يعتبر الغاء للموافقة السابقة (١٩٧٨/٦/٥) المنسوبة الى مديرية الزراعة بكر الشيخ لوقوعها بالمخالفة للمادة ١٠٧ مكررا (١) من قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ معدلا

بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ وتنص على أنه « لا يجوز البدء في استصدار قرارات تقسيم الأراضي الزراعية وفقا لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضي المعدة للبناء أو المسير في إجراءاتها بغير ترخيص من وزارة الزراعة يصدر طبقا للأوضاع والشروط المشار إليها في المادة السابقة » إذ أن موافقة مديرية الزراعة تكون بصفة تمهيدية قبل العرض على وزارة الزراعة للحصول على الموافقة النهائية ، كما أنه بتاريخ ١٢/١٠/١٩٧٨ عملا بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ بتعديل قانون الزراعة ونصت المادة ١٠٧ مكررا (فقرة أولى) على أن يحظر إقامة أية مبان أو منشآت في الأراضي الزراعية ... ويستثنى من هذا الحظر الأراضي التي تنزع ملكيتها للمنفعة العامة أو الأراضي التي يقام عليها المشروعات التي تخدم الإنتاج الزراعي أو الحيواني بشرط الحصول على ترخيص من وزارة الزراعة ... » وورد بالمفكرة الإيضاحية لهذا القانون أنه أصبح لازما ألا يتضمن نص حظر البناء على الأرض الزراعية بغير ترخيص من وزارة الزراعة أي استثناء بل يكون حظرا عاما شاملا ومطلقا يشمل كل أرض زراعية على أن تعالج حالات طلبات البناء في الأرض الزراعية الداخلية في كردون المدن في أحكام قرار مجلس الوزراء الذي يصدر بتحديد شروط وأوضاع منح الترخيص وفي ظل العمل بهذا القانون تقدمت الجمعية بطلب بتاريخ ٣٠/١١/١٩٧٨ بمشروع التقسيم للمراجعة والاعتماد وطالبت الإدارة الهندسية من الجمعية بتاريخ ١٣/١٢/١٩٧٨ موافقتها ببعض المستندات وأنه بتاريخ ١٠/١/١٩٧٩ أرسل رئيس مدينة كمر الشيخ إلى مديرية الزراعة بأنه لا يمكن اعتماد أي تقسيم إلا بعد موافقة وزارة الزراعة كما أنه بتاريخ ٢٩/٣/١٩٧٩ عمم سكرتير عام المحافظة الكتاب الدوري رقم ١ لسنة ١٩٧٨ الصادر من وزير الحكم المحلي للمحافظين ويتضمن التنبيه على جميع الأجهزة المحلية بنطاق المحافظة بعدم المساس بشيء من الأراضي الزراعية اطلاقا تحت أي ظرف من الظروف وبعدم انتصرح بإقامة أية منشآت بالأراضي الزراعية أو البدء في تنفيذها قبل الحصول على ترخيص مسبق من وزارة الزراعة ، وبتاريخ

١٩٨٠/٦/٨ أرسل رئيس مدينة كفر الشيخ الى المحافظ خطابا بشأن طلب جمعية القانونيين للاسكان وتضمن أن جميع المستندات الخاصة بمشروع تقسيم الارض المذكورة قدمت بعد العمل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ وينطبق عليها الحظر وأن الجمعية تقدمت بشكوى الى المجلس الشعبى المحلى وقرر المجلس بتاريخ ١٦/٤/١٩٨٠ أن تقوم الجهات المعنية بتعديل القانون وكل ذلك مؤكد عدم الموافقة على التقسيم للبناء فى ظل العمل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه .

ومن حيث انه بتاريخ ١٩٨٢/٦/٢١ تقدم رئيس مجلس ادارة الجمعية بطلب الى رئيس الوحدة المحلية لمدينة كفر الشيخ ضمنه انه سبق أن تقدم بالخرط المساحية وصور عقد الملكية المسجل والشهادات العقارية الدانة على خلو الأرض من الحقوق العينية وموافقة وزارة الزراعة باستثناء الأرض داخل كردون المدينة من الحصول على ترخيص الا انه لم يتم عمل أى شئ بالنسبة لاعتماد التقسيم وأنه صدر قانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ باصدار قانون التخطيط العمرانى ويجيز البناء فى ارض الجمعية داخل كردون المدينة وطلب الموافقة على اتخاذ الاجراءات القانونية لاعتماد هذا التقسيم ، وبتاريخ ١١/٨/١٩٨٢ طلبت الوحدة المحلية المذكورة رأى مديرية الزراعة بكفر الشيخ نحو الموافقة للجمعية المذكورة بالبناء على مساحة الأرض المشار اليها حتى يتسنى للوحدة اتخاذ الاجراءات لاستصدار قرار التقسيم وبذات التاريخ استطلعت الوحدة المحلية رأى مدير عام الاسكان والتعمير بالمحافظة (ادارة التخطيط العمرانى) فى شأن طلب الجمعية وبيان الاجراءات التى تتبع فى مثل هذه الحالة عما يتبع حيال استصدار قرار التقسيم ، ويكتب الجمعية بتاريخ ١٩٨٤/١/٤ وكتابها بتاريخ ١٩٨٤/٢/١٤ قدمت بعض المستندات المطلوبة لاجراء التقسيم كما قدمت سبع حوافظ مساحية رفق كتابها بتاريخ ١٩٨٤/٣/١٨ كما طلبت الوحدة المحلية من الجمعية بتاريخ ١٩٨٤/٣/٢٦ سداد رسم بمبلغ ٧١٦ جنيها وتقديم شهادة تثبت خلو

الأرض من أى حق عينى أصلى أو تبعى — وذلك حتى يمكن عرض موضوع التقسيم على لجنة التخطيط ثم طلبت الوحدة بتاريخ ١٩٨٤/٥/٧ من الجمعية موافقتها لمشروع التقسيم النهائى لأرض الجمعية فندت الجمعية بتاريخ ١٩٨٤/٥/١٩ بأن المشروع المقدم للوحدة المحلية هو المشروع النهائى ومستوف كافة الاجراءات المطلوبة وطلبت انتهاء اجراءات استصدار قرار التقسيم ، وبتاريخ ١٩٨٤/٦/١١ أعد رئيس اللجنة العليا للتخطيط العمرانى بمحافظة كهر الشيخ مذكرة بالاجراءات الواجب اتباعها عند مراجعة واعتماد مشروعات التقسيم وأن الوحدات المحلية قامت باعداد القرارات اللازمة للترخيص واعتمادها من المحافظ وتدوينها فى سجل خاص وقرار اعتماد المشروع من السيد المحافظ وتاريخه وتاريخ نشر المشروع فى الجريدة الرسمية وأنه بعد الانتهاء من اجراءات واعتماد التقسيم يتم رفعه الى اللجنة العليا للترخيص باقامة مبان ومنشآت على الاراضى الزراعية بمذ ورد بالقرار رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٤ لاستخراج الترخيص المطلوب وقد وافق السيد محافظ كهر الشيخ باعتماد هذه المذكرة ، وبتاريخ ١٩٨٥/٢/٢٥ اجتمعت اللجنة المشكلة بالوحدة المحلية لمدينة كهر الشيخ لبحث اسباب تأخير انجاز التقسيمات والمرافق المشتركة والمستندات ، وبتاريخ ١٩٨٥/٨/٨ وافق مجلس المحافظين على أنه لا يجوز البناء على الأرض الا بموافقة السيد / وزير الزراعة أو موافقة السيد / رئيس الوزراء شخصيا ، وردا على كتاب رئيس الوحدة المحلية بمدينة كهر الشيخ بتاريخ ١٩٨٥/١٢/٢٦ بشأن اجراءات تقسيم أرض الجمعيات أنشأ سكرتير عام المحافظة ان المهندس رئيس القطاع الزراعى بكهر الشيخ أفاده بالكتاب رقم ٤٨٨ بتاريخ ١٩٨٦/١١/٢٣ بأنه يجوز لهذه الجمعيات التقدم بطلباتها الى السيد / وزير الزراعة بخصوص الاراضى المخصصة لها لاقامة مبان عليها بمدينة كهر الشيخ ، وبتاريخ ١٩٨٦/٣/٤ تقدم رئيس مجلس ادارة الجمعية بطلب لرئيس مدينة كهر الشيخ لبيان المبالغ المطلوبة للمرافق بالنسبة لأرض القانونين والمقدم عنها مشروع تقسيم الى الوحدة المحلية، فتم الاجابة على ذلك بخطاب رئيس مدينة كهر الشيخ رقم ١٦٦٦ بتاريخ

١٧/٣/١٩٨٦ بأنه لم يتم اعتماد التقسيم وذلك لورود تعليمات مجلس المحافظين بجلسة ٨/٨/١٩٨٥. والتي جاء بها انه لا يجوز الترخيص بالبناء على الأرض الزراعية الا بموافقة السيد / وزير الزراعة وموافقة السيد / رئيس الوزراء شخصيا ، وواضح من هذا التفصيل انه لم يصدر قرار ادارى باعتماد التقسيم فى تاريخ لاحق على العمل بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ فى ٢٥/٢/١٩٨٢ والذي حظر فى المادة الثانية منه اقامة اية مبان او منشآت فى الأرض الزراعية أو اتخاذ أية اجراءات فى شأن تقسيمها واستثنى من ذلك الحظر الاراضى الواقعة داخل كردون المدن المعتمد حتى ١/١٢/١٩٨١ كما ان موقف الادارة بعدم اعمال هذا الاستثناء كان موقفا سلبيا تجيز للجمعية المذكورة الطعن عليه بالالغاء اذا ثبت انها قد استوفت سائر الاجراءات والمستندات المطلوبة لاعتماد التقسيم للبناء وهو ما لم يثبت من الأوراق على النحو سالف ذكره اذ لم تستوف الجمعية ذلك الا بعد العمل بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بتاريخ ١١ أغسطس سنة ١٩٨٣ مؤكدا الحظر المشار اليه كما قيد الاستثناء بشروط واجراءات حددتها قرار وزير الزراعة رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٤ سالف الذكر ، واذ كان ظاهر الأوراق يفيد أن جهة الادارة التزمت احكام هذا القانون والقرار المنفذ له وأن الجمعية لم تقدم ما يثبت موافقة وزارة الزراعة على التقسيم للبناء فان القرار الادارى بتاريخ ١٧/٣/١٩٨٦ يكون بحسب الظاهر مشروعاً وبذا تنتهى ركن الجدية فى طلب وقف تنفيذه .

(طعن ١٠١٩٣ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٨٩/٦/٢٤)

قاعدة رقم (١٤٤)

المبدأ :

وزير الزراعة وضع عددا من القواعد التنظيمية والشروط للترخيص بالبناء فى الاراضى الزراعية الواقعة بالزام الزراعى للقرية — ذلك فى القرار الوزارى رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٤ والمشهور العام رقم ٣ لسنة ١٩٨٧

المحكمة :

ومن حيث أنه عن الوجه الثالث من أوجه الطعن فإن المستخلص من نص المادة ١٥٢ من قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ أن المشرع قد تدخل بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ لتعديل بعض أحكام قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ لإضافة كتاب ثالث إلى هذا القانون عنوانه (عدم المساس بالرقعة الزراعية والحفاظ على خصوصيتها) اشتمل هذا الكتاب على المادة ١٥٢ المشار إليها ، وقد حظرت هذه المادة — كما سبق القول — كإصل عام إقامة أية مبان أو منشآت على الأراضي الزراعية والأراضي البور انقبالة لزراعة داخل الرقعة الزراعية ، واستثنت هذه المادة من هذا الحظر عدة استثناءات محددة ومحصورة ضمنها الأراضي الواقعة بزمام القرى التي يقيم عليها المالك سكنا خاصا أو مبنى يخدم أرضه ، وذلك في الحدود التي يصدر بها قرار من وزير الزراعة .

وقد صدر تطبيقا لذلك قرار وزير الزراعة رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٤ والمنشور العام لوزارة الزراعة رقم ٣ لسنة ١٩٨٧ المعتمد من وزير الزراعة .

ومن حيث أنه ولئن استثنى المشرع من الحظر الذي أورده كإصل عام حسبما سلف الأراضي الواقعة بزمام القرى التي يقيم عليها المالك سكنا خاصا بل أو مبنى يخدم أرضه إلا أنه قيد هذا الاستثناء أيضا بالحدود التي يصدر بها قرار من وزير الزراعة ، ومن ثم فقد خول المشرع بذلك وزير الزراعة سلطة بوضع الحدود التي يجرى فيها أعمال هذا الاستثناء ، بما يحقق حماية النظام العام الزراعى الذى يحظر البناء دون ضرورة مبررة على الأراضي الزراعية ويسمح بتنظيم هذه الضرورة استثناء من هذا الأصل فيما يصدره من قواعد تنظيمية في الحدود التي تقتضيها دون خروج على غايات وأهداف القلائون من حماية الأراضي الزراعية من النقص والعدوان عليها وتعريضها للبوار فمن الجلى أن المشرع

استهدف فيما اورده من حظر البناء على الاراضى الزراعية كأصل علم تحقيق هدف ومصلحة قومية عليا تتمثل فى الحفاظ على الرقعة الزراعية وحماية خصوبتها من التآكل والانهيال ، وجاء بيان ذلك واضحا صريحا فيما عنون به المشرع الكتاب الثالث الذى اضافته الى قانون الزراعة ف جاء نص المادة الاولى من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بأن يضاف الى قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ كتاب ثالث عنوانه « عدم المساس بالرقعة الزراعية والحفاظ على خصوبتها يشتمل على المواد التالية ... » ضمن هذه المواد المادة ١٥٢ السالفة . وعلى ذلك فان ما استهدفه المشرع بهذا التشريع من تحقيق المصلحة العامة العليا السالفة لا يتحقق الا بحماية الرقعة الزراعية وخصوبتها من التآكل والانهيال ، وبالنالى فان الاستثناءات التى اوردها المشرع على هذا الحظر انعام انما يتعين أن تفسر تفسيرا ضيقا ولا يقاس عليها كما تنقيد بالقواعد التى اوردها المشرع ذاته وهى فى الحالة المعروضة ما خوله لوزير الزراعة من وضع الحدود التى يجوز فى اطارها الترخيص ببناء المالك سكنا خاصا به فى الأرض الزراعية المملوكة له بالزمام الزراعى للقرية .

ومن حيث انه تطبيقا لذلك فان وزير الزراعة وضع عددا من التواعد التنظيمية العامة والشروط للترخيص بالبناء فى الأرض الزراعية الواقعة بالزمام الزراعى لقرية وذلك فى اقرار الوزارى رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٤ والمنشور العام رقم ٣ لسنة ١٩٨٧ ضمنها ما ورد فى القرار الأول من اشتراط عدم وجود سكن خاص بالطالب فى القرية وما ورد فى القرار الثانى من حظر البناء على الاجزاء المتناثرة بالزمام الزراعى للقرية البعيدة عن كتلتها السكنية ، والثابت من الاوراق انه من ناحية فان الطاعن افترق شرط عدم وجود سكن خاص به فى القرية ، وقد صور صحيفة دعواه بأنه يقيم بالقرية ذاتها التى يرغب فى اقامة سكن له بالأرض الزراعية الواقعة بزمائها ، كما انه من ناحية اخرى فقد تبين من معاينة الادارة للأرض الزراعية محل الطلب انها بعيدة عن الكتلة السكنية وهو ما ثبت

أيضا من الخريطة المساحية المقدمة بحافظة مستندات المدعى (الطاعن)
والتي تشير الى أن هذه الأرض الزراعية تقع في تفرعات الأراضى
الزراعية لزمام القرية وبعدة بمسافة كبيرة عن الحيز العمرانى لها الأمر
الذى يجعل طلبه مخالفا للحدود التى أوردها وزير الزراعة فى هذا الشأن
ولما كان الاستثناء الوارد فى الفقرة (هـ) السالفة هو استثناء من الأصل
العام يحظر البناء على الأراضى الزراعية انما يفسر تفسيرا ضيقا
ولا يقاس عليه ويجرى تطبيقه فى اطار الحدود التى خول المشرع وزير
الزراعة بوضعها تحقيقا للمصلحة العامة القومية العليا التى استلزمت
حماية الرقعة الزراعية المصرية من التآكل والانهيار فى الوقت الذى يتعين
مضاعفة هذه الرقعة ومضاعفة انتاجها لمواجهة الاحتياجات الأساسية
للملايين المصريين ..

وحيث انه قد جاء طلب المدعى مخالفا للحدود والشروط التى وضعها
وزير الزراعة فى هذا الشأن حسبما سلف ، فان قرار الجهة الادارية
برفض طلبه بالبناء على الأرض الزراعية المشار اليها يعد قرارا
مشروعا وغير مخالف للقانون الذى يكون معه الحكم المطعون فيه وقد
انتهى الى رفض الدعوى موضوعا قد أصاب فى النتيجة التى انتهى اليها
صحيح القانون مما يتعين معه رفض الطعن المسائل لعدم استناده
على أساس صحيح .

(طعن ٢١٦٦ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٩١/١١/٢٤)

سلك تجارى

سلك تجارى

أولا - تقدير كفاية .

ثانيا - ترقية .

ثالثا - نـدب .

رابعا - اقتـبـية .

اولا - تقدير الكفاية

قاعدة رقم (١٤٥)

المبدأ :

اعضاء سلك التمثيل التجارى من وظيفة مستشار فما فوقها لا يخضعون لنظام التقارير الدورية طبقا للمادة ١٢ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ - الترقية لوظيفة وزير مفوض تجارى تكون بالاختيار على اساس الصلاحية للعمل والكفاية فيه - هذه الكفاية المؤهلة للترقية تتمدد مصادرها وتبين شواهدا عن طريق ما يديه الرؤساء بشأن المرشح للترقية او ما تجمع من بيانات ومعلومات بشأن كفاية المرشح سواء وردت في ملفات الخبة او تضمنتها المحررات الأخرى - لا تترتب على جهة الادارة اذا ما اخذت بما ورد في التقريرين اللذين وضعا عن المدعى والمطعون في ترقيته لا باعتبارهما تقارير سنوية تطلبها القانون ولكن باعتبارها تعبر عن رأى الرؤساء في شأن كفاية المدعى وزميله الذي تم ترقيته وتكشف عن قدراته .

الحكمة :

ومن حيث أن الثابت بالأوراق أن المدعى حصل على تقرير كفاية عن سنتي ١٩٧٣ ، ١٩٧٤ بمرتبة جيد بينما قررت كفاية المطعون على ترقيته في هذين العامين بمرتبة ممتاز مما يجعل مسلك الادارة في اختيار من رقى بالقرار محل الطعن سليما لا غبار عليه ، ولا يقدح في ذلك أن أعضاء سلك التمثيل التجارى من وظيفة مستشار فما فوقها لا يخضعون لنظام التقارير الدورية طبقا للمادة ١٢ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه ذلك أن الترقية الى وظيفة وزير مفوض تجارى تكون بالاختيار على اساس الصلاحية للعمل والكفاية فيه خاصة وانها على قمة وظائف

سلك التمثيل التجارى وهذه الكفاية المؤهلة للترقية تتعدد مصادرها وتتباين شواهدها وذلك عن طريق ما يديه الرؤساء بشأن المرشح للترقية أو ما تجمع من بيانات ومعلومات بشأن كفاية المرشح سواء وردت فى ملفات الخدمة أو تضمنتها المحررات الأخرى ومن ثم فانه مع التسليم بأن أعضاء سلك التمثيل التجارى من وظيفة مستشار فما فوقها لا يخضعون لنظام التقارير الدورية الا أنه لا تريب على جهة الإدارة اذا ما أخذت بما ورد فى التقريرين اللذين وضعا عن المدعى عن سنتى ١٩٧٣ ، ١٩٧٤ وعن المطعون فى ترقيته من هذين العاملين لا باعتبارها تقارير سنوية تطلبها القانون ولكن باعتبارها تعبير عن رأى الرؤساء فى شأن كفاية المدعى وزمينه الذى تم ترقيته وتكشف عن قدراته فى مراحل حياته الوظيفية فى هذه الوظائف التى يتعين أن يتم الاختيار فيها بالدقة فى التقدير لينصب على أفضل العناصر طالما خلا من اساءة استعمال السلطة ، فاذا تبين من رأى الرؤساء الثابت بالأوراق ان من تمت ترقيتهم بالقرارين محل الطعن الصادرين فى ١٢/٢/١٩٧٥ و ٢٠/٨/١٩٧٥ اكثا من المدعى وقد خلت الأوراق مما يشوب هذا الاختيار باساءة السلطة ممن ثم يكون القراران قد حالفهما التوفيق وصحرا سليمان متفقان مع احكام القانون ويكون الطعن عليهما من ثم غير قائم على أساس سليم ، واذا أخذ الحكم المطعون فيه بغير هذا النظر فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وتأويله الأمر الذى يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المطعون فيه وبرفض الدعوى مع الزام المدعى المصروفات .

(طعن ٧٧ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٨٦/١١/٣٠)

قاعدة رقم (١٤٦)

المبدأ :

القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن السالكين الدبلوماسى والتقتضى والمطبق على أعضاء التمثيل التجارى بمقتضى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٠ — لم يخص المشرع رؤساء بعثات التمثيل الدبلوماسى

وحدد بوضع التقارير الدورية بل ناط ذلك أيضا بمديرى الادارات مع مراعاة طبيعة العمل بوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية كما عهد بها كذلك لرؤساء المكاتب التجارية — يخصص مجلس شئون اعضاء السلك التجارى باعتماد تقرير درجة الكفاية او وضع تقرير درجة الصلاحية التى يستحقها العضو — لا وجه للقول بعدم عرض التقرير على السفير المختص طالما تم استيفاء الاجراءات التى حددها المشرع .

المحكمة :

ومن حيث أنه عن النعى على تقرير كفاية المدعى عن عام ١٩٧٧ من أنه اعتمد من رئيس المكتب التجارى ولم يعرض على السفير الذى يعد رئيسا للبعثة الدبلوماسية بالنسبة الى جميع اعضاء المكتب التجارى بالسفارة ، فان المادة ١٣ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن نظام السلكين الدبلوماسى والقنصرى والمطبق على اعضاء التمثيل التجارى بمقتضى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٠ تنضى بان يقدم رؤساء بعثات التمثيل الدبلوماسى والقنصرى ومديرى الادارات بوزارة الخارجية عن اعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصرى الذين يعملون معهم تقارير دورية فى شهر فبراير من كل سنة على اساس تقدير كفاية العضو بدرجات نهايتها القصوى مائة درجة . ونصت الفقرة الثانية من المادة ١٣ على أن تكتب هذه التقارير على النموذج وبحسب الأوضاع التى يتررها وزير الخارجية بقرار يصدر منه ، ويفحص مجلس شئون اعضاء السلك هذه التقارير ، وله أن يطلب ما يراه لازما من البيانات فى شأنها ويسجل المجلس التقدير اذا لم تؤثر البيانات فى الدرجة العادة لتقديم الصلاحية ، والا فيكون للمجلس تقدير درجة الصلاحية التى يستحقها العضو ويكون تقديره نهائيا .

ومن حيث أن المادة ١٣ المشار اليها وفقا لما تقدم لم تخص رؤساء بعثات التمثيل الدبلوماسى وحدد بوضع التقارير الدورية بل ناطت أيضا بمديرى الادارات وضع هذه التقارير ، وبمراعاة طبيعة العمل بوزارة

الاقتصاد والتجارة الخارجية فقد نيط برؤساء البعثات الدبلوماسية وضع هذه التقارير ، كما عهد بها أيضا لرؤساء المكاتب التجارية .

ومن حيث أنه وفقا لما تقدم أصدرت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية قواعد عامة لوضع التقارير الدورية وفيها أن يتولى وضع التقرير الدورى رئيس البعثة الدبلوماسية بالنسبة الى رئيس المكتب التجارى ، وعلى أن مباشرة رئيس المكتب التجارى هذا الاختصاص بالنسبة الى أعضاء المكتب ، وهذه التعليمات واثالة هذه اثنا حددت رئيس البعثة فى تطبيق المادة ١٣ المشار اليها ، واثبات أنه رئيس المكتب التجارى فيها يخص أعضاء المكتب ، فضلا على ما تقدم فانه نيط بمجلس شئون أعضاء السلك التجارى اعتماد تقدير درجة الكفاية او وضع تقدير درجة الصلاحية التى يستحقها العضو ، وقد عرض على هذا المجلس تقدير درجة كفاية المدعى عن سنة ١٩٧٧ والذى قدر كفاية المدعى بذات درجة الكفاية التى قدرها رئيس المكتب التجارى .

ومن حيث أنه ترقيا على ما تقدم فانه لا وجه لما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه من رفضه طلب الغاء تقرير كفاية المدعى عن سنة ١٩٧٧ بذريعة عدم عرضه على السفير رئيس البعثة الدبلوماسى ويكون الحكم فى ذلك قد أصاب الحق فى تفضائه .

ومن حيث أنه تأسيسا على ما تقدم اخذا فى الاعتبار أن تقدير كفاية المدعى عن سنة ١٩٧٧ بمرتبة جيد يكون قد تخلف فى حقه شرط الحصول على متوسط نقاط قدره ثلاث ، اذ أن تقارير كفايته تغدو بمرتبة جيد عن سنة ١٩٧٥ (٢ نقطة) وجيد عن سنة ١٩٧٦ (٢ نقطة) وجيد عن سنة ١٩٧٧ (٢ نقطة) وممتاز عن عام ١٩٨٧ (٤ نقاط) وبذلك يغدو متوسط كفايته عن الأعوام الاربعة المشار اليها ٢ ١/٢ نقطة ، بما ينأى به عن مضامير المنانسة على الترقية بموجب القرار الطعن .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه أخذ بهذا النظر ، فيكون قد صانف صحيح حكم القاتون مما يتعين معه القضاء بقبول الطعن شكلا وورفضه موضوعا ، والزام الطاعن المصروفات .
(طعن ١٣٢٠ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٥)

قاعدة رقم (١٤٧)

المبدأ :

المادة ١٣ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن نظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي والمطبق على أعضاء التمثيل التجاري بمقتضى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٠ لم تخص رؤساء بعثات التمثيل الدبلوماسي وخدمهم بوضع التقارير الدورية بل ناطت أيضا بمديرى الإدارات بوضع هذه التقارير — بمراعاة طبيعة العمل بوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية — نيط برؤساء البعثات الدبلوماسية وضع هذه التقارير — كما عهد بها أيضا لرؤساء المكاتب التجارية — بمقتضى القواعد العامة التى أصدرتها وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية لوضع التقارير الدورية يتولى رئيس البعثة الدبلوماسية وضع التقرير الدورى بالنسبة الى رئيس المكتب التجارى — ويباشر رئيس المكتب التجارى هذا الاختصاص بالنسبة الى أعضاء المكتب — رئيس المكتب التجارى هو رئيس البعثة فى تطبيق المادة ١٣ المشار اليها بالنسبة الى أعضاء المكتب .

الحكمة :

ومن حيث أنه عن النص على تقرير كفاية المدعى عن عام ١٩٧٧ من أنه اعتمد من رئيس المكتب التجارى ولم يعرض على السفير الذى يعد رئيسا للبعثة الدبلوماسية بالنسبة الى جميع أعضاء المكتب التجارى بالسفارة ، فإن المادة ١٣ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن نظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي والمطبق على أعضاء التمثيل التجارى بمقتضى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٠ تقضى بأن يقدم رؤساء

بعثت التمثيل الدبلوماسي والقنصلي ومديرو الإدارات بوزارة الخارجية عن أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي الذين يعملون معهم تقارير دورية في شهر فبراير من كل سنة على أساس تقدير كفاية العضو بدرجات نهايتها القصوى مائة درجة . ونصت الفقرة الثانية من المادة ١٣ على أن تكتب هذه التقارير على النموذج وبحسب الأوضاع التي يقررها وزير الخارجية بقرار يصدر منه ، ويفحص مجلس شئون أعضاء السلك هذه التقارير ، وله أن يطلب ما يراه لازما من البيانات في شأنها ويسجل المجلس التقدير وإذا لم تؤثر البيانات في الدرجة العامة لتقدير الصلاحية ، والا فيكون للمجلس تقدير درجة الصلاحية التي يستحقها العضو ويكون تقديره نهائيا .

ومن حيث أن المادة ١٣ المشار إليها وفقا لما تقدم لم تخص رؤساء بعثات التمثيل الدبلوماسي وحدهم بوضع التقارير الدورية بل ناطت أيضا بمديري الإدارات وضع هذه التقارير ، وبمراعاة طبيعة العمل بوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية فقد نيط برؤساء البعثات الدبلوماسية وضع هذه التقارير ، كما عهد بها أيضا لرؤساء المكاتب التجارية .

ومن حيث أنه وفقا لما تقدم أصدرت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية قواعد عامة لوضع التقارير الدورية وفيها أن يتولى التقرير الدوري ، رئيس البعثة الدبلوماسية بالنسبة إلى رئيس المكتب التجاري ، وعلى أن يباشر رئيس المكتب التجاري هذا الاختصاص بالنسبة إلى أعضاء المكتب ، وهذه التعليمات والحالة هذه إنما حددت رئيس البعثة في تطبيق المادة ١٣ المشار إليها ، وأبانت أنه رئيس المكتب التجاري فيما يخص الأعضاء بالمكتب ، وفضلا على ما تضمنه فإنه نيط بمجلس شئون أعضاء السلك التجاري اعتماد تقدير درجة الكفاية أو وضع تقدير درجة الصلاحية التي يستحقها العضو ، وقد عرض تقدير درجة

كفاية المدعى عن سنة ١٩٧٧ بعد استيفاء صحيح مراعاة على هذا المجلس الذى قدر كفاية المدعى بذات درجة الكفاية التى قدرها رئيس المكتب التجارى .

ومن حيث أنه ترقبياً على ما تقدم نأته لوجه لما ينعاها الطعن على الحكم المطعون فيه من رفضه طلب الغاء تقرير كفاية المدعى عن سنة ١٩٧٧ بذريعة من عدم عرضه على السفير رئيس البعثة الدبلوماسية ويكون الحكم فى ذلك قد أصاب بالحق فى قضائه .

(طعن ١٣٢٠ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٥)

ثانياً — الترقية

قاعدة رقم (١٤٨)

المبدأ :

المادة ١٥٥ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ بنظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي المطبق على العاملين بالسلك التجارى بمقتضى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٠ — الترقية الى الوظائف الرئاسية فى السلك التجارى ومن بينها وظيفة وزير مفوض تجارى التى تقع على قمة وظائف السلك التجارى تكون بالاختيار على أساس الكفاية دون التقيد بالاقدمية — تقدير ذلك يرجع الى مطلق اختصاص الادارة تبعا لمقتضيات الصالح العام بلا معقب عليها فى هذا الشأن طالما ان قرارها قد خلا من اساءة استعمال السلطة او الانحراف بها .

الحكمة :

ومن حيث أن القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ بنظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي المطبق على العاملين بالسلك التجارى بمقتضى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٤ بنظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي المطبق على العاملين بالسلك التجارى بمقتضى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٠ ينص فى المادة ١٥٥ منه على ان تكون الترقية الى وظيفة سكرتير اول وقنصل عوام من الدرجة الثانية بالاقدمية فى الدرجة .. وتكون الترقية الى وظيفة مستشار او قنصل عام من الدرجة الاولى وما يعلوها من وظائف بالاختيار للكفاية دون التقيد بالاقدمية ومفاد هذا النص ان الترقية الى الوظائف الرئاسية فى السلك التجارى ومن بينها وظيفة وزير مفوض تجارى التى تقع على قمة وظائف السلك التجارى تكون بالاختيار على أساس من الكفاية بغير التقيد بالاقدمية وتقدير ذلك يرجع الى مطلق اختصاص الادارة بصعب ما تراه مخفيا للصالح العام طالما خلا قرارها من اساءة استعمال السلطة او الانحراف بها .

(طعن ٧٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٦/١١/٣٠)

قاعدة رقم (١٤٩)

القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٠ في شأن العاملين في سلك التمثيل
التجارى — القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ بنظام السلكين الدبلوماسى
والقصرلى — لائحة شروط الخدمة في وظائف السلكين الدبلوماسى
والقصرلى الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٨ —
لا يجوز بقاء عضو مكتب التمثيل التجارى في الخارج بعد انتهاء مدة ندبه
ولو كان ذلك للعلاج — اساس ذلك : ان المشرع وضع قاعدة تقضى
بان يكلف رئيس البعثة طبيين لفحص العضو او الموظف الادارى او الكتابى
اذا مرض بالخارج وذلك لتقرير ما اذا كانت حالته تستوجب عودته الى
مصر لانها ليست مما تحتل الشفاء او لانه بعد شفائه ان يكون قادرا على
الاستمرار في الخدمة بالخارج — اذا قرر الطبيين عودته الى مصر فيتعين
على العضو او الموظف العودة — هذه القاعدة تنطبق اذا مرض خـدلا
مدة ندبه للعمل بالخارج ومن باب اولى تنطبق اذا انتهت مدة ندب العضو
في الخارج فلا يجوز بقاءه بعد انتهاء ندبه بحجة العلاج — لا مسئولية
على جهة الادارة اذا استدعت العضو للعودة الى مصر عقب انتهاء ندبه
للخارج .

المحكمة :

ومن حيث ان مناط مسئولية الادارة عن قراراتها الادارية ان يثبت
الخطأ متمثلا في مخالفة القرار المطلوب التعويض عنه للقانون والضرر الناتج
مباشرة عن هذا الخطأ وعلاقة السببية بينهما . وطبقا للمادة (١) من
القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٠ في شأن العاملين في سلك التمثيل التجارى
تسرى على اعضاء السلك التجارى احكام القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤
بنظام السلكين الدبلوماسى والقصرلى والقوانين المعدلة له كما تسرى
عليهم سائر احكام القوانين المطبقة على اعضاء السلكين الدبلوماسى

والقنصلى حاليا ومستقبلا . ومن ثم كان مقتضى هذه الاحالة بسريان قانون نظام السلكين الدبلوماسى والقنصلى على أعضاء السلك التجارى وسريان الاحكام المتعلقة بالبعثات الدبلوماسية والقنصلية الواردة فى هذا القانون على مكاتب التمثيل التجارى فى الخارج . ومن هذه الاحكام ما ورد بلائحة شروط الخدمة فى وظائف السلكين الدبلوماسى والقنصلى الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٨ والتي نصت فى المادة ٢٢ على انه « اذا مرض احد أعضاء السلكين .. او الموظف الادارى أو الكتابى أثناء وجوده فى الخارج ورأى رئيس البعثة أن حالته مما تستوجب النظر فيكلف طبيبين بفحصه لتقرير ما اذا كانت حالته تستوجب عودته الى مصر لانها ليست مما تحتل الشفاء أو لانه لا يكون بعد شفائه قادرا على الاستمرار فى الخدمة بالخارج ، فاذا قرر الطبيبان وجوب عودة العضو أو الموظف الى مصر تتحمل الوزارة مصروفات عودته طبقا للمادة ١٦ » . ونصت فى المادة ٢٣ على ان « تتحمل الوزارة تكاليف الكشف ونفقات العلاج لأعضاء البعثات الدبلوماسية والقنصلية وموظفيها الاداريين والكتابيين المصريين » .. وكذلك تنطبق على هؤلاء القواعد التى تضمنها قرار وزير الخارجية رقم ٢٦٠٠ لسنة ١٩٧٣ والنشرة الصادرة تنفيذا له وبمقتضى نص المادة (١) منه تتحمل الوزارة تكاليف علاج وتمريض أعضاء البعثة والعاملين بها من الموظفين الاداريين والكتابيين ومن يندب من هؤلاء الى احدى هذه البعثات وذلك طوال مدة النذب أو الإبقاء . وذلك هو ما التزمت به الادارة فى حالة المدعى فعندما ألم به المرض أثناء مدة نذبه للعمل ملحقا اداريا بمكتب التمثيل التجارى بباريس أماد من نظام التأمين الصحى الذى اشتركت فيه الوزارة لصالح بعثتها فى باريس وفقا لقواعد العلاج المقررة فى اللائحة على نفقة الوزارة ، بيد ان الأمر فى هذه المنازعة — كما هو واضح من وقائعها — انها يتعلق بمدى احقية المدعى فى البقاء للعلاج فى الخارج (باريس) بعد انتهاء مدة نذبه المقررة ومدى مشروعية تصرف الجهة الادارية باستدعائه الى مصر بعد انتهاء هذه المدة وقبل أن يتم علاجه على النحو الذى أوصت

به التقارير الطبية التى اشار اليها . أما بالنسبة الى حقه فى البقاء للعلاج بالخارج فالاصل العام المقرر فى هذا المجال وهو أساس تشريع المادة ٢٢ من لائحة شروط الخدمة و وظائف السلكين الدبلوماسى والقنصلى المشار اليها — أن وجود العامل فى الخارج يكون بفرض أداء العمل المنوط به وليس بفرض سواه ، فقد اعتبرت المادة ٢٢ المشار اليها حالة المرض الذى لا يحتل معه الشفاء أو المؤثر بعد الشفاء على القدرة فى الاستمرار فى العمل بالخارج من موجبات العودة الى أرض الوطن وليس من مبررات البقاء فى الخارج وذلك تحقيقا لحسن سير العمل الذى يؤدى فى الخارج والتزاما بالنظم المسالية والادارية المقررة فى شأن معاملة العاملين القائمين عليه ، وإذا كان ذلك هو المتبع الى العامل ولو لم تكن مدة ندبه فى الخارج قد انتهت فيكون أولى بالاتباع عند انتهاء مدة انذب المقررة وبذلك لا يكون للمدعى أصل حق فى البقاء فى الخارج لاستكمال علاجه استنادا الى ظروف مرضه التى استمرت بعد انتهاء مدة ندبه ملحقا اداريا بمكتب التمثيل التجارى فى باريس فى آخر نوفمبر ١٩٧٨ ، كما أنه لا تثريب على جهة الادارة ان التزمت بمدة النذب المحددة فى انقرار الذى أصدرته ولم توافق على امتدادها لفترة أخرى طالما أن المرجع فى ذلك الى تقديرها لظروف العمل ومصلحته ، وكان هذا التقدير مبناه السلطة التى خولها لها القانون فى هذا المجال . وعلى هذا النحو لا يتحقق ركن الخطأ فى تصرف الجهة الادارية . ومن ثم ينهار أحد الأركان الأساسية الموجبة لمسئوليتها . وغنى عن البيان أن المدعى قد نال حظه الواقف من الرعاية اثناء مرضه خلال فترة ندبه وبعد عودته الى أرض الوطن على ما استبان من وقائع ادعوى وأوراقها فيكون طلبه التعويض على كل ذلك على غير أساس من الواقع أو القانون وهو ما يقتضى رفض الدعوى ، وإذ قضى الحكم المطعون فيه بغير ذلك فيكون قد خالف القانون مستوجبا الالفاء والقضاء برفض الدعوى والزام المدعى بالمصروفات عن درجتى التقاضى .

رابعاً — اقدمية

قاعدة رقم (١٥٠)

المبدأ :

مادة ١ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٠ في شأن العاملين في سلك التمثيل التجارى — مادة ٧ من قانون نظام السلكين الدبلوماسى والقنصرى رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ — اجاز المشرع تعيين العاملين المسنين بالدولة في وظائف السلك التجارى المقبلة لوظائفهم متى توافرت فيهم الشروط التى نص عليها القانون — تحدد اقدمية من يعين منهم في احدى وظائف هذا السلك من تاريخ تعيينه في الوظيفة التى كان يشغلها — مؤدى ذلك : ان تحديد الاقدمية في هذه الحالة مستمد من احكام القانون وغير متروك لمحض تقدير جهة الادارة كما هو الحال بالنسبة لتعيين غير الموظفين في هذه الوظائف — في الحالة الاخيرة قرار التعيين هو الذى يحدد اقدمية غير الموظفين .

الحكمة :

ومن حيث ان المادة ١ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٠ في شأن العاملين في سلك التمثيل التجارى تنص على ان تسرى على أعضاء السلك التجارى احكام القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ بنظام السلكين الدبلوماسى والقنصرى والقوانين المعطلة له كما تسرى عليهم سائر احكام القوانين على أعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصرى حالياً ومستقبلاً .

ومن حيث ان المادة ٧ من قانون نظام السلكين الدبلوماسى والقنصرى رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ تنص على ان يكون التعيين في وظائف السلكين الدبلوماسى والقنصرى بطريق الترقية من الوظيفة التى تسبقها مباشرة

على انه يجوز متى توافرت الشروط المشار اليها في المادة ٥ ان يعين راساً :

ثانيا في وظيفة مستشار من الدرجة الأولى أو الدرجة الثانية
أو سكرتير أول أو

(ب) موظفو الكادرين الفني العالي والإداري ورجال القضاء
و يكون تعيينهم في الوظائف المقابلة لوظائفهم

وتنص المادة ١١ على أن تعين أقدمية الملحقين و في
القرار الصادر بتعيينهم أما باقى أعضاء السلكين الدبلوماسى
والقنصلى فيكون تحديد أقدمتهم وفقا لتاريخ الرسوم الصادر بتعيينهم
أو ترقيتهم .

..... .

وتحدد أقدمية من يعينون من الموظفين من تاريخ تعيينهم في الوظائف
التي كانوا يشغلونها ويعين الرسوم أقدمية غير الموظفين .

ومن حيث أن مؤدى النصين المتقدمين أنه يجوز تعيين العاملين
باندولة في وظائف السلك التجارى المقابلة لوظائفهم متى توافرت فيهم
الشروط التى نص عليها القانون . وتحدد أقدمية من يعين منهم في
أحدى وظائف هذا السلك من تاريخ تعيينه في الوظيفة التى كان يشغلها ..
وهو ما يفيد أن تحديد الأقدمية في هذه الحالة مستمد من أحكام القانون
ولم يتركه المشرع لحض تقدير جهة الإدارة كما هو الحال بالنسبة لتعيين
غير الموظفين في هذه الوظائف حيث نص القانون صراحة على أن قرار
التعيين هو الذى يحدد أقدمية غير الموظفين .

ومن حيث أن الثابت من رد جهة الإدارة على الدعوى أن المدعى كان
يشغل وظيفة من الدرجة الثانية عند تعيينه عضوا بالسلك التجارى ، وأنه
شغل هذه الدرجة اعتبارا من ١٩٧٥/١٢/٢٠ ، فمن ثم فإن أقدميته في
وظيفة سكرتير أول تجارى التى عين عليها تتحدد بحكم القانون من هذا
التاريخ . وإذا كان القرار رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٧٧ لم يعمل صحيح حكم

القانون عندما حدد أقدمية المدعى في هذه الوظيفة في تاريخ سابق على التاريخ المنزه عنه ، فان القرار رقم ٦٤٠ لسنة ١٩٧٨ لم يسلم بدوره من هذا العيب عندما حدد أقدمية المدعى في تاريخ لاحق على التاريخ المذكور . ومن أجل ذلك والتزاما بصحيح حكم القانون تتحدد أقدمية المدعى في وظيفة سكرتير أول تجارى اعتبارا من ١٩٧٥/١٢/٢٠ تاريخ شغله لوظيفة من الدرجة الثانية .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قضى بغير النظر السالف ، فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تأويله مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المطعون فيه وبإلغاء القرار المطعون فيه فيما تضمنه من تحديد أقدمية المدعى اعتبارا من ١٩٧٧/٣/١٢ ، وبتحديد هذه الأقدمية اعتبارا من ١٩٧٥/١٢/٢٠ وترتيب أقدميته بين زملائه على هذا الأساس مع ما يترتب على ذلك من آثار والزام الجهة الادارية المصروفات .

(طعن ١٥٦٠ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٨٧/١٢/٦)

سلك دىلوماسىي و قنصلى

سلك دبلوماسى وقصى

- أولا — تقارير الكفاية .**
- ثانيا — الترقية .**
- ثالثا — أقدمية .**
- رابعا — معادلة الدرجات والوظائف .**
- خامسا — الندب للعمل بالمكاتب الفنية ببعثات التمثيل بالخارج .**
- سادسا — النقل من السلك الدبلوماسى والقنصرى .**
- سابعا — حقوق اعضاء السلك الدبلوماسى فى حالة النقل المفاجئ .**
- ثامنا — بدلات .**
- تاسعا — المترجمون والكتابة المؤقتون .**
- عاشرا — تأديب .**

أولا — تقارير الكلية

قاعدة رقم (١٥١)

المبدأ :

المشرع نظم بمقتضى أحكام قانون السلكن الدبلوماسى والقنصلى رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ اجراءات وضع تقارير كفاية العاملين الخاضعين لحكامه — ناط بالرئيس المباشر سلطة وضع تقرير كفاية العضو حتى وظيفة سكرتير أول او قنصل عام من الدرجة الثانية .

المحكمه :

ومن حيث ان المادة ١٣ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن السلكن الدبلوماسى والقنصلى الذى وضعت تقارير الكفاية المطعون عليها فى ظل العمل به تنص على ان « يقوم رؤساء بعثات التمثيل الدبلوماسى والقنصلى ومديرو الادارات بوزارة الخارجية من أعضاء السلكن الدبلوماسى والقنصلى الذين يعملون معهم تقارير دورية فى شهر فبراير من كل سنة على أساس تقدير كفاية العضو بدرجات نهائيتها القصوى مائة درجة ويعتبر العضو ضعيفا اذا لم يحصل على ٤٠ درجة وتوضع التقارير فى ملفات سرية وتفحص اللجنة المنصوص عليها فى المادة السابقة هذه التقارير فى شهر مارس من كل عام ولها ان تطلب ما تراه لازما من البيانات فى شأنها ويخضع لنظام التقارير السنوية أعضاء السلكن الدبلوماسى والقنصلى لغاية من يشغل وظيفة سكرتير أول او قنصل عام من الدرجة الثانية » .

وتنص المادة ٥٧ من ذات القانون على ان يتبع جميع أعضاء بعثة التمثيل القنصلى رئيس بعثة التمثيل الدبلوماسى فى البلد أو البلاد التى يؤدون عملهم فيها ويخضعون لأمرائه .. » .

ومن حيث ان مفاد ما تقدم أن المشرع بمقتضى أحكام قانون السلكن

الدبلوماسى والقنصلى رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ قد نظم مد أجل واجراءات وضع تقارير كفاية العاملين الخاضعين لاحكامه وتناط بالرئيس المباشر سلطة وضع تقرير كفاية العضو حتى وظيفة سكرتير اول او قنصل عام من الدرجة الثانية وذلك خلال شهر فبراير من كل سنة . ثم يعرض التقرير بعد ذلك على لجنة شئون اعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى المشكلة طبقا للمادة ١٢ من القانون المشار اليه لاعتماده وذلك خلال شهر مارس من كل عام فاذا ما بدا لتقرير بهذه المراحل والاجراءات التى سننها وتنظمها القانون ولم يثبت أنه وقع تسويا بالانحراف أو اساءة استعمال السلطة فان النعى عليه يكون غير سديد .

ومن حيث أنه عن الطعن الأول رقم ٩٩٥ لسنة ٣٤ ق عليا المقام من وزير الخارجية ضد المدعى الذى يطلب فيه الغاء الحكم المطعون فيه فيما قضى به من الغاء تقرير كفاية المدعى الذى وضع له واعتمد بدرجة متوسط عن عام سنة ١٩٧٣ فان الثابت من الأوراق أن المدعى وقت اعداد التقرير المطعون فيه فى فبراير سنة ١٩٧٤ كان يعمل بسفارة مصر باليمن فى صنعاء حيث نقل اليها من الخرطوم فى ١٩٧٣/٩/٧ واستمر بها حتى ١٩٧٤/٥/٩ فيكون الرئيس المباشر المختص بأعداد تقريره هو سفير مصر باليمن الذى كان المدعى تحت رئاسته فى فبراير سنة ١٩٧٤ واذا الثابت أن التقرير المطعون فيه قد وضع بمعرفة سفير مصر بالسودان وهو ليس الرئيس المباشر للمدعى وقت وضع التقرير فمن ثم يكون قد وضع من جهة غير مختصة وعليه يكون هذا التقرير تسويا بعيب جوهرى يسبه بالبطلان مما يتعين الحكم بالغاؤه وما يترتب على ذلك من آثار .

(طعن ٩٩٥ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٩٣/٦/١٩)

ثانيا - الترقية

قاعدة رقم (١٥٢)

المبدأ :

القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٢ بنظم السلك الدبلوماسى والقنصرى -
الترقية الى وظيفة سفير من الفئة الممتازة تتم بالاختيار للكفاية وعند
التساوى فى عناصر الكفاية وهى الصلاحية والامتياز تكون الاولوية للاقدم
فى الوظيفة - اذا كان قرار التخطى فى الترقية الى وظيفة سفير بمقولة
ان عناصر الصلاحية والكفاية والامتياز تخلفت فى شأن التخطى ليس له
سند من الواقع يكون هذا القرار مخالفا للقانون ولم يبين على سبب صحيح
يبرره .

الحكمة :

تنص المادة ٢٣ من قانون نظام السلك الدبلوماسى والقنصرى رقم
٤٥ لسنة ١٩٨٢ عن ان تكون الترقية الى وظيفة سفير من الفئة الممتازة
والى وظيفة سفير على اساس الاختيار للصلاحية والكفاية والامتياز
وفقا لتقييم اعمالهم بواسطة الجهاز المنصوص عليه فى المادة ١٩ من
هذا القانون بعد اعتباره من المجلس وعند التساوى فى شروط الترقية
بالاختيار تكون الاولوية للاقدم فى الوظيفة .

ومن حيث ان مؤدى النص المتقدم ان الترقية الى وظيفة سفير وسفير
من الفئة الممتازة تتم بالاختيار للكفاية وعند التساوى فى عناصر الكفاية
وهى الصلاحية والامتياز تكون الاولوية للاقدم فى الوظيفة .

ومن حيث ان جهاز التفتيش والصلاحية المنصوص عليه فى
المادة ١٩ من القانون قيم اعمال المدعى بان كفايته الدبلوماسية
محصورة فى كتابة تقارير وتعليقات يعوزها احيانا التروى والحكمة

وانه يمارس الدبلوماسية من زاوية مكتبية بحتة ولا يهتم بالجبراء والاتصالات والصدقات لجمع المعلومات وتهم الأوضاع وشرح المواقف . واستنادا لهذا التقييم تخطى في الترقية الى وظيفة سفير بالقرار المطعون فيه ، الا انه بانرجوع الى محضر جلسة جهاز الصلاحية رقم ٣١ بتاريخ ٢٤/١٠/١٩٨٣ واستقراء المناقشات التي دارت بين اعضاء هذا الجهاز من جهة والمدعى من جهة أخرى يتضح بما لا يدع مجالا لاي شك ان الجهاز اعتمد اساسا في تقييم أعمال المدعى على فترة عمله بجده كرئيس لقسم رعاية المصالح بالاضافة لعمله الاصلى كتفصل عام ، حيث نسب اليه اعضاء هذا الجهاز انه ركز في خلافته العديدة التي اقامها على المواطنين المصريين بجانب قلة قليلة من السعوديين والسلك السياسي الاجنبى وان السفراء الذين زاروه في السعودية ذكروا بعد عودتهم انه كريم جدا لكنه ليس بالشخص القادر على خلق صلات قوية مع السعوديين وان الوزارة قد لاحظت ان من حل محله له نشاط ملحوظ من بداية عمله في جدة . هذا وقد رد المدعى على كل ما وجه اليه في هذا الخصوص بان سوء العلاقات التي كانت قائمة بين مصر والسعودية في ذلك الوقت املت هذا الوضع خاصة وان السعودية كانت تطبق المقاطعة مع مصر تطبيقا صارما الى جانب حساسيتهم من مصر بسبب السباب الذي وجهه الرئيس الراحل فضلا عن ان السعودية وجدت في عزل مصر فرصة ذهبية . يضاف الى ذلك ان اغلبية السعوديين كانت تخشى على نفسها من الاتصال به . ومن جهة أخرى فلم يحدث انذار السعودية وزير مصرى لقضاء العمرة واستقبله مسئول سعودى كما ان رؤساء بعثات الحج المصريين لم يقابلوا الملك كما جرت العادة . وفيما عدا ذلك فقد خلا التقرير كما خلت أوراق الدعوى جبيهما من وقائع محددة يمكن الاستناد اليها للنيل من كفاءة المدعى وصلاحيته وامتيازه للترقية الى وظيفة سفير في تاريخ معاصر للتاريخ الذى صدر فيه القرار المطعون فيه — خاصة اذا ما لوحظ ان فترة عمل المدعى بالسعودية بعد قطع العلاقات الدبلوماسية معها يجب تقييمها في سبء الظروف الصعبة وما

كان متاحا عمله من الناحية الواقعية وليس وفقا لقواعد ومعايير تقييم العمل الدبلوماسي الذي يباشر في دول ترتبط بمصر بعلاقات طبيعية لا يشوبها توتر أو اضطراب .

ومن حيث انه على مقتضى ما تقدم يكون تخط المدعى في الترقية الى وظيفة سفير بالقرار المطعون فيه بمقولة ان عناصر الصلاحية والكفاءة والامتياز تخلت في شأنه ليس له سند من الواقع وتبعاً لذلك يكون هذا القرار قد صدر مخالفا لاحكام القانون ولم يبين على سبب صحيح يبرره ، خليقا بالالفاء .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قضى بغير النظر السالف ، فمن ثم فيكون قد خالف القانون واخطا في تأويله وتطبيقه .

(طعن ٢٠٢١ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٧/٥/١٠)

قاعدة رقم (١٥٣)

المبدأ :

المادة ١٥ من قانون نظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ — الترقية لوظيفة وزير مفوض تتم بالاختيار — حرية الإدارة في اختيار المرشح للترقية مقيدة بقاعدة عدم جواز تخطي الاقدم الا اذا كان الاحد منه اصلح واكثر كفاءة .

المحكمة :

ومن حيث ان المادة ١٥ من قانون نظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ تنص على انه وتكون الترقية الى وظيفة مستشار او قنصل عام من الدرجة الاولى وما يعلوها من وظائف بالاختيار للصلاحية دون التقيد بالأقدمية

وواضح من استقراء النص المتقدم ان ما اشار اليه المطعون في تربيته من ان الترقية لوظيفة وزير مفوض تتم بالاختيار او بالأقدمية — حيث

تمت ترقيته الى هذه الوظيفة بالاخير في حين رقى المدعين اليها بالانتمية — ليس له نصيب من الصحة لأن أحكام هذا النص صريحة في ان الترقية الى وظيفة مستشار وما يعلوها تتم في جميع الأحوال بالاختيار للصلاحيه دون التقيد بالانتمية .

واذا كانت الترقية بالاختيار دائما كما سلف القول فان حرية الادارة في اختيار المرشح للترقية مقيدة بالقاعدة الاصولية في كل نظم التوظيف وهى عدم جواز تخطى الاقدم عند اجراء حركة الترقية اذا كان يتساوى من حيث الصلاحية او الكفاءة مع الاحدث بمعنى انه لا يجوز ترقية الاحدث الا اذا كان اصلح او اكثر كفاءة لشغل الوظيفة من الاقدم .

ومن حيث أنه يبين من مقارنة حالة كل من المطعون في ترقيته والمدعى الاول من واقع الأوراق والمعلومات والبيانات المقدمة من جهة الادارة وبصفة خاصة ما كان منها يعد من المصادر الاساسية التى تستند منه عناصر الصلاحية كمكلفات الخدمة والتقارير السرية وما أبداه الرؤساء عن كل منهما وكفاءاته في ممارسة اعمال الوظائف التى اسندتها الى جهة الادارة منذ التحلقه بالخدمة وحتى اجراء الترقيات المطعون فيها يتضح بجلاء أن المدعى الاول يتساوى من حيث الصلاحية والكفاءة مع المطعون في ترقيته ، ومن أجل ذلك فلم يكن جائزا قانونا تخطيه في الترقية لوظيفة وزير مفوض بمن هو أحدث في ترتيب الانتمية وهو السيد / ... واذا صدر القرار المطعون فيه متضمنا ترقية المذكور دون المدعى فان هذا القرار يكون قد صدر مخالفا لحكم القانون . وتبعاً لذلك يكون الحكم المطعون فيه قد اصاب وجه الحق عندما قضى بإلغاء هذا القرار فبمسا تضمه من تخطى السيد / في الترقية لوظيفة وزير مفوض ومن ثم يضحى الطعن رقم ٢٧٥٩ لسنة ٢٠ غير قائم على سند من القانون حريا بالرفض .

ومن حيث أنه وان كان باقى المدعين أقدم من السيد /

المطعون في ترقيته الا انهم يلون السيد / في ترتيب الأقدمية . ولما كان مؤدى إلغاء القرار المطعون فيه فيما تضمنه من تخطى السيد / ... في الترقية هو إلغاء ترقية السيد / الى وظيفة وزير مفوض وعودته الى وظيفته التى كان يشغلها وهى وظيفة مستشار بذات ترتيب أقدميته فيها واحلال السيد / محله فى وظيفة وزير مفوض التى تمت الترقية اليها ، لأن حركة الترقيات موضوع النزاع تمت الى وظيفة واحدة وبالتالي فلا يتسع المجال لأن يرقى أكثر من واحد عليها . وهو ما يؤدى بحكم اللزوم الى عدم جواز ترقية باقى المدعين لانعدام محلها مما يتعين معه رفض دعواهم بطلب إلغاء القرار المطعون فيه فيما تضمنه من تخطيهم فى الترقية بعد أن ألغيت ترقية السيد / بما يترتب على ذلك - بقوة القانون - من عودته الى ذات مركزه الوظيفى الذى كان يشغله وبذات ترتيب الأقدمية الذى كان عليه قبل صدور القرار المطعون فيه مع الزام الجهة الادارية المصروفات لأنها هى التى الجأتهم الى التناضى بترقية المطعون فى ترقيته الذى يليهم فى ترتيب الأقدمية وبعدم اعادته الى ذات مركزه الوظيفى الذى كان يشغله وبذات ترتيب الأقدمية الذى كان عليه كآثر من آثار تنفيذ الحكم الصادر بإلغاء قرار ترقيته الى وظيفة وزير مفوض .

ومن حيث انه على مقتضى ما تقدم يتعين الحكم بقبول الطعنين شكلا وفى الموضوع :

أولا : برفض الطعن رقم ٢٧٥٩ لسنة ٢٠٠٣ القضائية المقام من السيد / والزامه مصروفات هذا الطعن .

ثانيا : بتعديل الحكم المطعون فيه الى الحكم بإلغاء القرار المطعون فيه فيما تضمنه من تخطى المدعى الاول فى الترقية لوظيفة وزير مفوض مع ما يترتب على ذلك من آثار ورفض الدعوى بالنسبة لباقى المدعين والزام الجهة الادارية المصروفات وذلك على النحو المبين بالأسباب .

(طعن ٢٧٠٢ لسنة ٢٠٠٣ ق جلسة ١٩٨٨/١/٣)

قاعدة رقم (١٥٤)

المبدأ :

مؤدى نص المادة ١٥ من قانون نظام السلكين الدبلوماسى والقنصرى رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ ان الترقية الى وظيفة مستشار وما يعلوها تتم بالاقتدار وان حرية الادارة فى اختيار المرشح للترقية مقيدة بالقاعدة الاصولية فى كل نظم التوظيف وهى عدم جواز تخطى الاقدم عند اجراء حركة الترقية اذا كان يتساوى من حيث الصلاحية او الكفاءة مع الاحدث .

المحكمة :

ومن حيث ان الطعن يقوم على ان تقرير هيئة الرقابة الادارية الذى لم يكن تحت مسمى المحكمة تضمن ان المدعى متوسط الكفاءة فنيا حيث ان خبراته وقدراته فى اعمال التمثيل التجارى محدودة رغم ممارسة اعماله منذ عام ١٩٦٤ وانه لا يحاول ان ينسى معلوماته فى مجال عمله وتنقصه القدرة على قيادة رؤوسيه وانتهى التقرير الى انه لا يصلح لشغل وظيفة وزير مفوض تجارى وبذلك يكون قرار تخطى المدعى فى الترقية صدر صحيحا ومطابقا للقانون .

ومن حيث ان المادة ١٥ من قانون نظام السلكين الدبلوماسى والقنصرى رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ — الذى يسرى على اعضاء السلطنة التجارى طبقا لنص المادة ١ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٠ — تنص على ان «..... تكون الترقية الى وظيفة مستشار او قنصل عام من الدرجة الاولى وما يعلوها من وظائف بالاقتدار الصلاحية دون التقيد بالاقدمية » .

ومؤدى النص المتقدم انه ما دام ان الترقية الى وظيفة مستشار وما يعلوها تتم بالاقتدار ، فان حرية الادارة فى اختيار المرشح للترقية مقيدة بالقاعدة الاصولية فى كل نظم التوظيف وهى عدم جواز تخطى

الاقدم عند اجراء حركة الترقية اذا كان يتساوى من حيث الصلاحية او الكفاءة مع الاحدث بمعنى انه لا يجوز ترقية الاحدث الا اذا كان اصلح او اكثر كفاءة لشغل الوظيفة من الاقدم .

ومن حيث ان الجهة الادارية ردت في تقرير الطعن الاسباب التى سبق ان ايدتها امام محكمة القضاء الادارى كمبرر لتخطى المدعى فى الترقية بالقرار المطعون ضده ، وقد انتهى الحكم المطعون فيه — بحق — الى عدم صحة هذه الاسباب ، فضلا عما هو ثابت بملف خدمة المدعى من كفاءته وامتيازه فى أداء عمله واذا كان الثابت ان الجهة الادارية لم تقدم اثناء نظر الطعن ما يؤيد فى هذا الخصوص أو يدحض ما هو ثابت بملف خدمة المدعى على التفصيل الذى اثبتته الحكم المطعون فيه فمن ثم فان اقوالها فى هذا الشأن يتعين طرحها جانبا وعدم التعويل على ما جاء بها .

ومن حيث انه وقد ثبت من الأوراق ان المدعى اقدم من بعض المرشحين بالقرار المطعون فيه ، ولا يقل عنهم كفاية فمن ثم يكون الحكم المطعون فيه — وقد انتهى الى مخالفة هذا القرار لاحكام القانون فيما تضمنه من تخطى المدعى فى الترقية الى وظيفة وزير مفوض تجارى — قد صدر صحيحا ومتقا مع أحكام القانون ويكون الطعن عليه على غير اساس مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وبرفضه موضوعا والزام الجهة الادارية المصروفات .

(طعن ٩٣٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٨/٦/٢٦)

(نفس المعنى — طعن رقم ٩٠٧ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٨٨/٦/٢٦)

(طعن رقم ٢٦٩٨ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٨٨/١/٣)

(طعن رقم ٣٧١ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٨/١/٣)

ثالثا - اقدمية

قاعدة رقم (١٥٥)

المبدأ :

الموظف الفني المالى والإدارى وغيرهم ممن يجوز تعيينهم فى وظيفة
مستشار بالسلكين الدبلوماسى والقنصرى يستمد الحق فى تحديد اقدمية
فى هذه الوظيفة من نص القانون مباشرة لأن قرار تعيينه — تحدد اقدميته
من تاريخ تعيينه فى الوظيفة التى كان يشغلها قبل تعيينه بالسلكين
الدبلوماسى والقنصرى .

المحكمة .

ومن حيث ان المركز القانونى للطاعن عند تعيينه بالسلكين الدبلوماسى
والقنصرى بحكم القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ باصدار قانون السلكين
المذكورين والمساوية أحكام آنذاك .

ومن حيث ان المادة السابقة المشار اليها تنص على ان يكون التعيين
فى وظائف السلكين الدبلوماسى والقنصرى بطريق الترقية من الوظيفة التى
تسبقها مباشرة بحسب الجدول الملحق بهذا القانون وذلك لغاية وظيفة
وزير مفوض من الدرجة الثالثة . على انه يجوز متى توافرت الشروط
المشار اليها فى المادة ٥ ان يعين رأسا :

أولا : فى وظيفة سفير فوق العادة مفوض من الدرجة الأولى أو الدرجة
الثانية أو فى وظيفة مندوب فوق العادة وزير مفوض من الدرجة الأولى
أو الدرجة الثانية أو الثالثة من تتوافر فيه شروط الصلاحية لشغل احدى
هذه المناصب .

ثانيا : فى وظيفة مستشار من الدرجة الأولى أو الدرجة الثانية أو

سكرتير أول أو ثان أو ثالث أو قنصل عام من — الدرجة الأولى أو الدرجة الثانية أو قنصل أو نائب قنصل .

(أ) المستشارون من

(ب) موظفو الكادرين الفني العالي والإداري ورجال القضاء والنيابة والموظفون بمجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة وأعضاء هيئات التدريس بالجامعات وضباط الجيش وخريجي كلية أركان الحرب ويكون تعيينهم بالوظائف المتعاقبة لوظائفهم — كما يجوز تعيين أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي رأساً في الوظائف المذكورة آنفاً حسبما يقتضيه صالح العمل وبناء على اقتراح وزير الخارجية وموافقة مجلس الوزراء وذلك دون الإخلال بالقوانين المنظمة للوظائف المشار إليها .

ثالثاً : في وظيفة ملحق أو سكرتير قنصلية ... وتنص المادة الحادية عشر من ذات القانون على أن تعين أقدميته الملحقين وسكرتير القنصليات في القرار الصادر بتعيينهم وفقاً للترتيب الوارد في القائمة المنصوص عليها في المادة ٦ . أما باقى أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي فيكون تحديد أقدميتهم وفقاً لتاريخ المرسوم الصادر بتعيينهم أو ترقيتهم . وإذا عين عضوان أو أكثر في وقت واحد وفي نفس الدرجة أو رتقوا إليها حسبت أقدميتهم وفقاً لترتيب تعيينهم و ترقيتهم في المرسوم . وتعتبر أقدمية أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي السابقين الذين يعادون إلى مناصبهم من تاريخ المرسوم أو القرار الصادر بتعيينهم أو مرة . وتحدد أقدمية من يعينوا من الموظفين من تاريخ تعيينهم في الوظائف التي كانوا يشغلونها ويعين المرسوم أقدمية غير الموظفين .

ومن حيث أن مفاد أحكام التعيين المذكورين أن المادة السابقة عينت بقواعد التعيين سواء أكان ذلك من داخل السلكين الدبلوماسي والقنصلي أم من خارجه وبينت الوظائف التي يكون التعيين فيها رأساً من الخارج ومن يكون له التعيين فيها . بينما عينت المادة الحادية عشر من ذات

القانون بتقواعد تحديد أقدمية المعينين سواء أكان هذا التعيين من داخل السلكين أم خارجه . وفيما يتعلق بوظيفة مستشار من الدرجة الأولى أو الدرجة الثانية فقد أجازت الفقرة (ب) من البند ثانيا من المادة السابعة آتفة الذكر أن يكون التعيين فيها من موظفي الكادرين الفني العالي والإداري وغيرهم من نصت عليهم هذه الفقرة على أن يكون تعيينهم في الوظائف المتابلة لوظائفهم ، وقد حددت الفقرة الأخيرة من المادة الحادية عشر أقدمية من يعينون من الموظفين بأن يكون من تاريخ تعيينهم في الوظائف التي كانوا يشغلونها .

ومن حيث أن متى كان ذلك فإن مقتضى تلك الأحكام أن الموظف الفني العالي والإداري وغيرهم ممن يجوز تعيينهم في وظيفة مستشار بالسلكين الدبلوماسي والقنصلي — يستند الحق في تحديد أقدميته في هذه الوظيفة ومن نص القانون مباشرة لا من قرار تعيينه وتحدد أقدميته من تاريخ تعيينه في الوظيفة التي كان يشغلها قبل تعيينه بالسلكين الدبلوماسي والقنصلي — ومن ثم يكون مطالبته بتحديد أقدميته سندها القانون مباشرة بموجب حق مقرر له مقتضى النص المذكور وتكون دعواه من قبيل دعاوى التسويات التي لا تنقيد بمواعيد وأجراءات دعاوى الإلغاء ذلك لأن المطلب في هذه الحالة لا ينصرف للطاعن على قرار التعيين وإنما إلى المطالبة بتحديد الأقدمية وفقا لأحكام نص القانون .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد جاء على خلاف هذا النظر فمن ثم يكون خليقا بالإلغاء .

(طعن ١٩٠١ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٩٢/١١/٨)

رابعاً — معاملة الدرجات والوظائف

قاعدة رقم (١٥٦)

المبدأ :

المشرع اقر لأعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى تنظيماً قانونياً خاصاً ينأى عن الشريعة العامة كما لا يسوغ معه استدعاء الاحكام التى ترصدها أنظمة الوظيفة العامة وبسطها على أعضاء السلك الدبلوماسى والقنصلى .

القنصوى :

استقرار افتاء الجمعية العمومية على أن الكادر الخاص هو اطار قانونى ينظم وظائف ذات طبيعة خاصة تقتضى تاهيلاً خاصاً ولا تشغل الا من تتوافر فيه وتطغى طبيعة العمل محل الوظيفة على التنظيم القانونى لها بحيث تدمجه بطابعها وتسبغ هذا الطابع على ذلك التنظيم بما يقتضيه هذا التنظيم من خصائص تظهر بوضوح فيه وينتهى بادماج الدرجة المالية فى الوظيفة بحيث تتلاشى الأولى ولا نكون أمام درجات مالية تندرج تحتها الوظائف وانما وظائف تحدد لها مربوطات مالية قد تتفق مع ما هو مقرر لدرجات القانون العام أو تخالفه والمشرع اقر لأعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى تنظيماً قانونياً خاصاً نظم فيه المعاملة الوظيفية لهذه الفئة بأحكام متميزة بما لا سبيل معها الى نظام الدرجة المالية أو المجموعات النوعية للوظائف ونأى بها عن الشريعة العامة بما لا يسغ معه استدعاء الاحكام التى ترصدها أنظمة الوظيفة العامة وبسطها على أعضاء السلك الدبلوماسى والقنصلى الأمر الذى يتعين معه الوقوف عند ارادة المشرع فى هذا الشأن ويمتنع من ثم سريان حكم الفقرة الأولى من المادة ٢٧ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والتى تتعلق بحساب ممد الخبرة المكتسبة علمياً على أعضاء السلك الدبلوماسى والقنصلى .

قاعدة رقم (١٥٧)

المبدأ :

بشأن تنفيذ الحكم الصادر من محكمة القضاء الإدارى بتعديل
الأقدمية فى درجة معينة يقتصر على هذه الدرجة دون ما يعلوها
من درجات .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى
والتشريع فاستعرضت الحكم الصادر من محكمة القضاء الإدارى فى
الدعوى رقم ١٩٠١ لسنة ٢٢ ق بجلسة ١٢/٦/١٩٨٨ وتبينت انه حكم فى
دعوى « تسوية حالة وظيفية » لكونه لم يتعرض فى منطوقه أو أسبابه
لإلغاء أية قرارات إدارية تتعلق بموضوع الحق المطالب به .

ولما كان الثابت — من الأوراق — أن وزارة الخارجية لم تطعن فى
هذا الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا خلال الميعاد المقرر طبقاً لنص
المادة ٤٤ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، ومن ثم فقد
أصبح حكماً نهائياً حائزاً لقوة الشيء المقضى فيه .

ومنى كان الحكم المعروف — وهو صادر فى دعوى تسوية — قد
قضى فى منطوقه « باحقية السيدين و
فى ارجاع اقدميتهما على النحو الذى كلنا عليه فى وظيفة ملحق بوزارة
الخارجية بين دفعة تعيينهما مع ما يترتب على ذلك من آثار »
وجاء بالأسباب المرتبطة بالمنطوق ارتباطاً جوهرياً « وذلك بأن يكون ترتيب
المدعى (الأول) فى الأقدمية الثامن والعشرين والمدعى (الثانى) الثامن عشر
فان مقتضى تنفيذ هذا الحكم وآثاره المباشرة تنحصر فى التزام جهة الإدارة
بارجاع ترتيب اقدمية المحكوم لهما فى أدنى درجات وظائف السلك
الدبلوماسى « وظيفة ملحق » على النحو الذى بينه الحكم وصرف الفروق
المالية لهما — أن وجدت — وليس من آثار الحكم المباشرة تعديل ترتيب

أقدميتهما في درجات الوظائف الأعلى بشكل تلقائي — حتى وإن كان المحكوم لهما قد طلبا ذلك في صحيفة الدعوى — إذ أن هذا التعديل يعد بمثابة طعن بإلغاء قرارات الترقية التي تمت إلى هذه الوظائف دون مراعاة أقدميتهما (الجديدة) التي استقرت بموجب الحكم ، وذلك يتطلب بحث كافة الظروف والقواعد القانونية المحيطة بهذه القرارات الإدارية ومقارنة حالة المحكوم لهما بحالة زملائهما المرفقين . والثابت أن الحكم لم يتعرض لتلك القرارات سواء في أسبابه أو في منطوقه وبالتالي فلا يعتبر من آثار تنفيذ المباشرة تعديل أقدمية المحكوم لهما في الوظائف الأعلى إلا أن هذا الحكم يفتح لهما باب الطعن على القرارات الإدارية المشار اليهما .

والمستقر عليه — في قضاء المحكمة الإدارية العليا — أن مواعيد وإجراءات الطعن القضائي طبقا للمادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة المشار اليه تبدأ في هذه الحالة من تاريخ صدور الحكم في دعوى التسوية ، فينظام المحكوم له — كتعاقد عامة — من هذه القرارات خلال الستين يوما التالية لصدور الحكم ، فإن لم تستجب جهة الإدارة لتطلبه صراحة أو ضمنا ، فعليه أن يقيم دعواه خلال الستين يوما التي تلتوها . أما إذا تقاعس المحكوم له عن التظلم وإقامة دعواه في المواعيد المقررة فإن تلك القرارات تكتسب حصانة تعميها من أي إلغاء أو تعديل (في هذا المعنى المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٣٠٠٦ لسنة ٢٩ ق بجلسته ١٩٨٦/٣/١٦) .

وإذ لم يثبت من الأوراق — في الحالة المعروضة — أن المحكوم لهما قد تظلما أو طعنا بعد صدور حكم محكمة القضاء الإداري بتاريخ ١٩٨٨/٦/١٣ — في قرارات الترقية إلى وظائف السلك الدبلوماسي التي تعلو وظيفة ملحق ، ومن ثم فإن هذه القرارات تكون قد اكتسبت حصانة تمنع المساس بها ، وبالتالي فلا يجوز لهما المطالبة بتعديل أقدميتهما في هذه الوظائف .

لذلك :

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان الآثار المترتبة على تنفيذ الحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى فى الدعوى رقم ١٩٠١ لسنة ٣٢ قى بجلسة ١٩٨٨/٦/١٣ تقتصر على تعديل اقدمية المحكوم لهما فى وظيفة ملحق بوزارة الخارجية دون غيرها من الوظائف الاعلى ، وصرف الفروق المالية لهما — ان وجدت — وذلك على النحو السالف بيانه .

(ملف ٧٦٨/٣/٨٦ — جلسة ١٩٩٠/٥/١٦)

خامسا — النذب للعمل بالمكاتب الفنية
ببعثات التمثيل بالخارج

قاعدة رقم (١٥٨)

المبدأ :

قانون السلك الدبلوماسى والقنصلى اجاز لوزير الخارجية ان يندب عاملين من الوزارات الأخرى للعمل فى وظائف ملحقين فنيين بالمكاتب الفنية ببعثات التمثيل بالخارج — ذلك شريطة الا تزيد الدرجة المالية للوظائف التى يشغلونها على الدرجة المالية المقررة لوظيفة رئيس البعثة — يمنح هؤلاء الفنيون ذلك برعاية الاحكام الخاصة للعسكريين منهم المرتبات الاضافية وبذل التمثيل والمبالغ والمزايا العينية الأخرى والاعفاءات الجمركية المحددة لوظائف التمثيل المعاملة لوظائفهم — ذلك بما لا يجاوز المقرر من هذه البدلات والرواتب والمزايا للوزراء المفوضين — قد بين هذا القانون المرتبات الاضافية والبدلات والمزايا المستحقة لأعضاء السلك — ناط القانون المشار اليه بوزير الخارجية تحديد فئات بدل التمثيل الاضافى وبذل الاغتراب الاضافى — قرار وزير الخارجية رقم ١٠٠٨ لسنة ١٩٨٢ بتحديد بدل التمثيل الاضافى وبذل الاغتراب الاضافى المستحقين لأعضاء البعثات التمثيلية بالخارج — وذلك اعتبارا من ١٩٨٢/٧/١ بنسب مختلفة تختلف باختلاف مناطق العمل بالخارج ووظائف السلك — تطبيق احكام القرار المذكور على الملحقين الفنيين ببعثات التمثيل بالخارج يستلزم معاملة وظائفهم بوظائف السلك لتحديد الفئة المالية التى يعامل على اساسها الملحق الفنى — يجب الأخذ بمعيار موضوعى لاجراء هذا التعامل — ذلك بان تتم مقارنة بين متوسط مربوط الدرجة التى يقيم بها الوظيفة فى كل من الكادرين للوصول الى معاملة الوظيفة الواردة بالكادر العام بتلك التى تقابلها فى الكادر الخاص او تكون قريبة منها —

إذا كشف التطبيق العلمى عن قصور فى بعض الأحيان بسبب تداخل مربوط الدرجات فيستكمل المعيار المذكور بمعيار الملاوة النورية — يتعين عند تطبيق قرار وزير الخارجية رقم ١٠٠٨ لسنة ١٩٨٢ المشار إليه مراعاة أن تسميات وزير مفوض (قنصل عام) ووزير مفوض (ذى اعباء) ومستشار (ذى اعباء) هى تسميات خاصة لها مخلولاتها الاصطلاحية التى لا تصرف الا الى وظائف لها طبيعة خاصة من وظائف اعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى .

الفنوى :

وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لسمى الفنوى والنشر بيجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٨٨/٥/٢٥ فتبينت أن المادة ٤٧ من قانون نظام السلك الدبلوماسى والقنصلى الصادر بالقانون رقم ١٩٨٢ تنص على أن « يمنح بدل تمثيل اضافى لأعضاء السلك بالبعثات فى الخارج ، كما يمنح بدل اغتراب اضافى للعاملين بتلك البعثات من غير أعضاء السلك بما يتناسب مع مستوى المعيشة للبلد وفقا للبيانات الرسمية التى تحصل عليها وزارة الخارجية .

ويصدر بتحديد فئات هذين البديلين قرار من وزير الخارجية بصدد أخذ رأى لجنة تشكل برئاسة وكيل وزارة الخارجية وعضوية ممثل عن كل من وزارات الخارجية والمالية والاقتصاد والجهاز المركزى للتنظيم والادارة » وتنص المادة ٥٤ من ذات القانون على أن « يمنح أعضاء السلك وغيرهم من العاملين بالخارج اعانة غلاء معيشة واعانة عائلية وبديل نقل وبديل سفر وذلك بالشروط والأوضاع التى يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح من وزير الخارجية » وتنص المادة ٨٦ من القانون المذكور على أن « يعتبر رئيس البعثة الدبلوماسية قنصل عاما فى دائرة اختصاص بعثته وبها يتعارض مع دوائر اختصاص القنصليات العامة والقنصليات الصادرة بانشائها قرار من رئيس الجمهورية » كما تنص المادة ٨٨ منه على أنه « يجوز لوزير

الخارجية بالاتفاق مع الوزراء المختصين أن يندب عاملين من الوزارات الأخرى لشغل وظائف ملحقين فنيين ببعثات التمثيل في الخارج بشرط ألا تزيد الدرجة المالية المقررة للوظائف التي يشغلونها على الدرجة المالية المقررة لوظيفة رئيس البعثة . ومع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨١ بشأن المعاملة المالية لأعضاء مكاتب وزارة الدفاع الملحقه بالبعثات التمثيلية لجمهورية مصر العربية بالخارج ، يمنح هؤلاء الفنيون المرتبات الإضافية وبدل التمثيل والمبالغ والمزايا العينية الأخرى والاعفاءات انجبركية المقررة لوظائف التمثيل المعادلة لوظائفهم بما لا يجاوز البدلات وانواتب والمزايا المقررة للوزراء المفوضين . ولا يجوز الجمع بين البدلات المقررة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨١ المشار اليه والبدلات المماثلة المقررة بهذا القانون . كما يمنح من عدا هؤلاء من العاملين المصريين بالمكاتب الفنية الملحقه ببعثات التمثيل في الخارج المرتبات الإضافية وبدل الاغتراب والمبالغ والمزايا العينية الأخرى والاعفاءات الجبركية المقررة لنظرائهم من العاملين بتلك البعثات من أعضاء السلك ، كما استعرضت الجمعية المادة الثانية من قرار وزير الخارجية رقم ١٠٠٨ لسنة ١٩٨٢ بشأن تحديد نسب بدل التمثيل الإضافي وبدل الاغتراب الإضافي لأعضاء البعثات التمثيلية في الخارج التي تنص على « تخفيض ١٠٪ من نسب بدل التمثيل الإضافي وبدل الاغتراب الإضافي لأعضاء البعثات التمثيلية في الخارج الواردة في الجداول الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٥٩٠ لسنة ١٩٨٢ في ١٩٨٢/٣/٨ ، والعمل بنسب بدل التمثيل الإضافي وبدل الاغتراب الإضافي الموضحة في الجداول المرفقة اعتبارا من ١٩٨٢/٧/١

ومناد النصوص المتقدمة أن قانون السلك الدبلوماسي والقنصلى إجاز لوزير الخارجية أن يندب عاملين من الوزارات الأخرى للعمل في وظائف ملحقين فنيين بالمكاتب الفنية ببعثات التمثيل بالخارج ، شريطة ألا تزيد الدرجة المالية للوظائف التي يشغلونها على الدرجة المالية المقررة لوظيفة رئيس البعثة . ويمنح هؤلاء الفنيون — بمراعاة الأحكام

الخاصة للعسكريين منهم — المرتبات الاضافية وبدل التمثيل والمبالغ والمزايا العينية الاخرى والاعفاءات الجبركية المحددة لوظائف التمثيل المعادلة لوظائفهم بما تتجاوز المقرر من هذه البدلات والرواتب والمزايا للوزراء المفوضين . وقد تكل القانون المذكور ببيان المرتبات الاضافية والبدلات والمزايا المستحقة لاعضاء السلك ، وناط بوزير الخارجية تحديد فئات بدل التمثيل الاضافي وبدل الاغتراب الاضافي . فصدر قرار وزير الخارجية رقم ١٠٠٨ لسنة ١٩٨٢ بتحديد بدل التمثيل الاضافي وبدل الاغتراب الاضافي المستحقين لاعضاء البعثات التمثيلية بالخارج اعتبارا من ١٩٨٢/٧/١ ، وذلك بنسب تختلف تبعا لاختلاف مناطق العمل بالخارج ووظائف السلك ، وبالنسبة لوظيفة وزير مفوض نص على ثلاث فئات مالية اعلأ لفئة وزير مفوض « قنصل عام » فوزير مفوض « ذو اعباء » فوزير مفوض « ولوظيفة مستشار حددت فئتين ماليتين هما فئة مستشار « ذو اعباء » يليها فئة مستشار . ولما كان تطبيق احكام القرار المذكور على المحتين الفنيين ببعثات التمثيل بالخارج ، يستلزم معادلة وظائفهم بوظائف السلك لتحديد الفئة المالية التى يعامل على أساسها الملحق الفنى ، وازاء غياب النص التشريعى المنظم لتعادل وظائف الكادر العام بوظائف الكادر الخاص .

فقد استقر اتفاق الجمعية العمومية على الاخذ بمعيار موضوعى لاجراء هذا التعادل ، وهو ان تتم مقارنة بين متوسط مربوط الدرجة التى تقيم بها الوظيفة فى كل من الكادرين ، للوصول الى معادلة الوظيفة الواردة بالكادر العام بتلك التى تقابلها فى الكادر الخاص أو تكون قريبة منها . الا انه اذا كشف التطبيق العملى عن قصور فى بعض الاحيان بسبب تداخل مربوط الدرجات فيستكمل المعيار المذكور بمعيار العلاوة الدورية ، كل ذلك لحين تدخل المشرع لسد هذا الفراغ التشريعى وكذلك يضمن عند تطبيق قرار وزير الخارجية رقم ١٠٠٨ لسنة ١٩٨٢ مراعاة ان تسهيات وزير مفوض (قنصل عام) ووزير مفوض (ذو اعباء)

ومستشار (ذى اعباء) هى تسميات خاصة لها مدلولاتها الاصطلاحية التى لا تصرف الا الى وظائف لها طبيعة خاصة من وظائف اعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى ومن ثم فانه لا يجد لقابقتها بوظائف الملحقين الفنيين ، ويستتبع ذلك بالضرورة استبعاد الفئات المالية المحددة للوظائف المذكورة بالقرار المشار اليه فى مجال التطبيق بالنسبة لوظائف الملحقين الفنيين . وبيان ذلك ان القنصل العام يرأس بعثة التمثيل القنصلى المكلفة بمساعدة وحماية المواطنين المصريين الموجودين فى دائرة اختصاصها بالخارج . ويعتبر رئيس البعثة الدبلوماسية قنصلا عاما فى دائرة اختصاص بعثته أما تعبير « ذى اعباء » فهو ينطبق على من يتولى مهام رئيس قسم رعاية المصالح — طبقا للتعريف المشار اليه بالجنول المرفق بقرار وزير الخارجية سالف الذكر — سواء كان وزيرا مفوضا او مستشارا .

وقرتبا على ما تقدم فانه يجب على الهيئة العامة للاستعلامات معادلة وظائف ملحقها الفنيين المنتدبين بالبعثات التمثيلية فى الخارج بوظائف السلك لتحديد فئة بدل التمثيل الاضافى وبدل الاغتراب الاضافى المقررين لهؤلاء الفنيين بمقتضى قرار وزير الخارجية المشار اليه ، على الا تزيد فئة البدل عن المقرر للوزير المفوض يستبعد من نطاق التطبيق الفئات المالية المرتبطة بأوصاف لا تنطبق الا على وظائف خاصة من وظائف اعضاء السلك كون غيرهم كما سلف البيان ولما كان الدكتور فى الحالة المعروفة يشغل درجة مدير عام بالهيئة العامة للاستعلامات ، وصدر قرار مدير السلكين الدبلوماسى والقنصلى بندبه للعمل مستشارا اعلاميا « ملحقا فنيا » بالبعثة الدبلوماسية بنيويورك فبأشر عمله كرئيس للمكتب الاعلامى الملحق بالبعثة اعتبارا من ١٩٨٠/١/٨ وحتى ١٩٨٤/٨/١٥ — وبمعادلة وظيفته كملحق فنى بدرجة مدير عام بوظائف السلك التى تنتمى الى كادر خاص أخذا بمعيار متوسط مربوط الدرجة تبين انه خلال عام ١٩٨٢ — طبقا لجدولى المرتبات المرفقين بقانون العاملين

المخنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨. وقانون السلك الدبلوماسي والتفصلي رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٢ — كانت درجة مدير عام ذات ريت سنوى (١٣٨٥ — ١٩٩٢) بمتوسط ١٩٨٦ جنيتها وهى اقرب الى وظيفة مستشار بالسلك ذلك الريت السنوى (١١١٦ — ١٩٠٨) بمتوسط ١٥١٢ جنيتها ذلك ان وظيفة وزير مفوض بالسلك ريطها السنوى (١٥٠٠ — ٢٣٠٤) بمتوسط ١٩٠٢ جنيتها وبعد تعديل الجدولين المذكورين بموجب القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٨٣ والقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٢ المعمول بهما اعتبرا من اول يولية ١٩٨٣ ، أصبحت درجة مدير عام ذات ريت سنوى (١٤٤٠ — ٢٣٠٤) بمتوسط ١٨٧٢ جنيتها واقترب الى وظيفة وزير مفوض ذات الريت (١٥٦٠ — ٢٣٦٤) بمتوسط ١٩٦٢ جنيتها اذ ان وظيفة مستشار ريطها السنوى (١١٧٦ — ١٩٦٨) بمتوسط ١٥٧٢ جنيتها ، وبناء عليه فان وظيفة المعروضة حالته تعادل وظيفة مستشار ثم وزير مفوض من ١ / ٧ / ١٩٨٣ ، ومن ثم فيطبق قرار وزير الخارجية رقم ١٠٠٨ لسنة ١٩٨٢ سالف الذكر فى شأنه خلال المدة من ١ / ٧ / ١٩٨٢ وحتى ١٥ / ٨ / ١٩٨٤ تاريخ انتهاء نديه ، على أساس الفئة المالية المحددة بهذا القرار لوظيفة مستشار حتى ٣٠ / ٦ / ١٩٨٣ بعد استبعاد الفئة المقررة لوظيفة مستشار (ذى اعباء) وعلى أساس الفئة المالية المقررة لوظيفة وزير مفوض من ١ / ٧ / ١٩٨٣ بعد استبعاد الفئة المقررة لوظيفة وزير مفوض (ذى اعباء) والفئة المقررة لوظيفة وزير مفوض (قنصل عام) .

لذلك :

انتهت الجمعية العمومية لقمى الفتوى والتشريع الى اختصاص الهيئة العامة للاستعلامات بتطبيق احكام قرار وزير الخارجية رقم ١٠٠٨ لسنة ١٩٨٢ بالنسبة للكور على أساس الفئة المقررة لوظيفة وزير مفوض اعتبارا من ١ / ٧ / ١٩٨٣ حتى تاريخ انتهاء نديه وذلك على النحو السالف ايضاحه .

سادسا — النقل من السلك الدبلوماسى والقنصرى

قاعدة رقم (١٥٩)

المبدأ :

أورد المشرع تنظيما خاصا لنقل أعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصرى وحرص على ألا يستهدف النقل غير الصالح العام — خول المشرع جهة الإدارة صلاحية النقل دون الالتزام بالبنود التى وجهها المشرع متى قامت لديها أساس قنرت على مقتضاها ضرورة اللجوء الى النقل حماية للمصلحة العامة — أعمال هذه القاعدة فى مجال النشاط الدبلوماسى ادعى واشدد لزوما — أساس ذلك — لا يتصور أن يفرض على الجهة الإدارية إبقاء أحد العاملين بها فى النشاط الدبلوماسى أو القنصرى فى موضعه بالخارج إذا استبان لها أن ثمة اعتبارات ملحة تدعو الى تغيير هذا الموقع لدواعى المصلحة العامة — ولا وجه للنمى على قرار جهة الإدارة فى هذا الشأن بالبطلان أو المطالبة بالفاكه أو التعويض عنه مادام القرار خلا من شأنية الاتحراف بالسلطة .

الحكمة :

وحيث أن الثابت بالاوراق أن المدعى عين قنصرلا عاما لجمهورية مصر العربية فى مدينة هامبورج بالمانيا الاتحادية حيث بدأ يزاول عمله بها اعتبارا من ١٩ مايو سنة ١٩٨٠ ولم يخط اسلويه فى العمل بقبول العاملين فلجأ بعض منهم الى السفير المضرى فى بوى بالشكوى ورفع السفير الامر الى الديوان العام بالوزارة الذى طلب اليه بموجب كتاب ادارة المسلك الدبلوماسى والتفتيش رقم ١٩٦ المؤرخ فى ٢٤ من سبتمبر سنة ١٩٨٠ لتحقيق فى الأوضاع التى تسود القنصلية العامة فى هامبورج وتقديم توصيات فى هذا الشأن وبناء عليه توجه الوزير المفوض بالسفارة الى تلك القنصلية حيث قام يتقصى الأوضاع وسؤال المشكو واعد تقريرا

أوصى فيه بنقل الطاعن فوراً الى الديوان العلم وفي ١٧/١٢/١٩٨٠ عقد مجلس سلك الدبلوماسية والقنصلية للنظر في موضوعات من بينها الاوضاع الخاصة بتلك القنصلية وبعد ان اطلع على التقرير المشار اليه والتقارير السرية السابقة عن الطاعن خلص الى افتقاره الى الحزم في الادارة ومن ثم اوصى بعدم استمراره في العمل قنصلاً عاماً في هامبورج ونقله الى بعثة دبلوماسية أخرى لا يكون رئيساً لها وبناء على هذه التوصية في ١٠/١/١٩٨١ قرار رئيس الجمهورية بنقله الى ديوان عام وزارة الخارجية .

وحيث أن القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن نظام السلكيين الدبلوماسي والقنصلي قد نص في المادة ١٦ على أن ينقل الى الديوان العام بالوزارة أعضاء بعثات التمثيل الدبلوماسي والقنصلي عدا السفراء فوق العادة والمفوضين والمندوبين فوق العادة والوزراء المفوضين من امضوا في الخارج خمس سنوات متتالية على الاكثر ويجوز مدها سنة واحدة بتسرار مسبب من زير الخارجية ولا يجوز نقلهم الى الخارج ثانية الا بعد مضي مدة لا تقل عن سنتين .

وتنص المادة (١٨) على أنه « مع عدم الاخلال باحكام المادة (١٦) لايجوز عضو بعثة التمثيل الدبلوماسي أو القنصلي من مقر وظيفته قبل مضي سنتين مالم يقض الصالح بغير ذلك .

وحيث أن البين من ذلك ان القانون بعد ان اورد تنظيماً لنقل أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي على النحو المنصوص عليه في المادتين المشار اليهما حرص على النص في المادة (١٨) بالا يتعمد الصالح العام بغير ذلك وحكمة ذلك ظاهرة وهي تحويل الجهة الادارية صلاحية النقل دون الالتزام بتلك القيود متى قامت لديها اسباب قدرت على مقتضاها ضرورة اللجوء الى النقل حماية للمصلحة العامة ذلك انه اذا كان من المسلم به ان جهة الادارة تترخص في نقل العاملين بوجه عام

من جهة الى اخرى بلا معقب عليها ولانه لا جناح عليها في اتخاذ قرار لنقل الكافي في اقتضاء صالح العمل فان اعمال هذه القاعدة في مجال النشاط الدبلوماسي والقنصلي يضحي ادعى واشد لزوما اذ لا يتصدر ان يفرض على الجهة الادارية ابقاء احد العاملين بها في النشاط الدبلوماسي او القنصلي في موقعة بالخارج اذا استبان لها ان ثمة اعتبارات ملحة تدعو الى تغير هذا الموقع لدواعي المصلحة العامة فلا يمكن غل يدعا عن اتخاذ ما تراه كميلا لمواجهة الاعتبارات والاضاع المرتبطة بذلك النشاط وما دام ان قرارها قد خلا من شائبة الانحراف بالسلطة فلا وجه للنعي عليه بالبطالان او المطالبة بالغائه او التعويض عنه .

وحيث ان المبين من الاوراق ان ما اسفر عن البحث الذي اجرته الجهة الادارية للشكاوى التي قدمت في شأن المدعى وما اخذ عليه من ناحية كيفية ادارة العمل وطريقته في معالجة المشكلات وسائر الظروف والملابسات التي صدر في ظلها قرار النقل المطعون فيه يبرر اصداره وان الاعتبارات التي قامت لدى جهة الادارة ودعت الى الغائها ذلك القرار لها صدها واساسها الثابت في الاوراق وان الواضح ان الجهة الادارية لم تستهدف بقرارها سوى تحقيق المصلحة العامة ولاوجه للتحدي بمخالفة القرار المطعون للقواعد المنظمة للنقل لان اعمال هذه القيود شروط بصريح النص بالا يقض الصالح العام بغير ذلك ومتى كان ذلك وكان القرار المطعون قد صدر في نطاق السلطة المخولة للجهة الادارية وجاء خلوا من شائبة الانحراف بالسلطة فمن ثم تكرر المطالبة بالغائه او التعويض عنه مفتقرة لسندها من القانون حقيقة برفضها واذ لم يلتزم الحكم المطعون فيه بهذا النظر فانه يكون قد جاء على خلاف احكام القانون وشابه الخطأ في تطبيقه وتاويله مما يقتضي معه قبول الطعن شكلا وفي الموضوع الغاء الحكم المطعون فيه وبرفض الدعوى والزام المدعى المصروفات .

قاعدة رقم (١٦٠)

المبدأ :

اعضاء السلك الدبلوماسى — وظيفة مستشار بالسلك الدبلوماسى
بوزارة الخارجية — نقل — الدرجة المالية المعادلة .

الفتوى :

نقل مستشار بالسلك الدبلوماسى بوزارة الخارجية الى احدى
الوزارات — درجة وظيفة مستشار بوزارة الخارجية تتعادل ووظيفة من
الدرجة الاولى من الوظائف المدرجة بالجدول الملحق بقانون نظام العاملين
المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ — اول مربوط درجة
وظيفة مستشار ونهايتها ومتوسطها اقرب الى ريط الدرجة الاولى
ومتوسطها من درجة مدير عام — اساس ذلك : انه فى حالة غيبة النص
الصريح الذى يجرى على موجه معادلة درجات وظائف الكادرات الخاصة
بدرجات وظائف الكادر العام اضحى لزاما ان يتم التعادل بين الدرجة
المنقول منها الموظف واقرب الدرجات المنقول اليها — الاخذ بمعيار متوسط
مربوط الدرجة باعتباره هو اقرب المعايير لتحقيق هذا التعادل لقيامه
على اسس موضوعية .

(ملف ٨٦/٣/٨١٠ جلسة ١٠/٢٠/١٩٩١)

قاعدة رقم (١٦١)

المبدأ :

المادة ٣٩ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٢ باصدار قانون نظام
السلك الدبلوماسى والقصلى مفادها — لرئيس الجمهورية وفقا لمقتضيات
الصالح العام نقل عضو السلك الدبلوماسى الى وظيفة معادلة فى الحكومة
او القطاع العام — سواء ارتكب العضو مخالفات او اخطاء وثبت فى
حقه ام لم يرتكب اى مخالفات او اخطاء — النقل يكون معلق على مقتضيات
الصالح العام الذى يقرها رئيس الجمهورية — يعد ذلك هو الاصل

العام في النقل خارج السلك الدبلوماسي والقنصلي — للعضو المنقول خلال خمسة عشر يوما من تاريخ ابلاغه بقرار النقل الحق في طلب الاحالة الى المعاش — في حالة ارتكاب العضو مخالفات او اخطاء فانه يحرم من طلب الاحالة الى المعاش — التنظيم القانوني للنقل خارج السلك الدبلوماسي والقنصلي قائم على ان النقل لمقتضيات المصلحة العامة دون استلزام ان يكون هذا النقل نتيجة ارتكاب العضو لمخالفات او اخطاء — لا يعتبر النقل في هذا التنظيم جزاء تأديبيا — حيث انه لا يتضمن تنزيلا للالوجه التي يستحقها المنقول — الجزاءات التأديبية توقع على عضو السلك الدبلوماسي والقنصلي وهو شاغلا لاحدى وظائف السلك وهي واردة على سبيل الحصر — استلزام المشرع لتوقيع الجزاءات التأديبية على عضو السلك اجراءات وضمانات معينة .

المحكمة :

ومن حيث ان متطع النزاع يتحدد فيما اذا كان قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١ لسنة ١٩٨٣ يعتبر قرار نقل الى وظيفة اخرى معادلة ، أم يعتبر قرار جزاء تأديبي مقنع وما يستلزمه كل نوع من هذين النوعين من اجراءات ما يبروه للحكم على مشروعية القرار وهو ما يتحدد على ضوء التكليف الصحيح للقرار المذكور .

ومن حيث ان المادة ٣٩ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٣ باصدار قانون نظام السلك الدبلوماسي والقنصلي تنص على انه : « يجوز بقرار من رئيس الجمهورية وفي الأحوال التي يقتضيها الصالح العام نقل عضو السلك الى وظيفة اخرى معادلة لوظيفته في الجهاز الادارى للدولة ووحدات الحكم المحلى او الهيئات العامة او الوحدات الاقتصادية التابعة للقطاع العام .

ويكون لعضو السلك في هذه الحالة ان يتطلب خلال خمسة عشر يوما من تاريخ ابلاغه لقرار النقل احواله الى المعاش على ان يسوى معاشه

على أساس مرتبة الأخير ومدة اشتراكه في التأمين مضاعفا إليها خمس سنوات أو المدة الباقية لبلوغه سن التقاعد أيهما أقل وذلك شرط أن يكون قد أمضى المدة التي تكسبه حقا في المعاش ، وأن يكون من المدة المذكورة خمس سنوات خدمة فعلية في السلك الدبلوماسي والقنصلي .

ولا يفيد عضو السلك أندبلوماسي والقنصلي من حكم الفقرة السابقة إذا كان النقل بسبب ارتكابه مخالفات أو خطأ وثبتت في حقه .

ومن حيث أن المشرع بموجب هذا النص أجاز لرئيس الجمهورية وفقها لمقتضيات الصالح العام نقل عضو السلك الى وظيفة معادلة في الحكومة أو القطاع العام سواء ارتكب العضو مخالفات أو خطأ وثبتت في حقه أم لم يرتكب قبل ذلك ، حيث لم يعلق المشرع النقل الا على مقتضيات الصالح العام الذى يقدرها رئيس الجمهورية واعتبر ذلك هو الأصل العام في النقل خارج السلك الدبلوماسي والقنصلي . واعطى للعضو المنقول خلال خمسة عشر يوما من تاريخ ابلاغه بقرار النقل الحق في طلب الاحالة الى المعاش وبالتالي الاعادة من المزايا التأمين المحددة بالنص من حرمان العضو من ميزة طلب الاحالة الى المعاش وما يترتب عليه من آثار في حالة ثبوت ارتكابه لمخالفات أو اخطاء . وهذا التنظيم القانوني للنقل خارج السلك الدبلوماسي والقنصلي قائم على أن النقل لمقتضيات المصلحة العامة منوط برئيس الجمهورية دون استلزام أن يكون هذا النقل نتيجة ارتكاب العضو لمخالفات أو اخطاء بالضرورة وللزوم ، وأن كان لها دور في تكوين ببنيد صاحب السلطة في النقل عند تقديره لاعتبارات المصلحة العامة وهو الأمر الذى دخل في نطاق السلطة التقديرية الواسعة والخاضعة للرقابة القضائية .

ولا يعتبر النقل في هذا التنظيم جزاء تاديبيا حيث لم يتضمن تنزيلا الدرجة التى يستحقها المنقول وباعتبار أن الجزاءات التأديبية توقع على عضو السلك الدبلوماسي والقنصلي وهو شاعلا لاحدى وظائف هذا السلك وهى واردة على سبيل الحصر ويحكمها تنظيم مغاير ورد النص

عليه في المواد من ٥٩ الى ٧٧ من قانون المسلك أن الدبلوماسى والقنصلى ، واستلزم المشرع لتوقيع أى من هذه الجزاءات وضمانات معينة .

ومن حيث انه متى كان قرار النقل في الحالة محل الطعن يدخل في نطاق السلطة لرئيس الجمهورية وفقا لمقتضيات الصالح العام التى يقدرها الا ان هذه السلطة تخضع للرقابة القضائية والمحكمة ان تراقب ما اذا كان قد قام لدى مصدر القرار ما يجعل قراره في هذا الشأن مستهدفا الصالح العام من عدمه .

ومن حيث أن الثابت من الاوراق أن الطاعن اثناء عمله في سفارة مصر في كولومبو عام ١٩٧٥ تعدى على السفير المصرى رئيس البعثة الدبلوماسية بالفاظ نابية وأنه اعتبر على استخدام قبل هذه الالفاظ ، وقام بنزع ارسال برقية رمزية — متضمنة معلومات سياسية هامة واتى انفعالا أدت الى ارباك العمل بالسفارة . ويعرض هذه المخالفات على مجلس شئون السلكين أوصى بالتنبيه على الطباع كتابة ونقله للديوان العام والعمل على نقله الى جهة أخرى من وزارة الخارجية .

وأثناء عمل الطاعن بسفارة صنعاء ككائم للأعمال بالنيابة من ١٥/٥/١٩٧٨ قدم عدد من المسؤولين اليمنيين وخارجها شكوى من تصرفاته التى لا تتفق من الوضع الدبلوماسى كإصراره على مقابلتهم دون مواعيد وتوجيه عبارات غير لائقة لموظفى وزارة الخارجية اليمنية مما حدا الوزارة الى الكتابة اليه رسيا بضرورة مراعاة قواعد اللياقة الدبلوماسية واثناء عمله قنصلا عاما في زنجبار فى ١٧/١/١٩٧٩ نقلا من صنعاء قام وكيل وزارة الخارجية القنزائية باستدعاء سفير مصر في تنزانيا يوم ١٢/١٢/١٩٨٢ وطلب منه سرعة نقل الطاعن بناء على رغبة والحاح من جانب نائب رئيس جمهورية تنزانيا لما وصله من تقارير عن تصرفات شخصية نسبت اليه نتيجة إسرافه في تناول الخمر تخلص في أنه تعمد ائتلاف دراجة بخارية مملوكة لأحد الباكستانيين ، وأنه حاول اثناء سهرة الاضرار بزواج أحد المدعويين بعد أن أفقد الزوج الوعى نتيجة

تناوله الخمر التي تقدمها له . ومحاولة أشعال النار في سيارة
ملوكة لوزارة الصحة ، وتعرض نفسه على بعض السائحات الأوربيات .
وبعد نقل الطاعن الى القاهرة استجابة للاحاح السلطات التنزانية
عرض امره على جهاز الصلاحية المنشأ طبقا لحكم المادة ١٩ من القانون
رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٢ وانتى انشأت بوزارة الخارجية جهازا للتفتيش
والصلاحية وتقييم مستوى كفاية الأداء والتي تعرض تقاريره على مجلس
السلك لاتخاذ ما يلزم من توصيات نشأتها قبل عرضها على وزير الخارجية،
وبعد استعراض المنسوب الى الطاعن ارتأى الجهاز ان الطاعن يفقد
للعناصر العامة التي لا يبد من توافرها في الدبلوماسية وانه غير صالح
لهذا العمل وان لم نفقده الصلاحية بنعمل في جهة اخرى ، وان الأعمال
المنسوبة للطاعن تلحق ابلغ الضرر بالصالح العام ، وانتهى الى التوصية
بنقله الى احدى الجهات المنصوص عليها في المادة ٢٩ من القانون سالف
الذكر . وقد عرض الامر على مجلس السلك والذي يختص من بين
ما يختص به وفقا لحكم المادة ١٥ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٢ بالنظر
في امر نقل أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي ، وقد قرر المجلس
بالاجماع الموافقة على توصية جهاز الصلاحية بالجلسة العاشرة بتاريخ
١٩٨٢/١٢/٦ واعتمد الوزير هذه التوصية وصدر استنادا اليها قرار رئيس
الجمهورية المطعون عليه .

ومن حيث انه بين مما تقدم أن القرار المطعون عليه قد قام على
سببية وأن الذي يصدره من المبررات والوقائع الثابتة ما يمكن ان يدعو
الى الاطمئنان أتى ان الهدف من اصداره هو تحقيق المصلحة العامة
ابقاء البعده عن كل ما يعس سمعة وظائف السلك الدبلوماسي والقنصلي
وما يجب أن يتحلى به شاغلها من صفات وسمات معينة ، وأن ما ساقته
المطعون عليه ردا على ما نسب اليه لا يعدو أن يكون مجرد تبريرات غير
مقنعة ، اذ ان تواتر السلوك غير الحميد في اكثر من موقع يكشف عن صفات
ما نسبت اليه هذه التصرفات ويؤكد صحتها .

(طعن ١٩٢٦ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٩٠/١٢/٣٠)

سابعاً — حقوق أعضاء البلاك الدبلوماسية في حالة النقل المفاجيء

قاعدة رقم (١٦٢)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٩١٣ لسنة ١٩٧٠ — قرر المشرع منح أعضاء البعثات الدبلوماسية والمكاتب الفنية بالخارج مرتب ثلاثة أشهر بفترة الخارج في حالة النقل المفاجيء قبل انقضاء المدة المقررة — مناط الاستحقاق أن يكون نقل العضو مفاجئاً له — لا يتأتى الا اذا تم النقل اثناء مدة انتداب العضو او عمله بالخارج بغير رضائه — يستوى في ذلك الرضاء الصريح والضمنى — ينتفى مناط الاستحقاق في حالة موافقة العضو على انتهاء نفيه ونقله الى القاهرة .

المحكمة :

ومن حيث أن مبنى الطعن المائل هو مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون والخطأ في تطبيقه وتأويله اذ أنه طبقاً لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٩١٣ / ١٩٧٠ وقرار وزير الخارجية رقم ١٣٨٩ لسنة ١٩٧٠ يشترط لاستحقاق منحه ثلاثة شهور بفترة الخارج أن يكون نقل العضو مفاجئاً ، ولا يتحقق عنصر المفاجأة الا باحدى الحالات الاربعة الواردة بالمادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩١٣ لسنة ١٩٧٠ . والثابت بالأوراق أن المطعون ضده كان يعلم بصورة مسبقة بترشيحه للترقية لوظيفة وكيل وزارة وأن انتدابه للخارج سينتهى ومن ثم فقد انتفى عنصر المفاجآت في نقله فلا يستحق تلك المنحة لبعثه الخارج .

ومن حيث أن البند الثانى من المادة الاولى من القرار الجمهورى رقم ٩١٣ لسنة ١٩٧٠ ينص على منح أعضاء البعثات الدبلوماسية والمكاتب الفنية في الخارج مرتب ثلاثة أشهر بفترة الخارج في حالة النقل المفاجيء قبل انقضاء المدة المقررة ، ومفاد حكم هذا البند أن مناط

استحقاق مرتب ثلاثة أشهر بفترة الخارج هو أن يكون نقل العضو مفاجئا له ولا يتأتى ذلك الا اذا تم النقل اثناء مدة انتدابه أو عمله بالخارج بغير رضائه يستوى في ذلك أن يكون هذا الرضاء صريحا أو ضمنيا طالما كان قطعيا فاذا تم النقل بناء على موافقة العامل ورضائه — الصريح أو الضمني — فانه لا يكون مفاجئا وينتضى بالتالى مناط استحقاقه لهذا الراتب .

ومن حيث انه لا خلاف بين طرفى الدعوى فى أن الوزارة كانت بسببيل اجراء حركة ترقيات لشغل وظائف وكلاء وزارة بها ، وان المطعون ضده كان يدركه الدور فى الترقية الى هذه الوظائف . وان الوزارة قد استطعت رايه فى قبوله الترشيح لهذه الترقية وانه اجاب بقبوله له ، ولا ريب فى انه مفاد ذلك أن العمل بالقاهرة هو من شروط الترشيح لهذه الترقية ، والا لم تكون الوزارة فى حاجة الى اخذ موافقة المطعون ضده على هذا الترشيح وان مقتضى ما اجاب به المطعون ضده بأنه يوافق على الترشيح لهذه الترقية ، هو قبوله الضمنى القاطع بانتهاء ندبه ونقله الى القاهرة ، وهو ما صدر على اساسه فعلا القرار الوزارى رقم ٣٦٩ لسنة ١٩٨١ بانتهاء ندبه ونقله الى القاهرة مما لا يعتبر معه هذا النقل مفاجئا للمطعون ضده وينتضى من ثم فى حقه مناط استحقاق ذلك الراتب واذا ذهب الحكم المطعون فيه الى خلافة فانه يكون قد خالف القانون واخطا فى تطبيقه وتاويله مما يتعين معه القضاء بالفائه وبرفض الدعوى والزام المدعى المصروفات .

(طعن ٣٠٤٨ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٨/٤/٢٤)

قاعدة رقم (١٦٣)

المبدأ :

المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩١٣ لسنة ١٩٧٠ والمادة (٣٧) من قانون السلك الدبلوماسى والتتصلى الصادر بالقانون رقم .

٤٥ لسنة ١٩٨٢ — ربط المشرع بين النقل المفاجيء قبل انقضاء المدة المقررة لعضو البعثة الدبلوماسية والقنصلية وتمويض الأشهر الثلاثة — متى تحقق النقل الذى يوصف بأنه مفاجيء فإن التمويض يستحق — انتفاء الوصف يترتب عليه انتفاء مناط الاستحقاق .

المحكمة :

ومن حيث أن الطعن يتأسس على أن الحكم خطأ في تطبيق القانون وتأويله ، إذ أنه أخذ بملول للنقل المفاجيء يخالف الطبيعة القانونية لقرار النقل وينقض المحكمة من تقرير منحه الأشهر الثلاثة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٩١٣ لسنة ١٩٧٠ وقرار وزير الخارجية رقم ٢١١٣ لسنة ١٩٧٢ ، كما وأنه لا يسوغ الاستناد الى قرار وزير الخارجية رقم ٣٦٢٨ لسنة ١٩٨١ الذى يقضى بعدم الحاق مدير العموم في البعثات التمثيلية بالخارج ذلك أنه قرار باطل لعدم أخذ رأى شؤون العاملين طبقا لنص المادة السابعة من لائحة شروط الخدمة بوزارة الخارجية ، فضلا على أنه لا ينسحب الى تاريخ سابق على صدوره ، ولا يغير من ذلك وجوب الالتزام بالمدة بالخارج وهى ثلاث سنوات ، ولا يقبل دفع مطالبة المدمى بأنه كان يتوقع النقل طالما رقى الى وظيفة مدير عام ، لأن الترقية من تقدير الادارة وكان يتعين عليها عدم الحاقه بالبعثة التمثيلية بالخارج طالما كانه بصدد ترقيقه ، هذا رغم أن الوزارة تلحق مديرى عموم بالبعثات التمثيلية بالخارج ولا تحترم القرار المشار اليه ، كما وأنها أبقت على كثير ممن رقوا الى وظيفة مدير عام بالخارج ، أما فيما يتعلق باستحقاق المرتبات الاضافية فإن القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٢ قد وحد فى المادتين ٤٥ و ٤٦ المعاملة المالية بين الدبلوماسيين وغيرهم من أعضاء البعثات التمثيلية ، ولا يسوغ لوزير الخارجية مضاعفة نسب بدل التمثيل الاضافى للدبلوماسيين ، خاصة وأن القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه قد أوجب على وزير الخارجية أخذ رأى لجنة تشكل برئاسة وكيل وزير الخارجية عند تحديد فئات بدل التمثيل ، ولم يترك هذا التحديد

لطلق ارادة وزير الخارجية ومن ثم فان المفارقة في تحديد هذا البديل وبقرار من وزير الخارجية يصم القرار بعيب مخالفة القانون .

ومن حيث ان المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩١٣ لسنة ١٩٧٠ تنص على أن : « يمنح اعضاء البعثات الدبلوماسية والمكاتب الفنية في الخارج مرتب ثلاث أشهر بفئة الخارج في احدى الحالات الآتية :

١ —

٢ — النقل المفاجيء قبل قضاء المدة المقررة .

وتنص المادة ٢٧ من قانون السلك الدبلوماسى والقنصلى الصادر بالقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٢ على أن : « يصرف لرؤساء وأعضاء البعثات الدبلوماسية والقنصلية والمكاتب الفنية الملحقه بها تعويض يعادل ما كان يتقاضاه العضو فعلا من مرتب ورواتب اضافية عن مدة ثلاثة أشهر ، وذلك في حالات النقل المفاجيء التى يقررها وزير الخارجية ووفقا للشروط والقواعد التى تحددها اللائحة التنفيذية للخدمة بوزارة الخارجية » .

وفناد النصين المشار اليهما الربط بين النقل المفاجيء ومنحة الأشهر الثلاثة ، ومتى تحقق النقل الذى يوصف بأنه مفاجيء فان التعويض يستحق فان انتفى هذا الوصف انتفى تبعها سند تلك المنحة ومناطق استحقاقها قانونا .

ومن حيث أنه باستقراء حالة الطاعن يبين أنه نقل للعمل بالسفارة المصرية فى بانجكوك ، وتسلم عمله بالبعثة المصرية فى ١٥/٧/١٩٨١ ، واثرت ترقيته مديرا عاما بتاريخ ١٠/١١/١٩٨١ صدر قرار بعونه لعمله بالقاهرة بتاريخ ١٧/١١/١٩٨١ ، وأخطر للعودة لتسلم عمله بالقاهرة

اعتباراً من ١٩٨٢/٥/١ ، وعُدل هذا القرار ليكون تنفيذاً للنقل من ١٩٨٢/١٠/١ ، وعُدل مرة أخيرة ليكون اعتباراً من ١٩٨٢/١٢/٣١

ومن حيث أنه في ضوء ما تقدم غُدد منح الطاعن مهنة تجاوز العام لتنفيذ قرار النقل إلى القاهرة مما ينتفى معه القول بتوافر شرط النقل المفاجيء الذي يتطلبه استحقاق منحة الأشهر الثلاثة ، والذي لا غنى عنه لتقريرها .

(طعن ١٨٥٣ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٨٨/١١/٢٧)

قاعدة رقم (١٦٤)

المبدأ :

متى صدر قرار النقل صحيحاً فيصد ركن الخطأ منتفياً ولا تسأل الإدارة لامتناع أحدى عناصر المسؤولية في شأنها — قرار رئيس الجمهورية رقم ٩١٣ لسنة ١٩٧٠ المنظم لصرف التعويض عن النقل المفاجيء مفاده — نتيجة وقائع منسوبة إليه — لا يصرف هذا المقابل إلا إذا كان السبب عدم استحقاق مقابل النقل المفاجيء إذا كان النقل راجعاً إلى العضو مرتبطاً بالوظيفة .

المحكمة :

ومن حيث أنه عن طلب التعويض عن قرار النقل فإنه متى كان قد ثبت على الوجه السابق سلامة قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١ لسنة ١٩٨٣ المطعون عليه فإن ركن الخطأ يكون قد انتفى ولا تسأل الإدارة لامتناع أحد عناصر المسؤولية في شأنها . وعن طلب التعويض عن قرار النقل المفاجيء من زكريار إلى مصر قبل الموعد المحدد وهو مقابل مرتب ثلاثة أشهر بفترة الخارج فإن قرار رئيس الجمهورية رقم ٩١٣ لسنة ١٩٧٠ المنظم لصرف هذا التعويض نص على عدم استحقاق هذا المقابل إذا كان النقل راجعاً إلى العضو نتيجة وقائع منسوبة إليه ولا يصرف هذا المقابل إلا إذا كان السبب مرتبطاً بالوظيفة ، ولما كان

الطاعن قد تقل من زغبزار لأسباب سبق بيانها ترجع له ويناء على الطالع من السلطات الفترائية فانه لا يستحق تعويضاً عن هذا النقل .

أما عن طلب التعويض عن وفاة زوجته في صنعاء في حادث اختناقها بالغاز في منزلها فانه لا يوجد ثمة خطأ يمكن نسبته الى وزارة الخارجية المصرية ، حيث وقع الحادث بدولة اليمن والتي عليها وحدها يقع عبء التحقيقات المثبتة لأسباب الحادث ، والتزام على وزارة الخارجية المصرية في هذا الشأن ومن ثم يسقط الأساس القانونى للمطالبة بالتعويض عن هذا الحادث .

ومتى كان ذلك تكون مطالبة الطاعن بالتعويض بجمع عناصره التي ذكرها لا أساس لها من ناحية توافر أركان المسؤولية الموصية للقضاء بهذا التعويض .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد ذهب هذا المذهب فانه يكون قد صالاف صحيح حكم القانون ويكون الطعن عليه خليفاً بالرفض ..
(طعن ١٩٢٦ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٩٠/١٢/٢٠)

قاعدة رقم (١٦٥)

المبدأ :

المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩١٢ لسنة ١٩٧٠ —
المادة الثانية من قرار وزير الخارجية رقم ٢٢١٢ لسنة ١٩٧٢ المنظم لقواعد صرف منحة النقل المفاجيء — منحة النقل المفاجيء ترتبط وجوداً وعدمياً بالنقل في ذاته — أن كان النقل مفاجئاً بأحدى الحالات المحددة بالنصوص استحققت منحة النقل المفاجيء — أما اذا كان النقل غير ذلك فلا تستحق منحة النقل المفاجيء — منحة النقل تكون أثراً من آثار النقل المفاجيء .

الحكمة :

ومن حيث أن المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩١٣ لسنة ١٩٧٠ قد نصت على أن : « يمنح أعضاء البعثات الدبلوماسية والمكاتب الفنية في الخارج مرتب ثلاثة شهور بفئة الخارج في إحدى الحالات الآتية :

١ — قطع العلاقات الدبلوماسية .

٢ — النقل المفاجيء قبل انقضاء المدة المقررة .

٣ — العودة ببناء على طلب الدولة الأجنبية كحالة اعتبار الشخصى غير مرغوب فيه بسبب يتعلق بهام وظيفته .

٤ — العودة بسبب تخفيض العدد المقرر للبعثة والمكاتب الفنية لو أغلقتها .

كما يمنح الورثة الشرعيون المرتب المذكور في حالة وفاة العضو » .

وقد نصت المادة الثانية من قرار وزير الخارجية رقم ٢٢١٣ لسنة ١٩٧٢ المنظم لقواعد صرف منحة النقل المفاجيء على أن : « يمنح الأعضاء منحة تعادل مرتب ثلاثة شهور بفئة الخارج لمواجهة التزامات النقل المفاجيء في إحدى الحالات الآتية :

(١) قطع العلاقات الدبلوماسية .

(ب) النقل المفاجيء قبل انقضاء المدة المقررة .

(ج) العودة ببناء على طلب الدولة الأجنبية كحالة اعتبار الشخص غير مرغوب فيه بسبب يتعلق بهام وظيفته وذلك إذا لم تر الوزارة أن هناك مبرراً مقبولاً منها لاتخاذ هذا الاجراء من جانب الدولة الأجنبية .

(د) العودة بسبب تخفيض العدد المقرر للبعثة والمكاتب الفنية لو أغلقتها .

كما يمنح الورثة الشرعيون المرتب المذكور في حالة وفاة العضو .
وفي كل هذه الاحوال يشترط النص في القرار التنفيذي للنقل على
اعتباره نقلا مفاجئا ، وتصرف من تاريخ صدور القرار ، وتقطع استحقاقات
العضو المنقول بواقع الخارج من هذا التاريخ .

ومناد هذه النصوص أن منحة النقل المفاجيء انما ترتبط وجودا وعدمها
بالنقل في ذاته ، فان كان النقل مفاجئا باحدى الحالات المحددة بالنصوص
استحققت منحة النقل المشبلر اليها ، اما ان كان النقل غير ذلك لم تستحق
تلك المنحة ، ومن ثم فان منحة النقل تكون آثرا من آثار النقل المفاجيء ،
ويالتالى فهم لا يمكن أن تكون في الحالة المعروضة اثرا من آثار الفاء
قرار الجزء المقتضى بالفائه في الطعن رقم ٥١ لسنة ١٨ ق المشار اليه .

ومن حيث أن اثبات بالأوراق ان اقرار الصادر بنقل الماطعون
ضده من السفارة المصرية باوسلو الى ديوان عام الخارجية وهو القرار
رقم ٣٠٥٨ بتاريخ ٢٠/١٠/١٩٨٣ قد نص في مادته الأولى على نقل الماطعون
ضده الى الديوان العام اعتبارا من ١/١٢/١٩٨٣ « مع عدم احقينه
في صرف منحة النقل المفاجيء » ، فان هذا القرار بذلك يكون قد انشأ
في حق الماطعون ضده مركزا قانونيا ذاتيا بعدم احقينه في صرف
منحة النقل المفاجيء أى انه يكون قد قرر ان نقل الماطعون ضده ليس بالنقل
المفاجيء وبالتالي فلا يستحق صرف منحة النقل المفاجيء ، وهذا هو المركز
الذاتى الذى ائشاه قرار النقل المشار اليه في حق الماطعون ضده «
ولما كان هذا المركز الذاتى الذى ائشاه قرار النقل المشار اليه في
حق الماطعون ضده ، ولما كان هذا المركز لا شأن له بقرار الجزء
الذى صدر بالفائه بما يترتب عليه من آثار في الطعن رقم ٥١ لسنة
١٨ ق ، فان عدم صرف تلك المنحة للماطعون ضده لم يكون اثرا من آثار
قرار الجزء المقتضى بالفائه ، ومن ثم لا يمكن القول بأن عبارة « وما يترتب
على ذلك من آثار » التى وردت بمنطوق الحكم الصادر في الطعن رقم ٥١
لسنة ١٨ ق تشمل صرف منحة النقل المفاجيء .

وإذا ذهب الحكم المطعون فيه « الصادر في الطعن رقم ٧٠ لسنة ٢٠ ق » خلاف هذا المذهب فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ،
بما يستوجب الحكم بالفائه .

(طعن ٥٢٠ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٩١/٢/٩)

قاعدة رقم (١٦٦)

المبدأ :

استحقاق عضو البعثة الدبلوماسية من وظيفة ملحق حتى وظيفة مسفير من الفئة الممتازة — منحة تعادل ثلاثة شهور في حالة إجبار عضو البعثة أو المكتب الفني على ترك مقر العمل في الخارج بصورة فجائية لسبب خارج عن إرادته ولا دخل له في تحقق أساس ذلك نص قرار رئيس الجمهورية رقم ٩١٢ لسنة ١٩٧٠ وقرار وزير الخارجية رقم ٢٢١٢ لسنة ١٩٧٢ — مفهوم المخالفة — اعتبار الشخص غير مرغوب فيه لسبب يتعلق بسلوكه الشخصي وارتكابه فعلا مؤثما — لا يفيد من الأحكام السابقة .

الحكمة :

ومن حيث أن المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩١٢ لسنة ١٩٧٠ بمنح البعثات الدبلوماسية والمكاتب الفنية في الخارج مرتب ثلاثة أشهر بصفة الخارج في بعض الحالات ويعنح الورثة الشرعيين المرتب المذكور في حالة وفاة العضو تنص على أن « يمنح أعضاء البعثات الدبلوماسية والمكاتب الفنية في الخارج مرتب ثلاثة شهور بصفة الخارج في إحدى الحالات الآتية :

١ — قطع العلاقات الدبلوماسية .

٢ — النقل المفاجيء قبل انقضاء المدة المقررة .

- ٣ — العودة بناء على طلب الدولة الأجنبية كحالة اعتبار الشخص غير مرغوب فيه بسبب يتعلق بهمهم وظيفته .
- ٤ — العودة بسبب تخفيض العدد المقرر للبعثة والمكاتب الفنية أو اغلاقها .

وقد أصدر وزير الخارجية القرار رقم ٢٢١٣ لسنة ١٩٧٢ بالقواعد المنفذة للقرار الجمهوري المشار اليه ونص في المادة الأولى منه على انه مع عدم خلال بالقواعد المنظمة لتنتقلت أعضاء البعثات الدبلوماسية في الخارج والديوان العام تسرى احكام القرار الجمهوري رقم ٩١٣ لسنة ١٩٧٠ على أعضاء البعثات الدبلوماسية اعتبارا من ١٩/٥/١٩٧٠ تاريخ صدوره ، ونص في المادة الثانية على ان : « يمنح الأعضاء منحة تعادل مرتب ثلاثة شهور بفترة الخارج لمواجهة التزامات النقل المفاجيء في احدى الحالات الآتية :

(١) قطع العلاقات الدبلوماسية .

(ب) النقل المفاجيء قبل انقضاء المدة المقررة .

(ج) العودة بناء على طلب الدولة الأجنبية كحالة اعتبار الشخص غير مرغوب فيه بسبب يتعلق بهمهم وظيفته وذلك اذا لم تر الوزارة ان هناك مبررا مقبولا منها لاتخاذ هذا الاجراء من جانب الدولة الأجنبية .

(د) العودة بسبب تخفيض العدد المقرر للبعثة والمكاتب الفنية أو اغلاقها .

وفي كل هذه الأحوال يشترط النص في القرار التنفيذي للنقل على اعتباره نقلا مفاجئا ... » .

وتنص المادة الثالثة من القرار المذكور على انه « لا تسرى القواعد السابقة في الحالات الآتية :

(أ) الأعضاء الذين يعودون الى ج.م.ع. نتيجة لارتكابهم مخالفات أو أخطاء يثبت التحقيق ادانتهم فيها .

(ب) الأعضاء الذين يعودون الى ج.م.ع. نتيجة طلبهم قبل قضاء المدة المقررة للخدمة في الخارج .

(ج) الأعضاء الذين ينقلون من بعثات الى بعثات أخرى في الخارج .

وقد أكد القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٢ بإصدار قانون نظام السلك الدبلوماسي والقنصلي صرف الراتب المذكور للأعضاء المشار اليهم وذلك بموجب نص المادة ٣٧ والتي تقضى بان يصرف لرؤساء واعضاء البعثات الدبلوماسية والقنصلية والمكاتب الفنية الملحقة بها تعويض يعادل ما كان يتقاضاه العضو فعلا من مرتب ورواتب اضافية عن مدة ثلاثة اشهر وذلك في حالات النقل المفاجيء التي يقررها وزير الخارجية ووفقا للشروط والقواعد التي تحددها اللائحة التنظيمية للخدمة بوزارة الخارجية .

ويبين من استعراض الأحكام المتقدمة انه فضلا عن انها تقرر الراتب المذكور لأعضاء البعثات الدبلوماسية بالخارج دون أن ترد بها إشارة الى منح هذا الراتب للعاملين بهذه البعثات في ضوء ما هو معلوم من انه عند اطلاق عبارة « أعضاء البعثات الدبلوماسية » أو « أعضاء السلك » فانه يقصد بها شاغلو وظائف ملحق حتى وظيفة سفير من الفئة الممتازة والخاضعون في شئونهم الوظيفية لأحكام وقواعد قانونية خاصة بخلاف سائر العاملين بوزارة الخارجية والذين يخضعون في شئونهم الوظيفية كاصل عام لأحكام قوانين نظام العاملين المدنيين في الدولة ، فضلا عما تقدم فانه يبين من استقراء الحالات الأربع التي يستحق العضو عند توافر أحداها الراتب محل البحث انه يجمعها معيار واحد وحكمة واحدة أما المعيار فانه يتمثل في اجبار عضو البعثة أو المكتب الفني على ترك مقر العمل في الخارج بصورة فجائية لسبب خارج

عن اراحته ولا دخل له في تحقيقه يؤكد ذلك عبارة الحالة الثانية وهي النقل المفاجيء قبل قضاء المدة المقررة ، وكذا المثال الوارد بالحالة الثالثة وهي حالة اعتبار الشخص غير مرغوب فيه بسبب يتعلق بهام وظيفته حيث يستفاد بمفهوم المخالفة لهذا المثال انه اذا اعتبر الشخص غير مرغوب فيه لسبب يتعلق بسلوكه الشخصي أو لارتكابه فعلا مؤثما فانه لا يفيد من حكم المادة المذكورة وتقنيننا لهذا الفهم جاء قرار وزير الخارجية رقم ٢٢١٣ لسنة ١٩٧١ المشار اليه ونص صراحة على أن هذه المنحة لمواجهة التزامات النقل المفاجيء للحالات الأربع سالفة الذكر كما نص على حرمان عضو البعثة الذي يعود لارتكابه مخالفات أو أخطاء بثبت التحقيق ادانته فيها أو بناء على طلبه .

وأما الحكمة من تقرير المنحة في الحالات الأربع المشار اليها فانها تتمثل في تعويض عضو البعثة أو المكتب بمبلغ جزافي قيمته راتب ثلاثة اشهر بصفة الخارج عما يصيبه من خسائر مادية نتيجة اضطراره لترك مقر البعثة أو المكتب بصورة مفاجئة عند تحقق احدى هذه الحالات أو لمساعدته — كما عبر قرار وزير الخارجية رقم ٢٢١٣ لسنة ١٩٧٢ على مواجهة التزامات النقل المفاجيء ومن ثم فانه — حتى يتوافر المعيار والحكمة المشار اليهما — لا يكفى صدور القرار بصورة مفاجئة وانما ان يتم تنفيذ النقل أو العودة الى البلاد أيضا بهذه الصورة المفاجئة والتي لا تمنح لعضو البعثة الوقت الكافي والمناسب لتصفية متعلقاته وتسوية حقوقه بما يتجنب معه أى خسارة أو على الأقل بأقل قدر من الخسارة .

ومن حيث انه بتطبيق ما تقدم على حالة الطاعن فانه وقد نقل للعمل بالفرنسية العامة في مونتريال وتسلم عمله بها في ١٩٨١/٩/١ ثم رضى في ١٩٨٢/٥/١٥ لوظيفة من درجة مدير عام ومن ثم تقرر نقله الى الدبوان العام بالقاهرة تنفيذا للقواعد التنظيمية المطبقة والتي لا تسمح بالحاق مديري العموم بوظيفة ملحق ادارى بالبعثات الخارجية الا ان الوزارة منحت مهلة لتنفيذ قرار النقل حتى ١٩٨٢/٣/١ ثم قررت مد هذه المهلة

حتى ١٩٨٣/١١/١ أى انه منح مهلة بلغت في مجموعها حوالى عاما ونصف لتنفيذ قرار النقل يتكّن خلالها من تصفية متعلقاته وتسوية حقوقه ومن ثمّ فمائه اذا قيل ان ان قرار نقله المشار اليه جاء فجائيا لانه لم يكن في وسعه توقع وقت الترقية التى كانت السبب في صدور قرار النقل الا ان تنفيذ هذا انقرار لم يكن فجائيا بعد ان منح الطاعن المهلة المشار اليها وتبعها لذلك فانه بافتراض افادة العاملين بالبعثات الخارجية من غير أعضاء هذه البعثات من أحكام منحة النقل المفاجيء فان الطاعن لا يفيد من هذه الأحكام بالنسبة للحالة محل هذا الطعن لانه وقد منح المهلة المناسبة لتنفيذ قرار نقله من القنصلية العامة في مونتريال الى القاهرة فان قرار النقل المذكور يفتى عنه وصف النقل المفاجيء حتى وان تم هذا النقل قبل قضاء مدة العمل بالخارج كاملة وقدرها ثلاث سنوات اذ انه بالاضافة لما سلك من بيان محدد المقصود بالنقل المفاجيء فانه لو اراد المشرع اعتبار كل نقل قبل انتهاء مدة العمل بالخارج نقلا مفاجئا لاكنى في صياغة النص بالنسبة للحالة الثانية بالنقل قبل قضاء المدة المقررة دون أن يقرن هذا النقل بوصف المفاجيء .

ومن حيث انه لا يغير مما تقدم ما أبداه الطاعن من قيام جهة الادارة بالحاق عاملين من درجة مدير عام للعمل بالبعثات الخارجية في اوقات معاصرة ولاحقة على صدور قرار نقله بالمخالفة للقاعدة التنظيمية السارية في هذا الشأن والتي نقل الطاعن تنفيذها لها ، ذلك ان مخالفة الادارة لهذه القاعدة بالنسبة لبعض الحالات ان صح ذلك لا تصلح سببا للطعن على القرارات الأخرى التى اصدرتها الادارة وفقا لهذه القاعدة كما لا تصلح مستندا لاستحقاق الطاعن للمنحة المشار اليها رغم عدم توافر احدى حالات استحقاقها في حقه .

(طعن ١٨٥٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٩٣/٥/٨)

ثانياً - بدلات

قاعدة رقم (١٦٧)

المبدأ :

ناط المشرع بوزير الخارجية تحديد فئات بدل التمثيل الإضافي وبندل الاغتراب الإضافي بعد اخذ رأى اللجنة المشكلة بوزارة الخارجية وذلك فى حدود الاعتمادات المالية الواردة بالموازنة وبرعاية ظروف المعيشة ومركز مصر فى البلد التى بها البعثة الدبلوماسية المصرية - لا وجه بعدم المساواة بين أعضاء السلك الدبلوماسى والقنصلى والعاملين من غير الأعضاء - أساس ذلك : أن المشرع لم يستلزم هذه المساواة ولم يفرضها وإنما فوض الأمر لوزير الخارجية واللجنة المشكلة بوزارة الخارجية وفقاً للضابطين المشار إليهما .

الحكمة :

ومن حيث أن المادة الرابعة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٥ ببعض الأحكام المتعلقة بنظام السلكين الدبلوماسى والقنصلى تنص على أن : « يمنح بدل الاغتراب الأسمى للعاملين المحققين بالبعثات فى الخارج من غير أعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى بواقع ١٠٠٪ من أول مربوط الفئة الوظيفية » وهو عين ما رده نص المادة ٤٦ من قانون السلك الدبلوماسى والقنصلى الصادر بالقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٢

ومن حيث أن المادة الخامسة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه تقضى بأن : « ويمنح بدل تمثيل اضافى لأعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى بالبعثات فى الخارج وبندل اغتراب اضافى للعاملين بالبعثات فى الخارج من غير أعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى فى حدود الاعتمادات المسلية المدرجة بالموازنة ، وبرعاية مركز مصر فى

البلاد المختلفة ومستوى المعيشة فيها ويصدر بتحديد ثنات هذين البلدين قرار من وزير الخارجية بعد اخذ رأى لجنة تشكل برئاسة وكيل وزارة الخارجية ، وعضوية مثل كل من وزارة الخارجية ووزارة المالية والجهات المركزى للتنظيم والادارة .

وقد وردت المادة ٤٧ من قانون السلك الدبلوماسى والقنصلى رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٢ ذات حكم المادة الخامسة المشار اليه .

ومفاد نص المادة الخامسة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٥ .
والمادة ٤٧ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٢ المشار اليهما انه قد نيط بوزير الخارجية تحديد ثنات بدل التمثيل الاضافى وبدل الاغتراب الاضافى بعد اخذ رأى اللجنة المشكلة وذلك فى حود الاعتمادات المالية الواردة بالموازنة وبرعاية ظروف المعيشة ومركز مصر فى البلد التى بهما البعثة الدبلوماسية المصرية .

ومن حيث ان بدل التمثيل الاضافى وبدل الاغتراب الاضافى تقررت ثناته بقرار وزير الخارجية رقم ٢٣٢٤ لسنة ١٩٧٨ الصادر بتاريخ ١٨/٩/١٩٧٨ بعد اخذ رأى اللجنة المشكلة وفقا للقانون بوزارة الخارجية « اشير الى ذلك فى ديباجة القرار » وقد عومل الطاعن بمقتضى هذا القرار ولا مجال للنص عليه بأنه لم يسو بين أعضاء السلك الدبلوماسى والقنصلى والعاملين من غير أعضاء السلك اذ أن القانون لم يستلزم هذه المساواة او يغير فيها وانما فوض الامر فى ذلك لوزير الخارجية واللجنة المشكلة بوزارة الخارجية وفقا لضابطين محددين يتمثلان فى مراعاة مركز مصر فى البلد الذى فيه البعثة الدبلوماسية ومستوى ظروف المعيشة فيها .

ومن حيث انه لا مجال لما يطلبه الطاعن من معاملته بقرار وزير الخارجية رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٨١ الصادر بتاريخ ٢٦/٢/١٩٨١ الذى

قضى بشأن ما يصرف للعاملين المدنيين من شاغلي الوظائف العليا ومدير عام طبقا للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الذين ينتدبون في مهام تفتيشه أو للتحقيق أو مقرر لها رواتب اضافية طبقا لنص المادة الخامسة من اللائحة التنظيمية للخدمة في وزارة الخارجية وطبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٤/٣/١٩٥٦ ، الرواتب الاضافية المقررة للوزير المفوض في الدول التي ينتدبون اليها ، وذلك طالما أنه من الثابت أن الطاعن لم يكن منتدبا في مهمة تفتيشية أو للتحقيق . لم يتم به تبعا مسند استحقاق تلك الرواتب الاضافية .

ومن حيث أنه بناء على ما تقدم يكون الطعن غير قائم على سببه صحيح ومن حيث أن الحكم المطعون فيه أخذ بهذا النظر فيكون قد صادفه صحيح حكم القانون ، مما يتعين معه القضاء بقبول الطعن شكلا ، ورفضه موضوعا والزام الطاعن المصروفات .

(طعن ١٨٥٣ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٨٨/١١/٢٧)

قاعدة رقم (١٦٨)

المبدأ :

منح المشرع اعضاء السلكين الدبلوماسي والتقني بدلا اضافيا برعاية لظروف المعيشة بالخارج — بدل التمثيل الاضافي بالنسبة لأعضاء وبديل الاغتراب الاضافي بالنسبة للعاملين — لم يحدد المشرع بالنص نسبة هذا البديل وانما فوض وزير الخارجية في تحديد هذه النسبة وتعديلها اساس ذلك نص المائتين ٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ٧٥ و ٤٧ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٢ مفايرة قرار وزير الخارجية في نسبة بدل التمثيل المقررة لاعضاء هذه البعثات لا تصلح سببا للطعن على هذا القرار .

الحكمة :

ومن حيث أنه بالنسبة لطالب صرف المرتبات الاضافية والبدلات وغيرها بالفئة المقررة للمستشار حتى اليوم السابق على ترقية الطاعن.

محيرا عاما وبالفئة المقررة للوزير المفوض بعد هذا التاريخ فانه اذ يبين من سياق الوقائع أن المقصود بهذه المرتبات الإضافية والبدايات هو بدل الاغتراب الإضافي .

ومن حيث ان المادة (٥) من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٥ ببعض الاحكام المتعلقة بنظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي تنص على ان : —
يمنح بدل تمثيل اضافي لاجزاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي المعيّنين بالبعثات في الخارج وبدل اغتراب اضافي للعاملين المنحتمين بالبعثات في الخارج من غير اجزاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي في حدود الاعتمادات المدرجة بالموازنة وبمراعاة مركز مصر في البلاد المختلفة ومستوى ظروف المعيشة فيها وبما لا يجاوز نسب غلاء المعيشة وفقا للبيانات الرسمية التي تحصل عليها وزارة الخارجية .

ويصدر بتحديد فئات هذين البديلين قرار من وزير الخارجية بعد اخذ رأى لجنة تشكل برئاسة وكيل وزارة الخارجية وعضوية ممثل من كل من وزارة المالية والجهاز المركزي للتنظيم والادارة ، وتتعقد اللجنة مرة كل ستة اشهر على الاقل للنظر في تعديل نسب هذه الفئات زيادة أو نقصا بناء على ما تراه وزارة الخارجية في ضوء ما يرد لها من بعثاتها بالخارج وتقارير المفتشين وغير ذلك من البيانات ... » .

ويبين من هذه المادة ان المشرع بعد ان قرر بالمادتين الثالثة والرابعة بدل التمثيل الاصلى لاجزاء البعثات بالخارج وبدل الاغتراب الاصلى للعاملين بهذه البعثات وحدد كلا منهما بنسبة ١٠٠٪ من اول الربط المالى للوظيفة قرر بالمادة المذكورة منح هاتين الفئتين بدلا اضافيا مراعاة لظروف المعيشة بالخارج واطلق عليه بدل التمثيل الاضافى بالنسبة للاعضاء وبدل الاغتراب الاضافى بالنسبة للعاملين ولم يحدد المشرع بالنص نسبة هذا البديل وانما مفوض وزير الخارجية في تحديد هذه النسبة وتعديلها زيادة أو نقصا وذلك في ضوء الاعتمادات المدرجة بالموازنة وظروف

المعيشة في الدول المختلفة التي توجد بها هذه البعثات ، وقد ردد المشرع ذات الحكم تقريبا بالمادة ٤٧ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٢ باصدار قانون نظام انسلك الدبلوماسية وانتقضى ولم يضع المشرع باى من هذين القانونين ما يلزم وزير الخارجية بتوحيد نسبة هذا البديل بالنسبة للاعضاء والعاملين وانما ترك لتوزير حرية تحديد النسبة المقررة لاي من هاتين الطائفتين بمراعاة الاعباء والالتزامات المفروضة على افراد كل طائفة منها ولا يقتيد في ذلك الا بالحدود والضوابط المبينة تفصيلا بالنص ومن ثم ناذ ما جاء قرار وزير الخارجية انصاير بناء على هذا التفويض وغاير في نسبة بدل الاغتراب الاضافى المقرر للعاملين بالبعثات في الخارج عن نسبة بدل التمثيل الاضافى المقرر لاعضاء هذه البعثات فلا تثيريب عليه في ذلك ولا نصلح هذه المغايرة سببا للطعن على هذا القرار .

وتطبيقا لما تقدم وفي ضوء ما ثبت من قيام الوزارة بصرف بدل الاغتراب الاضافى للطاعن وفقا للنسبة المحددة بقرار وزير الخارجية رقم ٢٣٣٤ لسنة ١٩٧٨ الصادر في ١٨/٧/١٩٧٨ تنفيذا لحكم المادة (٥) من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٥ سالفه الذكر — وهو الامر الذى لم يدع الطاعن بما يخالفه — وثم يكون الطاعن قد تقاضى — ابان فترة عمله بانتقضية العالمة في مونتريال — بدل التفرغ الاضافى المستحق له وبالنسبة المقررة قانونا وتكون مطالبته بصرف هذا البديل اليه بنسبة اعلى على النحو المقرر لوظيفة المستشار (عضو البعثة) حتى تاريخ ترقيته لوظيفة من درجة مدير عام ثم بالفئة المقررة للوزير المفوض (عضو البعثة) اعتبارا من هذا التاريخ على غير سند من القانون متعينة الرفض هذا فضلا عما انتهى اليه الحكم المطعون فيه بحق من عدم استحقاق الطاعن للبدلات الاضافية على اساس الراتب المقرر للوظيفية المرقى اليها (مدير عام) تأسيسا على أن فترة تواجد من يرقى الى هذه الدرجة بالخارج فترة مؤقتة يصطحب خلالها وضعه الوظيفى السابق على الترقية دون ان يغير مما تقدم ما يترتب على هذا القضاء من جعل العاملين بالبعثات الدبلوماسية

في وضع يقل ماليا عن اقرانهم من العاملين بالمكاتب الفنية اذ ان علاج هذه المفارقة يتم باعادة النظر في احكام قرار وزير الخارجية الصادر بتقرير نسبة البدلات الاضافية لهؤلاء وليس بالخروج على هذه الاحكام الصادرة صحيحة في ظل سندها التشريعي .

ومن حيث انه متى استبان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اصاب في قضائه برفض طلبى الطاعن على النحو السالف بيانه فانه يتعين رفض الطعن والزام الطاعن المصروفات .

(طعن رقم ١٨٥٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٩٣/٥/٨)

تاسعا — المترجمون والكتبة المؤقتون

قاعدة رقم (١٦٩)

المبدأ :

القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ بنظم السلكين الدبلوماسى والقنصرى
— القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٠ فى شأن العاملين فى سلك التمثيل التجارى .
اجاز المشرع تعيين مترجمين وكتبة بصفة مؤقتة فى البعثات الدبلوماسية
والقنصلية من المقيمين بالدولة التى بها مقر البعثة سواء من المصريين
أو الاجانب نظير مكافأة تحددها وزارة الخارجية — ليس للمعين بهذه الصفة
الحق فى بدل اغتراب أو ملابس ولا فى مصاريف انتقال أو بدل سفر عند
التعيين أو الرفض ولا فى مكافأة عن مدة الخدمة الا اذا كانت قوانين بلاده
تحتّم صرف هذه المكافأة .

الحكمة :

ومن حيث أن المادة الأولى من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٠ فى
شأن العاملين فى سلك التمثيل التجارى نصت على أن تسرى على أعضاء
السلك التجارى أحكام القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ بنظم السلكين
الدبلوماسى والقنصرى والقوانين المعدلة له .

كما تسرى عليهم سائر أحكام القوانين المطبقة على أعضاء السلكين
الدبلوماسى والقنصرى حاليا ومستقبلا .

ومن حيث أن اللائحة التنظيمية للخدمة فى وزارة الخارجية الصادرة
بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٨ خصصت الفصول من الأول
حتى السابع للأحكام الخاصة بأعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصرى

وخصصت الفصل الثامن للمترجمين والكتبة المؤقتين إما الفصل التاسع فقد خص للعمال المهنيين ومعاونى الخدمة (الخدم قبل تعديل اللائحة بالقرار الجمهورى رقم ١٧٤١ لسنة ١٩٦٧) .

ومن حيث أنه فيما يتعلق بالأحكام التى تنظم العلاقة الوظيفية للمترجمين والكتبة المؤقتين التى ورد النص عليها فى الفصل الثامن فقد تضمنتها المادتين ٢٦ ، ٢٧ حيث نصت المادة ٢٦ على أنه يجوز عند الاقتضاء وبإذن من وزير الخارجية وبالشروط التى تضعها تعيين مترجمين وكتبة مؤقتين فى البعثات الدبلوماسية والقنصلية ويجوز انتخابهم محليا كما يجوز أن يكونوا من الأجانب .

وتنص المادة ٢٧ على أن يعين المترجمون والكتبة المؤقتون بالمكافأة التى تحددها لهم وزارة الخارجية وليس لهم الحق فى بدل اغتراب أو بدل ملابس ولا فى مصاريف انتقال أو بدل سفر عند التعيين أو الرفت أو مكافأة عن مدة خدمتهم الا اذا كانت قوانين بلادهم تحتم صرف هذه المكافأة .

ومن حيث أن مؤدى النصوص المتقدمين أنه يجوز تعيين مترجمين وكتبة بصفة مؤقتة فى البعثات الدبلوماسية والقنصلية محليا — أى من المقيمين بالدولة التى بها مقر البعثة — يستوى أن يكونوا من المصريين أو الأجانب ، نظير المكافأة التى تحددها وزارة الخارجية وبالشروط التى تضعها . وفيما عدا هذه المكافأة فليس للمعين بهذه الصفة الحق فى بدل اغتراب أو ملابس ولا مصاريف انتقال أو بدل سفر عند التعيين أو الرفت أو مكافأة عن مدة الخدمة الا اذا كانت قوانين بلاده تحتم صرف هذه المكافأة .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق ان المدعى عين كاتباً محلياً بمكتب التمثيل التجارى ببيروت فمن ثم فلا يكون له اصل حق عند انتهاء خدمته فى المطالبة بمصاريف نقل !متعته أسوة بأعضاء السلكين الدبلوماسى أو

القنصل أو العمال المهنيين ومعاونى الخيمة لحرمانه من هذا الحق بصريح
نص المادة ٢٧ من اللائحة المشار إليها .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قضى بغير هذا النظر ، فانه يكون
قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله حريا بالالغاء مما يتعين معه
الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم المطعون فيه ويرفض
الدعوى والزام المدعى المصروفات .

(طعن ٣٠٩١ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٨٨/١/١٧)

عاشرا — تاديب

قاعدة رقم (١٧٠)

المبدأ :

المادة ٧٥ من قانون السلك الدبلوماسى والقنصرى رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٢ — يترتب على توقيع عقوبة اللوم التى يوقعها مجلس التاديب على عضو السلك الدبلوماسى والقنصرى بعض الآثار السلبية على حياته الوظيفية — تتمثل هذه الآثار السلبية فى تخطيه فى الترقية ثلاث مرات مع تأخير نقله الى البعثات الدبلوماسية والقنصلية بالخارج — لمدة ثلاث سنوات متتالية عند النظر فى نقله للخارج — مع نقله الى الديوان العام اذا كان يعمل فى هذه البعثات بالخارج — يبدأ حساب مدة الثلاث سنوات المثار اليهم من تاريخ النظر فى النقل للخارج وليس من تاريخ صدور القرار التاديبى .

المحكمة :

ومن حيث أن مقطع الفصل فى المنازعة الثالثة هو بيان مدى مشروعية القرار رقم ٩٥٩ لسنة ١٩٨٥ الصادر من وزير الخارجية بتاريخ ١٩٨٥/٧/٧ بنقل بعض أعضاء السلك الدبلوماسى والقنصرى من الديوان العام الى البعثات الدبلوماسية والقنصلية بالخارج وذلك غيا تضمنه من ترك المدعى بالديوان العام دون نقله .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق والمستندات أنه نسب الى المدعى الاتهام بارتكاب بعض المخالفات التأديبية المتحصلة فى عدم امانته فى تحرير كشوف الامتعة والمنقولات الشخصية الخاصة به المرسلة من القنصلية المصرية ببومباى الى اوزارة بمصر باغفال ذكر الجلود والاشياء الاخرى التى ضببطت بمعرفة السلطات الجمركية ، والاخلال بواجبات الوظيفة بان

جلب ضمن امتعته الشخصية كمية من الجنود والمشغولات الجلدية بفرض
الانحياز فيها مع تكرار ذلك من قبل ، وقدم المدعى الى مجلس التأديب
بوزارة الخارجية الذى أصدر قراره بتاريخ ١٩٨٢/١/٢١ بمجازاته بعقوبة
الوم ، وصدر بهذه العقوبة القرار الوزارى رقم ٣٣٣ بتاريخ
١٩٨٢/٢/٢ .

ومن حيث أن الفقرة الرابعة من المادة ٧٥ من قانون نظام السلك
الدبلوماسى اتفصلى الصادر بالقانون رقم ٤٥ / ١٩٨٢ تنص على أنه :
« يترتب على توقيع جزاء اللوم التخطى فى الترقية ثلاث مرات مع تأخير
النقل الى الخارج لمدة ثلاث سنوات متتالية عند النظر فى نقله للخارج
مع نقله الى الديوان العام اذا كان يعمل بالخارج » .

ومن حيث أن مفاد هذا النص أنه يترتب على توقيع عقوبة اللوم
التي يوقعها مجلس التأديب على عضو السلك الدبلوماسى والقتصلى
بعض الآثار السلبية على حياته الوظيفية تتمثل فى تخطيه فى الترقية ثلاث
مرات مع تأخير نقله الى البعثات الدبلوماسية والقتصلية بالخارج لمدة ثلاث
سنوات متتالية عند النظر فى نقله للخارج مع نقله الى الديوان العام
اذا كان يعمل فى هذه البعثات بالخارج ، والمقصود بتأخير نقله الى البعثات
المشار اليها بالخارج لمدة ثلاث سنوات متتالية ليس تأخير هذا النقل
لمدة ثلاث سنوات متتالية اعتبارا من تاريخ صدور قرار مجلس التأديب
بمجازاته بهذه العقوبة بحيث ينتهى هذا الأثر بضى هذه المدة محسوبة
بالكيفية السالفة ، وانما المقصود بذلك طبقا لما ورد بصريح نص الفقرة
الرابعة من المادة ٧٥ من قانون نظام السلك الدبلوماسى والقتصلى
السالفة « تأخير النقل الى الخارج لمدة ثلاث سنوات متتالية عند النظر
فى نقله للخارج » وهو بداية حساب مدة الثلاث السنوات المشار اليها
اعتبارا من تاريخ النظر فى النقل للخارج ، أى من التاريخ الذى كان
يسجرى فيه ونفا لمقتضيات العمل وظروفه نقل العضو الى الخارج مع
باقى زملائه فيها لو كان لا يعترض نقله أى مانع ، وهذا التاريخ الاخير

هو الذى يبدأ من حساب مدة الثلاث سنوات المشار اليها وهو ليس بالضرورة تاريخ صدور قرار مجلس التأديب بتوقيع العقوبة المشار اليها، وإنما المرجع فى ذلك الى مقتضيات العمل وظروفه والضوابط العامة التى تجرى عليها وزارة الخارجية فى نقل اعضاء السلك من الديوان العام الى الخارج ، وما يتيحه ذلك كله من حركات نقل الى الخارج كان سيتم فيها نقل العضو الى الخارج مع باقى زملائه ، فبدءا من التاريخ الذى كان من المفروض أن ينظر فيه فى نقل العضو ، يبدأ حساب مدة الثلاث سنوات المتتالية التى يتأخر فيها نقله الى الخارج .

أما لو كان تاريخ صدور قرار مجلس التأديب بالعقوبة المذكورة هو التاريخ الذى يبدأ من حساب مدة الثلاث سنوات المتتالية المشار اليها لورد نص الفقرة الرابعة من المادة ٧٥ السالفة بذلك ، وهو ما كان يفنى المشرع عن ايراد أى عبارة ذات مفهوم آخر ، مثل العبارة التى أتى بها النص حاسما بداية هذه المدة من تاريخ النظر فى نقل العضو للخارج ، الا أن المشرع يستهدف بما أتى به من صياغة لهذا النص ضمان تحقيق الحكم المنصوص عليه بحرمان العضو المذكور لمدة معينة من ميزة النقل الى الخارج التى كان سيستحقها فيما لو لم يقضى بإدانته ومجازاته بالعقوبة السالفة ، ذلك أنه قد يترتب على حساب هذه المدة اعتبارا من تاريخ صدور قرار مجلس التأديب بمجازاته ، انعدام أثرها الحقيقى فى حرمانه من هذه الميزة ، فيما لو انقضت مدة ثلاث سنوات من تاريخ صدور هذا الجراء دون أن يكون العضو مستحقا للنقل الى الخارج مع باقى زملائه فترة جديدة ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وتأويله فيما ذهب اليه من أن مدة الثلاث سنوات المتتالية التى تجرى فيها تأخير النقل الى الخارج يبدأ حسابها من تاريخ صدور القرار التأديبى بتوقيع عقوبة اللوم ، وهو ما يخالف المفهوم الصحيح لنص الفقرة الرابعة من المادة ٧٥ من قانون نظام السلك الدبلوماسى والقنصرى طبقا لما سلف ، كما أن هذا الحكم يكون قد أخطأ أيضا فيما رتبته على هذا

التفسير الخاطيء الذى اعتنقه بهذه المادة من عدم مشروعية القرار المطعون فيه لصدور هذا القرار بترك المدعى فى حركة التنقلات التى تمت بتاريخ ١٩٨٥/٤/٧ بعد انقضاء أكثر من ثلاث سنوات على تاريخ صدور القرار التاديبى المشار اليه .

ومن حيث أن المدعى لم يقدم ما يدل على صدور حركات نقل للخارج بعد توقيع الجزاء التاديبى كان يستحق فيها النقل الى الخارج مع باقى زواله ، وذلك بخلاف حركة النقل المطعون فيها التى صدرت فى ١٩٨٥/٤/٧ ، فانه وفقا للمفهوم الصحيح للنص التشريعى السالف ، لا يبدأ حساب مدة الثلاث سنوات المشار اليها الا من تاريخ حركة النقل المذكورة التى كان يمكن أن تشملها فيما لو لم يصدر هذا الجزاء بحقه اذ يعتبر هذا التاريخ هو تاريخ « النظر فى نقله للخارج » الذى يبدأ منه حساب مدة تأخير النقل ثلاث سنوات متتالية ، بحيث تنتهى هذه المدة ١٩٨٨/٤/٧ طبقا لما سلف . ويزول هذا المانع فى حركة التنقلات التالية لهذا التاريخ الاخير .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه خالف هذا الوجه من النظر وبنى على التفسير الخاطيء الذى اعتنقه للحكم التشريعى المنصوص عليه فى الفقرة الرابعة من المادة ٧٥ من قانون نظام السلك الدبلوماسى والقنصى قضاءه بعدم مشروعية قرار النقل للخارج المطعون فيه الصادر بتاريخ ١٩٨٥/٤/٧ فيما تضمنه من ترك المدعى بالديوان العام دون نقل ، وتنتهى الحكم المطعون فيه من ذلك الى إلغاء القرار سالف الذكر ، فان هذا الحكم يكون قد لخطأ فى تطبيق القانون وتاويله مما يجعله خليقا بالالغاء .
(طعن ٢٠٧٧ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٩١/٥/٢٦)

سوق عام

قاعدة رقم (١٧١)

المبدأ :

القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ بتنظيم تجارة الجملة — قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ١٢٦ لسنة ١٩٦٧ بلائحة سوق الجملة للخضر والفاكهة بمدينة دمنهور — للجنة السوق الاختصاص بشأن الأماكن والمساحات في السوق — سواء بالترخيص في شغلها ابتداء أو بإلغاء هذا الترخيص لاختلافها انتهاء (المادة ١/٦) قرارات اللجنة عاية خاضعة لاعتماد محافظ البحيرة — تفويض المحافظ رئيس مركز دمنهور في هذا الاعتماد بالقرار رقم ٧٠٤ لسنة ١٩٧٦ اجازت اللائحة المذكورة ضمن المادة ٢٧ الفاء الترخيص في حالة مخالفة أى حكم وارد فيها — هذا يصدق على حكم المادة ٢٦ التى حظرت استعمال المحل أو المساحة موضوع الترخيص في غير أغراض عرض الخضر والفاكهة للبيع بالجملة — لم يشترط في هذه الحالة سبق إجراء تحقيق مع المرخص له أو سبق توجيه ائذار اليه — ومن ثم فإن القرار الذى تصدره لجنة السوق ويعتمده رئيس المركز بإلغاء الترخيص اخلاء للمحل الذى ثبت استعماله في غير هذه الأغراض يكون قرارا صادرا من مختص ومبرءا من عيب الشكل ، وقائما على صحيح سببه متفقا وحكم القانون ، مما يجعله بمنأى عن الإلغاء ، ما دام قد تفيا الصالح العام بما يظهره من عيب الانحراف في استعمال السلطة .

الحكمة :

ومن حيث ان الطعن يقوم على أن الحكم المطعون فيه خالف القانون لأن القرار المطعون فيه لم يصدر من محافظ البحيرة ولم يسبق باخطار للطاعن أو بتحقيق معه وذلك لاتجاه النية الى أخذ المحل منه واعطائه مع المحلات الماثلة لآخرين معروفين سلفا ودون اتباع إجراءات الشغل

المقررة في لائحة السوق بحجة أنهم يتاجرون خارج السوق وهو ما يعد انحرافا بالسلطة .

ومن حيث أن القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ بتنظيم تجارة الجملة انطاط بوزير التجارة في المادة الأولى تعيين أماكن أسواق تجارة الجملة وفي المادة الثانية وضع الأحكام والشروط الخاصة بشغل المساحات في هذه الأماكن ، وإجاز له في المادة الخامسة أن يعهد بإدارة تلك الأماكن إلى مجالس المديرية أو المجالس البلدية . وبناء عليه أصدر وزير التموين والتجارة الداخلية في ١٨ من يونيو سنة ١٩٦٧ القرار رقم ١٢٦ لسنة ١٩٦٧ بلائحة سوق الجملة للخضر والفاكهة بمدينة دمنهور ، وقضى في المادة الثالثة بأن يعهد إلى مجلس مدينة دمنهور بإدارة هذه السوق ، وقضى في المادة الرابعة بأن يعمل فيها بأحكام اللائحة المرافقة له . وبالإطلاع على هذه اللائحة يبين أنها نصت في المادة الخامسة على تشكيل لجنة للسوق برئاسة رئيس مجلس المدينة أو من ينوب عنه ومن أعضاء بينهم ، ونصت في المادة السادسة على أنه « تختص لجنة السوق بما يأتي : (١) النظر في طلبات شغل الأماكن والمساحات بالسوق وإخلالها وفقاً لأحكام هذه اللائحة . (٢) » ، ونصت في المادة ٨ على أنه « ولا تعتبر قرارات اللجنة نافذة إلا بعد اعتمادها من السيد محافظ البحيرة » ، ونصت في المادة ٣٦ على أنه « لا يجوز استعمال المحال أو المساحات المرخص في شغلها في غير أغراض عرض الخضر والفاكهة للبيع بالجملة » ونصت في المادة ٢٧ على أنه : « ويجوز إلغاء الترخيص في حالة مخالفة أي حكم أو شرط من الشروط الواردة بهذا القرار ... » وصدر قرار محافظ البحيرة رقم ٧٠٤ لسنة ١٩٧٦ متضمناً في المادة الأولى النص على تفويض رئيس مركز ومدينة دمنهور في اعتماد لجنة سوق الجملة للخضر والفاكهة بمدينة دمنهور . ومفاد هذا أن لائحة سوق الجملة للخضر والفاكهة بمدينة دمنهور الصادرة بقرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ١٢٦ لسنة ١٩٦٧ طبقاً للقانون رقم

٦٨ لسنة ١٩٤٩ بتنظيم تجارة الجبلية ، عقيقت في المادة ١/٦ للجنة السوق الاختصاص بشأن الأملكن والمساحات في السوق سواء بالتريخيص في ثفلها ابتداء أو بالغاء هذا التريخيص لاختلاها انتهاء ، وأخصت في المادة ٨ تراترات اللجنة عاية لاعتماد محافظ البحيرة الذي فوض في هذا الاعتماد رئيس مركز دمنهور بالقرار رقم ٧٠٤ لسنة ١٩٧٦ ، ثم أجازت ضمن المادة ٣٧ الغاء التريخيص في حالة مخالفة أى حكم وارد فيها وهو ما يصدق على حكم المادة ٣٦ التى حظرت استعمال المحل أو المساحة موضوع التريخيص في غير أغراض عرض الخضر والفلكة للبيع بالجبلية ، ولم تشترط في هذه الحالة سبق إجراء تحقيق مع المرخص له أو سبق توجبه انذار اليه ، ومن ثم فإن القرار الذى تصدره لجنة السوق ويعتمده رئيس المركز بالغاء التريخيص اخلاء للمحل الذى ثبت استعماله في غير هذه الأغراض يكون قرارا صادرا من مختص ومبرءا من عيب الشكل وقائما على صحيح سببه متفقا وحكم القانون مما يجعله بمنأى عن الالفاء ما دام قد نفي الصالح العام بما يطهره من عيب الانحراف في استعمال السلطة .

ومن حيث انه يبين من الأوراق أن مجلس ادارة (لجنة) سوق الجبلية للخضر والفلكة بمدينة دمنهور في اجتماعها بجلسة ٤ من يناير سنة ١٩٨٣ ناقشت ما لوحظ من وجود باعة خارج السوق بسبب عوامل منها عدم التمكن من مزاولة النشاط داخل السوق في حين أنه توجد محلات مغلقة أو مستعملة في أغراض لا علاقة لها بالنشاط التجارى داخل السوق ، وقررت تشكيل لجنة معينة لحصر هذه المحلات . وقامت هذه اللجنة المشكلة بالمرور على المحلات داخل السوق في ١٢ من يناير سنة ١٩٨٣ واقترحت الغاء تراخيص محال معينة واخلاءها ومنها محل يستعمله الطاعن كجراج لسيارته الخاصة . واثّر رئيس مجلس ادارة السوق في ١٨ من يناير سنة ١٩٨٣ بالموافقة والعرض على مجلس الادارة . وقرر هذا المجلس برئاسة رئيس مركز ومدينة دمنهور في ٣٠ من

ينالير سنة ١٩٨٣ الغاء تلك التراخيص ومنها الترخيص الخاص بالطاعن ، ووقع رئيس مركز ومدينة دمنهور على محضر الجلسة . وبناء على كتاب مؤرخ ٢ من فبراير سنة ١٩٨٣ من مدير السوق أناد رئيس نقطة شرطة السوق في كتاب مؤرخ ٥ من مارس سنة ١٩٨٣ أن المحل رقم ٣٠ الخاص بالطاعن يستخدم كجراج لسياراته الخاصة رقم ١٤ ملاكى بحيرة . وقد تم تنفيذ القرار في ١٢ من مارس سنة ١٩٨٣ . ويؤخذ من هذه الوقائع أن المحل الخاص بالطاعن والمرخص فيه لعرض الخضر والفاكهة للبيع بالجملة لم يرصد للفرض المخصص له اذ استعمل مكانا لايواء السيارة الخاصة بالطاعن على الوجه الذى سجلته اللجنة المشكلة لحصر مثل عدا المحل في السوق وأكد بعدئذ كتاب رئيس نقطة شرطة السوق ، الأمر الذى يعتبر خروجاً عن حكم المادة ٣٦ من لائحة السوق ويجوز بالتالى الغاء الترخيص طبقاً للمادة ٣٧ منها ، وهو ما حدث بقرار نبع من لجنة السوق بمحضر وقعه رئيس مركز ومدينة دمنهور الذى فوض من جاسب محافظة البحيرة في اعتماد قرارا منها ، ومن ثم يكون هذا القرار صادرا من مختص ومتنقا وحكم القانون على نحو يعصمه من الالغاء ما دام قد خلا من الانحراف في استعمال السلطة على نقض ما يزعمه الطاعن حيث صدر بانهاء ترخيص في محل استخدم في غير غرضه اسوة بأمثاله وتنبى في هذا افساح المجال في السوق لن لم تسعهم محلاتها فحطوا بضاعتهم خارجها على الوجه المدون في محضر مجلس ادارة السوق بجلسة ٤ من ينالير سنة ١٩٨٣ كارهاص لما تنالى بعدئذ من حصر المحلات المخالفة حتى تمام الغاء تراخيصها اخلاء لها لشغلها ، وبالتالي فان الحكم المطعون فيه يكون قد صانف الحق اذ قضى برفض طلب الغاء ذلك القرار وبالزام الطاعن بالمصروفات على سند من مشروعية القرار المطعون فيه ، مما يجعل الظن على هذا الحكم خليقا بالرفض موضوعا مع الزام الطاعن بالمصروفات عملا بالمسادة ١٨٤ من قانون المرافعات .

قاعدة رقم (١٧٢)

المبدأ :

سوق الخضر والفلكة بمدينة الفيوم لا يدعو أن يكون أحد الأسواق العامة أنشئ أساسا من قبل الوحدة المحلية لمدينة الفيوم — وتؤول إيراداته الى مواردها دون حساب الخدمات والتنمية المحلية بها — وتدخل تبعا في الموازنة العامة للدولة .

الفتوى :

وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٧/٥/١٩٩٢ — فاستبان أن المادة ٥١ من قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانونين رقمى ٥٠ لسنة ١٩٨١ و ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ تنص على أن « تشمل موارد المدينة ما يأتى : تسعاً — إيرادات استثمار أموال المدينة والمرافق التى تتولاها وإيرادات الأسواق العامة الواقعة في نطاقها » .

واستظهرت الجمعية العمومية من ذلك أنه انطلاقا من حق الدولة الأصل في جباية الضرائب والرسوم والإيرادات العامة اعتبر المشرع إيرادات الأسواق العامة الواقعة في نطاق المدن موردا من مواردها المالية تقوم بتحصيلها وتؤول الى موازنتها .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن سوق الخضر والفلكة بمدينة الفيوم إنما أنشأته الوحدة المحلية لمدينة الفيوم سنة ١٩٧١ وأقامت به ثمانية وخمسين شادرا ومحلا من حصيلة البالغ المودعة بالحساب الجارى الدائن (تأمينات اشتراكات المواطنين للإنارة والمياه) لصالح المشتركين ، ثم أعلنت هذه البالغ الى الحساب المشار اليه من حصيلة إيجارات ومقابل خدمات الشواذر . فمن ثم تغدو الوحدة المحلية لمدينة

الفيوم هي التي قامت بإنشاء هذا السوق ، ولا يغير من ذلك اسناد ادارته الى حساب الخدمات والتنمية بالمدينة — الذى لم ينشأ الا بقرار محافظ الفيوم رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٦ — حيث قام ببعض التعديلات والترميمات لبعض من الشوارع القائمة مما يندرج فى دائرة أعمال الادارة المنوطة به ، كما أن قيامه باستحداث عشرة شوارع جديدة لا يغير من طبيعة السوق الذى استوى قانونا على صحيح مقوماته قبل انشاء هذا الحساب .

واذ صدر قرار محافظ الفيوم رقم ٩٠ لسنة ١٩٨٤ باللائحة التنفيذية لسوق الخضر والفاكهة بمدينة الفيوم وأثار فى ديباجته الى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧١ بشأن أسواق الجملة ، ونصت المادة (١) منه على ان « يعمل بالقواعد التالية بشأن تنظيم العمل بسوق الجملة للخضر وائفاكهة بمدينة الفيوم » كما نصت المادة (٣) على أن « أهداف وأغراض المشروع : (١) تجميع شوارع الخضر والفاكهة وتجار الجملة بالمدينة فى مكان واحد لأحكام الرقابة التموينية والاشراعية والأمنية على الخضر والفاكهة وتحديد أسعارها طبقا للأسعار الرسمية ... (٢) أحكام الاشراف الصحى » فمن ثم لا يعدو السوق آنف البيان ان يكون أحد الاسواق العامة تسرى فى شأنه سائر الأحكام المنظمة لهذه الاسواق ومنها حكم الفقرة التاسعة من المادة ٥١ من قانون نظام الادارة المحلية سالفه البيان فتغدو بذلك إيراداته موردا من الموارد المالية لمدينة الفيوم . واذ تعتبر موازنة المحافظة شاملة موازنات الوحدات المحلية الواقعة فى نطاقها جزءا من الموازنة العامة للدولة وتدرج بها اعمالا للمادة ٦٧ من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ الصادر باللائحة التنفيذية لقانون نظام الادارة المحلية المعدل بالقرار رقم ٣٤ لسنة ١٩٨٣ فلا يعدو تبعا لذلك من ايلولة تلك الإيرادات بهذا الوصف الى الموازنة العامة للدولة .

لذلك :

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن سون.
الخضر والفاكهة بمدينة الفيوم لا يعدو أن يكون أحد الأسواق العامة
أنشئ أساسا من قبل الوحدة المحلية لمدينة الفيوم ، وتؤول إيراداته الى
مواردها دون حساب الخدمات والتنمية المحلية بها ، وتدخل تبعا في
الموازنة العامة للدولة .

(ملف ٢٧١/١/٥٤ — جلسة ١٧/٥/١٩٩٢)

سینما

أولاً - التكيف القانونى لنشاط العرض السينمائى .

ثانياً - الرقابة على الأشرطة السينمائية .

ثالثاً - المنازعات الناشئة عن تنظيم عرض الأفلام السينمائية .

**رابعاً - مدى أحقية العاملون بالمؤسسة المصرية العامة للسينما
للبدل المقرر للعاملين بهيئة الإذاعة .**

أولا - التكيف القانوني لنشاط العرض السينمائي

قاعدة رقم (١٧٣)

المبدأ :

يعتبر نشاط العرض السينمائي نشاطا تجاريا يقوم على عناصر مادية تشمل العقار والمنقولات اللازمة لزاولة النشاط وعناصر معنوية تتمثل في الاسم التجارى ونوعية النشاط والعقود اللازمة لممارسته مع موزعى الأفلام السينمائية أو منتجها - تشترك العناصر المادية مع العناصر المعنوية في تكوين وحدة قانونية هي المحل التجارى . وهو منقول معنوى بغض النظر عما يشتمل عليه من عقارات ومنقولات ويخضع التعامل عليه والتصرف فيه لأحكام خاصة تختلف عن تلك التى تحكم عناصره - مؤدى ذلك : عدم جواز نزع ملكيته للمنفعة العامة - أساس ذلك : أن نزع الملكية للمنفعة العامة طبقا للمادة ٢٤ من الدستور والقانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ لا يمكن أن يرد إلا على عقار بالمعنى المحدد للعقار بالمادة ٨٢ / ١ من القانون المدنى أى العقار الثابت بأصله ولا يمكن نقله إلا باتلافه - لا مانع حينئذ أن يشمل نزع الملكية أجزاء العقار وتوابعه وملحقاته كالعقار بالتخصيص - أثر ذلك : عدم جواز نقل ملكية نشاط سينمائي جبرا من المالك إلى الدولة إلا بالتأميم ووسيلته هي القانون .

المحكمة :

ومن حيث أنه قد تبين للمحكمة الإدارية العليا (دائرة منازعات الأفراد والهيئات والعقود الإدارية والتعويضات) عند نظرها للطعن المائل بجلسة ١٩٨٨/٢/١٣ أنه وإن كانت أحكام المحكمة الإدارية العليا قد سارت على اعتبار قرارات النفع العام لدور العرض الصادرة وفقا لأحكام قانون نزع الملكية رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ - قرارات مشروعة وأن جهة الإدارة بإصدارها لهذه القرارات لا ترتكب أى خطأ يستتبع التعويض عنه -

الا انه قد ثارت وجهة نظر جديدة قد تؤدي الى العدول عما سارت عليه احكام المحكمة الادارية العليا سالفة الذكر . وتتلخص وجهة النظر الجديدة الجديدة في أن تقرير صفة النفع العظام لدور العرض السينمائي ونقل ملكيتها من الملكية الخاصة الى الملكية العامة — يعتبر في حقيقته تأمينا لهذه الدور مما كلف يستوجب أن يصدر بقانون وليس بقرار من رئيس الوزراء باعتبار أن قانون نزع الملكية رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ يسرى على العقارات دون التقلات المسادية والمعنوية التي تشملها دور العرض السينمائي . ويؤيد وجهة النظر الجديدة ما انتهت اليه الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٩٨٥/١١/٦ بشأن ابداء الرأي في جواز استصدار قرار جمهوري بنزع ملكية العقار رقم ٨ شارع عماد الدين للمنفعة العامة — وهو العقار القائمة عليه سينما الكورسال الشقوى — فقد استبان للجمعية العمومية أن محل الملكية لم يقتصر على العقار فقط وانما امتد الى ما الحق بالعقار من عناصر تكون أساس مباشرة النشاط فيه كسينما اذ المطلوب أن يظل لاستعماله بعد نزع الملكية سينما أيضا مما ينصح عن أن نزع الملكية ليس هدفه العقار فقط وانما النشاط الذي يتخذ العقار محلا له وهو ما لا يجوز نقله من الملكية الخاصة للأفراد الى الملكية العامة للتولة بنزع الملكية طبقا للقانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ والمادة ٣٤ من الدستور التي عالجت موضوع نزع الملكية ، وانما طبقا للمادة ٣٥ من الدستور أى من خلال التأميم وهو لا يكون الا بقانون . والقول بغير ذلك ينحرف بنظم نزع ملكية العقارات المقرر في الدستور وفي القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ للوصول الى التأميم بغير الاداة القانونية التي تطلبها الدستور لذلك وهى القانون . ولذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز استصدار قرار جمهوري بنزع ملكية العقار رقم ٨ بشارع عماد الدين بالقاهرة المقام عليه دار سينما الكورسال الشقوى لانفعه العامة طبقا لاحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه . وكل ما تقدم فقد استوجب الأمر

احالة الطعن الى الدائرة المشكلة طبقا للمادة ٥٤ مكررا من قانون مجلس الدولة .

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على حكمى المحكمة الادارية العليا فى الطعنين رقمى ٨٥٢ و ٨٣١ لسنة ١٢ القضائية انها يتعلقان بدارى سينما اوبرا وديانا وأن ارض ومبائى كل دار مملوكة لشخص وكان مستأجر الاولى قد وضع فيها المنقولات اللازمة للاستغلال السينمائى وهى مملوكة له وهرهونه رهنا حيازيا للغير وأعدھا كمشروع للعرض السينمائى يمارس به نشاطه اما الثانية فكانت العقارات والمنقولات مملوكة لذات المالك اما المستأجر فكان يستأجر دار السينما المجهزة بمعرفة المالك عقارات ومنقولات ثم اضاف اليها بعض المنقولات (حددها الخبير الذى انتدبته المحكمة الادارية العليا ثم أصدرت الجهة الادارية المختصة قرارا باعتبار مشروع توفير دور العرض السينمائى للفيلم المصرى من أعمال المنفعة العامة ونزع ملكية الدور اللازمة له ، ثم قرارا آخر بنزع ملكية ارض وبناء ومبتملات كل من دارى سينما اوبرا وديانا . فرفعت دعوى بالنسبة لكل منهما امام محكمة القضاء الادارى بطلب الحكم بوقف تنفيذ قرار نزع الملكية وبالفائه ، وتدخل المستأجر فى الدعوى الاولى طالبا وقف تنفيذ قرار نزع الملكية والفائه فيما تضمنه من نزع ملكية المنقولات التى يملكها والتى ادخلها على الدار لاستغلالها فى مشروع العرض السينمائى الذى يمارس به نشاطه . وقد انتهت محكمة القضاء الادارى فى الدعويين الى أن المسلم به فى العصر الحديث أن انشاء دور العرض السينمائى والمسارح هو من قبيل انشاء المرافق التجارية التى يمكن للدولة أن تضطلع بها وأن تستخدم فى سبيل تحقيق أغراضها وسائل القانون العام . فاذا قدرت الجهة الادارية أن هذا المرفق فى حاجة الى انشاء دور عرض أو نزع ملكية دور عرض سينمائى قائم فان تصرفها يكون مطابقا للقانون ، ومن ثم يكون قرارها باعتبار مشروع توفير دور العرض السينمائى للفيلم المصرى من أعمال

المنفعة العامة — وقرارها بنزع ملكية دارى سينما أوبرا وديانا —
صحيحين ومطابقين للقانون الا فيما تضمنه قرار نزع الملكية من منقولات
والآلات ، اذ الأصل أن نزع الملكية للمنفعة العامة لا يرد الا على العقارات
كما يرد على المنقولات المملوكة للمالك العقار والتي تعتبر عقارا
بالتخصيص وفقا لأحكام القانون المدنى — اما غير ذلك من المنقولات
فيظل محتفظا بطبيعته كمنقول ولا يجوز نزع ملكيته وفقا لأحكام القانون
رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة
أو التحسين — وذلك سواء كانت هذه المنقولات مملوكة للمالك وكانت
غير مخصصة لخدمة العقار أو كانت مملوكة للمستأجر . ومن ثم فان
نزع ملكيتها للمنفعة العامة يكون مشويا بعيب اغتصاب لصدوره
من لا ولاية له في إصداره الأمر الذى يتحدر بالقرار في هذا الخصوص
الى درجة الانعدام مما يبرر الحكم بوقف تنفيذه . وقد قضت المحكمة
في الدعويين برفض طلب الغاء قرار نزع ملكية الدارين المشار اليهما
وقضت بالغائه فيما تضمنه من نزع ملكية المنقولات بسبب أنها
لا تعتبر عقارات بالتخصيص اذا كانت مملوكة لغير مالك العقار فتظل
محتفظة بحقيقتها كمنقولات ولا يجوز نزع ملكيتها اذا لم تقدم الحكومة
ما يفيد ملكيتها للمالك العقار في الدعوى الاولى وقدم الخصم الثالث
ما يدل على ملكيته لها وأنها في حيازته فلا يرد عليها نزع الملكية ، وفي
الدعوى الثانية لأن المستأجر أثبت ملكيته لما قدمه من المنقولات
فلا يرد عليها قرار نزع الملكية . وقام المالكون لدار سينما أوبرا بالظعن
على الحكم برقم ٨٥٢ لسنة ١٢ القضائية وقضت المحكمة الادارية العليا
بقبول الظعن شكلا ويرفضه موضوعا كما طعن ادارة قضايها
الحكومة في ذات الحكم برقم ٨٣٢ لسنة ١٢ القضائية ثم تركت الخصومة
فيه فقضت المحكمة الادارية العليا بقبوله شكلا وبإثبات ترك الخصومة .
اما ملاك دار سينما ديانا ومستأجرها فلم يطعنوا على حكم محكمة
القضاء الادارى الصادر ضدهم وطعن في ادارة قضايها الحكومة
وحدها برقم ٨٢١ لسنة ١٢ القضائية طالبة وقف تنفيذه والغائه فيما

يتعلق بالمنقولات التي شملتها الدار ، وقد قضت المحكمة الادارية العليا في هذا الطعن بقبوله شكلا وبرفضه موضوعا . واتلمت المحكمة الادارية العليا قضاءها في الطعنين رقمي ٨٥٢ و ٨٢١ لسنة ١٢ ق على ذات الأسبب التي استندت اليها محكمة القضاء الاداري ، وأضافت اليها بالحكم انصاح في الطعن رقم ٨٥٢ المشار اليه — ان الدولة في العصر الحديث تقوم بتنظيم كافة وسائل الاعلام والاشراف عليها لما لها من ماس بالمصلحة العامة للدولة . واذ كانت دور العرض السينمائي تعتبر من أهم وسائل الاعلام ونشر الثقافة بين الجماهير ، فان تحقيق رسالة الاعلام تعتبر من الاعمال المتصلة بالمنفعة العامة ، وبهذه المثابة فانه يجوز في سبيل تنظيم وسائل الاعلام وتقويتها والاشراف عليها اشرافا فعليا ، الالتجاء الى نزع الملكية طبقا لأحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ كلما لزم عقار من العقارات لتحقيق هذه الاغراض . واذا كان القانون المذكور ينصب على العقارات وحدها غير انه من الامور المسلمة ان الفرع يتبع الأصل ولذلك فليس ثمة ما يمنع من ان يشمل نزع الملكية العقارات بالتخصيص والمقومات المعنوية ان وجدت على أساس ان الهدف الاساسي لم يكن هو الاستيلاء على تلك المقومات وانما هو نزع ملكية العقار باعتباره لازما لتحقيق المنفعة العامة ، ويترتب على ذلك كله جوار نزع ملكية دور العرض السينمائي طبقا لأحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ كما اقتضت المصلحة العامة ذلك ، ومن ثم فان اوجه الطعن المتعلقة بهذه الموضوعات تكون على غير أساس من القانون . ووضحت المحكمة في الحكم الخاص بسينما ديانا ما انتهى اليه الخير من أن المنقولات التي قدمها المالك قد ورد عليها نزع الملكية باعتبارها عقارا بالتخصيص أما ما قدمه المستأجر فمنها ما التصق بالعقار فأصبح عقارا بالطبيعة ومن ثم شمله نزع الملكية لما يمكن نقله بدون تلف منها فلا يرد عليه نزع الملكية . وانتهى تقرير الخير الذي تبنته المحكمة الى أن ٢٠٪ فقط من

مشتملات السينما يمكن نزعها بدون تلف والباقى متصل بالمبانى ونزعه من مكانه يسبب التلف .

ومن حيث انه يبين ما تقدم أن المحكمة الادارية العليا اقامت قضاءها بمشروعية نزع ملكية دور العرض السينمائى وفقا لاحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين — على أساس أن الدولة فى العصر الحديث تضطلع بمرافق عامة صناعية وتجارية وأن انشاء دور العرض السينمائى من قبيل انشاء المرافق التجارية والدولة أن تستخدم فى سبيل تحقيقها وسائل القانون العام ، وأن نزع ملكية دور العرض القائمة لتحقيق ذلك يعتبر أمرا مشروعا وفقا لاحكام قانون نزع الملكية المشار اليه باعتبار أن نزع الملكية يرد أساسا على العقارات كما أنه يشمل المنقولات التى يخصصها مالك دار العرض لخدمتها والتى تعتبر فى حكم العقارات بالتخصيص وفقا للمادة ٨٢ من القانون المدنى التى تنص فى الفقرة (٢) على أنه ومع ذلك يعتبر عقارا بالتخصيص ، المنقول الذى يضعه صاحبه فى عقار يملكه ، رسدا على خدمة هذا العقار لو استغلاؤه ، كما اقامت المحكمة الادارية العليا قضاءها سالف الذكر على أنه وان كانت أحكام قانون نزع الملكية تنصب على العقارات وحدها غير أنه من الأمور المسلمة أن الفرع يتبع الأصل ، وأنه ليس ثمة ما يمنع من أن يشمل نزع الملكية العقارات بالتخصيص والمقومات المعنوية ان وجدت باعتبار أن الهدف الأساسى لم يكن هو الاستيلاء على تلك المقومات وإنما هو نزع ملكية العقار باعتباره لازما لتحقيق المنفعة العامة . وقررت المحكمة فى الحكم الثانى ما تضمنه تقرير الخبير الذى انتدبته وأخذت بنتيجته من أنه بفحص الأثاث والآلات التى تسلمتها الشركة العامة لتوزيع وعرض الأفلام السينمائية ، تبين أن بعض المشتملات وتشمل ٢٠٪ من مشتملات السينما يمكن نزعها بدون تلف والباقى متصل بالمبانى ونزعه من مكانه يسبب التلف . وقد انتهت المحكمة فى أسبابها

الى اعتبار المشتقات التى لا يمكن نزعها بدون تلف عقارا بالطبيعة يشملها نزع ملكية العقار للمنفعة العامة . ولما كان الاستفادة مما تقدم أن المحكة الادارية العليا قد قضت بمشروعية نزع ملكية دور العرض السينمائى بما اشتملت عليه من معدات وآلات مخصصة لخدمتها — ما أصبح منها عقارا بالطبيعة أو عقارا بالتخصيص — وذلك لتمارس الدولة بها ذات نشاط العرض السينمائى فى هذه الدور ، واذ أقرت ورود نزع الملكية على ٨٠٪ من مشتقات العقار من آلات ومنقولات باعتبارها عقارا بالطبيعة ، وبذلك أقرت شمول نزع الملكية لمستلزمات النشاط الذى أراد القرار نقل ملكيته الى الدولة واستمرت تمارسه بنفس العناصر العقارية والمنقولة التى ورد عليها قرار نزع الملكية فتكون المحكة قد أقرت استعمال قانون نزع الملكية للمنفعة العامة وسيلة لنقل نشاط العرض السينمائى الى ملكية الدولة ، فيكون محل نزاع الملكية فى الحقيقة لم يكن العقار الذى يمارس فيه نشاط العرض السينمائى وانما استخدم هذا القانون وسيلة — بتوجيهه الى العقار الذى يمارس فيه النشاط — الى نقل هذا النشاط بما يستلزمه من عقار ومنقولات بحالتها الى الدولة لتستمر الدولة فى مزاولته بها بدون أدنى تغيير فيه .

ومن حيث أن الثابت من وقائع محل الحكين السابقين ومحل الطعن الحالى أن نشاط العرض السينمائى أنما يمثل نشاطا تجاريا يقوم على عناصر مادية من عقارات ومنقولات لازمة لمزاولته ثم عناصر معنوية تقوم فى الاسم التجارى ونوعية النشاط والعقود اللازمة لممارسته مع موزعى الأفلام السينمائية أو منتجيها ، بحيث أن مجموع العناصر المادية من عقارات ومنقولات — والعناصر المعنوية تشترك جميعا فى تكوين وحدة قانونية هى المحل التجارى وهو يعتبر منقولا معنويا بغض النظر عما يشتمل عليه من عقارات أو منقولات مادية وتخضع فى التعامل عليه والتصرف فيه لأحكام خاصة تفترق عن تلك التى تحكم كلا من عناصره العقارية أو المنقولة المادية أو المعنوية ، واذ

بين من حقيقة القرارات المطعون فيها أن قرار نزع الملكية اتخذ مجرد وسيلة لنقل ملكية نشاط العرض السينمائي الى الدولة فيكون قد اتجه في حقيقته الى هذا المنقول المعنوي ، واستعمل وسيلة نقل الملكية الجبرية لاحد عناصره ، وهو العقار — وسيلة لنزع ملكيته جبرا عن صاحبه الى الدولة وهو ما لم يشرع له نزع الملكية للمنفعة العامة في المادة ٣٤ من الدستور او في القانون الخالص بنزع الملكية للمنفعة العامة الصادر تطبيقا للبدا الدستوري ولا يرد الا على العقار . اما حيث يتبع العقار المنقول ويصبح جزءا منه ويتضح من الأوراق والوقائع أن محل نقل الملكية في الحقيقة هو المنقول المعنوي أو النشاط التجاري فلا يكون ثمة نزع ملكية عقار للمنفعة العامة وان ورد على أحد عناصر المنقول المعنوي أو النشاط وانما هو نقل جبري للملكية للنشاط أو المنقول المعنوي لم يشرع له نزع ملكية العقار للمنفعة العامة ، واذ كانت الملكية مصونة لا تمس بحكم المادة ٣٤ من الدستور فلا يجوز نقلها جبرا عن صاحبها الا طبقا لاحكام القانون واذ لم يسعف في ذلك قانون نزع الملكية فيكون الاجراء المتخذ طبقا له في مجال غير مجاله قد أخطأ المحل وافصح عن عدم سلامة التابعت فتغيب لها تنظيم النواحي الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لدخول ذلك جميعه الغاية . فاذ كان من أوجه المنفعة العامة الجائز نزع الملكية العقارية تحقيقا في عموم مدلول المنفعة العامة ، قد يدخل في ذلك نزع ملكية أرض فضاء لاقامة دار عرض سينمائي عليها أو نزع ملكية عقار لهذا الغرض ، لان نزع ملكية أرض فضاء لاقامة دار عرض سينمائي عليها أو نزع ملكية عقار لهذا الغرض ، لأن نزع الملكية لا يمكن أن يرد الا على عقار بالمعنى المحدد قانونا للعقار طبقا للمادة ١/٨٢ من القانون المدني أي العقار الثابت بأصله ولا يمكن نقله منه الا باتلافه ولا مانع حينئذ أن يشمل اجزاء المختلفة وتوابعه وملحقاته ولو كانت مما يعد منقولا حسب الأصل فيكون مع العقار وحدة قانونية اما بالجزئية فيه واما بالتخصيص ، على أنه يجب أن يتضح أن العقار هو الهدف الأساسي من نزع الملكية اما اذا تبين من الأوراق ان نزع الملكية اتجه في الحقيقة الى عناصر أساسية مباشرة

النشاط فيه كسينما بأن شمول نزع الملكية جميع العناصر اللازمة لممارسة هذا النشاط من عقار ومنقول واستمرت الدولة في ممارسته ذات النشاط بذات العناصر بعد نزع الملكية مما يفصح عن أن محل نزع الملكية لم يكن العقار وإنما هو في الحقيقة النشاط الذي يتخذ العقار محلا لمباشرته بما في ذلك من أدوات وآلات وعناصر مادية ومعنوية ، وهو ما لا يجوز نزع ملكيته للمنفعة العامة طبقا للمادة ٢٤ من الدستور والقانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ ، وإنما لا يمكن نقل ملكيته جبرا عن المالك الى الدولة الا بقانون تطبيقا للمادة ٣٠ من الدستور ، والقول بغير ذلك ينحرف بنظام نزع ملكية العقارات بالمنفعة العامة عن الهدف الذي قرره من أجله الدستور ونظمه القانون لتحقيقه — ويتخذ هذه وسيلة للتأميم بغير الاداة القانونية التي تجيزه وهي القانون . على أن التحقق من ذلك إنما هو مسألة تكليف قانوني للوقائع التي تعرض في كل حالة عـبـى حدة وهو ما يتعين على المحكمة التي تراقب مشروعية مثل هذه القرارات أن تنزله على تلك الوقائع لتتقن من أن قرار نزع الملكية ورد على العقار وقصده في جوهره أو أنه اتخذ مجرد أداة لتغطية حقيقة نقل ملكية المحل التجاري أو النشاط الى الدولة فلا يكون جائزا .

(طعن ٢١٧٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٨/٤/٩)

ثانيا - الرقابة على الأشرطة السينمائية

قاعدة رقم (١٧٤)

المبدأ :

المادة ٧ من القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧١ في شأن تنظيم عرض الأفلام السينمائية - قرار وزير الثقافة رقم ٤٥٩ لسنة ١٩٧٣ بقواعد استيراد وتصدير الأفلام السينمائية - حدد المشرع الغرض من الرقابة على الأشرطة السينمائية بحماية الآداب العامة والمحافظة على الأمن والنظام العام ومصالح الدولة - يقصد بمصالح الدولة العليا ما يتعلق بمصلحتها السياسية في علاقاتها مع غيرها من الدول - اشترط المشرع الحصول على ترخيص بالعرض لمقام سيتم في مكان عام سواء قصد بهذا العرض الاستغلال أو لم يقصد منه ذلك - يخرج من نطاق هذا الشرط العرض الاستغلال أو لم يقصد منه ذلك - يخرج من نطاق هذا الشرط العرض الذى يتم فى الأماكن الخاصة كالمنازل .

ترخيص استيراد الفيلم السينمائى يختلف عن ترخيص عرضه - ترخيص الاستيراد معناه السماح للمستورد باستيراد فيلم اجنبى فى نطاق القواعد المنظمة للاستيراد التى يقررها وزير الثقافة والقواعد التى تضعها وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية فى حدود السياسية النقدية للدولة - ترخيص العرض معناه الاذن بعرض الفيلم فى مكان عام بعد مراقبته والتحقق من عدم اخلاله بالاعتبارات التى حددها المشرع وهى المحافظة على الآداب العامة والأمن من عدم اخلاله بالاعتبارات التى حددها المشرع وهى المحافظة العامة والأمن العام والنظام العام ومصالح الدولة العليا - مؤدى ذلك : انه قد يؤذن باستيراد فيلم لعرضه عرضا خاصا فى المنازل او نوادى السينما ولا يرخّص بعرضه فى مكان عام - يجوز سحب الترخيص بالعرض متى طرأت ظروف جديدة تستوجب ذلك فى اطار الغرض الذى حدده المشرع .

المحكمة :

من حيث ان الثابت من الاوراق فان شركة لتوزيع الافلام حصلت على ترخيص استيراد رقم ١٩٢٦ بتاريخ ١٢/٨/١٩٧٩ لاستيراد فيلم أربعة شياطين من الغرب الناطق باللغة الايطالية . وبتاريخ ١٩٧٩/١١/٢٤ اخطرت لجنة الترخيص باستيراد الافلام الاجنبية مدير جمرک ميناء القاهرة الجوى بالافراج نهائيا عن الفيلم المذكور . وجاء بالاحطار ان الادارة العامة للرقابة على المصنفات الفنية اجازت الفيلم وقررت صلاحيته للعرض فى مصر . وبتاريخ ١٩٧٩/١١/٢٧ حصلت الشركة على انترخيص رقم ٦٣٤ لسنة ١٩٧٩ بعرض الفيلم عرضا عاما ، وبدأ عرض الفيلم بدار سينما مصر بالاس بتاريخ ١٤/١/١٩٨٠ غير ان شركة « بارامونت » تقدمت فى ١٨/١/١٩٨٠ الى الادارة العامة للرقابة على المصنفات الفنية بطلب منع عرض الفيلم استنادا الى انه سقى الترخيص لها بتاريخ ١٩٧٨/١٢/٢٨ برقم ١٦٦٧ باستيراد ذات الفيلم ناطقا باللغة الانجلىزى باسم « تجارى » وترجمته العربية « المشاغب الشرس » ثم رخص لها بعرضه بالترخيص رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٩ بتاريخ ١٩٧٩/٣/١٠ كما رخص لها استيراد نسخة ثانية من الفيلم بالترخيص رقم ١٧٨٨ بتاريخ ١٩٧٩/٣/١٥ . وبناء عليه قامت لجنة خاصة برئاسة مدير عام الرقابة على المصنفات الفنية بمشاهدة الفيلمين فتبين لها ان الاختلاف بينهما سوى فى الاسم واللغة الناطق بها كل من الفيلمين فاصدر مدير عام الرقابة على المصنفات الفنية القرار رقم ١ لسنة ١٩٨٠ بتاريخ ٢٣/١/١٩٨٠ بسحب الترخيص رقم ٦٣٤ لسنة ١٩٧٩ الصادر بتاريخ ١٩٧٩/١١/٢٧ بعرض فيلم أربعة شياطين من الغرب « استنادا الى مخالفة هذه التراخيص لحكم البند ٤ من الفقرة ثالثا من المادة ٣ من قرار وزير الثقافة رقم ٤٥٩ لسنة ١٩٧٣ التى تحظر التصريح باستيراد أكثر من نسخة اضافية واحدة للفيلم الاجنبى اثناء مدة استغلاله » .

ومن حيث أن المادة (١) من القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ بتنظيم

الرقابة على الاشرطة السينمائية تنص على ان تخضع للرقابة الاشرطة السينمائية ولوحات الفانوس السحري والمسرحيات والمنولوجات والاغاني والاشربة الصوتية والاسطوانات او ما يماثلها وذلك بقصد حماية الآداب العامة والمحافظة على الأمن والنظام العام ومصالح الدولة العليا وتنص المادة (٢) من هذا القانون على انه لا يجوز بغير ترخيص من وزارة الارشاد القومي : .. ثالثا عرض الاشرطة السينمائية أو لوحات الفانوس السحري أو ما يماثلها في مكان عام وتنص الفقرة الأخيرة من المادة ٤ من القانون على انه ولا يترتب على منح الترخيص اى مساس بحقوق ذوى الشأن المتعلق بالمصنف المرخص به . وتنص المادة ٩ على انه يجوز للسلطة انقائمة على الرقابة ان تسحب بقرار مسبب ان ترخيص السابق اصداره في أى وقت اذا طرأت ظروف جديدة تستدعى ذلك ولها في هذه الحالة اعادة الترخيص بالمصنف بعد اجراء ما تراه من حذف أو اضافة أو تعديل دون تحصيل رسوم .. وقد ابانت المذكرة الايضاحية للقانون ان المشرع حدد الغرض من الرقابة بحماية الآداب العامة والمحافظة على الأمن والنظام العام ومصالح الدولة العليا ، وان اثر الأمن والنظام العام والآداب معروف . اما قصد المشرع من مصالح الدولة العليا فهو ما يتعلق بمصلحتها السياسية في علاقاتها مع غيرها من الدول ولذلك فقد أوجب المشرع الحصول على ترخيص بالعرض مادام سيتم في مكان عام سواء قصد بهذا العرض الاستغلال أم لم يقصد منه ذلك ويخرج من نطاق هذا الحكم العرض الذى يتم في الاماكن الخاصة كالمنازل .

ومن حيث ان القرار المطعون فيه وهو القرار رقم ١ لسنة ١٩٨٠ الصادر بسحب الترخيص رقم ٦٣٤ لسنة ١٩٧٩ بعرض الفياح الايطالى الذى استوردته الشركة الطاعنة لم يستند الى ان الفيلم يتضمن مساسا بالآداب العامة والأمن والنظام العام أو مصالح الدولة العليا ، وهى الاغراض التى استهدفها المشرع من فرض الرقابة على المصنفات الفنية ومن أجل الحفاظ عليها ضرورة الحصول على ترخيص بعرض المصنف

في مكان عام واجاز سحب الترخيص في أى وقت اذا طرأت ظروف جديدة تجعل المصنف منافيا لهذه الاغراض وانما قام القرار المطعون فيه أساسا ان هذا الفيلم يعتبر نسخة ثلاثة للفيلم الذى سبق لشركة بارامونت استيراد نسختين منه وصرح لها بعرضها في مصر . وهو ما يخالف حكم البند ٤ من الفقرة ثالثا من المادة الثالثة من قرار وزير الثقافة رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ بشأن تنظيم استيراد الافلام الاجنبية .

ومن حيث ان المادة ٧ من القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧١ في شأن عرض الافلام السينمائية تنص على ان يضع وزير الثقافة القواعد الخاصة باستيراد وتصدير الافلام السينمائية وذلك فيما يتعلق بعدد ونوعية الافلام، مع مراعاة القواعد التى تضعها وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية للاستيراد والتصدير وفي حدود السياسة النقدية للدولة . وتنفيذاً لذلك صدر قرار وزير الثقافة رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه وتناولت المادة ٣ من القرار القواعد المنظمة لعملية استيراد الافلام الاجنبية ونص البند ٤ من الفقرة ثالثا من هذه المادة على انه لا يصرح باستيراد أكثر من نسخة اضافية واحدة للفيلم الاجنبى اثناء مدة استغلاله الا في حالة تلف احدى النسختين وبموافقة لجنة تصدير الافلام واستيرادها كما لا يصرح بطبع نسخ اضافية في الداخل لأي فيلم اجنبى .

ومن حيث انه مع التسليم بما ذهبت اليه جهة الادارة من ان نسخة الفيلم التى رخص لشركة باستيرادها بالترخيص رقم ١٩٢٦ الصادر بتاريخ ١٢/٨/١٩٧٩ تعتبر نسخة ثلاثة للفيلم مما يخالف احكام قرار وزير الثقافة المشار اليه — الا أن هذه المخالفة تعيب هذا الترخيص دون ترخيص العرض رقم ٦٢٤ لسنة ٧٩ الذى صدر بتاريخ ٢٧/١١/١٩٧٩ موافقاً لحكم القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه ، ذلك ان لكل من الترخيص مجاله والنظام القانونى الذى يحكمه ، فترخيص الاستيراد يعنى السماح للمستورد باستيراد الفيلم الاجنبى في نطاق القواعد المنظمة للاستيراد المنصوص عليها في قرار وزير الثقافة ومع مراعاة القواعد التى

تضعها وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية للاستيراد والتصدير وفي حدود السياسية انتقيدية للدولة أما ترخيص العرض فمحله الآن بعرض الفيلم في مكان عام بعد مراقبته وانتثبت من عدم اخلاله بالاغراض والاعتبارات التي حددها المشرع وحرص على المحافظة عليها وهى الآداب العامة والأمن والنظام العام ومصالح الدولة العليا . ومن ثم فقد يؤذن باستيراد فيلم لعرضه عرضاً خاصاً في المنازل أو نوادى السينما ، ولا يرخص بعرضه في مكان عام . ومتى استبان أن الترخيص رقم ٦٣٤ لسنة ١٩٧٨ بعرض الفيلم المذكور صدر صحيحاً وموافقاً لحكم القانون المنظم للرقابة على المصنفات الفنية وأن عرضه في مكان عام لا يخل بالآداب العسامة أو الأمن والنظام العام أو مصالح الدولة العليا ، كما أنه لم تطرأ ظروف جديدة بعد أنترخيص بالعرض في ١٩٧٩/١١/٢٧ من شأنها الاخلال بتلك الاغراض والاعتبارات انى هى مناط فرض الرقابة كى يسوغ القول بجواز سحب الترخيص بالعرض في أى وقت تتحقق فيه هذه الظروف الطارئة عملاً بحكم المادة ٩ من القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه ، فمن ثم لا يجوز سحب هذا الترخيص ، وتغدو الاسباب التى قام عليها قرار السحب المطعون فيه غير مؤديه للنتيجة التى انتهى اليها ، ذلك انها ولئن جازت أن تنهض سبباً لوصم ترخيص الاستيراد بمخالفة القانون — الا انها لا تحمل قرار سحب ترخيص العرض على محمل الصحة ، مما يتعين معها القضاء بالفائله . يضاف الى ذلك أن هذا القرار لا يحقق ازالة المخالفة القانونية التى اعتورت الترخيص باستيراد الفيلم لأن واقعة الاستيراد تمت بالفعل وليس من شأن القرار المطعون فيه اعادة تصديره ومن ثم بقى الفيلم في حوزة الشركة الطاعنة داخل البلاد ويمكن لها عرضه في الامكن الخاصة أو تأجيره .

(طعن ٢٠٩٣ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٨٧/٣/٢٨)

ثالثا — المنازعات الناشئة عن تنظيم عرض الافلام السينمائية

قاعدة رقم (١٧٥)

المبدأ :

نظمت المشرع بوزير الثقافة تشكيل لجنة للفصل في المنازعات الناشئة
عن تطبيق قانون تنظيم عرض الافلام السينمائية .

لم يفرض المشرع على صاحب الشأن التظلم بداءة الى هذه اللجنة
قبل اللجوء الى القضاء — ولم يلزم الجهة الادارية بعرض المنازعة قبل
القطع فيها — مؤدى ذلك : جواز رفع الدعوى دون سابقة التظلم للجنة
المشار اليها — اعتبار قرار جهة الادارة قرار نهائى دون العرض على تلك
اللجنة .

الحكمة :

ومن حيث أن القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧١ فى شأن تنظيم عرض
الافلام السينمائية نص فى المادة ٥ منه على أنه « تعرض المنازعات الناشئة
عن تطبيق احكام هذا القانون على لجنة يصدر وزير الثقافة قرارا بتشكيلها
وبالاجراءات التى تتبع املها وبالرسوم التى تقرر على المتظلم بما لا يجاوز
خمسة جنيهات . ويتولى رئاسة هذه اللجنة رئيس ادارة الفتوى والتشريع
بمجلس الدولة للوزارة . وتفصل هذه اللجنة فى كل خلاف ينشأ عن تطبيق
احكام هذا القانون والقرارات المنفذة له . ومفاد هذا النص انه وان قضى
بعرض المنازعات الناشئة عن تطبيق احكامه والقرارات المنفذة له على
اللجنة المبينة فيه ، الا أنه لم يوجه خطابه الى صاحب الشأن ولم يفرض
عليه التظلم بداءة الى اللجنة قبل اللجوء الى القضاء بما يجعل الدعوى
التي يقيمها مباشرة دون هذا التظلم غير مقبولة ، كما لم يوجب على الجهة

الإدارية عرض المنازعة ابتداء على اللجنة من تلقاء نفسها قبل القطع فيها حتى يصدق القول بعدم نهائية قرارها قبلئذ . وأنا قضى فحسب بعرض المنازعة على اللجنة بناء على تظلم صاحب الشأن رغبة في حسمها دون حاجة لاستنفاد القضاء ، ومن ثم لا وجه للدفع بعدم قبول الدعوى التي صدر فيها الحكم المطعون فيه سواء بحجة رفعها قبل الأوان أو بمظنة عدم نهائية القرار موضوعها .

(ظعن ١٢٥٥ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٨٨/١/١)

رابعاً — مدى أحقية العاملين بالمؤسسة المصرية
العامة للسينما للبذل المقر للعاملين بهيئة الاذاعة

قاعدة رقم (١٧٦)

المبدأ :

مناط البذل المقر للعاملين بالاذاعة مقصور عليهم دون ما عداهم —
مناطه .

الحكمة :

القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٩ في شأن الاذاعة المصرية معدلا
بالقانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٣ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٧١٧
لسنة ١٩٥٩ — قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٢٧ لسنة ١٩٧١ بادماج
هيئتي المسرح والسينما .

البذل المقر للعاملين بالاذاعة مقصور عليهم دون ما عداهم —
مناط هذا البذل هو امتداد العمل بالاذاعة الى غير ساعات العمل
الرسمية في الحكومة — بناء هذا البذل رغم تحويل الاذاعة الى مؤسسة
عامة للاذاعة والتليفزيون بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩١ لسنة
١٩٦١ بإنشاء المجلس الأعلى للمؤسسات العامة — أثر ذلك : عدم
أحقية العاملين في مؤسسة السينما للبذل المقر للعاملين بالاذاعة —
لا وجه للقول بأن ميزانية مؤسسة المسرح والسينما قدمت الى ميزانية
هيئة الاذاعة اعتباراً من السنة المالية ١٩٦٥/٦٤ بقرار رئيس الجمهورية
رقم ٢٠٢٠ لسنة ١٩٦٤ — أساس ذلك : أن قسم الميزانية للهيئتين المشترك
اليها قصد به توحيد النظم المالية والمصرف المالية ومسهولة الاشراف
والرقابة — لا يتعدى ذلك الى توحيد القواعد المطبقة على العاملين بكلا
الجهتين .

(طعن ٧١٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٧/٢/٢٢)

شُرطة

الفصل الأول : المرتب .

الفصل الثاني : البدلات .

الفصل الثالث : الترقية .

الفصل الرابع : التقاعدية .

الفصل الخامس : الاجازات .

الفصل السادس : النقل .

الفصل السابع : التأديب .

الفصل الثامن : استقالة ضباط وأمناء الشرطة .

الفصل التاسع : اعادة تعيين من سبق استقالته أو نقله من ضباط
الشرطة .

الفصل العاشر : اعادة تعيين ضباط الشرطة المفصولين بغير الطريق
التأديبي .

الفصل الحادي عشر : احالة ضابط الشرطة الى الاحتياط .

الفصل الثاني عشر : المعاش .

الفصل الثالث عشر : كلية الشرطة واكاديمية الشرطة .

الفصل الرابع عشر : مسائل متنوعة .

اولا : المجنون المحقون بخدمة هيئة الشرطة .

ثانيا : اختصاص وزارة التموين بتقرير كفاية المنافذ الموجودة
بالمنطقة .

الفصل الأول

المرتب

قاعدة رقم (١٧٧)

المبدأ :

المعول عليه في تحديد مرتب ضباط أو أفراد هيئة الشرطة المتقولين إلى الكادر العام وتحديد درجاتهم به هو بما يتقاضاه كل منهم من مرتب مضافا إليه البدلات الدائمة والثابتة المقررة لرتبته أو درجته بشرط ألا يقترب على تطبيق ذلك الحاق ضرر بالعامل نتيجة لنقله ولا يؤدي إلى ترقيته بحصوله على درجة أعلى مما هو مستحق له فعلا - تعد الدرجة المعادلة لرتبة أمين شرطة ثلن بمرتب أساسي ٧٥٦ جنيه سنويا هي الدرجة الرابعة طبقا للقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالقطاع العام .

الفتوى :

أن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ١٩٨٦/٢/٥ فاستعرضت المادة ٧٧ من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ في شأن هيئة الشرطة التي تنص على أن « كما يرى على أفراد هيئة الشرطة أحكام المواد ٢٨ وتنص المادة ٢٨ من ذات القانون على أن لا يجوز نقل الضباط إلى وظيفة خارج هيئة الشرطة إلا بعد موافقته كتابية وبعد أخذ رأى المجلس الأعلى للشرطة ، ويتم النقل على أساس المرتب الذي يتقاضاه في هيئة الشرطة مضافا إليه البدلات الثابتة المقررة لرتبته أو درجته واستظهرت الجمعية أن نقل ضباط أو أفراد هيئة الشرطة إلى خارجها

يكون إلى فئات معادلة لفتاتهم ويتم إجراء هذا التعادل طبقا لما بلغه العامل المنقول من مرتب مضافا اليه ما يتقاضاه من بدلات ثابتة ومن ثم فإن المعول عليه في تحديد مرتب ضبط أو أفراد هيئة الشرطة المنقولين إلى الكادر العام وتحديد درجتهم به هو بما يتقاضاه كل منهم من مرتب مضافا إليه البدلات الدائمة والثابتة المقررة لرتبته أو درجته شريطة ألا يترتب على تطبيق ذلك الحاق ضرر بالعامل نتيجة لنقله والا يؤدي إلى ترقبته بحصوله على درجة أعلى مما هو مستحق له فعلا .

ومن حيث أن المرتب الأساسي للعامل المعروضة حالته يبلغ ٧٥٦ جنيهًا سنويًا ونسبة هذا المرتب إلى متوسط ربط درجات القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام طبقا لجدول المرتبات الملحق به المعدل بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٨٣ يبين أن مرتب المذكور أقرب إلى متوسط الدرجة الرابعة التي يبلغ ربطها ٤٥٦ — ١٢٧٢ جنيهًا سنويًا ، ومن ثم فإن الدرجة المعادلة لرتبة أمين شرطة ثان تكون الدرجة الرابعة طبقا لأحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨

لذلك :

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى أن الدرجة المعادلة لرتبة أمين شرطة ثان التي يشغلها السيد هي الدرجة الرابعة طبقا للقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام .

(ملف ٣١٠/٦/٨٦ — جلسة ١٩٨٦/٢/٥)

قاعدة رقم (١٧٨)

المبدأ :

وظيفة مساعد أول شرطة تعادل الدرجة الثالثة من درجات القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ سواء أجرى التعادل على أساس جدول مرتبات أعضاء وأفراد هيئة الشرطة قبل تعديل المرتبات أو بعد

تعديلها بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٨٣ — اساس ذلك : مرتب مساعد أول شرطة في ١٩٧٨ هو ٤٢٠ — ١٠٠٠ جنيه وعلاوته ٢٤ جنيه ومرتب الدرجة الثالثة في ذات التاريخ ٣٦٠ — ١٢٠٠ وعلاوته ٢٤ جنيه ثم ٣٦ ابتداء من ٤٨٠ ثم ٤٨ ابتداء من ٦٦٠ وفي ١٩٨٣ مرتب المساعد أول ٥٨٨ — ١٤٠٤ وعلاوته ٣٦ جنيه ومرتب الدرجة الثالثة في ذات التاريخ ٥١٦ — ١٦٠٨ وعلاوته ٣٦ جنيه ثم ٤٨ جنيه ابتداء من ٦٦٠ جنيه .

المحكمة :

ومن حيث أن الطعن رقم ١٧٧٩ لسنة ٣٠ القضائية يؤسس الدفع بعدم اختصاص محكمة القضاء الإداري على أن وظيفة مساعد أول بهيئة الشرطة دون المستوى الأول وبالتالي تخرج المنازعة من اختصاص هذه المحكمة كما يؤسس الدفع بعدم قبول الدعوى على ذات الأسباب التي سبق للهيئة ابداءها أمام محكمة القضاء الإداري وبالنسبة للموضوع فقد اقيم هذا الطعن وكذا الطعن رقم ١٨٠٣ لسنة ٣٠ القضائية على أن نص المادة ١١٤ مكررا (٣) انصب على أحد عناصر ربط المعاش وهو الأجر الذي يسوى على أساسه المعاش باعتبار أنه يتضمن ميزة أفضل ولم يتعرض لباقي عناصر ربط المعاش ومن أجله ذلك يتعين الرجوع للقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باعتباره انقانون العام .

ومن حيث أن المادة ١٤ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن تختص المحاكم الإدارية :

١ — بالفصل في طلبات إلغاء القرارات المنصوص عليها في البنود ثالثا ورابعا من المادة ١٠ متى كانت متعلقة بالموظفين العموميين من المستوى الثاني والمستوى الثالث ومن يعادلهم .

٢ — بالفصل في المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة لن ذكروا في البند السابق أو لورثتهم .

ومن حيث أن مؤدى النص المتقدم أن المحاكم الادارية تختص بالفصل في المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المتعلقة بالموظفين العموميين من المستوى الثانى والمستوى الثالث ومن يعادلهم .

ومن حيث أن فئات المستوى الثانى الوظيفية وفقا للقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ تعادل الدرجة الثالثة وفقا للجدول رقم ٢ المرافق للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

ومن حيث أن وظيفة مساعد أول شرطة تعادل الدرجة الثالثة من درجات القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ سواء أجرى هذا التعادل على اساس جدول مرتبات أعضاء وأفراد هيئة الشرطة الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٦ لسنة ١٩٧٨ و جدول المرتبات المرفق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ أو على أساس الجدول المرفق اليه بعد تعديله بالقانون رقم ٤٠٥ لسنة ١٩٨٣ والجدول المرفق المشار اليه بعد تعديله بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٨٣ ، بصيaban أن مرتب مساعد أول شرطة فى عام ١٩٧٨ هو ٤٢٠ — ١٠٠٠ وعلاوة ٢٤ جنيها ومرتب الدرجة الثالثة فى ذات التاريخ هو ٣٦٠ — ١٢٠٠ وعلاوة ٢٤ جنيها ثم ٣٦ ابتداء من ٤٨٠ ثم ٤٨٠ جنيها ابتداء من ٦٦٠ جنيه . وأن مرتب المساعد أول فى عام ١٩٨٣ هو ٥٨٨ — ١٤٠٤ وعلاوة ٣٦ جنيها ومرتب الدرجة الثالثة فى ذات التاريخ هو ٥١٦ — ١٦٠٨ وعلاوة ٣٦ جنيها ثم ٤٨ جنيه ابتداء من ٦٦٠ جنيه .

ومن حيث انه على مقتضى ما تقدم تكون المحكمة الادارية هى المختصة بنظر الدعوى واذا قضى الحكم المطعون فيه بغير هذا النظر فانه يكون قد خالف انتقانون واخطأ فى تطبيقه وتاويله مما يتعين معه الحكم بقبول الطعنين شكلا وفى الموضوع بالقضاء بالحكم المطعون فيه وبعدم اختصاص محكمة القضاء الادارى بنظر الدعدى واحالتها بحالتها الى المحكمة الادارية لوزارة الداخلية للاختصاص وابقاء الفصل فى المصروفات .

(طعنان ١٧٧٩ و ١٨٠٣ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٣/١٢/١٩٨٧)

قاعدة رقم (١٧٩)

المبدأ :

معيار تعادل الدرجات بين المرتب والدرجات التى يشغلها ضباط الشرطة وبين الوظائف العامة اخذ به قانون هيئة الشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ كما اخذت بذات المعيار لائحة العاملين بمجلس الشعب رقم ١٢ لسنة ١٩٧٣

المحكمة :

ومن حيث انه فيما يتعلق بالطعن على القرار رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٣ بتعيين السيد فى وظيفة وكيل وزارة بمجلس الشعب نقلا من وزارة الداخلية فان المادة ٣٣ من لائحة العاملين بمجلس الشعب تنص على أن « مع مراعاة توافر شروط شغل الوظيفة يجوز نقل العاملين من الجهاز الادارى للدولة أو الهيئات العامة أو القطاع العام وكذلك العاملين بكادرات خاصة الى المجلس وتحدد الفئة الوظيفية التى ينقل اليها العامل واقدميته فيها طبقا للقواعد التى يضعها مكتب المجلس .

فاذا كان القانون يقضى بحساب المرتب الاساسى للعامل المنقول بمجموع ما يتقاضاه من مرتبات وبدلات ، حددت الفئة التى ينقل اليها بالمجلس بالفئة التى يدخل هذا المجموع فى احدى مربوطها مضافا الى بداية الربط البدلات المقررة لشاغلها بالمجلس .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن السيد كان يشغل قبل تعيينه بمجلس الشعب بمقتضى القرار المشار اليه رتبة عميد بالشرطة وقد أجاز قانون الشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ نقل الضابط الى وظيفة خارج هيئة الشرطة (المادة ٢٨) ويتم النقل على اساس المرتب الذى يتقاضاه الضابط فى هيئة الشرطة مضافا اليه البدلات الثابتة المقررة لرتبته أو درجته .

ومن حيث أن معيار تعادل الدرجات بين المرتب والدرجات التي يشغلها ضباط الشرطة وبين الوظائف العامة قد أخذ به قانون هيئة الشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ المشار اليه كما أخذت بذات المعيار لائحة العاملين بمجلس الشعب سالف الذكر .

ومن حيث أن المرتب الذي كان يتقاضاه السيد
 أثناء شغله لرتبة عميد بهيئة الشرطة هو ١٩٥ جنيها شهريا « ١٤٩ جنيها أساسى + ٤٦ جنيها بدلات ثابتة » أى أن المجموع الذى كان يتقاضاه سنويا هو ٢٣٤٠ جنيها وهذا المرتب يتخل فى مربوط درجة وكيل وزارة (١٥٦٠ - ٢١١٥) بمجلس الشعب وذلك وفقا لجدول المرتبات المرفق بلائحة العاملين بالمجلس ومن ثم ماذا ما تقرر نقله أو تعيينه فى وظيفة وكيل وزارة بمجلس الشعب بمقتضى القرار رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٣ فإن هذا القرار يكون قد صدر متفقا وصحيح حكم القانون .

ومن حيث أنه لما تقدم وإذا ما أخذ الحكم المطعون فيه بهذا انظر فإنه يكون قد صدر متفقا وأحكام القانون ويكون الطعن عليه على غير أساس واجب الرفض .

(طعن ٢٥٣٧ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٩٢/١٢/٢٦)

الفصل الثاني

البـدلات

قاعدة رقم (١٨٠)

المبدأ :

عدم احقية ضابط الشرطة لبـدل طبيعة العمل المقرر لضباط
الشرطة بالمادة ٢٢ من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن هيئة
الشرطة طوال مدة نـدبـه نـدبـا كاملا خارج هيئة الشرطة .
الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى
والنـشـريـع بجلستها المـعـتـودـة في ١٠/١٠/١٩٨٥ فتبينت من استعراضها
للمادة ٢٩ من قانون هيئة الشرطة الصادر بالقانون رقم ١٠٩ لسنة
١٩٧٢ ان المشرع اجاز نـدب ضباط الشرطة للقيام بالعمل خارج هيئة
الشرطة ونـقـا للـشـروط والـاـوضـاع الـوارـدة في المـادـة المـذـكـورة ونصت
المادة ٢٢ من ذات القانون استحقاق ضابط الشرطة بـدل طبيعة عمل
وكنـك البـدلات المـهـنية المـتـطـعـة بـاـداء الوـظـيفة . وحيث انه وان كان نـدب
العـمـل نـدبـا كاملا الى الـجـهـة المـنـتـدب اليها لا يـطـع صـلـته بـوـظـيـفـته الـاصـلية
الا انه يحول بينه وبين القيام بأعباء هذه الوظيفة المنتدب اليها
ولما كان مناط استحقاق العامل بـدل طبيعة العمل مع القيام بأداء
أعمال وظيفته أداء فـطـيـا ولا يـكـفـي مـجـرد الـانـتـمـاء الوـظـيـفـي اليها فان
الـمـنـتـدب نـدبـا كاملا لا يـسـتـحق البـدلات المـقـرـرة بـجـهـة عـمـله
الـاصـلية الـتي يـرـتـبـط اسـتـحـقـاقها العـمـل بها بـصـفـة فـطـيـة . ولا بغير

من ذلك تطبيق طبيعة العمل المنتدب اليها مع الوظيفة الأصلية له
اذ لا عبرة بهذا التماثل في مجال استحقاق بدل طبيعة العمل .

لذلك :

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم احقية
الضابط المعروض حالته لبذل طبيعة العمل المقرر لضباط الشرطة طوال
مدة ندبه خارج هيئة الشرطة .

(ملف ١٠٢٨/٤/٨٦ — جلسة ١٠/٩/١٩٨٥)

قاعدة رقم (١٨١)

المبدأ :

عدم جواز احتفاظ ضابط الشرطة بالبدلات الثابتة او غير الثابتة
التي يتقاضاها في وظيفته السابقة عند اعادة تعيينه في وظيفة مدنية —
استنادا الى ان هذا الاحتفاظ وفقا لقانون هيئة الشرطة الصادر
بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٨ مقصور على حالة نقل ضابط الشرطة
الى وظيفة مدنية فلا يتبع في حالة اعادة التعيين — يشترط طبقا لحكم
المادة ١٤٩ من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ لاحتفاظ ضابط القوات
المسلحة براتبه الاصلى الذى كان يتقاضاه في الخدمة العسكرية مضافا
اليه التعويضات الثابتة المقررة لرتبته العسكرية ان يكون نقله للوظيفة
المدنية قد تم باتباع اسلوب النقل دون التعيين ابتداء — الامر يقتضى
تتبع الاجراءات التى اتخذت عند شغل الضابط لوظيفته المدنية
للوصول الى التكييف القانونى السليم لاسناد هذه الوظيفة اليه
— هذه المزايا لا تستحق الا في حالة النقل دون غيره مما يقتضى عدم
وجرد فاصل زمنى بين انتهاء الخدمة في القوات المسلحة وشغل الوظيفة
المدنية — مناط تطبيق المادة ٢٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨
بنظام العاملين المدنيين بالدولة ان يستعمل السيد رئيس الجمهورية او
من يفوضه سلطته التقديرية المقررة له في هذه المادة المشار اليها
عند صدور قرار التعيين وليس بعد صدوره .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ١١/٥/١٩٨٨ فاستعرضت المادة ٢٥ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة التى تنص على أن « يستحق العامل عند التعيين بداية الأجر المقرر لدرجته الوظيفية طبقا لجدول الأجور رقم (١) المرافق لهذا القانون واستثناء من ذلك أعيد تعيين العامل فى وظيفة من مجموعة أخرى فى نفس درجته أو فى درجة أخرى احتفظ له بالأجر الذى كان يتقاضاه فى وظيفته السابقة اذا كان يزيد على بداية الأجر المقرر للوظيفة المعين عليها بشرط ألا يجاوز نهايته وأن تكون مدة خدمته متصلة .

ويسرى هذا الحكم على العاملين السابقين بالوحدات الاقتصادية والمعاملين بنظم خاصة الذين يعاد تعيينهم فى الوحدات التى تسرى عليها احكام هذا القانون » واستعرضت المادة ٢٦ من ذات القانون التى تنص على انه يجوز لرئيس الجمهورية فى الحالات التى يقرها أن يقرر الاحتفاظ لمن يعين بوظيفة أخرى بالأجر والبدلات التى كل يتقاضاها قبل التعيين فيها ولو تجاوز نهاية الأجر والبدلات المقررة للوظيفة الجديدة .

واستظهرت الجمعية ما سبق ان انتهت اليه بجلستها المنعقدة فى ١٠/١/١٩٨٣ من عدم جواز احتفاظ ضابط الشرطة بالبدلات الثابتة او غير الثابتة التى يتقاضاها فى وظيفته السابقة عند اعادة تعيينه فى وظيفة مدنية استنادا الى أن هذا الاحتفاظ وفقا لقانون هيئة الشرطة الصادر بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٨ مقصور على حالة نقل ضابط الشرطة الى وظيفة مدنية فلا يتبع فى حالة اعادة التعيين ، كما استظهرت فتاواها الصادرة بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٣/١/١٩٨٥ فى شأن تعيين بعض ضباط القوات المسلحة فى وظائف مدنية التى انتهت الى انه يشترط طبقا لحكم المادة ١٤٩ من القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٩ فى شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة لاحتفاظ ضابط القوات المسلحة

براتبه الاصلى الذى كان يتقاضاه فى الخدمة العسكرية مضافا اليه التعويضات الثابتة المقررة لرتبته العسكرية أن يكون تقلده للوظيفة المدنية قد تم باتباع أسلوب النقل دون التعيين المبتدأ وان الأمر يقتضى تتبع الاجراءات التى اتخذت عند شغل اضابط لوظيفته المدنية للوصول الى التكيف القانونى السليم لاسناد هذه الوظيفة اليه ، اذ ان هذه المزايا لا تستحق الا فى حالة النقل دون غيره مما يقتضى عدم وجود فاصل زمنى بين انتهاء الخدمة فى القوات المسلحة وشغل الوظيفة المدنية على ما استقر عليه افتناء هذه الجمعية .

ولما كان اللين من استعراض قرارات تعيين السادة المعروضة حالتهم فى بعض وظائف وحدات الحكم المحلى انها تضمنت تعيينهم فى هذه الوظائف بعد انتهاء خدمتهم بكل من القوات المسلحة وهيئة الشرطة وبفاصل زمنى بين انتهاء الخدمة وشغل الوظيفة المدنية ولم تتضمن ديباجة هذه القرارات اية اشارة الى وظائفهم السابقة أو لاحكام القوانين العسكرية على ضباط الشرطة أو القوات المسلحة ، وعلى ذلك نأى التكيف القانونى السليم لهذه القرارات هو انها تنطوى على تعيين مبتدأ مثبت الصلة بالعمل السابق فيعتبر من جميع الأوجه تعيينا جديدا ، فلا يستصحب المعين أى عنصر من عناصر مركزه الوظيفى السابق ، ومن ثم فلا يستحق المعروضة حالتهم سوى بداية مربوط الدرجة المعين عليها .

أما عن طلبهم المعاملة بحكم المادة ٢٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ سالفه البيان فان مناط تطبيقها أن يستعمل السيد رئيس الجمهورية أو من يفوضه سلطته التقديرية المقررة فى هذه المادة عند صدور قرار التعيين وليس بعد صدوره ، وقد خلت القرارات سالفه البيان مما يفيد أن مصدر القرار قرر الاحتفاظ لأى من المعروضة حالتهم بما كان يتقاضاه

في وظيفته السابقة من أجر وبدلات ومن ثم يكون قد تخلف في حقهم مناط تطبيق المادة المذكورة .

لذلك :

انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع الى أن قرارات الحاق الضباط المعروضة حالتهم بوحدات الحكم المطلي هي قرارات تعيين مبتدأ فلا يستحقون سوى بداية مربوط الدرجة المعينين عليها .

(ملف ١٥٤/٢/٨٦ - جلسة ١٩٨٨/٥/١١)

الفصل الثالث

الترقية

قاعدة رقم (١٨٢)

المبدأ :

وضع المشرع قاعدة عامة مؤداها ان الترقية الى رتبة لواء تكون بالاختيار المطلق — الضابط الذى لا يقع عليه الاختيار للترقية الى رتبة لواء يحال الى المعاش مع وجوب ترقينه الى رتبة اللواء — استثناء من هذه القاعدة يجوز احالة الضابط الذى لا يقع عليه الاختيار للترقية الى المعاش برتبته دون ترقينه الى رتبة اللواء — يشترط لاعمال هذا الاستثناء ان تتوافر لدى الضابط اسباب هامة يرى معها المجلس الاعلى للشرطة عدم ترقينه — هذه الاسباب يجب ان تكون على درجة من الاهمية بحيث تمس الضابط فى نزاهته وسمعته واعتباره وكفاءته — تقدير ذلك يدخل فى اختصاص المجلس الاعلى للشرطة — خضوع هذا التقدير لرقابة القضاء الادارى — انا خلصت المحكمة الى الغاء قرار وزير الداخلية مع ما يترتب على ذلك من آثار فان مقتضى تنفيذ الحكم ترقينه الى رتبة اللواء وصرف مستحقاته عنها وهى تمثل كل ما لحق الطاعن من ضرر — يعتبر ذلك خـمـ تعويض عن الاضرار الامر الذى يتعين معه رفض طلب التعويض .

المحكمة :

ومن حيث أن المادة ١٩ من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ فى شأن هيئة الشرطة قد نصت على « أن تكون الترقية الى رتبة لواء بالاختيار المطلق ، ومن لا يشملها الاختيار يحال الى المعاش مع ترقينه الى رتبة لواء ،

الا اذا رأى المجلس الاعلى للشرطة — لأسباب هامة — عدم ترقيته . ويبين من هذا النص الذى يحكم حالة الطاعن — أن المشرع قد وضع قاعدة عامة مقتضاها ان الترقية الى رتبة لواء تكون بالاختيار المطلق وان الضابط الذى لا يقع عليه الاختيار للترقية الى رتبة لواء يحال الى المعاش مع وجوب ترقيته الى رتبة لواء ، وقد أورد المشرع استثناء من هذه القاعدة مقتضاة جواز احواله الضابط الذى لا يقع عليه الاختيار للترقية الى المعاش برتبته دون ترقيته الى رتبة لواء ، وهذا الاستثناء مشروط بأن يتوافر فى هذا الضابط أسباب هامة يرى معها المجلس الاعلى للشرطة عدم ترقيته ، وكون المشرع قد عبّر عنها بأنها أسباب هامة مقتضاها أن هذه الأسباب يجب أن تكون على درجة من الاهمية والخطورة بحيث تمس الضابط فى نزاهته وسمعته واعتباره وكما عتبه الى الدرجة التى تحول دون ترقيته مع احواله الى المعاش ، وتقدير ذلك يكون بالرجوع الى المجلس الاعلى للشرطة صاحب الاختصاص بنص القانون ، ويكون تقديره فى هذا الشأن خاضعا لرقابة القضاء الادارى للتحقق من مدى مشروعية قراره فى هذا الشأن .

ومن حيث أن وزارة الداخلية قد سالت فى ردها سببين استندت اليهما فى اصدار القرار المطعون فيه ، تناولتهما محكمة القضاء الادارى فى حكمها المأطعون فيه بالبحث والتحصيل وخلصت الى أن السبب الاول غير قائم على أساس من القانون وأن السبب الثانى كاف لحمل القرار المطعون على سببه الصحيح والطعن المائل يقوم على مناقشة السبب الثانى والذى استند اليه الحكم المطعون فيه والذى يتحصل فى أولا : أنه وقد صدر قرار المجلس الاعلى للشرطة بتاريخ ١٩٧٤/٣/٣ بمحو كافة الجزاءات الموقعة على الطاعن فى الفترة السابقة على ١٩٧١/١٢/٢١ تطبيقا للمادة ٦٦ من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ ، فانه بعد ذلك قد وقعت عليه جزاءات ثلاثة لاحقة لقرار المحو هما :

١ — جزاء الانذار فى ١٩٧٥/٦/٩ حضوره متأخرا عن موعد العمل
الرسمى يوم ١٩٧٥/٥/٢٠ وانصرافه مبكرا يوم ١٩٧٥/٥/١٩ .

٢ — جزاء التنبيه في ١٩٧١/١/٢٦ بشأن ضرورة تنفيذ التعليمات عند التفقيش على الوحدات .

٣ — جزاء الانذار في ١٩٧٧/٥/٣ لتفقيشه عن خدشات الاستاد الرياضي بمدينة كمنهور يوم ١٩٧٧/١/٢٨ بمناسبة اقامة مباراة في كرة القدم .

ثانيا : ان مدير أمن البحيرة قد حرر تقريراً ضمنه عدم احترام الطاعن لمواعيد العمل الرسمية سواء في الحضور أو الانصراف وعدم القيام بالمهام الرسمية معتمداً في ذلك على ما يكتبه بنفسه خلاف الحقيقة في دفتر احوال المدة بنفسه مما دعا مدير الأمن الى الغاء هذا النظام واثبات تحركات الضباط في دفتر احوال واحد .

ومن حيث انه عن جزاء التنبيه الموقع على الطاعن في ١٩٧١/١/٢٦ لما نسب اليه عن ضرورة تنفيذ التعليمات عند التفقيش على الوحدات ، فانه وقد صدر قرار المجلس الأعلى للشرطة بجلسة ١٩٧٤/٣/٣ بمحو كل قضية الجزاءات الموقعة على الطاعن في الفترة السابقة على ١٩٧١/١٢/٢١ ولان هذا الجزاء يقع في نطاق الفترة الزمنية التي وافق المجلس الأعلى للشرطة على محو الجزاءات الموقعة على الطاعن خلالها فان هذا الجزاء يكون ضمن الجزاءات التي تم محوها ومن ثم فلا اثر له قانوناً ويعتبر كأن لم يكن وكان يتعين طبقاً للفقرة الأخيرة من المادة ٦٦ من قانون هيئة الشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ ان ترفع أوراق هذا الجزاء وكل اشارة اليه أو ما يتعلق به من ملف خدمة الطاعن .

ولما عن جزاء الانذار الموقع على الطاعن في ١٩٧٥/٦/٩ لحضوره متأخراً عن ميعاد العمل الرسمي يوم ١٩٧٥/٥/٢٠ وانصرافه مبكراً يوم ١٩٧٥/٥/١٩ فالطاعن يقرر في تقرير طعنه ان الجزاء قد زال اثره بمضي سبعة من تاريخ توقيعه اعمالاً للفقرة (١) من المادة ٦٦ من قانون هيئة الشرطة المشار اليه ، ولما كانت للفقرة الثانية من المادة المشار

اليها قد وضعت شرطا لمحو الجزاء لا يتم الا به مضمونه ان يتبين المجلس الاعلى للشرطة ان سلوك الضابط وعمله منذ توقيع الجزاء مرضيان وذلك من واقع تقاريره السنوية ولف خدمته وما يبدية الرؤساء عنه ، فمضى المدد المحددة في القانون لا يترتب عليها بحكم الفروق محو الجزاء الموقع على الضابط وانما لابد من اصدار قرار بذلك من المجلس الاعلى للشرطة بعد تحققه من توافر الشروط المشار اليها ، ومن ثم يكون هذا الجزاء مازال قائما عند صدور قرار وزير الداخلية المطعون فيه ، وكذلك يكون قرارا الجزاء الموقع في ١٩٥٧/٥/٣ .

ومن حيث ان هذين الجزاعين القائمين في حق الطاعن حتى صدور قرار وزير الداخلية المطعون فيه ، وتوقعا لأسباب تتعلق بالانضباط في مواعيد الحضور والانصراف فالاول كان أساسه حضور الطاعن متأخرا عن ميعاد العمل الرسمي يوم ١٩٧٥/٥/٢٠ وانصرافه مبكرا في اليوم السابق مباشرة ١٩٧٥/٥/١٩ وقام القرار الثانى على تفييه عن خدمات الاستاذ الرياضى بمدينة دمهور يوم ١٩٧٧/١/٢٨ بمناسبة مباراة كرة القدم ، وهذه المخالفات من المخالفات البسيطة والمألوفة والتي تقع كثيرا سواء من الضباط أو غيرهم من العاملين ولا تمس الضابط في كفاءته أو سمعته أو اعتباره ومن ثم فانها لا تنهض سببا لحرمان الضابط من الترقية عند عدم وقع الاختيار عليه للترقية الى رتبة لواء واحالته الى المعاش وتوديعه لحياة الشرطة التى أنفى فيها زهرة شبابه وتقرر الاكتفاء بخدماته عند هذا الحد والتي ليس لها من اثر الا تكريم الضابط في نهاية المطاف وتسوية معاشه على الرتبة التى اوجب القانون الترقية اليها وهى رتبة لواء .

ومن حيث أن فيما يتعلق بتقرير مدير أمن البحيرة والذي كان أحصد عناصر السبب الثانى التى قام عليه القرار المطعون فيه ، فان هذا التقرير قد جاء مرسلا وبعبارات عامة غير محددة أو مدعمة بدليل وقد حرر في رقت كانت العلاقة بينه وبين الطاعن على أشد ما تكون من العداء الشخصى على النحو الذى تنطق به الأوراق ، فقد اصدرت

وزارة الداخلية منشورا باسناد وظائف مساعدى مدير أمن الى العمداء ، فتخطى مدير الأمن الطاعن وعين من هو أحدث منه فى هذه الوظيفة مما دفع الطاعن للتظلم الى الوزارة التى اشجارت بتنفيذ تعليماتها الا أن مدير الأمن لم ينفذ هذه التعليمات وأسرها فى نفسه للطاعن وعبر عن ذلك بالتقرير المشار اليه . . وهذا التقرير على النحو المشار اليه يستشف منه قيامه على عنصرين :

الأول : هو عدم احترام الطاعن لمواعيد العمل الرسمية سواء فى الحضور أو الانصراف وهو بذلك ترجمة للجزاء الموقع على الطاعن فى ١٩٧٥/٦/٩ والسابق الإشارة اليه .

وانثانى : عدم القيام بالمأموريات الرسمية معتمدا فى ذلك على ما يثبت بنفسه خلافا للحقيقة ، ففتر أحوال المدة بنفسه مما دعبا مدير الأمن الى انقضاء هذا النظام واثبات تحركات الضابط فى فتر أحوال وأحد ولم يبين التقرير المأموريات التى تقاعس الطاعن عن القيام بها ورغم ذلك قام باثباتها فى فتر الأحوال الخاص به على خلاف الحقيقة ، ولم يبين تاريخها وماهيتها . فجاء التقرير فى هذا الشأن غير معبر عن حقيقة ، فضلا عن أن اعداد فتر أحوال للعمداء لاثبات كل منهم المأمورية التى يقوم بها كان لهذا نظاما وثيقا ومعترفا به بدليل قيام مدير الأمن بعد ذلك بنفسه وهذا يعنى أنه كان لهذا نظاما وثيقا ومعترفا به بدليل قيام مدير الأمن بعد ذلك بنفسه وهذا يعنى أنه كان قائما ومعمولا به قانونا .

ومن حيث أن لكل ما تقدم يكون ما ساقته وزارة الداخلية كسبب لقرار احالة الطاعن الى المعاش دون ترقيته الى رتبة لواء قاصرا على حد الكفاية لحمل القرار المطعون فيه على سببه ولا يرقى الى مرتبه الأسباب الهامة التى عبر عنها المشرع فى المادة ١٩ ، والتى تسوغ للمجلس الأعلى للشرطة أن يقرر عدم ترقية الطاعن الى رتبة لواء عند إحالته الى

المعاش لعدم وقوع الاختيار عليه للترقية الى رتبة لواء تلك الترقية التى لا تعد أن تكون ترقية شرفية قصد بها المشرع تكريم الضابط بمنحه رتبة لواء حتى يسوى عليها معاشه ، وهذا النظر يتبين من مقارنة المادة ١٩ من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ مع النص المقابل فى القانون السابق بهيئة الشرطة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ وهو نص المادة ١٧ التى كان يجرى نصها كالآتى : « الترقية الى رتبة لواء تكون بالاختيار المطلق ومن لا يشمل الاختيار يحال الى المعاش وقد جاء المشرع فى المادة ١٩ من القانون الجديد وقلب القاعدة وجعل الاصل هو الترقية الى رتبة لواء عند احالة الضابط الى المعاش عند عدم وقوع الاختيار عليه للترقية الى رتبة لواء تحقيقا للاعتراض السالف الاشارة اليها . ومن ثم يكون قرار وزير الداخلية المطعون فيه قد صدر ناقدا لركن السبب ووقع بالتالى مخالفا للقانون متعين الالغاء واذا ذهب الحكم المطعون فيه الى خلاف هذا المذهب وقضى برفض الدعوى فانه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون ويتعين لذلك القضاء بالغائه وبالغاء القرار المطعون فيه وما ترتب عليه من آثار .

ومن حيث انه عن طلب الطاعن بتعويضه عما لحته من اضرار مادية وأدبية من جراء صدور القرار المطعون فيه ، فان الثابت من الأوراق أن الطاعن قد اقام دعواه امام محكمة القضاء الادارى طالبا الحكم بالغاء قرار وزير الداخلية رقم ٤٣٩ لسنة ١٩٧٧ فيما تضمنه من انهاء خدمته بالاحالة الى المعاش دون ترقيته الى رتبة لواء وأحقته فى الترقية الى هذه الرتبة من تاريخ انهاء خدمته وتسوية معاشه على هذا الأساس، وتعويضه بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . ثم تقدم بمذكرة بجلاسة ١٩٨٢/٥/٥ طلب فيها تعويضه بمبلغ قدره عشرة آلاف جنيه عن الأضرار التى لحقت به من جراء صدور القرار المطعون فيه . وقد تولت محكمة القضاء الادارى بحث طالب التعويض وخلصت الى عدم التعويل على ما طلبه الطاعن بمذكرته السالف الاشارة اليها لعدم مصاداه الرسوم القضائية واستبعاد هذا الطلب والاقتصر على بحث

طلب التعويض المؤقت وانتهت الى رفضه . وقد تقدم الطاعن بعريضة طعنه المائل وقصر طلباته على طاب الغاء القرار المطعون فيه فيما تضمنه من احالته الى المعاش دون ترقية الى رتبة لواء واحقيقته الى الترقية من تاريخ انتهاء خدمته وتسوية معاشه على اساسها دون أن يضمن طعنه طلب التعويض ، وقد قدمت هيئة مفوضى الدولة تقريراً فى الطعن تطرقت فيه الى بحث طلب التعويض وخضعت الى احقيقته فى التعويض عما اصابه من اضرار اديبية فقط . وقد عقب الطاعن على تقرير هيئة مفوضى الدولة بمذكرة مقدمة لجلسة ١٩٨٦/١١/٤ ناقش فيها تقرير هيئة مفوضى الدولة ونص على التقرير ما تضمنه من احقيقته فقط لتعويض عن الضرر الاول وان الضرر المادى المتمثل فى الفرق بين معاشه الحالى ومعاشه على رتبة لواء يكفى لجبره اعادة تسوية معاشه وصرف مستحقاته من تاريخ صدور القرار المطعون فيه ، قائلاً ان الضرر المادى الذى اصابه لا يمثل فقط فى الفرق بين معاشه الحالى ومعاشه بعد التسوية وانما يمثل أيضاً فى تفويت فرصة العمل عليه حتى سن الستين سواء فى الشرطة او فى غيرها لان احالته الى المعاش دون ترقية الى رتبة لواء اساعت الى سمعته وحرمانه من العمل فى الحكومة والقطاع العام او شركات الانفتاح . كما فوتت عليه فرصة محققة وهى البقاء بالخدمة حتى تتم ترقيته الى رتبة لواء ثم احالته الى التقاعد بعد قضاء المدة المقررة للبقاء فى رتبة لواء ثم بعد ذلك الفرق بين المعاش الحالى ومعاش اللواء — أما الضرر الادبى فان احالة الطاعن الى المعاش بهذه الصورة اضرّت بسمعته واثرت على اعتباره بين الناس وعلى اولاده باعتباره المثل الأعلى لهم كما اثرت على فرص الزواج لبناته واولاده وخلص الطاعن فى مذكرته المشار اليها الى طلب الحكم بالغاء الحكم المطعون فيه والحكم له بطلابه .

ومن حيث ان محور النزاع اراضى يدور حول طلب الطاعن الغاء قرار وزير الداخلية المطعون عليه فيما تضمنه من عدم ترقيته الى رتبة

لواء عند إحالته الى المعاش لعدم وقوع الاختيار عليه للترقية الى رتبة لواء وتعويضه عن الأضرار التي لحقته من جراء ذلك بتعويض مؤقت قدره ٥١ جنيه . وانه لا خلاف في أن الترقية الى رتبة لواء تكون ملاختيار المطلق طبقا لنص المادة ١٩ من قانون هيئة الشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ وان من لم يشمل الاختيار للترقية يحال الى المعاش مع ترقيته الى رتبة لواء . . . الخ ومعنى ذلك أن عدم وقوع الاختيار على الطاعن للترقية الى رتبة لواء لا يمثل خطأ في جانب الادارة وانما ينطوى على حق لها استعملته وفقا لأحكام القانون واحالت الطاعن الى المعاش وعلى ذلك فان قول الطاعن بأن عناصر التعويض تشمل انفرق بين معاشه الحالي وبين مرتب اللواء شاملا البدلات والمزايا المادية والعينية طوال ثلاث سنوات وهى مدة بقائه في هذه الرتبة ثم انفرق بين معاشه الحالي ومعاش رتبة لواء هذا القول لا يستند الى أساس سليم من القانون لان معناه الزام الادارة بان تختاره للترقية الى رتبة لواء ثم استمراره في الخدمة المدة المقررة للبقاء في هذه الوظيفة وهو قول خارج نطاق النزاع الراهن ويخلط بين عدم وقوع الاختيار عليه للترقية وبين إحالته الى المعاش دون ترقيته . كما أن فرص العمل بالنسبة له لا تختلف عما اذا كان قد ترك الخدمة عند وصوله الى رتبة لواء او رتبة عميد ، ومن ثم فان إحالته الى المعاش وهو برتبة عميد لم تكن لتحول ببنه وبين الالتحاق بعمل جديد اذا أراد ذلك وليس العمل مقصورا على من كان يحمل فقط رتبة لواء دون سواه .

ومن حيث انه وقد خلصت المحكمة الى الغناء قرار وزير الداخلية المطعون عليه مع ما يترتب على ذلك من آثار فان مقتضى ذلك ترقية الطاعن الى رتبة لواء اعتبارا من تاريخ صدور القرار المطعون فيه عام ١٩٧٧ وإعادة تسوية معاشه على أساس هذه الرتبة وبصرف مستحقاته عنها وهى تمثل كل ما لحق الطاعن من ضرر من جراء صدور القرار المطعون

فيه وقد استحقها يأثر من اثار الحكم بالالفاء وكل هذا يعتبر خير تعويض له عن الاضرار التى لحقت له الامر الذى يتمين معه رفض التعويض .

(طعن ١٥٧٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٨٦/١٢/٣٠)

قاعدة رقم (١٨٣)

المبدأ :

المشرع اجاز لوزير الداخلية ان يرقى مساعد الشرطة من الدرجة الثانية الى مساعد شرطة من الدرجة الاولى — اذا قام بخدمات ممتازة دون ان يتقيد في ذلك بقيد الاقدمية — الحالات التى تعتبر من قبل الخدمات الممتازة .

التسوى :

مقتضى نص المادة ٢/٨٧ من قانون هيئة الشرطة الصادر بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ وما تضمنه قرار وزير الداخلية رقم ٢٠٥٨ لسنة ١٩٨١ فى شأن الضوابط التى تتم على اساسها الترقية الاستثنائية للامناء والمساعدين وضباط الصف والجنود ان المشرع اجاز لوزير الداخلية ان يرقى مساعد الشرطة من الدرجة الثانية الى مساعد شرطة درجة أولى اذا قام بخدمات ممتازة دون أن يتقيد في ذلك بقيد الاقدمية وذلك تشجيعا لافراد هيئة الشرطة على التفانى في القيام بالواجبات الملقاه على عاتقهم على اكمل وجه وقد اورد قرار وزير الداخلية سالف البيان الحالات التى تعتبر من قبل الخدمات الممتازة ومن بينها الاستشهاد في الخدمة والوفاء بسبب واثاء الخدمة ، أن صدور قرار بترقية أحد افراد هيئة الشرطة ترقية استثنائية اعقبها من اليوم السابق على وفاته على سند من صريح كخص القانون ولا مناص من الاعتداد بهذا القرار اقول بأن مثل هذه الترقية تنطوى على اثر رجعى مما لا يجوز ان يصدر به قرار ادارى الا أن يكون تنفيذا للقانون أو حكم قضائى والامر في حقيقته أعمال

للقرار باثر مباشرة بترقيته ترقية فورية استثنائية اعتبارا من اليوم السابق على وفاته بيد انه حال دون نفاذه من يوم صدوره انتقاله الى رحمة مولاه ومن ثم فان الوقوف بأثار الترقية عند اليوم السابق على الوفاة لا يعتبر في هذه الحالة من قبيل الترقية باثر رجعى بل أدنى لان يكون من قبيل القرارات الفورية التى تحدث اثرها بتحسين المعاش لمن هو اهل ممن ابنوا بشرف لاغنى عن تسجيله بمجل هذه الترقية وقدموا حياتهم فى سبيل الوطن والواجب .

(ملف رقم ٨٦/٣/٨٣٠ جلسة ١٩٩٢/٢/٢)

الفصل الرابع

الاقدمية

قاعدة رقم (١٨٤)

المبدأ :

الدرجة المعادلة لرتبة امين شرطة ثان هي الدرجة الرابعة من الجدول الملحق بالقانونين رقمي ٤٧ ، ٤٨ لسنة ١٩٧٨ — احقية امين الشرطة في استصحاب اقدميته في رتبته عند النقل منها الى وظيفة مدنية — قرار النقل يتحصن بفوات مواعيد الطعن عليه — تحديد الدرجة المقبول اليها العامل لا يتحصن اذا كانت غير مستحقة له قانونا .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ١٩٨٦/٤/٢ بناء على موافقة السيد الاستاذ المستشار رئيس مجلس الدولة بتاريخ ١٩٨٥/٦/١٠ فاستعرضت فتاها الصادرة بتاريخ ١٩٨٦/٢/٥ ملف رقم ٢١٠/٦/٨٦ والتي انتهت للأسباب الواردة بها — الى أن الدرجة المعادلة لرتبة امين شرطة ثان هي الدرجة الرابعة طبقا للقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام وتبين لها أن المادة ٢٨ من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ في شأن هيئة الشرطة التي تسرى على افراد هيئة الشرطة بموجب المادة ٧٧ من ذات القانون قضى بأنه « لا يجوز نقل الضابط الى وظيفة خارج هيئة الشرطة الا بعد موافقته كتابة وبعد اخذ رأى المجلس الأعلى للشرطة ، ويتم النقل على أساس المرتب الذي يتقاضاه في هيئة

الشرطة مضافا اليه البدلات الثابتة المقررة لرتبته أو درجته » . واستظهرت الجمعية أن الممول عليه في تحديد مرتب ضابط أو فرد هيئة الشرطة المنقول إلى إحدى وظائف الكادر العام وتحديد الوظيفة المعادلة لرتبته هو بما يتقاضاه من مرتب مضافا اليه البدلات الدائمة والثابتة المقررة لرتبته .

ولما كانت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع قد استقر افتاؤها على أن هناك عدة معايير يمكن الاستهداء بها للوصول إلى أكثر درجات الكادر العام قربا للوضع الوظيفي للعامل المنقول من كادر خاص، ومن بين هذه المعايير معيار متوسط مربوط الدرجة .

ومن حيث أنه بأعمال معيار متوسط مربوط الدرجة يبين أن الدرجة المعادلة لرتبة أمين شرطة ثان هي الدرجة الرابعة طبقا لجدول المرتبات الملحق بالقانونين رقمي ٤٧ ، ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بعد استبداله بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٨٣ بتعديل جدول المرتبات الملحق بالقانونين رقمي ٤٧ ، ٤٨ لسنة ١٩٧٨ . ومن ثم يكون الدرجة الرابعة من درجات القانونين المشار إليهما هي المعادلة لرتبة أمين شرطة ثان .

ومن حيث أنه عن أقدمية أمين شرطة ثان في الوظيفة المدنية المنقول إليها فقد تبين للجمعية أن المبادئ العامة في تحديد أقدمية العامل المنقول من جهة إلى أخرى تقضي بأن يستصحب المنقول في درجة بالجهة المنقول إليها تعتبر معادلة للدرجة التي كان يشغلها بالجهة المنقول منها مركزه القانوني في الجهة المنقول منها بما في ذلك راتبه وأقدميته في الوظيفة التي كان يشغلها قبل النقل .

ومن حيث أنه عن مدى تحصن قرار النقل فإنه ولئن كان قرار النقل متى صدر صحيحا قانونا لا يجوز سحبه أو الغاؤه كأصل عام بعد صدوره . إلا أن ما تضمنه هذا القرار في شأن تحديد الدرجة أو الوظيفة المنقول إليها العامل لا يرد عليه مبدأ التحصن طالما كانت السلطة مصدرة القرار لا تملك سلطة التقدير في شأن تحديد الدرجة التي ينقل إليها العامل

بل مقيدة بما اوجبه المشرع من اجراء هذا النقل الى درجة معينة ، فان
هى خالفت ذلك وحدثت فى قرار النقل درجة للعامل لا يستحقها أو نقل عما
هو مقرر له قاتونا جاز سحب قرارها وتعديله فيما تضمنه من تحديد
الدرجة المنقول اليها العامل دون تقيد ببيعاد سحب القرارات الادارية
المعية وعلى ذلك ولما كان أمين الشرطة يستمد حقه فى الدرجة المدنية
المعادلة لرتبته من نص المادة ٢٨ من قانون هيئة الشرطة سائلة البيان
ومن ثم فان قرار النقل فيما تضمنه من مخالفة لاحكام التعادل بين الدرجات
والرتب لا يكتسب اية حصانة بفوات مواعيد الطعن فى القرارات الادارية
وبالتالى تعديل قرار نقل أمين الشرطة فيما تضمنه من تحديد الدرجة
الحالية المعادلة لرتبته دون تقيد بمواعيد سحب القرارات الادارية .

لذلك :

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى وانتشريع الى :

١ — ان الدرجة المعادلة لرتبة أمين شرطة ثان هى الدرجة الرابعة
من الجدول الملحق بالقانونين رقمى ٤٧ ، ٤٨ لسنة ١٩٧٨ .

٢ — احقية أمين الشرطة فى استصحاب اقدميته فى رتبته عند النقل
منها الى وظيفة مدنية .

٣ — ان قرار النقل يتحصن بفوات مواعيد الطعن عليه لما تحدد
الدرجة المنقول اليها العامل فلا يتحصن اذا كانت غير مستحقة له
قاتونا .

(ملف ٣١٥/٦/٨٦ — جلسة ١٩٨٦/٤/٢)

قاعدة رقم (١٨٥)

المبدأ :

العاملون المدنيون من خريجي كلية الضباط المتخصصين يمنع كل منهم
الرتبة النظامية المقابلة لدرجته المالية بما لا يجاوز رتبة المقدم — تحسبـ

الاقدمية في الرتبة من تاريخ شغل الدرجة او من تاريخ بلوغ المرتب اول مربوط الرتبة ايهما افضل — يمنح العامل الرتبة الاعلى بما لا يجاوز رتبة المقدم اذا كان الضابط الذى يليه في الاقدمية من خريجى كلية الشرطة قد رقى الى هذه الرتبة — يحتفظ العامل بمرتبه اذا جاوز بداية مربوط الرتبة اتقى عين عليها بما لا يجاوز نهاية مربوطها — تطبيق .

هيئة الشرطة — كلية الضباط المتخصصين — خريجوها — ترتيب الاقدمية فيما بينهم . عند وضع خريجى كلية الضباط المتخصصين مع زملائهم من خريجى كلية الشرطة في كشف واحد تحسب له اقدمية في الرتبة تعادل الفرق بين سنوات الدراسة في الكليات التى تخرجوا منها وسنوات الدراسة بكلية الشرطة — اذا اتحد التاريخ الذى تردت اليه اقدمياتهم مع التاريخ الذى ترجع اليه اقدمية زملائهم خريجى كلية الشرطة يتم التوزيع وفقا لنسبتهم العددية الى زملائهم خريجى كلية الشرطة طبقا لقص المادة (٢٥) مكررا من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٧٥ .

المحكمة :

ومن حيث ان المادة ٢٣/٢ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٧٥ بانشاء اكااديمية الشرطة معدلا بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٨ — تنص على انه . . ويجوز بقرار من وزير الداخلية — بعد أخذ رأى المجلس الاعلى للشرطة — ان يقبل للدراسة بالقسم الخاص اصحاب التخصصات الفنية من العاملين المخنيين بوزارة الداخلية الحاصلين على المؤهلات المشار اليها في المادة ٢٢ عند العمل بهذا القانون وذلك بالشروط والاوزاع التى يحددها وزير الداخلية .

ولوزير الداخلية ان يقرر اعتبار من يتم منهم الدراسة بنجاح ضابط شرطة ومنحه الرتبة النظامية المقابلة لدرجته بما لا يجاوز رتبة المقدم مع احتساب اقدميته في هذه الرتبة اعتبارا من تاريخ ترقيته في وظيفه الخنية او من تاريخ بلوغ مرتبه في تلك الوظيفة اول مربوط الرتبة النظامية المقابلة لدرجته ايهما افضل وذلك دون الاخلال بترتيب الاقدمية المالية

فيما بينهم . فإذا كان الضابط الذى يليه فى الأقدمية من خريجي كلية الشرطة رقى الى رتبة أعلى عند تحديد الأقدمية طبقا للفترة السابقة منح هذه الرتبة بما لا يجاوز رتبة المتقدم ويحتفظ بمرتبته اذا جاوز بداية مربوط الرتبة التى عين عليها بما لا يجاوز نهاية مربوطها . . وتسرى احكام هذه المادة بأثر رجعى من تاريخ بدء العمل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٧٥ وتنص المادة ٢٥ مكررا على ان يوضع خريجو كلية الضباط المتخصصين مع زملائهم من خريجي كلية الشرطة فى كشف اقدمية واحد واحتساب اقدمية لهم فى الرتبة تعادل الفرق بين سنوات الدراسة فى الكليات التى تخرجوا فيها بنجاح وسنوات الدراسة المقررة بكلية الشرطة وتعتبر سنة الامتياز بكيات الطب سنة دراسة فاذا وقع التاريخ الذى ترد اليه اقدمية خريجى كليات الضباط المتخصصين فى ذات اليوم الذى ترجع اليه اقدمية زملائهم خريجي كلية الشرطة فيراعى توزيعهم وفقا لنسبتهم العددية الى زملائهم خريجي كلية الشرطة بحيث يوضع عدد من الضباط خريجوا كلية الشرطة بقدر نسبتهم العددية ويليهام احد الضباط خريجوا كلية الضباط المتخصصين وهكذا .

وتسرى احكام هذه المادة بأثر رجعى من تاريخ العمل بالقانون رقم

٩١ لسنة ١٩٧٥ .

ومن حيث أن مؤدى النصين المتقدمين أن العاملين المدنيين من خريجي كلية الضباط المتخصصين يمزج كل منهم الرتبة النظامية المقابلة لدرجته المسالية بما لا يجاوز رتبة المتقدم وتحتسب اقدميته فى هذه الرتبة من تاريخ شغل هذه الدرجة او من تاريخ بلوغ مرتبه أول مربوط الرتبة النظامية المقابلة لدرجته ايهما افضل بمراعاة ترتيب الأقدمية المسالية فيما بينهم وان يمنح الرتبة الاعلى بما لا يجاوز رتبة المتقدم اذا كان الضابط الذى يليه فى الأقدمية من خريجي كلية الشرطة قد رقى الى هذه الرتبة . وان يحتفظ له بمرتبته اذا جاوز مربوط الرتبة التى عين عليها بما لا يجاوز نهاية مربوطها . ويراعى كذلك عند وضع خريجو كلية الضباط المتخصصين

مع زملائهم من خريجي كلية الشرطة في كشف اقدمية واحد وان تحتسب لهم اقدمية في الرتبة تعادل الفرق بين سنوات الدراسة في الكليات التي تخرجوا فيها بنجاح وسنوات الدراسة بكلية الشرطة فاذا اتحد التاريخ التي ترد اليه اقدميتهم مع التاريخ الذي ترجع اليه اقدمية زملائهم خريجي كلية الشرطة تم توزيعهم على النحو الذي رسمته المادة ٢٥ مكررا .

ومن حيث ان الثابت من دفاع الجهة الادارية انها عدلت الدرجات المالية التي كان يشغلها العاملون المدنيون بها من خريجي الدفعة الاولى بكلية الضباط المتخصصين بالرتب النظامية على اساس الربط المالي الوارد في جدول المرتبات الملحق بكل من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ وقانون هيئة الشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ . وانها عدلت الدرجات المالية التي كان يشغلها العاملون المدنيون بها من خريجي الدفعة الثانية بكلية الضباط المتخصصين ومنهم المدنيين بالرتب النظامية على اساس الربط المالي الوارد في جدول المرتبات الملحق بقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وجدول المرتبات الملحق بقانون هيئة الشرطة بعد تعديله بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٦ لسنة ١٩٧٨ . في حين كان من الواجب عليها قانونا ان تجرى التعادل بالنسبة لخريجي الدفعة الثانية من الكلية المذكورة على ذات الاسس التي اتبعتها بالنسبة لخريجي الدفعة الاولى توحيدا للمعاملة بين افراد الطائفة الواحدة من جهة ولان القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وان كان هو القانون الساري على افراد الدفعة الثانية عند تعيينهم بهيئة الشرطة الا انه ادمج كل عدة درجات من درجات القانون السابق عليه في درجة واحدة ولم يسايره قانون هيئة الشرطة في هذه النهج اذ بقيت الرتب النظامية الواردة كما هي ، ومن اجل ذلك فان اجراء التعادل بين نظامين يختلف كل منهما عن الاخر من حيث توزيع الدرجات المالية لا يتفق وصحيح حكم القانون . ومن ثم يتعين والحالة هذه ان تتم المعاملة على اساس المقابلة بين كل درجة من درجات نظام العاملين المدنيين رقم ٥٨ لسنة

١٩٧١ والرتبة المناظرة لها في قانون هيئة الشرطة . وهو ذات الاساس الذى اتبعه القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ فى احكامه الوقتية عند نقل العاملين من الدرجات التى كانوا يشغلونها الى الدرجات الواردة به .

ومادام ان التعادل بالنسبة لخريجي الدفعة الثانية بكلية الضباط المتخصصين يتعين ان يتم على اساس الدرجة المسالية التى كان يشغلها كل منهم قبل العمل بلحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ . فمن البديهي ان يجرى هذا التعادل على اساس جدول المرتبات الملحق بقانون هيئة الشرطة والذي كان ساريا فى هذا التاريخ كذلك .

ومن حيث انه عند اجراء التعادل بين درجات الكادر العام ودرجات الكادر الخاص يتعين الاستهداء بعدة معايير أهمها متوسط الربط المالى ومقدار العلاوة الشهرية والمزايا المقررة للوظيفة لكى يتحقق التوازن بين مركزه فى الوظيفة المنقول منها ومركزه فى الوظيفة المنقول اليها على نحو يدرأ عنه الضرر من جراء هذا النقل وفى نفس الوقت يحول بينه وبين شغل درجة وظيفية اعلى مما يستحق .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان المدعى الاول كان يشغل الدرجة الخامسة اعتبارا من ١٩٧٦/١٢/٣١ . وان المدعى الثانى كان يشغل الدرجة الخامسة اعتبارا من ١٩٧٧/١٢/٣١ وان المدعى الثالث كان يشغل السادسة اعتبارا من ١٩٧٥/١/١ .

ومن حيث انه بالرجوع الى جدول المرتبات الملحق بكل من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ وقانون هيئة الشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ واستهداء بالمعايير السالف الاشارة اليها يتضح ان الدرجة الخامسة تعادل رتبة رائد وان الدرجة السادسة تعادل رتبة نقيب فمن ثم فان الرتبة النظامية يجب ان يعين عليها كل من السيدين و عند الحاقهما بهيئة انشطة فى رتبة رائد وان الرتبة التى يجب ان يعين عليها السيد هى رتبة نقيب بمراعاة تصديق

اقدمية كل منهم في الرتبة النظامية طبقا للاحكام والقواعد الواردة في المادتين ٢٣ ، ٢٥ مكررا من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٧٥ باتشاء اكااديمية الشرطة معدلا بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٨ .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قضى بغير النظر السالف . فمن ثم يتعين الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم المطعون فيه وبإحقية كل من السيدين و في ان يعيناهم بهيئة الشرطة برتبة رائد وبإحقية السيد في ان يعين بهيئة الشرطة برتبة نقيب بمراعاة تحديد اقدمية كل منهم في الرتبة النظامية طبقا للقواعد والاحكام الواردة في المادتين ٢٣ و ٢٥ مكررا من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٧٥ باتشاء اكااديمية الشرطة .. معدلا بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٨ مع ما يترتب على ذلك من اثار والزام الجهة الادارية المصروفات .

(طعن ١٩٣٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٧/٣/٢٩)

الفصل الخامس

الاجازات

قاعدة رقم (١٨٦)

المبدأ :

المادة ١٦ من قرار وزير الداخلية رقم ٦٩٤ لسنة ١٩٧٥ بشأن
لائحة البعثات والتفويضات والاعمال الاجازات الدراسية لهيئة الشرطة الصادر اعمالا
للتفويض التشريعى المتخصص عليه بالمادة ٣٢ من القانون رقم ١٠٩
لسنة ١٩٧١ الخاص بهيئة الشرطة تقضى بان — يلتزم الموفد فى اجازة
دراسية بخدمة الوزارة مدة لا تقل عن ضعف المدة التى قضاه فى الاجازة
الدراسية والا التزم برد كافة ما تكلفته الوزارة من مصروفات اثناء مدة
الدراسة — مصدر الالتزام الاصلى والبديل هو القانون وليس العقد
الادارى — لا مجال لاعمال نص المادة ٢٢٤ منى .

الحكمة :

ومن حيث انه تجدد الاشارة بادى الراى الى انه لا يوجد فى الاوراق
ثمة تعهد من الطاعن بخدمة الوزارة ضعف مدة الاجازة الدراسية التى
منحها ، ومن ثم فان ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من اعتبار التزام
الطاعن برد الرواتب التى صرفت اليه اثناء مدة الاجازة الدراسية او جزء
منها — بسبب اخلاله بالالتزام بخدمة الوزارة ضعف مدة الاجازة المذكورة .
متولدا عن عقد ادارى ، لا يقوم على صحيح حكم القانون ، بحسبان ان
عقدا اداريا بهذا الشأن لم ينشأ اصلا وابنداء ببيان الطاعن والوزارة ،

انما يتولد التزامه الاصلى بخدمة الوزارة ضعف مدة الاجازة الدراسية ،
والتزامه البديل برد كافة المصروفات التى تكلفتها الوزارة اثناءها اذا لم يتم
بخدمتها المدة المذكورة اى اذا اخل بالتزامه الاصلى المذكور يتولد هذا
الالتزام من نص المادة ١٦ من قرار وزير الداخلية رقم ٦٩٤ لسنة ١٩٧٥ ،
فى شأن لائحة البعثات والمنح والاجازات الدراسية لهيئة الشرطة — الصادر
اعمالا للتقويض التشريعى المنصوص عليه بالمادة ٣٢ من القانون رقم
١٠٩ لسنة ١٩٧١ الخالص بهيئة الشرطة — الذى نص صراحة على ان
« يلتزم الموفد فى اجازة دراسية بخدمة الوزارة مدة لا تقل عن ضعف المدة
التي قضاه فى الاجازة الدراسية والا التزم برد كافة ما تكلفته الوزارة من
مصروفات اثناء مدة الدراسة » . ومؤدى هذا أن مصرر الالتزامية
الاصلى والبديل هو انقائون ، وليس العقد الادارى . مما لا مجال معه
لأعمال نص المادة ٢٢٤ من القانون المدنى ، بقطع النظر عن جواز
أو عدم جواز أعمال حكمها فى مجال العقد الادارى .

ومن حيث انه متى كان ذلك كذلك ، وكانت المادة ١٦ من قرار
وزير الداخلية رقم ٦٩٤ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه تنص صراحة على التزام
الموفد فى اجازة دراسية برد كافة ما تكلفته الوزارة من مصروفات اثناء
مدة الدراسة اذا هو لم يتم بخدمتها ضعف مدة الاجازة الدراسية ، وكان
الطاعن لم يتم بذلك ، فانه يلتزم برد كافة ما تكلفته الوزارة من مصروفات
اثنائها ، وهى كافة الرواتب التى صرفت اليه اثنائها ، أيا كان سماها ،
مما تضحى معه الدعوى بالحقبة المدعى فى استرداد قيمة المرتبات التى
تقاضاها خلال الفترة من ١٦/٤/١٩٧٥ الى ٢٧/٢/١٩٧٦ ، وهى فترة
الاجازة الدراسية التى رخص له بها لا تقوم على سند صحيح من القانون ،
مبى خليقة بالرفض . واذا ذهب الحكم المطعون فيه الى خلافه فانه يكون
قد خالف القانون واخطأ فى تطبيقه وتأويله مما يقتعين معه القضاء بالفائه
ويرفض الدعوى والزام المدعى المصروفات .

قاعدة رقم (١٨٧)

المبدأ :

إجازات — تنظيم خاص للإجازات المقررة لضباط وأفراد هيئة الشرطة .

الفتوى :

أفرد القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ بشأن هيئة الشرطة تنظيمًا قانونيًا انتظم فيه الإجازات المقررة لضباط وأفراد هيئة الشرطة ومن ثم فلا يجوز معها استدعاء الأحكام التي ترصدها أنظمة التوظيف العامة ومؤدى ذلك : عدم سريان نص الفقرة الثانية من المادة ٦٥ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وذلك فيما يتعلق بزيادة مدة الإجازة الاعتيادية لمن يعملون في المناطق النائية أو إذا كان العمل في أحد فروع الوحدة خارج الجمهورية على ضباط وأفراد هيئة الشرطة — لا ينتقص من ذلك أن المادة ١١٤ من قانون هيئة الشرطة أسرت قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة على أعضاء هيئة الشرطة فيما لا يتعارض مع قانونهم إذ أن أعمال هذا النص مرهون بخلو قانون هيئة الشرطة من تنظيم معين لمسألة معنية إضافة إلى أن نية المشرع لو اتجهت إلى تطبيق هذا الحكم على ضباط وأفراد هيئة الشرطة لأفرد نصًا بذلك ضمن النصوص التي استحدثتها على قانون هيئة الشرطة بالقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٩١ .

(ملف رقم ٤٣٧/٦/٨٦ جلسة ١٩٩٣/٢/٧)

المصالح السائدة

النقل

قاعدة رقم (١٨٨)

المبدأ :

قانون هيئة الشرطة الصادر بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ نقل ضباط الشرطة الى وظيفة بالكلية العام هو في حقيقته قرار اداري بالتعيين — حدد في ذات الوقت الدرجة التي عين عليها والمرتب الذي يتقاضاه بمراعاة المادة ٢٨ من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ .

— يتعين الطعن عليه بطريق الالغاء كلياً او جزئياً اتباع الطريق والاجراءات المقررة في قانون مجلس الدولة .

— عدم سابقة التظلم او فوات مواعيد الطعن — الحكم بعدم قبول الدعوى شكلاً .

الحكمة :

ومن حيث ان قضاء هذه الحكمة جرى بأنه عند نقل الضابط خارج هيئة الشرطة الى جهة ما ينطبق عليها أحكام القانون العام تحدد الدرجة التي ينقل اليها الضابط والمرتب الذي يستحق عند هذا التعيين بمراعاة ان يضاف الى مرتبه الاساسي البدلات الثابتة المقررة لرتبته او الدرجة التي كان يشغلها بهيئة الشرطة ، فاذا تم هذا التحديد بالقرار الاداري الصادر بالتعيين استقام امره في الجهة المعين فيها وعلى الدرجة التي

حدثت له وبالمرتب الذى انصحت عنه الجهة الادارية بقصد انشاء هذا المركز القانونى وجرت فى شأنه فى هذه الجهة أحكام القوانين والقرارات بها . وتبعاً لذلك فإن صحيح حكم القانون بالنسبة لهذا القرار انه قرار ادارى بالتعيين حدد فى ذات الوقت الدرجة التى عين عليها المدعى كما حدد الراتب الذى يتقاضاه بمراعاة أحكام المادة ٢٨ من قانون هيئة الشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ المشار اليه وعليه يكون اختصاص هذا القرار اذا شابه سبب من اسباب البطلان بالطعن عليه بطريق الالغاء كلياً او جزئياً أمام محاكم مجلس الدولة بالطرق والاجراءات المنصوص عليها فى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الدولة الذى أجاز الطعن فى مثل هذه القرارات بمراعاة المواعيد التى حددها فى المادة ٢٤ منه وبمراعاة الاجراءات التى أوردتها المادة ١٢ منه فى فقرتها الثالثة .

ومن حيث انه ليس بالأوراق ما يفيد أن المدعى تظلم من هذا التعيين، كما وأنه لم يتم برفع دعواه خلال المواعيد المقررة للطعن بالالغاء ، فمن ثم فإن دعواه تكون غير مقبولة شكلاً لرفعها دون مراعاة الاجراءات والمواعيد المنصوص عليها قانوناً . واذ قضى الحكم المطعون فيه بغير هذا النظر فمن ثم فانه يكون قد خالف القانون مما يتعين معه الحكم بقبول الطعنين شكلاً وفى الموضوع بالغاء الحكم المطعون فيه وبعدم قبول الدعوى شكلاً والزام المدعى المصروفات .

(طعن ١٩١١ وطعن ١٨٠٤ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٧)

الفصل السابع

التأديب

قاعدة رقم (١٨٩)

المبدأ :

الحد الأقصى لجزاء الخصم من المرتب الذى يجوز توقيعه طبقا لنص المادة ٤٨ من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨١ هو لمدة شهرين فى السنة .

الحكمة :

ومن حيث أن القرار الصادر من مجلس التأديب الاستثنائى تضى بتعديل الحكم الصادر من مجلس التأديب الابتدائى بوقف الطاعن عن العمل مع صرف نصف المرتب لمدة ثلاثة أشهر مع حرمانه من نصف مرتبه الموقوف صرفه ابان فترة وقفه عن العمل لمصلحة التحقيق ، والاكتفاء بمجازاته بخمسة ثلاثة أشهر من راتبه مع حرمانه من نصف المرتب الموقوف صرفه ابان فترة وقفه عن العمل لمصلحة التحقيق .

ومن حيث أن الحد الأقصى لجزاء الخصم من المرتب الذى يجوز توقيعه على انضباط — طبقا لنص المادة ٤٨ من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ المشار اليه — هو لمدة شهرين فى السنة ، فإن القرار المطعون فيه — اذ قضى بمجازاة الطاعن بخمسة ثلاثة أشهر من راتبه — يكون قد وقع على انطاعن جزاء يجاوز الحد الأقصى لجزاء الخصم سالف الذكر ، ومن ثم يكون قد وقع عليه جزاء ليس واردا فى القانون ، وبالتالي يكون قد

وقع غير مشروع ، ويتعين نذلك القضاء بالفناء القرار المطعون فيه لهذا السبب .

ومن حيث انه ولئن كان الامر كذلك ، الا انه لما كان قد وقر في يقين المحكمة ان المخالفات المنسوبة الى الطاعن ثابتة في حقه — على النحو السابق ايضاحه — فانه يتعين مجازاته عنها بالجزاء الصحيح قانونا وانذى تقدره المحكمة بخضم شهرين من راتبه ، بالاضافة الى حرمانه من نصف المرتب الموقوف صرفه اiban فترة وقفه عن العمل لمصلحة التحقيق .
(طعن ١٥٣٤ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٩١/٢/٩)

قاعدة رقم (١٩٠)

المبدأ :

عدم حساب مدة الحبس تنفيذاً لحكم جنائي نهائي في جريمة غير مخلة بالشرف والامانة في اقدمية ضابط الشرطة ، وعدم استحقاقه العلاوة الدورية خلال تلك المادة مع جواز ترقيته خلال مدة الافراج تحت شرط متى استوفى شروط تلك الترقية ما دام قد حكم عليه فوراً الافراج عنه .

الفنوى :

ثار البحث في شأن مدى حساب مدة الحبس تنفيذاً لحكم جنائي نهائي في جريمة غير مخلة بالشرف والامانة في اقدمية ضابط الشرطة ، ومدى استحقاقه العلاوات الدورية خلالها ، وهل تجوز ترقيته خلال مدة الافراج تحت شرط .

وتخلص وقائع الموضوع — حسبما يبين من الأوراق — في انه بتاريخ ١٩٩٠/٨/٢٦ أوقف ضابط شرطة برتبة ملازم أول عن العمل ادارياً اثر اتهامه بالتمدى بالضرب على مجند مما افضى الى موته ، واستمر موقوفاً الى ان جرى حبسه احتياطياً في الفترة من ٨/٢٨ الى ١١/١٠/١٩٩٠ على ذمة اتهامه في هذه الواقعة التي قيدت برقم ١١ لسنة ١٩٩١ كلى شرق

الاسكندرية « ضرب انضى الى موت » ، وقضى فيها حضوريا بجلسية ١٩٩١/١٢/٢٨ بحبسه لمدة سنتين مع الشغل ، وافرج عنه في ١٩٩٢/٢/٢٧ تحت شرط بعد قضاء ثلاثة ارباع المدة حيث عاد الى عمله وقد اثار ذلك وجه التساؤل عن مدى حساب مدة حبسه نفاذا للحكم المتقدم في اقدميته ، ومدى استحقاقه العلاوات الدورية خلالها ، وهل تجوز ترقبته خلال مدة الامراج تحت شرط حيث طلبتم طرح الموضوع على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع .

وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٩٩٢/١٢/٢٠ فاستبان لها ان المادة (٦) من قانون هيئة الشرطة الصادر بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ تنص على ان « يرقى الملازم اول الى رتبة نقيب بانقضاء اربع سنوات على بدء تعيينه في رتبة ملازم » كما تنص المادة ٥٤ من ذات القانون على ان « كل ضابط يحبس احتياطيا او تنفيذا لحكم جنائي يوقف بقوة القانون عن عمله مدة حبسه ، ويوقف ضرف نصف مرتبه في حالة حبسه احتياطيا او تنفيذا لحكم جنائي غير نهائي ، ويحرم من كامل مرتبه في حالة حبسه تنفيذا لحكم جنائي نهائي » . واخيرا تنص المادة ٧١ على انه « تنتهى خدمة الضابط لاحد الاسباب التالية :

(١) (٨) الحكم عليه بعقوبة جنائية في احدى الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات او ما يماثلها من جرائم منصوص عليها في القوانين الخاصة او بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف ، او الامانة ومع ذلك اذا كان الحكم قد صدر عليه لأول مرة في جريمة لا تنقذه الثقة والاعتبار فلا تؤدي الى انتهاء الخدمة الا اذا قرر المجلس الاعلى للشرطة بقرار مسبب من واقع اسباب الحكم وظروف الواقعة ان بقاء الضابط يتعارض مع مقتضيات الوظيفة او طبيعة العمل » .

واستظهرت الجمعية مما تقدم ان المشرع اوجب وقف ضابط الشرطة

عن عمله بقوة القانون في حالتي حبسه احتياطيا او تنفيذاً لحكم قضائي وزاد على ذلك حرمانه من نصف مرتبه مالم يكن الحكم الجنائي نهائيا ، اذ يحرم في هذه الحالة — حال حبسه تنفيذا لهذا الحكم — من كامل المرتب . كما اوجب المشرع انتهاء خدمته اذا كان الحكم صادرا بعقوبة جنائية او بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف والامانة ، ومع ذلك اذا كان الحكم قد صدر عليه لأول مرة في جريمة لا تفقده الثقة والاعتبار — وهو ما يتعين الا ينحصر عنه دوما ما بقى في الوظيفة ، فان المشرع لم يرتب هذا الاثر بما من مفاده وجوب اعادة الضابط الى عمله ما لم ير المجلس الاعلى للشرطة بقرار مسبب ان بقاءه فيه اضحى امرا يتعارض مع مقتضيات الوظيفة او طبيعة العمل مستهديا في ذلك بأسباب الحكم وظروفه الواقعة .

ولما كان الحبس نفاذا لحكم قضائي جنائي قاطع ، في دلالته على تأنيب الضابط وادانته جنائيا ، فان اثار هذا الحكم يجب الا تنحصر تماما ونور الافراج عنه بعد قضاء مدة العقوبة ، وانما يجب ان تلاحقه وترنو عليه ، وذلك بأن تستنزل مدة الحبس المؤتم بقضاء نهائي في جريمة غير مخلة بالشرف والامانة من مدة خدمته ، لما لمدة الحبس المؤتم من طبيعة خاصة ، لا يمكن معها ان ترقى الى حد اعتبارها مدة خدمة فعلية ، لكون الضابط لم يضطلع اصلا — خلالها — باعباء وواجبات انوظيفية ومن ثم ، فلا يحق له — صدقا وعدلا — ان يستجمع حقوقها ومزاياها شاملة اتصال مدة خدمته ، واستحقاقه العلاوات الدورية عن مدة الحبس وانما تجوز ترقية الى الرتبة الاعلى ، اذا ما افرج عنه تحت شرط خلال مدة الافراج ، ما دام قد تسلم عمله ، وكان مستوفيا الشروط القانونية المقررة للترقية اليها .

وخلصت الجمعية مما تقدم الى انه اذ قضى في ١٩٩١/١٢/٢٨ بمعاينة ملازم اول الشرطة في الحالة المعروضة بالحبس لمدة سنتين مع الشغل

في جريمة ضرب القضي الى موت ، وهي لا تستوى جريمة مخلة بالشرف والامانة ثم افرج عنه في ١٩٩٢/٢/٢٧ تحت شرط بعد قضاء ثلاثة ارباع المدة فمن ثم يتعين ولدى عودته الى عمله عدم حساب مدة الحبس في اقدميته وكذلك عدم احقيته في العلاوة الدورية خلال تلك المدة ، مع جواز ترقيته الى الرتبة الاعلى خلال مدة الافراج تحت شرط متى استوفى شروط تلك الترقية ما دام قد تسلم العمل فور الافراج عنه .

الخاتمة :

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم حساب مدة الحبس تنفيذا لحكم جنائي نهائي في جريمة غير مخلة بالشرف والامانة في اقدمية ضابط الشرطة ، وعدم استحقاقه العلاوة الدورية خلال تلك المدة ، مع جواز ترقيته خلال مدة الافراج تحت شرط متى استوفى شروط تلك الترقية مادام قد تسلم عمله فور الافراج عنه .

(ملف رقم ٢٣٦/٢/٨٦ جلسة ١٩٩٢/١٢/٢٠)

قاعدة رقم (١٩١)

المبدأ :

لا يحتاج الأمر في شأن تحديد المقصود بالشوائب التي تعلق بمسلك فرد الشرطة او تروى سلوكه في التنبيل على قيامها الى وجود دليل قاطع على توافرها — يكفي في هذا المقام وجود دلائل او شبهات قوية تلقى الشك على مسلكه او تثير غبارا حول تصرفاته وتقلل من الثقة فيه وفي الوظيفة التي يشغلها وتتل من جدارته للبقاء منتصيا لهيئة الشرطة التي يتعين ان يوزن مسلك اعضائها طبقا لارفع مستويات المسلك القويم .

الحكمة :

ومن حيث انه يبين من تقصى مراحل انشاء هيئة الشرطة ومن القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ في شأن هيئة الشرطة انها هيئة

معدنية نظامية تختص بالمحافظة على النظام والأمن العام والآداب ،
وبحماية الأرواح والأعراض والأموال وعلى الأخص منع الجرائم وضبطها ،
كما تختص بكفالة الطمأنينة والأمن للمواطنين في كافة المجالات ، ويتنفيذ
ما تفرضه عليها القوانين واللوائح من واجبات . ومن أجل تحقيق هذا
الهدف أوجب القانون أنف البيان على الضابط أداء عمله بنفسه بدقة
وأمانة وأن يحافظ على كرامة وظيفته طبقا للعرف العام وأن يسلك
في تصرفاته مسلكا يتفق والاحترام الواجب لها وكل ضابط يخالف الواجبات
المنصوص في هذا القانون أو في القرارات الصادرة من وزارة الداخلية
أو يخرج على مقتضى الواجب في أعمال وظيفته أو يسلك سلوكا أو يظهر
بمظهر من شأنه الإخلال بكرامة الوظيفة يعاقب تأديبيا وضمانا
لتزويد هيئة الشرطة بعناصر على هذا القدر من الكفاية واندقة والامانة
في أداء أعمالهم صدر القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء أكاديمية
الشرطة والتي تتولى اعداد ضباط الشرطة وتضمنت من بين الكليات
التي تتكون فيها كلية الشرطة لاختيار أفضل العناصر للالتحاق بها
والذين يتبعون في سنين الدراسة نظاما صارما وحياة نظامية للطالب
بهدف اعداده ككرد من هيئة الشرطة ولذلك يلحق بالكلية داخليا ، وبمضى
اجازاته والعطلات الرسمية خارج الكلية بأذن من مديرها ، ويلحق طلبتي
الفرقتين الثالثة والرابعة خلال العطلة الصيفية بمراكز الشرطة وأقسامها
للتدريب على أعمال الشرطة المدة التي يحددها مدير الكلية وتقدم هذه
الجهات تقريرا عن أداء الطالب بحيث يكون طالب السنة الرابعة قد
حصل على القدر الأقصى من علوم الشرطة وعلم يقينا بكل دقائقها
وتفاصيلها وكافة الواجبات والالتزامات المفاه على عاتق ضباط الشرطة
حتى يتخرج ضابط صالحا لأداء المهمة الجسيمة الموكولة لهيئة الشرطة
واحاطة المشرع لأمراد هيئة الشرطة ويلحق بهم طلبة كلية الشرطة — بهذا
السياج من التعليمات والأوامر والالتزامات مرده الى ما سند لهيئة الشرطة
من مهام أخصها المحافظة على النظام والأمن وحماية الأرواح والأعراض
والأموال ، ومنع الجرائم وضبطها قبل وقوعها ، وكفالة الطمأنينة والأمن

للمواطنين في كافة مجالات حياتهم ومن ثم استلزم فيهم المشرع قدرا كبيرا من الأمانة ونزاهة القصد والبعد عن الريب والظنون والا تشوب مسلهم أية شوائب ويتطلب الأمر من شاغل إحدى وظائف الشرطة أشد الحرص على اجتناب كل ما من شأنه أن يزرى السلوك أو يمس السمعة سواء في نطاق أعمال الوظيفة أو خارج هذا النطاق .

ومن حيث أنه في مقام تحديد المقصود بالشوائب التي تعلق بمسلك فرد الشرطة أو تزرى سلوكه فلا يحتاج الأمر في التدليل على قيامها الى وجود دليل قاطع على توافرها وإنما يكفي في هذا المقام وجود دلائل أو شبهات قوية تلقى فعلا ظلا من الشك على مسلكه أو تثير غبارا حول تصرفاته وتقل من الثقة فيه وفي الوظيفة التي يشغلها وتل من جدارته للبقاء منتعيا لهيئة الشرطة التي يتعين أن يوزن مسلك أعضائها طبقا لارفع مستويات السلوك القويم .

ومن حيث أن المحكمة العسكرية لطالبة كلية الشرطة والتي حكمت بفصل الطاعن قد اثبتت في حكمها بعد الاطلاع على التحقيق الذي أجراه النقيب الضابط بالكلية مع الطالب (الطاعن) وعلى المحضر رقم ٤٨٦٠ جنح النزهة لسنة ١٩٨٩ وتصرفات النيابة العامة بشأنه ، وبعد سؤال الطالب (الطاعن) تفصيلا عن المخالفات المنسوبة اليه أن المحكمة قد تيقنت من القدر الأدنى للقيمة الحقيقية الواردة في تلك الأقوال والذي يتمثل في وقوف الطالب (الطاعن) وصديقيه و بجانب السيارة رقم ملاكى القاهرة ثم قيامهم بنك بعض الأجزاء منها ، بعد قيامهم باتخاذ بعض الأعمال التي استهدفوا من ورائها تأمين خطواتهم في سبيل اتجاح جريمتهم ، وقد استبان للمحكمة قيام الطالب باقراره كتابة بخط يده حقيقة ما تضمنته أقواله لا يغير منها ما ساقته من اكراهه على كتابة الاقرار فقد نفى الضابط المحقق أمام هيئة المحكمة تعرض الطالب لأى نوع من أنواع الاكراه المسادى أو المعنوى ،

كما تيقن للمحكمة قيام الطالب بحيازة تليفون لاسلكى سبق أن استجبه من الخارج دون ترخيص له بذلك ودون اتباع الاجراءات الجمركية اللازمة لاقتنائه ، كما ثبت للمحكمة اصرار الطالب على سلوكه المعيب بعدم اطاعته الاوامر ومخالفة قواعد الضبط واتريط ومقتضيات النظام العسكرى وذلك بعدم قيامه بابلاغ الكلية عقب اتهامه فى الواقعة المنسوبة اليه رغم صدور قرار النيابة العامة بحسبه على ذمة التحقيق لمدة أربعة ايام ثم اخلاء سبيله بكفالة نقدية خمسمائة جنيه ، وهو المقيّد بالسنة الرابعة فى الكلية وامضى بها ثلاث سنوات كاملة ويعلم يقينا ما تقتضيه التعليمات المستديمة واتى يذكره بها ضباط الكلية مرارا وتكرارا طوال فترة الدراسة والتي تفرض عليه ضرورة الاسراع فى ابلاغ الكلية بأى حادث مهما صغر حجمه ، وانتهت المحكمة الى ارتياح ضميرها ووجدانها فى ثبوت ادانة الطالب فى الانهزام المنسوب اليه ، بعد أن وضع نفسه فى موضع الشبهة والريبة بتصرف يدل على انعدام الأمانة وغيبة النزاهة وثناء الطبع لا يتناسب البتة وكونه طالبا بالكلية يؤهل ليكون ضابطا للشرطة يحمل رسالة أساسها الأمن وسلاحها الأمانة ، تلك الرسالة التى تتطلب الاطمئنان لمن يحملها حال تأديته لوظيفته والى صلاحية للقيام بأعبائها على الوجه الذى يحقق الصالح العام ، فاذا انعدم هذا الاطمئنان او تزعزع فى طالب كلية الشرطة أصبح لزاما على الكلية أن تقص من لا تثق بصلاحيته لحمل هذه الرسالة ولا تطمئن الى أمانته ونزاهته وحسن سلوكه فى خدمة جهاز الشرطة الذى تشرف الطالب بالانتماء اليه .

ومن حيث أن البادى من ظاهر الأوراق فانه ولئن صدر قرار النيابة العامة فى القضية رقم ٤٨٦٠ لسنة ١٩٨٩ جنح النزاهة بالاوجه لاقامة الدعوى وأيا ما كان السبب وراء قرار النيابة العامة سالف البيان فانه يبقى رغم ذلك شهادة العميد على نحو ما اثبتته فى المذكرة المقدمة منه ومن أقواله وأقوال محرر محضر الشرطة أمام المحكمة العسكرية وبعد حلف اليمين — أنه بتاريخ ١٥/٨/١٩٨٩ الساعة الثالثة

والنصف مساء شاهد بمنطقة مساكن شيراتون ثلاثة اشخاص يقوم احدهم بفك الجزء الداخلية لسيارة تقف بجانب الطريق العام والثانى مسكاً بجهاز نليفون لاسلكى ويقف بجوار هذه السيارة والثالث يقف بين هذه السيارة وسيارة اخرى من نفس النوع وعلى بعد أربعة امتار منها والحقيقة الخفية لهذه السيارة مفتوحة ، كما قرر انه عندما شك فى هذا الأمر توجه الى هؤلاء الأشخاص ليستفسر عما يحدث ويسؤال الطالب (الطاعن) اعترف له بأنه يستكمل اجزاء ناقصة بسيارته من السيارة الأخرى ، واذ لم يذفع الطاعن ما قرره الشاهد بشمة دفع ، واكتفى بالاختار ، ودون أن يفكر سببياً كان وراء ادلاء الشاهد المذكور يمثل تلك الأموال وأنه تحامل عليه لهذا السبب فضلاً عن أن تواجد الطاعن مع شخصين احدهما سائق والآخر بدبلوم الصنائع فى مثل هذا المكان وفى هذا الوقت ، وبهذا الشكل والوضع اللافت للأنظار على نحو جذب انتباه العميد لسؤالهم عن سبب وقوفهم ، وعدم قيامه ببلاغ كلية الشرطة بالواقعة وهو الملزم بنظمها — وفور حدوث الواقعة بل انه حقق معه فى الشرطة وفى النيابة العامة وجرى حبسه أربعة أيام على نمة التحقيق وافرغ عنه بكفالة خمسمائة جنيه دون أن يخطر الكلية بما حدث إنما يكون قد وضع نفسه موضع الريب والظنون واحاط نفسه بالشكوك وعرض سمعته وسمعته الكلية التى ينتمى اليها للاتهامات ذلك أن سلوكه العام الشخصى فى غير نطاق الكلية ينعكس على سلوكه فيها من حيث الاخلال بكرامة الهيئة التى ينتمى اليها ووجوب أن يلتزم فى سلوكه ما لا يفقده الثقة والاعتبار اذ لا يقوم حد فاصل بين الحياة العامة والحياة الخاصة يمنع كل تأثير متبادل بينهما ، ولا يسوغ له ولو كان خارج نطاق الكلية أن ينسى أو يتناسى أنه طالب بكلية الشرطة تحوطه نظم الشرطة وكثير من تصرفاته الخاصة قد يؤثر تأثيراً مباشراً فى كرامة الشرطة ، فكان عليه أن يتجنب كل ما قد يكون من شأنه الاخلال بكرامة كلية الشرطة واعتبار الناس لها

وكان عليه أن يتقاضي الأفعال الشائبة التي تعصيه فتتمس تلقائيا جهاز الشرطة الذى ينتمى اليه أما وقد أخل بما تقدم انما يرتكب ذنبا يسوغ تأديبه ومن ثم جرت مجازاته بالفصل من الخذة بحسب الاشكال والاوزاع المقررة قانونا فى حدود النصاب المقرر ، وأيا ما كان الرأى فى ثبوت مخالفتى حيازة تليفون لاسلكى بغير اتباع الاجراءات المقررة قانونا أو امتثال للحضور للتحقيقات رغم استدعائه أكثر من مرة فان المخالفات الثابتة فى حقه انما تنطوى على اختلال جسيم بمقتضيات المرفق الذى ينتمى اليه والثقة الواجب توافرها فيه وهى وحدها تكفى لاقامة القرار المطعون فيه على سببه الصحيح .

ومن حيث أنه عن وجه الطعن بأن الجزاء الموقع على الطاعن قد شابه الغلو بما يخرج عن نطاق المشروعية الى نطاق عدم المشروعية ويجعله قرارا مخالفا للقانون — ولما كان قضاء هذه المحكة قد جرى على أن الاصل أن يقوم تقدير الجزاء على أساس التدرج تبعا لجسامة الذنب الإدارى وعلى أنه اذا كان للسلطات التأديبية ومنها المحاكم التأديبية سلطة تقدير خطورة الذنب الإدارى وما يناسبه من جزاء بغير معقب عليها فى ذلك فان مناط مشروعية هذه السلطة ألا يشوب استعمالها غلو ومن صور هذا الغلو عدم الملازمة الظاهرة بين درجة خطورة الذنب وبين نوع الجزاء ومقداره وفى هذه الحالة يخرج التقدير من نطاق عدم المشروعية ، ورقابة هذه المحكمة تمتد كلما تحصست شططا صارخا فى الجزاء ، فان لم تصل المفارقة فى الجزاء الى هذا الحد الصارخ بأن كان ما لابسه هو مجرد شدة فيه فان المحكمة تقر بمشروعيته وبعبارة أخرى فان كان الجزاء بحالته ليس فيه خير على حسن السير المرافق العامة ويجافى المصلحة العامة يلغى القرار لعدم التناسب فالمعيار هنا موضوعى وهو عدم تحقيق المصلحة العامة من وراء القرار ، فاذا كان القرار بحالته يحقق حسن سير المرافق العامة ومقتضيات المصلحة العامة يغنو قرارا سليما ولا مطعن عليه ، واذا تستشعر المحكمة من

ملايسات الواقعة وفي ضوء مما هو موكول لافراد الشرطة — ويندرج فيهم انطاعن من مهام أخصها المحافظة على النظام والامن وحماية الأرواح والاعراض والاموال على نحو ما سلف بيلته بحيث يوزن مسلهم طبقاً لأرفع مستويات السلوك القويم فالثابت من ظاهر الاوراق ان الطالب وضع نفسه موضع الشبهات وأحاط نفسه بالشكوك وعرض سمعته وسمعة كليته للاتهامات ، وكان حرياً به ان يحافظ على كرامته ويبقى عن مواطن الزلل والشبهات وان يبلغ الكلية بما حدث أما وأنه لم يراع ذلك فان قرار فصله يكون اذ استهدف المصلحة العامة وليس ثمة علو ويكون قد قام على أساس صحيح من الواقع والقانون مما يكون معه غير مرجح الالفاء وينتفى بذلك ركن الجدية في طلب وقف التنفيذ مما يستوجب رفضه تون حاجة لبحث ركن الاستعجال ، واذ ذهب الحكم المطعون فيه هذا المذهب فانه يغدو سليماً ولا مطمئن عليه ، ويكون الطعن على غير أساس جديراً بالرفض .

(طعن ٢٣١١ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٩٣/٨/١٥)

الفصل الثامن

استقالة ضباط وامناء الشرطة

قاعدة رقم (١٩٢)

المبدأ :

أعطى المشرع ضباط وامناء الشرطة حقا في طلب الاستقالة من الوظيفة — اشترط المشرع البت في طلب الاستقالة خلال ثلاثين يوما من تقديمها والا اعتبرت الاستقالة مقبولة بحكم القانون — أجاز المشرع خلال هذه المدة ارجاء قبول الاستقالة لأسباب تتعلق بمصلحة العمل أو بسبب اتخاذ اجراءات تأديبية ضد الضابط أو امين الشرطة — خلال قانون هيئة الشرطة من تحديد الميعاد الذى يرجا فيه قبول الاستقالة — مؤدى ذلك : — أنه يتعين الرجوع الى الشريعة العامة في نظام التوظيف وهى نظام قانون العاملين المدنيين بالدولة الذى ينطبق فيما لم يرد به نص في قانون هيئة الشرطة عملا بنص المادة ١١٤ من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ — اثر ذلك : سريان القاعدة المقررة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ التى حددت فترة ارجاء قبول الاستقالة بمدة اسبوعين فقط يتعين بعدها البت في طلب الاستقالة .

الحكمة :

ومن حيث أن المادة ٧٢ من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ بنظام هيئة الشرطة التى تسرى على امناء الشرطة طبقا لنص المادة ٧٧ من القانون المذكور قد نصت على أنه « ... يجوز لضابط أن يستقيل من الوظيفة وتكون الاستقالة مكتوبة ويجب ان تب في طلبه خلال ثلاثين يوما

من تاريخ تقديمه والا اعتبرت الاستقالة مقبولة بحكم القانون ما لم يكن طلب الاستقالة معلقا على شرط أو مقترنا بقيد فلا تنتهى خدمة الضابط الا اذا تضمن قرار قبول الاستقالة اجابته الى طلبه ، ويجوز خلال هذه المدة تقرير ارجاء قبول الاستقالة لأسباب تتعلق بمصلحة العمل أو بسبب اتخاذ اجراءات تأديبية ضدّه مع وجوب اخطار الضابط بهذا الارجاء . . . ويجب عن الضابط أن يستمر في عمله الى أن يبلغ بقرار قبول الاستقالة أو ينقضى الميعاد المنصوص عليه في هذه المادة » ويبين من هذا النص أن المشرع أعطى للضابط أو أمين الشرطة حق طلب الاستقالة من الوظيفة واشترط البت في طلب الاستقالة خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمها والا اعتبرت الاستقالة مقبولة بحكم القانون . كما أجاز المشرع خلال هذه المدة تقرير ارجاء قبول الاستقالة لأسباب تتعلق بمصلحة العمل أو بسبب اتخاذ اجراءات تأديبية ضد الضابط أو أمين الشرطة ، الا أن هذا الارجاء بحسب طابع الأشياء لابد وأن يكون محددا بمدة معينة حتى تقدر جهة الادارة الأمر وترتب شؤونها في خلالها وألا استمر الارجاء الى غير نهاية وانقلب الأمر الى مصادرة حق الضابط أو الأمين الذي قرره له القانون واصطدم بأحد الحقوق الأساسية التي كفلها الدستور لجميع المواطنين من حق اختيار العمل الذي يناسبه في حدود القانون حتى لا يعتبر العمل نوعا من أنواع السخرة غير المقبولة ومتى كانت الثابت من رد جهة الادارة المؤرخ ٢٧/١٠/١٩٨٤ وبعد أكثر من سبعة أشهر من تاريخ تقديم الاستقالة انها أرجأت في طلب استقالة المطعون ضده وأنها ما زالت تعتذر عن قبول استقالته ، فان هذا الارجاء ولا ريب ، ينطوي على تعطيل للتصوص التشريعية ويصطدم بأحد الحقوق الأساسية المكفولة دستوريا للمطعون ضده .

ومن حيث أنه وقد خلا نظام هيئة الشرطة من تحديد الموعد السنوي ترجأ اليه قبول استقالة الضابط أو أمين الشرطة فإن يتعين الرجوع الى الشريعة العامة في نظام التوظيف وهو نظام العاملين 'المدنيين' بالدولة

الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وذلك اعمالا لنص المادة ١١٤ من نظام هيئة الشرطة الصادر بالقانون ١٠٩ لسنة ١٩٧١ التى تنص على أن تسرى على أعضاء هيئة الشرطة ما لايتعارض مع هذا القانون من الأحكام الواردة فى قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ، وهذه الأحكام تحدد فترة ارجاء قبوله استقالة العامل بمدة اسبوعين فقط ، بعدها لابد أن يبت فى طلب الاستقالة .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن المطعون ضده التحق بمعهد أمناء الشرطة بتاريخ ١٩٦٩/٣/٢٩ وتخرج فيه بتاريخ ١٩٧٥/٣/١٦ والتحق بخدمة الشرطة وظل بها حتى تقدم بتاريخ ١٩٨٤/٣/١٣ بطلب استقالة غير مسبب وقد ابلغته إدارته شفاهة فى ١٩٨٤/٣/٢٧ بأرجاء البت فى طلب استقالته وظلت الإدارة متمسكة بهذا الإرجاء حتى ٨٤/١٠/٢٧ كما جاء بمذكرة دفاعها ، فإن الإرجاء على هذا النحو يكون قد انقلب الى مصادرة حقه فى طلب الاستقالة التى كفلها له القانون كما ينطوى على تعطيل للنصر التشريعى ويصطدم بالحقوق الأساسية المكفولة دستوريا للمطعون ضده ومن ثم تعتبر استقالته مقبولة بقوة القانون لغوات المواعيد القانونية دون البت فيها ، واذا امتنعت جهة الإدارة عن اصدار قرار بانتهاء خدمة المطعون ضده بالاستقالة فإن امتناعها هذا ينطوى على مخالفة للقانون ويتعين لذلك إلغاء القرار السلبي بامتناع جهة الإدارة عن انتهاء خدمة المطعون ضده واعطائه البيانات المتعلقة بخدمته السابق ، واذا ذهب الحكم المطعون فيه الى هذا المذهب وقضى بإلغاء القرار السلبي المشار اليه فإنه يكون قد أصاب الحق فى قضائه ويكون الطعن عليه فى غير محله متمين الرضى .

(طعن ١٥٧٦ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٨٧/٢/٢٤)

(نفس المعنى وبذات الجلسة طعن رقم ٢٠١١ لسنة ٣٢ ق)

(والطنن رقم ٤٧١ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٧/٣/٣١)

قاعدة رقم (١٩٣)

المبدأ :

اجاز المشرع لأمين الشرطة أن يستقيل من الوظيفة بطلب مكتوب يقدمه السلطة المختصة ويبت فيه خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه — يحل محل الوزير والمجلس الأعلى للشرطة مساعد الوزير المختص أو مدير الإدارة العامة لشئون الأفراد — مؤدى ذلك : — عدم اختصاص مدير الأمن بالبت في الاستقالة ولو كان يشغل وظيفة مساعد وزير الداخلية — أساس ذلك : ان العبرة في تحديد هذا الاختصاص بمن حدده المشرع من موظفين مختصين وليس بالدرجة المالية للوظيفة — اذا لم يبت في الاستقالة من مساعد وزير الداخلية المختص ولا من مدير الإدارة العامة لشئون الأفراد فانها تعتبر مقبولة طالما مضى على تقديمها ثلاثون يوما .

الحكمة :

ومن حيث ان المادة ٧٢ من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٥ في شأن هيئة الشرطة تنص على انه يجوز للضابط أن يستقيل من الوظيفة وتكون الاستقالة مكتوبة ويجب البت في الطلب خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه والا اعتبرت الاستقالة مقبولة بحكم القانون ... ويجوز خلال هذه المدة تقرير ارجاء قبول الاستقالة لأسباب ، تتعلق بمصلحة العمل أو بسبب اتخاذ اجراءات تأديبية ضده مع وجوب اخطار الضابط بهذا الارجاء . كما نصت المادة ٧٧ من القانون سالف الذكر على أن « كما تسرى على أفراد هيئة الشرطة أحكام المواد ... » ، ٧٣ على أن يحل محل الوزير والمجلس الأعلى للشرطة مساعد الوزير المختص بالنسبة لأمناء ومساعدى الشرطة ومدير الإدارة العامة لشئون الأفراد بالنسبة لضباط الصف والجنود ورجال الخفر ويحل محل مساعد الوزير مدير الإدارة العامة لشئون الأفراد بالنسبة لأمناء الشرطة ومساعدى الشرطة ورئيس المصلحة المختص بالنسبة لضباط الصف والجنود والخبراء .

ومن حيث أنه يبين من النصوص المتقدمة أن البت في الاستقالة المقدمة من المدعى ينعقد الاختصاص فيها لمساعد وزير الداخلية على أن يحل محله مدير الإدارة العامة لشئون الأفراد ، ولا يسوغ القول أن مدير الأمن طالما أنه يشغل الدرجة المالية المقررة لمساعد وزير الداخلية له ذات الاختصاص المقررة لمن يشغل وظيفة مساعد الوزير لما توجد من فوارق في قانون هيئة الشرطة من شغل تلك الوظيفة وبين شغل الدرجة المالية المقررة فيها ودون شغل الوظيفة ذاتها .

ومن حيث أن الاستقالة المقدمة من المدعى لم يثبت فيها من مساعد وزير الداخلية ولا من مدير الإدارة العامة لشئون الأفراد ، فإنها تعد مقبولة بحكم القانون طالما مضى على تقديمها ثلاثين يوما لنص المادة ٧٢ المشار إليها .

ومن حيث أنه متى كان ذلك فإن ركن الجدية يكون مقتصرًا بالنسبة لطلب وقف التنفيذ ، وإذ ذهب الحكم المطعون فيه إلى ذلك فإنه يكون قد أعمل صحيح القانون ويكون الطعن عليه في غير محله خليقا بالرفض .
(طعن ٢٩٦ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٥/٣/١٩٨٨)

قاعدة رقم (١٩٤)

المبدأ :

إرجاء البت في الاستقالة من سلطة مساعد وزير الداخلية يحل محله مدير الإدارة العامة لشئون الأفراد — ليس لمدير الأمن ذات الاختصاصات المقررة لمساعد وزير الداخلية حتى لو كان يشغل الدرجة المالية المقررة لها .

الحكمة :

ومن حيث أن المادة ٧٢ من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٥ في شأن هيئة الشرطة تنص على أن « يجوز لنضابط أن يستقيل من الوظيفة وتكون الاستقالة مكتوبة ويجب البت في الطلب خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه والا اعتبرت الاستقالة مقبولة بحكم القانون . . . ويجوز خلال هذه المدة تقرير ارجاء قبول الاستقالة لأسباب ، تتعلق بمصلحة العمل أو بسبب اتخاذ اجراءات تأديبية ضده مع وجوب اخطار الضابط بهذا الارجاء . كما نصت المادة ٧٣ من ذات القانون بأن يحل محل الوزير والمجلس الاعلى للشرطة مساعد الوزير المختص بالنسبة لامناء ومساعدى الشرطة ومدير الادارة العامة لشئون الأفراد بالنسبة لضابط الصف والجنود ورجال الخفر ويحل محل مساعد الوزير مدير الادارة العامة لشئون الأفراد بالنسبة لامناء الشرطة ومساعدى الشرطة ورئيس المصلحة المختص بالنسبة لضابط الصف والجنود والخبراء ، وتنص المادة ٧٧ من القانون المذكور والوارد في الباب الثالث الخاص بأفراد هيئة الشرطة (أمناء الشرطة والمساعدين وضباط الصف والجنود) — على أنه : فيما لا يتعارض مع الاحكام الواردة في هذا الباب تسرى على أفراد هيئة الشرطة احكام المواد ٧٢ ، ٧٣ . ويكون الطعن عليه في غير محله خليقا بالرفض .

ومن حيث أنه بناء على النصوص المقدمة ، يجوز لأمين الشرطة باعتباره أحد أفراد هيئة الشرطة الذين يسرى عليهم احكام المادة ٧٢ السالف ذكرها — أن يستقيل من الوظيفة بموجب استقالة مكتوبة ، اوجب المشرع البت فيها خلال لاثين يوما من تاريخ تقديمها ، والمشرع اذ استبين نص الفقرة الثانية من المادة ٧٢ المذكورة بمباراة : ويجوز ، تقرير ارجاء قبول الاستقالة لأسباب تتعلق بمصلحة العمل « فانه يكون قد أنصح عن قصده في منح جهة الادارة سلطة البت في الاستقالة المتقدمة من الطعون

ضده الا أن المشرع قد عقد ارجاء البت في الاستقالة لمساعد وزير الداخلية على أن يحل محله مدير الادارة العامة لشئون الافراد ، ولا يسوغ القول بأن مدير الأمن طالما أنه يشغل الدرجة العالية المقررة لمساعد وزير الداخلية فله ذات الاختصاصات المقررة لمن يشغل وظيفة مساعد الوزير وذلك للمغفيرة الواردة في قانون هيئة الشرطة في شغل تلك الوظيفة وبين شغل الدرجة المقررة لها ودون شغل الوظيفة ذاتها .

ومن حيث أن الاستقالة المقدمة من المطعون ضده لم يبت فيها من مساعد وزير الداخلية ولا من مدير الادارة العامة لشئون الافراد وانما تم البت فيها من حدير الامن كما هو ثابت من حافظة مستندات الجهة الادارية المقدمة امام محكمة القضاء الادارى بجلسة ١٩٨٥/٢/٤ والتي تضمنت المذكرة الواردة بتلك الحافظة أن مديرية الامن ما زالت تعتذر عن قبول الاستقالة وهو قرار من الجهة الادارية بتجاوز مجرد تقرير ارجاء قبول الاستقالة الى حد الاعتذار من قبولها اى رفضها ومن ثم وقد تم ذلك على خلاف القانون حسبما سلف بيانه بأن الاستقالة تكون مقبولة بحكم القانون طالما مضى على تقديمها ثلاثين يوما وفقا لنص المادة ١٧٢ المشار اليها (حكم المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ١٩٦ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٨٨/٣/١٥) .

ومن حيث أنه وقد انتهى الحكم المطعون فيه الى هذه النتيجة فبما قضى به من الفناء القرار السلبي بامتناع الجهة الادارية عن انهاء خدمة المطعون ضده بالاستقالة وما يترتب على ذلك من اسباب فائه يكون غيما انتهى اليه مقتضا وصحيح حكم القانون للاسباب التي انتهت اليه هذه المحكمة .

(طعن رقم ١٦٥٧ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٩١/١/١٥)

قاعدة رقم (١٩٥)

المبدأ :

مقتضى نص المادة ٧٣ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧١ بشأن هيئة الشرطة — أن المشرع اقام قرينة قانونية مؤداها اعتبار ضابط الشرطة مستقلا استقالة ضمنية اذا انقطع عن العمل اكثر من خمسة عشر يوما متتالية بغير اذن ودون أن يقدم عنرا مقبولا — تطلب المشرع لاعمال هذا الحكم وترتيب اثاره مراعاة اجراء شكلى حاصله التزام الجهة الادارية بالانذار الضابط كتابة عن انقطاعه عن العمل لمدة خمسة ايام .

المحكمة :

وحيث ان المادة ٧٣ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧١ بشأن هيئة الشرطة تنص على أن « يعتبر الضابط مقما استقالته فى الاحوال الآتية :

١ — اذا انقطع عن عمله بغير اذن اكثر من خمسة عشر يوما متتالية ولو كان الانقطاع عقب اجازة مرخص له بها يقدم خلال الخمسة عشر يوما التالية ما يثبت ان انقطاعه كان بعذر مقبول وفى هذه الحالة يجوز لمساعد الوزير المختص أن يقرر عدم حرمانه من مرتبه عن مدة الانقطاع اذا كان رصيده من الاجازات يسمح بذلك ، فاذا لم يقدم الضابط اسبابا تبرر الانقطاع او قدم هذه الاسباب ورفضت اعتبرت خدمته منتهية من تاريخ انقطاعه عن العمل ، ويتعين انذار الضابط كتابة بعد انقطاعه لمدة خمسة ايام ، ويوجه الانذار فى محل اقامته المعروف لرئاسته ... الخ » .

وحيث أن مقتضى هذا النص أن المشرع اقام قرينة قانونية مؤداها اعتبارا ضابط الشرطة مستقلا استقالة ضمنية اذا انقطع عن العمل اكثر من خمسة عشر يوما متتالية بغير اذن ودون أن يقدم عنرا مقبولا ،

وتطلب المشرع لاعمال هذا الحكم وترتيب اثره مراعاة اجراء شكلى حاصلة الزام الجهة الادارية بانذار الضابط كتابة بعد انقطاعه عن العمل لمدة خمسة أيام ، وهو اجراء جوهرى القصد منه اصرار الضابط على تركه العمل وعزوفه عنه وفى ذات الوقت اعلامه بما يراد اتخاذه من اجراء حيالة بسبب انقطاعه عن العمل وتمكينه من ابداء عذره قبل اتخاذ الاجراء .

وحيث يبين من الأوراق ان المطعون ضده — عقب انتهاء الاجازة الممنوحة له فى ١٩٨٨/٣/٩ — قد ابلغ بمرضه برقيا وكذا بخطاب مؤرخ ١٩٨٨/٣/١٧ ، كما ان شقيقة ابلغ ادارة شئون الضباط كتابيا بذلك بتاريخ ١٩٨٨/٣/١٣ ، وكانت الجهة الادارية قد انذرت المطعون ضده بكتابتها رقم ١٤٩٩ المؤرخ ١٩٨٨/٣/١٦ على عنوانه بالسعودية بضرورة العودة الى العمل والا ستقوم باتخاذ الاجراءات القانونية رغم علمها بمرضه ، ثم اتبعت ذلك بكتاب الى وزارة الخارجية لابلاغ المطعون ضده على عنوانه السيدة حرمه بالسعودية بضرورة العودة وسرعة ارسال المستندات الدالة على مرضه معتمدة ومصحقا عليها من القنصلية المصرية بالسعودية وكان ذلك بالكتاب رقم ٤٦٧٠ بتاريخ ١٩٨٨/٣/٢٢ والكتاب رقم ٦٧٩٨ بتاريخ ١٩٨٨/٥/٥ الا ان السفارة المصرية بالسعودية لم تبلغ المطعون ضده بذلك الا بتاريخ ١٩٨٨/٨/٢١ بالكتاب رقم ٦١٨ اى بعد صدور قرار الجهة الادارية بانتهاء خدمة المطعون ضده وحيث ان مفاد ما تقدم ان انقطاع المطعون ضده عن عمله لا يعد قرينة على الاستقالة الضمنية بعد ان علمت الجهة الادارية بمرضه وان ذلك هو السبب فى انقطاعه عن العمل مما لا يعد معه هذا الانقطاع اصرارا على ترك العمل أو عزوفا عنه ، ففضلا عن ان علم المطعون ضده بضرورة ارسال المستندات الدالة على مرضه لم يتوافر الا بعد ١٩٨٨/٨/٢١ ، ذلك ان السفارة المصرية بالسعودية لم تبلغه بذلك الا بالكتاب رقم ٦١٨ المؤرخ ١٩٨٨/٨/٢١ فى حين كان القرار المطعون فيه قد صدر فى شهر يونية سنة ١٩٨٨ .

وحيث انه لما سبق يكون قرار انتهاء خدمة المطمعون ضده للانقطاع عن العمل قد صدر فلقد ا لركن السبب ، مما يتعين معه الحكم بالغسائه مع ما يترتب على ذلك من اثار ، واذا انتهى الحكم المطمعون فيه الى هذه النتيجة لاسباب مغايرة ، فانه الطمن عليه يكون على غير اساس صحيح من القانون ، مما يتعين معه القضاء برفضه .

(طعن ٣٣٢٨ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٩٣/٤/٢٧)

الفصل التاسع

اعادة تعيين من سبق استقالته أو نقله من ضباط الشرطة

قاعدة رقم (١٩٦)

المبدأ :

المشرع منح السلطة المختصة بتعيين ضابط الشرطة اختصاص اعادة تعيين من سبق استقالته أو نقله — حتى ضباط الشرطة المستقلين أو المقولين في الاعادة للخدمة لا يتم بانزال حكم القانون مباشرة — لجهة الإدارة سلطة تقديرية في مباشرتها لاختصاصها — المشرع اشترط لاعادة تعيين الضابط قيدين : أولا : ان يكون آخر تقريرين سنويين قدما عنه قبل انهاء خدمته بتقرير جيد على الأقل : ثانيا : ان يصدر قرار اعادة التعيين قبل مضي سنة على الاستقالة أو النقل — النتيجة المترتبة على ذلك : اذا تخلف أحد الشرطين امتنع على جهة الادارة اعادة تعيين الضابط سلطة جهة الادارة في اعادة التعيين سلطة تقديرية لا يحدها الا عيب الانحراف في استعمالها .

الحكمة :

ومن حيث ان المادة ١١ من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ بشأن هيئة الشرطة تنص على ان « الضابط الذي نقل من هيئة الشرطة أو استقال من الخدمة يجوز اعادة تعيينه بها اذا كان التقريران السنويان الاخيران.

المقدمان عنه في وظيفته السابقة بتقدير جيد على الأمل ويشترط لاعادة تعيينه الا يكون قد مضى على نقله أو استقالته مدة تزيد على سنة ميلادية ويوضع في اقدميته السابقة » .

ومن حيث انه يبين من انص المشار اليه أن المشرع منح السلطة المختصة بتعيين ضباط الشرطة اختصاص اعادة تعيين من سبق استقالته أو نقله دون أن يرتب الشارع للضباط المسقيين أو المنقولين حقا مباشرا يلتقونه من القانون في الاعادة الى الخدمة ، ومن ثم فان تدخل السلطة المختصة بالتعيين لعمال النص لا يتم بناء على سلطة مقيدة تقوم على مجرد تنفيذ القانون وانزال حكمه وجوبا ، بل يتم استنادا الى سلطة تقديرية تترخص الادارة في مباشرتها بالشروط التي حددها الشارع .

وهي أن يكون آخر تقريرين سنويين قدما عن الضابط قبل انتهاء خدمته بتقدير جيد على الأمل ، ويشترط أن يصدر قرار اعادة تعيينه قبل مضي سنة على النقل أو الاستقالة ، فان تخلف في الضابط الشرط الأول او قضيت سنة على نقله أو استقالته ، امتنع على جهة الادارة اعادة تعيينه، وبطبيعة الحال لا يجوز لصاحب الشأن الزام جهة الادارة أن تتخذ قرارا باعادته قبل فوات الميعاد المشار اليه ذلك وكما سلف القول فان سلطتها في هذا الشأن سلطة تقديرية لا معقب عليها الا في حدود الانحراف في استعمال السلطة .

ومن حيث انه يبين من الاوراق انه صدر قرار وزير الداخلية رقم ٦٤١ لسنة ١٩٧٩ بقبول استقالة الطاعن اعتبارا من ٣١ من أغسطس سنة ١٩٧٩ ، وتاريخ ٢٨ من يونية سنة ١٩٨٠ تقدم طالبا اعادته الى الخدمة، فاستحال على الادارة مباشرة سلطتها التقديرية ، وتقدير مدى ملائمة اعادته الى الخدمة خلال الأجل المنصوص عليه في المادة ١١ من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ المشار إليه ، بسبب ان احدى الجهات التي تطلب الوزارة رأيها في هذا الشأن لم يرد خلال هذا الميعاد ، ومن ثم فانه لا يجوز للطاعن

المطالبة بالزام الوزارة باعلته الى الخدمة بدعوى انه كان يتعين عليها ان تباشر باختصاصها خلال الاجل وانه لا يجوز ان يضار من استقالة بحث امره بمعرفة الجهات المختصة ، اذ لا انزام على الادارة باتخاذ هذا القرار ما دام ساوكها قد بعد في هذا الصدد عن الانحراف ، ولم يكن التقصد هو تنكب الصلحة العامة .

ومن حيث انه لما تقدم فانه لا يمكن اسناد ثمة خطأ في جانب الوزارة المطعون ضدها نتيجة عدم اعادة الطاعن الى الخدمة ، ومن ثم يتخلف ركن من اركان المسؤولية المدنية ويتعين الحكم برفض طلب الطاعن التعويض .

ومن حيث انه متى كان الامر كما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد صدر متفقا مع صحيح حكم القانون ومن ثم يتعين الحكم بقبول الطعن شكلا وبرفضه موضوعا والزام الطاعن بالمصروفات .

(طعن ١٥١١ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٨٥/١١/١٠)

قاعدة رقم (١٩٧)

المبدأ :

بفاد نص المادة ١١ من قانون الشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ — ان الادارة تتمتع بسلطة تقديرية كاملة في تقرير اعادة من يتم انتهاء خدمتهم من رجال الشرطة خلال سنة بالشروط والأوضاع التي تقررها المادة المشار اليها — تمارس الادارة هذه السلطة التقديرية في ضوء ما تراه محققا للصالح العام بلا رقابة عليها في هذا الصدد طالما برىء تصرفها من عيب الانحراف بالسلطة .

حدها الطبيعي في التحقق مما اذا كانت هذه النتيجة مستخلصة استخلاصا سائفا من اصول نتائجها ماديا وقانونيا — اذا كانت هذه النتيجة مستخلصة من اصول غير موجودة كان القرار فاقدا لركن من اركانه ووقع

مخالفا للقانون — أما اذا كانت النتيجة مستخلصة استخلاص سائفا من اصول تنتجها ماديا وقانونيا يكون القرار قد قام على سببيه وكان مطابقا للقانون .

المحكمة :

ومن حيث أن المادة الحادية عشرة من قانون الشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ تنص على أن الضابط نقل من هيئة الشرطة أو استقال من الخدمة يجوز اعادة تعيينه بها اذا كان ويشترط لاعادة تعيينه الا يكون قد مضى على نقله أو استقالته مدة تزيد على سنة ميلادية ويوضع في أقدميته السابقة .

ومن حيث أن نص المادة ١١ سالف البيان واضح الدلالة على تمتع الادارة بسلطة تقديرية كاملة في تقرير اعادة من يتم انهاء خدمتهم من رجال الشرطة خلال سنة بالشروط والأوضاع التي تقرها المادة المشار اليها وتمارس الادارة هذه السلطة التقديرية في ضوء ما تراه محققا للمصالح العام بلا رقابة عليها في هذا الصدد طالما برىء تصرفها من عيب الانحراف بالسلطة .

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على المذكرة المتقدمة من الادارة العامة لشئون الضباط امام محكمة القضاء الادارى أن الادارة بعد أن قدرت ملائمة اعادة ثلاثة من الضباط الذين استقالوا للترشيح لعضوية مجلس الشعب من بينهم الطاعن الا أنها أوقفت اجراءات الاعادة لاثنتين منهما هما الطاعن وزميل له استنادا الى أنها رفضا قبول العمل في الأماكن التي تحتاج الى تميزات أمنية لئلا رتبهم للظروف التي تمر بها البلاد بينما صدر القرار ٣٩٢ لسنة ١٩٨٧ باعادة العميد للعمل بمديرية أمن أسيوط وقد كان قبل استقالته يعمل بالادارة العامة لامداد الشرطة — أما بالنسبة للطاعن فقد تم ترشيحه للعودة بمديرية أمن قنا وقد كان يعمل بمديرية أمن الشرقية .

ومن حيث أنه يبين من ذلك أن امتناع الإدارة عن المضي في إجراءات إعادة تعيين الطاعن لعمله بالشرطة بعد أن قدرت ملائمة ذلك لاعتبارات المصلحة العامة — كان مردة اشتراطها أن تتم اعادته لا إلى جهة عمله التي لم يكن قد مضى على تركه العمل بها ما لا يزيد على أيام معدودة ولكن إلى مديرية أمن قنا — إذ اتخذت الإدارة من ذلك سندا لايثاق إجراءات الاعادة — وقد كان المنطق السليم يقتضى أن تصدر الإدارة أمر الاعادة استجابة لاعتبارات الصالح العام التي قدرت أنها تقتضى ذلك ثم تتولى تحديد الجهة التي ترى أن حاجة العمل المستجدة تقتضى نقل الطاعن إليها بدلا من اعادته إلى ذات موقعة السابق فان هو رفض العمل في الجهة التي تقتضى المصلحة العامة اعادته إليها غلدى الإدارة من الوسائل القانونية ما يمكنها من مواجهة هذا الرفض بعيدا عن النكول عن اعادته لعمله .

ومن حيث أنه في ضوء ما سلف فإن الربط المسبق بين مبدأ الاعارة في ذاته والذي استندت الإدارة ولايتها في تفسير ملائمة بافصالها عن قبولها لذلك استجابة لاعتبارات المصلحة العامة ، وبين تحديد المكان الذي تتم الاعارة إليه — هذا الربط المطلق والذي تمثل في أن الإدارة قرنت تحقق الاعارة بالقبول المسبق للعمل في مكان يختلف كثيرا عن مكان العمل الاول بينما لم تكن قد مضت عدة أيام على ترك الطاعن لموقعة مما ترى معه المحكمة قرينة على تصسف الإدارة في استعمال سلطاتها في عدم اعادة انطاعن لعمله استجابة لاعتبارات المصلحة العامة مما يصم القرار السلبى بالامتناع عن الاعادة بالبطلان الموجب لالغائه واذا ذهب الحكم المطعون فيه خالف هذا المذهب فانه يكون قد جاء باطلا وحقيقا بالالغاء .

الفصل العاشر

اعادة تعيين ضباط الشرطة المفصولين بغير الطريق التأديبي

قاعدة رقم (١٩٨)

المبدأ :

لا وجه للقول بأن تسوية معاشات المفصولين بغير الطريق التأديبي في الفترة السابقة على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٣ يعتبر تعويضاً عن قرارات فصلهم بغير المشروعة يتيح المطالبة بتعويض آخر قياساً على حكم القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ بشأن اعادة ضباط الشرطة المفصولين بغير الطريق التأديبي - اساس ذلك : عدم وجود نص مماثل في قانون التأمين الاجتماعي يجيز مثل هذا القياس .

الحكمة :

قد تحقق ركن الخطأ الموجب لمسئولية الادارة عن قرارها بعدم اذ تبين عدم مشروعيته وقد ترتب على هذا القرار أنه أنهى خدمة المدعى وحرّم من مرتبه ومميزاته وظيفته كضابط شرطة طوال المدة التالية لانتهاء خدمته حتى تاريخ صدور الحكم الطعون فيه ، كما أصيب بأضرار أدبية نتيجة لصدور هذا القرار المعلوم وأن علاقة السببية قائمة بين خطأ الادارة المذكورة والأضرار التي لحقت بالمدعى نتيجة لهذا الخطأ وبالتالي يحق للمدعى طلب التعويض الذي يجبر هذا الضرر وهذا ما سبق أن قضت المحكمة الادارية العليا بمثله في حكمها

بجلسة ١٦/٤/١٩٨٣ في الطعن رقم ٢١٠ لسنة ٢٥ ق ورقم ١٩٥٦ لسنة ٢٧ ق ولا وجه لما قال به الحكم المطعون فيه تسبباً لرفضه طلب المدعى التعويض من أن تسوية معاشات المفصولين بغير الطريق الانتدابي في الفترة السابقة على تاريخ العمل بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ ، طبقاً لأحكام المادة ١٧٦ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن التأمين الاجتماعي المعدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ يعتبر تعويضاً عن قرارات فصلهم غير المشروعة يمنع من المطالبة بتعويض آخر ، قياساً على حكم القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٤ بشأن إعادة ضباط الشرطة الذين فصلوا بغير الطريق الانتدابي بعد العمل بالقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٦٣ حتى ١٥ مايو ١٩٧١ ، إذ لا وجه للقياس ، حيث لم تتضمن المادة ١٧٦ من قانون التأمين الاجتماعي نصاً مماثلاً لنص المادة ٩ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٤ المشار إليه الذي اعتبرته المحكمة أصلاً يقاس عليه ، ثم أن المادة ١٧٦ من القانون رقم ٧٩ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ يتناول تسوية المعاش فحسب لن يطلب الإنادة منها ولا يتعرض للتعويض عن قرار الفصل وتسوية المعاش عند طلبه طبقاً لها أمر يختلف عن التعويض ولكل منهما بحسب الأصل القواعد القانونية التي تحكمه ولا نص يمنع من الجمع بينهما عند تحقيق موجه وتسوية المعاش طبقاً لها وتناول وضع العامل عند بلوغه سن التقاعد أو السن التي تقضى قوانين توظيفه بحالته إلى المعاش عند بلوغها . لا تتعلق تبعاً بحالة قبلهما وفقاً لحكم يصدر بالفائه قرار الفصل غير المشروع .

ومن حيث أن المحكمة ترى وهي في سبيل تقدير مبلغ التعويض المناسب لجبر الأضرار التي لحقت بالمدعى تقدر أن خدمته بوزارة الداخلية قبل انتهت وهو في مستقبل عمره الذي يؤهله لاكتساب رزقه بسهولة ويسر ، وأن في الغاء قرار انتهاء خدمته جبراً لبعض الأضرار التي أصابته منه ومن طول أمد التتاضي وبمراعاة قيمة النقود وبذلك فإن المحكمة ترى

أن التعويض الشامل المناسب لجبر الاضرار التى أصابت المدعى نتيجة عدم مشروعية قرار انهاء خدمته هو مبلغ ستة آلاف جنيه .

ومن حيث أنه لما كان ما تقدم فاته يتعين تأييد الحكم المطعون فيه فيما قضى به فى الغاء القرار المطعون فيه والفاؤه فيما قضى به من رفض طلب المدعى الحكم له .

ومن حيث أنه عن طلب المدعى الحكم له بتعويض عن الاضرار التى أصابته من ذلك القرار فانه لما كانت مسئولية الادارية عن القرارات الادارية منوطه بأن يكون القرار معيبا . وأن يقترب عليه ضرر ، وأن تقوم علاقة سببية بين خطأ الادارة وبين الضرر الذى أصاب الفرد ، ولما كان الثابت أن قرار وزير الداخلية رقم ٩ لسنة ١٩٥٤ برفع اسم المدعى من عداد موظفى وزارة الداخلية قد صدر منعدا على التفصيل السابق بيانه ، لذلك يكون بتعويض عن قرار انهاء خدمته والزام وزارة الداخلية بأن تؤدى للمدعى تعويضا قدره ستة آلاف جنيه مع الزامهما بمصروفات الطعن .

(طعن ٣٤٥٥ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٧)

الفصل الحادى عشر

احالة ضابط الشرطة الى الاحتياط

قاعدة رقم (١٩٩)

المبدأ :

للجهة الادارية ان تحيل ضابط الشرطة الى الاحتياط في حالتين :
الاولى : لأسباب صحية بناء على طلب الضابط نفسه او لما تلحسه
فيه الإدارة من عدم اللياقة الصحية بشرط موافقة الهيئة الطبية
المختصة .

الثانية : الاحالة للاحتياط لأسباب جدية تتعلق بالصالح العام —
يستهدف نظام الاحالة تحية الضابط عن وظيفته — تكون الاحالة للاحتياط
مدة لا تجاوز سنتين بقصد تنبيه المحال الى انهيار سلوكه او اعوجاج
انضباطه — يوضع المحال خلال هذه الفترة تحت الرقابة والفحص ليعرض
أمره فى النهاية على المجلس الأعلى للشرطة ليقرر اما اعاقته للخدمة
اذا استقام فى سلوكه واما احالته الى المعاش اذا تبين عدم ثمة
فائدة يرجى من ورائها صلاحيته للخدمة — اذا ثبت للمحكمة ان ما نسب
للضابط من وقائع غير ثابتة فى حقه يتعين الغاء القرار بالاحالة
للمعاش .

الحكمة :

ومن حيث أنه باستعراض أحكام القسطنون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١
فى شأن هيئة الشرطة تبين ان المادة ٦٧ منه تنص على ان « لوزير

الداخلية بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للشرطة أن يحيل الضابط غير المعينين فى وظائفهم بقرار من رئيس الجمهورية الى الاحتياط وذلك :

١ — بنسأ على طلب الضابط أو الوزارة لأسباب صحية .

٢ — اذا ثبت ضرورة ذلك لأسباب جدية تتعلق بالصالح العام ولا يسرى ذلك على الضباط من رتبة اللواء .

ولا يجوز أن تزيد مدة الاحتياط على سنتين ويعرض أمر الضابط قبل انتهاء المدة على المجلس الأعلى للشرطة ليقرر إحالته الى المعاش أو أعاقته الى الخدمة العامة فاذا لم يتم العرض عاد الضابط الى عمله ما لم تكن مدة خدمته انتهت بسبب آخر طبقا للقانون .

وتعتبر الرتبة التى كان الضابط يشغلها شاغرة بمجرد إحاله الى الاحتياط .

ويتضح من نص المادة ٦٧ سلف الذكر أن للجهة الادارية أن تحيل ضابط الشرطة الى الاحتياط فى حالتين (الأولى) لأسباب صحية بناء على طلب الضابط نفسه أو ما تلسمه الجهة الادارية نيه من عدم اللياقة الصحية بشرط موافقة الهيئة الطبية المختصة و (الثانية) اذا ما ثبت ضرورة إحالة الضابط الى الاحتياط لأسباب جدية تتعلق بالصالح العام ويستهدف نظام الإحالة الى الاحتياط فى هذه الحالة تحية الضابط من وظيفته لمدة معينة لا تتجاوز السنتين بقصد تنبيهه الى انهيار سلوكه واعوجاج انضباطه حتى يرجع عن سلوكه ومن ثم كان من الطبيعى وضعه خلال فترة الاحتياط تحت الرقابة وأنفحص الدائمى لتصرفاته وسلوكه ليعرض أمره فى النهاية قبل انقضاء فترة الاحتياط على المجلس الأعلى للشرطة ليقرر أما أعاقته الى الخدمة العامة اذا ما تبين أنه قد استقام فى سلوكه واعتدل فى تصرفاته وترجع إعادة تكيفه مع ما تفرضه طبيعة

وظيفته من واجبات أو يقرر المجلس الأعلى للشرطة إحالته الى المعاش أذا ما تبين له أنه لا توجد ثمة فائدة يرجى من ورائها صلاحيته للخدمة .

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على الأوراق في الطعن المبائل أن الطاعن لم يحصل على اجازات مرضية بقصد الاشراف على بناء العمارة المطوكة لزوجته ذلك أن الاشراف على عملية البناء هذه موكولة لمكتب هندسى استشارى وإنما كان الطاعن مريضاً فعلاً واية ذلك انه اثناء اجازته المرضية ، وقبل إحالته للاحتياط بتاريخ ١٩٧٨/٧/٢٥ تقدم بطلب للتصريح له بالسفر للعلاج بالخارج فوافقت وزارة الداخلية على هذا الطلب كما أنه قد تم تظلماً من قرار إحالته الى الاحتياط وتولت الادارة العامة للتفتيش بالوزارة فحص التظلم والتحقيق معه واسفر ذلك عن التوصية باعادته للخدمة العامة بعد أن تعهد بالانتظام فى العمل لقرب شفاائه طبقاً لما هو وارد صراحة فى مذكرة الادارة المؤرخة ١٩٨٠/٦/٨ المودعة ضمن حافظة مستنداتها بجلسة ١٩٨٨/١/٢٦ (الصفحة الأولى ، مستند رقم ٦) وبالنسبة لما جاء بمذكرة دفاع الجهة الادارية المودعة بتاريخ ١٩٨٨/٢/١٤ . من أن الطاعن قد حصل على قرض من أحد البنوك بلغت دفعته الاولى حوالى مليون جنيه فانه من البديهي أن معاونه الطاعن لزوجته فى الحصول على قرض من أحد البنوك لا يعتبر مخالفة تأديبية أو سبباً يبرر إحالته الى المعاش كما أنه من البديهي أيضاً أن كون احدى السيدات زوجة لعضو فى هيئة الشرطة لا يمنحها باى حال من الأحوال من استثمار أموالها فيما تشاء من مشروعات وأنشطة طالما أن مثل هذه المشروعات والأنشطة لا تشوبها شائبة من الناحية القانونية ، ومن ثم فان حصول زوجة الطاعن على قرض من أحد البنوك بضمان عقارى بقصد إقامة فندق سياحى ومساعدة زوجها لها فى هذا الشأن لا يعبد أمراً شائناً يتعارض ومقتضيات وظيفته كضابط شرطة ، وأخيراً فانه بالنسبة لما جاء بمذكرة جهة الادارة المؤرخة ١٩٨٠/٦/٨ : وأسالف الاشارة اليها من أن الطاعن يردد فى أحاديثه أن بقائه فى جهاز

الشرطة مؤقت وأنه بمجرد الانتهاء من بناء الفندق سوف يسوى حالته بطلب الاحالة الى المعاش وان بقاءه بهذا الجهاز حاليا لا يعطى له سوى مركزا ادبيا فقط وان هذا المركز أيضا أصبح في طريقه الى الزوال ، فان المحكمة من جانبها ترى أن هذا لا يعدو أن يكون قولا مرسلا من جانب جهة الادارة لا يوجد في الأوراق ما يؤيده بل أن الطاعن انكر ذلك في التحقيق الذي أجرى معه بتاريخ ١٩٧٨/١٢/٢٥ ، ولم تقدم جهة الادارة ثمة دليل أو قرينة تدحض هذا الإنكار (مستند رقم ٢ من حافظة مستندات الادارة المودعة بجلسة ١٩٨٨/١/٢٦ والسالف الإشارة إليها) .

ومن حيث أنه بناء على ما تقدم جميعه يكون الحكم المطعون فيه قد نسب الى الطاعن أمورا غير ثابتة في حقه وبالتالي فان ما رتبته على ذلك يكون مخالفا للقانون مما يتعين معه القضاء بالغاء هذا الحكم والقار الصادر باحالة الطاعن الى المعاش .

(طعن ٢٧٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٨٨/٦/٧)

الفصل الثاني عشر

المعاش

قاعدة رقم (٢٠٠)

المبدأ :

تنتهي خدمة الضابط انا امضى في رتبة اللواء سنتين ما لم تمد بقرار من الوزير بعد اخذ رأى المجلس الأعلى للشرطة ثلاث سنوات اخرى تنتهي خدمة الضابط بعدها — لا يحول دون الامتداد ان يكون الضابط قد رقى الى درجة مالية اعلى من درجة اللواء — اساس ذلك : ان المشرع اجاز لوزير الداخلية بعد اخذ رأى المجلس الأعلى للشرطة ان يستبقى الى سن الستين من يختاره من بين اللوائت الذين رفقوا الى الدرجة المالية المقررة لمساعد الوزير — يبقى في الخدمة الى سن الستين من يعين في وظيفة مساعد او مساعد اول وزير الداخلية .

يجب التفرقة في هذا الشأن بين الترقية الى الدرجة المالية وهى شريحة من الاجر او المرتب المقرر لمساعد الوزير وبين الترقية الى وظيفة مساعد الوزير وهى مجموعة من الاختصاصات التى يخولها المشرع الى شاغل تلك الوظيفة — مؤدى ذلك : ان اللواء الذى امضى في الخدمة خمس سنوات رقى خلالها الى الدرجة المالية المقررة لمساعد الوزير ولم يعين في وظيفة مساعد وزير تنتهى خدمته بانقضاء الخمس سنوات ما لم يقرر وزير الداخلية وفقا لسلطته التقديرية بعد اخذ رأى المجلس الأعلى للشرطة ابقاءه لسن الستين — حدود رقابة القضاء الادارى على هذه

السلطة التقديرية تتمثل في التحقق من أن القرار محل الطعن يستند الى
سبب موجود حاليا وصحيح قانونا وأنه صدر مستهدفا الصالح العام .
المحكمة :

ومن حيث أن المادة (٧١) من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١
في شأن هيئة الشرطة تنص على أنه تنتهى خدمة الضابط لأحد الأسباب
التالية :

١ — بلوغ السن المقررة لترك الخدمة وهى ستون سنة ميلادية .

٢ — اذا أمضى فى رتبة لواء سنتين من تاريخ الترقية اليها ويجوز
مد خدمته ثلاث سنوات أخرى بقرار من الوزير بعد أخذ رأى المجلس
الأعلى للشرطة وتنتهى خدمته بانتضاء هذه المدة حتى اذا رقى خلالها
الى درجة مالية أعلى .

ومع ذلك يجوز لوزير الداخلية بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للشرطة
أن يستبقى الى سن الستين من يختاره من بين اللوائيات الذين رقبوا الى
الدرجة المالية المقررة لمساعد الوزير ويبقى فى الخدمة الى سن الستين
من يتعين فى وظيفة مساعد أو مساعد أول وزير الداخلية .

والبادى من الفقرة الثانية من المادة (٧١) أن خدمة الضابط تنتهى
اذا أمضى فى رتبة اللواء سنتين ما لم تمد بقرار من الوزير بعد أخذ
رأى المجلس الأعلى للشرطة ثلاث سنوات أخرى تنتهى خدمته بعدها
بانتضاء هذه المدة ولا يحول دون الامتداد أن يكون قد رقى خلال
تلك المدة الى درجة مالية أعلى من درجة اللواء كما أنه يجوز لوزير الداخلية
بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للشرطة أن يستبقى الى سن الستين من
يختاره من بين من رقبوا الى الدرجة المالية المقررة لمساعد الوزير
ويبقى بقوة القانون الى تلك السن من يعين فى وظيفة مساعد أو مساعد
أول وزير الداخلية .

أى أن اللواء متى أمضى فى الخدمة خمس سنوات رقى خلالها الى الدرجة المالية المقررة لمساعد الوزير ولم يعين فى وظيفة مساعد وزير تنتهى خدمته بانقضاء تلك المدة ما لم يقرر وزير الداخلية وفقاً لسلطته التقديرية بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للشرطة إقبائه الى سن الستين أما اللواء الذى يعين فى وظيفة مساعد أو مساعد أول وزير الداخلية فيبقى حتماً فى الخدمة الى سن الستين فهناك اذا تفرقه بين الترقية الى الدرجة المالية — وهى شريحة من الأجر أو المرتب المقررة لمساعد الوزير ، وبين الترقية الى وظيفة مساعد الوزير وهى مجموعة من الاختصاصات الوظيفية التى يخولها قانون هيئة الشرطة الى شاغل تلك الوظيفة .

ومن حيث أن مجال الرقابة القضائية على ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة فى مجال السلطة التقديرية حيث لا يلزم القساوتون الادارة نص يحد من سلطتها أو يقيد من حريتها فى وسيلة التقدير تتمثل فى التحقيق من أن القرار محل الطعن يستند الى سبب موجود ماديا وصحيح قانونا وأنه صدر مسنداً الصالح العلم .

ومن حيث أنه بانزال ما تقدم على واقعة النزاع فأنه يبين من الاطلاع على صبورة قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٨٤ بتعيين مساعدين لوزير الداخلية أنه صدر بالعبرة الآتية « يعين فى درجة مساعد وزير الداخلية كل من السادة اللواء مدير مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية » .

ومن ثم فإن الطاعن لم يعين فى وظيفة مساعد وزير الداخلية وعين فى الدرجة المالية المقررة لمساعد الوزير ، وبذلك لا يسبقى فى الخدمة بقوة القساوتون الى سن الستين . وانما يخضع هذا الاستبقاء للسلطة التقديرية المنصوص عليها فى المادة ٢/٧١ من قانون هيئة الشرطة والمقررة لوزير الداخلية بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للشرطة .

ومن حيث أنه مما لا مشاحة فيه أن من رقى من اللوائت الى الدرجة

المالية المقررة لمساعد الوزير له من الكفاءات انتمى أهله بذلك الى الترقية الى هذه المناصب الرئيسية في الشرطة بيد أنه من جانب آخر فان من يستبقى من هؤلاء الى سن الستين يحتاج الى عناصر أخرى متميزة من الكفاءة ووجه أعلى وفقاً لما يقدره وزير الداخلية مستهدفاً بذلك الصالح العام . والقول بغير ذلك مؤداه أن جميع من يرقى الى درجة مساعد وزير يبقى في الخدمة الى سن الستين ولما تقدم فان النص لم يصرح بذلك وإنما أجاز للوزير أن يستبقى البعض منهم لسلطة تقديره . يحددها الصالح العام وبعد أخذ رأى المجلس الأعلى للشرطة .

ومن حيث أن قرار انتهاء خدمة الطاعن حين تمضيته خمس سنوات في رتبة اللواء كان قد صدر بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للشرطة ، وقد أوضحت الادارة في مذكرتها المؤرخة ١٩٨٦/٣/١٩ أن السبب في عدم استبقاء الطاعن الى سن الستين يرجع الى أن قدراته محدودة خلال شغله لوظيفة مدير مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية ولم يكن له دور مؤثر في مجال عمله .

ومن حيث أن الطاعن لم يقدم ما ينفي هذا السبب كان يكون قدّم بحوثاً أو أعمالاً من شأنها الارتقاء بمستوى العمل في تلك المصلحة تتناسب مع الدرجة والوظيفة التي يشغلها كما أنه من جهة أخرى فان الادارة لها سلطة تقديرية فيما اذا كان دليل العمل الذي قدمه الطاعن خلال عمله بتلك المصلحة لا يفي لتحقيق الكفاءة المطلوبة لاستبقائه الى سن الستين .

ومن حيث أنه وقد صدر القرار المطعون فيه بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للشرطة ولم يقدم الطاعن الدليل على أنه قصد به النكابة والاضرار أى لحقه عيب الانحراف بالسلطة اذ لا يعد دليلاً على استيفاء بعض زملائه من شاغلي تلك الدرجة فان القرار المطعون فيه يكون قد صدر صحيحاً وفي حدود السلطة المقررة لمصدره .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد ذهب الى هذا المذهب فله
يكون قد أعمل صحيح القانون ويكون الطعن عليه في غير محله خليقا
بالرفض .

(طعن ١٩٢٩ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٨٨/٤/٥)

قاعدة رقم (٢٠١)

المبدأ :

الحد الأقصى للمعاشات التي تسوى على غير الأجر المنصوص عليه
في قانون التأمين الإجتماعي هو ١٠٠٪ من أجر اشتراك المؤمن عليه الأخير
أو الأجر الذي استحقه مضافا اليه البدلات وغيرها مما يعتبر جزءا من
أجر الاشتراك — تتم تسوية معاش ضابط وافراد هيئة الشرطة في
حالتى الوفاة أو عدم اللياقة الصحية على أساس أربعة أخماس أقصى
مربوط الرتبة أو أجر الاشتراك الأخير أيهما أكبر .

الحكمة :

ومن حيث أن المادة ١١٤ من قانون هيئة الشرطة رقم ١٠٩ لسنة
١٩٧١ — معدلا بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٨ — تنص على أن يسرى
على أعضاء هيئة الشرطة ما لا يتعارض مع هذا القانون من الأحكام
الواردة في قانون نظام العاممين المدنيين بالدولة وفي قانون التأمين
الإجتماعي .

وتنص المادة ١١٤ مكررا (٣) على أنه في غير الأحوال المنصوص
عليها في المادة ١١٤ ، ١١٤ مكررا (١) يسوى معاش ضباط وافراد
هيئة الشرطة الذين تنتهى خدمتهم لغير الأسباب المنصوص عليها في

البند ٥ ، ٦ ، ٨ من المادة ٧١ على أساس أقصى مربوط الرتبة التي كان يشغلها في تاريخ انتهاء خدمته أو أجر الاشتراك الأخير أيهما أكبر بحسب الأحوال ويكون معاش الوفاة أو عدم اللياقة الصحية أربعة أخماس أقصى مربوط رتبته أو أجر اشتراكه الأخير أيهما أكبر بحسب الأحوال .

وتنص المادة ٢٠ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ على « ويربط المعاش بحد أقصى مقداره ٨٠٪ من الأجر المشار اليه في الفقرة السابقة ويستثنى من هذا الحد الحالات الآتية :

٢ - المعاشات التي تنص القوانين أو القرارات الصادرة تنفيذا لها بتسويتها على غير الأجر المنصوص عليه في هذا القانون فيكون حدها الأقصى ١٠٠٪ من أجر اشتراك المؤمن عليه الأخير أو الأجر الذي استحقه مضافا اليه البدلات وغيرها مما اعتبر جزءا من أجر الاشتراك في هذا النظام بحسب الأحوال .

ومن حيث أن مفاد هذه النصوص أنه وان كان الحد الأقصى للمعاشات التي تسري على غير الأجر المنصوص عليه في قانون التأمين الاجتماعي هو ١٠٠٪ من أجر اشتراك المؤمن عليه الأخير أو الأجر الذي استحقه مضافا اليه البدلات وغيرها مما اعتبر جزءا من أجر الاشتراك ، ونقلا لنص المادة ٢٠ من قانون التأمين الاجتماعي ، إلا أنه بمقتضى التعديل الذي أدخل على أحكام قانون هيئة الشرطة بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٨ تتم تسوية معاش ضباط وأفراد هيئة الشرطة في حالة الوفاة أو عدم اللياقة الصحية على أساس أربعة أخماس أقصى مربوط الرتبة أو أجر الاشتراك الأخير أيهما أكبر . أي أن المشرع بعد أن أورد بمقتضى هذا التعديل - الحد الأقصى المنصوص في المادة ٢٠ وهو أجر الاشتراك الأخير أتاح خيارا آخر هو أقصى مربوط الرتبة . ومن أجل ذلك فإن تسوية معاش ضباط وأفراد هيئة الشرطة في حالتى الوفاة وعدم اللياقة الصحية

انما تنكأ على أساس أجر الاشتراك الأخير أو أربعة أخماس أقصى مربوط
الرقبة أيهما أكبر بحسب الأحوال ، لأن قصر تسوية المعاش على أساس
أجر الاشتراك الأخير في أي من هاتين الحالتين اعداد لارادة المشرع الصريحة
دون مسند بين من أحكام القانون .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قضى بهذا النظر فمن ثم يكون ضد
صدر صحيحا ومتفقا مع أحكام القانون ، مما يتعين معه الحكم بقبول
الطعن شكلا وفي الموضوع برفضه .

(طعن ٣٧٧٩ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٨/٦/٢٦)

الفصل الثالث عشر

كلية الشرطة وأكاديمية الشرطة

قاعدة رقم (٢٠٢)

المبدأ :

شرط حسن السمعة للقبول بكلية الشرطة الذى اشترطه المشرع ورد فى نص عام دون تحديد لأسباب فقدان السمعة على سبيل الحصر أو المثال - أثر ذلك .

الحكمة :

اشترط المشرع فى طالب الالتحاق بكلية الشرطة عدة شرط أهمها شرطان أساسيان لا يغنى أحدهما عن تيام الآخر أولهما : ألا يكون الطالب قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية فى جريمة مخرلة بالشرف أو الأمانة . وثانيهما : أن يكون الطالب محمود السيرة حسن السمعة - الشرط الثانى ورد فى نص عام دون تحديد لأسباب فقدان السمعة على سبيل الحصر أو المثال وأثر ذلك : أن صدور حكم قضائى بعقوبة جنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية فى جريمة مخرلة بالشرف أو الأمانة وإن كان يتنافى مع حسن السمعة إلا أنه لا يصلح وحده لانتفاء شرط حسن السمعة وأساس ذلك : أن المشرع أطلق المجال فى تقدير حسن السمعة لجهة الإدارة فى نطاق مسؤوليتها عن أعداد ضابط الشرطة الذى يتولى مهام الحفاظ على الأمن ومطاردة الخارجين على القانون - تقدير جهة الإدارة يخضع لرقابة القضاء الإدارى - ولا تثريب على جهة الإدارة طالما خلا تقديرها من إساءة استعمال السلطة أو الانحراف بها

ان سمعة الطالب المرشح يمكن أن تتأثر بمسلك شخصي أو خلقى أو بأوضاع تحيط به يمكن أن يكون لها تأثيرها على عمله مستقبلا ومستوى حسن السمعة يتقلبت تبعاً لتفاوت الوظيفة وخطورتها ومسئولياتها ، وقد تتساهل الإدارة فيه بالنسبة لوظيفة معينة وتتشدّد فيه بالنسبة لغيرها مثل وظائف القضاء أو الشرطة وأساس ذلك ، أن مثل هذه الوظائف تتطلب في شأغلها مستوى معيناً من حسن السمعة .

(طعن ١٩٩١ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٠)

قاعدة رقم (٢٠٣)

المبدأ :

العبرة بتوافر الشروط التى حددها المشرع لقبول الطلاب بالاكاديمية — لا وجه للقول باستثناءات لم يقرها المشرع مثل تفصيل المنعزين رياضياً — الاحتجاج بالتميز الرياضى لا يصلح سبباً للنعى على قرار عدم قبول احد الطلاب بالكلية متى تخلف بشأنه شرط المجموع .

الحكمة :

ومن حيث أن نص المادة ١٠ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء اكاديمية الشرطة تنص على أنه يشترط فيمن يقبل بالقسمين العام والخاص ٧٠٠٠٠ — بالنسبة لطلبة القسم العام يخارون من بين المتقدمين من المصريين الحاصلين على شهادة اتمام الدراسة الثانوية العامة مع مراعاة النسبة المئوية لمجموع درجات النجاح وذلك وفقاً للشروط والأوضاع التى يقررها المجلس الأعلى للاكاديمية . وتنص المادة ١١ من هذا القانون على أن تشكل لجنة قبول الطلاب بالقسمين العام والخاص برئاسة مدير الاكاديمية وعضوية نائب المدير المختص وأربع ثلاث من ضباط هذا القسم — ولا تكون قراراتها نافذة الا بعد اعتمادها من وزير الداخلية . وتنص المادة ٢/١٢ على أن تنظم اللائحة الداخلية اوضاع واجراءات قبول الطلاب ، وتنظم التثبيت من الصلاحية وتنص

المسادة الأولى من اللائحة الداخلية لأكاديمية الشرطة الصادرة بقرار وزير الداخلية رقم ٨٦٤ لسنة ١٩٧٦ المعدلة بقرار وزير الداخلية رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٨٠ على أن « يكرن نظام قبول الطلبة الجدد ونقا لما يأتى :

١ — قبول الطالبات : يحدد مجلس إدارة الاكاديمية سنويا الحد الأدنى للنسبة المئوية لدرجات النجاح فى شهادة اتمام الدراسة الثانوية العامة .

٢ — اللياقة الصحية : يجب أن تقرر الجهة الطبية المختصة استكمال الطالب لشروط اللياقة الصحية للخدمة .

٣ — اللياقة البدنية : يشكّل مدير كلية الشرطة لجائنا يؤدى الطالب امامها اختبارات اللياقة البدنية التى يحددها ، كما يحدد درجات كل اختبار منها .

٤ — اختبارات القدرات : يشكل مدير الكلية لجائنا يؤدى الطالب امامها اختبارا لقدرته لبيان مستوى ذكائه وفطنته وسرعة بديهته ودرجة ثقافته ومعلوماته العامة .

٥ — المفاضلة : تكون المفاضلة بين الطلبة راغبى الالتحاق — الذين تتوافر فيهم الشروط السابقة — على أساس نسبية مجموع الدرجات الحاصل عليها الطالب فى شهادة الثانوية العامة ، وفى حالة اتساوى يفضّل الأصغر سنا ولا تتخل درجات النجاح فى اللياقة البدنية أو فى اختيار القدرات ضمن عناصر المفاضلة بين المتقدمين » .

وتنص المادة الثانية من اللائحة على أن « تتولى اللجنة المنصوص عليها فى المادة ١١ منه القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه استبعاد الطلبة الذين اجتازوا الاختبارات المقررة اذا لم تتوافر فيهم مقومات الهيئة العامة أو اتران الشخصية أو صلاحية البيئة أو التحريات الجدية

النسبة على أن تقوم باختيار العدد المطلوب من الباقين حسب ترتيب الدرجات التي حصلوا عليها في شهادة الثانوية العامة » ومناد هذه النصوص أن المشرع في المادة ١٠. من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٧٥ أحل الى اللائحة الداخلية لأكاديمية الشرطة تنظيم شروط وأوضاع وإجراءات قبول طلبة القسم العام ونظام التثبت من صلاحيتهم ، ومؤدى ذلك أن كلفة الشروط والأوضاع والإجراءات الخاصة بقبول الطلاب بالقسم العام بكلية الشرطة تتكفل بتحديدتها وبيانها اللائحة الداخلية لأكاديمية الشرطة وما يقرره المجلس الأعلى للأكاديمية من شروط وأوضاع في هذا الشأن وقد حددت هذه اللائحة قواعد قبول الطلبة الجدد بكلية على النحو التالي :

١ — الحصول على النسبة المئوية لدرجات النجاح في شهادة اتمام الدراسة الثانوية العامة التي يحددها مجلس إدارة الكلية بحيث لا يتقدم من هم أعلى منه في هذه النسبة ممن تتوافر فيهم باقى الشروط .

٢ — لياقة الطالب صحيا واجتيازه اختبارات اللياقة البدنية والقدرات بالإضافة الى توافر مقومات الهيئة العامة واتزان الشخصية وصلاحية البيئة والتحريات الجدية المناسبة .

٣ — اعتماد وزير الداخلية لنتيجة ذلك القبول .

ولم تنص اللائحة المذكورة على نظام خاص بقبول الرياضيين بكلية باستثنائهم من هذه الشروط كلها أو بعضها . كما أنه وفقا لخطاب كلية الشرطة المؤرخ ١٩٨٨/٥/٥ والمودع بجلسة ١٩٨٨/٥/٢١ لا يوجد قرار لمجلس الكلية معتمد من السيد الوزير المختص بنظام قبول الرياضيين بكلية كما أن قانون الأكاديمية واللائحة الداخلية لم يحدد نسبة معينة لقبول الرياضيين بكلية ، ومن ثم لا يجوز لكلية الشرطة أن تتجاوز الشروط المذكورة بالنسبة للرياضيين والا اتسم تصرفها في هذه الحال بالمخالفة

للقانون . واذ كان الثابت من الأوراق أن الحد الأدنى للنسبة المئوية لمجموع درجات نجاح الطلبة الذين تم قبولهم بالقسم العام هو السبب في استبعاد الطاعن فلا وجه للقول بأن الكلية قد خالفت الشروط .

ومن حيث أن المادة ١٠ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء أكاديمية الشرطة قررت اختيار طلبة القسم العام من بين المتقدمين المصريين الحاصلين على شهادة اتمام الدراسة الثانوية العامة مع مراعاة النسبة المئوية لمجموع درجات النجاح وعهدت الى المجلس الأعلى للأكاديمية تقرير الشروط والأوضاع التي يتم ذلك وفقاً لها ، كما عهدت المادة ٢/١٢ من القانون الى اللائحة الداخلية تنظيم أوضاع وإجراءات قبول الطلاب . ومن ثم يكون القانون قد خص المجلس الأعلى للأكاديمية بتقرير الشروط التي يتم على أساسها اختيار الطلاب مع مراعاة النسبة المئوية لمجموع درجات النجاح . ولكن المجلس الأعلى للأكاديمية عليه ان يلتزم في تقرير هذه الشروط التي يكون القبول على أساسها ومن ثم التزامه والتفاضل بين مجموع الطلاب المتقدمين على أساس استيفائهم والتفاضل في مدى الاستيفاء واكتماله بما يوجب أن تكون هذه الشروط مما يمكن تزامم وتفاضل المتقدمين فيها بحيث تكون مما يمكن توافره في مجموعهم فيكون التفاضل بين من يستوفونها على أساس نسبة مجموعة الدرجات التي حصل عليها المتقدم في شهادة الثانوية العامة ، وعند التساوى يفضل الأصغر سناً ، فيجب أن تكون الشروط مما يمكن توافره في مجموع الطلاب وان لم يتحقق توافره فعلاً في بعضهم ، ولا يمتد الى وضع شروط خاصة تنفرد بها فئة محدودة لا يمكن أن تتوافر الا فيها دون غيرها بحيث تسبغ عليهم طابع التميز والتفرد دون غيرهم بما يجعل من الشرط انشاء لنوع من الاستثناء لمصلحتهم خاصة حين لا يقتصر أعمال هذا الشرط على مجموع المتقدمين في حدود النسبة المئوية المقرر قبولها وانما نزلت بها عنها بالنسبة لهؤلاء فقط دون مجموع المتقدمين . واذ ثبت من الأوراق عدم وجود قرار من المجلس الأعلى

للاكاديمية بشأن قبول طلبة من الرياضيين باستثناء شرط المجموع ،
وانما على ما قرره الاكاديمية امر تواتر منذ زمن طويل وأصبح مستقرا في
شأن اختيار الطلبة الرياضيين للانضمام الى فرق الكلية وهى توافر
جميع شروط القبول العامة فى المرشح ثم تقديم شهادات البطولة الحاصل
عليها على المستوى القومى أو الدولى وما يفيد قيده لسجلات الاتحادات
المختلفة ضمن فرق الأندية المشتركة فى مسابقة الدورى العام بالنسبة
للألعاب الجماعية . وأخيرا اجتياز الاختبارات الفنية التى تجريها اللجان
المتخصصة لاختيار أصلح العناصر من المرشحين لسد المراكز الشاغرة
بفرق الاكاديمية ، وهى قواعد استقر العمل بمقتضاها منذ زمن طويل
لا تتعارض ولا تتناقض مع الشروط العامة للقبول بالكلية ، وتهدف الى
ضم أفضل العناصر من الرياضيين لفرق الاكاديمية ليكون لها شرف
تمثيل الاكاديمية فى المحافل الرياضية المختلفة وليست شروطا تتبدل وتتغير
من عام الى عام . وأقضى ما يمكن أن توصف به هذه الشروط أن المجلس
الأعلى للاكاديمية وإن لم يضعها فقد علم بها ويطبقها المستقر المضطرب
فيكون أثرها ضعفا بعدم تصديه لها وتناولها بالتعديل . واذ تقوم هذه
القواعد على تقرير ميزة استثنائية للمستفيدين منها قوامها تميز رياضى
خاص يتحقق فى المرشحين المتميزين وحدهم دون غيرهم ويمتنع إمكان
توافره فى مجموع المتقدمين بحيث يتنافسون على قسمة المساواة حول
استيفائه ، وهى معاملة استثنائية فى القبول باكاديمية الشرطة بعيدة عن
العرض من الاكاديمية وهو تخريج ضباط شرطة وليس البحث عن ممثلين
لها فى المحافل الرياضية ، وأيا كان وجه الرأى فى الاعتبارات التى دعت
الى تقريرها تستتبع حصول أفرادها على أماكن فى الكلية فى حكم المحجوزة
عليهم وبحرمان مجموع المتقدمين من التنافس حول هذه الأماكن ، ولا يعتد
فى ذلك بأن العدد المخصص لهم لا يسد العدد المقرر للقبول العام فهو
إضافة ، لأن هذه الإضافة ذاتها هى إخلال بميزان التسليم فى القبول حول
استيفاء شروطه لضمان هذا العدد من الفرص المقصودة على هؤلاء
المتميزين وحدهم بما يحقق أصل الاستثناء فيهم إخلالا بأصل المساواة

في الفرض التي تسفر عنها المسابقة العامة الممثلة في امتحان الثانوية العامة وتحددت بها مراكزهم أساسا من حيث القبول وعلى أساسها يكون التفاضل وكذلك على أساس الشروط التي يتحقق إمكان توافرها في مجموع المتقدمين وإن لم تحقق فعلا في البعض دون الآخر ويجرى التفاضل بين المتقدمين في استيفائها ، وتقرير هذا الاستثناء يخل بمبدأ تكافؤ الفرض ومبدأ المساواة لدى القانون مما يشكل مخالفة للمواد ٨ و ١٨ و ٤٠ من الدستور ، وهو ما انتهت إليه المحكمة الدستورية العليا بحكمها الصادر في ٢٩ من يونيو سنة ١٩٨٥ بالنسبة للاستثناءات التي كانت مقررّة في بعض القوانين بالنسبة لطلبة الجامعات ، فلا شك أن أصل المجموع العام المقرر أولى بالمعدد الإضافي من أصحاب الاستثناءات أيّا كان وجه تقريرها . وإذا كان الثابت أن أصل القاعدة التي يستند إليها الطاعن لا يستقيم مع أحكام الدستور ، وقد خولته القاعدة القانونية القائمة على أصل المجموع والأكاديمية وشأنها في اتخاذ ما يلزم للالتزام بأحكام القانون .

(طعن ١٥٠ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٨٨/٦/٤)

قاعدة رقم (٢٠٤)

المبدأ :

القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٧٦ أجرى تعديلا للبند (٧) من المادة ١٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٧٥ بشأن اكلية الشرطة — مفاد هذا التعديل تقرير الفصل بين درجات السلوك ودرجات المواظبة — ككل من عنصرى السلوك والمواظبة ذاتية خاصة وتقدير خاص — لكل من هذين العنصرين ٢٠ درجة بالنسبة لطلبة السنة بحد أدنى للتدرج ١٥ درجة — المادة ١٩ من القانون — أعمال اثر الغياب عن الطوابير يجب رده الى عنصر المواظبة — التأخر عن الطابور لا يختلف في طبيعته عن الغياب عن الطابور — لا يصح توقيع جزاء يتعلق بعنصر السلوك عن

التأخر أو الغياب عن الطابور — الغياب عن الطابور ماس بعنصر المواظبة فيكون الجزاء عليه متعلقا بهذا العنصر بحسب — القول هذا يؤدي الى ازدواجية الجزاء وتعلقه في آن واحد بعنصرى السلوك والمواظبة في حين ان المشرع عدل صراحة (القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه) عن ادماجها في تقدير واحد ، واقر لكل من العنصرين ذاتية خاصة — خصم درجة من تقديرات السلوك لتأخر الطالب عن الطابور يعتبر ازدوجا في العقاب مادام انعكس اثر هذه المخالفة ايضا على تقديرات المواظبة — بطلان خفض تقديرات السلوك للطالب من جراء ذلك عن ١٥ درجة .

المحكمة :

ومن حيث أن الطعن في الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري (دائرة منازعات الأفراد والهيئات) في الدعوى رقم ٤٤٥٢ لسنة ٤٢ القضائية بجلسة ٢٨ من يونية سنة ١٩٨٨ يقوم على أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ، وبيان ذلك أن قضاء المحكمة الإدارية العليا قد استقر على وجوب تناسب الجزاء مع الخنب الإداري وأنه إذا قام القرار على أكثر من سبب فإن استبعاد أى سبب من أسبابه لا يبطل القرار أو يجعله غير قائم . وعلى ذلك فإذا كانت المادة (٢٠) من القرار الوزاري رقم ٨٦٤ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقرار الوزاري رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٨٥ الخاص بأكاديمية الشرطة قد حددت الجزاءات التأديبية التي يخضع لها الطلبة طوال فترة قيدهم بالأكاديمية ، فإن أحكام القرار لم تحظر على إدارة الكلية بتوقيع أكثر من جزاء في حالة تعدد المخالفات وبالتالي فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ فيما أقام عليه قضاءه من عدم جواز فرض جزائين عن المخالفة الواحدة ، ذلك أنه من المقرر بأحكام القرار الوزاري المشار اليه ، على سبيل المثال ، أن توقيع عقوبة الحرمان من الخروج في العطلات الرسمية كعقوبة أصلية يستتبع في ذات الوقت خصم ربع درجة من درجات السلوك عن كل أسبوع يتم فيه الحرمان من الخروج . وفضلا عن ذلك فإنه بما كان للحكم

المطعون فيه أن يتعرض لجزاءات إدارية تم توقيعها من السلطة المختصة وفقا لأحكام القانون بعد اذ تحصنت تلك الجزاءات بعدم الطعن عليها في المواعيد المقررة ومن ذلك الجزاء الذي تعرض الحكم المطعون فيه لعدم مشروعية والموقع على الطالب (المطعون ضده) بتاريخ ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٨٧ بخضم درجتين ونصف الدرجة من الدرجات السلوكية : فلم يطعن في هذا الجزاء بأى مطعن ، مما يكون في تعرض اتحكم المطعون عيه للقرار الصادر بتوقيع الجزاء في هذا الشأن اهدارا للحصانة التي تلحق به وتجعله بمنأى عن الطعن .

ومن حيث انه ولما كان الثابت أن القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء أكاديمية الشرطة كان يقضى ، عند صدوره ، في المادة (١٥) بدد (٧) أن يكون فصل الطالب اذا حصل على اقل من ٥٠٪ من درجات السلوك والمواظبة ، ثم جرى تعديل البند (٧) المشار اليه بأن يكون الفصل في حالة حصول الطالب على اقل من ٥٠٪ من درجات السلوك او المواظبة ، وذلك بمقتضى القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٧٦ ، فان هذا التعديل الأخير يكون مقررا للفصل بين درجات السلوك ودرجات المواظبة ويكون لكل من عنصرى السلوك والمواظبة ذاتية خاصة وتقدير خاص . والثابت انه تطبيقا لذلك فقد تقرر بأن يكون لكل من هذين العنصرين تقدير خاص ، هو ٣٠ درجة لكل منهما بالنسبة لطلبة السنة الرابعة ، على ما تكشف عنه الجداول المرفقة باللائحة الداخلية لأكاديمية الشرطة . فاذا كان ذلك وكانت تلك اللائحة تنص في المادة ١٩ على انه « في حالة غياب الطالب بدون اذن تخضم منه درجات على النحو التالى ما لم يوقع عليه جزاء بالخضم من درجات المواظبة (١) ... (ب) الغياب عن الطوابير : اذا زاد عدد مرات غياب الطالب عن الطوابير المقررة على عشر مرات تخضم منه $\frac{1}{2}$ درجة من درجات المواظبة عن كل طابور يتفنيه الا اذا كان الغياب لاصابته اثناء أو بسبب دراسة بالأكاديمية أو لاسباب أخرى تقدرها ادارة القسم » . ومناد هذا النص أن التغيب عن الطوابير يعتبر متصلا بالمواظبة ، ويكون

أعمال أثر الغياب عن تلك أطوابير مما يجب رده الى عنصر المواظبة .
فاذا كان ذلك ، فانه يكون بحسب الظاهر غير صحيح قانونا ما رتبته
الجهة الادارية من خصم $\frac{1}{2}$ درجة من درجات السلوك بالنسبة للطالب
(الطمعون ضده بالطنع المائل) نتيجة توقيع قائد السرية بتاريخ ٢٢ من
نوفمبر سنة ١٩٨٧ جزاء الحجز أسبوعا عن مخالفة الغياب عن طابور
المشاهدة لمدة ١٥ دقيقة على نحو ما ورد بالكشف الخاص بما تم خصمه
من درجات سلوك الطمعون ضده — ذلك أنه متى كانت اللائحة الداخلية
لاكاديمية الشرطة قد نظمت اثار الغياب عن الطوابير ، واعتبرت ذلك على
نحو ما تنبئه عبارة المادة ١٩ المشار اليها ، أدخل الى عنصر المواظبة
فانه لا يصح أن يكون من شأن التأخير عن الطابور ، الذى لا يمكن
أن يختلف في طبيعته عن الغياب عن الطابور كلية ، توقيع جزاء يتعلق
بعنصر السلوك في حين أن اللائحة الداخلية ، على ما تنبئه عبارة المادة ١٩
المشار اليها ، تقرر أن الغياب عن الطابور هو من الامور المتعلقة بعنصر
المواظبة ويكون أثر التغيب أو التخلف كلية أو لمدة طالت أو قصرت ماسة
بعنصر المواظبة فيكون الجزاء متعلقا بهذا العنصر وحسب ، والا أدى القول
بعكس ذلك الى ازدواجية الجزاء وتعلقه في آن واحد بعنصر السلوك
والمواظبة في حين أن المشرع عدل صراحة ، بما أتى به بالقانون رقم ٩٤
لسنة ١٩٧٦ المشار اليه ، عن ادماجها ، وأقر لكل من العنصرين ذاتية
خاصة ، مما انعكس في اللائحة الداخلية لأكاديمية الشرطة بتفرد كل من
العنصرين بتقدير خاص نهائية العظمى ٣٠ درجة ونهايته الصغرى ١٥ درجة .
وبالترتيب على ما تقدم ، فلا يكون صحيحا ، بحسب الظاهر ، ما تم من
خصم $\frac{1}{2}$ درجة من درجات السلوك كآثر تبعي لتوقيع جزاء الحجز لمدة
اسبوع على الطالب يوم ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٨٧ على نحو ما سبق
بيانه ، ويكون مؤدى ما سبق ، أنه يعمين اضافة درجة كاملة تم خصمها
دون سند من قانون من درجات السلوك الخاصة بالطمعون ضده وبالتالي
فانه لا يكون حاصلًا على أقل من ١٥ درجة مما يضحى معه القرار الصادر
بفصله من أكاديمية الشرطة أعمالا لحكم البند ٧ من المادة ١٥ مخالفا ،

بحسب الظاهر ، لصحيح حكم القاتون الأمر الذى يتوفر معه ركن الجدية فى طلب وقف تنفيذه . فإذا كان ذلك وكان ركن الاستعجال متوافرا أيضا فى الطلب بحسبان أن تنفيذ القرار المطعون فيه يمس مستقبل طالب بالسنة الرابعة على نحو ما استظهره بحق الحكم المطعون فيه ، فإن طلب وقف التنفيذ يكون قد توافرت له الشروط اللازمة للقضاء به . ويكون الحكم المطعون فيه صحيحا فيما انتهى إليه من وقف تنفيذ القرار المطعون فيه ويغدو الطعن عليه متعين الرفض .

(طعن رقمى ٣٤/٣٢٥٨ ، ٣٥/٢٨٤ ق جلسة ١٩٩٠/١/٦)

قاعدة رقم (٢٠٥)

المبدأ :

كافة الشروط والأوضاع والإجراءات الخاصة بقبول الطلاب بالقسم العلم بكلية الشرطة تتكفل بتحديداتها اللائحة الداخلية للأكاديمية وما يقرره المجلس الأعلى لها من شروط وأوضاع فى هذا الشأن المشرع احاط القبول بكلية الشرطة بضوابط وقواعد وإجراءات تضمن اختيار أفضل العناصر من المتقدمين للالتحاق بها علميا وبدنيا وعقلييا واجتماعيا — لا يجوز للكلية أن تتجاوز هذه الشروط والا كانت مخالفة للقانون — لا يجوز لها أيضا استبعاد أحد المتقدمين الا لأحد الأسباب المخصوص عليها والا كان قرارها باطلا .

المحكمة :

ومن حيث أنه بالنسبة الى ركن الجدية فى طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه ، فإن المادة العاشرة من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء أكاديمية الشرطة ، معدلة بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٨ ، تنص على أنه : « يشترط نمين يقبل بكلية الشرطة وكلية الضباط المتخصصين :

أ — أن يكون مصرى الجنسية .

٢ — أن يكون محمود السيرة حسن السمعة .

٣ — ألا يكون قد سبق عليه الحكم بعقوبة جنائية في إحدى الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات أو ما يعادلها من جرائم منصوص عليها في القوانين الخاصة ، أو بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة .

٤ — ألا يكون قد سبق فصله من خدمة الحكومة بحكم أو بقرار تأديبي نهائى .

٥ — أن يكون مستوفيا لشروط اللياقة الصحية والبدنية والسن التى يحددها المجلس الأعلى للأكاديمية .

٦ — ألا يكون متزوجا أثناء قيده بالأكاديمية .

٧ — بالنسبة لطلبة كلية الشرطة يختارون من بين المتقدمين من المصريين الحاصلين على شهادة اتمام الدراسة الثانوية العامة مع مراعاة النسبة المئوية لمجموع درجات النجاح ، وذلك ونمقا للشروط والأوضاع التى يقررها المجلس الأعلى للأكاديمية .

وتنص المادة ١١ من نأات القانون على أن « تشكل لجنة قبول الطلاب بكلية الشرطة وكلية الضباط المتخصصين برئاسة مدير الأكاديمية وعضوية نائب المدير المختص وأقدم ثلاثة من ضباط هذا القسم .

ولا تكون قراراتها نافذة الا بعد اعتمادها من وزير الداخلية » .

وتنص المادة ١٢ من القانون المشار اليه على أن : يكون قبول الطلاب بكلية الشرطة وكلية الضباط المتخصصين تحت الاختبار لمدة أربعة شهور من تاريخ انتظامهم بالأكاديمية .

وتنظم اللائحة الداخلية أوضاع وإجراءات قبول الطلاب ونظام التثبت من الصلاحية .

وتنص الفقرة الأولى من المادة الثانية من اللائحة الداخلية لأكاديمية الشرطة ، الصادرة بقرار وزير الداخلية رقم ٨٦٤ لسنة ١٩٧٦ ، ممدلة بقرار وزير الداخلية رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٥ على أن : « تتولى اللجنة المنصوص عليها في المادة ١١ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه ، استبعاد الطلبة الذين اجتازوا الاختبارات المقررة اذا لم تتوافر فيهم مقومات الهيئة العامة أو اتزان الشخصية أو صلاحية البيئة أو التحريات الجدية المناسبة ، على أن تقوم باختيار العدد المطلوب من الباقين حسب ترتيب الدرجات التي حصلوا عليها في شهادة الثانوية العامة .

ومن حيث ان قضاء المحكمة جرى على أن مفاد هذه النصوص أن كافة الشروط والأوضاع والإجراءات الخاصة بقبول الطلاب بالقسم العام بكلية الشرطة تتكفل بتحديدتها اللائحة الداخلية للأكاديمية وما يقرره المجلس الأعلى لها من شروط وأوضاع في هذا الشأن ، وأن اللائحة حددت قواعد القبول على النحو التالي :

١ — الحصول على النسبة المئوية لدرجات النجاح في شهادة اتمام الدراسة الثانوية العامة التي يحددها مجلس إدارة الكلية .

٢ — لياقة الطالب صحيا ونفسيا عن طريق اختبارات تجربها لجان من الاختصاصيين يشكلها مدير الكلية لهذا الغرض ، وتستعين لجنة قبول الطلاب بنتائج هذه الاختبارات في تقدير اتزان شخصية الطالب .

٣ ، ٤ — اجتياز اختبارات اللياقة البدنية والقدرات .

٥ — توافر مقومات الهيئة العامة واتزان الشخصية وصلاحية البيئة والتحريات الجدية المناسبة وأخيرا اعتماد وزير الداخلية للنتيجة . ومؤدى هذا أن المشرع احاط القبول بكلية الشرطة بضوابط وقواعد وإجراءات تضمن اختيار أفضل العناصر من المتقدمين للاتحاق بها ، علميا ، وببنيا وعقليا واجتماعيا ، ومن ثم فلا يجوز للكلية أن تتجاوز الشروط المذكورة والا ائتم

تصرفها في هذه الحالة بمخالفة القانون ، كما لا يجوز لها استبعاد أحد المتقدمين الا لاحد الأسباب السالف ايضاحها ، والا كان قرارها مفتقرا الى صحيح سببه فيضحي باطلا .

(طعن ١١٥٠ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٩٠/١١/١٠)

قاعدة رقم (٢٠٦)

المبدأ :

الطالب الذى يلتحق بكلية الشرطة يكون شاغلا لمركز قانونى يخضعه بمجرد قبول طلبة للقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٧٥ ولوائح التنفيذية ومن بينها اللائحة الداخلية للأكاديمية وايضا قانون الاحكام العسكرية — تتحدد حقوقه وواجباته وفقا للاحكام المقررة في هذه القوانين واللوائح — يكون الطالب ملتزما مع ولى امره المتضامن معه بالاستمرار في الدراسة والمراظة عليها بنجاح لحين تخرجه — اذا ترك الطالب الدراسة قبل اتمامها بشئ غير مقبول يلتزم متضامنا مع ولى امره برد جميع النفقات التى تحولتها الاكاديمية — يكون على الطالب ولى امره المتضامن معه خدمة هيئة الشرطة لمدة عشر سنوات بعد تخرجه والا التزم برد ضعف نفقات الدراسة — لا يتم الحاق الطالب بالاكاديمية جبرا عنه او عن ولى امره — منوط تحقق ذلك القبول بالاكاديمية هو التعبير الصريح عن الارادة الحرة للطالب بموافقة ولى امره .

الحكمة :

ومن حيث ان القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٧٥ بانشاء اكااديمية الشرطة قد تضمن في الباب الثانى منه الوارد تحت عنوان : « في نظام الدراسة وشئون الطلاب » عديدا من الاحكام اتى تبين نظم الدراسة بكلية الشرطة وشروط القبول وكيفية هذا القبول .

ومن حيث أنه طبقا لصريح نص المادة ٨ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٧٥ بشأن أكاديمية الشرطة تتحمل الدولة نفقات تعليم وتدريب وكسوة.

التدريب العسكرى والرياضى والاطعام والايواء والانتقال للطلبة المصريين أثناء الدراسة كما يؤدى الطالب مبلغا للتأمين الصحى والثقافى والرياضى والاجتماعى تحدد اللائحة الداخلية أوجه تحصيله وصرفه وحالات الإعفاء منه ونصت المادة ٥ من اللائحة الداخلية لأكاديمية الشرطة الصادرة بقرار وزير الداخلية رقم ٨٦٤ لسنة ١٩٧٦ أن النظام الدراسى يقضى بالتحاق الطلبة بالكلية داخليا كذلك فقد نصت المادة ٧ من هذه اللائحة على أن مبلغ التأمين الصحى يغطى علاج الطالب ويشمل شراء الأدوية والعمليّات الجراحية وإجراء الأشعات والفحوص الطبية داخل الأكاديمية أو خارجها . . ويشترط للصرف أن تكون جميع إجراءات العلاج وكل ما يتصل بها عن طريق مستشفى الأكاديمية ومن حيث أنه بناء على ذلك فإن الطالب بكلية الشرطة يقيم إقامة كاملة تحت سيطرة وفى رعاية السلطات والقيادات المختصة التى تتولى طبقا لقانون أكاديمية الشرطة إدارة الكلية وثئون طلبتها سواء فى التعليم أو التدريب أو الاعاشة أو النقل أو النشاط الثقافى والرياضى والاجتماعى كما أنها تتحمل كذلك المسئولية عن الرعاية الصحية للطلبة المقيمين بالكلية والمودعين أمانة بشرية بها للدراسة والتدريب وذلك بالمبادرة الى الفحص والعلاج الطبى لاي طالب يشكو أو تبدو عليه أعراض المرض أو يتعرض لأية أصابة خلال تواجده وإقامته بالكلية ملتزمة فى ذلك بالنظام اللائحى المقرر من جهة وبالعفاء بالأمانة التى تحملها هذه القيادات بالكلية عن طلبتها سواء فى مواجهة السلطات الرئاسية الأعلى ، أو فى مواجهة أولياء أمور هؤلاء الطلبة ذوى قرياهم .

ومن حيث أنه قد نصت المادة ١٢ من هذا القانون على أن « يكون قبول الطلاب بكلية الشرطة وكلية الضباط المتخصصين « تحت الاختبار » لمدة أربعة أشهر من تاريخ انتظامهم بالكلية ، وتنظم اللائحة الداخلية أوضاع وإجراءات قبول الطلاب ونظام التثبت من الصلاحية » كما تنقضى المادة ١٤ من القانون بأن يخضع طلبة كلية الشرطة وكلية الضباط المتخصصين لقانون الأحكام العسكرية فى حدود أحكام هذا القانون ، وتتولى تأديبهم ومحاكمتهم

محكمة عسكرية تشكل بقرار من مدير الأكاديمية ... وتحدد اللائحة الداخلية الجزاءات التأديبية التى يجوز توقيعها على طلاب الأكاديمية وسلطة توقيعها ، كما عدلت المادة ١٥ على سبيل الحصر الحالات التى يتم فيها فصل الطالب ومنها حالة عدم الصلاحية للحياة النظامية خلال فترة الاختيار .

ومن حيث أن وزير الداخلية أصدر انقرار رقم ٨٦٤ لسنة ١٩٧٦ باللائحة الداخلية للأكاديمية وقد تضمنت على وجه تفصيلى نظام القبول بالكلية من حيث طول القامة واللياقة الصحية والبدنية واجتياز اختبار القدرات ، وقد نصت المادة الثانية من اللائحة على أن يكون اختيار الطالب المقبول معلقا على شرط ثبوت صلاحيته للحياة النظامية خلال مدة الاختبار المشار إليها فى المادة ١٢ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه وهى مدة أربعة اشهر ، ويعرض أمر الطالب بعد انقضاء هذه المدة على لجنة الاختبار لتقرير صلاحيته ، وتستعين اللجنة فى ذلك بتقرير مدير كلية الشرطة عن دراسته لحالة الطلبة ومدى استعدادهم النظامى والرياضى وانخفى وقد قضت المادة ٣٣ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٧٥ معذلة بالقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٨٦ بإنشاء الأكاديمية المشار إليه على أن « يلتزم خريج أى من كليتى الشرطة والضباط المتخصصين بخدمة الشرطة مدة لا تقل عن عشر سنوات من تاريخ التخرج والا التزم برد ضعف نفقات الدراسة التى تكبدتها الأكاديمية ، ومع ذلك يجوز لوزير الداخلية بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للشرطة اعفاء الضباط من هذا المبلغ أو جزء منه اذا كان تركه خدمة هيئة الشرطة للاتحاق بعمل من أعمال الدولة المختلفة ، وكل طالب بكلية الشرطة أو الضباط المتخصصين يترك الدراسة بغير عذر مقبول يلتزم بالتضامن مع ولى أمره بدفع جميع ائتمنات التى تحملتها الأكاديمية خلال فترة دراسته بها ، ويجوز أداء المبالغ المستحقة على اقساط » .

ومن حيث أنه يبين مما تقدم أن الطالب الذى يلتحق بكلية الشرطة يكون شاعلا لمركز قانونى يخضعه بمجرد قبول طلبه للقانون رقم ٩١ لسنة

١٩٧٥ المشار اليه وإوائحه تنفيذية وبينها انلاحة ائداكية لأكاديمية الشرطة فضلا عن قانون الأحكام انعسكرية ، وتتحدد حقوقه وواجباته وفقا للأحكام المقررة في هذه القوانين والنواثح ، وهو بالاضافة الى ذلك يكون ملتزما مع ولى أمر المتضامن معه بالاستمرار في ائدراسة والمواظبة عليها بنجاح لحين تخرجه فاذا ترك الدراسة قبل اتمامها بغير عذر مقبول يلتزم متضامنا مع ولى أمره برد جميع النفقات التي تحملتها الأكاديمية ، كما أن على الطالب ولى أمره المتضامن معه التزام يوجب عليه خدمة هيئة الشرطة لمدة عشر سنوات بعد تخرجه والا التزم برد ضعف نفقات الدراسة .

ومن حيث أن شغل هذا المركز القانونى وان كان لا يتم الا بالقرار الصادر من لجنة القبول بالكلية التي يعتمد قرارها من وزير الداخلية وهذا القرار يصدر طبقا لصريح أحكام القانون معلقا على شرط هو الصلاحية للحياة النظامية خلال فترة الاختبار ولا جدال في أنه لا يتحقق هذا المركز القانونى الا ببناء على عمل ارادى صريح من جانب الطالب ولى أمره وذلك بالطلب الذى يتقدم به للالتحاق بكلية الشرطة وفقا للإجراءات المقررة ، فلا يتم الحاق الطالب جبرا عنه أو عن ولى أمره وانما مناط تحقق ذلك القبول هو التعبير الصريح عن الارادة الحرة للطالب بموافقة ولى أمر ، الذى يقدم طلبه طوعا واختيارا ، وهو أمر لازم ويشترط من باب أولى عند التصرف بما يحقق حتمية تنفيذ التزامه برد نفقات الدراسة ، فكل الامرين لا يقومان قانونا في بداية الأمر الا على عمل أو تصرف ارادى واختيارى من جانب الطالب ولى أمره يعقبه صدور القرار بالقبول أو يعقبه الالتزام بتنفيذ التعهد برد نفقات الدراسة ، فالأصل أنه لا يجبر أى أحد على الالتحاق بكلية وانما يجرى ذلك برغبته وبناء على ارادة أصحاب الشأن الصريحة الحرة التي لا تشوبها شائبة .

قاعدة رقم (٢٠٧)

المبدأ :

المادة ١٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء أكاديمية الشرطة
— حالات فصل الطالب من أكاديمية الشرطة هي حالات محددة على سبيل
الخصر — من هذه الحالات — رسوب الطالب في كلية الشرطة أكثر من مرة
في السنة الدراسية الواحدة — يجوز لمجلس إدارة الأكاديمية منح طلاب
الفرقتين الثالثة والرابعة فرصة استثنائية — في جميع الأحوال يجب أن يكون
قرار الفصل مسبباً .

المحكمة :

ومن حيث أن المادة ١٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء
أكاديمية الشرطة تنص على أن : « يفصل الطالب من الأكاديمية في الحالات
الآتية :

١ —

٢ —

٣ —

٤ — إذا رسب الطالب بكلية الشرطة أكثر من مرة في السنة الدراسية
الواحدة ، ويجوز لمجلس إدارة الأكاديمية منحه فرصة استثنائية في كل من
السنتين الدراسيتين النهائيتين بالأكاديمية .

٥ —

٦ —

وفيما عدا الحالة المنصوص عليها في البند رقم ٥ من هذه المادة يكون
الفصل بقرار مسبب من مجلس إدارة الأكاديمية ولا ينفذ الا بعد تصديق
وزير الداخلية عليه . . . » .

ومن حيث أن مفاد هذه المادة ان حالات فصل الطالب من اكاڤيمية
اشرطة محددة على سبيل الحصر ، ومنها حالة رسوب الطالب فى كلية
اشرطة أكثر من مرة فى السنة الدراسية الواحدة ويجوز لمجلس ادارة
الأكاديمية منح طلاب الفرقين الثالثة والرابعة فرصة استثنائية وفى جميع
الاحوال يجب أن يكون قرار الفصل مسبيا .

ومن حيث ان البادىء من الاطلاع على محضر مجلس ادارة الأكاديمية
رقم ٩١ المؤرخ ١٩٩١/٨/٧ ان المجلس بعد بحثه لحالة الطاعن والحالات
المثلية قرر فصل البعض وعدم منحه فرصة استثنائية وذلك على أساس
انحاة النظامية والانضباطية لكل منهم ، فقد تضمن بيان حالة الطاعن خلال
فترة دراسته بالكلية ، سبق ارتكابه (عشرة) مخالفات بالاضافة الى
اتواقعة الاخرة بضبطه متهما بالنفث وقد تم مجازاته عن هذه المخالفات
جميعا .

(طعن ٨٦٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٩٣/٥/٢)

الفصل الرابع عشر

مسائل متنوعة

اولا - المجنون المحقون بخدمة هيئة الشرطة

قاعدة رقم (٢٠٨)

المبدأ :

خضوع جنود الدرجة الثانية بهيئة الشرطة لقانون الاحكام العسكرية

رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ .

المحكمة :

يجوز الحاق بعض المستدعين للخدمة العسكرية للخدمة بهيئة الشرطة ونظامهم القانونى وخضوع جنود الدرجة الثانية بالشرطة لجميع الاحكام الخاصة بالجنود وضباط الصف بالقوات المسلحة ونتيجة ذلك خضوع جنود الدرجة الثانية بهيئة الشرطة لقانون الاحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ واثار ذلك أن الجرائم العسكرية التى يرتكبها جنود الدرجة الثانية بالشرطة تدخل فى اختصاص جهة القضاء العسكرى ولا وجه للقول بوجود قضاء عسكرى بوزارة الداخلية واساس ذلك أن القضاء العسكرى المختصة اصلا بهذا الشأن .

(ظمن ٢٣٩ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٨)

ثانياً — اختصاص وزارة التموين بتقرير
كفلية المنافذ الموجودة بالمنطقة

قاعدة رقم (٢٠٩)

المبدأ :

جهة الشرطة ليست الجهة المختصة بتقرير كفلية المنافذ الموجودة بالمنطقة — تقرير ذلك من صميم اختصاص وزارة التموين — لأن كانت المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين المعدل بالقانون رقم ٢٨٠ لسنة ١٩٥٦ قد أجاز لوزير التموين لضمان تموين البلاد وتحقيق العدالة في التوزيع والاستيلاء على أي تقارير أو منقول تحقيقاً للهدفين المشار إليهما ، إلا أنه يلزم لمشروعية قرار الاستيلاء فضلاً عن توافر الغايات المخصصة التي أنصح عنها التشريع قيام حالة الضرورة الملحة التي تبرر انتهاز هذه الوسيلة الاستثنائية دون اتباع الوسائل العادية — الاستيلاء على العقارات وغيرها من الأموال المطوكة للأفراد كوسيلة استثنائية لا يجوز للإدارة اللجوء إليها ولو سعياً لتحقيق مصلحة عامة ، إلا إذا استنفذت جميع الوسائل العادية المتاحة لها ولم تجد بعد ذلك بداً من اللجوء إلى تلك الوسيلة لتحقيق الهدف الذي ترمى إليه — في هذه الحالة تكون الإدارة أمام ضرورة ملحة اقتضاها الصالح العام — وعندئذ يرجح الصالح العام الصالح الفردي بشرط أن تقدر الضرورة بقدرها .

الحكمة :

ومن حيث أن المادة ١ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين المعدل بالقانون رقم ٢٨٠ لسنة ١٩٥٦ تنص على أنه « يجوز لوزير التموين لضمان تموين البلاد وتحقيق العدالة في التوزيع أن يتخذ بقرارات يصدرها بموافقة لجنة التموين العليا كل التدابير الآتية أو

بعضها (هـ) : الاستيلاء على أية واسطة من وسائط النقل أو أية مصلحة عامة أو خاصة أو أى معمل أو مصنع أو محل صناعة أو عقار أو منقول . . وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أنه ولئن كان هذا النص قد أجاز لوزير أنتموين لضمان تموين البلاد ولتحقيق العدالة فى التوزيع الاستيلاء على أى عقار أو منقول تحقيقاً للهدفين المشار اليهما الا أنه يلزم لمشروعية قرار الاستيلاء فضلاً عن توافر الغليات المخصصة التى أقصَح عنها التشريع قيام حالة الضرورة الملجئة التى تبرر انتهاج هذه الوسيلة الاستثنائية دون اتباع الوسائل العادية ، اذ ان الاستيلاء على العقارات وغيرها من الاموال المملوكة للأفراد كوسيلة استثنائية لا يجوز للإدارة اللجوء اليها ولو سميا لتحقيق مصلحة عامة ، الا اذا استنفذت جميع الوسائل العادية المتاحة لها ولم تجد بعد ذلك بدا من الالتجاء الى تلك الوسيلة لتحقيق الهدف الذى ترمى اليه ، ففى هذه الحالة تكون الادارة امام ضرورة ملحة اقتضاها الصالح العام وعندئذ يرجع الصالح العام الصالح الفردى بشرط ان تقدر الضرورة بقدرها ، لا يبنى على ذلك بطبيعة الحال ضرورة ان يكون الغرض من قرار الاستيلاء ممكناً تحقيقه والا انعدمت العلة من اصادر هذا القرار . وعلى هذا الاساس فاذا خرج قرار الاستيلاء عن حدود الاهداف المقررة له وفقاً لاحكام المرسوم بقانون المشار اليه أو لم تتوافر حالة الضرورة الملجئة لاصداره أو استحال تحقيق الغرض منه كان القرار غير مشروع لمخالفته حكم القانون .

شركة

شركة

أولا — تأسيس الشركة .

ثانيا — تعديل النظام الاساسى للشركة .

ثالثا — تغيير الشكل القانونى للشركة .

رابعا — طلبات الاندماج .

خامسا — الجمعية العمومية .

سادسا — مسائل عامة .

أولاً - تأسيس الشركة

قاعدة رقم (٢١٠)

المبدأ :

سريان الحد الأقصى لرسموم التصديق على التوقعات المنصوص عليه في المادة ٢١ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بشأن قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة على عقود التأسيس وعقود التعديل .

الفتوى :

سريان الحد الأقصى لرسموم التصديق على التوقعات المنصوص عليها في المادة ٢١ من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على عقود تأسيس هذه الشركات وعقود تعديلها وأساس ذلك : أن أداء رسوم التصديق على التوقعات بالنسبة الى عقود الشركات الخاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بمقدارها وحدها الأقصى المنصوص عليه لا يتقيد بفترة التأسيس ولا يرتبط ببلوغ أجل معين وذلك على خلاف الاعفاء من رسوم الدمغة ورسوم التوثيق والشهر الذي قصر التمتع به على عقود تأسيس هذه الشركات وكذلك عقود القرض وعقود الرهن المرتبطة بأعمالها والتي تبرم خلال سنة من تاريخ شهر عقد الشركة ونظامها في السجل التجاري — مؤدى ذلك : أنه إذا ادخلت إحدى الشركات الخاضعة لأحكام القانون المشار إليه تعديلا على عقود تأسيسها واستلزم اثره في ذات الشكل الذى اتبع عند التأسيس تطبيقا لمبدأ توازى الاشكال أن يتم التصديق على التوقعات فيه فإن الرسم الذى يؤدي في هذه الحالة لا يزيد على الحد الأقصى المنصوص عليه في المادة ٢١ فذلك قاعدة يفرضها حسن تفسير

هذا النص وأعمال واضح مقتضاء والمحت إليها المادة ٢٤ من ذات القانون حين نصت على ان تراعى الشروط والاجراءات الخاصة بتأسيس الشركة عند تعديل نظامها اذ لا تغرب الشروط المالية المتعلقة باستحقاق الرسم في فهمها واستلهم صحيح الامر في تفسيرها عن مجال الشروط التي أعملت عند تأسيس الشركة مما يراعى لدى تعديل نظامها .

(ملف رقم ١٦٤/١/٤٧ جلسة ١٩٩٢/١٢/٢٠)

ثانياً - تعديل النظام الاساسى للشركة

قاعدة رقم (٢١١)

المبدأ :

اعتبار الزيادة فى رأس المال المصدر وان وقعت فى حدود رأس المال المرخص به - تعديلا فى عقد الشركة ونظامها الاساسى تقدم فى شأنه الأوضاع والاجراءات التى تتبع عند تأسيس الشركة .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ٧ من يونيو سنة ١٩٩٢ فاستبان لها أن المادة ٣٢ من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ تنص على أنه : « يكون للشركة رأس مال مصدر ، ويجوز أن يحدد النظام رأس مال مرخصا به يجاوز رأس المال المصدر . » وتنص المادة ٢ من اللائحة التنفيذية لهذا القانون الصادرة بالقرار الوزارى رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٢ على أنه : « يكون نموذج العقد الابتدائى والنظام الاساسى لكل من شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم على الوجه الذى يصدر به قرار من الوزير .

ولا يجوز للمؤسسين أو الشركاء اغفال ادراج البيانات المتعلقة باسم الشركة وغرضها وقيمة رأس مالها وعدد الاسهم التى ينقسم اليها ومراقبتها والقيمة الاسمية للسهم ، وما عساه يرد من قيود على تداولها ، وغير ذلك من البيانات الالزامية التى ينص النموذج على وجوب ادراجها .

والثابت فيما تقدم أن رأس مال الشركة من البيانات الاساسية التى يتعين تضمينها عقد الشركة ونظامها الاساسى ، واذا كان القانون رقم ١٥٩

لسنة ١٩٨١ المشار اليه قد انتظم رأس المال المرخص به جنبا الى جنب مع رأس المال المصدر فقد حفل بالآخر وجعله الجوهر والأساس وانزله المنزلة الاولى من الاعتبار دون رأس المال المرخص به الذى يتاح اغفاله والاستغناء عنه بحسبان أن رأس المال المصدر وهو قوام الشركة وركبتها الفعال والضمان الحقيقى للدائنين دون رأس المال المرخص به ومن ثم استلزم قرار وزير شئون الاستثمار والتعاون الدولى رقم ٧ لسنة ١٩٨٢ باصدار نماذج العقود والانظمة الاساسية للشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة ادراج البيان الخاص برأس المال المصدر فى كافة عقود انشركات المساهمة ونظمها الاساسية باطلان .

لما كان ذلك وكانت المادة ١٥ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ تطلب ان يكون العقد الابتدائى للشركة ونظامها او عقد تأسيسها رسميا او مصفقا على التوقيعات فيه ، فان أى تعديل يطرا على العقد او النظام الاساسى للشركة مثل زيادة رأس المال المصدر بما لاغنى عن أن يتبع فيه ويسنك فى شأنه ذات الشكل الذى أفرغ فيه العقد والنظام الاساسى ، وبيان ذلك ما نصت عله المادة ٥٠٧ من القانون المدنى وأرسته من قاعدة تطبيقا لنظرية توازى الاشكال مرتبة البطلان على كل معدلين يدخل على عقد الشركة لا يستوفى الشكل الذى أفرغ فيه العقد وبالمثل رددت المادة ٢٤ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ أنف البيان ذاته القاعدة اذ نصت على ضرورة مراعاة الشروط والاجراءات الخاصة بتأسيس الشركة عند تعديل نظامها .

لذلك :

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى اعتبار الزيادة فى رأس المال المصدر وان وقعت فى حدود رأس المال المرخص به — تعديلا فى عقد الشركة ونظامها الاساسى تلتزم فى شأنه الأوضاع والاجراءات التى تتبع عند تأسيس الشركة .

(فتوى ٣٨٥/٢/٤٧ جلسة ١٩٩٢/٦/٧)

ثالثا — تغير الشكل القانونى للشركة

قاعدة رقم (٢١٢)

المبدأ :

يجوز الاتفاق على تغير الشكل القانونى للشركة من شركة اشخاص الى شركة اموال — على الا يترتب على ذلك الاخلال بحقوق الدائنين وأن تتخذ جميع الاجراءات القانونية اللازمة لتأسيس شركة الاموال التى يتم التغير اليها .

الفنوى :

جواز الاتفاق على تغير انشكل لقانونى للشركة من شركة اشخاص الى شركة اموال على الا يترتب على ذلك الاخلال بحقوق الدائنين وان تتخذ جميع الاجراءات القانونية اللازمة لتأسيس شركة الاموال التى يتم التغير اليها واساس ذلك : انه وثقن كان صحيحا أن نصوص قانون الشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة ويحكم موضوعها لم تعالج سوى تغير الشكل القانونى للشركة فى اطار شركات الاموال فنصت المادة ١٣٦ من هذا القانون على جواز تغير الشكل القانونى لشركات التوصية بالاسهم او الشركات ذات المسئولية المحدودة بقرار يصدر من الجمعية العامة غير العادية او جماعة الشركاء باغلبية ثلاثة ارباع رأس المال بحسب الاحوال الا أن ذلك لا يعنى أن تغير الشكل القانونى للشركة محظور فى خارج هذا الاطار ذلك أن الشركة بحكم تعريفها هى اتفاق بين شخصين أو أكثر وفكرة الاتفاق تنطبق فى شركات الاشخاص باكثر مما تبرز فى شركات الاموال فيكون للشركاء أن يضمنوا الاتفاق بينهم ما تنعقد عليهم أرادتهم مادام لا يتعارض مع نص أمر فى القانون ومن ذلك أن يتنقوا فى العقد الاساسى لشركة الاشخاص أو تعديل لاحق لهذا العقد على حقوقهم فى تغير الشكل القانونى للشركة من شركة اشخاص الى شركة

أموال ومثل هذا الاتفاق لا يحتاج الى نص في القانون يقرره ولكن تفرضه القواعد العامة لعقد الشركة ولا يحظره نص آمر في القانون التجارى أو المدنى بل اشارت اليه المادة ١٧ من قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ فى بيان واضح على المعاملة الضريبية فى حالة تحويل شركة الاشخاص الى شركة اموال ولا مانع من اباحة الاتفاق على تغيير الشكل القانونى للشركة من شركة اشخاص الى شركة اموال طالما ان الباعث اليه عدم انقلاص ضمان الدائنين أو الاخلال بحقوقهم اذ يبطل الاتفاق فى هذه الحالة لارتكائه الى سبب غير مشروع أما فى غير هذه الحالات فيؤتى الاتفاق على تغيير الشكل القانونى للشركة كله شريطة أن يستتبعه اتخاذ الشركاء فى شركة الاشخاص اجراءات تأسيس شركة الاموال التى يتم التغيير اليها طبقا للشروط والاوضاع التى ينظمها القانون .

(ملف رقم ١٤٢/١/٤٧ جلسة ١٩٩٣/٧/١٨)

رابعاً — طلبات الاندماج

قاعدة رقم (٢١٣)

المبدأ :

تعرض على اللجنة المتصوص عليها في المادة ١٨ من قانون الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ جميع طلبات الاندماج لفحصها والاستيثاق من توافر شرائطها القانونية .

الفتوى :

الترخيص لاحدى الشركات المساهمة وشركات التوصية بنوعيهما والشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركات التضامن سواء كانت مصرية او اجنبية تزاوّل نشاطها الرئيسى فى مصر بالاندماج فى شركات مساهمة مصرية أو مع هذه الشركات وتكوين شركة مصرية جديدة تتوقف على صدور قرار من ائوزير المختص بعد موافقة اللجنة المتصوص عليها فى المادة ١٨ من قانون الشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وذلك طبقاً للاختصاص المخول لها بمقتضى المادة ١٢٠ منه ومفاد ذلك ان تعرض على هذه اللجنة جميع طلبات الاندماج لفحصها والاستيثاق من توافر شرائطها القانونية لنتهى فى بحثها وبعد تمحيص جميع الدفوع وعناصر الموضوع الى الموافقة عليها أو رفضها فان استعصى عليها اثناء بحثها أمر مسألة قانونية معينة فلها ان تركز فيها بعد تحديدها الى ادارة الفتوى المختصة حتى يأتى قرارها بالموافقة أو الرفض على هدى من صحيح حكم القانون مستقيماً على سند بين من الواقع المائل .

خامسا — الجمعية العمومية

قاعدة رقم (٢١٤)

المبدأ :

صحة اجتماع الجمعية العمومية العادية للشركة المساهمة في غير حضور مراقب الحسابات المعين من قبل الجهاز المركزي للمحاسبات والتي نقته اختصاصاته عند حدود الرقابة المتصوص عليها صراحة في قانون الجهاز المركزي للمحاسبات الصادر بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ والتي لا تشمل حضور تلك الجمعيات وجوبا .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى وانتشبع بجئستها المنعقدة في ١٨ من اكتوبر سنة ١٩٩٢ . فاسترجعت افتاءها السابق الذى انتهت فيه الى صحة اجتماع الجمعية العامة العادية شركة اتنمساح للمشروعات السياحية المنعقدة بتاريخ ١٩٩١/٥/٩ في غير حضور مراقب الحسابات المعين من قبل الجهاز المركزي للمحاسبات واستظهرت اسانئدها فيه — وهى كافية في ذاتها ردا على كل ما استناره انجهاز من اعتراضات الجمعية العمومية مع ذلك الامساح الى الحتسات الاتية :

١ — ان الرقابة على أموال الشركات المساهمة انما تتحقق بالدرجة الأولى من خلال الجمعية العامة للشركة التى تضم مجموع المساهمين فهم الاحرص على أموالهم وحمايتهم من المخاطر وتأمين عائدها المناسب ، وللشخص العام أو الشركة أو بنك القطاع العام الذى يسهم بنصيب فى رأس مالها أن يمارس رقابته الفعالة بهذه الصفة باعتباره مساهما يحرص على أمواله حرصا مؤكدا .

٢ — أن قانون الشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ لا يعرف الا مراقب الحسابات الذى تعينه الجمعية العامة للشركة اذ تنص المادة ١٠٣ منه على أن « يكون للشركة المساهمة مراقب حسابات أو أكثر ممن تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها في قانون مزاوله مهنة المحاسبة والمراجعة تعينه الجمعية العامة وتقدر اتعابه ... » .

وتضيف تلك المادة في عجزها « ويكون باطلا كل قرار يتخذ في شأن تعيين المراقب أو استبدال غيره به على خلاف احكام هذه المادة » . بهذه المثابة وللاسباب التى قامت عليها الفتوى — فانه لا غنى عن حضور الجمعية العمومية فهو يسأل امامها وتنتظر في أمره فلها أن تقصيه أو تبقيه، أما مراقب الحسابات الذى يعينه انجهاز في احدى الشركات المساهمة والتى لا تعتبر من شركات القطاع العام والتى يساهم فيها شخص عام أو شركة من شركات القطاع العام أو بنك من بنوك القطاع العام بما لا يقل عن ٢٥ ٪ من رأسمالها أعمالا لاحكام قانون الجهاز — فليس له سمة مراقب الحسابات الذى تعينه الجمعية العامة للشركة المساهمة على النحو الذى اوضحته بجلاء اسباب الفتوى الصادرة في هذا الشأن في اطار من النصوص القانونية الحاكمة لهذا الأمر ، وأن نصوص قانون الشركات المساهمة لا تفرض تعيين مراقب الحسابات من قبل الجهاز المركزى للمحاسبات والمما يجد هذا التعيين سنده في قانون الجهاز المركزى للمحاسبات الصادر بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ ومن ثم تتحدد مهمته أصلا في النطاق اذى رسمه هذا القانون وتتمثل وفق ما انصحت عنه المادة ٦ منه فيما نصت عليه من أنه « لرئيس الجهاز تعيين مراقبى حسابات من بين من يزاولون المهنة من خارج النطاق الحكومى لبنوك القطاع العام وللشركات المنصوص عليها في البند ٣ من المادة ٣ من هذا القانون وللجهات التى تنص قوانينها على ذلك ويبلغ مراقبوا الحسابات تقاريرهم الى الجهاز وإلى تلك الجهات ، وللجهازان بعد تقرير بملاحظاته ويرسله إلى الجهة المعنية لمرضه مع تقرير مراقبى

الحسابات على الجمعية العامة » ولم تتضمن نصوص هذا القانون فوق ذلك ما يفرض حضور مراقبي الحسابات المعين من قبل الجهاز المركزي للحسابات والذي تقف اختصاصاته عند حدود الرقابة المنصوص عليها صراحة في قانون الجهاز المركزي للحسابات الصادر بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ والتي لا تشمل حضور تلك الجمعيات وجوبا ، وذلك تأكيداً لصائب الرأي الذي استظهرته الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ٣١ من مايو سنة ١٩٩٢ والذي لم يطرأ من الموجبات ما يقتضى العدول عنه .

(ملف رقم ٢٨٣/٢/٤٧ جلسة ٣١/٥/١٩٩٢)

قاعدة رقم (٢١٥)

المبدأ :

المشروع اورد حالات لا يجوز معها للجمعية العامة غير العادية تعديل نظام الشركة المساهمة .

الفتوى :

المشروع ولئن منح الجمعية العمومية غير العادية للشركة المساهمة الحق في تعديل نظامها الاساسى دون تمييز بين الحالات التى قرر نظمها الشركة احكاما خاصة بها أو الحالات التى أغفل نظام الشركة بيانها وان اختصاصها في هذا الشأن هو حق أصيل لها يتعلق بالنظام العام لا يجوز المساس به أو تقييده بأى قيد الا أن المشروع اورد حالات مستثناة لا يجوز معها للجمعية العمومية غير العادية تعديل نظام الشركة من بينها حالة ما اذا كان من شأن هذا التعديل زيادة التزامات المساهمين — وضع قيود على تداول الاسهم خلافا للاصل من شأنه زيادة التزامات المساهمين والتأثير على حقوقهم اذ لا يجوز حرمان المساهم من حق التنازل عن أسهمه أو تقييد حقه الذى كفله القلتون على أى وجه والمشرع وان أجاز تضمين النظام الاساسى للشركة بعض القواعد المتعلقة بتداول الاسهم بشرط الا

تصل هذه القواعد الى حد حرمان المساهم من حق التنازل عن أسهمه الا أنه حظر بنص صريح واضح لا يحتمل تأويلا تضمن هذه القواعد نظام الشركة بعد تأسيسها الا في حالة ما اذا كان هذا النظام قد تضمن نصا يبيح للجمعية العامة غير العادية ادخال تلك القواعد وهو استثناء لا مناص من وجوب الالتزام بحكمه والنزول عند صريح نصه وعدم التوسع في استثناء لا مندوحة من تفسيره تفسيراً ضيقاً تطبيقاً : خلو النظام الاساسى لاحدى الشركات المساهمة من النص على حق الجمعية العمومية غير العادية في ادخال القواعد الخاصة بتداول الاسهم — عدم جواز تعديل النظام بعد اقراره بما يفرض قيوداً على تداول الاسهم من شأنها تقييد حق المساهم في التنازل عن أسهمه بالمخالفة لاحكام قانون شركات المساهمة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية وما أورده في هذا الخصوص والتي لا سبيل الى الانحراف عنها اياً ما كانت وجهة الاسانيد التي تحدى الى ذلك اذ لا يتأتى في ظل من صريح هذه الاحكام اباحة هذا الاجراء بالمخالفة لما تفياه صريح تلك النصوص والتي لا معدى عن وجوب التقيد بها في هذا المضمار .

(ملف رقم ٢٨٤/٢/٤٧ جلسة ١٩٩٣/٧/١٨)

ساسا — مسائل عامة

قاعدة رقم (٢١٦)

البدا :

ضخامة المبلغ المطالب به — زيادته على نصف رأسمال الشركة المدعية — تنفيذ القرار بشأنه يؤدي الى شل يد الشركة عن تحقيق اغراضها — قد يؤدي ايضا الى تصفيتها او افلاسها — يتحقق بذلك ركن الاستعجال في طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه .

الحكمة :

ومن حيث انه لما تقدم يكون القرار المطعون فيه بحسب الظاهر من الاوراق قد توافر في طلب وقف تنفيذه ركن الجدية مما يرجح معه الحكم باغائه عند نظر الموضوع . كما ان ركن الاستعجال هو الآخر متوافر ، وهو لا يتمثل في الضرر الذي يلحق المطعون ضده في زيادة قيمة الضريبة المستحقة على انتاج الشركة مما يمكن جبره بالمبال — كما تذكر الجهة الادارية في طعنها — ولكنه يتمثل في ضخامة المبلغ المطالب به والذي يزيد على نصف رأسمال الشركة (مبلغ ٢٧٨٥٠٠٠ جنيه كما جاء بصحيفة الدعوى) والذي يؤدي تنفيذ القرار الصادر بشأنه الى شل يد الشركة من تحقيق اغراضها ، وقد يؤدي الى تصفيتها او افلاسها الامر الذي يتحقق معه ركن الاستعجال في طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه وقد انتهى الى هذه النتيجة بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه فانه يكون متفقاً وصحيح حكم القانون ، ويكون الطعن فيه على غير سند من القانون الامر الذي يتعين معه الحكم برفضه والزام الجهة الادارية بالمصروفات عملاً بحكم المادة ١٨٤ من قانون المرافعات .

! طعن ٥٧٦ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٩٠/٤/٢١)

شهر عقلی

شهر عقارى

أولا — اجراءات الشهر .

ثانيا — دور مصلحة الشهر العقارى .

ثالثا — تحديد رسم التوثيق والشهر .

رابعا — مدى احقية الهيئة العامة لتعاونيات البناء والاسكان فى الاعفاء

من رسوم الشهر والتوثيق .

خامسا — احكام القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ ينطبق على التصرفات

الصادرة من الدولة لغير المصريين الخاضعين للقانون ٥٦

لسنة ١٩٨٨ .

أولا — إجراءات الشهر

قاعدة رقم (٢١٧)

المبدأ :

المادة ٢٢ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بشأن تنظيم الشهر العقاري معلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٦ — أوجب المشرع على الجهة التي تتولى شهر المحررات ان تتأكد من عدم تعرض هذه المحررات مع مستندات المالك الحقيقي وذلك حماية للمالك وغيرهم من اصحاب الحقوق المعنية من شهر المحررات بطريق غير مشروع من اصحاب الحقوق بما يكفل وضع حد لاغتصاب الحقوق المعنية والملكية بفقود مصطنعة — امتناع مصلحة الشهر العقاري عن شهر محرر اوروده على مال مملوك للدولة ولم يصدر قرار بنفي صفة بنقل ملكيته الى الافراد يتفق واحكام قانون الشهر العقاري — أساس ذلك — وجوب التحقق من سلامة المحرر المطلوب شهره وصنوره من المالك الحقيقي ولحمية المالك واصحاب الحقوق المعنية من اغتصاب الاراضي التي تعرض بطريق الفسب بعض المحررات الفاصلة للملكية على غير سند من القانون .

الحكمة :

ومن حيث ان القرار المطعون فيه بالامتناع عن تسجيل الحكم الصادر بفسخ ونفاذ عقد البيع الصادر لصالح الجمعية الطاعنة فقد استند اسبابها الى ما قرره امين علم الشهر العقاري من عدم الاعتماد بالمعدد المشهر بطريق الابداع برقم ٥٨٩ في ١٧/١٢/١٩٦٢ دمنهور ، والذي استندت اليه الجمعية الطاعنة في ملكيتها للارض موضوع النزاع وذلك بسبب وروده على عقارات من الاملاك العامة للدولة .

ومن حيث انه ولئن كانت المادة ٨٧ من القانون الدنى لم تورد تعديدا لما يعتبر من الاموال العامة على النحو الذى كانت تجرى به قرينتها في

التقنين المدنى القديم الا انها لم تتخل عن المعيار الذى كان مقررا فى المادة ٩ من التقنين القديم فى شأن التخصيص للمنفعة العامة الذى ورد على الوجه التالى .. « وعلى وجه العموم جميع الاموال الجبرية المنقولة أو الثابتة المخصصة لمنفعة عمومية بالفعل أو بمقتضى قانون أو أمر .. » ويتضح ذلك من المناقشات التى دارت بنجئة القانسون المدنى بمجلس الشيوخ حول صياغة مشروع المادة ٨٧ من القانون المدنى القائم ، حيث أثير أن حكمه لا ينسحب على بعض ما يعتبر من الاموال العلمية وفقا للمادة ٨ من التقنين المدنى القديم مثل البرك والمستنقعات والمساحات المتصلة بالبحر مباشرة والبحيرات الملوكة للميرى إذ أن تخصيصها للمنفعة العامة غير واضح . الا أن الرأى قد أستقر على أن المعيار العام الذى وصفه النص المقترح سليم ، ولن التزام هذا المعيار يغنى عن إيراد الأمثلة لذلك ، على النهج الذى سار عليه النص السابق وهو ما يقطع بأن المشرع لم يفتح الخروج على الأوضاع التى أستقرت فى ظل التقنين القديم ، ولم يقصد إلى التضييق من نطاق الاموال العامة التى كانت معتبرة كذلك فى ظل نصوص التقنين القديم .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن المساحة موضوع الطلب رقم ١٢٣ / ١٩٧٩ المقدم من الجمعية الطاعنة هى عبارة عن قطعة أرض مساحتها ١٢٠ فدانا واردة بتكليف أموال الميرى باعتبارها جزءا من بحيرة أكو مساحتها حوالى سبعة وثلاثين ألف فدان : بعضها مغمور بالمياه وبعضها من الأراضي البور « سواحل » ومنافع عامة وهى من أملاك الدولة للعلمية . ولم تصدر بشأنها من الحكومة أى تصرفات طبقا لما ورد بكتاب إدارة تفتيش الأملاك بمحافظه البحيرة . كما أتمت مصلحة المساحة لن الأراضي موضوع الطلب رقم ١٢٣ / ١٩٧٩ الشار إليه تقع جميعها ببحيرة أكو (٢) لمساحة ثلاث وثلاثة أملاك إمرية حسب تسوية دفتر المساحة وكشوف التحديد الخاصة بالبحيرة .

ومن حيث أنه يبين مما تقدم أن الأرض محل النزاع من الاموال العامة الملوكة للدولة ولم يتغير تخصيصها للنفع العام بأية وسيلة من

الوسائل الواردة بالمادة ٨٧ من القانون المدني ومن ثم فلا يجوز التعامل عليها من الأفراد أو تملكها بالتقادم أو بأى سبب من أسباب كسب الملكية مهما طال عليها الزمن ، فلا يسوغ الاعتداد بأى تعامل تم على هذه الأراضى ولو تم تسجيله أو اشتهاره بأية صورة من الصور ، ذلك أن التسجيل لا تنتقل به الملكية الا اذا كانت ناشئا عن عقد صحيح صادر من المالك الحقيقى ، وهو لا يصح التصرف الباطل فاذا كان الثابت من الأوراق ان الجمعية الطاعنة قد تقدمت بالطلب رقم ١٢٣/١٩٧٩ لتسجيل الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٥٥١٥ لسنة ١٩٧٨ مدنى كلى الجيزة ، وقد تعارض هذا الطلب مع طلبات اخرى وأردة على ذات المساحة واستقرت جميعها الى العقد الثابت بتاريخ برقم ١١٠١٦ لسنة ١٩٢٠ المودع بالشهر العقارى بموجب المحضر رقم ٥٨٦ لسنة ١٩٦٢ ، فلا تثريب على مصلحة الشهر العقارى وان هى أمسكت عن شهر هذه المحررات ومن بينها الحكم الصادر لصالح الجمعية الطاعنة ، بعد أن تطرقت الى بحث مدى توافق أو تعارض هذه المستندات مع مستندات المالك الحقيقى فتبينت فضلا عن تعارضها ، صدورها جميعا من غير المالك الحقيقى . ذلك أن المادة ٢٣ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ المعدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٦ ألقت على عاتق الجهة التى تتولى شهر المحررات الواردة بها مهمة التأكد من عدم تعارض هذه المحررات مع مستندات المالك الحقيقى . حمالية للملاك وغيرهم من أصحاب الحقوق العينية من شهر المحررات بطريق غير مشروع على الرغم من صدورها من غير أصحاب الحقوق — على ما أوضحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه . ولوجب هذا أن تكون على مصلحة الشهر العقارى أن تتناول على المحررات بالبحث وأنتمحيص للتأكد من عدم تعارضها مع مستندات المالك الحقيقى بما يكفل وضع حد لنصاب الحقوق العينية والملكية بعقود مصطنعة .

ومن حيث ان امتناع الجهة الطعون ضدها عن شهر المحرر المشار اليه

كان استنادا الى وروده على مال من املاك الدولة العامة لم يصدر منها قرار بتغير صفته او تصرف بنقل ملكيته من الدولة الى الأفراد ، قد تم تطبيقا لحكم القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٦ وفي حدود السلطة المخولة لها في المفاضلة بين المستندات المقدمة لها للتحقق من سلامة المحرر المطلوب شهره وصدوره من المالك الحقيقي تحقيقا للغاية التي أفصحت عنها — صراحة — المفكرة الايضاحية للقانون المذكور — وهي حماية المالك واصحاب الحقوق العينية من عصابات اغتصاب الاراضى التى قد تتيج بطريق الغش والتواطؤ فى شهر بعض المحررات الناقلة للملكية على غير سند من القانون ، نال قرارها المطعون فيه يكون قد استقام على سنده الصحيح من القانون . ويكون الحكم المطعون فيه قد أصاب الحق فيما انتهى اليه من رفض الدعوى المقامة بطلب الفائه . ولا يقدح فى ذلك ما اثارته الجمعية الطاعنة من أن ما انتهى اليه الحكم من اقرار حق الجهة الادارية فى الامتناع عن شهر المحررات وعدم الامتداد بالمحرررت المشهورة سوف يؤدى الى اهدار الثقة بها وبعدم حجيتها فى حماية الملكية لأن الاعتداد بالتصرفات الباطلة رغم عدم صدورها من المالك الحقيقى بما فى ذلك الغاية من انشاء نظام الشهر وهى حماية الملكية العقارية من الاعتداد عليها ولا يتأتى ذلك الا تخويل السلطة المختصة بسط رقابتها فى التحقيق من سلامة المحررات المطلوب شهرها والتأكد من صدورها من مائها الحقيقى ، وتحدد هذه السلطة كلما طلب اليها ذلك تطبيقا للمادة ٢٣ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه .

ومن حيث أنه لما تقدم الطعن المائل قائما على غير اساس سليم من القانون خليقا بالرفض ويتمين الحكم بذلك مع الزام الجمعية الطاعنة بمصروفاته .

(طعن ٢٢٨٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٦/٦/٢٨)

ثانياً — دور مصلحة الشهر العقارى

قاعدة رقم (٢١٨)

المبدأ :

القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى معدلاً بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٦ .

— المشرع فى قانون الشهر العقارى اوجب شهر جميع التصرفات التى من شأنها انشاء حق من الحقوق العقارية او نقله او زواله وكذلك الاحكام المثبتة لشيء من ذلك بطريق التسجيل — اوجب المشرع تسجيل دعاوى صحة التعاقد على حقوق عينية عقارية والتأشير بمنطوق الحكم النهائى فى ذيل التأشير بالدعوى او على هامش تسجيلها — رتب المشرع على قيام صاحب الشأن بشهر الحكم النهائى بصحة التعاقد خلال الخمس سنوات من صيرورته نهائياً ان يصبح لهذا الحكم حجية من تاريخ تسجيل دعوى صحة التعاقد او التأشير بها — اثر ذلك : — التزام مصلحة الشهر العقارى باجراء الشهر متى توافرت شروطه طبقاً لاحكام القانون . —

لمصلحة الشهر العقارى المفاضلة بين المحررات والاعتداد بالمحرر الصادر من صاحب الحق الحقيقى دون غيره من المحررات حتى لو كانت مشهورة .

الحكمة :

ومن حيث ان المشرع فى قانون تنظيم الشهر العقارى اوجب شهر جميع التصرفات التى من شأنها انشاء حق من الحقوق العينية العقارية او نقله او تقييده او زواله وكذلك الاحكام المثبتة لشيء من ذلك بطريق التسجيل كما اوجب تسجيل دعاوى صحة التعاقد على حقوق عينية عقارية والتأشير بمنطوق الحكم النهائى فى ذيل التأشير بالدعوى او على هامش تسجيلها ورتب على قيام صاحب الشأن بشهر الحكم النهائى بصحة التعاقد

خلال الخمس السنوات من صيرورته نهائيا أن يصبح لهذا الحكم حجية من تاريخ تسجيل دعوى صحة التعاقد أو التأشير بها . وتقتزم مصلحة الشهر العقارى بإجراء الشهر متى توافرت شروطه طبقا لأحكام القانون .

ومن حيث ان المادة ٢٢ فقرة سادسا (المستبيلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٦ تنص على أن يلزم أن تشمل « طلبات الشهر على البيانات الخاصة بأصل حق الملكية أو الحق العيني محل التصرف وذلك فى العقدود والاشهارات وكذلك أحكام صحة التعاقد والقسمة وتثبيت الملكية اذا بنيت على الاترار بأصل الحق أو التسليم للمدعى بطلباته وأحكام توثيق الصلح بين الخصوم وأثبت ما اتفقوا عليه فى محضر الجلسة وأوامر الاختصاص » . كما حددت المادة ٢٣ ما يقبل من المحررات فيما يتعلق بأثبات أصل الملكية أو الحق العيني وفقا لأحكام المادة ٢٢ ونصت الفقرة الأخيرة من المادة ٢٣ المضافة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى على أنه « وذلك كله بشرط عدم تعارض هذه المحررات مع مستندات المالك الحقيقى » . وقد ورد بتقرير اللجنة التشريعية عن هذه الاضافة أن « من مقتضاها عدم الاعتداد فقط فى بحث أصل الملكية أو الحقوق العينية بالمحررات المشهورة اذا كانت تتعارض مع مستندات المالك الحقيقى أو صاحب الحق ... ومعنى تلك الاضافة أنه قد أصبح لمصلحة الشهر العقارى المفاضلة بين المحررات والاعتداد بالمحرر الصادر من صاحب الحق الحقيقى دون غيره من المحررات ولو كانت مشهورة » . كما ورد بالمذكرة الإيضاحية للقانون أن الفقرة المضافة « يكون بمقتضاها لمصلحة الشهر العقارى المفاضلة بين المحررات والاعتداد بالمحرر الصادر من صاحب الحق الحقيقى دون المحرر الصادر من غيره ولو كان مشهورا » . ولا يبين من واقع المنازعة الماثلة أنه كانت تحت يد الشهر العقارى مستندات دالة على وجود حصّة خيرات بما يستغرق القدر الصادر بشأنه الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع ، مما كان يمكن أن يقوم

سندا للشهر العقارى فى اعمال حكم الفقرة الاخيرة من المادة (٢٣) المشار اليها . وفضلا عن ذلك فان هيئة الاوقاف المصرية قد اقتصر اعتراضها على اتمام شمس الحكم على الاشارة الى الحكم الصادر من محكمة الوايلى الجزئية بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٢٩ . ويبين من الاطلاع على الصورة الرسمية للحكم المشار اليه انه لم يرد به تقدير لنصيب بعض الخيرات ، وانما اقتصر الحكم بعد ان قرر ثبوت ملكية السيدة / لما قدره ١٢ قيراطا من ٢٤ قيراطا على ايراد انه « وان كان للاوقاف حصة وهو الامر الذى لم تنكره اى من طرفى الدعوى فتكون فى القدر الباقى بعد البيع الى المدعية » . وعلى ذلك فليس صحيحا ان الحكم المشار اليه قد قدر حصة الخيرات بما يعادل ١٢ قيراطا .

وفضلا عن كل ذلك فان حجة الوقف الصادرة سنة ١٩٠٧ ميلادية التى يستند اليها الطاعنان لتحديد نصيب الخيرات فى الوقف قد تضمنت ان « الحصة التى قدرها الربع ستة قرايط باقى الموقوف المذكور تكون وقفنا مصروفا ريعه فى وجوه بر وخيرات وصنقات وقراءة قرآن كريم » .

كما تضمنت بان « الحصة التى قدرها الربع ستة قرايط من الموقوف المذكور تكون وقفنا يحفظ ريعه تحت يد من يكون ناظرا على هذا الوقف للتصرف فيه فيما يحتاج اليه الموقوف المذكور من العمارة والمروءة بحسب ما يراه الناظر على ذلك » ، وبذلك فان حصة الخيرات هى ستة قرايط ونصيب هذه الحصة فيما هو مخصص للصرف على اعيان الوقف هو قيراط ونصف على ما قرره وزارة الاوقاف بكتابها الى مأمورية الشهر العقارى المؤرخ ١٩٧٧/١٢/١٨ حين قررت بالكتاب المذكور ان حصة الاوقاف فى العقار هى سبعة قرايط ونصف القيراط ، فتكون حصة الخيرات ، حسب الظاهر من الاوراق ، هى سبعة قرايط ونصف القيراط فاذا كان ذلك وبافتراض احقية المدعية فى الدعوى رقم ٣٦٩ لسنة ١٩٧٥ فيما تقر لها بالحكم الصادر فيها بتاريخ ١٩٧٦/١٢/٢٩ بثبوت ملكيتها

لما مقداره اثنا عشر قراطا ، فان هذا النصيب بالاضافة الى حصة الخيرات ، حسب التحديد السابق لها ، على ما يبين من ظاهر الأوراق ليس من شأنهما ان يحولا دون شهر الحكم الصادر لصالح المطعون ضده بالطعن المائل اذ ان القدر الصادر به الحكم يبلغ أربعة قرايط ونصف وهو ما يكمل أربعة وعشرين قراطا . وعلى ذلك ، واذ خلت الأوراق مما يفيد قيام سبب مشروع ببرر امتناع الشهر العقارى عن شهر الحكم الصادر لصالح المطعون ضده بالطعن المائل بصحة ونفاذ عقد البيع لما مقداره أربعة قرايط ونصف ، فان الحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى بالفناء القرار السلبى بامتناع مصلحة الشهر العقارى عن السير فى الاجراءات اللازمة لتسجيل الحكم الصادر بصحة ونفاذ عقد البيع يكون قد اصاب الحق فى قضائه مما يتعين معه رفض الطعن المائل مع الزام الطاعن الاول بصفته بالمصروفات اعمالا لحكم المادة ١٨٤ من قانون المرافعات .

(طعن ٢٦٤٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٦/١١/١٩٨٥)

ثالثاً — تحديد رسم التوثيق والشهر

قاعدة رقم (٢١٩)

المبدأ :

سريان الحد الأقصى لرسم التصديق على التوقيعات المنصوص عليها في المادة ٢١ من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على عقود تأسيس هذه الشركات وعقود تعديلها .

الفتوى :

ثار البحث في شأن مدى سريان الحد الأقصى لرسم التصديق على التوقيعات المنصوص عليه في المادة ٢١ من قانون الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على عقود تأسيس هذه الشركات وعقود تعديلها ، حيث ورد في المذكرة المرافقة له أن العمل بمصلحة الشهر العقاري والتوثيق جرى في البداية على إخضاع رسوم التصديق على التوقيعات سواء في عقود تأسيس الشركات الخاضعة لأحكام القانون المشار إليه أو عقود تعديلها لهذا الحد الأقصى ، ثم استطلعت المصلحة رأي إدارة الفتوى لوزارة الخارجية والمعدل في هذا الشأن فأفادت بكتابها الصادر في ١٩٨٩/٣/٩ أن اللجنة الأولى لقسم الفتوى بمجلس الدولة انتهت إلى أن الحد الأقصى لرسم التصديق على التوقيعات المنصوص عليه في المادة ٢١ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ آنف البيان مقصور على عقود تأسيس الشركات دون عقود تعديلها — وتدد أرسلت إحدى الشركات الخاضعة لأحكام هذا القانون إلى مصلحة الشهر العقاري والتوثيق تشكو إخضاعها لرسم التصديق على التوقيعات دون حد أقصى لدى تعديل عقد الشركة — على مقتضى ما انتهت

اليه الفتوى المشار اليها — ورأيتم بناء على طلب المصلحة طرح الموضوع على الجمعية العمومية .

وتقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٩٢ فاستبان لهما أن المادة ٢١ من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ تنص على أنه : « ... وتكون رسوم التصديق على التوقيعات بالنسبة لعقود الشركات الخاضعة لأحكام هذا القانون بمقدار ربع في المائة من رأس المال بحد أقصى مقداره ألف جنيه ، سواء تم التصديق في مصر أو لدى السلطات المصرية في الخارج .

وتعفى من رسوم الدفعة ومن رسوم التوثيق والشهر عقود تأسيس هذه الشركات ، وكذلك عقود القرض والرهن المرتبطة بأعمال هذه الشركات وذلك لمدة سنة من تاريخ شهر عقد الشركة ونظامها في السجل التجارى . »

ومن حيث أن البادى من صياغة هذا النص أن أداء رسوم التصديق على التوقيعات بالنسبة الى عقود الشركات الخاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ المشار اليه — بمقدارها ، وحدها الأقصى المنصوص عليه ، لا يقتيد بفترة التأسيس ولا يرتبط ببلوغ أجل معين ، وذلك على خلاف الاعفاء من رسوم الدفعة ورسوم التوثيق والشهر الذى قصر التمتع به على عقود تأسيس هذه الشركات وكذلك عقود القرض وعقود الرهن المرتبطة بأعمالها والتي تبرم خلال سنة من تاريخ شهر عقد الشركة ونظامها في السجل التجارى . ومؤدى ذلك أنه إذا ادخلت احدى الشركات الخاضعة لأحكام القانون المشار اليه تعديلا على عقد تأسيسها واستلزم افرأغه فى ذات الشكل الذى أتبع عند التأسيس — تطبيقا لمبدأ توازى الأشكال — أن يتم التصديق على التوقيعات فيه ، فان الرسم الذى يؤدى فى هذه الحالة لا يزيد على الحد الأقصى المنصوص عليه فى المادة (٢١)

أنته البيان . فذلك قاعدة يفرضها حسن تفسير هذا النص وأعمال واضح مقتضاه ، وألحت إليها المادة (٢٤) من ذات القانون حين نصت على أن : « تراعى الشروط والإجراءات الخاصة بتأسيس الشركة عند تعديل نظامها » اذ لا تغرب الشروط المالية المتعلقة باستحقاق الرسم في نهجها واستلزام صحيح الأمر في تفسيرها عن مجال الشروط التي أعطت عند تأسيس الشركة مما يراعى لدى تعديل نظامها .

الخلاصة :

انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى سريان الحد الأقصى لرسم التصديق على التوقعات المنصوص عليه في المادة ٢١ من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة على عقود تأسيس هذه الشركات وعقود تعديلها .
(طف رقم ١٦٤/١/٤٧ في ١٢/٢/١٩٩٢)

**رابعا — مدى احقية الهيئة العامة لتعاونيات البناء
والاسكان في الاعفاءات من رسوم الشهر والتوثيق**

قاعدة رقم (٢٢٠)

المبدأ :

سريان الاعفاء المقرر للحكومة من رسوم التوثيق والشهر طبقا
للمادة (٢٤) من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق
والشهر المعدل بالقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٨٠ على الهيئة العامة
لتعاونيات البناء .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى
والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٢ من اكتوبر سنة ١٩٨٦ ، فاستعرضت
القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بشأن الهيئات العامة حيث ينص في
المادة رقم (١) منه على أنه « يجوز بقرار من رئيس الجمهورية انشاء
هيئة عامة لادارة مرفق عام مما يقوم على مصلحة عامة أو خدمة عامة
وتكون لها الشخصية الاعتبارية » . وتنص المادة (١١) من ذات القانون
على أن « تعتبر أموال الهيئة العامة اموالا عامة وتجرى عليها القواعد
والاحكام المتعلقة بالاموال العامة مالم ينص على خلاف ذلك في القرار
الصادر باثشاء الهيئة كما استعرضت الجمعية العمومية القانون رقم
٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر المعدل بالقانون رقم ٩٤
لسنة ١٩٨٠ حيث ينص في المادة (٣٤) منه على أن « يعفى من الرسوم
المفروضة بموجب هذا القانون :

(أ) المحررات والاجراءات التي تؤول بمقتضاها ملكية العقارات أو
المنقولات أو الحقوق الى الحكومة .

(ب) الصور والشهادات والكشوف والملخصات والترجمة للوزارات
أو المصالح الحكومية أو الجهة وقف خرى ... » .

واستعرضت الجمعية العمومية كذلك قرار رئيس جمهورية مصر
العربية رقم ١٩٣ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تنظيم الهيئة العامة لتعاونيات
البناء الذى نص فى المادة الأولى منه على أن « الهيئة العامة لتعاونيات
البناء والاسكان هيئة عامة لها شخصية اعتبارية مقرها مدينة القاهرة
وتتبع وزير الاسكان والتعمير » كما نصت المادة (٨) منه على أن :
« تتكون موارد الهيئة من : ٤ — الإيرادات الناتجة عن مباشرة
نشاطها والأعمال التى تؤديها للغير وتعتبر أموال الهيئة أموالا عامة تسرى
فى شأنها القواعد والأحكام التى تسرى فى شأن الأموال العامة » .
ونصت المادة (٩) من ذات القرار على أن « تكون للهيئة موازنة خاصة
يتبع فى إعدادها القواعد المعمول بها فى إعداد الموازنة العامة للدولة
وبدأ السنة المالية للهيئة ببداية السنة المالية للدولة وتنتهى
بانتهائها » .

ومن حيث أن مفاد ما تقدم أن المشرع بمقتضى القانون رقم ٧٠
لسنة ١٩٦٤ المعدل بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨٠ أعفى صراحة
الحكومة من رسوم الشهر والتوثيق ، وكان افشاء الجمعية العمومية
لقسمى الفتوى والتشريع قد استقر على أنه لما كانت الهيئات العامة
وفقا لأحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه تتولى إدارة
مرفق عام بهدف تحقيق المصالح العام فانها لا تخرج عن كونها مصالح
عامة حكومية منحها المشرع الشخصية الاعتبارية ، وكلل لها استغلالا
اقتضته طبيعة المرافق القائمة على إدارتها ، وإذا كان المشرع قد خصها
بميزانية مستقلة ألا أن هذه الميزانية تلحق بميزانية الدولة وتتحمل عجزها ،
ومن ثم فانها تدخل فى ملول « الحكومة » بمعناها الواسع .

وحيث أن الهيئة العامة لتعاونيات البناء وفقا للمادة رقم (١)

من القرار الجمهوري رقم ١٩٢ لسنة ١٩٧٧ الصادر بتنظيمها تعتبر هيئة عامة تتبع وزير الاسكان والتعمير وتسرى في شأنها احكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بشأن الهيئات العامة .

لذلك :

انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى سريان الاعفاء المقرر للحكومة من رسوم التوثيق والشهر طبقا للمادة (٣٤) من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه على الهيئة العامة لمعاونيات البناء .

(ملف ٣٤٤/٢/٣٧ — جلسة ١٩٨٦/١٠/٢٢)

خامسا — احكام القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤
تنطبق على التصرفات الصادرة من الدولة
لغير المصريين الخاضعين للقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٨٨

قاعدة رقم (٢٢١)

المبدأ :

المادة ٢٢ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم
التوثيق والتسهر تسرى على التصرفات الصادرة من الدولة لغير المصريين
الخاضعة لأحكام القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٨٨ بشأن تنظيم تلك
غير المصريين العقارات المبنية والأراضي الفضاء والتي تكون الدولة طرفا
فيها .

الفتوى :

وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لتسمي الفتوى
والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ٥ من يونية سنة ١٩٩١ فمات ما يأتي :

١ — ان القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق
المعدل بالقانونين رقمي ٩٤ لسنة ١٩٨٠ و ٦ لسنة ١٩٩١ ، حنّد
في المادة (٢١) منه قيمة العقار أو المنقول في الحالات التي ينص فيها على
تقدير الرسم النسبي على أساس هذه القيمة ، وعرض النص للعقارات
في البندين ٦ ، ٧ فجعل العبرة في تحديد قيمتها عند تقدير الرسم النسبي
على أساس القيمة الموضحة في المحرر بحيث لا تقل بالنسبة الى العقارات
التي ربطت عليها ضريبة العقارات المبنية على أساس القيمة الموضحة في
المحرر بحيث لا تقل عن ثلاثين مثلاً للقيمة الإيجارية السنوية المتخذة أساساً
لربط الضريبة ، وبالنسبة للعقارات التي لم تربط عليها الضريبة ، فيقتصر
الرسم على أساس القيمة الموضحة في المحرر بحيث لا تقل عن قيمة المثل

في انجته الموجودة بها أو أقرب جهة مجاورة لها . وتبين الجداول التي يصدر بها قرار من وزير العدل بعد أخذ رأى وزيرى المالية والاسكان والمحافظ المختص مما يعد منطقة مماثلة ومستوى وقيمة العقارات المبنية فى كل منها مستندة الى متوسط ما تم ربط التقييمية عليه منها . وقد ألغى القانون رقم ٦ لسنة ١٩٩١ نظام التحرى المنصوص عليه فى عجز المادة (٢١) المشار اليها قبل تعديلها بالقانون الأخير . وحدد المشرع فى المادة (٢) من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٨٨ بتنظيم تلك غير المصريين للعقارات المبنية والأراضى الفضاء أسس تقدير تلك العقارات المراد تلكها ونص على أن يسترشد فى تقدير هذا الثمن بالتقييم المبينة فى المحرر وبالجداول الذى يضعه وزير العدل بالاتفاق مع وزير الاسكان ، وصدر قرار وزير العدل رقم ٦٠٢٦ لسنة ١٩٩٠ فى هذا الشأن ، مرافق له جدول بأسعار الأراضى الفضاء ببعض مدن القاهرة والجيزة والاسكندرية والقليوبية والاسماعيلية والبحر الاحمر والمدن الجديدة الخاضعة لاحكام القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٨٨ . ومؤدى ما تنجم أن القانون رقم ٦ لسنة ١٩٩١ المشار اليه اعتد فى صدد تقدير الرسم بالقيمة المبينة بالمحرر بمراعاة الحد الأدنى المقرر للتقدير ، وهو فى ذلك يتفق — فى الأساس — مع ما ورد فى القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٨٨ المشار اليه من الاعتداد فى تقدير الرسم بالقيمة المبينة بالمحرر مع الاسترشاد بجداول الاسعار المرافقة لقرار وزير العدل رقم ٦٠٢٦ لسنة ١٩٩٠ وفى حدوده ، من ثم فانه لا يبدو — فى الحقيقة واقع الامر — خلاف فعلى فى النتيجة فى شأن تقدير الرسم عن التصرفات العقارية فى القانونين رقمى ٧٠ لسنة ١٩٦٤ ، ٥٦ لسنة ١٩٨٨

٢ — وتنص المادة (٢٢) من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ على أن « تقدر الرسوم النسبية على التصرفات والوقائع فى المحررات التى تكون للدولة أو احدى وحدات الحكم المحلى أو احدى الهيئات العامة أو وحدات القطاع العام طرفا فيها على أساس القيمة الموضحة فى تلك

المحررات ، والعلة الظاهرة من ايراد هذا النص — في شأن التصرفات التى تكون الدولة طرفا فيها — بالاعتداد فى تقدير الرسم على أساس القيمة المبينة بالمحرر — وعن انتفاء مظنة التهرب بإثبات ثمن يفاير الثمن الفعلى فى العقود التى تكون الدولة طرفا فيها . والنص فيما قرره من الاعتداد بالقيمة المحررة فى العقد فيما يباع من أراضى الدولة ، انما يقرر حكما عاما يتناول كل ما تباعه الدولة للمواطنين أو الأجانب ، ولا يعتبر تطبيقه على ما يباع للأجانب استثناء من الحكم العام ، بل انه يعتبر تطبيقا للأصل المقرر فى شأن التصرفات أو البيوع التى تصدر من الدولة ويمتد اذن الى تلك التى تخضع للقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٨٨ ، فى خصوص تحديد ثمن البيع ، وفى هذا الصدد ، فانه لا تعارض ولا خلاف فى الحالة المعروضة ، ومن ثم فالأصل أعمال حكم القانونين فيعتد بالقيمة الموضحة بال عقد ، الا أن يكون فيه بعد عن ثمن المثل على مقتضى ما حدده قرار وزير العدل المشار اليه .

٣ — وانه على مقتضى ما تقدم ، فان أحكام القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ ينطبق على التصرفات الصادرة من الدولة لغير المصريين التى تخضع لأحكام القانون ينطبق على التصرفات الصادرة من الدولة لغير المصريين التى تخضع لأحكام القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٨٨ المشار اليه فى الخصوص .

لذلك :

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن أحكام المادة (٢٢) من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه تسرى على التصرفات الصادرة من الدولة لغير المصريين الخاضعة لأحكام القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٨٨ ، على الوجه المبين بالأسباب .

(ملف ٨٠/١/٧ — جلسة ١٩٩١/٦/٥)

مسحقة

—————

قاعدة رقم (٢٢٢)

المبدأ :

الصحفي هو من يحترف مهنة الصحافة — المقصود بالاحتراف هو أن يتقاضى الصحفي من مهنته اجرا يستمد منه الجزء الأكبر اللازم لمعيشته .

المحكمة :

من حيث أن المادة الرابعة من القانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ بتنظيم نقابة الصحفيين المصريين تنص على أن :

يعتبر صحفيا محترفا من باشر بصفة أساسية ومنظمة مهنة الصحافة في صحيفة يومية أو دورية تطبع في مصر أو باشر بهذه الصفة المهنة في وكالة انباء مصرية أو أجنبية تعمل في مصر ، وكان يتقاضى عن ذلك اجرا يستمد منه الجزء الأكبر اللازم لمعيشته .

وتنص المادة الخامسة من القانون المشار اليه على أن « يعتبر صحفيا محترفا المراسل اذا كان يتقاضى مرتبا سواء كان يعمل في مصر أو في الخارج .. » .

وتنص المادة السادسة على أن « يعتبر صحفيا محترفا ، المحرر المترجم ، والمحرر المراجع والمحرر الرسام والمحرر المصور والمحرر المختزل والمحرر الخطاط » .

ومن حيث أنه يبين من النصوص المشار اليها أن الصحفي لابد أن يكون محترفا مهنة الصحافة ، وفي سياق النص ما ينبىء عن المقصود بالاحتراف وهو أن يتقاضى اجرا يستمد منه الجزء الأكبر اللازم لمعيشته .

ومن حيث أنه يبين من الأوراق أنه يقدر ما أسهب السيد / في التذليل على موهبته الصحفية ونشاطه الصحفي ومقالاته وقصصه بقدر ما أغفل اثبات الأجر الذي كان يتقاضاه من وراء هذا النشاط ، فما قدمه

من شهادات تشهد كلها بنشر مجموعة من قصصه ومقالاته ، ومثل قصده
الشهادات لا تكفى للقول بأنه محترف للصحافة كمهنة سواء بتقاضيه اجرا
منها يعتمد عليه في معيشته ، أو بعنصر الاحتراف الآخر . وهو الثابت
والانتظام والدورية ، فهو في الفترة من سنة ١٩٥٥ حتى سنة ١٩٦٥ تاريخ
قيده بنقله الصحفيين ، اما عمل في الشرطة وفقا لمؤله (حتى سنة ١٩٦٤)
وهى الوظيفة التى تمنك بها الى ما قبل قيده بنقله الصحفيين ، او عمل
كادارى في مجلة البوليس في الفترة من أول عام ١٩٥٤ حتى أول عام ١٩٥٥
وفي أوقات متفرقة كان ينشر موضوعات وقصصا سواء في مجلة البوليس
أو الجيل الاسبوعية ، ولم يتضمن أى من هذه الشهادات أنه باشر عملا
من الاعمال المنصوص عليها في المواد ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٩ من القانون رقم ١٨٥ سنة
١٩٥٥ المشار اليه والتي يعتبر من يقوم بها صحفيا محترفا ولا تفيد هذه
الشهادات سوى انه باشر مجرد نشر قصص وموضوعات ، الى ان عين
بمجلة الاذاعة والتلفزيون بمرتب شهرى قدره خمسون جنيها .

(طعن ٩٠٦ و ٩٥٧ و ٩٨٣ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٦/١١/٣٠)

قاعدة رقم (٢٢٣)

المبدأ :

القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٨ بتطبيق قواعد الاجور والملاوات المقررة
بالمؤسسات الصحفية على الصحفيين العاملين بوكالة انباء الشرق الأوسط
ومجلة الاذاعة والتلفزيون . قرار المجلس الاعلى للصحافة الصادر بتاريخ
٢٥ من ابريل سنة ١٩٧٦ .

استحقاق الصحفى للملاوة يكون على اساس تاريخ التعيين في المؤسسة
الصحفية او تاريخ التيد بجدول نقابة الصحفيين ايهما سبق — يعتد بدة
الاشتغال بالاعمال الصحفية في أى من المؤسسات الصحفية التابعة للاتحاد
الاستراكى بشرط أن تكون متصلة بدة الخدمة الحالية .

المحكمة :

ومن حيث أن المادة الأولى من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٨ بتطبيق قواعد الاجور والعلاوات المقررة بالمؤسسات الصحفية على الصحفيين العاملين بوكالة انباء الشرق الاوسط ومجلة الاذاعة والتلفزيون تنص على أنه :

« استثناء من احكام قانون نظام العاملين بالقطاع العام والقانون رقم ١ لسنة ١٩٧١ بإنشاء اتحاد الاذاعة والتلفزيون يسرى على الصحفيين العاملين بوكالة انباء الشرق الاوسط ومجلة الاذاعة والتلفزيون قرار المجلس الاعلى للصحافة الصادر بتاريخ ٢٥ من ابريل لسنة ١٩٧٦ وأى تعديلات تطرأ عليه مستقبلا » .

وتنص المادة الثانية على أن تعاد تسوية مرتبات الصحفيين المشار اليهم في المادة السابقة على أساس تطبيق القواعد الواردة بالقرار المشار اليه .

ومن حيث أن قرار المجلس الاعلى للصحافة الصادر بتاريخ ٢٥ من ابريل لسنة ١٩٧٦ نص في مادته الثالثة على أن يكون تحديد مقدار العلاوة العورية التى تستحق طبقا لاحكام المادة السابقة على أساس تاريخ التعيين فى المؤسسة انصحفية او تاريخ القيد بجداول نقابة الصحفيين أيهما أسبق .

ويعتد بمدة الاشتغال بالأعمال الصحفية فى أى من المؤسسات الصحفية التابعة للاتحاد الاشتراكى اذا كانت متصلة مع مدة الخدمة الحالية .

ومن حيث أنه وقد اتفقت عن السيد / صفة الاحتراف فأن بداية عمله الصحفى الذى يفتد به فى تسوية حالته هو تاريخ تعيينه فى مجلة الاذاعة والتلفزيون بعد استقالته من الشرطة بتاريخ ١٩٦٤/٢/١٠ باعتبار

أنه منذ هذا التاريخ باشر بصفة منتظمة مهنة الصحافة في صحيفة دورية مما يكسبه صفة الصحفي ، أنه تعرض لأكراه دفعه الى تقديم استقالته ، أو ثمة اجراء مخالفنا للقانون قد اتبع ضده ومن ثم تفدو مطالبته بالتعويض غير قائمة على أساس سليم من القانون متعينا رفضها .

ومن حيث أنه تأسيسا على ما تقدم واذا أخذ الحكم المطعون فيه بعير هذا النظر فيتمتعين الحكم بقبول الطعون شكلا وفي الموضوع بالفاء الحكم المطعون فيه ، وبأحقية المدعى في تسوية حالته باعتبار بداية عمله الصحفي من ١٩٦٤/٢/١٠ تاريخ تعيينه بمجلة الاذاعة والتلفزيون وبرفض ما عدا ذلك من طلبات والزمط طرق الخصومة المصروفات مناصفة .
(طعن ٩٠٧ و ٩٥٧ و ٩٨٣ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٦/١١/٣٠)

صحيفة الحالة الجنائية

قاعدة رقم (٢٢٤)

المبدأ :

ادراج بيانات صحيفة الحالة الجنائية بمعرفة الجهة الادارية المختصة لا يقوم على اساس من السلطة التقديرية — بل تلزم الجهة الادارية المختصة بادراج بيانات صحيفة الحالة الجنائية وفقا لما يحدده القانون وفي الشكل الذى رسمه مع اللوائح — لا يعدو ان يكون عمل الجهة الادارية سوى تنفيذ للقانون دون ارادة ولا تغيير لهذه الجهة الادارية المختصة في اتخاذه او عدم اتخاذه .

الحكمة :

ومن حيث ان مبنى الطعن مخالفه الحكم الطعين القانون والخطأ في تطبيقه وتاويله ، استنادا الى انه ليس المقصود بهذه الدعوى التصدى لوظيفة العمدية ، وأن حقيقة النزاع هي الطعن على قرار ادارى نهائى صادر من جهة ادارية — هي مصلحة الادلة الجنائية — بادراج بيانات الحكم الجنائى سالف البيان في صحيفة الحالة الجنائية للطاعن ، على غير صحيح الواقع والقانون .

ومن حيث انه يتمين الاشارة — ابتداء — الى انه ولئن كان ادراج بيانات صحيفة الحالة الجنائية بمعرفة الجهة الادارية المختصة ، لا تقوم على اساس من السلطة التقديرية التى تنشرها الجهة الادارية المختصة في تحديد ما تدرجه وما لا تدرجه في هذه الصحيفة ، وانما تلزم الجهة الادارية المختصة بادراج بيانات صحيفة الحالة الجنائية وفقا لما يحدده القانون وفي الشكل الذى رسمه مع اللوائح ، اذ لا يعدو عملها ان يكون التنفيذية له باعتبار ذلك عملا ماديا تنفيذا لما يقضى به القانون ، دون ارادة ولا تقدير لهذه الجهة الادارية المختصة في اتخاذه او عدم اتخاذه ومن ثم فان المنازعة الماثلة وايا كان الراى في مدى انتفاء القرار الادارى فيها لا يمكن ان تخرج عن كونها منازعة من المنازعات الادارية التى يحور النزاع

فيها حول مدى صحة الوقائع التي تدرج في صحيفة الحالة الجنائية ومدى سلامة تطبيق القانون الذي يستمد المواطن حقه بشأن ما يدرج ولا يدرج من الوقائع الجنائية للصيقة بحالته كفرد وكتاسان من القانون مباشرة وليس التي تدرج في عموم الولاية المخولة لمجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بمقتضى المادة ١٧٢ من الدستور وكذلك البند الرابع عشر من المادة العاشرة من قانون تنظيم مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .
(طعن ١٩٠٤ لسنة ٣٦ في جلسة ١٩٩١/٧/٢٠)

قاعدة رقم (٢٢٥)

المبدأ :

صحيفة الحالة الجنائية تمس حالة الشخص فيما يتعلق بأفعاله وسوابقه الجنائية — تمثل جانب اساسي من جوانب حالته كمواطن في مواجهة الدولة واجهزتها — تعتبر مرآة لسمعته — بحسب ما هو مدون بها — في شتى مجالات حياته وممارسة لحقوقه العامة والخاصة في المجتمع — هي واجبة التقديم للجهة الادارية المختصة من الترشيح لوظيفة ما أو لعضوية مجلس الشعب أو لاحدى المجالس المحلية أو للحصول على ترخيص بحمل سلاح — أو غير ذلك .

الحكمة :

ومن حيث ان صحيفة الحالة الجنائية انما تمس حالة الشخص فيما يتعلق بأفعاله وسوابقه الجنائية وهي تمثل جانباً أساسياً من جوانب حالته كمواطن في مواجهة الدولة واجهزتها ، كما تعتبره مرآة لسمعته ، حسناً أو سوءاً بحسب ما هو مدون بها وذلك في شتى مجالات حياته وممارسته لحقوقه العامة والخاصة في المجتمع فهي واجبة التقديم للجهة الادارية المختصة من الترشيح لوظيفة ما أو لعضوية مجلس الشعب أو لاحدى المجالس المحلية أو للحصول على ترخيص بحمل سلاح ، أو بغير ذلك من مجالات الحياة التي لا تقع تحت حصر ، ومن ثم بصحيفة الحالة

الجنائية متعلقة بحالة الفرد الجنائية كمواطن بين غيره من المصريين أما
تعلقها في المنازعة الراهنة بحالته بمناسبة الترشيح لوظيفة العمدية ، فهو
تعلق ليس مقصوراً على الترشيح للعمدية لها للمنازعة في الحالة الجنائية
من ذاتية وكيونه تتعلق بالحالة الجنائية للمواطن التي يقوم عليها تحديد
من المراكز القانونية الذاتية له طوال حياته فضلاً عن أن هذه المنازعة
الذي ينتج في اختصاص محكمة القضاء الإداري عملاً بنص المادتين ١٠ ،
١٢ من قانون مجلس الدولة المشار اليه وهي محكمة استثنائية بالنسبة
للمحكّم الإدارية فيما تختص به من منازعات وفقاً للقانون رقم ٤٧ لسنة
١٩٧٢ المادة ١٣ من القانون ، وأذ انتهى قضاء الحكم الطعين الى غير هذا
النظر فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله ، مما يتعين
معه القضاء بالفائه ، وبإعادة الدعوى الى محكمة القضاء الإداري للفصل
في موضوعها وحيث أن الحكم في الاختصاص لا يلهي الخصومة ومن ثم فإنه
يتعين — ابقاء الفصل في المصروفات ، عملاً بالحكم المادة ١٨٤ .
(ظمن رقم ١٩٠٤ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٩١/٧/٢٠)

مسحة عمومية

المسح العمومي هو مسح شامل لجميع الوحدات الإنتاجية في القطاع الخاص.

قاعدة رقم (٢٢٦)

المبدأ :

القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٦ في شأن الاسعاف الطبي — معدلا بالقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٧١ — قرار وزير الصحة رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦٩ بتشكيل لجنة وضع مسيحات وظائف مرفق الاسعاف والدرجة المقترحة لكل منها — وظيفة مسعف اسعاف ثم لم ترد في الكشفو الملاحقة بكادر عمال الحكومة — أساس ذلك : — أن جمعيات الاسعاف كانت من الجمعيات الخلضة لاحكام القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٦ أصبحت جمعيات الاسعاف تابعة لوزارة الصحة — لجنة وضع مسيحات وظائف مرفق الاسعاف حددت لوظيفة مسعف الدرجة (٣٠٠ — ٥٠٠) المعاملة القاصية واشترطت لشغل هذه الوظيفة عدة شروط : — أولها : — الحصول على مؤهل دراسي من مدارس مساعدي المرضين أو المرضات دون حاجة الى خبرة سابقة — أو مؤهل دراسي اقل من المتوسط مع خبرة في أعمال الاسعافات والتدريض لا تقل عن ٦ سنوات — أو بدون مؤهل دراسي مع خبرة نوعية في مزاوله العمل في وظائف الاسعافات أو التدريض مدة لا تقل عن ١٢ سنة — وثاني هذه الشروط اجتياز اختبار الصلاحية لشغل الوظيفة — أثر ذلك : — يتعين لاصدور القرار من السلطة المختصة بالتعيين في هذه الوظيفة أن يستوفى العامل شروط شغلها .

الحكمة :

ومن حيث أن الثابت بالاوراق أن المدعى جند بالقوات المسلحة اعتبارا من ٤ / ٤ / ١٩٦٥ واستبقى بالخدمة العسكرية واثناء استبقائه صدر القرار رقم ١٦٦ لسنة ١٩٦٩ بتاريخ ١ / ٤ / ١٩٦٩ من مدير عام مديرية الصحة بالدقهلية بتعيين المدعى بوظيفة مسعف اسعاف بالدرجة الحادية عشرة ويمنح بداية مربوطها وقدره سبعة جنيهات .

ومن حيث أن وظيفة مسعف اسعاف لم ترد في الكشفو الملاحقة بكادر

عمال الحكومة اذ كانت جمعيات الاسعاف من الجمعيات الخاضعة لاحكام القانون الخاص واذ صدر القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٦ فى شأن تنظيم الاسعاف الطبى العام ، أصبحت بمقتضاه جمعيات الاسعاف تابعة لوزارة الصحة وقد عدل هذا القانون بالقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٧١ الذى نص فى مادته الاولى على ان « يستبدل بالمادة ٢ من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه النص الآتى : « استثناء من أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه تسوى حالات العاملين بمراكز ووحدات الاسعاف الطبى القائمين بالعمل بها وقت العمل بالقانون وذلك بتعيينهم فى وزارة الصحة فى الدرجات التى تحدد طبقا لقواعد تضعها لجنة تشكل بقرار من وزير الصحة ويمثل فيها الجهاز المركزى للتنظيم والادارة ووزارة الخزانة ومرفق الاسعاف وعلى ان يراعى تطبيق قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ بالنسبة الى المؤهلين ، أما بالنسبة لغير المؤهلين فتحدد مرتباتهم وأقدمياتهم بعد وضعهم فى الدرجات المقررة لمهنتهم على أساس حساب مدد ممارستهم لهذه المهن بمراكز ووحدات الاسعاف كلها أو بعضها طبقا للقواعد التى تضعها اللجنة ، ولا تكون هذه القرارات نهائية الا بعد موافقة وزير الخزانة عليها واعتمادها من وزير الصحة ... ويحتفظ لهؤلاء العاملين خلال هذه الفترة بالأجور والمرتبات الفعلية التى يتقاضونها حاليا » وقد نص هذا القانون على العمل به من تاريخ العمل بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه .

ومن حيث أنه بناء على ذلك صدر قرار وزير الصحة رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦٩ بتشكيل لجنة لوضع مسميات وظائف مرفق الاسعاف والدرجة المقترحة لكل وظيفة ، وقد وضعت اللجنة مسميات لتلك الوظائف والدرجة المقترحة لكل منها ووافق عليها الجهاز المركزى للتنظيم والادارة فى ١٠/١١/١٩٦٩ وقد قررت اللجنة اوظيفة مسعف الدرجة (٢٠٠ / ٥٠٠) المسدلة للتاسعة الا انها اشترطت لشغل هذه الوظيفة بذات الدرجة ما يأتى :

١ — مؤهل دراسى من مدارس مساعدى المرضى أو الممرضات دون حاجة الى خبرة سابقة .

٢ — أو مؤهل دراسى اقل من المتوسط مع خبرة فى أعمال الاسعافات أو التمريض مدة لا تقل عن ٦ سنوات .

٣ — أو بدون مؤهل دراسى مع توافر خبرة نوعية فى مزاوله العمل فى وظائف الاسعافات أو التمريض مدة لا تقل عن ١٢ سنة .

٤ — اجتياز اختبار الصلاحية لشغل الوظيفة .

ومن حيث ان تقييم وظيفة مسعف وقد تم فى ١٠/١٢/١٩٦٩ بعد تعيين المدعى بتاريخ ١/٤/١٩٦٩ بالدرجة الحادية عشرة ، فان هذا التعيين يكون قد تم باعتبار المدعى عاملا عاديا بناء على ترشيح القوات المسلحة له أثناء خدمته العسكرية مما يحضه فى وظائف الخدمات المعاونة ، ويؤكد ذلك ان الدرجة الحادية عشرة التى عين فيها المدعى تدخل فى مجموعة وظائف الخدمات المعاونة ولا تدخل فى مجموعه الوظائف الفنية او المهنيه التى يعين فيها العاملون الفنيون أو المهنيون المخاطبون بأحكام الجدول الثالث المرافق للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ اذ أن هذا الجدول خاص بالعاملين المخكورين المقرر تعيينهم ابتداء فى الفئات (١٤٤ / ٣٦٠) العاشرة ، (١٦٢ / ٣٦٠) التاسعة ، (١٨٠ / ٣٦٠) الثامنة ، والمدعى لم يعين فى أى من الفئات الثلاثة سالفة الذكر ، والثابت من ملف خدمة المدعى ان جهة الادارة عاملته باعتباره من مجموعة الوظائف المعاونة وانه لا يحمل أى مؤهل دراسى ولا تتوافر فيه مدة الخبرة اللازمة لشغل وظيفة مسعف بعد تقييمها ، ولا حجة فى القول بأن الادارة ما دامت قد عينته فى وظيفة مسعف قبل تقييمها وبالدرجة الحادية عشرة تكون قد قصدت تعيينه فى وظيفة فنية ، ذلك أن تقييم تلك الوظيفة باعتبارها وظيفية فنية مقدر لها الدرجة (٢٠٠ / ٥٠٠) فى تاريخ لاحق لتاريخ تعيين المدعى لا يكسب المدعى حقا فى شغلها تلقائيا ، أو من المسلم أن

قرارات التقييم هي قرارات منشئة ومن ثم يتعين ان يصدر قرار من السلطة المختصة بتعيين المدعى في هذه الوظيفة بعد هذا التقييم وفي الدرجة المقررة لها متى استوفى شروط شغلها ، والثابت ان المدعى لم يستوف اشترطات شغل تلك الوظيفة بالدرجة المقررة لها وهي (٥٠٠/٣٠٠) بالتالى فلا يمكن اعتباره شاغلا لوظيفة مهنية او فنية في ١٩٧٤/١٢/٢١ تاريخ العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تصحيح نوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام ، وانما يكون مركزه القانونى في التاريخ المذكور قد تحدد باعتباره في مجموعة الوظائف المعاونة الذين تطبق في شأنهم احكام الجداول السادس المرافق للقانون المذكور ، ولا يمر من ذلك ما أسبغه عليه قرار تعيينه الصادر في ١٩٦٩/٤/١ من تعيينه في وظيفة مسعف بالدرجة الحادية عشرة لأن هذه التسمية لا يعتد بها بالنسبة لوظيفة مسعف التى تمت بالدرجة التاسعة بعد تعيين المدعى لان هذا التقييم جاء لاحقا على تعيين المدعى ولأن جهة الادارة لا تملك تعيين المدعى في وظيفة على خلاف القواعد والاشترطات المقررة لها قانونا والتى لم تتوافر في المدعى وتبعاً لذلك يكون الحكم المطعون فيه اذ ذهب الى غير ذلك قد خالف صحيح حكم القانون الأمر الذى يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بالفاء الحكم المطعون فيه وبرفض الدعوى والزام المدعى المصروفات .

(طعن ٩٠٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٦/٣/٢)

قاعدة رقم (٢٢٧)

المبدأ :

المادة ٤٠ من اللائحة التنفيذية لقانون الجبالث رقم ٥ لسنة ١٩٦٦ الصادر بقرار وزير الصحة رقم ٤١٨ لسنة ١٩٧٠ قد حددت الجزاءات التأديبية التى يجوز توقيعها على الحائوتية والتربية ومساعدتهم — تطبيق احد الجزاءات المنصوص عليها في المادة ٤٠ المشار اليها رهن بارتكاب الحائوتى او التربى او مساعده مخالفة ادارية تستتبع عقابه — اذا انتفى

المأخذ على السلوك الإدارى لا يهم فلا يكون هناك ثمة محل للمجازاة
بأحد الأجزاء المحددة في المادة المشار إليها .
المحكمة :

ومن حيث أن الثابت من الاوراق ان القرار المطعون فيه واتصادر
من لجنة شئون الحانوتية والتربية في ١٩٩٠/٣/١ بفصل الطاعن وسحب
الترخيص الصادر له بمزاولة مهنة تربية ببجبانة التونسي بالمنطقة رقم ٣٣
بالقاهرة قد استند على مذكرة أعدتها شرطة المرافق بتاريخ ١٩٨٩/٨/٨
بشأن ضبط تراخيص بعض المدافن الصادرة بالمخالفة لاحكام القانون طلبت
في ختامها من مديرية الاسكان بمحافظة القاهرة اتخاذ الاجراءات القانونية
والادارية نحو الغاء التراخيص المشار اليها وازالتها واوردت المذكرة
انه قد استقبل ان المقلول الذى قام ببناء تلك المدافن يدعى
(الطاعن) وانه تمكن من ان يعين كبرى معتمد من محافظة القاهرة واوصت
المذكرة بمكتابة لجنة الشئون التربية والحانوتية لالغاء تعيين المذكور .

ومن حيث انه لما كانت المادة ٤٠ من اللائحة التنفيذية لقانون
الجبانات رقم ٥ لسنة ١٩٦٦ الصادرة بقرار وزير الصحة رقم ٤١٨ لسنة
١٩٧٠ تنص على ان الجزاءات التأديبية التى يجوز توقيعها على الحانوتية
والتربية ومساعدتهم هى الانتذار — الوقف عن العمل مدة لا تزيد عن ستة
أشهر — سحب الترخيص ، الا ان تطبيق أحد هذه الجزاءات رهن بارتكاب
الحانوتى أو التربي أو مساعده مخالفة ادارية تستتبع عقابه ، فاذا انتهى
المأخذ على السلوك الإدارى لا يهم فلا يكون هناك ثمة محل للمجازاة بأحد
الجزاءات المذكورة اذ يفترق المتضمن مجازاة ايهم لسببه المبرر له قانونا
ويغفو بالتالى مخالفا لقانون .

ومن حيث أن الثابت من مطالعة الاوراق وبخاصة ملف تعيين طاعن
المقدم من هيئة قضايا الدولة للمحكمة الادارية للرئاسة والحكم المحلى
وبجئسة ١٩٩٠/٨/٥ في الدعوى رقم ١٥٥ لسنة ٣٧ ق انه قد ضم صحيفة
الحالة الجنائية للطاعن خالية من السوابق وشهادة اغيائه من الخدمة
المسكية وشهادة ادارية بحسن سيره وسلوكه واخرى تفيد ان التحريات

وبحث الشرطة قد اسفرا عن ان الطاعن يتمتع بحسن السير والسلوك
وأن سمعه طيبة ، ونتيجة اختبار لجنة شئون الحانوتية والتربية للطاعن
بتاريخ ١٩٨٨/١٠/١٩ تفيد لياقته وتقرير اللجنة قبول طبعه وتعيينه تريبا
على المنطقة رقم ٣٣ بالتونسي والغاء الاشراف عليها واتخاذ الترخيص للطاعن
واخطار سكرتارية اللجنة لمدير الادارة الهندسية للجانبات في ٨٨/١٠/٢٠
بقرار اللجنة . ونتيجة اكشف الطبى على الطاعن بتاريخ ١٩٨٨/١٠/٢٤
بانه لائق بلخدمة وحافضة توريد اسم استخراج الترخيص للطاعن في
١٩٨٨/١١/٥ ، ومن مجموع تلك الاوراق يبين ان تعيين الطاعن تريبا قد
مر بالمراحل واستوفى الشروط والاجراءات التى تضمنتها نصوص اللائحة
التنفيذية لقانون الجبانات المشار اليها لقبول من يثبت صلاحيته للتعيين فى
احدى الوظائف المذكورة به .

ومن حيث ان الاوراق قد اجدبت تماما من ثمة مخالفة علقت بمسلك
الطاعن خلال الفترة من تاريخ تعيينه تريبا بتاريخ ١٩٨٨/١٠/١٩ وحتى
تاريخ صدور القرار المطعون فيه من اللجنة المختصة بفصله وسحب ترخيصه
ومن ثم يكون ذلك القرار اذ تضمن مجازاته استجابة لمذكرة اعدتها الشرطة
حقه دون اجراء تحقيق مسبق معه تسمع فيه اقواله ويبدى دفاعه قد جاء
باطلا مخالفا القانون خليقا بالقضاء بالفائه .

ومن حيث انه لا حاجة فى القول بأن ما نسبته شرطة المرافق للطاعن
على نحو سابق على بداية حياته الوظيفية من انه كان مقاولا لبناء المقابر
التي صدرت عنها بعض تراخيص مخالفة للقانون ، مما يشينه ويحول
دون تعيينه تريبا ، ذلك ان الطاعن قد عين بعد ثبوت استيفائه لكافة الشروط
المتطلبية للتعيين وبعد ان ثبتت صلاحيته لتلك الوظيفة ، وطالما لم يثبت
فى حقه ثمة مخالفة ادارية بعد تعيينه واثناء توليه لعمله الذى تقلد اعباءه ،
ومن ثم لا يكون هناك ثمة ركيزة لمؤاخذة أو عقاب على النحو السالف ايضاحه
لامتعار ذلك السبب المبرر قانونا .

صندوق التأمين الحكومي
لضمان أرباب العهد

قاعدة رقم (٢٢٨)

المبدأ :

الفرض من انشاء التأمين الحكومى لضمان أرباب العهد هو تعويض الجهات الحكومية عما يحدث فى العهد الموكولة الى موظفيها .

الفتوى :

قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ١٩٥٠/٢/٨ بإنشاء صندوق تأمين حكومى لضمان « أرباب العهد المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٠ لسنة ١٩٧٣ تقضى بأن اغرض من انشاء الصندوق تعويض الجهات الحكومية عما يحدث فى العهد الموكولة الى موظفيها والتعويض يكون فى حدود قيمة العهد المضمونة والمسدد عنها رسم الاشتراك المقدر بخمسة مايمت لكل مائة جنيه شهريا ولا يجوز أن يجاوز مبلغ التعويض عشرة الاف جنيه .

(ملف رقم ١٣٤٧/٢/٣٢ جلسة ١٩٨٥/١١/٢٠)

قاعدة رقم (٢٢٩)

المبدأ :

الأصل هو مسئولية أمين العهد عما فى عهده من الأشياء ما لم يثبت القرة القاهرة التى انت الى ضياع ما فى العهد من المال — لا يكفى لرفع المسئولية عن أمين العهد ضياع المستندات ما دام الباقى من الأوراق يكفى تهماها لاثبات مسئوليته .

الحكمة :

عن الموضوع فان الثابت من الأوراق ان الطاعن كان مصابا باضطراب عقلى المدة من ١٩٦٩/٦/١٦ الى ١٩٧٠/١/١١ وتقرر منحه اجازة مرضية خلال هذه الفترة بمعرفة القومسيون الطبى بالشرقية وعلى ذلك يكون انطاعن فى كابل رعيه وقدراته الحقلية فى الفترة التى حدث فيها العجز

في عهده من الماشية خلال سنة ١٩٦٨ والنصف الاول من سنة ١٩٦٩ قبل قيامه باجازة مرضية لعرض العقلى في ١٦/٦/١٩٦٩ والتي استمرت حتى ١١/١/١٩٧٠ . والثابت من الاوراق ان مقدار العجز في عهدة الطاعن هو ٨٢ رأس ماشية وقد قبلت الجهة الادارية على غير رضاء وقبول كاملين استئزال ٤١ رأس ماشية بحجة تفوقها — وهى غير مقتنعة بحدوث هذا التفوق وباسبابه ، ولم تطعن الادارة رغم اقتناعها في الصفات التشريحية للتفوق — في تقارير الاطباء والمثبتة لتفوق ٤١ رأس ماشية . وعلى ذلك يكون صافي العجز في عهدة الطاعن ٤١ رأس ماشية . ولم يثبت من الاوراق ان هذه الرؤوس من الماشية قد نفقت أو سرقت أو ضاعت أو تعرضت لاي خطر مما تتعرض له المواشى ولم يقدم الطاعن أية مستندات تبيد رفع المسؤولية عن كاهله عن فقد ٤١ رأس ماشية غير معروفة المصير . ولذلك فإنه يتعين مساعدته في مرتبة بقيمة هذه الماشية المفقودة ومجهولة المصير . وليس من شك ان مسؤولية الطاعن قائمة باعتباره أمين العهد عن هذه الماشية والمسئول وحده عن مصيرها . ولا يشفع في رفع المسؤولية عنه اتقرير الطبى المقدم من قومسيون طبى الشرقية بانّه كان يعاني من اضطراب عقلى ابتداء من ١٦/٦/١٩٦٩ . وحتى ١٠/١/١٩٧٠ لان مسؤولية عن فقد ٤١ رأس ماشية تتناول الفترة السابقة على منحه الاجازة للاضطراب العقلى ابتداء من ١٦/٦/١٩٦٩ . ولان الاصل هو مسؤولية الامين مما في عهده من الاشياء ما لم يثبت القوة القاهرة التى ادت الى ضياع ما في العهد من المال . كما ان ضياع المستندات لا يكفى لرفع المسؤولية عن الطاعن مادام الباقى من الاوراق يكفى تماما لاثبات مسؤوليته . ولا يرفع المسؤولية عن الطاعن القول بالخطا المصلحى المرفق لان الخطا المنسوب اليه مضطرب بالطابع الشخصى ويدل على الضعف وعدم البصيرة ويكفى الطاعن ان الادارة قد قبلته على غير استئزال ٤١ رأس ماشية كسبب فيها تقارير النفوق في يوم واحد هو يوم ٢٩/٧/١٩٦٩ معتمدة من الاطباء الاختصاصيين ، وقد وصف هذا النفوق بأنه نفوق وهى الماشية

وقد تضمنت الأوراق ما يفيد نفوق بعض الماشية أكثر من عشرة مرات للرأس الواحدة وإن بعضها قد نقل حال كونه لم ينقل ، وقد اضيفت أرقام الماشية تلقاة لا وجود لها في دفتر الشطب وقيل بنقل بعض الماشية من قطاع الى قطاع ومن أن تدون في دفاتر شطب القطاع المنقول منه ودون اضافة في دفاتر القطاع المنقول اليه . وبني ذلك أن الطاعن كان يؤدي باستهتار واستخفاف بالمسئولية شديدين ، وقد نجح في الحصول على تقرير بالاضطراب الفعلى ولكنه لا يفيد في رفع المسئولية لانه عن فترة لاحقة على الخطأ الجسيم الذى وقع فيه وكان على حال كامل من الادراك الفعلى السديد وعلى ذلك فإنه يتعين مساطة الطاعن في مرتبة بمقدار قيمة ١١ رأس ماشية ضاعت منه وصارت مجهولة المصير ، ويكون الخصم من مرتبه تحصيلاً لثمن رؤوس الماشية التى انعدمت مسئوليته عنها صحيحاً ومتفقاً وحكم القانون . ويكون طعنه في غير محله ، ويتعين الحكم برفضه لعدم قيامه على أساس سليم من القانون .

(طعن ١٠٢٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٨/٢/٢٠)

قاعدة رقم (٢٣٠)

المبدأ :

مؤدى حكم المادة ٤٥ من لائحة المخازن في مسئولية ارباب المعهد وفى رفع المسئولية عنهم انه يجب على الجهة الانذارية ان توفر لأمين المخازن وسائل حفظ الأصناف التى فى عهده بحيث لا يسال عن فقدائها الا ان كانت فعلاً في حيازته وتحت سيطرته واقمياً على نحو يتيح له صيانتها من الفقد او التلف كلياً او جزئياً — تنفى مسئولية أمين المعهد عن الفقد او التلف الكلى او الجزئى للمعدة التى لا سيطرة له عليها واقمياً ما لم يثبت في حقه تقصير او اهمال يرتبان مسئولية عن الفقد او التلف او يثبت انه قد تعدى على هذه المعدة بعمل عمدى من جانبته .

الحكمة :

أن المادة ٥ { من لائحة المخازن نص على أن « أمناء المخازن وجميع أرباب العهد مسئولون شخصيا عن الأصناف التي في عهدهم وعن حفظها والاعتناء بها وعن صحة وزنها وعددها ومقاسها ونوعها وعن نظائنها وصيانتها من كل مللن شأنه أن يعرضها للتلف أو الفقد ، ولا تخلى مسئولياتهم الا اذا ثبت للمصلحة أن ذلك قد نشأ عن أسباب قهرية أو ظروفًا خارجة عن ارادتهم ولم يكن في الامكان التحوط لها .

ومن حيث أن مؤدى هذا الحكم فى مسئولية ارباب العهد وفى رفع المسئولية عنهم أنه يوجب على الجهة الادارية أن توفر لأمين المخازن وسائل حفظ الأصناف التى فى عهده بحيث لا يسأل عن مفقدها الا أن كانت فعلا فى حيازته وتحت سيطرته واقعيا على نحو يتيح له صيانتها من الفقد أو التلف كليا أو جزئيا ، بحيث اذا ما قصرت جهة الادارة فى تدبير وسيلة حفظ الأصناف التى فى عهده أمين المخزن والزمته باعمالها على أن يترك ما فى عهده القانونية خارج اطار حيازته الفعلية ، بعيدا عن سيطرته الكاملة الواقعية بحيث لا يكون فى امكانه ماديا حفظها وتأمينها من الضياع أو التلف — فان مسئوليته عن الفقد أو التلف الكلى أو الجزئى للعهد تنثنى كلية عن العهد التى لا سيطرة عليها وانما كل هذا ما لم يثبت فى حقه تقصير أو اهمال يرتبان مسئوليته عن الفقد والتلف أو يثبت أنه قد تعدى على هذه العهد بعمل عمدى من جانبه .

ومن حيث أن مؤدى تطبيق ما تقدم على وقائع الطعنين المائلين أنه لما كانت الأخشاب محل عهد الطاعنين قد كانت موزعة بفناء المدرسة دون أن تودع بمخزن مستقل مطلق وانما كانت ملقاة بالفناء الذى لا سور حوله وبلا حراسة ليلا أو نهارا فانه لا يمكن القول بانها كانت فى حيازة الطاعنين الفعلية حقيقة ، إذ لم تكن لهما أية سيطرة عليها ومن ثم فلا يمكن الجزم بأن فقد جانب من تلك العهد يرجع اليهما يقينا ، وانما يقتضى الأمر إجماع الدليل على نسبة ذلك اليهما .

ومن حيث أنه قد ثبت لدى النيابة العامة عدم اختلاس الطاعنين للأخشاب محل العجز بالمعاهدة الأمر اذى ادى بها الى حفظ التحقيق في مادة الاختلاس اداريا حسبما هو موضح بالمشهادة الصادرة من رئيس القلم الجنائى بنياية قسم بنها عن المضر رقم ٢٨٧٤ لسنة ١٩٨٥ .

ومن حيث أن هذا الذى انتهت اليه النيابة العامة مؤيد بما ثبت من تحقيق النيابة الادارية الذى لم يرد به ما يلصق تهمة الاختلاس بالطاعنين وانما ثبت فقط ان ثمة عجزا قد أصاب عهدتهما باعترافهما وبموجب ما انتهى اليه انجريد .

ومن حيث أنه اذا كانت تهمة الاختلاس الواردة بتقرير الإتهام بسم تثبت على ما تقدم في حق الطاعنين ، الا أنه لاشك في أن ثمة خطأ قد وقع في حقتهما ، ذلك أنهما لم يتنبها الى ما صاب عهدتهما من عجز ولم يبلغا عنه — سواء تم انضياى مرة واحدة أو على عدة مرات — كما كان عليهما أن ينبها الجهة الادارية لرناستهم بان تخزين الأخشاب في العراء بدون حراسة كما كان شأنه حتما أن يعرض الأخشاب للسرقة ، الأمر الذى يقتضى الحكم بالفاء الحكم المطعون فيه القاضى بمجازاة الطاعنين بالفصل من الخدمة ، وبمجازاتهما بما يتفق وما ثبت في حقها من مخالفة .

(طعنان ٢٨٣٥ و ٢٩٣٣ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٨٨/٢/٢٧)

قاعدة رقم (٢٣١)

المادة :
المادتين ٤٥ ، ٤٩ من لائحة المخازن والمشتريات مفادها — المشرع قد جدد المسئولية المدنية لإمناء المخازن وأرباب العهد — تقوم مسئوليتهم المدنية على أساس الخطأ المفترض من جانبهم عن كل تلف أو فسخ أو عجز في عهدتهم — المفترض المشرح هذا الخطأ رغية في استبعاد أكبر قدر من التعاضد على الأموال العامة التى يؤتمن عليها إمناء المخازن وأرباب العهد — خروج

المشروع على القواعد العامة التى تحكم مسئولية المودع لديه فى نطاق الاعفاء من المسئولية — فلم يكف المشروع بتوافر السبب الاجبى لاعفاء الأمين من المسئولية باعتباره نافيا لحالقة السببية بين الخطأ والضرر كما هو الشأن بالنسبة للمودع لديه فى عقد الوديعة — فقد استلزم المشروع أن يكون السبب الاجنبى ناشئا عن ظروف قاهرة لم يكن فى وسع أمين العهدة التحوط لها والاحتراز منها .

الحكمة :

ومن حيث انه عن وجه النعمى الاول على الحكم المطعون فيه بانه خالف القانون ، فهو فى محله ذلك أن التابت من الأوراق أن المطعون ضده قد ارتكب حادثا بسيارة الهيئة الطاعنة عند توجهه من القاهرة الى الاسكندرية بالطريق الزراعى مع عدد من العاملين بالهيئة وترتب على الحادث بعض التلفيات بالسيارة فاودعها فى ورشة أهلية ثم نقلها لجراج الهيئة واتضح فقد بعض المعدات الخاصة بالسيارة المذكورة فاصدرت الجهة الادارية الطاعنة قرارا بتحميل (المطعون ضده) قيمة الأدوات والمعدات المفقودة من السيارة عهده ، وقيمتها ١٢٠ جنيها (مائة وعشرون جنيها) وخصمها من مرتبه ، هو قرار مبنى على أن السيارة المذكورة هى عهدة المطعون ضده .

ومن حيث أن المادة (٤٥) من لائحة المخازن والمشتريات تبين نصت صراحة على أن « أمناء المخازن وجميع أرباب العهد مسئولون شخصيا عن الأصناف التى فى عهدهم » وعن حفظها والاعتناء بها وعن صحة وزنها وعددها ومقاسها ونوعها وعن نظافتها وصيانتها من كل ما من شأنه أن يفرضها للتلف أو الفقد ولا تخلى مسئوليتهم الا اذا ثبت للمصلحة أن ذلك قد نشأ عن اسباب قهرية ، أو ظروف خارجة عن ارادتهم ، ولم يكن فى الامكان التحوط لها .

كما نصت المادة ٤٩ من هذه اللائحة على أن « الأصناف المفقودة

أو التالفة لا تخصم قيمتها على جانب الحكومة إلا إذا ثبت أن فقدتها أو تلفها نشأ عن سرقة بالاكراه أو بالسطو ، أو عن طريق حريق أو سقوط مبان أو عوارض أخرى خارجة عن إرادة أو مراقبة صاحب العهدة . أما الأصناف التى تفقد أو تلف بسبب سرقة أو حريق أو أى حادث آخر كان فى الامكان منعه ، فيسأل عنها من كانت فى عهده تلك الأصناف حين حصول السرقة و التلف » .

ومن حيث أن مفاد هذين اثنى أن المشرع حدد المسؤولية المدنية لأمناء المخازن وأرباب العهد ، فأقام مسئوليتهم المدنية على أساس « خطأ مفترض » من جانبهم عن كل تلف أو فقد أو عجز فى عهدهم . وقد افترض المشرع هذا الخطأ رغبة فى اسباع أكبر قدر من الحماية على الأموال العامة التى يؤتمن عليها أمناء المخازن وأرباب العهد ولذلك خرج المشرع فى نطاق الاعفاء من المسؤولية فى هذا الخصوص على القواعد العامة التى تحكم مسؤولية المودع لديه . فلم يكف بتوافر السبب الأجنبى لاعفاء الأمين من المسؤولية باعتباره ثانياً لعلاقة السببية بين الخطأ والضرر كما هو شأن بالنسبة للمودع لديه فى عقد الوديعة . بل استلزم للاعفاء أن يكون السبب الأجنبى ناشئ عن ظروف قاهرة لم يكن فى وسع أمين العهدة الاحتراز منها أو التحوط لها .

ومن حيث أنه بتطبيق ذلك على وقائع الطعن المائل يبين أن المطعون ضده — وهو صاحب عهدة بالنسبة للسيارة الحكومية المشار إليها والتى بعهدته ، والتى حدث بها ذلك الفقد لبعض المهمات والآلات التى قيمتها ١٢٠ جنيتها (مائة وعشرون جنيتها) — والتى أصدرت الجهة الإدارية الطاعنة قرارها بتحمله قيمتها — فإنه يتحمل بهذه الصفة قيمة الضرر الحادث بالسيارة بعهدته — ولا يعفيه فى هذا الصدد أن السيارة المذكورة — بعد الحادث المشار إليه — قد تعرضت له — أودعت لدى بعض الورش الأهلية ثم الحكومية . إذ أن ذلك لا يعتبر — فى ظروف الحال — من قبيل السبب الأجنبى الذى يتطعم صلة صاحب العهدة فى

الحالة الماثلة (وهو المطعمون ضده) بالسيارة محل عهده — كما لا يعتبر سببا أجنيا أو تمهيدا لا يستطيع له دفعا يترتب عليه اغفائه من المسؤولية عن فقد الحاصل ببعض معدات وآلات سيارته ذلك انه كان عليه بصفة صاحب عهدة أن يسلم السيارة لغيره لاصلاحها بعد موافقة السلطة المختصة بتسليمها لاصلاح بعد الحادث انذى ارتكبه وطبقا للقواعد المنظمة لذلك وبعد حصر معداتها وأدواتها بمحضر تتحدد فيه حالتها وجميع ملحقات السيارة المرتبطة بها والتي يمكن سلبها منها وان يتابع السيارة حيث توجد بمكان اصلاحها وهذا الاجراء ائوجب قيام المطعمون ضده به بصفة صاحب عهدة خاصة فيما يتعلق بتسليم السيارة بمحضر تسليم هو الاجراء العادى الواجب والمتوقع طبقا للنظم والقواعد والتعليمات فى مثل حالته تحسبا لما قد يصيبه بعض اجزاء السيارة عهده او معداتها من فقد أو تلف خلال عملية الصيانة فى الورش المختصة لذلك واذ لم يلتزم المطعمون ضده فى تسليمه السيارة للاصلاح بالقواعد المقررة وسلمها لورشة اهلية ودون أن يحضر تسليم أو اعتماد السلطة المختصة وقرارها للاصلاح فى ورشة اهلية وهو صاحب المصهدة فانه يكون قد قصر تقصيرا جسيما فى أداء واجباته كأمين ويكون وبالتالي قد ارتكب خطأ شخصيا « يتم عن عدم التزامه نطاق اختصاصه كصاحب عهده وعن عدم الحيلة والعناية بعهده على الوجه الواجب قانونا ومن ثم فانه يسأل مدنيا عن هذا الخطأ الشخصى طبقا لأحكام الفقرة الأخيرة من المادة (٧٨) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة .

ومن ثم فلم يكن على الجهة الادارية من تثريب فى اصدار قرارها بتحميل (المطعمون ضده) قيمة هذه المفقودات بناء على أنه صاحب عهدة أخطأ خطأ شخصيا فى رعاية محل عهده ويتحمل نتيجة فقد جانب من هذه المصهدة .

ومن حيث انه لا يغير من هذا النظر أن النيابة العامة أصدرت قرارا

بالأوجه لاقامة الدعوى العمومية في واقعة توجيه تهمة اختلاس هذه المهمات الناقصة من السيارة للمطعون ضده وذلك لعدم معرفة الفاعل في هذا الشأن — ذلك أن هذا السبب الذي يتحصل في عدم معرفة الفاعل الذي اختلس تلك المهمات لا ينفي اهمال المطعون ضده الجسيم في حصر مهمات السيارة وحالتها وتسليمها لمن يقوم باصلاحها ومتابعة حالتها خلال هذا الاصلاح بصفته صاحب العهدة الامر الذي ترتب عليه فقد بعض المهمات من السيارة وعدم معرفة الفاعل نتيجة اهمال المطعون ضده لواجباته كأمين عهدة على النحو السالف ببيانه .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد ذهب غير هذا المذهب وقضى بإلغاء تحميل المطعون ضده بقيمة الآلات والمعدات المفقودة من سيارته وذلك على غير سبند من الواقع أو القانون . ومن ثم فانه يتعين إلغاء هذا الحكم . وحيث انه اذ ثبت انه قد خان المحكمة التقديرية التوفيق في قضائها ببطالان تحميل الطاعن بقيمة المهمات المفقودة من سيارته . وقد تقدم ذكر أن تحميل المطعون ضده هذه القيمة هو الحكم الصحيح الواجب الاتباع في ضوء نصوص لائحة المخازن والمشتريات ونظام العاملين المدنيين بالدولة سالف الذكر . ومن ثم فانه يكون قضاؤها بتعويض قدره عشرون جنيها لصالح (المدعى) المطعون ضده بناء على أن قرار جهة الادارة المطعون فيه بمجازاته بخضم سبعة أيام من أجره وبتحمله قيمة المهمات المفقودة من سيارته هو قضاء لا سبند له قانونا حيث استندت المحكمة الى انه لا خطأ من جانب المطعون ضده في ذلك وانه غير مسئول عن فقد تلك المهمات واعتبرت أن هذا الفقد يعتبر خطأ مرفقيا يسأل عنه المرفق ولا يعتبر خطأ شخصيا يسأل عنه المطعون ضده في محالة الخالص بينما حقيقة الواقع وصحيح القانون أن ذلك كان خطأ شخصيا من المطعون ضده نتيجة لاهماله الجسيم في المحافظة على عهده مما أدى الى فقد جانب منها وعدم معرفة الفاعل كذلك . ومن ثم فان هذا الفقد يتحمل قيمته المطعون ضده باعتباره صاحب

عهدة كما تقدم ذكر ذلك وقد ذهب الحكم المطعون غير هذا المذهب ، ومن ثم يتمين الفسأوه فيما قضى به من بطلان تحميل المطعون ضبده بمبلغ ١٢٠ جنيتها (مئة وعشرون جنيتها) ومن الزام الهيئة الطاعنة بأن تؤدى اليه مبلغ عشرين جنيتها على سبيل التعويض اذ لا خطأ هناك فى جانب الادارة تسأل عما ترتب عليه من ضرر للمطعون ضده حتى يقضى عليها كما ذهبت الى ذلك بالخالفه للقانون الحكم الطعين بالتعويض لصالح المطعون ضده .

ومن حيث ان هذا الطعن معنى من الرسوم فى ضوء ما نصت عليه المادة ٩٠ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

(طعن ١٤٨٩ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٩/٦/١٧)

قاعدة رقم (٢٣٢)

المبدأ :

المنازعة فى قرار التحميل بقيمة العجز فى المهدة وان كانت مرتبطة بقرار الجزاء الا انها منازعة لا تتقيد بالمواعيد المقررة قانونا لدعوى الالفاء — المنازعة فى قرار التحميل تدخل فى اختصاص المحكمة التأديبية — حجية الامر المقضى فيه لا تثبت الا حيث يكون لجهة القضاء الولاية فى الحكم الذى اصدرته — اذا صدر الحكم من محكمة غير مختصة فانه لا يجوز حجية الامر المقضى فيه .

المحكمة :

ومن حيث أنه عن الوجه الاول من أوجه الطعن فانه مردود بأن قضاء المحكمة الادارية العليا قد جرى على أن المنازعة فى التحميل وان كانت مرتبطة بقرار الجزاء الا انها لا تتقيد بالمواعيد المقررة قانونا لدعوى الالفاء (حكم المحكمة الادارية العليا فى الطعن رقم ٢٨٢ لسنة ٢٦ ق بجلسته

١٩٨٤/٢/٧) وعلى هذا فإن طعن المطعون ضده على قرار تحيله بقيمة العجز في عهته لا تنقيد بمواعيد دعوى الإلغاء إذ هو في حقيقته منازعة في التعويض الذي يتحمل به لصالح الشركة التي يعمل بها استنادا الى حكم المادة ٦٨ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ وعلى هذا يكون طعن المطعون ضده على قرار بقيمة العجز في عهته مقبولا شكلا واذا قضى الحكم المطعون فيه بذلك فإنه يكون متقنا وصحيح حكم القانون ويكون الطعن عليه في هذا الخصوص غير قائم على أساس متعين الرفض .

ومن حيث أنه بالنسبة لما تثيره الشركة الطاعنة من أن قرار التمثيل المطعون ضده بقيمة العجز في عهته قد سبق له (للمطعون ضده) أن أحكام الدعويين رقمي ٢٣٢٢ ، ٢٩٥٠ لسنة ١٩٧٩ عمال كلى الزقازيق ضد الشركة وقد قضت فيهما المحكمة العمالية بعد ضمهما بالرفض وهو أمر يفيد المحكمة التأديبية — فإن هذا القول مردود بأن قضاء المحكمة الادارية العليا قد استقر على أن حجية الامر المقض فيه لا تثبت الا حيث يكون لجهة القضاء الولاية في الحكم الذي أصدرته (حكم المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ٨٩٢ لسنة ٢١ ق — بجلسة ١٩٨٣/٦/٢٧) . ولما كانت المحكمة العليا قد انتهت في حكمها الصادر في ٤ من نوفمبر سنة ١٩٧٢ في الدعوى رقم ٩ لسنة ٢ ق تنازع بأن المشرع خلع على المحاكم التأديبية الولاية العامة في مجال الفصل في مسائل تأديب العاملين تفضلا عن الدعوى التأديبية المبتدأة الاختصاص بالفصل في الطعن في أى جزاء تأديبي صادر من السلطات الرئاسية وكذلك طلبات التعويض المترتبة على الجزاء وغيرها من الطلبات المرتبطة بالطلب الاصلى الخاص بإلغاء الجزاء . كما أن قضاء المحكمة الادارية العليا قد استقر أيضا على أن المنازعة في قرار التحويل تدخل في اختصاص المحكمة التأديبية (حكم المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ٤٢٦ لسنة ٢١ ق بجلسة ١٩٨٠/٦/١٤) ومن ثم وعنى ضوء ما تقدم فإن حكم المحكمة العمالية الصادر في الدعويين رقمي

٢٣٢٣ ، ٢١٥٠ لسنة ١٩٧٠. عمل كلى الزقازيق السالف الاشارة اليه
يكون قد صدر من محكمة غير مختصة وبالتالي لا يحوز حجية الامر المقضى
فيه ومن ثم فان تصدى المحكمة التأديبية لبحث بدء سلامة قرار التحميل
المطعون فيه يتفق وصحيح حكم القانون ويكون الطعن على حكم المحكمة في
هذا الشأن قائما على غير اساس جديرا بالرفض .
(طعن ١٢٠١ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٩٠/٥/١٥)

قاعدة رقم (٢٣٣)

المبدأ :

قرارات التحميل تقررها جهة الادارة بهدف تحميل العاملين بقيمة
ما ينشأ من عجز في عهدتهم او بقيمة ما يتسببون فيه باهمالهم من اضرار
مالية تلحق بالجهة التى يعطون بها — قواعد المسؤولية المدنية تقضى بالتزام
محدث الضرر بالتعويض ايا كانت درجة الخطا او الاهمال من جاتبه بشرط
ان توافر علاقة السببية بين الخطا والضرر — تحميل العامل بقيمة ما يتسبب
فيه من اضرار مالية بالجهة التى يعمل بها لا يقتصر على اهماله الجسيم
بل يشمل اى درجة للخطا او الاهمال بشرط توافر علاقة السببية بين الخطا
والضرر — لا يشترط لتحميل العامل بقيمة العجز ان يصل خطاؤه الى درجة
الجسامة .

المحكمة :

ومن حيث أنه من المسلم به ان قرارات التحميل تقررها جهة الادارة
بههدف تحميل العاملين بقيمة ما ينشأ من عجز في عهدتهم او بقيمة ما
يتسببون فيه باهمالهم من اضرار مالية تلحق بالجهة التى يعطون بها .

ومن حيث أن الثالث من الأوراق في الطعن المائل ان المخالفة المنسوبة
الى المطعون ضده وهى قيامه بتشغيل اللودر في غير مكان عمله ولصاحبه
الخاص وتأخير تغذية مصنع الشركة بالمواد الخام مما لحق بالشركة اضرارا
تتمثل في قصور اتخنية ومصروغات انومود والزيوت وخلائه — هذه المخالفة

خليفة في حق المطعون ضده فبوتنا يقينيا وكما انتهت الى ذلك الحكم المطعون فيه فانه من ثم يكون المطعون ضده مسئولاً عن تعويض التضرر التي لحقت بالشركة من جراء اهماله في اداء عمله وتقياته بتشغيل آلة مطوكة الشركة (الفودر) واستهلاكها واستهلاك مواد تشغيل هذه الآلة على نفقة الشركة في تحقيق اغراضه الشخصية ولصالحه حيث كان يقوم باستصلاح واغلاق ارض منجورة خلف المصنع يملكها المدعو / واذ قررت الشركة ان حجم الخسارة التي لحقت بها تبلغ ٤٢٠ جنيها وتنتى عبارة عن تكلفة الساعات التي تعطلها اللودر عن العمل وعددها سبع ساعات مضروبة في ستين جنيها هي قيمة استئجار المعدة من الغير في الساعة فانه بالتالي يكون القرار الصادر بتحميل المطعون ضده هذا المبلغ قد صدر مستقدا الى اساس سليم ومطابقا حكم القانون « وانا ذهب الحكم المطعون فيه الى ان الاهمال الثابت في حق المطعون ضده لا يرقى الى حد الاهمال الجسيم الذي يبرر تحميله بهذا المبلغ مما يجعل ذلك القرار باطلا ، فان هذا الحكم يكون مخالفا للقانون بحسبان انه قصر تحميل العامل بقيمة ما يتسبب فيه من اضرار مالية بالجهة التي يعمل بها على اهماله الجسيم في حين ان ذلك يتعارض مع قواعد المسؤولية المدنية والتي تقضى بالتزام محدث انضرر بالتعويض ايا كانت درجة الخطأ أو الاهمال من جانبه طالما قد توافرت علاقة السببية بين الخطأ والضرر .

ومن حيث انه على هدى ما تقدم جميعه يكون قرار الشركة الصادر بتحميل المطعون ضده بمبلغ ٤٢٠ جنيها وهي قيمة ما ألحق الشركة من اضرار من جراء ارتكابه المخالفة المنسوبة اليه والثابتة في حقه على النحو المتقدم فان ذلك القرار يكون قاسما على سببه البرر له وبالتالي يكون الطعن عليه في غير محله جديرا بالرفض ، واذ ذهبت المحكمة التأسيسية في قضائها الطمين غير هذا المذهب وحكمت ببطالان قرار التحميل فاتها تكون قد خالفت صحيح حكم القانون مما يقتضي معه الحكم بالافله والقضاء برفض الطعن التام من المطعون ضده .

قاعدة رقم (٢٣٤)

المبدأ :

المادتان ٤٥ ، ٤٦ من لائحة المخازن والمشتريات استلزمات لاعفاء ربعة
العهد من مسئولية ودفع المسئولية عن كاهله أن يكون السبب الاجنبى
ناشئا عن قوة قاهرة او ظرف خارج عن ارادته لم يكن في وسعه الاحتراز
منه أو التحوط له .

الحكمة :

ومن حيث أنه فيما يتعلق بالشق الثاني من القرار المطعون فيه
والخاص بتحميل الطاعن بتسليمه العجز في العهدة ، فإنه ولئن كانت نصوص
لائحة المخازن والمشتريات (المادتان ٤٥ ، ٤٦ منها) قد استلزمات اعفاء
رب العهد من مسئوليته ودفع المسئولية عن كاهله أن يكون السبب الاجنبى
ناشئا عن قوة قاهرة او ظرف خارج عن ارادته لم يكن في وسعه الاحتراز
منه أو التحوط له ، الا أنه لما كان الثابت بوقائع الحالة المعروضة
أن مدير مدرسة زين العابدين الثانوية الصناعية الميكانيكية هو الذى كان
قد خصص للطاعن مدرج المدرسة ليتخذ منه مخزنا للكتب لعدم وجود
حجرة لتخزين الكتب المدرسية ، ولكن مدير المدرسة — وقت الواقعة محل
المؤاخذة ، سنة ١٩٨٣ ويدعى / — هو الذى أمر بإخلاء المدرج
من عهدة الطاعن لاحتياجه له في الامتحانات وأمر بنقل الكتب الى اعلا
سطح المدرسة بعد أن شكل لجنة لجرد الكتب من المدرسين والطلبة
وقرر اخلاء مسئولية أمين التوريدات عن الكتب وعهد بذلك الى موظف
آخر وقد تشكى الطاعن للشئون القانونية بالادارة التعليمية
التي قامت بالتحقيق ثم أحيل الموضوع للنسيلة الادارية ، فان ما امر به
مدير المدرسة من اخلاء المخزن (مدرج المدرسة) من عهدة الطاعن ووضعها
على سطح المدرسة بين اكوام الخشب والنفايات معرضة للضياع والتلف
بموامل الجو والاثربة بعد جردها بمعرفة لجنة غير متخصصة من المدرسين
والطلبة مقررنا اخلاء مسئولية الطاعن عن الكتب وعهد بذلك لموظف آخر

..... ، فإن كل ذلك — وفي ظروف الحالة المعروضة وبمراعاة ما
لخبر المدرسة على الطاعن من سلطة رئاسية ومن مكتة التوجيه والتصرف
في أمور المدرسة التي يديرها — يكون بالنسبة للطاعن بمثابة الظرف الخارج
عن إرادته والذي لم يكن في وسعه الاحتراز منه أو التحوط له ، ومن ثم
تنتهي مسؤوليته عن المعهدة التي حمل بقيمتها ويكون القرار المطعون فيه
قد جاء خلطاً في هذا الشق منه متعينا الإلغاء ، وإذا ذهب الحكم المطعون
فيه إلى خلاف هذا النظر فإنه يكون قد خالف صحيح حكم القانون ، الأمر
الذي يستوجب القضاء بالفائه بالنسبة إلى هذا الشق .

(أعلن ٢٦٤٨ لسنة ٢٥ في جلسة ١٩٩١/١/١٩)

20

—

قاعدة رقم (٢٣٥)

المبدأ :

المشرع ناط بالهيئة العامة لتنمية بحيرة السد العالي الاختصاص بشئون البحيرة واستغلالها — يتولى مجلس ادارة الهيئة اصدار القرارات اللازمة لتحقيق هذا الغرض بوصفه السلطة العليا للهيئة على شئون الهيئة وتصريف امورها — تبعية الهيئة لوزير التعمير والمجتمعات الجديدة لا تؤثر على مباشرة الهيئة لاختصاصها على النحو السالف بيانه — اساس ذلك : — ان هذه التبعية مردها السلطة الوصائية التي تقررت للوزير بالنسبة للهيئة سواء فيما يتعلق بالإشراف عليها او اعتماد قرارات مجلس ادارتها دون ان يكون للوزير المذكور ان يحل محل مجلس الادارة في ممارسة اختصاصاته — مؤدى ذلك : — انه للمحافظ سلطة اصدار قرار بتحديد مناطق الصيد في بحيرة السد العالي — لا يقع من ذلك صدور قرار من وزير التعمير والمجتمعات الجديدة بتفويض محافظ اسوان في مباشرة كافة اختصاصاته بالنسبة الى اعمال الهيئة العامة لتنمية بحيرة السد العالي والعاملين فيها — اساس ذلك : — ان قرار التفويض ينقل للمحافظ الا ما كان داخلا في اختصاصات الوزير بالنسبة للهيئة المذكورة — هذه الاختصاصات تدور حول السلطة الوصائية المقررة للوزير ولا تحتل لتسلب مجلس ادارة الهيئة اختصاصها الاصيل .

الحكمة :

ومن حيث أن الظاهر من الأوراق أن قرار محافظ أسوان رقم ٥٩ لسنة ١٩٨٠ المضمن فيه قد تبني قرار المجلس الشعبي المحلي لمحافظة أسوان الصادر في ٢٨/٢/١٩٨٠ بتحديد مناطق الصيد في بحيرة السد العالي وذلك بتشكيل اللجنة التي تختص بتسليم هذه المناطق لأربابها وفقا لقرار المجلس المحلى سالف الذكر وهو على هذا النحو يكون قد وقع تحت طائلة النظام القانوني الخاص ببحيرة السد العالي الصادر بشأنه قرار

رئيس الجمهورية رقم ٣٣٦ لسنة ١٩٧٤ بإنشاء جهاز تنمية بحيرة ناصر.
وقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢٠ لسنة ١٩٧٨ بإنشاء الهيئة العامة لتنمية
بحيرة السد العالي ، وكلاهما لا يخول محافظ أسوان سلطة إصدار اقرار
موضوع النزاع . فوفقا للقرارين الجمهوريين المشار اليهما ناط الشارح
الاختصاص بشئون تنمية بحيرة السد العالي واستغلالها بالهيئة العامة
المذكورة ويتولى مجلس ادارتها سلطة إصدار القرارات اللازمة لتحقيق هذه
الأغراض بوصفه السلطة العليا المهيمنة على شئون هذه الهيئة وتصريف
أمورها ، دون أن يكون للنفي على تعيينها لوزير التعمير والجمعيات
الجديدة أى تأثير على مباشرة الهيئة لاختصاصاتها على النحو سالف البيان ،
فهذه التبعة مودها السلطة الوصائية التى تقررت للوزير بالنسبة الى
امية سواء فيما يتعلق بالإشراف عليها أو اعتماد قرارات مجلس ادارتها
دون أن يكون له ابتداء الحول محل مجلس الإدارة فى ممارستها
اختصاصاته .

وبناء عليه فإن القرار رقم ٩ لسنة ١٩٧٩ الذى بمقتضاه فوض وزير
التعمير والمجمعات الجديدة محافظ أسوان فى مباشرة كافة اختصاصاته
بالنسبة الى أعمال الهيئة العامة لتنمية بحيرة السد العالي والعاملين فيها
— هذا القرار — لا ينقل الى المحافظ الا ما كان داخلا فى اختصاصات
الوزير بالنسبة الى الهيئة العامة المذكورة على الوجه سالف اذكر وباتانى
فهو ليس سندا صحيحا للقرار موضوع النزاع ، ولا ينال من ذلك
الإشارة فى ديباجة هذا القرار الى كتاب الهيئة العامة لتنمية السد العالي
رقم ٥٢٨ بتاريخ ٢٦/٣/١٩٨٠ بشأن لجنة تسليم مناطق الصيد
بالبحيرة ، فهذا الكتاب لم يصدر على ما يبدو تنفيذا لقرار السلطة المختصة
طبقا للقرارين الجمهوريين المشار اليهما ومن ثم فلا يعتد به فى هذا الصدد .
وعلى أساس ما تقدم يتحقق ركن الأسباب الجدية فى طلب وقف تنفيذ
القرار المطعون فيه لما تضمنه من غصب لسلطة مجلس إدارة الهيئة العامة
لتنمية بحيرة السد العالي فى شأن من شئون هذه البحيرة لا يدخل أصلا

في اختصاصات وزير التعمير والمجمعات الجديدة ، وبالتالي في اختصاصات محافظ أسوان ، كما يتحقق كذلك ركن الاستعجال في الطلب لما يترتب على تنفيذ القرار من تأثير بالغ على حجم نشاط الجمعية المطعون ضدها وهو خطر قد يتعذر تدارك نتائجه .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه وقد سائر هذا النظر وتضي بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه فإنه يكون قد أصاب في قضائه ومن ثم تعين القضاء برفض الطعنين المقامين بشأنه لعدم استنادهما على أساس سليم من القانون .

(ملحق ٢٣١٣ و ٢٤٣٤ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٨٥/١١/٣)

صيدلية وصيادلة

قاعدة رقم (٢٣٦)

المبدأ :

المادة ٣٠ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ بشأن مزاوله مهنة الصيدلة تضمنت الشروط الواجب توافرها في انشاء الصيدليات — من بين هذه الشروط شرط المسافة — يجب ألا تقل المسافة بين صيدلتين عن مائة متر — هذا الشرط وجوبى لا يخضع لتقدير الإدارة — اغفل القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه وضع قاعدة صريحة تحدد كيفية قياس المسافة المشترطة بين كل صيدلتين — الا انه يتعين فهم شرط المسافة وتحديد ضوابط حسابها في ضوء ما ابتغاه المشرع من زيادة عدد الصيدليات العامة بقصد تيسير الحصول على الدواء من ناحية ومن ناحية أخرى مراعاة حقوق مزاولى مهنة الصيدلة وحمايتها من الدخول في منافسة غير مشروعة — ذلك بترك مسافة معقولة بين كل صيدلية وأخرى — يجب أن تحدد المسافة القانونية العادلة بين كل صيدلية وأخرى بمقدار لا يعد بين نقطتي تقاطع محور كل صيدلية على حدة — ذلك بغض النظر عن عدد الأبواب المفتوحة او المغلقة في اى منهما .

الحكومة :

ومن حيث أنه لما كان الحكم الملتبس فيه الصادر في الدعوى رقم ٢٠٠٧ لسنة ٣٢ ق قد استند في حكمه بإلغاء ترخيص الطاعن الى حكم المادة ٣٠ من قانون مزاوله مهنة الصيدلة رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ الذى تضمن بياناً بالشروط الواجب توافرها في انشاء الصيدليات ومن بينها ألا تقل المسافة بين صيدلتين عن مائة متر وذكر الحكم أن هذا الشرط وجوبى ولا يخضع لتقدير الإدارة وأن القياس الذى استقر عن تحديد المسافة بمقدار ٩٣٫٨٥ متراً هو قياس سليم وأنه يتعين قياس المسافة من أقرب أبواب صيدلية المدعى الى باب صيدلية منافسة وليس أبعدهما

تحتيماً للغاية التي تستهدفها الشارع بالتخفيف عن الجمهور والابتعاد
بالصيدليات عن جو المنافسة غير المشروعة .

وحيث أنه بناء على ذلك يكون الثابت من الأوراق أن محكمة القضاء
الإداري عند نظرها ، الالتماس المقدم من الطاعن قد استعرضت الحكم
الملتزم فيه وأسباب الالتماس وانتهت من ذلك إلى سلامة الأساس القانوني
وإتباعاً لقياس المسافة بين الصيدليتين الذي اعتمدته المحكمة الملتزم فيه
وأصدرت حكمها برفض الالتماس لتأييد الحكم الملتزم فيه الصادر بإلغاء
الترخيص لعدم توافر شرط المسافة المشار إليه ، واقتضت بذلك عن وجهة
نظرها في موضوع الدعوى الأصلية كما اقتضت هيئة مفوض الدولة عن
وجهة نظرها في الطعن المائل وما تفرع عنه من طعون ودعاوى كانت
مطروحة برمتها على الهيئة وقامت بتبنيها وإبداء الرأي القانوني فيها ، ومن
ثم فإن الدعوى تكون فيه تهيأت للفصل فيها موضوعاً ويكون لهذه المحكمة
وفقاً لما سلف بيانه التصدي لحسم المنازعة .

ومن حيث أنه ولئن كان المشرع قد أغفل — في قانون مزاوله مهنة
الصيدلة وضع قاعدة صريحة تحدد كيفية قياس المسافة المشترطة بين كل
صيدليتين إلا أنه يتعين فهم شرط المسافة وتحديد ضوابط حسابه في ضوء
ما ابتغاه الشارع وافحصت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٢٧ لسنة
١٩٥٥ ، من زيادة عدد الصيدليات العامة يقصد تيسر حصول الجمهور
على الدواء ، وتحديد المسافة الفعلية التي يسلكها عادة المريض أو زبونة
في السعي إلى الصيدلية التي يتوفر لديها احتياجات العلاج من كل نوع
منها حسب خط السير الطبيعي للمشاة في الطريق العام وبمراعاة القواعد
المحددة لعبور المشاة تبعاً لمقتضيات نظام المرور من ناحية ، ومراعاة حقوق
مزاولي مهنة الصيدلة وحمايتهم من الدخول في منافسة غير مشروعة وذلك
بترك مسافة معقولة بين كل صيدلية وأخرى من ناحية ثانية ومقتضى
التوفيق بين هذين الاعتبارين الذين أنصحت عنهما المذكرة الإيضاحية

للمتقون المذكور أن تحدد المسافة القانونية العادلة بين كل صيدلية وأخرى بمقدار البعدين نقطتي تقاطع محوري كل صيدلية على حدة بغض النظر عن عدد الأبواب المفتوحة أو المغلقة في أي منها ، ذلك أن الاعتماد في حساب المسافة بين الصيدليتين على اقرب الأبواب أو أبعدها عند تعددها يحس تطبيق القاعدة القانونية غير موحد ويتغير بتغير عدد الأبواب في صيدلية عن أخرى بما يهدد مبدأ المساواة في تطبيق القاعدة القانونية كما يجعل عقدة تفسر القاعدة القانونية منوطا لصاحب المصلحة في البقاء وحدة دون منافس له في الطريق العام على وجه يسمح له بأن يضر بمصلحة زملائه في المهنة وبمصلحة المحتاجين للدواء وذلك بالتقوى في مهاوى المنافسة غير المشروعة بقصد الإضرار بالغير حيث يكفي لبلوغ غايته أن يفتح بابا جديدا لم يكن قائما أو كان مغلوقا لا يعتمد عليه في استقبالن الجمهور ، بمجرد عنة بالشروع في فتح صيدلية في مدى المائة متر من هذا الباب رغم بعدها أكثر من هذا المسافة من الباب الأصلي الذي يرتاده الجمهور ، الأمر الذي يرفع عن القاعدة الخاصة بتحديد المسافة صفة التحديد والثبات ويجعل منها أمرا شخصيا تختلف باختلاف ذوات المنافسين الأمر الذي يتعين معه بمراعاة تحقيق غايات المشرع بصفة عامة ومجردة تحديد القاعدة بغض النظر عن الهيئة التي تكون عليها كل صيدلية من أبواب أو نوافذ وذلك بحساب المسافة على الوجه المتقدم — من نقطة تتوسط واجهة إحدى الصيدليتين الى نقطة تتوسط واجهة الصيدلية الأخرى .

فإذا كان الثابت من الأوراق وبما لا خلاف عليه بين اطراف الخصومة أن الطاعن قد حصل على الترخيص بصيدليته بعد أن تأكدت السلطة المختصة من توافر الاشتراطات المطلوبة قانونا لإصدار الترخيص ومن بينها توافر شرط المسافة بين الصيدلية المنوكة للطاعن والصيدلية المملوكة للصيدلى ، وأن الأخير قد تقدم للإدارة المختصة بعدة شكاوى تقوم على أن المسافة بين صيدليته وصيدلية الطاعن تقل عن مائة متر ،

وقد أعلنت الجهة الادارة قياس هذه المسافة فتيين أنها تجاوز المائة متر الا أنه عاود الشكوى الى وكيل وزارة الصحة طالباً تشكيل لجنة أخرى لقياس المسافة بين الصيدليتين ، فاستجلب له وكيل الوزارة وحددت اللجنة المشكلة مدة المسافة بينهما بمقدار ٩٣م٥ مقراً وهي اللجنة التي اعتمدها الحكم المطعون فيه على الأساس الخاطيء الذي قام عليه وهو ان حساب المسافة الصحيح هو قياس من اقرب باب من ابواب صيدلية المدعى الى باب صيدلية الطاعن ، وهذا هو التفسير الذي ثبت نفاذ اساسه وسنده القانوني على الوجه المتقدم ذكره .

ومن حيث أنه لا خلاف بين اطراف النزاع على ان المسافة بين اوسط نقطة على واجهتي الصيدليتين تزيد على المائة متر ، فان القرار الصادر بالترخيص للطاعن يفتح صيدلية الانسانية يكون قد استوفى اركانه وشروط صحته ويكون حكم الطعن ان قضى بالغاء هذا الترخيص استناداً الى عدم توافر شرط المسافة قد اخطأ في تطبيق القانون وصدر مجانياً للفهم السليم للمحكمة والغاية من اشتراط هذا الشرط ومن ثم فان يكون خليفاً بالالفاء .

(طعن ٢١٠٠ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٩١/١١/٢)

قاعدة رقم (٢٣٧)

المبدأ :

عدم احقية الصيادلة العاملين برئاسة الجمهورية غير المرخص لهم بمزاولة المهنة بالخارج والشاغلين لوظائف اعلى من المستوى الثالث طبقاً للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المتنيين بالدولة في الحصول على راتب الحرمان المقرر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٧٦٢ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقرار رقم ١٦٨٧ لسنة ١٩٦٠ .

النتوى :

وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى

والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢ من يناير سنة ١٩٩٠ فتبين لها ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٦٢ لسنة ١٩٥٧ قرر منح بعض الصيدلة بدل تفرغ بواقع عشرة جنيهات شهريا علاوة على ما قد يستحقونه من بدل عدوى أو بدل اقامة أو خلافه ... وقد حدد المستحقين لبذل التفرغ على سبيل الحصر وهم :

— مدير عام مصلحة الصيدلة .

— وكيل مصلحة الصيدلة .

— مدير ومفتشو الاقسام بمصلحة الصيدلة .

— صيادلة قسم طبى الحدود ومصلحة المخازن .

— الصيادلة بمديرتى سوهاج وأسيان .

— الصيادلة من الدرجة السادسة فقط بالوزارة .

وتوحيدا للمعاملة بين صيادلة وزارة الصحة المتفوقين وامثالهم بالوزارات والمصالح الاخرى فقد تقرر منح هذا البذل بذات قيمته وشروطه لشاغلى وظائف الصيدلة التى يتقرر ضرورة تفرغ شاغلها للوظيفة الحكومية على أن يكون الصرف بعد تدبير الصرف المالى بميزانية الوزارة أو المصلحة ... هذا وقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٨٧ لسنة ١٩٦٠ بزيادة راتب الحرمان المقرر للصيادلة ناصا فى المادة الاولى منه على ان « يزداد راتب الحرمان المقرر للصيادلة بواقع ١٠ جنيهات شهريا الى ١٥ جنيه شهريا على أن يكون منحه طبقا للشروط والاحكام الواردة بالقرار الجمهورى رقم ٧٦٢ لسنة ١٩٥٧ بشرط أن يقوم الصيدلى بأعمال الصيدلة فعلا . والخصم بالزيادة المقرتبة على ذلك على الباب الاول بند (١) حرف هـ وراتب مكافآت بميزانية وزارة الصحة » .

والمستفاد من ذلك ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٦٢ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقرار رقم ١٦٨٧ لسنة ١٩٦٠ تضمن منح بدل تفرغ قدره خمسة

عشرة جنيها شهريا لبعض الصيادلة الذين تقضى وظائفهم التفرغ وعدم ممارسة المهنة بالخارج . ويعد أن عدد هذا القرار شاعلى تلك الوظائف اضاف انهم شاعلى الدرجة السادسة (المستوى الثالث — القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨) ونص على منح هذا البديل بذات القيمة والشروط لشاعلى وظائف الصيادلة التى تقتضى ضرورة تفرغ شباعليها للتوظيفة الحكومية بالوزارات والمصالح المختلفة » وذلك توحيدا للمعاملة المالية بين صيادلة وزارة الصحة وامثالهم بالوزارات والمصالح الاخرى .

ومن حيث انه متى كان ذلك ، وكان المشرع قد حدد الصيادلة الشاعلين للدرجة السادسة فقط (المستوى الثالث — القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨) بوزارة الصحة كمستحقين لبديل التفرغ ، فان نظراءهم من شاعلى هذه الدرجة فقط بالوزارات والمصالح الاخرى هم الذين يكون لهم الحق فى الحصول على هذا البديل . ولا يجوز تمتع شاعلى الدرجات الاعلى به نزولا على صراحة النص الذى لا يفيد منه شاعلوا الوظائف التى تحدت على سبيل الحصر فى نص القرار رقم ٧٦٣ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه دون غيرها .

ومن حيث انه تبعا لذلك ، فان منح بديل التفرغ المشار اليه يكون مقصورا على الصيادلة العاملين برئاسة الجمهورية الشاعلين للمستوى الثالث طبقا للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ دون غيرهم من الصيادلة الشاعلين لوظائف اعلى درجة .

لذلك :

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم احقية الصيادلة العاملين برئاسة الجمهورية غير المرخص لهم بمزاولة المهنة بالخارج والشاعلين لوظائف اعلى من المستوى الثالث طبقا للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ فى الحصول على راتب الحرمان المقرر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٧٦٣ لسنة ١٩٥٧ المعدل بقرار رقم ١٦٨٧ لسنة ١٩٦٠ .

(فتوى رقم ١١٦٨/٤/٨٦ جلسة ١٩٩٠/١/٤)

ضابطہ احتیاطی

ضابط احتياطى

الفرع الأول — ضم مدة الاستدعاء للخدمة بالقوات المسلحة .

الفرع الثانى — الترقية .

الفرع الثالث — احتفاظ ضابط الاحتياط عند استدعائه بأية مزايا مالية مقررة لزملائه .

الفرع الأول

ضم مدة الاستدعاء للخدمة بالقوات المسلحة

قاعدة رقم (٢٣٨)

المبدأ :

حساب مدة الخدمة الإلزامية لضابط الاحتياط من طائفة الجندين
نحو المؤهلات بما فيها مدة الاستبقاء في مدة خدمته المدنية عند تعيينه
في إحدى الجهات المشار إليها في المادة ٤٤ من قانون الخدمة العسكرية
والوطنية الصادر بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ بتقييد بقيد الزميل المنصوص
عليه في ذات المادة فلا يجوز أن يترتب على حساب هذه المدة أن تزيد
أقدميته أو مدد خبرته على أقدمية أو مدد خبرة زميله في التخرج الذي عين
معه أو قبله في ذات الجهة - تضم مدة الاستدعاء الى مدة الخدمة المدنية
إذا ما عين المستدعى في وظيفة عامة بعد انتهاء مدة الاستدعاء .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى
واتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ١٩٨٩/٤/٥ فاستعرضت نصوص
القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ في شأن قواعد خدمة الضباط الاحتياط
بالقوات المسلحة المعدل بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ والذي نصت
المادة ١ منه على أن « قوات الاحتياط هيئة نظامية عسكرية تتألف أساسا
من ضباط وضباط صف وجنود الاحتياط وهي عنصر من العناصر المكونة
لقوات الاضافية بالقوات المسلحة » . والمادة ٢ التي نصت على أنه
« يجوز أن تشمل تشكيلات ووحدات الاحتياط عناصر من القوات العاملة
كما يجوز أن تشمل وحدات القوات العاملة عناصر من قوات الاحتياط » .
والمادة ٤ التي نصت على أن « يتم اعداد ضباط الاحتياط في كل قوة من
القوات المسلحة من المصادر الآتية :

(١) المجندين نوى المؤهلات من الاقليم الجنوبي الذين يتم اعدادهم طبقا لاحكام المادة ٤ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ (الخاصة بخفض مدة الخدمة العسكرية الالزامية الى سنة واحدة لخريجى الجامعة والمعاهد العالية) .

(ب) خريجى كليات ومدارس الاحتياط بالاقليم الشمالى .

(ج) من يوافق القائد العام للقوات المسلحة على ادراج اسمائهم « .

واستعرضت الجمعية كذلك المادة ١٢ التى نصت على ان « يستدعى ضباط الاحتياط للاغراض الاتية :

(١) التدريب .

(ب) حضور دورات التعليم « .

والمادة ١٣ التى نصت على انه « مع عدم الاخلال باحكام القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ فى شأن التعبئة العامة يجوز لنائب القائد الاعلى للقوات المسلحة ان يستدعى من يرى استدعاؤه من ضباط الاحتياط للخدمة للاغراض الاتية :

(١) تكملة المرتبات للوحدات العاملة بالقوات المسلحة .

(ب) العمل فى وحدات الاحتياط التى تشكل زمن الحرب « .

والمادة ١٦ التى نصت على انه « لا يجوز لضباط الاحتياط ان يتخلف، عند استدعائه « .

والمادة ١٧ التى نصت على انه « يرتدى ضباط — الاحتياط — عند استدعائهم — الملابس العسكرية للضباط العاملين بالقوات المسلحة « .

والمادة ٢١ التى نصت على ان « تتحمل كل من دوائر الحكومة والمؤسسات العاملة والشركات التابعة لها كامل رواتب وتمويضات

وأجور ومكافآت والمميزات الأخرى للمستدعين « منها كضباط احتياط عن
مدة دعوتهم للخدمة بالقوات المسلحة .

والمادة ٦٦ التى نصت على أن « تضم لضباط الاحتياط فى الوظائف
العامة « مدد الاستدعاء » للخدمة بالقوات المسلحة السابقة على اتعيين
فى تلك الوظائف وتدخل هذه المدد فى الاعتبار عند تحديد أقدميتهم أو تقدير
راتبهم .

واستعرضت الجمعية كذلك نصوص قانون الخدمة العسكرية
والوطنية . الصادر بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ والذى نص فى المادة
٣ على أن مدة الخدمة العسكرية الإلزامية العاملة ثلاث سنوات .

وفى المادة ٤ على أن تخفض مدة الخدمة العسكرية الإلزامية العاملة
المنصوص عليها ... لتكون :

(١) سنة واحدة لخريجي كليات الجامعات والمعاهد العليا .

وفى المادة ٢٣ على أن « تنتهى مدة الخدمة العسكرية الإلزامية
العاملة بالنقل الى الاحتياط .

وفى المادة ٢٤ على أنه « يجوز لوزير الدفاع وقف نقل المجندين الى
الاحتياط .

وفى المادة ٢ على أنه « يستدعى بعض أو كل أفراد الاحتياط بقرار
من وزير الدفاع فى الأحوال الآتية : »

وفى المادة ٤٤ على أن « تعتبر مدة الخدمة العسكرية والوطنية
الفعلية بما فيها (مدة الاستبقاء) بعد اتمام الخدمة الإلزامية العاملة
للمجندين كأنها قضيت بالخدمة المدنية وتحسب هذه المدة فى الاقدمية
واستحقاق العلاوات كما تحسب كمدة خبرة واقدمية بالنسبة الى العاملين
بالقطاع العلم ..

وفي جميع الاحوال لا يجوز أن يترتب على حساب هذه المسدة على النحو المتقدم أن تزيد اقدمية المجندين أو مدد خبرتهم على اقدمية أو مدد خبرة زملائهم في التخرج الذين عينوا في ذات الجهة . . ومع عدم المساس بالحقوق المقررة بهذه المادة لا يجوز الاستناد الى الاقدمية المقررة بها للطعن على قرارات التعيين والترقية التي نصت في الفترة من ١٢/١/١٩٦٨ حتى ١٢/١/١٩٨٠ تاريخ العمل بهذا القانون .

ومناد ما تقدم أن ضابط الاحتياط من طائفة المجندين ذوى المؤهلات بعد طوال فترة خدمته العسكرية الالزامية بما فيها مدة الاستبقاء في ذات المركز القانوني لقرينة المجند كجندى من ناحية أن أساس الزامتهما بالخدمة العسكرية أصلا قانون الخدمة العسكرية ، وعليه فإن حساب مدة الخدمة الالزامية له بما فيها مدة الاستبقاء في مدة خدمته المدنية عند تعيينه في احدى الجهات المشار اليها في المادة ٤٤ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ يتقيد الزميل المنصوص عليه في ذات المادة فلا يجوز أن يترتب على حساب هذه المدة أن تزيد اقدميته أو مدد خبرته على اقدمية أو مدد خبرة زميله في التخرج الذى عين معه أو قبله في ذات الجهة ، أما ما ورد في المادة ٦٦ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ الخاص بضباط الاحتياط بعد استبدالها بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ من وجوب ضم مدد الاستدعاء لضباط الاحتياط في الوظائف العامة السابقة على التعيين في تلك الوظائف — دون اشارة لقيد الزميل — فانه يعالج حالة الاستدعاء للخدمة بالقوات المسلحة كضابط احتياط فلا ينصرف الى مدد الخدمة الالزامية وكذلك مدد الاستبقاء بعد تمام مدة الخدمة الالزامية وهى المسد التي عالجتها المادة ٤٤ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية وآية ذلك أن حكم المادة ٦٦ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ يفترض انتهاء خدمة المجند كضابط احتياط مجند بما فيها مدة استبقائه ثم استدعائه للخدمة بالقوات المسلحة كضابط احتياط أى يفترض وجود فاصل زمنى بين

مدة الخدمة الالزامية بما فيها مدة الاستبقاء بين مدة الاستدعاء يؤكد ذلك أن المشرع في القانون المشار اليه حدد في المادة (١٢) الحالات التي يتم فيها الاستدعاء للخدمة بالقوات المسلحة (التدريب ، حضور دورات) .

كما حظر في المادة ١٦ على ضابط الاحتياط أن يتخلف عند استدعائه وأوجب في المادة ١٢ أن يرتدى عند استدعائه الملابس العسكرية لضباط العاملين بالقوات المسلحة مما يبين منه أن المستدعى كضابط احتياط سبق أن انتهت خدمته الالزامية ثم استدعى وهذا يعنى ان الاستدعاء بالنسبة لطائفة المجندين ذوى المؤهلات المشار اليهم في الفقرة ١ من المادة ٤ من القانون ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ يتم بعد انتهاء مدة الخدمة العسكرية الالزامية، وفي هذه الحالة تضم مدة الاستدعاء الى مدة الخدمة المدنية اذا ما عين المستدعى في وظيفة عامة بعد انتهاء مدة الاستدعاء ، مما يؤكد هذا الفهم ايضا أن المشرع في المادة ٦٦ من القانون المذكور كان يقضى بضم مدد الخدمة العسكرية) لضابط الاحتياط عند تعيينه في احدى الوظائف العامة ثم استبدل بهذا النص نص آخر يقضى بأن الضم يتم بالنسبة لمدد الاستدعاء دون اشارة لقيد الزميل مما يعنى أن عدم مراعاة هذا القيد يكون بالنسبة لهذا النوع من مدد الخدمة العسكرية دون غيرها من مدد الخدمة العسكرية الاخرى التى تضم وفقا لقانون الخدمة العسكرية وليس وفقا لقانون الضباط الاحتياط ، وتطبيق ما تقدم على حالة السيد / ، فانه يبين من الأوراق أنه جند بالقوات المسلحة كضابط احتياط اعتبارا من ١٩٧٤/١٠/٣٠ وانتهت خدمته العسكرية الالزامية في ١٩٧٥/١١/٣٠ الا أنه استبقى بالخدمة كضابط احتياط حتى ١٩٧٦/٨/٣١ دون أى فاصل زمنى ومن ثم فان حساب هذه المدة له في مدة خدمته المدنية في أدنى درجات التعيين يتقيد بقيد الزميل وهو — حسبما يبين من القرار رقم ٤٨٩ لسنة ١٩٨٦ — الحاصل على ذات مؤهله والمعين قبله برئاسة الجمهورية والذي ترجع أقدميته في

الدرجة الثالثة التخصصية الى ١٩٧٥/٥/٦ ومن ثم يحق للسيد المعروضة حالته ضم مدد خدمته العسكرية بمراعاة قيد الزميل اى بحيث ترجع اقدميته في الدرجة انثالثة التخصصية ائى ١٩٧٥/٥/٦ تأيلا لزميله المعين قبله في رئاسة الجمهورية . وتبعاً لذلك يكون ضم مدة خدمة السيد المعروضة حالته كاملة بموجب القرار رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٨٨ دون انتقيد بالزميل المذكور قد خالف صحيح حكم القانون ، اما عن مشروعية ما تضمنه هذا القرار من تعديل اقدمية المعروضة حالته بالدرجة الثانية — نتيجة ضم مدة خدمته العسكرية دون مراعاة قيد الزميل ، فانه فضلا عن وجوب مراعاة هذا القيد ، فان افتاء هذه الجمعية قد استقر على أن حساب مدة الخدمة العسكرية لا يكون الا في أدنى درجات التعيين دون غيرها فاذا ما عين المجند وطبق في شأنه نص المادة ٤٤ من القانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٨٠ وكانت نتيجة هذا التطبيق أن ضمت له الخدمة العسكرية كلها او بعضها او لم تحسب له بالمرّة بسبب قيد الزميل ، فانه يكون قد استنفذ حقّه المقرر قانونا ولا يجوز له أن يطالب اعادة حسابها عند تعيينه مرة اخرى او نقله الى جهة اخرى بما يقتضى القول بتطبيق هذا المبدأ ايضا اذا ما وفى زميله ترقية عادية قبله فلا يجوز له أن يطلب ملاحقته له او تعديل تاريخ ترقينه العادية تبعاً لادمية زميله المرتبة على ترقيه او يسبقه في هذه الترقية .

ولما كان الثابت من الاوراق ان ترقية المعروضة حالته الى الدرجة الثانية اعتباراً من ١٩٨٤/٦/١ بالقرار رقم ٨٠٦ لسنة ١٩٨٤ قد تمت استناداً الى اقدميته الصحيحة في الدرجة الثالثة التى ترجع الى ١٩٧٥/٥/٦ بمراعاة قيد الزميل فان تعديل اقدميته هذه بموجب القرار رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٨٨ فضلا عن انعدام سببها تكون قد تمت بالمخالفة لصحيح حكم القانون . لعدم جواز اجراء هذا التعديل على اساس ترقية زميله ترقية عادية في تاريخ سابق وذلك على الوجه المتقدم بيانه .

لذلك :

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم مشروعية القرار رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٨٨ فيما تضمنه من ضم مدتى الخدمة العسكرية الالزامية والاحتياط كاملة للمعروضة حالته دون مراعاة قيد الزميل وما ترتب على ذلك من تعديل لاقدميته فى الدرجة الثانية وذلك على النحو المبين بالاسباب .

(ملف رقم ٧٧٠/٢/٨٦ جلسة ١٩٨٩/٤/٥)

الفرع الثانى الترقية

قاعدة رقم (٢٣٩)

المبدأ :

اعطى المشرع ضباط الاحتياط افضلية عند الترقية بالاختيار اذا تساوى مع المرشحين لهذه الترقية من غير ضباط الاحتياط — يشترط لاعمال هذه الأفضلية ان يكون ضابط الاحتياط متساويا مع المرشحين فى مرتبة الكفاية والأقدمية فى الدرجة المرقى منها هذه الأقدمية تتحدد عند اتحاد تاريخ الترقية على أساس الأقدمية فى الدرجة او الفئة او المستوى الوظيفى السابق — أساس ذلك : — ما جرت به قوانين التوظيف المتعاقبة — اثر ذلك : — اذا تأخر ترتيب ضابط الاحتياط فى أقدمية الدرجة المرقى منها عن غيره من ليسوا ضابط احتياط فليس له ان يستند الى تلك الأفضلية لتخطيهم فى الترقية . وليس له ان يطعن فى قرارات ترقيتهم متى جرت فى ضوء ضوابط الترقية المقررة قانونا — أساس ذلك : — ان الأفضلية المقررة لضباط الاحتياط عند الترقية لا يقصد بها اهدار ضوابط الترقية الأخرى التى تحكم المفاضلة بين المرشحين ومنها الاعتداد عند التساوى فى درجة الكفاية والأقدمية .

المحكمة :

ومن حيث أنه بالنسبة للطعن على القرار الصادر من رئيس مجلس الدولة رقم ١٩٥ لسنة ١٩٧٧ بالترقية الى الفئة ٨٧٦ / ١٤٤٠ بالمستوى الأول من المجموعة النوعية لفئات الوظائف التنظيمية والإدارية بمجلس الدولة ، فحيث صدر هذا القرار فى ظل العمل بأحكام نظام العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام ، وتقضى المادة ١٥ من هذا النظام على أن تكون الترقية الى الوظائف التى يبدأ رطبها بمبلغ ٨٧٦ جنيها سنويا وما يعلوها

من وظائف بالاختيار وأنه يشترط للترقية بالاختيار أن يكون العامل من بين
الحاصلين على تقرير ممتاز في السنتين الاخيرتين ثم من بين الحاصلين على
تقدير جيد بالأقدمية في ذات مرتبة الكفاية .

ومن حيث أن الثابت أن أقدمية المطعون ضده في الدرجة المرقى اليها
ترجع الى ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٧١ بينما ترجع أقدمية المطعون على
ترقيته الى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٢ ولم تنكر جهة
الادارة أن تقارير كفاية المطعون ضده بتقدير ممتاز ، ومن ثم يكون تخطيه في
الترقية الى الفئة ٨٧٦ / ١٤٤٠ على غير سند من القانون ويتعين والحالة
هذه إلغاء القرار المطعون فيه فيما تضمنه من تخطيه في الترقية الى
هذه الفئة .

ومن حيث أنه — لا حجة لما تذهب اليه الجهة الادارية من الاحتجاج
بنص المادة الثالثة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين
المدنيين بالدولة والقطاع العام والتي تقضى بأنه لا يجوز الاستناد الى
الأقدميات التي يرتبها ذلك القانون للطعن في القرارات الادارية الصادرة
قبل العمل به ، اذ أن الخطر الوارد بهذه المادة مقصور على القرارات التي
صدرت قبل العمل بذلك القانون وليست القرارات التي تصدر بعد العمل
به . والقرار المطعون فيه قد صدر بعد العمل بالقانون المشار اليه .

ومن حيث أنه متى كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قدس قضي
بما تقدم فيكون قد أصاب الحق في قضائه مما يتعين معه رفض الطعن في
هذا الشق من الحكم .

ومن حيث أنه بالنسبة للطعن على الحكم المشار اليه بمخالفته لاحكام
المادة ٦٨ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ في شأن خدمة ضباط الاحتياط
بالقوات المسلحة المعدلة بالقانونين ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ ، ١٩ لسنة ١٩٦٥
فحيث تقضى المادة المشار اليها بأنه استثناء من احكام قوانين التوظيف يكون

لضباط الاحتياط الأفضلية عند التعيين أو الترقية بالاختيار في الوظائف العامة إذا تساوى مع المرشحين من غير ضباط الاحتياط .

وحيث تقرر هذه المادة أفضلية ضباط الاحتياط عند الترقية بالاختيار إذا تساوى مع المرشحين لهذه الترقية من غير ضباط الاحتياط ، وهى على هذا تقتضى لأعمال مقتضاها بتقديم هؤلاء الضباط على غيرهم من المرشحين للترقية أن يكونوا متساويين معهم فى مرتبة الكفاية وفى الأقدمية فى الدرجة المرقى منها ، وهذه الأقدمية تتحدد عند اتخاذ تاريخ الترقية إليها على أساس الأقدمية فى الدرجة أو الفئة أو المستوى الوظيفى السابق وذلك على ما جرت به قوانين التوظيف المتعاقبة ومن ثم إذا ما تأخر ترتيب ضباط الاحتياط فى الترقية فى أقدمية الدرجة المرقى منها عن غيره ممن ليسوا من ضباط الاحتياط من شاغلها الإكفاء فليس له أن يستند إليها ليقول بلزوم تخطيطهم فى الترقية إذا كانت الإدارة قد جرت فيها على أساس ما هو مقرر فى مثلها من أن الترقية بالاختيار تجد حدها الطبيعى إذا رؤى ترقية الأحدث — فى أن يكون أكفأ من الأقدم وأما عند التساوى فى درجة الكفاية فتكون الترقية بمراعاة الأقدمية فيما بين المرشحين وهذه الأقدمية من عناصر المفاضلة وضوابطها وفقا للقواعد العامة ، وحكم المادة ٦٨ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه لا يقتضى مخالفة هذا المبدأ العادل فالقصد منه هو مجرد حماية الموظف ضابط الاحتياط من التخطى عند إجراء الترقية بالاختيار على أساس المفاضلة بين المرشحين لها ولم يقصد به إهدار الضوابط والأحوال التى تحكم هذه المفاضلة ومنها الاعتداد عند التساوى فى درجة الكفاية بين المرشحين بالأقدمية .

ومن حيث أنه متى كان الثابت من الأوراق أن أقدمية المطعون ضده فى الدرجة الأولى ترجع الى ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٧٩ طبقا لقرار رئيس مجلس الدولة رقم ٤٩١ لسنة ١٩٧٩ . إلا أنه وقد أرجعت أقدميته فى هذه الدرجة الى تاريخ صدور قرار رئيس مجلس الدولة رقم ١٩٥ لسنة ١٩٧٧ ، بتاريخ أول يمينه سنة ١٩٧٧ ريثك بدخلى الحكم المطعون فيه

والذى اصاب الحق في قضائه في هذا الخصوص على ما سبق بيانه ، ومن ثم فهو يتحدد في اقدمية هذه الدرجة المطعون على ترقيته ، ومن ثم يتعين الرجوع الى اقدمية كل منهما في الدرجة السابقة وهى الدرجة الثانية طبقا لحكم المادة ٦٤ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وانتى تقضى بأنه اذا كان التعيين متضمنا ترقيته اعتبرت الاقدمية على اساس الاقدمية في الدرجة السابقة .

ولما كان اثبات من الأوراق ان المطعون ضده قد رقى الى الدرجة الثانية في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧١ وارجعت اقدميته في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٦٩ تطبيقا لاحكام القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٠ في حين ان المطعون على ترقيته رقى الى الدرجة الثالثة في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٦٨ وأرجعت اقدميته فيها الى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٦٦ ، ومن ثم فان المطعون على ترقيته انسيد / يكون هو الاقدم ، ويكون القرار الصادر من نائب رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٢٣٠ لسنة ١٩٨١ بترقيته الى درجة مدير عام قد صدر سليما متفقا مع احكام القانون اذ لا يكون هناك مجال لاعمال المادة ٦٨ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ على ما سلف بيانه .

ومن حيث انه متى كان الامر كما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بخلاف ذلك في هذا الشق من ادعوى ومن ثم يتعين الغاؤه ورفض طلب المدعى انشاء قرار نائب رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٢٣٠ لسنة ١٩٨١ فيما تضمنه من تخطيه في الترقية الى درجة مدير عام .

ومن حيث ان كلا من طرفي النزاع قد خسر بعضا من طلباته ومن ثم يتعين التزامهما المصروفات مناصفة بينهما .

ومن حيث انه لما تقدم يتعين الحكم بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه الغاء الحكم المطعون فيه فيما قضى به من انشاء قرار نائب رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٢٣٠ لسنة ١٩٨١ ويرفض طلب الغاء هذا القرار والزمته طرفي النزاع المصروفات مناصفة بينهما .

(طعن ٣٠٦٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٦/٣/٢٠)

الفرع الثالث

احتفاظ ضابط الاحتياط عند استدعائه
بأية مزايا مالية مقررة لزملائه

قاعدة رقم (٢٤٠)

المبدأ :

يحفظ ضابط الاحتياط عند استدعائه بأية مزايا مقررة لزملائه — يستبعد من ذلك المبالغ التي استحققت لبعض العاملين عن جهد خاص بتكليف بذلوه بتكليف خاص بأعمال محددة في أوقات معينة ولم يكن هذا الاستحقاق من مقتضيات الوظيفة الأصلية — أساس ذلك : أنه يفرض بقاء ضابط الاحتياط في وظيفته وعدم استدعائه لم يكن ثمة ما يلزم جهة الإدارة بأن تمهد إليه بأعمال خارج نطاق عمله الأصلي مما يستحق عنها بعض الأجور والمكافآت — الاستدعاء في هذه الحالة لا يمكن أن يكون هو السبب في حرمانه من مثل هذه المبالغ .

الحكمة :

ومن حيث أن الطعن يقوم على أن المستدعى بالقوات المسلحة لا يمنح الأجر الإضافي سواء كان في شكل مكافأة أو حافز انتاج إلا إذا كان يصرف لجميع العاملين بصفة شاملة ومنتظمة .

ومن حيث أن المادة ٣١ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ — معدلا بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ — تنص على أن تتحمل كل من دوائر الحكومة والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها كامل رواتب وتعويضات وأجور مكافآت والامتيازات الأخرى للمستدعين منها لضابط احتياط عن مدة دعوتهم للخدمة بالقوات المسلحة . وجاء بالذكر الإيضاحية أنه رؤى تعديل

نص المادة ٣١ بما يكفل حسم الخلافات في التفسير التي ثارت بشأن تطبيقها . . كما أكد أن المقصود بالرواتب والتعويضات والأجور كامل الميزات المالية المقررة للضابط في وظيفته المدنية فلا يجوز أن يكون استدعائه لخدمة القوات المسلحة سببا في انقاص شيء منها .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة جرى بأن تطبيق هذا النص يجب أن يتم بحيث لا يستبعد من مستحقات المستدعى كضابط في وظيفته الأصلية أى عنصر من مقرراتها المالية أيا كانت طبيعته وأساس استحقاقه . أما إذا كانت المبالغ قد استحققت لبعض العاملين من جهد خاص بذلوه بتكليف خاص بأعمال محددة ، وفي أوقات معينة ، ولم يكن هذا الاستحقاق من مقتضيات الوظيفة الأصلية ، فإن وصف الميزة المالية المقررة للوظيفة المدنية ينحصر عن هذه المبالغ — وبالتالي فلا يستحق المستدعى كضابط احتياط لشيء منها . لأنه يفرض بقائه في الوظيفة المدنية وعدم استدعائه فلم يكن ثمة ما يلزم الجهة الإدارية بأن تعهد إليه بأعمال خارج نطاق عمله الأصلي مما تستحق عن أدائها بعض الأجور والمكافآت . ومن أجل ذلك فإن استدعائه كضابط احتياط لا يمكن أن يكون هو السبب في حرمانه من مثل هذه المبالغ .

ومن حيث أنه في خصوص الطعن المائل فائتبت من أوقائع أن المبالغ التي يطالب المدعى بأحقاقه لها لا تخرج في مجملها عن كونها من قبيل المبالغ التي استحققت لبعض العاملين بإدارة الميزانية من أعمال كلفوا بها خارج نطاق العمل الأصلي للوظيفة . ولم يكن صرف هذه المبالغ من النعموم والشعول على نحو يمتد إلى جميع العاملين بهذه الإدارة دون تفرقة بين من كلف بجهد خاص وبين من لم يكلف ، فمن ثم فإن هذه المبالغ لا يلحقها وصف المزايا المالية للتوظيفة وبالتالي فلا يكون للمدعى أصل حق في المطالبة بصرفها له إبان استدعائه كضابط احتياط لخروجها من نطاق المادة ٣١ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قضى بغير هذا النظر ، فمن ثم فإن هذا الحكم يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتاويله ، مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المطعون فيه وبرفض الدعوى وإلزام المدعى المصرونات .

(طعن ١٩٤٣ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٧/١٢/٦)

قاعدة رقم (٢٤١)

المبدأ :

المادة ٣١ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ في شأن قواعد خدمة الضباط الاحتياط بالقوات المسلحة بمعدلة بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ مفادها — تتحمل كل من دوائر الحكومة والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها كامل رواتب وتعويضات وأجور ومكافآت والميزات الأخرى للمستدعين منها لضباط احتياط عن مدة دعوتهم للخدمة بالقوات المسلحة — القانون رقم ٩ لسنة ١٩٧٢ أضاف إلى الميزات التي يحتفظ بها ضابط الاحتياط عن مدة استدعائه للخدمة في القوات المسلحة مكافآت وحوافز إنتاج بذات النسب التي يحصل عليها زملاؤه الذين يسهمون في زيادة الإنتاج بصفة فعلية .

المحكمة :

ومن حيث أن القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ في شأن قواعد خدمة الضباط الاحتياط بالقوات المسلحة ينص في المادة ٣١ منه بمعدلة بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ على أن تتحمل كل من دوائر الحكومة والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها كامل رواتب وتعويضات وأجور ومكافآت والميزات الأخرى للمستدعين منها لضباط الاحتياط عن مدة دعوتهم للخدمة بالقوات المسلحة .

ومن حيث أنه قد صدر القانون رقم ٩ لسنة ١٩٧٢ وأضاف إلى المزايا التي يحتفظ بها ضابط الاحتياط عن مدة استدعائه للخدمة في القوات

المسلحة مكافآت وحوافز انتاج بذات النسب التي يحصل عليها زملاؤه الذين يسهمون في زيادة الانتاج بصفة فعلية .

ومن حيث أنه عن استحقاق المدعى الأجور الإضافية والمكافآت التشجيعية التي كانت تصرف لاقترانه بالجامعة ، فان البادىء من الأوامر التنفيذية التي أودعتها جامعة الأزهر بحافظة مستندات أمام محكمة القضاء الإدارى أن بنود الأجور الإضافية والمكافآت الشجعية في السنوات التي تبدأ من سنة ١٩٧٩ انها بنود غير ثابتة ، أو محددة بقدر معين ، فقد تراوحت بين ١٠ ٪ و ٣٠ ٪ من المرتب ، وقيدت بعدم تجاوز آئند ، وحددت مبالغ معينة لأشخاص وردت اسمائهم فى الأوامر التنفيذية المشار اليها الأمر الذى يستفاد منه أن صرف الأجر الإضافى والمكافآت التشجيعية لم يكن صرفه مطردا مستمرا على قواعد ثابتة بل كان منوطا بسلطة الجهة الادارية ترخص فيها حسب قيمة البند الذى كان يتغير عاما بعد عام ويلتالى لم يكن من الشمول والعموم الذى يجعله مستحقا لجميع اقترانه كى يستحقه بالتبعية ووفقا لنص القانون ، ومتى كان ذلك فانه لا محل لالزام جامعة الأزهر بدفع اجور اضافية او مكافآت تشجيعية للمدعى من مدة استدعائه للخدمة بالقوات المسلحة .

(طعن ٨١٥ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٩١/٣/١٧)

ضريبة

—

ضريبة

الفرع الأول - الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية .

الفرع الثانى - الضريبة على المرتبات .

أولا - عدم الخضوع للضريبة .

ثانيا - الخضوع للضريبة .

ثالثا - اداء الضريبة يكون بالعملة المصرية .

رابعا - المقصود بعبارة السنة الواردة بالمادة ٥٩ من قانون الضرائب على الدخل .

الفرع الثالث - الضريبة على شركات الاموال .

الفرع الرابع - الضريبة على الأرض الفضاء .

الفرع الخامس - الضريبة على الأطنان .

أولا - عدم الخضوع للضريبة .

ثانيا - الخضوع للضريبة .

ثالثا - شروط رفع الضريبة .

الفرع السادس - الضريبة على العقارات المبنية .

أولا - خضوع الأرض الفضاء التى تعد فى حكم العقارات المبنية

للضريبة على العقارات المبنية .

ثانيا - مناط استحقاق رسم السجل العينى المنصوص عليه فى

الفقرتين ٣ ، ٤ من المادة ٣ من القانون رقم ٥٦ لسنة

١٩٧٨ .

الفرع السابع - ضريبة الدمغة .

أولا - الخضوع للضريبة .

ثانياً — الاعفاء من رسم الدفعة افسى .

ثالثاً — حدود سلطة رئيس المأمورية .

الفرع الثامن — ضريبة الملاهى .

الفرع التاسع — الضريبة والرسوم الجمركية على السيارات .

أولاً — سيارات اليجوزين .

ثانياً — السيارات المخزنة فى المنطقة الحرة الخاصة .

الفرع العاشر — الضريبة الجمركية .

الفرع الحادى عشر — الضريبة على الاستهلاك .

أولاً — مناط استحقاق الضريبة .

ثانياً — تحديد سعر آلمعة لا علاقة له بخضوعها او عدم خضوعها للضريبة .

ثالثاً — الخضوع للضريبة .

رابعاً — عدم الخضوع للضريبة .

خامساً — التظلم من خضوع السلعة للضريبة .

الفرع الثانى عشر — مسائل متنوعة .

أولاً — الضريبة لا تفرض الا بقانون .

ثانياً — ولاية محاكم مجلس الدولة بمنازعات الضرائب .

ثالثاً — الاستهلاكات الاضافية المنصوص عليه فى المائتين ٢٤ و ١١٤

من قانون الضرائب على الدخل رقم ٥٧ لسنة ١٩٨١ لا يعتبر

اعفاءاً ضريبياً قائماً بذاته .

الفرع الأول

الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية

قاعدة رقم (٢٤٢)

المبدأ :

شمول الإعفاء القصوى عليه في المادة ٢٢ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ بشأن الضرائب على الدخل المشروعات المتخذة شكل منشأة فردية لإنتاج الدواجن وحظائر المواشي .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ١٩٨٧/٥/٢٠ فقبين لها أن المشرع في القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية المعدل بالقانون رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٥٩ أعفى في مادته رقم ٤٠ من ضريبة الأرباح التجارية والصناعية المنشآت التي تقوم بتربية المواشي أو النحل أو الدواجن أو تفريخها إذا لم تكن متخذة شكل الشركات المساهمة ، وعند تعديل هذه المادة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبية أطلق المشرع الإعفاء من ضريبة الأرباح التجارية والصناعية بالنسبة لجميع المشروعات الجديدة التي تقام بعد تاريخ العمل بالقانون المذكور وتقوم باستغلال حظائر تربية المواشي أو الدواجن أو تفريخها لمدة خمس سنوات تبدأ اعتباراً من أول سنة ضريبية تالية لبداية النشاط ، كما أعفى المشروعات القائمة وقت العمل بهذا القانون من الضريبة لمدة ثلاث سنوات اعتباراً من أول سنة ضريبية تالية لتاريخ العمل بهذا القانون ، وبالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ بشأن الضرائب على الدخل المعمول به فيما يتعلق بأحكام الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية اعتباراً من السنة الضريبية ١٩٨١ ألغى المشرع القانون رقم ١٤

لسنة ١٩٣٩ المشار اليه والقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ فيما عدا المواد ٢٥ و ٢٦ مقرة أولى و ٢٩ و ٣٠ و ٢١ منه وخصص الكتاب الأول من هذا القانون للضرائب على دخول الأشخاص الطبيعيين وما يلحق بها وخصص الكتاب الثانى منه للضريبة على أرباح شركات الاموال وقد نصت المادة ١٤ من الكتاب الأول فى البلب الثانى الخاص بضريبة الارباح التجارية والصناعية على أن « تسرى هذه الضريبة على أرباح كل منشأة مشتغلة فى مصر متى كانت متخذة شكل منشأة فردية ، وكذلك أرباح اشريك المتضامن فى شركات الاشخاص والشريك فى شركات الواقع ، كما تسرى الضريبة على حصة الشركاء الموصيين فى شركات التوصية البسيطة » ونصت المادة ٢١ منه ذات البلب على أن « ثانيا : — تسرى الضريبة على الارباح انسانجة من مشروعات استغلال حظائر تربية الدواجن او تفريخها آليا ، ومن مشروعات استغلال حظائر تربية الدواب وحظائر المواشى وتسمينها » ونصت المادة ٢٣ الواردة فى الفصل الثالث من ذات الباب على أن « يعنى من الضريبة ثلثا : — أرباح شركات الانتاج الدواجن وحظائر المواشى وتسمينها وشركات مصايد الاسماك وذلك على النحو التالى :

١ — المشروعات التى كانت قائمة وقت العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبية ، ويستمر اعفاؤها للعدة اللازمة لاستكمال مدة الثلاث سنوات المنصوص عليها فى ذلك القانون .

٢ — المشروعات التى اقيمت بعد العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه وكذلك المشروعات التى تقام بعد تاريخ العمل بهذا القانون تعفى لمدة خمس سنوات اعتبارا من تاريخ مزاولة النشاط » .

وقد تضمن الكتاب الثانى من القانون المذكور الخاص بالضريبة على أرباح شركات الاموال نطاق هذه الضريبة اذ نصت المادة ١١١ منه

على أن « تفرض ضريبة سنوية على صافي الأرباح الكلية لشركات الأموال المستتلفة في مصر أيا كان الغرض منها ، وتسمى الضريبة على :

١ — شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم وشركات ذات المسؤولية المحدودة » وتضمن الباب الثالث من الباب المذكور الاعفاء من الضريبة فنصت المادة ١٣٠ على أن يعفى من الضريبة ما يلي : . . .
أرباح شركات انتاج الدواجن وحظائر المواشي وتسمينها وشركات مصائد الأسماك وذلك على النحو التالي :

(أ) الشركات التي كانت قائمة وقت العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه يستمر اعفاءها المدة اللازمة لاستكمال مدة الثلاث سنوات المنصوص عليها في هذا القانون .

(ب) انشركات التي أقيمت بعد العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه وكذلك الشركات التي تقام بعد تاريخ العمل بهذا القانون تعفى لمدة خمس سنوات اعتبارا من تاريخ مزاولة النشاط .

وتبين مما تقدم أن المشرع بعد أن كان في التشريعات السابقة على القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المشار اليه يخضع أرباح شركات الأموال ودخول الأشخاص الطبيعيين وتلك المتحصلة عن حصصهم في شركات الأشخاص للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ويسعر واحد أمرد في القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ ضريبة خاصة بسعر خاص على أرباح شركات الأموال واختص دخول الأشخاص الطبيعيين وتلك الناتجة عن حصصها في شركات الأشخاص بالضريبة على الأرباح التجارية والصناعية، وعلى ذلك وإذا كان المشرع قد أعفى أرباح شركات الأموال وهي شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة العاملة في الانتاج الدواجن وحظائر المواشي وتسمينها من الضريبة على أرباح شركات الأموال بالقيود والحدود الواردة في المادة ١٢٠ سالفه

البيان ، وبالنسبة لشركات الأشخاص فإن الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية المقبوضة على أرباح هذه الشركات لا تفرض باسمها وإنما تفرض على أرباح الشريك المتضامن في شركات الأشخاص وفي شركات الواقع ، كما تسرى الضريبة المذكورة على حصة الشركاء الموصين في شركات التوصية البسيطة وفقا لنص المادة ١٤ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١. سلفة البيان ، وعلى ذلك فإن ضريبة الأرباح التجارية لا تفرض على أرباح الشركة بل على أرباح الشركاء بحسب نصيبه وحصته في الشركة ومن ثم فلا تسرى هذه الضريبة على شركات الأشخاص منظورا إليها ك شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية الشركاء كما هو الحال في شركات الأموال ، وبالتالي فإذا كان المشرع قد جمع في نص المادة ٣٣ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ عند بيان النشاط المعنى من ضريبة الأرباح التجارية بين لفظي « الشركات » و « المشروعات » فإن الهدف من ذلك شمول الاعفاء لأرباح النشاط سواء اتخذ شكل شركة من شركات الأشخاص أو كشكل منشأة فردية ، ولا وجه للقول بقصر نطاق الاعفاء على المنشآت المتخذة شكل شركة من شركات الأشخاص لأن ذلك القول يفترض خضوع أرباح شركات الأشخاص للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية على خلاف صريح نص القانون الذي لا يخضع هذه الأرباح لتلك الضريبة وإنما يخضع لها حصص الشركات كما يؤدي الى تجاهل ما فعله المشرع في البندين ١ و ٢ من المادة المذكورة عندما تكلم عن المشروعات التي كانت قائمة وقت العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ وذلك التي أقيمت بعد العمل به وكذلك التي تقام بعد تاريخ العمل بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ استخدم المشرع لفظ « المشروعات » وهو لفظ أعم من لفظ الشركات ويتسع ليشمل المنشآت والمشروعات الفردية الأمر الذي يعنى أن المشرع قد سوى في الاعفاء المشار إليه في المادة ٣٣ بين أرباح المشروعات المتخذة شكل شركة من شركات الأشخاص وتلك المتخذة شكل منشأة فردية، ومن ناحية أخرى فإن القول بقصر ذلك الاعفاء على المشروعات المتخذة شكل شركة من شركات الأشخاص يعنى أن المشروعات الفردية التي استحدثت

الاعفاء بموجب القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ ولم تستكمل مدته في تاريخ العمل بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ — لا تستمر في التمتع بالاعفاء حتى نهاية مدته طالما أنها ليست متخذة شكل شركة وذلك بالخالفه لصريح نص المادة ٣٣ المشار إليها التي قضت باستمرار هذا الاعفاء حتى اكتمال مدته .

لذلك :

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى شمول الاعفاء المنصوص عليه في المادة ٣٣ من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٨١ المشار اليه للمشروعات المتخذة شكل منشأة فردية لانتاج الدواجن وحظائر المواشي .

(ملف ٣٥٣/٢/٣٧ جلسة ١٩٨٧/٥/٢٠)

قاعدة رقم (٢٤٣)

المبدأ :

عدم خضوع تأجير مكتب مفروش مقرا للجنة الدولية لـاء ايب
الأحدر لحكم المادة ٢٠ من قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون
رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ٥ من يناير سنة ١٩٨٢ فاستبان لها أن تأجير وحدة مفروشة يعد بحسب الأصل عملا مدنيا لا يخضع لضريبة الأرباح التجارية والصناعية وإذا كان المشرع قد ارتأى رغم ذلك اخضاع التأجير في حالات معينة لتلك الضريبة بما نص عليه في المادة ٢٠ من قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ من أنه « تسرى الضريبة على الأرباح الناتجة من تأجير أكثر من وحدة سكنية مفروشة أو وحدة سكنية مفروشة أو جزء منها سواء كانت

معدة للسكن أو لمزاولة نشاط تجارى أو صناعى أو أى نشاط آخر مما يخضع للضريبة على أرباح المهن غير التجارية » فان هذا الخضوع مقصور على الحالات التى أوردها النص صراحة وهى تأجير وحدة مفروشة لاستخدامها فى أغراض السكنى أو لمزاولة نشاط تجارى أو صناعى أو أى نشاط آخر مما يخضع للضريبة على أرباح المهن غير التجارية ، ولا يمتد بطريق القياس أو التوسع فى التفسير الى حالات تأجير وحدة مفروشة لغير الأغراض التى تضمنها النص المشار اليه اذ القاعدة أن النص الاستثنائى لا يجوز التوسع فى تفسيره أو القياس عليه وما ثبت على خلاف القياس فغيره لا يقاس عليه

لما كان ذلك وكان تأجير الوحدة المفروشة فى الحالة المعروضة لاتخاذها مقرا للجنة الدولية للصليب الأحمر لا ينفرج فى احدى الحالات التى اخضع النص المشار اليه الايراد المتحقق منها للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية فمن ثم لا مناص من القول بعدم خضوعها لتلك الضريبة اضافة الى انه مما لا يبنى أن يغيب عن الاعتبار أن مثل هذا التأجير انما قد يرمى لدى تقدير اجرة المفروض فيه انه مما ينأى اصلا عن الخضوع للضريبة آنفة البيان .

لذلك :

انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى عدم خضوع تأجير مكتب مفروش مقرا للجنة الدولية للصليب الأحمر لحكم المادة ٢٠ من قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ (ملف ٤١٦/٢/٣٧ — جلسة ١/٥ / ١٩٩٢)

قاعدة رقم (٢٤٤)

المبدأ :

تطبيق المادة ٥٢ من قانون الضريبة على الدخل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ على المبالغ التى حصلت لحساب ضريبة الأرباح التجارية والصناعية بزيادة بطريق الخصم من الجيع على الضريبة المستحقة .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٨٦/٣/١٩ فاستعرضت نص المادة ٤٣ من قانون الضرائب على الدخل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ من أن « على مصلحة الضرائب أن تخطر الممول بالتنبيه بصدور الورد خلال ستين يوما من تاريخ موافقة الممول على تقديرات المسامورية أو صدور قرار لجنة الطعن أو حكم من المحكمة الابتدائية . وعلى المصلحة أن ترد الى الممول من تلقاء ذاتها المبالغ التى تكون قد وردت اليها بالزيادة على الضريبة المستحقة عليه وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ اخطاره بالتنبيه بصدور الورد والا استحق عليها مقابل تأخير يعادل سعر الفائدة المعلن من البنك المركزى المصرى على الودائع النقدية ابتداء من نهاية مدة الثلاثين يوما حتى تاريخ الرد » . كما استعرضت نص المادة ٥٣ من أنه على الجهات المذكورة فى المواد من (٤٤) الى (٥٠) من هذا القانون توريد قيمة ما حصلته لحساب الضريبة المستحقة الى مصلحة الضرائب فى موعد أقصاه آخر ابريل واکتوبر وينابر من كل عام مع بيان تفصيلي بالمبالغ التى خصمت لحساب كل ممول من المولين المشاسار اليهم أو قبضت من كل منهم خلال الأشهر الثلاثة وذلك طبقا للاوضاع والاجراءات التى يصدر بتحديدھا قرار من وزير المالية . وعلى المصلحة أن ترد الى الممول من تلقاء ذاتها المبالغ المحصلة طبقا لنظم الخصم والاضافة والتحصيل تحت حساب الضريبة بالزيادة على الضريبة المستحقة من واقع اقراره المعتمد من محاسب وذلك خلال تسعة أشهر تبدأ من نهاية المهلة المحددة لتقديم الاقرار مالم تقم المسامورية باخطار الممول بعناصر ربط الضريبة خلال هذه الفترة والا استحق للممول مقابل تأخر يعادل سعر الفائدة المعلن من البنك المركزى المصرى على الودائع النقدية ابتداء من نهاية مدة التسعة الأشهر حتى تاريخ الرد » .

وتبينت الجمعية أن المشرع حدد مجال كل من النصين : فالمادة

٤٣. من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المشار اليه تعرض للاحكام العامة لرد المبالغ التى تكون قد وردت لمصلحة الضرائب بالزيادة على الضريبة المستحقة على الممول والتي سبق واداهها الى مأمورية الضرائب المختصة من واقع اقراره الضريبى فى الميعاد المحدد لاداء الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وهو قبل أول ابريل من كل سنة أو خلال ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية للممول . ولهذا الزم المشرع مصلحة الضرائب باخطار الممول بالتنبيه بصدور النود خلال ستين يوما من تاريخ موافقته على تقديرات المأمورية أو صدور قرار من لجنة الطعن أو حكم من المحكمة الابتدائية ، وأوجب عليها أن ترد الى الممول من تلقاء ذاتها المبالغ التى تكون قد وردت اليها بالزيادة على الضريبة المستحقة عليه خلال ثلاثين يوما من تاريخ اخطاره بالتنبيه بصدور النود ، والا استحق عليها مقابل التأخير ابتداء من نهاية مدة الثلاثين يوما حتى تاريخ الرد . أما المادة ٥٣ من القانون المذكور فتضمنت حكم المبدع التى تكون وردت لمصلحة الضرائب بالزيادة بمناسبة خصم الضريبة من المنبع وفقا لنظم الخصم والاضافة والتحويل : فوجب على مصلحة الضرائب أن ترد الى الممول من تلقاء ذاتها المبالغ المحصلة بالزيادة لحساب الضريبة المستحقة عليه من واقع اقراره الضريبى المعتمد من محاسب خلال تسعة أشهر تبدأ من نهاية المهلة المحددة لتقديم الاقرار ، ما لم تتم المأمورية باخطار الممول بعناصر ربط الضريبة خلال هذه الفترة ، والا استحق للممول مقابل التأخير ابتداء من نهاية التسعة أشهر حتى تاريخ الرد .

ومن حيث أن الواقعة المعروضة تدور حول قيام مصلحة الضرائب بتحويل مبالغ لحساب الضريبة عن طريق الخصم من المنبع . وزيادة المبالغ المحصلة على هذا الوجه على ذمة الضريبة المستحقة بمقدار ملزم جنيه ١١٩٨٢١٦ فيكون حكم المادة ٥٣ المشار اليه هو أن واجب التطبيق ، وتستحق الشركة المذكورة على المبلغ المحصل بالزيادة مقابل التأخير اعتبارا

من نهاية تسعة أشهر تبدأ من نهاية المهلة المحددة لتنعيم الإقرار ، ما لم تكن المأمورية قامت باخطار الشركة بعناصر ربط الضريبة خلال المدة المذكورة ، فتبدأ مدة التسعة أشهر من تاريخ هذا الاخطار ، وذلك الى تاريخ قيام المصلحة برد المبالغ الزيادة المستحقة .

فذلك :

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تطبيق المادة ٥٣ من قانون الضريبة على الدخل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ على المبالغ التى حصلت لحساب ضريبة الأرباح التجارية والصناعية بالزيادة بطريق الخصم من المنبع على الضريبة المستحقة على الوجه المبين فى الأسباب .
(ملف ٣٧/٢/٣٢١ - جلسة ١٩/٣/١٩٨٦)

الفرع الثانى الضريبة على المرتبات

أولا - عدم الخضوع للضريبة

قاعدة رقم (٢٤٥)

المبدأ :

عدم خضوع المبالغ التى تصرف من صناديق النذور الى العاملين
بوزارة الأوقاف والمساجد والأضرحة للضريبة على المرتبات .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى
والتشريع بجلستها المعقودة فى ٢٥ من يونيه ١٩٨٦ فتبينت ان المادة
١/٥٥ ، ٢ ، ٣ ، ٤ من قانون الضرائب على الدخل الصادر به القانون
رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ قضت بسريان ضريبة على المرتبات وما فى
حكمها والمهاميات والأجور والمكافآت والإيرادات المرتبة لدى الحياة
فيما عدا الحقوق التأمينية وكذلك مرتبات ومكافآت رؤساء وأعضاء
مجالس الإدارة مقابل العمل الإدارى ، وبذلك فوعاء هذه الضريبة هو
مقابل العمل أيا كان هذا العمل وكيفية أدائه ونوعه ، ما دام ذلك
المقابل يندرج تحت ما ورد بترك المادة .

ومن حيث أن أموال النذور لا تعدو أن تكون صفقة أو تبرعا وهى
بصريح ما تضمنه قرار وزير الأوقاف وشئون الأزهر رقم ٢٢ لسنة ١٩٧١
تعتبر من المتبرعات المشروط صرفها من المنبرعين فى شئون المساجد
والأضرحة طبقا لما هو مبين فى المادة الثانية من هذا القرار .

ومن حيث انه لا يغير من طبيعة اموال النذور على الوجه المسالفه
بيئاته ، أن تصرف منها مبالغ للعاملين بوزارة الأوقاف والمساجد والأضرحة،
وأن يتم هذا الصرف دوريا وطبقا للقواعد والأحكام التي فصلها القرار
الوزاري المشار اليه على نحو سنده ثبوت وصف العاملين بتلك الجهات
عند نشوء الاستحقاق في مبلغ من تلك الاموال ذلك ان ما يتقاضاه
العامل منها ليس مقابل لعمله في احدى الجهات المذكورة او مقابل لأدائه
غلا يعد مرتبا أو اجرا ، وانما يظل محتفظا بوصفه باعتباره من قبيل
الصحة والتبرع ، وبالتالي لا يندرج في الوعاء الذي بينه القانون
للضريبة على المرتبات .

لذلك :

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم
خضوع المبالغ التي تصرف من صناديق النذور الى العاملين بوزارة
الأوقاف والمساجد والأضرحة للضريبة على المرتبات .

(ملف ٣٣٥/٢/٣٧ — جلسة ١٩٨٦/٦/٢٥)

قاعدة رقم (٢٤٦)

المبدأ :

عدم خضوع المبالغ التي تؤدي الى العاملين بمصلحة الضرائب
عند احالتهم الى المعاش او الوفاة للضريبة على المرتبات وما في حكمها
مما تناوله المادة ٥٥ من قانون الضرائب على الدخل .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى
والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٠/١/١٩٩١ فاستبان لها ان المادة ٥٥
من قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ٢٥٧ لسنة ١٩٨١
المدخل بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٨٣ نصت على ان « تسرى الضريبة
على :

١ — المرتبات وما في حكمها والمأهيات والأجور والمكلفات والإيرادات المرتبة لدى الحياة فيما عدا الحقوق التأمينية التي تدفعها الحكومة المصرية ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة والصناديق الخاضعة للقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥. بإصدار قانون صناديق التأمين الخاصة والقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٨٠ بشأن أنظمة التأمين الاجتماعي الخاصة البديلة ، الى أى شخص سواء كان مقيما في مصر أو في الخارج .

ومفاد هذا النص أن الضريبة على المرتبات تسرى على ما تؤديه الحكومة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة للموظف من مرتب مقابل العمل الفعلى وما يؤدى اليه من مزايا نقدية وعينية كجزء لهذا المرتب ، كما تسرى الضريبة على ما يأخذ حكم المرتب من دفعات دورية وعلى ما يؤدى الى الموظف بصفة مستمرة من مكافآت عن أعمال لعمله الاصلى .

ومن حيث أن المادة الاولى من قرار مصلحة الضرائب رقم ١٦٦٥ لسنة ١٩٨٦ بشأن قواعد صرف حوافز زيادة الحصيلة تنص على أنه « تصرف حوافز زيادة الحصيلة للعاملين بمصلحة الضرائب طبقا للقواعد العامة والخاصة الآتية :

أولا — القواعد العامة :

ثانيا — القواعد الخاصة :

١ —

٤ — تصرف الحوافز لمن يتم انهاء خدمته في غير الطريق التقاديبى بواقع اثني عشر شهرا دفعة واحدة في الحالات الآتية :

— الاحالة الى المعاش لبلوغ السن القانونية .

— انتهاء الخدمة لعجز اللياقة الصحية .

— الاحالة الى المعاش المبكر وفقا لحكم المادة ٩٥ مكرر من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

— الاحالة الى المعاش للقيام بأحد المشروعات وفقا لأحكام المادة ٩٥ مكرر (١) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨

— الوفاة أثناء الخدمة ويصرف الحوافز في هذه الحالة للمستفيد بمنحة الوفاة طبقا لأحكام قانون التأمين الإجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٠ .

ومن حيث أن المبالغ التي تؤدي الى العاملين بمصلحة الضرائب بمقتضى القرار آنف البيان عند انتهاء خدمتهم في إحدى الحالات النصوص عليها في المادة الأولى المشار اليها لا يعدو وان يكون اضافة لما يستحقه العامل منهم عند ترك الخدمة من معاش أو مكافأة وهو يمنح دفعة واحدة ، ولا يعتبر مرتبا أو اجرا عن تلك المدة ، ولا في حكمه ولا مكافأة أو تعويضا اذ انه يتقاضى مرتبه ومكافأته عنها كاملة خلال مدة عمله ، وهو لا يتسم بما يتسم به المرتبات والأجور وما في حكمها والمكافأة التي عاناها نص المادة ٥٥ من قانون الضرائب على الدخل ، المشار اليه ، ولا تعويضا لانقضاء مقوماته ، وانما هو لا يعدو ان يكون التزاما التزمت به مصلحة الضرائب عندما يترك العامل بها الخدمة في إحدى الحالات سالفه الذكر وذلك باعطائه تلك الاضافة ، وما يصرف اليه بمقتضى قرارها ، المشار اليه ، ليس الا رأسمال يؤدي اليه مرة واحدة بمناى عن ان تواجهه الدورية أو تلحق به صفة الاستمرار فيأخذ ومن ثم حكم راس المال ، وما على مثله في القانون من ضريبة مرتبات .

ومن حيث انه اذ كان ما تقدم ، فان ما يؤدي الى العاملين بمصلحة الضرائب طبقا لقرارها المتقدم ، وفي الحالات المشار اليها به لا يخضع

للضريبة على المرتبات وما في حكمها مما يتناوله نص المادة ٥٥ من قانون
الضرائب على الدخل .

لذلك :

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم
خضوع المبالغ — في الحالة المعروضة — التي تؤدي الى العاملين
بمصلحة الضرائب عند احالتهم الى المعاش أو الوفاة للضريبة على
المرتبات .

(ملف ٤٢٠/٢/٣٧ — جلسة ١٩٩١/١٠/٩)

ثانيا - الخضوع للضريبة

قاعدة رقم (٢٤٧)

المبدأ :

مكافآت امتحانات النقل والامتحانات العامة للعاملين بوزارة التربية والتعليم المنصوص عليها في قرارات وزير التعليم رقمى ٣٦١ و ٣٨٢ لسنة ١٩٩٠ لا تختلف في طبيعتها وتكيفها القانونى السليم عن المقررة بقانون تنظيم الجامعات ولا تحت التنفيذ - لذلك يسرى عليها حكم المادة ٥٨ من قانون الضرائب على الدخل ويسرى عليها حكمها في خصوص تحديد القدر الذى تتناوله الضريبة منها .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٨/١٠/١٩٩٢ فاستبان لها أن المادة ٥٥ من قانون الضرائب على الدخل الصادر بقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ تنص على أنه « تسرى الضريبة (الضريبة على المرتبات) على :

١ - المرتبات وما في حكمها والمأهيات والأجور والمكافآت والإيرادات المرتبة لدى الحياة فيما عدا الحقوق التأمينية التى تدفعها الحكومة المصرية و وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة ... الى أى شخص سواء أكان مقيما في مصر أو في الخارج .

٢ - المرتبات وما في حكمها والمأهيات والأجور والمكافآت والإيرادات المرتبة لدى الحياة فيما عدا المعاشات التى تدفعها الشركات والمنشآت والجمعيات والهيئات الخاصة والمعاهد التعليمية والأفراد الى أى شخص مقيم في مصر أو الخارج عن خدمات أدت في مصر » . في حين تنص المادة ٥٨ من القانون ذاته على أنه : « فيما عدا ما ورد بالبند ٨ من المادة

(١) من هذا القانون يتحدد وعاء الضريبة على المرتبات على أساس مجموع ما يحصل عليه الممول من مرتبات وماهيات وأجور ومكافآت وبدلات وأيرادات مرتبة لدى الحياة فيما عدا المعاشات ما يكون ممنوحا له من المزايا التقاعدية أو المعيشية وذلك على الوجه الآتى :

١ —

٣ — لا تسرى الضريبة على المبالغ التى يتقاضاها العاملون كحوافز انتاج وذلك فى حدود ١٠ ٪ من الرتب أو المكافأة أو الأجر الأصلى وبشرط ألا تجاوز ٣٠٠٠ جنيه فى السنة . وتعتبر حوافز انتاج فى تطبيق أحكام هذا البند ما يلى :

(١) المبالغ المدفوعة من الحكومة . . . كحوافز انتاج طبقا للقوانين واللوائح المنظمة لها » .

واستظهرت الجمعية مما تقدم — وعلى ما سبق به افتاؤها بجلسة ٢٢/٥/١٩٩١ ملف رقم ٨٦/٤/١٩٨٨ — أن ما أطلق عليه القانون « حوافز انتاج » وقضى بعدم سريان الضريبة الا فيما يجاوز مقدارها الحدود التى عينها ، ليست الا مرتبات مما يدفع الى العاملين بالجهات المشار اليها أو حكمها ، وأن القانون لم يعرفها وإنما اكتفى بوصفها بأنها المبالغ التى يتقاضاها العاملون كحوافز انتاج وهو ما يجعل العبرة فى تحديدها بحقيقة الواقع من الأمر والسبب والباعث لادائها من تلك الجهات الى العاملين فيها طبقا للقوانين واللوائح المنظمة لشؤون العاملين فيها .

ومن حيث أن المادة الاولى من قرار وزير التعليم رقم ٣٦١ لسنة ١٩٩٠ بشأن مكافأة امتحانات النقل تنص على أن : « يمنح العاملون بالمدارس الرسمية وبالمدريات والادارات التعليمية بالمحافظات وبدوان علم الوزارة عن جميع أعمال امتحانات النقل المختلفة وغيرها من أعمال

بجميع مراحل التعليم على اختلاف نوعياتها مكافأة قدرها ثلاثون يوما .
كما نص المادة الأولى من قراره رقم ٣٨٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن مكافأة
الامتحانات العامة وتحرير الشهادات بوزارة التربية والتعليم على أن تكون
المكافآت التي تمنح عن أعمال الامتحانات العامة والامتحانات التي تعقد
في سفارات جمهورية مصر العربية بالخارج وامتحانات الطلاب الوافدين
وتحرير الشهادات وفقا للفئات الواردة باللائحة المرفقة » .

ومن حيث أن الجمعية العمومية بجلستها المشار اليها ارتأت أن
المكافآت المالية المنصوص عليها في قانون تنظيم الجامعات ولائحته
ومنها تلك التي تمنح عن أعمال الامتحانات من تصحيح وفحص بحوث
ومراتبة ومراجعة وملاحظة لاعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين
والمعيدين ومدرسي اللغات والمنتسبين للتدريس وسائر القائمين به
والعاملين من غيرهم من الخارج وكذلك العاملين من غير اعضاء هيئة
التدريس انما تتعلق بأعمال هي من أعمال وظائف هؤلاء الأصلية مما
يتقاضون مرتباتهم عنها ، وأنها مما يقومون به أو يكفون به بحكم
ذلك ، وأن تقرير منحهم تلك المكافآت — على اختلاف مسمايتها — زينة
على مرتباتهم الأصلية انما هو لحفزهم لبذل غاية الجهد واتصافه في أوقات
العمل الرسمية وغير الرسمية ، وكلها مما يجب تكريسه لوظائفهم ليؤدوا
أعمالهم على أكمل وجه وأوفر قدر منها حفزا لهم على اجادة العمل
واحسانه وتحمله وزيادة المنجز منه وذلك بقصد تحقيق الأهداف التي تقوم
عليها الجامعات وحسن أداء موظفيها لأعمالهم وكفائته وتماحه ، ومن ثم
لأنها ما منحت الا كحوافز انتاج بالمعنى الذي عناه واضع قانون
ضرائب الدخل في المادة ٥٨ منه ، ومن ثم يسرى عليها جميعا حكمها
في خصوص تحديد القدر الذي تتلوه القرية منها .

واذ كان الثابت فيما تقدم جميعا أن مكافآت امتحانات النقل
والامتحانات العامة للعاملين بوزارة التربية والتعليم المنصوص عليها في

قرارى وزير التعليم المشبار اليهما ، لا تختلف فى طبيعتها وتكوينها القانونى السليم عن تلك المقررة بقانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية وبالتالي يقتضى تطبيق ما انتهى اليه افتاء الجمعية فى شأن الجامعات وأعمال مقتضاه واعتبارها من حوافز الانتاج المنصوص عليها فى المادة ٥٨ من قانون الضرائب على الدخل ، ومن ثم يسرى عليها حكمها فى خصوص تحديد القدر الذى تتناوله الضريبة منها اذ لا تستقيم التفرقة فى الحكم بين تلك المكافآت فى الحالى ولا تنهض على صحيح سبب يظاهرها .

لذلك :

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تطبيق فتاها رقم ٥٢٥ فى ١٩٩١/٦/٣٠ ملف رقم ١١٨٨/٤/٨٦ بجلسة ١١٨٨/٥/٢٢ ، على العاملين بوزارة التربية والتعليم فيما يتعلق بمكافأة الامتحانات العامة والنقل .

(ملف ٢٥١/٤/٨٦ — جلسة ١٩٩٢/١٠/١٨)

قاعدة رقم (٢٤٨)

المبدأ :

خضوع المرتبات والمكافآت وما فى حكمها التى تصرف للعاملين المصريين بمشروع العلم والتكنولوجيا من اجل التمية للضريبة المقررة على المرتبات والاجور .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ١٩٩٠/٥/٢ فاستمرت فتاها السابقة الصادرة بجلسة ١٩٨٦/١٢/٣ التى انتهت للاسباب الواردة فيها الى خضوع الاجور والمكافآت التى تصرف للعاملين بمشروع بحث الخريطة الصحية لمصر من لواء النحة الامريكية للضريبة المقررة على المرتبات وما فى

حكمها وتبينت ان المادة ٥٥ من قانون الضرائب على الدخل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ تنص على أن « تسرى الضريبة على :

١ — المرتبات وما في حكمها والمساكنات والأجور والمكافآت والإيرادات المرتبة لمدى الحياة التى تمنعها الحكومة المصرية ووحدات الحكم المبنى والهيئات العامة ... الى أى شخص سواء كان مقيما فى مصر أو فى الخارج ... » .

ومناد ما تقدم ان الضريبة على الأجور والمرتبات المفروضة فى جمهورية مصر العربية تسرى على المرتبات وما فى حكمها من الأجور والمكافآت التى تؤدبها الحكومة المصرية أو الجهات المحددة بالنص الى أى شخص سواء كان مقيما فى مصر أو خارجها فمناط سريان هذه الضريبة أن تكون الحكومة المصرية أو إحدى الجهات الأخرى المنصوص عليها هى التى قامت بإداء تلك المرتبات وما فى حكمها باعتبارها الملتزمة أصلا بإدائها

ومن حيث انه يبين من استعراض احكام اتفاقية منحة مشروع العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية المبرمة بين جمهورية مصر العربية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية والصادر بالموافقة عليها رئيس الجمهورية رقم ٤١٤ لسنة ١٩٨٦ وكذا التعديل الاول الوارد عليها والصادر بالموافقة عليه أيضا القرار رقم ٢٠١ لسنة ١٩٨٨ أن الطرفين قد اتفقا على تنفيذ المشروع المشار اليه بغرض مساعدة مجمع العلم والتكنولوجيا المصرى فى حل مشاكل التنمية فى مصر والسيطرة عليها من خلال التكنولوجيا والبحث التطبيقى فى مجالات الصحة والإنتاجية والعلم والتكنولوجيا وذلك كما هو موضح بخصوص الاتفاقية وفقا للشروط والقيود الواردة بها والخطابات الملحقة بها والتى يتعهد بمقتضاها الممنوح بقبول المبالغ الذى يلتزم بإدائه له الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وفقا لنظام الدفع المحدد بالاتفاقية وان يلتزم بتعليمات الوكالة المشار إليها التى توجب ايداع

مبلغ المنحة في حساب خاص منفصل بدون فوائد باسم المشروع بينك مصر يتم الدفع فيه مباشرة من حساب الوكالة كما يلزم أيضا بأن يرد إليها أى مبالغ لم تصرف على المشروع تبقى في حوزته وان يعيد إلى الولايات المتحدة الأمريكية ما يكون قد تم شراؤه من أدوات أو مواد أو معدات لحساب المشروع من أموال المنحة ما لم تستغنى عنها الجهة الممولة .

ومن حيث أن هذه الاتفاقية قد أبرمت وفقا لشروط وقيود محددة وان الحكومة المصرية قد قبلت هذه الاتفاقية بشروطها وتم التصديق عليها من قبل مجلس الشعب ومن ثم فان المبلغ المقدم من الجهة الأمريكية الممولة يعتبر بمثابة المنحة المشروطة ويصبح — في حدود ما يتم صرفه منه — حقا خالصا للحكومة المصرية يجرى صرفه في نطاق الغرض المحدد له ووفقا للشروط والقيود المحددة بالاتفاقية .

وترتبيا على ما تقدم وبذ تعبير أموال المنحة المشار إليها ملكا للحكومة المصرية من وقت قبولها كما سلف البيان وان العاملين بمشروع العلم والتكنولوجيا المشار اليه انما يؤدون اعمالهم بهذا المشروع لمصلحة أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا ولا تربطهم أية علاقة تعاقدية بأجهة الممولة ومن ثم فان ما يتقاضونه من مرتبات واجور ومكافآت يعتبر مدفوعا من الحكومة المصرية ويخضع بالتالى للضريبة على المرتبات وما فى حكمها ولا يغير من ذلك ان ملحق الشروط النمطية المختصة المشروع قد نص فى السند (ب) { الخاص بالضرائب على اعفاء الاتفاقية والمنحة من أى ضريبة أو رسم مفروض طبقا للقوانين السارية فى اقليم الممنوح ذلك ان هذا الاعفاء انما ينصرف الى المنحة فى ذاتها بقصد عدم المساس بالأموال الممنوحة المقدمة وينبىء انه ليس فى تحصيل الضريبة المقررة على الاجور والمرتبات من العاملين بالمشروع الممول من ذلك المنحة أى مساس بها حيث ان عبء اداء تلك الضريبة انما يقع دائما على عاتق الملتزمين بها .

لذلك :

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى خضوع المرتبات والمكافآت وما فى حكمها انقى تصرف للعاملين المصريين من اموال المنحة المشار اليها للضريبة المقررة على المرتبات والاجور وفقا لاهكام القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المشار اليه .

(ملف رقم ٣٩٩/٢/٣٧ جلسة ١٩٩٠/٥/٢)

ثالثا - أداء الضريبة يكون بالعملة المصرية

قاعدة رقم (٢٤٩)

المبدأ :

استثناء ضريبة المرتبات المستحقة عن المبالغ والمرتبات الخاضعة لها يكون بالعملة المصرية .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٨٨/١١/٣٠ - فاسترجعت التطور التاريخي للاحكام المنظمة للوفاء بالعملة المصرية وتبين لها ان الامر المالى الصادر فى ٦ أغسطس سنة ١٩١٤ بشأن السعر الازامى لاوراق البنكوت الصادرة من البنك الاهلى المصرى قد نص فى مادته الاولى على ان « اوراق البنكوت الصادرة من البنك الاهلى المصرى تكون لها نفس القيمة الفضية التى للنقود الذهبية المتداولة فى القطر المصرى .

وعلى ذلك فكل ما يدفع تلك الاوراق (لى سبب وبأى مقدار) يكون دفعا صحيحا وموجبا لبراءة الذمة . . . » وأن القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ بإنشاء بنك مركزى للدولة قد نص فى المادة الرابعة عشر على أن « يكون لاوراق النقد التى يصدرها البنك (البنك الاهلى المصرى) قوة ابراء الدين بدون قيد ، وتقبلها الحكومة كأداة لاوفاء فى خزائنها » وأن قانون البنوك والائتمان الصادر بالقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ ينص فى المادة السابعة عشر منه على أن « يكون لاوراق النقد التى يصدرها البنك المركزى قوة ابراء غير محدودة » .

كما استعرضت الجمعية العمومية الاحكام المنظمة لكيفية التعامل بالنقد الاجنبى فتبين لها أن القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل

بالنقد الاجنبى قد حدد كيفية التعامل بالعملة الاجنبية ونص في مادته الأولى على انه « لكل شخص طبيعى أو معنوى من غير الجهات الحكومية والهيئات العامة ووحدات وشركات القطاع العام أن يحتفظ بكل ما يؤول اليه أو يملكه أو يحوزه من نقد اجنبى من غير عمليات التصدير السلمى والسياحة . وللأشخاص الذين أجاز لهم الاحتفاظ بالنقد الاجنبى طبقا للفقرة السابقة الحق في القيام بأية عمليات النقد الاجنبى بما في ذلك التحويل للداخل والخارج والتعامل داخلها ، على أن يتم هذا التعامل عن طريق المصارف المعتمدة للتعامل في النقد الاجنبى والجهات الأخرى المرخص لها بالتعامل طبقا لاحكام هذا القانون في جمهورية مصر العربية » ونصت المادة ١٤ منه على أن « كل من خالف احكام هذا القانون أو شرع له مخالفتها أو خالف القواعد المنفذة لها يعاقب بالحبس ... » .

واسترجعت الجمعية العمومية كذلك أحكام قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ والذي ينص في المادة ٥٥ منه على أن « تسرى الضريبة (الضريبة على المرتبات) على : ٢ - المرتبات وما في حكمها والمأهيات والاجور والمكافآت والإيرادات المرتبة لمدى الحياة فيما عدا المعاشات التى تدفعها الشركات والمنشآت والجمعيات والهيئات الخاصة والمعاهد التعهيمية والأفراد الى أى شخص مقيم في مصر أو في الخارج عن خدمات أدت في مصر ، وتنص المادة ٥٨ منه على انه « فيما عدا ما ورد بالبند ٨ من المادة ١ من هذا القانون بتحديد وعاء الضريبة على المرتبات على أساس مجموع ما يحصل عليه الممول من مرتبات ومأهيات واجور ومكافآت وبدلات وإيرادات مرتبة مدى الحياة .. » والمستفاد من جماع هذه النصوص انه منذ أن خرج المشرع على قاعدة الذهب . فقد جعل للعملة الورقية المصرية قوة ابراء للذمة غير محدودة تمتنع معها أية منازعة في قبولها ، وانه فيما يتعلق بتنظيم التعامل بغير هذه العملة داخل البلاد فقد نظم وضع أسس وضوابطه القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الاجنبى الذى حظر صراحة الخروج على

أحكامه أو مخالفتها ، وعلى ذلك فإنه فيما يخص الضريبة على المرتبات بالنسبة لعملة تحصيلها فإن الثابت من أحكام القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ الخاص بالضرائب على الدخل المشار إليه أن وعاء الضريبة وسعرها يتحدد على أساس الجنيه المصرى باعتباره عملة البلاد الرسمية ومن ثم فإن العملة المصرية هي الأساس في كل ما يتعلق بالضرائب .

ومن حيث أنه لما كان ما تقدم فإن الأشخاص الذين يتقاضون مقابل ما يؤدونه من خدمات سواء أكان في صورة مرتب أو غيرها بالعملات الأجنبية ، لا يلتزمون قانونا بأداء الضريبة عن هذه المبالغ بذات العملة الأجنبية التي تقاضونها ، إذ لو أن المشرع أراد ذلك لما أعوزه النص عليه صراحة كما فعل بالنسبة لاشتراكات التأمينات الاجتماعية في قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ الذى قضت المادة ١٢٦ منه بالتزام المؤمن عليه في حالة الاعارة الخارجية بقيمة حصته وحصة رب العمل وتدفع بعملة أجنبية ، وتبعا لذلك فإن تحديد وعاء الضريبة في الحالة المعروضة وربطها يتم بالعملة المصرية .

لذلك :

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن استثناء ضريبة المرتبات المستحقة عن المبالغ والمرتبات الخاضعة لها يكون بالعملة المصرية .

(ملف رقم ٣٧/٣/٣٧٧ جلسة ٣٠/١١/١٩٨٨)

رابعاً — المقصود بعبارة السنة الواردة
بالمادة ٥٩ من قانون الضرائب على الدخل

قاعدة رقم (٢٥٠)

المبدأ :

مدة استخدام الخبراء الأجانب المتخصص عليها بالإند (١) من المادة
٥٩ من قانون الضرائب على الدخل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ تحسب على
أساس سنة المحاسبة المقررة للضريبة على المرتبات (السنة الميلادية) .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع
بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٨٧/١٠/٤ فتبينت أن المادة ٥٥ من قانون
الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ تنص على أن
« تسرى الضريبة على : — ١) المرتبات وما في حكمها والمأهيات والاجور
والمكلفات والإيرادات الرئيسية مدى الحياة ... » وتنص المادة ٥٦ من
ذات القانون على أنه « يعد أعمال حكم المادة ٦٠ من هذا القانون تحدد
سعر الضريبة على الوجه الآتي ٢٠ ٪ عن الـ ٨٠ ٪ جنبها الاولى ، ٥ ٪ عن
الـ ٨٠ ٪ ج الثانية ... ، ... ، ١٨ ٪ عن الـ ٦٦٠ ج التالية ،
٢٢ ٪ عما زاد على ذلك » وتنص المادة ٥٧ على أن « تفرض الضريبة
عن كل جزء من السنة تم الحصول فيه على ايراد من الإيرادات الخاضعة
للضريبة بنسبة مدته وعلى أساس الايراد الشهري بعد تحويله الى ايراد .
وتنص المادة ٥٩ على أنه « استثناء من السعر المحدد في المادة (٥٦)
من هذا القانون : — ١) تفرض الضريبة بسعر ١٠ ٪ ويدون أي تخصيص
على المبالغ التي تدفع للخبراء الأجانب ايا كانت الجهة أو الهيئة التي
تستخدمهم لاداء خدمات تحت اشرافها بشرط ألا تزيد مدة استخدامهم على ستة
أشهر في السنة متصلة أو منقطعة ... » وتنص المادة ٣٢ من قرار

وزير المالية رقم ١٦٤ لسنة ١٩٨٢ باللائحة التنفيذية لقانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ على انه « ... وإلى ان يقدم الكشف السنوى الذى تسوى على أسلمه الضريبة نهائيا تقويم هذه الجهات بتوريد الضريبة الى المأمورية المختصة بصفة مؤقتة فى آخر كل ثلاثة أشهر أى فى ٣١ مارس ، ٣٠ يونية ، ٣٠ سبتمبر ، ٣١ ديسمبر من كل عام وتنص المادة ٣٤ من ذات اللائحة على أن « تستقطع الضريبة شهريا على أساس مجموع ما يحصل عليه الممول من مرتبات وما فى حكمها ... » .

ومناد ما تقدم أن القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المشار اليه أخضع بالمادة ٥٥ سالفه البيان المرتبات وما فى حكمها والمأهيات والأجور والكافآت وغيرها من المبالغ المحددة بها للضريبة على المرتبات وقد نهج المشرع تحديد سعر هذه الضريبة تهجين مختلفين أولهما أصلى وذلك بتحديد ضريبة تصاعدية تفرض بنسبة مئوية معينة من جملة المبالغ التى يحصل عليها الممول ويقراوح سعرها بين ٢ ، ٢٢ ٪ وثانيهما استثنائى وذلك بتحديد نسبة مئوية ثابتة بواقع ١٠ ٪ وذلك بالنسبة للمبالغ التى يحصل عليها الخبراء الأجانب اذا كانت مدة استخدامهم لا تزيد على ستة أشهر فى السنة عاذا ما جاوزت فترة استخدامهم تلك المدة خضعت المبالغ التى يحصلون عليها للأصل العام الذى يحدد سعر هذه الضريبة بنسب تصاعدية وفيما عدا ذلك لم يخص المشرع تلك الضريبة بقواعد محاسبية مستقلة عن تلك التى تخضع لها الضريبة على المرتبات وطبقا لاحكام القانون المشار اليه ولائحته التنفيذية فان الضريبة على المرتبات تفرض على أساس الأيراد الشهرى بعد تحويله الى ايراد سنوى وهى تستقطع شهريا ويتم توريدها بصفة مؤقتة الى مأمورية الضرائب المختصة كل ثلاثة أشهر تنتهى فى ٣١ ديسمبر من كل عام أى أن المشرع اعتبر سنة المحاسبة عن الضريبة على المرتبات هى السنة الميلادية التى تبدأ من أول يناير وتنتهى فى ٣١ ديسمبر من ذات العام واذا كان الثابت مما تقدم أن سنة المحاسبة الضريبية للضريبة

على المرتبات هي سنة ميلادية وأن الضريبة المقررة بمقتضى حكم البند (١١) من المادة ٥٩ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ على المبالغ المستحقة للخبراء الاجانب الذين لا تجاوز مدة استخدامهم ستة أشهر في السنة — تخضع فيما عدا السعر المحدد لها — لذات القواعد المحاسبية المنظمة للضريبة على المرتبات ومن ثم تكون العبرة في حساب مدة استخدام الخبير الاجنبى فى مفهوم المادة ٥٩ سالفة الذكر بالنسبة الميلادية .

خلاصة :

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن مدة استخدام الخبراء الاجانب المنصوص عليها بالبند (١) من المادة ٥٩ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المشار اليه تحسب على أساس سنة المحاسبة المقررة للضريبة على المرتبات (السنة الميلادية) .

(ملف رقم ٢٧/٢/٢٩٠ فى ٤/١٠/١٩٨٩)

الفرع الثالث

الضريبة على شركات الأموال

قاعدة رقم (٢٥١)

المبدأ :

اختصاص مصلحة الضرائب دون غيرها بتحديد تاريخ بداية انتاج المشروعات الخاضعة لاحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٧ او مزاولة نشاطها في مقام بدء حساب مدد الاعفاء من الضرائب وتواريخ انقضاء هذه المدد لتحديد بدء استحقاق الضرائب عليها .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والنشر بجلستها المعقودة في ١٩٨٦/٦/٤ فتبينت أن المادة ١٦ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ معدلا بقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه تنص على أنه « مع عدم الاخلال بأية اعفاءات ضريبية أفضل مقررّة في قانون آخر تعفى أرباح المشروعات من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وملحقاتها ، وتعفى الأرباح التي توزعها من الضريبة على إيرادات القيم المنقولة وملحقاتها ومن الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وملحقاتها بحسب الأحوال ومن الضريبة العامة على الإيراد ، بالنسبة للوعية المعفاة من الضرائب النوعية طبقا لهذا النص ، وذلك كله لمدة خمس سنوات اعتبارا من أول سنة مالية تالية لبدء الانتاج او مزاولة النشاط بحسب الأحوال » .

وفناد ما تقدم أن المشرع أعفى أرباح المشروعات الخاضعة لاحكام نظام استثمار رأس المال العربى والاجنبى من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وملحقاتها ، كما أعفى الأرباح التي توزعها هذه المشروعات من الضريبة على إيرادات القيم المنقولة وملحقاتها ومن الضريبة

على الارباح التجارية والصناعية وملحقاتها بحسب الاحوال ومن الضريبة
العامة على الايراد بالنسبة للاوعية المعفاة من الضرائب النوعية وذلك
كله لمدة خمس سنوات اعتبارا من اول سنة مالية تالية لبدء الانتاج او
مزاولة النشاط بحسب الاحوال . وعلى ذلك فقد اعتد المشرع بقاريخ بدء
انتاج المشروعات الاستثمارية او مزاولة نشاطها في حساب مدة اعفاء
تلك المشروعات .

والضرائب المشار اليها والتي بانتهائها ينتهى الاعفاء ويبدأ استحقاق
هذه الضرائب . واذ كان امر الاعفاء ومدته ثم استحقاق الضرائب بعد
ذلك مناطه تحديد تاريخ بدء تشغيل المشروع او انتاجه وكان القائم على
تطبيق قوانين الضرائب وتحديد انقضاء مدة الاعفاء لتقرير بداية استحقاق
الضرائب انما هو مصلحة الضرائب وحدها ، فهى التى تنفرد — تحت رقابة
القضاء — بتقرير استحقاق الضرائب لانقضاء مدة الاعفاء ، وهى بذلك
التى تنفرد كذلك بتحديد تاريخ بدء الاعفاء وانقضاء مدته فتحدد تاريخ
الواقعة التى يسرى الاعفاء منها . وبذلك فهى التى تنفرد بتحديد تاريخ
بدء انتاج المشروع الاستثمارى او مزاولة نشاطه فى اعمال الاحكام الخاصة
بالاعفاء من الضرائب والخضوع لها فى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ معدلا
وذلك عندما تباشر اختصاصها فى تطبيق قوانين الضرائب على تلك
المشروعات ، خاصة ولم يتضمن القانون المذكور منح اختصاص لاية جهة
اخرى ومنها هيئة الاستثمار فى هذا الشأن خروجاً على الاحكام الخاصة
المقررة فى قوانين الضرائب .

لذاك :

انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى اختصاص
مصلحة الضرائب دون غيرها بتحديد تاريخ بداية انتاج المشروعات الخاضعة
لاحكام القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٧
المشار اليه او مزاولة نشاطها فى مقام بدء حساب مدد الاعفاء من الضرائب
وتاريخ انقضاء هذه المدد لتحديد بدء استحقاق الضرائب عليها .

الفرع الرابع

الضريبة على الأرض الفضاء

قاعدة رقم (٢٥٢)

المبدأ :

تخضع الأراضي الفضاء داخل نطاق المدن المتصلة بالمحيطات الأساسية لضريبة سنوية مقدارها ٢٪ من قيمة الأرض الفضاء وتزاد نتيجة الأرض بواقع ٧٪ سنويا - لا تستحق الضريبة على الأراضي الفضاء متى خضعت الأرض للضريبة على العقارات المبنية - النص المذكور يتسهم بعدم الدستورية - أساس الضريبة المذكورة مع الزيادة سوف تستغنى قيمة العقار عند فترة معينة وقرينة وهو ما يعفى في حقيقة الأمر بمصادرة للعقار تخالف نص المادة (٣٦) من الدستور التي نظرت المصادرة الضمنية للأجوال .

المحكمة :

ومن حيث أن الفقرة الأولى من المادة ٣ مكررا من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء صندوق تمويل مشروعات الإسكان الاقتصادي المضانة بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٨ تنص على أن تفرض على الأراضي الفضاء الواقعة داخل نطاق المدن في المناطق المتصلة بالمحيطات العامة الأساسية من مياه ومجار وكهرباء ، والتي لا تخضع للضريبة على العقارات المبنية أو الضريبة على الاطيان انزراعية ضريبة سنوية مقدارها (٢٪) من قيمة الأرض الفضاء كما تنص المادة ٣ مكررا (٢) من هذا القانون على أن يتم تحديد قيمة الأراضي الفضاء الخاضعة لأحكام هذا القانون على أساس القيمة الواردة بالعقود المسجلة ، وإذا لم توجد عقود غير مسجلة فيتم تحديد هذه القيمة على أساس تقدير مصلحة الضرائب لعناصر التركة ، إذا كان من بين عناصرها أرض فضاء ، وذلك ما لم ينقض على التسجيل

أو التقدير خمس سنوات على استحقاق الضريبة المنصوص عليها في هذا القانون ، على أن تزداد قيمة الأرض بواقع ٧٪ (سبعة في المائة) سنويا من أول السنة التالية لتاريخ التسجيل أو التقدير حتى نهاية السنة السابقة مباشرة على استحقاق الضريبة . وفي الحالات التي لا تسرى عليها أحكام الفقرة السابقة ، يكون تقدير الأرض الفضاء وفقا لثمن المثل في عام ١٩٧٤ ، مع زيادة سنوية مقدارها ٧٪ (سبعة في المائة) منذ ذلك التاريخ حتى نهاية السنة السابقة مباشرة على استحقاق الضريبة .

ومن حيث أنه وفقا لحكم الفقرة الأولى من المادة ٣ مكررا ، والمادة ٣ مذكرا (٢) من أنقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ المضافتين بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٨ . فإن الضريبة على الأرض الفضاء داخل نطاق المدن المتصلة بالمرافق الأساسية المنصوص عليها في المادة ٣ مكررا تخضع لضريبة سنوية مقدارها ٢٪ من قيمة الأرض الفضاء وتزداد قيمة هذه الأرض بواقع سبعة في المائة سنويا حتى نهاية السنة السابقة مباشرة على استحقاق الضريبة . ووعاء الضريبة هو قيمة الأرض الفضاء ، بافتراض أنها لا تقل ريعا ، إذ تقتضى المادة ٣ مكررا (٢) من هذا القانون بعدم استحقاق الضريبة على الأراضي الفضاء متى خضعت للضريبة على العقارات المبنية أو الضريبة على الاطيان بحسب الأحوال . . . ومن ثم فإن خضوع هذا العقار للضريبة السنوية المستمرة مع زيادة تقدير قيمتها سنويا من أول السنة التالية لتاريخ التسجيل أو المقدرة حتى نهاية السنة السابقة مباشرة على استحقاق الضريبة سيؤدى بالضرورة الى أن تستغرق الضريبة قيمة أثمان في وقت غير بعيد ، وهو مما يعنى في الحقيقة مصادرتها .

ومن حيث أن المادة ٣٦ من الدستور قد حظرت المصادرة العامة للأموال ، لذلك فإن فرض الضريبة على الأراضي الفضاء على الوجه المقرر بالفروض السابق ذكرها مع زيادة تقدير قيمة الأرض سنويا من أول السنة التالية لتاريخ التسجيل أو التقدير حتى نهاية السنة السابقة مباشرة على استحقاق الضريبة ، وهذا التصرف اللازم للفصل في موضوع الطعن قد

يصطدم بنص المادة ٣٦ من الدستور وكذلك بنص المادة ٢٨ من الدستور التى تنص على أن « يقوم النظام الضريبي على العدالة الاجتماعية » فإذا غرست الضريبة على قيمة العين منها واستغرقت الضريبة هذه القيمة كاملة ولم يكن محلها ربع العين فمن شأن ذلك مصادرة العين مقابل الضريبة فى مدة يمكن حسابها مقدما وهو ما يتناقى فى نفس الوقت مع العدالة الاجتماعية كأساس لفرض الضريبة .

ومن حيث أن المادة ١/٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن تترى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية ائقوانين والوائح على الوجه التالى :

(١) إذا تراءى لاحدى المحاكم أو الهيئات الاختصاص القضائى اثناء نظر احدى الدعاوى عدم دستورية نص فى قانون أو لائحة لازم للفصل فى النزاع ، أوقفت اندعوى واحالت الاوراق بغير رسوم الى المحكمة ايدستورية العليا لفصل فى المسألة الدستورية .

ومن حيث أنه قد تراءى لهذه المحكمة عدم دستورية نص الفقرة الاولى من المادة ٣ مكررا وكذلك المادة ٣ مكررا (٢) من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ المضافتين بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٨ ، فيتعين وقف هذا الطعن واحالة الاوراق بغير رسوم الى المحكمة الدستورية العليا لتتصل فى دستورية النصين المذكورين .

(طعن ٩٠٨ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٨٧/١١/٧)

قاعدة رقم (٢٥٣)

المبدأ :

فرض المشرع على الاراضى الفضاء ضريبة سنوية مقدارها ٢٪ من قيمة الأرض .٠٠ يشترط لفرض الضريبة (١) عدم خضوع الأرض للضريبة على العقارات الجنية أو الضريبة على الاطيان الزراعية (٢) أن تكون الأرض

داخلة في نطاق المدن في المناطق المتصلة بالمرافق العامة الأساسية — لا يكفي لفرض ضريبة الأرض الفضاء ان تتوفر شروطها — ينبغي الا يدخل العقار في حالة من حالات الإعفاء منها — مثال — ان يكون العقار مملوكا لجمعية تعاونية — تخصيص الجمعية قطعة أرض لأحد أعضائها وتسليمها اليه ليس من شأنه نقل ملكية قطعة الأرض من الجمعية للعضو — أساس ذلك — المادتان ٩٣٤ من القانون المدني و ٩ من قانون تنظيم الشهر العقاري، ومفادهما ان الملكية العقارية لا تنتقل للغير الا بالتسجيل .

المحكمة :

ومن حيث أن المادة ٣ مكررا من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء صندوق تمويل مشروعات الاسكان الاقتصادي المضافة بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٨ تنص على ان « تفرض على الأراضي الفضاء الواقعة داخل نطاق المدن في المناطق المتصلة بالمرافق العامة الأساسية من مياه ومجارى وكهرباء وأتقى لا تخضع للضريبة على العقارات المبنية أو الضريبة على الاطيان الزراعية ، ضريبة سنوية مقدارها ٢٪ من قيمة الأرض الفضاء وتعفى من هذه الضريبة الأراضي المملوكة للجهات الآتية : . . . (د) . انجميات اتعاونية . . . » واذ كانت الضريبة المفروضة على عقار الطاعن هي ضريبة أرض فضاء وملحقاتها بحسبان ان ذلك العقار — على ما تذهب اليه جهة الادارة — غير خاضع للضريبة على العقارات المبنية ، وهو شرط الخضوع للضريبة على الأراضي الفضاء اذا كانت داخلة في نطاق المدن متصلة بالمرافق العامة الأساسية من مياه ومجارى وكهرباء . . الا انه لا تكفى لفرض الضريبة على الأرض الفضاء ان تتوفر شروطها بل ينبغي الا يدخل العقار في حالة من الحالات اتقى يعفى العقار فيها من فرض تلك الضريبة عليها وان توافرت شروط خضوعه لقانون الضريبة . ومن بين تلك الحالات على ما يبين من نص المسادة ٣ مكررا من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ المضافة بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٨ سالف الذكر — ان يكون العقار مملوكا لجمعية تعاونية . واذ يبين من الاوراق ان أرض العقار

المفروضة عليه الضريبة موضوع النزاع لم تنتقل ملكيتها من الجمعية التعاونية لبناء مساكن المهندسين الجامعيين الى الطاعن ، حيث خصصت له تلك الأرض بموجب كتاب من رئيس الجمعية موجه الى رئيس مجلس ادارة مؤسسة ضاحية مصر الجديدة بتاريخ ٢٥ من يولية سنة ١٩٧٠ ، ولم يتم تسجيل التصرف الناقل للملكية من الجمعية المذكورة الى الطاعن على ما يبين من الشهادة السلبية المقدمة مكتب الشهر العقارى والتوثيق بشمال القاهرة بتاريخ ٢٣ من يناير سنة ١٩٨٦ اذ ثبت عدم الاستدلال على وجود تسجيلات او قيود متوقعة ضد الجمعية المذكورة عن قطعة الارض المفروض عليها الضريبة موضوع النزاع ، ذلك عن المدة ابتداء من اول يناير سنة ١٩٨٠ حتى ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٨٠ وعلى ما يبين كذلك من كتاب سكرتير عام الجمعية المذكورة الموجه الى الطاعن بتاريخ ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٨٢ من انه لم يتم بعد تسجيل قطعة الأرض المذكورة باسم الطاعن — وتخصيص الجمعية التعاونية قطعة الأرض للعضو وتسليمها اليه من شأنه نقل الملكية من الجمعية الى العضو ، حيث تنص المادة ٩٣٤ من القانون المدنى على انه « ١ — فى المواد العقارية لا تنتقل الملكية ولا الحقوق العينية الأخرى سواء كان ذلك فيما بين المتعاقدين أم كان فى حق الغير ، إلا اذا روعيت الأحكام المبينة فى قانون تنظيم الشهر العقارى .. » وتنص المادة ٩ من قانون تنظيم الشهر العقارى رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ على ان « جميع التصرفات التى من شأنها انشاء حق من الحقوق العينية العقارية الأصلية أو نقله أو تغييره أو نقله أو زواله ، وكذلك الأحكام النهائية المثبتة لشيء من ذلك يجب شهرها بطريق التسجيل .. ويترتب على عدم التسجيل ان الحقوق المشار اليها لا تنشأ ولا تنتقل ولا تنقضى ولا تزول لا بين نوى الشأن ولا بالنسبة الى غيرهم . ولا يكون للتصرفات غير المسجلة من الاثر سوى الالتزامات الشخصية بيد نوى الشأن » والتخصيص لقطعة ارض من جانب الجمعية التعاونية وقبول العضو لذلك التخصيص لا يعدو ان يكون تصرفا قد يكون من شأنه نقل الملكية ان افترن بالتسجيل ، الا انه قبل ان يتم التسجيل فالملكية لاتزال على ملك الجمعية التعاونية ويتحصن

من شأنها بالتأني موجب الاعفاء من ضريبة الأرض الفضاء ولا وجه لتقييد هذا الاعفاء بمتوة انه لا يشمل الأرض أنتى تملكها الجمعية بهدف توزيعها على الاعضاء حيث لم يرد في القانون ما يفيد ذلك ، فلا تفرقة — في الاعفاء — بين الأراضي الفضاء مدامت الملكية ثابتة للجمعية التعاونية وتم تنتقل من ذمتها — بالتسجيل — الى الغير .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه — اذ خالف هذا النظر — يكون قد اخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله ، ويكون من ثم متعين الالغاء وانقضاء باغناء القرار الصادر من مأمورية ايرادات مصر الجديدة بفرض ضريبة أرض فضاء على العقار رقم ١٠١٣/٥ شارع عبد الرحمن الراعى ٥٠ شياخة المطار قسم النزهة .

(طعن ١٥٦٢ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٧/٤/٤)

قاعدة رقم (٢٥٤)

المبدأ :

مناط خضوع العقار لضريبة الأرض هو وجود الأرض الفضاء الواقعة داخل نطاق المدن في المناطق المتصلة بالمرافق العامة الأساسية من مياه وتجار وكهرباء وقت العمل بالقانون بشرط الا تكون خاضعة في ذلك التاريخ للضريبة على العقارات المبنية او ضريبة الاطيان الزراعية — اذا لم يتحقق في العقار صفة الأرض الفضاء على الوجه الذي حدده المشرع فلا وجه لاختصاصه بضريبة الأرض الفضاء حتى ولم يكن قد خضع بعد للضريبة على العقارات المبنية او ضريبة الاطيان الزراعية — اساس ذلك .

يجب الالتزام بنصوص القانون وحدها في هذا الشأن اعمالا لقاعدة التفسير الضيق في مجال الضرائب .

المحكمة :

ومن حيث انه في صدد مبدأ خضوع عقار المدعى لضريبة الأرض الفضاء

لأول مرة فقد صدر القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٨ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء صندوق تمويل مشروعات الإسكان الاقتصادي وإضاف مواد جديدة الى هذا القانون فنص في المادة ٣ مكرراً على أن « تفرض على الأراضي الفضاء الواقعة داخل نطاق المدن في المناطق المتصلة بالمرافق العامة الأساسية من مياه ومجار وكهرباء والتي لا تخضع للضريبة على العقارات المبنية أو الضريبة على الأطنان الزراعية ضريبة سنوية مقدارها (٢ ٪) من قيمة الأرض الفضاء » ونص في المادة ٣ مكرراً (١) على أن « تؤدى الضريبة المنصوص عليها في المادة السابقة في أول يناير من كل سنة ويستحق هذه الضريبة بالنسبة للأراضي الفضاء القائمة وقت صدور هذا القانون اعتباراً من أول يناير التالي لانقضاء سنة على العمل به . . . » ونص في المادة ٣ مكرراً (٥) قبل تعديلها بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٨٤ على أن « لا تستحق الضريبة المنصوص عليها في هذا القانون على الأراضي الفضاء متى خضعت للضريبة على العقارات المبنية أو الضريبة على الأطنان بحسب الأحوال وذلك اعتباراً من تاريخ استحقاق أي من هاتين الضريبتين » ويشترط لتطبيق حكم الفقرة السابقة ألا تقل قيمة إحدى الضريبتين المشار إليهما عن قيمة ضريبة الأرض الفضاء المستحقة وفقاً لأحكام هذا القانون . » وقد صدر القانون في ١٩٧٨/٦/٥ ونشر بالجريدة الرسمية في ١٩٧٨/٦/١٥ وعمل به من تاريخ نشره . ويتضح منه — فيما لو طبقت أحكامه المتعلقة بفرض ضريبة الأرض الفضاء لأول مرة — أن مناط الضريبة هو وجود الأرض الفضاء الواقعة داخل نطاق المدن في المناطق المتصلة بالمرافق العامة الأساسية من مياه ومجار وكهرباء . وفي العمل بالقانون المشار إليه بشرط ألا تكون خاضعة في ذلك التاريخ للضريبة على العقارات المبنية أو ضريبة الأطنان الزراعية . فإذا لم يتحقق في العقار صفة الأرض الفضاء على الوجه الذي حدده القانون في التاريخ المشار إليه خرج من نطاق أحكامه ولو لم يكن قد خضع بعد لضريبة العقارات المبنية أو ضريبة الأطنان الزراعية . فقد خلا هذا القانون من نص يخضع الأرض الفضاء لضريبة العامة على العقارات عموماً ، ومن ثم وجب الالتزام

بنصوصه وحدها ، إلا انه لا يجوز الخروج على النص باستعارة حكم لا يتسع له عبارته بل يتضمن إضافة واستحداثا الى قوة الاحكام مما يعتبر من قبيل التشريع مبتدأ خاصة في مجال الضرائب التي تخضع للتفسير الضيق فلا يتوسع في تفسيرها او يقاس عليها فلا يجوز ابتداع أحكام تنشئها النصوص ابتداء ، يضاف الى ذلك ان الشرط الخاص بعدم انخضوع لضريبة العقارات المبنية أو ضريبة الاطيان انزاعية لا يبدو أن يكون أحد الشروط اللازم توافرها لفرض ضريبة الأرض الفضاء . ومن ثم فلا يفنى عنه توافره عن ضرورة توافر باقى شروطها الأخرى ومدارها للأرض الفضاء القائمة وقت العمل بالقانون . ولا يستفاد من نص المادة ٣ مكرراً (٥) عكس ذلك بمقولة أنها تعنى الخضوع للضريبة ولو اقيمت على الأرض مبان طالما أن قيمة ضريبة العقارات المبنية المفروضة عليها تقل عن قيمة ضريبة الأرض الفضاء المستحقة قانونا . فذلك النص كما هو واضح منه لا مجال لتطبيقه اذا كان الأمر متعلقا بمبدأ الخضوع لضريبة الأرض انفضاء ومدى استحقاقها أصلا على العقار القائم في تاريخ العمل بالقانون المشار اليه ، كالشأن في النزاع الماثل . وعلى هذا الاساس فاذا كان الثابت من الأوراق أن اعتبار ٢٠ شارع السد العالى محل قرار مجلس المراجعة المطعون فيه كان منزلا ثم استجد بجرد سنة ١٩٧٥ الى سنة ١٩٧٧ عمارة تحت الاتمام بعد ازالة الملك القديم ، فان واقع الحال في شأنه يجعله عقارا مبنيا من قبل صدور القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٨ . ومن ثم لا يعد من الاراضى الفضاء القائمة وقت العمل به ، ولو لم يكن قد تهيأ للاستعمال أو الاستغلال أو لم يكن قد خضع لضريبة العقارات المبنية في عامى ١٩٨٠ ، ١٩٨١ فكل ذاك الأمور لا تؤثر على وصف العقار أو تغير من حالته كما هي قائمة على الطبيعة في تاريخ العمل بالقانون المشار اليه وليس في استثمارات الضرائب العقارية الخاصة بالعقار المذكور والتي ذكر فيها أنه تام قبل الضرائب .

١٩٨١/١٠/٣١ ما ينفي اعتبار العقار مبنيا في تاريخ العمل بالقانون ، على انما يؤكد بهذا البيان حقيقة الواقع عن حالة هذا العقار في ذلك التاريخ وقبله وعلى هذا اعتد لا يخضع هذا العقار لاحكام القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٨ وتضمن

قرار مجلس المراجعة المطعون فيه بإخضاعه لأحكامه قراراً غير مشروع خليفاً بالإنهاء . واذ ذهب الحكم المطعون فيه الى غير هذا النظر وقضى برفض الطلب الأصلي بإلغاء قرار مجلس المراجعة المطعون فيه فيكون قد نأى عن أنصواب في تطبيق صحيح حكم القانون ويقتضى ذلك الحكم بالغائه وإنقضاء بإلغاء القرار المطعون فيه ، والزام نتيجة الادارية بالمصرفيات .
(طعن ١٨٨٧ لسنة ٣١ ق جلسة ١٢/٦/١٩٨٨)

قاعدة رقم (٢٥٥)

المبدأ :

في مجال الخضوع للضريبة على الأرض الفضاء — يتعين ان توجد امكانية اتصال قطعة الأرض مباشرة بالمرافق الأساسية — عدم خضوع الارض الفضاء التي لا تتصل مباشرة بالمرافق الأساسية لهذه الضريبة .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لسمى الفتوى وانتشر بجلستها المعقودة بتاريخ ١٩٨٩/٤/٥ فاستعرضت فتاها الصادرة بجلسة ١٩٨٦/٣/٥ من ٢٧٨/٢/٣٧ التي انتهت — للأسباب الواردة فيها — الى ان الأرض الملوكة لشركة ابن سينا للعلاج لا تقع في منطقة بالمرافق الأساسية الثلاثة وبذلك لا تخضع للضريبة على الأراضي الفضاء ، وتبين للجمعية من استعراضها لنص المادة ٣ مكرراً من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٨ بانتهاء صندوق تمويل مشروعات الاسكان الاقتصادي المعدلة بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٨٤ أن المشرع — لأعبارات قدوها — خرج عن الاصل العام في الضريبة على الحقل وفرض ضريبة على الأرض الفضاء التي لا تغل ايراداً مقدارها ٢٪ من قيمتها ، واشترط لخضوع الأرض الفضاء لهذه الضريبة ضرورة توافر شرطين مجتمعين أولهما : أن تكون الأرض واقعة داخل نطاق المدن وغير خاضعة للضريبة على العقارات المبنية أو الضريبة على الاطيان

الزراعية ، وثانيهما : أن تكون الأرض في مناطق متصلة بجميع المرافق العامة الأساسية من مياه ومجار وكهرباء — فلا يكفى توافر مرفق أو اثنين من المرافق العامة الأساسية بل يجب أن تتوافر المرافق العامة الأساسية مناطق الخضوع للضريبة المذكورة .

وإذا كان المشرع قد سكت عن بيان المقصود « بالمنطقة » في مفهوم القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ تاركاً ذلك للمفهوم اللغوي الذى ينصرف الى مساحة من الأرض قابلة للتحديد بحدود طبيعية أو وهمية ، ويمكن وصفها بأوصاف مختلفة بحسب الغرض المخصصة له كالمنطقة الزراعية والصناعية والسياحية ، إلا أن مفهوم المنطقة الخاص في مجال أعمال القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ الذى فرضت بموجبه ضريبة الأرض الفضاء بتعين أن يتحدد ويخصص بما اشترطه المشرع من شروط للخضوع للضريبة المذكورة ، فلا يكفى القول بدخول قطعة الأرض الفضاء في نطاق مدينة ودون تحدد لحدود تلك المنطقة ومدى بعد المرافق مجتمعة أو بعضها عنها بل يتعين بالإضافة الى ذلك أن توجد امكانية اتصال قطعة الأرض مباشرة بالمرافق الثلاثة الأساسية ، بيد أن ذلك لا يعنى أن تكون قطعة الأرض قد اتصلت بالفعل بالمرافق الأساسية بل يكفى ويجب — في مجال الخضوع للضريبة المذكورة — أن توجد امكانية توصيل هذه المرافق مباشرة بالأرض بأن تكون الأرض واقعة في منطقة متصلة مباشرة بالمرافق بحيث لا يكون على المالك سوى التقدم للجهات المختصة لادخال المرافق الثلاثة الى أرضه مباشرة بالطرق والتكاليف المألوفة لادخال المرافق بدون أى اعباء اضافية وغير مألوفة بسبب المسافة بين الأرض وبين أماكن اتصال هذه المرافق .

ولما كان طلب اعادة النظر فيما انتهت اليه هذه الجمعية من رأى بجلستها المشار اليها لم ينطوى على أسباب أم تكن تحت نظر الجمعية حين ابداء رأيها تبرر العدول عنه .

البيان :

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تأييد فتواها السابقة الصادرة بجلسة ١٩٨٦/٣/٥ لذات الاسباب الواردة فيها .

(ملف رقم ٢٧٨/٢/٢٧ في ١٩٨٩/٤/٥)

قاعدة رقم (٢٥٦)

المبدأ :

المواد ٢ مكرر ، ٢ مكرر (١) ، ٢ مكرر (٥) من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٨ بتعديل بعض احكام القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء صندوق تمويل مشروعات الاسكان الاقتصادى - المادتين ١١٩ ، ١٢٠ من الدستور مفادها - مناط الخضوع للضريبة على الاراضى الفضاء هو وجود الأرض الفضاء الواقعة داخل نطاق المدن فى المناطق المتصلة بالمرافق العامة الأساسية وقت العمل بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه - بشرط ألا تكون خاضعة قانونا فى ذلك التاريخ للضريبة على العقارات المبنية او ضريبة الاطيان الزراعية - اذا لم يتحقق فى العقار صفة الأرض الفضاء على هذا النحو خرج من نطاق احكام القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه ولو لم يكن قد خضع بعد لضريبة العقارات المبنية او ضريبة الاطيان الزراعية .

الحكمة :

ومن حيث أن القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٨ بتعديل بعض احكام القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء صندوق تمويل مشروعات الاسكان الاقتصادى ينص فى المادة الثالثة مكررا على أن « تفرض على الاراضى الفضاء الواقعة داخل نطاق المدن فى المناطق المتصلة بالمرافق العامة الأساسية من مياه ومجارى وكهرباء والتى لا تخضع للضريبة على العقارات المبنية او الضريبة على الاطيان انزاعية ضريبة سفوية مقدارها

(٢٪) من قيمة الأرض الفضاء » ونص في المادة ٣ مكررا (١) على أن : « تؤدي الضريبة المنصوص عليها في المادة السابقة في أول يناير من كل سنة وتستحق هذه الضريبة بالنسبة للأراضي الفضاء القائمة وقت صدور القانون اعتبارا من أول يناير التالى لانقضاء سنة على العمل به » ونص في المادة ٣ مكررا (٥) قبل تعديلها بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٨٤ على أنه « لا تستحق الضريبة المنصوص عليها في هذا القانون على الأراضي الفضاء متى خضعت للضريبة على العقارات المبنية أو الضريبة على الأطنان بحسب الأحوال وذلك اعتبارا من تاريخ استحقاق أى من هاتين الضريبتين . ويشترط لتطبيق حكم الفقرة السابقة ألا تقل قيمة إحدى الضريبتين المشار إليهما عن قيمة ضريبة الأرض الفضاء المستحقة وفقا لأحكام هذا القانون » وقد صدر القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٨٧ فى ١٩٧٨/٦/٥ ونشر بالجريدة الرسمية فى ١٩٧٨/٦/١٥ وعمل به من تاريخ نشره .

ومن حيث أن المادة (١١٩) من الدستور قد حظرت انشاء الضرائب العامة أو تعديلها أو إلغاؤها إلا بقانون ولا يعنى أحد من أدائها إلا فى الأحوال المبينة فى القانون ومن ثم وينشاء على مبدأ شرعية الضريبة الذى قرره هذه المادة من مواد الدستور فإنه لا يسوغ التوسع فى تفسير النصوص القانونية التى تصدر الضرائب العامة ولا يجوز القياس عليها سواء فى الخسوع أو الإعفاء ويشمل ذلك أركان الضريبة العامة من حيث تحديد شخص المول والوعاء الخاضع للضريبة والسعر الذى تفرض على أساسه والإجراءات المحددة لتحديد حاسبها وتحصيلها حيث أنط المشرع الدستورى كذلك المادة (١٢٠) من الدستور بالقانون تنظيم التواعد الأساسية لحماية الأموال العامة .

ومن حيث أنه طبقا للمبادئ الدستورية السالفة البيان وينشاء على أحكام النصوص القانونية التى تضمنها القانون رقم ٣٤ لسنة

١٩٧٨ معدلا بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٨٤ فان مناط الخضوع للضريبة على الأراضي انفضاء هي وجود الأرض انفضاء الواقعة داخل نطاق المدن في المناطق المتصلة بالمرافق العامة الأساسية من مياه ومجاري وكهرباء وقت العمل بالقانون المشار اليه بشرط الا تكون خاضعة قانونا في ذلك التاريخ للضريبة على العقارات المبنية او ضريبة الاطيان الزراعية، لماذا لم يتحقق في العقار صفة الأرض انفضاء على الوجه الذي حدده القانون في التاريخ المشار اليه خرج من نطاق أحكامه ولو لم يكن قد خضع بعد لضريبة العقارات المبنية او ضريبة الاطيان الزراعية فقد خلا هذا القانون من نص يجعل ضريبة الأرض انفضاء الضريبة العامة على العقارات عموما وكذلك من أي نص يفيد ما يعتبره في حكم الأراضي انفضاء في تطبيق أحكامه ومن ثم وجب الالتزام بنصوصه وحدها اذ لا يجوز الخروج على النص باستحداث حكم لا تتسع له عباراته بل يتضمن اضافة او استحداثا في أحكام القانون مما يعتبر من قبل التشريع المبتدأ والذي لا يملكه سوى السلطة التشريعية وحدها وفقا للاجراءات التي حددها الدستور والقانون فلا يجوز ابتداء أحكام لم تتضمنها نصوص قوانين الضرائب العام ابتداء يضاف الى ذلك ان الشرط الخاص بعدم الخضوع لضريبة العقارات المبنية او ضريبة الاطيان الزراعية يفيد ان الأرض انفضاء الخاضعة قانونا لاحدى هاتين الضريبتين الأخريتين لا تخضع بالتالى للضريبة على الأرض انفضاء والا كان ذلك مخالفا لصريح نص المادة ٣ مكررا من القانون آنف البيان ومن ثم يتعين لخضوع العقار لضريبة الأرض انفضاء ان تكون عبارة عن أرض انفضاء واقعة في نطاق المدن في منطقة متصلة بالمرافق العامة الأساسية في ١٥/٦/١٩٧٨ وكذا الا تكون خاضعة لضريبة على العقارات المبنية او لضريبة الاطيان الزراعية الا اذا توافرت بشأنها إحدى حالات رفع أي من هاتين الضريبتين وأصبحت خاضعة لأى منهما وحيث انه لا يستفاد من نص المادة ٣ مكررا (٥) قبل تعديلها بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٨٤ غير ما تنظم بمقتضى انها تعنى الخضوع للضريبة ولو اقيمت على الأرض مبان طالما ان قيمة ضريبة

العقارات المبنية المفروضة عليها تقل عن قيمة ضريبة الأرض الفضاء المستحقة قانونا . فذلك النص كما هو واضح منه لا مجال لتطبيقه إذا كان الأمر متعلقا بمبدأ الخضوع لضريبة الأرض الفضاء ابتداء ومدى استحقاقها أصلا على العقار القبائمي وقت العمل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٨ وقد تأكد ذلك من تعديل النص سالف البيان بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٨٤ بوقف سريان ضريبة الأرض الفضاء متى تم البناء أو شغل وربط بأى من ضريبة العقارات المبنية أو ضريبة الأطلان وذلك اعتبارا من تاريخ البناء أو من تاريخ استحقاق الضريبة على الأطلان .

(طعن ٢٩٢٣ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٩٢/٢/٢٩)

الفرع الخامس

الضريبة على الأطنان

أولا — عدم الخضوع للضريبة

قاعدة رقم (٢٥٧)

المبدأ :

مفاد عبارة ألا تكون الأرض خاضعة لضريبة الأطنان الواردة في المادة (١) من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بحظر تلك الأجانب للأراضي الزراعية وما في حكمها هو عدم الخضوع فعلا للضريبة طبقا لاحكام القانون فيسرى على الأرض الخاضعة للضريبة ، حتى ولو لم تكن مستغلة فعلا في الزراعة الحظر المقرر في القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣

الحكمة :

مثار الخلاف المعروض هو تفسير ما اشترطه القانون لافراج الأرض من مجال حظر تملكها للأجانب من وجوب ألا تكون خاضعة لضريبة الأطنان وذلك بالتطبيق لنص المادة (١) من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بحظر تملك الأجانب للأراضي الزراعية وما في حكمها .

ومن حيث أنه بالرجوع الى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه يبين من أنه قد نص في المادة (١) على أنه « يحظر على الأجانب سواء اكانوا اشخاصا طبيعيين او اعتباريين تملك الأراضي الزراعية وما في حكمها من الأراضي القابلة للزراعة والبيور والصحراوية في الجمهورية العربية المتحدة ويشمل هذا الحظر الملكية النامة كما يشمل ملكية الرقبة أو حق الانتفاع .

ولا تعتبر أرضا زراعية في تطبيق أحكام هذا القانون الأراضى الداخلة في نطاق المدن والبلدات التى تسرى عليها أحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ المشار إليه إذا كانت غير خاضعة لضريبة الأطنان .

ومفاد هذا النص أن المشرع قد حظر على الأجانب — وهم من لا يتدعون بالجنسية المصرية — تملك الأراضى الزراعية أو ما فى حكمها من الأراضى القابلة للزراعة والبور والمحراوية . واستثنى من اعتبار الأراضى زراعية فى تطبيق أحكامه الأراضى الداخلة فى نطاق المدن والبلدات التى يسرى عليها القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضى المعدة للبناء ، متى كانت غير خاضعة لضريبة الأطنان .

وعلى هذا الوجه ، وإذا كان القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ قد حدد ما لا يعتبر أرضا زراعية فى مجال تطبيق أحكامه ، فيتمتع اتباع هذا التحدد دون ما سواه من أحكام وردت بالقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعى والقوانين المعدلة له أو التفسير التشريعى رقم ١ لسنة ١٩٦٣ . ومن ثم فإنه لا اعتبار الأرض غير زراعية ومن ثم لاخراجها من نطاق حظر تملكها يتمين أن يتوافر لها فى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ شرطان :

أولهما : أن تقع فى نطاق المدن والبلدات التى تسرى عليها أحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠

وثانيهما : أن تكون الأرض غير خاضعة لضريبة الأطنان .

ومن حيث أن الخلاف القائم حول ما تضمنه الشرط الثانى من وجوب أن تكون الأرض غير خاضعة لضريبة الأطنان ، يتمثل فيما جرى عليه القضاء السابق من اتجاه أساسه النظر الى ما تستغل فيه الأرض ، فذهب الى اخراجها من مجال الحظر إذا لم تكن مستغلة فى الزراعة حتى وإن كانت مربطة بضريبة الأطنان .

ومن حيث ان هذا الاتجاه الأخير يستند الى صريح النص الواردة بالقانون ، من اشتراط ألا تكون الأرض خاضعة لضريبة الاطيان . والقاعدة انه لا محل للاجتهاد مع صراحة النص . وعلى هذا الأساس فاذا ما كانت الأرض مربوطة بضريبة الاطيان — فلا سند لخراجها من دائرة حظر تملكها بمقولة أنها غير مستغلة في الزراعة ، اذ لو شاء المشرع ترتيب مثل هذا الحكم لما استعمل عبارة « اذا كانت غير خاضعة لضريبة الاطيان » . ولا استبدل بها عبارة « اذا كانت غير مستغلة في الزراعة » .

وغنى عن البيان ان ربط الضريبة على أرض معينة انما يعنى خضوعها لهذه الضريبة بل ان اغشاء الأرض من الضريبة يعنى كذلك بحسب الأصل أنها خاضعة لها ، ولكن — لسبب مما نص عليه القانون — تقرر اعفاؤها . فلا يتصور الاعفاء من الضريبة الا بعد خضوع لها ، فالاعفاء من الضريبة في مثل هذه الحالة يكون مقصورا على مجرد تحصيلها .

ومن حيث ان الخضوع لضريبة الاطيان يربطها على أرض معينة يفيد واقعا ثابتا يقوم قرينة قاطعة لا تقبل اثبات عكسها على ان هذه الأرض كانت متوافرة على الشروط المنصوص عليها في القانون الصادر بفرضها وهو القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الاطيان .

ومن حيث أنه بالرجوع الى القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ (المشار اليه تبين أنه بعد ان نص في المادة (١) منه على فرض الضريبة على جميع الاراضى المنزرعة أو القابلة للزراعة ، وبين في المواد التالية أساس تقدير هذه الضريبة وكيفية ربطها وحالات عدم تخضوع لها ، حدد في المادة (١٠) منه حالات رفع الضريبة : ومن بين هذه الحالات ما نصت عليه في فقرتيها ٦ ، ٧ (وهما تنطلقان باقامة مباني على الأرض) ، ونص في المادة ١١ على الا ترفع الضريبة في الأحوال المنصوص عليها في المادة (١٠) الا بناء على طلب من صاحب انشأان ، ومن تاريخ هذا الطلب . ونط في المادة ١٢ باللجان المنصوص عليها في المادتين ٣ و ٧ من

المرسوم بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٥ تحقيق طلبات الرفع والفصل بينها ابتدائيا واستئنافيا ، وتنظم في المرسوم الصادر في ١٤ من فبراير سنة ١٩٤٠ الاجراءات الخاصة بالنظر في طلبات رفع الضريبة .

ونص القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ على أنه « لا يجوز للمحاكم النظر في أى طعن يتعلق بضريبة الأطينان » . غير أن هذا الحظر قد ألغى بمقتضى القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٢ بإلغاء موانع التقاضى في بعض القوانين ، وهو الأمر الذى من شأنه فتح ميعاد لأصحاب الشأن للطعن أمام محكمة القضاء الإدارى فى القرارات الصادرة برفض طلباتهم رفع ائضريبة أيا كان تاريخ تقديم هذه الطلبات ، وإتاحة الفرصة كذلك لمن يبت فى طلباتهم للطعن فى القرارات السلبية بالامتناع عن الفصل فيها ، إذا لم يكن قد صدر فيها قرار بقت .

ومن حيث أن الذى يبين من استقراء الأحكام السابقة أن ثمة تنظيمًا متكاملًا أصدره المشرع لضريبة الأطينان راعى فيه المرونة تحسبًا لما قد يستجد على الأرض من طارئ قد يدخلها فى مجال الخضوع للضريبة أو يخرجها من هذا المجال . ومن أمثلة الحالة الأولى أن تكون الأرض غير خاضعة لدخولها فى أملاك الدولة العامة أو الخاصة ثم يحدث بعد ذلك أن تؤول ملكيتها لأفراد . ومن أمثلة الحالة الثانية أن تكون الأرض خاضعة للضريبة ثم يتحقق لها سبب من أسباب الرفع ، كان يقام عليها مبان على نحو ما نصت عليه الفقرتان ٦ و ٧ من المادة (١٠) من القانون ، ففى هذه الحالة ترفع الضريبة عن الأرض بعد خضوعها . غير أن المشرع قد اشترط لذلك ضرورة تقديم طلب من ذوى الشأن ، وتنظم قواعد وإجراءات الفصل فى هذا الطلب والطعن فيما صدر فى شأنه من قرارات ومن ثم وإزاء ما لهذا التنظيم من وجوب والزام فإنه يتعين أعمال أحكامه عند تطبيق القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ وذلك فى خصوص تحرى شرط « أن تكون الأرض غير خاضعة لضريبة الأطينان » حتى تخرج من نطاق حظر تملكها للأجانبى .

وليس من شك في عدم وجود أدنى تعارض بين أحكام كلا القانونين بل ان ما تضمنه كلاهما يعتبر مكملا للآخر في هذا الخصوص . وعنى ذلك مثلا يستتبع القول بعدم الخضوع للضريبة مجرد ان الأرض قد أصبحت لا تستغل في الزراعة ولو كانت مربوطة عليها الضريبة . اذ يزم علاوة على ذلك ضرورة سلوك سبيل طلب رفعها طبقا للقواعد والاجراءات المنصوص عليها قانونا . فعدم الاستغلال في الزراعة وان كان يصلح سببا لطلب اتخاذ القرار برفع الضريبة ، الا انه لا يفيد بذاته وثقايا صدور مثل هذا القرار الذى ناط المشرع الاختصاص به بالبلدان المشكلة لذلك ابتدائيا واستثنائيا . والقول بغير ذلك يؤدى الى اهدار الأحكام الأساسية التى تضمنها القانون المنظم لفرض الضريبة والذى لا تعارض بين أحكامه والأحكام الواردة بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣

ومن حيث انه لكل ما تقدم ، وإزاء صراحة ما نص عليه القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ من وجوب ألا تكون الأرض خاضعة لضريبة الأطينان لتستثنى من حظر تملكها للأجانب ، وأعمالا الأحكام المنظمة لفرض الضريبة، فإن مفاد شرط ألا تكون الأرض خاضعة لضريبة الأطينان هو عدم خضوعها فعلا للضريبة طبقا لأحكام القانون فى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بصفة أصاية أو كانت خاضعة لها ولكن رفعت عنها الضريبة بأثر رجعى يرتد الى تاريخ تطبيق القانون .

(طعن ٨٠١ لسنة ٢٧ قى جلسة ١٥/١٠/١٩٨٥)

ثانيا - الخضوع للضريبة

قاعدة رقم (٢٥٨)

المبدأ :

خضوع الأتيان المملوكة لشركات القطاع العام لضريبة الأتيان المنصوص عليها بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٢٩ الخاص بضريبة الأتيان .

الفصل :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٩٨٦/١٢/٣ فاستعرضت فتواها الصادرة بجلسة ١٩٨٥/١١/٢٠ وتبين لها أن المادة ٦ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٢٩ الخاص بضريبة الأتيان قد نصت على أن « لا تخضع الأراضي الزراعية الداخلية في أملاك الحكومة العامة أو الخاصة لضريبة الأتيان ... » واستظهرت من ذلك أن المشرع وهو بصدد تقرير ضريبة على الأتيان الزراعية المنزرعة فعلا أو القابلة للزراعة أعفى الأملاك العامة والخاصة المملوكة للحكومة من الخضوع لهذه الضريبة ولما كانت شركات القطاع العام تعتبر من أشخاص القانون الخاص تأسيسا على أن أفرع الوحدات الاقتصادية في شكل الشركة المساهمة أو الجمعية العقارية وهي من أشكال القانون الخاص دليل واضح على القصد الذي توخاه المشرع في هذا الشكل وهو السير على أنظمة القانون الخاص بعد تطويرها بما يلائم طبيعة المشروعات الاقتصادية العامة وعلى هدى ذلك فإن أموال هذه الوحدات الاقتصادية تعد أمالا خاصة بجرى في شأنها ما يجرى على المال الخاص من القواعد والأحكام ما لم يوجد تنظيم خاص يتناولها ويغيد من طبيعتها وعلى ذلك فإن مدلول لفظ الحكومة الواردة بالمادة ٦ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٢٩ لا يتسع

ليشمل شركات القطاع العام وتلتزم بالتالى بأداء الضرائب المستحقة على أطيانها .

ومن حيث أن المادة ٢/٤٥٨ من القانون المدنى تنص على أنه « وللمشتري ثمر البيع ونماؤه من وقت تمام البيع وعليه تكاليف البيع من هذا الوقت ايضا ... » .

ومفاد ذلك أن المشتري يمتلك الثمرات وأنماء فى المنقول والعقار على السواء ما دام البيع شبيها معينا بالذات من وقت تمام العقد ويستوى فى بيع العتار أن يكون العقد مسجلا أو غير مسجل فالبيع غير المسجل كالبيع المسجل من حيث استحقاق المشتري لثمرات والأمر كذلك ايضا بالنسبة لتكاليف فتمت ثبوت للمشتري الحق فى ثمرات البيع ونماؤه من وقت البيع فعليه يقع عبء التكاليف فى ذات الوقت وذلك كالأرائب ونفقات حفظ البيع وصيانته ونفقات الاستقلال .

ومن حيث أن الشركات الزراعية المشار إليها فى المسألة المعروضة قد تسلمت الأطيان الزراعية التى تكون الحصة العينية لرأسمالها طبقا لقرارات أنشائها وأنها تقوم بزراعتها والحصول على ثمارها ونماؤها وتمارس عليها كافة صور الاستقلال الأخرى ومن ثم فإنها تلتزم بتكاليفها وعليها يقع عبء أداء الضرائب المستحقة عليها وفقا لأحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٣٩ المشار إليها ولا يغير من ذلك ما تدعيه هذه الشركات من أن ملكية الأطيان المشار إليها ما زالت للدولة وأنها تقوم حاليا باتخاذ إجراءات نقل الملكية فذلك أن الالتزام بأداء التكاليف وفقا لصريح نص المادة ٢/٤٥٨ مدنى يقع على عاتق المشتري — ولو بقصد غير مسجل — من تاريخ حصوله على ثمارات البيع ونماؤه .

لذلك :

انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى تأييد فتاها السابقة الصادر بجلستها المنعقدة فى ١٩٨٥/١١/٢٠ بخضوع الأطيان المملوكة لشركات القطاع العام نظرية الأطيان المنصوص عليها بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ المشار اليه .

(ملف ٣١٤/٢/٣٧ — جلسة ١٩٨٦/١٢/٣)

ثالثا - شروط رفع الضريبة

قاعدة رقم (٢٥٩)

المبدأ :

وضع المشرع تنظيمًا متكاملًا لضريبة الأطينان راعى فيه المرونة تحسبًا لما قد يطرا على الأرض من طارئ يدخلها في مجال الخضوع للضريبة أو يخرجها منه - اشترط المشرع لرفع الضريبة تقديم طلب من ثوى الشأن - عند تحرى شرط عدم خضوع الأرض للضريبة لأخراجها من نطاق حظر التملك الوارد بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ ينبنى التقييد بالأحكام الواردة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ بخصوص رفع الضريبة عن الأرض .

المحكمة :

ومن حيث ان الخضوع لضريبة الأطينان يربطها على أرض معينة يفيد واقعا ثابته يقوم قرينة قاطعة لا تقبل اثبات عكسها على أن هذه الأرض كانت متوافرة فيها الشروط المنصوص عليها في القانون الصادر بغرضها وهو القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخالص بضريبة الأطينان .

ومن حيث انه بالرجوع الى القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ المشار اليه تبين انه بعد آذ نص في المادة الأولى منه على فرض الضريبة على جميع الأراضي المنزرعة فعلا أو القابلة للزراعة ، وبين في المواد التالية أساس تقرير هذه الضريبة وكيفية ربطها وحالات عدم الخضوع لها وحدد في المادة العاشرة منه حالات رفع الضريبة ومن بينها ما نصت عليه المادة في فقرتها ٦ ، ٧ (وهما خلاصتان بلقائمة مبيان على الأرض) ونص في المادة ١١ على الا ترفع الضريبة في الأحوال المنصوص عليها في المادة العاشرة الا ببناء على طلب من صاحب الشأن ومن تاريخ هذا الطلب ناط في المادة ١٢ باللجان المنصوص عليها في المادتين الثالثة

والسابعة من المرسوم بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٥ تحقيق طلبات الرفع
وانفصل فيهما ابتدائيا واستثنائيا ونظم في المرسوم الصادر في ١٤ فبراير
١٩٤٠ الاجراءات الخاصة بالنظر في طلبات رفع الضريبة .

ومن حيث انه يبين من استقراء الاحكام السابقة ان ثمة تنظيم متكامل
أصدره المشرع لضريبة الاطيان راعى فيه المرونة تحسبا لما قد بطرا على
الارض من طارئ يدخلها في مجال الخضوع لضريبة أو يخرجها منه ، غير
أن المشرع قد اشترط لرفع الضريبة طُلب نوى الشأن ، ومن ثم هذا النظام
الملزم فانه يتعين أعمال احكامه عند تطبيق القانون رقم ١٥ لسنة ٦٣ وذلك
في خصوص تحرى شرط ان تكون الأرض غير خاضعة لضريبة الاطيان حتى
تخرج من نطاق حظر تملكها للأجانب ، والقول بغير ذلك يؤدي الى اهدار
الاحكام الأساسية التي تضمنها القانون المنظم لغرض الضريبة .

ومن حيث ان مبنى الطعن الراهن هو ان الأرض محل النزاع من
أراضي البناء وقد ثبت خضوعها لضريبة الاطيان وطبقا لما تقدم تعتبر أرضا
زراعية داخلة في نطاق الحظر المقرر بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ المشار
اليه ، ومن ثم يكون الاستيلاء عليها قد تم طبقا لصحيح حكم القانون ،
ويكون الطعن فيه غير قائم على سند صحيح خليقا بالرفض .

(طعن ١٣٦٥ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٦/٢/٤)

الفرع السادس الضريبة على العقارات المبنية

أولاً — خضوع الأرض الفضاء التي تعد في حكم
العقارات المبنية للضريبة على العقارات المبنية

قاعدة رقم (٢٦٠)

المبدأ :

المادتين ١ ، ٢٢ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن ضريبة
العقارات المبنية مفادها — العقارات المبنية إما كانت مادة البناء — اعتبر
المشروع في حكمها الأراضي الفضاء المستقلة أو المستعملة — سواء كانت
ملحقة أو غير ملحقة بالمبنى مسورة أو غير مسورة — تخضع الأرض
للفضاء التي تعد في حكم العقارات المبنية للضريبة على العقارات المبنية —
وهي نوعين :

١ — الأرض الفضاء الملحقة بالمبنى وتعد جزءاً منها ومتصلة بها
وتستعمل أو تستعمل مع المبنى ذاته وتدخل في تقدير القيمة الإيجارية للعقار
التي هي وعاء هذه الضريبة — هذا النوع من الأرض الفضلاء لا ترفع عنه
الضريبة إلا إذا هدم أو تخرّب كلياً أو جزئياً إلى درجة تحول دون الانتفاع
به كله أو بجزء منه .

٢ — الأرض الفضاء المستقلة عن المبنى وليست جزءاً منه وهي
مستقلة أو مستعملة فهي تخضع لهذه الضريبة ولا ترفع عنها إلا إذا أصبحت
غير مستقلة أو غير منفع بها .

الحكمة :

ومن حيث أن المادة الأولى من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن

ضريبة العقارات المبنية تنص على أن « تفرض ضريبة سنوية على العقارات المبنية أيما كانت مدة بنائها وإيا كان الغرض الذي تستخدم فيه دائمة أو غير دائمة مقامة على الأرض أو على الماء مشغولة بعوض أو غير عوض وفي تطبيق أحكام هذا القانون يعتبر في حكم العقارات المبنية الأراضي الفضاء المستقلة أو المستعملة سواء أكانت ملحقة بالمباني أم مستقلة عنها مسورة أو غير مسورة ما لم تكن هذه الأراضي مجاورة لمساكن العزب ومستعملة إجرائاً خاصة لأهالي القرية . كما تعتبر في حكم العقارات المبنية التركيبات التي تقام على أسطح واجهات العقارات إذا كانت مؤجرة أو كان التركيب مقابل نفع أو أجر » وتنص المادة ٢٢ من القانون المذكور على أن « ترفع الضريبة في الأحوال الآتية :

(١)

(ب)

(ج) إذا هدم العقار أو تخرّب كلياً أو جزئياً إلى درجة حالت دون الانتفاع بالعقار كله أو جزء منه .

(د) إذا أصبحت الأرض الفضاء المستقلة عن العقارات المبنية غير مستغلة أو منتفع بها ، ويكون رفع الضريبة عن العقار أو من الجزء الذي ينطبق عليه أحد البنود السابقة .

ومن حيث أن الاستناد من هذه النصوص أن العقارات المبنية أيما كانت مدة بنائها ، وقد اعتبر المشرع في حكم هذه العقارات الأراضي الفضاء المستقلة أو المستعملة سواء كانت ملحقة أو غير ملحقة بالمباني مسورة أو غير مسورة فالأرض الفضاء التي تعد في حكم العقارات المبنية وتخضع بالتالي للضريبة على العقارات المبنية هي على نوعين : أما تلك الملحقة وتعد جزءاً منها ومتصلة بها وتستغل أو تسعمل مع المبنى ذاته

وندخل في تقدير القيمة الاجبارية للعقار التى هى وعاء هذه الضريبة ، وهذا النوع من الأرض الفضاء لارتفاع عنه الضريبة المشار اليها الا اذا هدم أو تخرب كلياً أو جزئياً الى درجة تحول دون الانتفاع بها كله أو بجزء منه ، والنوع الثانى هى الأرض الفضاء المستقلة عن المبنى وليست جزء منه وهى مستقلة أو مستعملة فهى تخضع لهذه الضريبة ولا ترفع الا اذا أصبحت غير مستغلة أو غير منتفع بها ، وعلى هذا الاساس فإذا كان الثابت من الأوراق أن العقار محل قرار مجلس المراجعة المشار اليه وحسب الكشف الرسمى المستخرج من سجلات مصلحة الضرائب العقارية المحرر من واقع دفتر الجرد (صفحة رقم ٨١ جزء رقم ١٣ من السنوات من سنة ١٩٦٠ حتى سنة ١٩٨٠) أن العقار المذكور عبارة عن ريع متخرب كلياً ولم يبق فيه سوى ٢١ نكان ومن ملحق جرد سنة ١٩٥٩ الى جرد سنة ١٩٦٣ : — الاجزاء المتخربة بحوش الملك ازيلت واستجد مكانها مخزن بخلاف الدكاكين المسبوق ربطها وفى ١٠/٣١/١٩٧٨ ربط ١٩٧٩ القضاء مكان المزال اشتغال مخزن ، وقد اثبت بالكشف ان المستجد (بحوش الملك مخزن ايجاره الشهرى مائة جنيه والضريبة العقارية المفروضة عليه ٩٦ جنيه سنوياً ومن ثم يتأكد من هذه البيانات أن العقار المذكور خاضع للضريبة على العقارات المبنية وظل خاضعاً لها بعد العمل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٨ اعتباراً من ١٥/٦/١٩٧٨ حتى سنة ١٩٨٠ كما يستفاد من تلك البيانات أن الأرض المشار اليها والتي فرضت عليها ضريبة الأرض الفضاء ما هى الا جزء من المبنى ومازال منتفعاً بها ومستغلة كمخزن بمقتضى عقد الاجار المحرر بتاريخ ٢٦/٤/١٩٧٨ وكانت القيمة الاجبارية المحددة به هى وعاء الضريبة على العقارات المبنية على ما سلف بيانه ، ولم تقدم جهة الادارة ما يفيد عدم الانتفاع بهذا العقار أو بجزء منه حتى ترفع عنه الضريبة الاخيرة ومن ثم فانه يغتو بالتالى رفع الضريبة على العقارات المبنية عن جزء

من العقار المذكور واخضاعه للضريبة على الاراضي المفضاء المقررة بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٨ ويمقتضى قرار مجلس المراجعة المطعون فيه — غير مشروع وحقيقا بالالغاء واذ اخذ الحكم المطعون فيه بهذا النظر فانه يكون متفقا وصحيح احكام القانون ويكون الطعن عليه على غير اساس من الواقع او القانون جديرا بالرفض .

(طعن رقم ٢٩٢٣ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٩٢/٣/٢٩)

ثانياً — مناط استحقاق رسم السجل العيني
المصوص عليه في الفقرتين ٢ ، ٤ من المادة ٢ من
القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٧٨

قاعدة رقم (٢٦١)

المبدأ :

العبرة في استحقاق الرسم المصوص عليه في الفقرتين ٢ و ٤ من
المادة ٢ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٧٨ بإنشاء صندوق للسجل العيني
باستحقاق الضريبة الاصلية في تاريخ العمل بهذا القانون وبحالة العقار في
ذات التاريخ دون الاعتداد بأي تغير يطرأ بعد ذلك .

الفتوى :

أن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لسمى الفتوى
والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ٢٥ من يونية سنة ١٩٨٦ فاستعرضت
المادة ١ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٧٨ بإنشاء صندوق للسجل العيني
ونص على أنه « ينشأ بوزارة العدل صندوق يسمى « صندوق السجل
العيني » وتكون له الشخصية الاعتبارية وتعتبر أمواله عامة »
وكذلك نص المادة ٣ بأن « تتكون موارد الصندوق ١ ٢
(٣) حصيلة رسم يفرض لمرة واحدة على ملاك الأراضي الزراعية والعقارات
المبنية يعادل قيمة الضريبة الاصلية المعروضة على كل منهما في سنة
ونصف . (٤) حصيلة رسم يفرض لمرة واحدة على ملاك الأراضي الفضاء
الداخلية في نطاق المدن بواقع جنيهين عن كل مائتى متر مربع أو كسورها ،
ويحسب الرسم المقرر في البندين ٢ و ٤ على أساس سعر الضريبة الاصلية
المقررة وقت العمل بهذا القانون ، ويعفى من أداء الرسم المصوص عليه
في ائبند ٣ ملاك الاراضى الزراعية والعقارات المبنية المعفاة من الضريبة
الاصلية .

ومن حيث أن نص القانون على فرض ذلك الرسم بنوعية لمرة واحدة وكذلك نصه في المادة ٣ على حسابه على أساس سعر الضريبة الأصلية في تاريخ العمل بهذا القانون ، إنما يعنى تحديد وعاء الرسم ومقداره واستحقاقه بصفة نهائية قطعية في ذلك التاريخ ، فلا يتأثر من حيث أنواعه أو المقدار أو الاستحقاق بأى واقعة تطرأ بعد التاريخ المذكور سواء تناولت العقار ذاته أو أوصافه وعلى ذلك فإن الرسم يتعين بصورة باتة على أساس حافة العقارات التى يتناولها في تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٧٨ المشار إليه ، ولا عبرة لآى واقع يتعرض له العقار بعد هذا التاريخ .

ومن حيث أنه في ضوء ذلك ولما كان المشرع قد ربط بين الرسم المفروض على ملاك الأراضي الزراعية والعقارات المبنية وبين الضريبة الأصلية المفروضة على كل منهما وهو رسم يستحق مرة واحدة في تاريخ واحد هو تاريخ العمل بالقانون ، كما أعفى المشرع المالك من هذا الرسم إذا كانت أملاكهم مغطاة من الضريبة الأصلية ، فإنه بهذا المسلك يكون قد ربط بين الضريبة الأصلية وبين ذلك الرسم وجودا وعدما ، بحيث لا يقوم إلا بقيام الضريبة واستحقاقها ، ومن ثم فإن كل أرض زراعية أو عقار مبنى لا تستحق عليه الضريبة الأصلية لسبب أو لآخر أو يكون معفيا منها بسند قانونى لا يستحق على ماله رسم السجل العينى .

في ذلك :

انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن العبرة في استحقاق الرسم المنصوص عليه في الفترتين ٣ و ٤ من المادة ٣ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٧٨ بإنشاء صندوق للسجل العينى ، باستحقاق الضريبة الأصلية في تاريخ العمل بهذا القانون ، بحالة الاعتار في ذات التاريخ دون الاعتداد بأى تغيير يطرا بعد ذلك .

الفرع السابع ضريبة الدمغة

اولا - الخضوع للضريبة

قاعدة رقم (٢٦٢)

المبدأ :

ضريبة الدمغة المتصوص عليها في البند (ي) من المادة ٦٠ من قانون ضريبة الدمغة رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ تفدرج ضمن ضرائب الدمغة النسبية .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ١٩٨٩/١٠/٤ فاستعرضت احكام قانون ضريبة الدمغة الصادر بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ وتبين لها ان المشرع قد فرق بين نوعين من ضريبة الدمغة اولها ضريبة دمغة نوعية وهى مبلغ مقطوع وثابت من المال يفرض على بعض الاوعية التى حددها المشرع دون نظير الى قيمتها وثانيهما ضريبة دمغة نسبية تفرض على قيمة الوعاء أى ان قيمتها تكون منسوبة لقيمة الوعاء على أساس نسبة معينة منه تنقص بنقصه وتزيد بزيادته ، كما تبين للجمعية ان المشرع ولئن حدد صراحة في القانون المذكور نوع الضريبة المتروضة على الاوعية المختلفة انه سكت في المادة ٦٠ من هذا القانون عن تحديد نوع الضريبة المقررة بموجبه ، ومن ثم يتعين تحديد نوعيتها بتطبيق المعيار سالف البيان وعلى ذلك ولما كانت المادة ٦٠ من القانون المذكور تنص على ان « يعتبر اعلانا كل اعلام او اخطار او تبليغ باية وسيلة وتستحق عليه الضريبة على الوجه الاتي : - (ي) مائة وثمانون مليما عن كل جنيه أو كسور من آخر النشر النسبة

للإعلانات التي تنشر فيما يطبع ويوزع في مصر من الصحف والمجلات والفتاوى السنوية وكتب الدليل والكتب والكراسات والنشرات الدورية على اختلاف أنواعها . . . » ولما كان الوعاء في هذه الحالة هو أجر النشر إذ وقد حدد المشرع ضريبة الدمغة بمبلغ مائة وثمانون مليماً عن كل جنيه أو كسوره من الأجر المدفوع للنشر ولم يحددها بمبلغ ثابت مقطوع بل جعلها متحركة حسب القيمة المدفوعة مقابل النشر في الصحف والمجلات وغيرها من الوسائل المشار إليها في النص ومن ثم فإن هذه الضريبة تعد ضريبة دمغة نسبية وليست نوعية ، وإذا كان المشرع قد نص على أن كسور الجنيه يستحق عليه ما يستحق على الجنيه فإن ذلك لا يغير من طبيعة الضريبة المفروضة في الفقرة (د) من المادة ٦٠ ذلك لأن جبر هذا الكسر مقصود به مجرد تيسير الأداء فما زالت الضريبة رغم ذلك — منسوبة إلى مبلغ آخر هو الجنيه وكسوره يؤكد ذلك أن المادة الثانية من القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٨٧ بتعديل قانون ضريبة الدمغة رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ نصت على أنه « في جميع الأحوال إذا كانت قيمة ضريبة الدمغة النوعية أو النسبية الواجبة الأداء تقل عن خمسة قروش أو مضاعفتها جبر هذا الكسر إلى أقرب خمسة قروش . ومن ثم فإن جبر الكسور في هذه الحالة كما هو في الحالة المنصوص عليها في الفقرة (ي) من المادة ٦٠ لا يغير من طبيعة الضريبة .

لذلك :

انتهى رأي الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع إلى أن ضريبة الدمغة المنصوص عليها في البند (ي) من المادة ٦٠ من قانون ضريبة الدمغة رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ تندرج ضمن ضرائب الدمغة النسبية .
(ملف ٢٧/٢/٢٧٣ جلسة ١٠/٤/١٩٨٩)

ثانياً — الاعفاء من رسم الدفعة النسبي

قاعدة رقم (٢٦٣)

المبدأ :

إذا كانت زيادة رأس المال مسددة بالعملة الأجنبية مما يعتبر معه مالا اجنبيا مستثمرا ، فيسرى الاعفاء من رسم الدفعة النسبي لمدة خمس سنين على الزيادة في رأس المال من تاريخ نشر القرار في ١٩٨٠/١/٥ الى ١٩٨٥/١/٤ — صدر قانون ضريبة الدفعة رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ باعتماد تاريخ الاكتتاب في زيادة رأس المال كبدء لاستحقاق تلك الضريبة (المادة ٨٧) — القانون المذكور يسرى اعتبارا من ١٩٨٠/٦/١ على الوقائع التي تنشأ في ظل نفاذ هذا القانون — ومن ثم لا يسرى بذاته على ضريبة الدفعة التي تستحق عن وقائع سابقة على هذا التاريخ — أم يثبت من الأوراق أو من تعليقات مصلحة الضرائب الأخذ بتاريخ الاكتتاب في زيادة رأس المال كأساس لبداية استحقاق ضريبة الدفعة وقت حدوث الوقائع المنسوبة الى الطاعنين .

المحكمة :

أن الثابت من الأوراق وفي ما اتاه الطاعنان في هذا الشأن هو محض ادراج طلبات الشركة المعترضة (شركة مصر ايران فرانسما للفنادق) ثم اعقبت اللجنة ذلك بأن زيادة رأس المال مسددة بالعملة الأجنبية مما يعتبر معه مالا مستثمرا فيسرى الاعفاء لمدة خمسة سنين على الزيادة في رأس مالها من تاريخ نشر القرار في ١٩٨٠/١/٥ الى ١٩٨٥/١/٤ من رسم الدفعة النسبي ، وقد عرض محضر اللجنة على مدير عام المأمورية السيد / ... والذي أشر بالاعتماد في ١٩٨٣/١٠/٣ « حافظة مستندات الطاعنين بجلسة ١٩٨٠/٢/٤ المستند رقم ١ » .

ومن حيث أنه لا يبين من فحص المراجعة الداخلية أن اللجنة التي

تضم الطاعنين قد اتخذت قرارا فى شأن بدء سريان الاعفاء ، بل ما جاء فى سردها لوقائع اطعن أن الزيادة فى رأس المال يسرى عليها الاعفاء اعتبارا من تاريخ نشر القرار فى ١٩٨٠/١/٥ — وهو وإن كان يخالف ما نص عليه قانون ضريبة الدمغة رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ من اعتماد تاريخ الاكتتاب فى زيادة رأس المال كبدء لاستحقاق تلك الضريبة (المادة ٨٧) إلا أن القانون المذكور يسرى اعتبارا من ١٩٨٠/٦/١ على الوقائع التى تنشأ فى ظل نفاذ هذا القانون ومن ثم فهو لا يسرى بذاته على ضريبة الدمغة التى تستحق عن وقائع سابقة على هذا التاريخ حيث أنه لم يثبت من الأوراق أو من تعليمات مصححة الضرائب الأخذ بتاريخ الاكتتاب فى زيادة رأس المال كأساس لبداية استحقاق ضريبة الدمغة وقت حدوث الواقع المنسوبة للطاعنين وكان القرار فى ذلك كله طبقا للمفشورات والتعليمات المنظمة للعمل لرئيس مأمورية الضرائب الذى اعتمد هذا رأى وقرره ، وكان عليه أنه رأى أن ثمة خلافا قانونيا فى شأنه أن يطلب الرأى القانونى من جهة الاختصاص ، ومن ثم فإنه لا يسوغ ادانة الطاعنين بانهما قد اتيا جريمة تأديبية تستوجب عقابهما .

ومن حيث أن بحث مصلحة الضرائب (منطقة القاهرة ثالث — قسم التوجيه الفنى) والذى قدم الطاعنان صورة منه لم يجدها النيابة الادارية (المستند رقم ٨ بحافظة مستندات جلسة ١٩٨٩/٢/٤) قد انتهى فى خصوص الملف رقم ١٩٩ / ١٧ / ٧ شركة مصر ايران فرنسا للفنادق الى أن ما نسبته (الشاكى للجنة الداخلية باعتماد الزيادة من تاريخ نشر القرارات فإن ذلك كان وجهة نظر الشركة فى طلب الاعفاء التى اعتمدها رئيس المأمورية فمن ثم فإنه ليس هناك أى مخالفة من جانب رئيس اللجنة وإن كان هناك مخالفة فى الاخضاع أو الاعفاء فى تاريخ النشر فهى مخالفة وقعت أساسا من السيد الشاكى بمذكرة الفحص) .

(طعن ٢٩ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٤)

ثالثا - حدود سلطة رئيس المصلحة

قاعدة رقم (٢٦٤)

المبدأ :

يختص رئيس المأمورية بالإشراف على أعمال لجان المراجعة الداخلية واعتماد قراراتها في الاعتراضات المتعلقة برسم الدفعة في الأحوال التي تزيد عن ألفي جنيه - مقتضى ذلك : أنه إذا رأى غموضا في تطبيق نص قانوني وجب عليه أن يطلب الرأي في شأنه من جهات الاختصاص حسما للخلاف في تطبيقه .

المحكمة :

ومن حيث أن الثابت من مطالعة ملحق التعليمات التنفيذية رقم ١ لسنة ١٩٨٢ بشأن تنظيم العمل بلجان المراجعة الداخلية بالمأمورية والصادرة بقرار رئيس مصلحة الضرائب في ١٧/٣/١٩٨٢ أنها حددت الاختصاص للجان الطعن في أولا بأنها تختص بالنظر في الاعتراضات على كافة أنواع الضرائب والرسوم المقدمة على النماذج المحددة في هذا البند - وفي نهائية قرار اللجنة فقد نظمت التعليمات المذكورة في شأن ضريبة الدفعة في الفقرة (ج) من البند ثانيا بأن تختص اللجنة بالبت بقرار نهائي في المطالبة التي لا تجاوز مائتي جنيه ، أما ما يزيد عن ذلك ولا يجاوز ألفي جنيه فيعتمد قرار لجنة المراجعة الداخلية من مدير الفحص ، وفي الحالات التي تزيد عن ذلك من واقع الفحص يتعين أن يعتمد من رئيس المأمورية .

ومن حيث أنه يتضح من ذلك أن اعتماد الحالات التي تزيد عن ألفي جنيه والتي تعرض على لجان المراجعة الداخلية وتظهرها كاعتراض من قوى الشأن يختص بها رئيس المأمورية .

ومن حيث أن ملحق التعليمات التنفيذية المذكورة قد أورد في البند

ثالثا انه (فى حالة الخلاف فى الراى يبين اعضاء اللجنة او بينهما وبين مدير الفحص والربط يحتكم الى رئيس المامورية وتخضع لجنة المراجعة الداخلية فى كل اتنواحي الادارية الى رئيس المامورية) ، كما تضمن البند رابعا بأنه (اذا تناول الاعتراض مسائل شكلية او قانونية لم يسبق للمصلحة اصدار تعليمات بشأنها يرجع الى الجهات المختصة حسب كل حالة قبل البت فى الخلاف) .

ومن حيث ان قرار وزير المالية رقم ٤٠٢ لسنة ١٩٧٨ بخصوص الهيكل التنظيمى لمصلحة الضرائب قد اوضح فى المادة ٤٨ منه اختصاص رئيس المامورية بمجاء فى انقرة الاولى — البند ٦ — اختصاصه بالاشراف على او الاشتراك فى اعمال اللجان الداخلية الخاصة بالفصل فى اعتراضات وطعون الممولين ، كما جاء بالبند ١٠ اختصاصه بالبت فى المسائل القانونية والفنية التى تختلف فيها وجهات النظر داخل المامورية او الرجوع فى ذلك الى الجهة المختصة سواء على مستوى المنطقة او الادارة المركزية .

ومن حيث أنه من مجمل النصوص سالفة الذكر فان رئيس المامورية ينعقد له الاختصاص بالاشراف على اعمال لجان المراجعة الداخلية ، واعتماد قراراتها فى الاعتراضات المتعلقة برسم الدفعة فى الاحوال التىزيد عن الفى جنيه ، وهو ما يقتضى منه اذا رأى أن هناك غموض فى تطبيق نص قانونى أن يطلب الراى فى شأنه من جهات الاختصاص وهو المنسوط به اعتماد قرارات لجان المراجعة الداخلية وحسم اى خلاف فيها والاشراف على اعمالها .

ومن حيث أن الطاعن فى ممارسة اعمال وظيفتها كمضوى أحد لجان المراجعة الداخلية لم يثبت فى حقهما ايتانها خطأ جسيما لمقتضيات اعمال وظيفتهما كما لم يثبت فى حقهما سوء نية فى ممارستهما لاعمال وظيفتهما ، كما لم تكشف الأوراق عن وجود تعليقات صريحة تقضى فى موضوع النزاع الذى نظرته اللجنة على خلاف ما اتاه الطاعنان ، فمن ثم فانه وقد اجتهد

الطاعنان في أدائهما واجبات الوظيفة من غير خطأ جسيم أو سوء نية فان ما قاما به لا يكون ذنبا اداريا يمكن أن يكون موضوعا لمساعدتهما ويؤكد ذلك أن وسائل الرقابة على أعمال لجان المراجعة الداخلية قد كفلها التنظيم الإداري للعمل . حيث يختص باعتماد قرار اللجنة الداخلية التي اشترك فيها الطاعنان مأمور المأمورية وهو صاحب الاختصاص في عرض أى خلاف قانوني فيما انتهى إليه الطاعنان سواء من وجهة نظره فيما يتعلق بما ذهب اليه أو من وجهة نظر أى شخص آخر مختص داخل المأمورية أن يلجأ الى انجبة المختصة سواء على مستوى المنطقة أو الادارة المركزية ، كما أن مخالفة الراى القانونى المنسوب للمتهمين بصحة احكام القانون لم توضح الادارة صورته وأساسه ولا يسوغ طبقا للمبادئ العامة لحسن الادارة والاسس العامة للمسئولية التأديبية معاقبة العامل تأديبيا لمباشرته لعمله في حدود اختصاصه وتطبيقه للقانون حسبما يتسنى له بحسب خبرته وفهمه دون اهدار لتعليمات صريحة تتبناها المصاححة في شأن المسألة التي يبت فيها وما دام لم يثبت ان ما اتاده من عمل خاضع للمراجعة والمتابعة والاعتماد من رؤسائه — قد تم بسوء نية مستهدفا غير الصالح العام — والا أحجم كل عامل على كل مستوى عن أداء واجبه في حسم الأمور المطروحة عليه والاسهام على نحو سليم في تبديد المصالح العامة للمواطنين خشية المحاسبة والمسئولية التأديبية فيحيل الأعلى عطفه لرؤوسيه الأدنى ويهرب هؤلاء من الحسم باحالة الأوراق الى الرئاسة الأعلى مما يعطل سير المرافق العامة .

ومن حيث أن الاتهام الاول الموجه للطاعنين — يكون بناء على ما سبق بلا أساس من الواقع أو القانون — ومن حيث أنه عن الاتهام الثانى الموجه للطاعنين ونصه « أصترا قرارا باعفاء زيادة رأس المال في الاعتراض رقم ٧٣٣ ملف ١٩٩ / ٧ رغم عدم توافر شروط الاعفاء » .

الفرع الثامن ضريبة الملاهي

قاعدة رقم (٢٦٥)

المبدأ :

تخضع تذاكر دخول الحفلات الفنية لدار الأوبرا الجديدة لضريبة الملاهي — ذلك وفقا لاحكام القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ بفرض ضريبة على المسارح وغيرها من محال الفرجة والملاهي وتعديلاته في الحدود المنصوص عليها في الجدول رقم (ب) من القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ٦ من ديسمبر سنة ١٩٩٢ لاستبان لها ان المادة ١ من القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ بفرض ضريبة على المسارح وغيرها من محال الفرجة والملاهي تنص على انه : « تفرض ضريبة على كل دخول أو اجرة مكان في الدور والمحال المبينة بالجدولين ا و ب الملحقين بهذا القانون ، وذلك وفقا للفئات الواردة فيهما » . وقد تضمن الجدول (ب) المشار اليه ثلاثة اقسام :

القسم الاول وتخضع المحال المذكورة فيه لفئات الضريبة الواردة في الجدول المرافق للقانون ، في حين تخضع دور ومحال القسم الثاني ومنها دور التمثيل لنسبة مخفضة بمقدار ٥٠ ٪ من الفئات الواردة بهذا الجدول اما القسم الثالث فيخضع لنسبة مضاعفة من الفئات الواردة بالجدول .

ومفاد ذلك ان دخول دور التمثيل — وهي الدور التي تضم مسرحا تؤدي بداية فنون تتضمن قدرا من التمثيل ومنها دار الأوبرا (١) القائمة وقت صدور القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ المشار اليه — كان يخضع —

تخلانا للمحال المذكورة في القسمين الاول والثالث من الجدول (ب) المنحى بهذا القانون — لفئات الضريبة المخفضة بنسبة ٥٠٪ ، ثم قدر المشرع على نحو ما ورد في المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٤٤٨ لسنة ١٩٥٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ اتف البيان — ان هذه التفرقة بين المحال في فئات الضريبة اثارَت صعوبات كثيرة عند التطبيق لذلك رأى تعديل الجدول (ب) بالقانون رقم ٤٤٨ لسنة ١٩٥٣ ليصبح قسما واحدا يخضع لنصريه . عامة المبينة بجدول الفئات المرافق للقانون ٢٢١ لسنة ١٩٥١ . بيد انه وقبل ان يجف مداد هذا التعديل عاد المشرع وادخل على الجدول (ب) تعديلا آخر بالقانون رقم ٥٨٠ لسنة ١٩٥٣ أبقي فيه على هذا الجدول قسما واحدا ، وعين الدور والمحال الخاضعة لأحكام ضريبة الملاهي وفتا له ومنها دور التمثيل ثم أورد الحكم الثانى فى شأن هذه الدور والمحال : « وتخضع لفئات الضريبة الواردة فى اجدول المرافق عبدا ما يقام فى دور التمثيل من حفلات الأوبرا والأوبريت والمسرحيات التمثيلية والباية فتخضع بنسبة مخفضة بمقدار ٥٠٪ من الجدول المذكور » .

وقد قصد بهذا التعديل ان تعود ضريبة الملاهي الى سيرتها الاولى ونسبتها المخفضة عند دخول دور التمثيل بالمفهوم السابق بيانه — لمشاهدة بعض انواع الفنون اراقية كالأوبرا والأوبريت والمسرحيات التمثيلية والباية دعما لهذه الفنون وتشجيعا على انتشارها وقد افصحت المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٥٨٠ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه عن ذلك بقولها : « ولما كانت حفلات الأوبرا والأوبريت والمسرحيات التمثيلية والباية من الفنون المسرحية التى تعتبر بمثابة معاهد شعبية تعين على نشر الثقافة التى لا تنخر الدولة جهدا فى اعانتها وتهئية ومسائل تشجيعها وانتشارها فقد رأى تعديل الجدول رقم (ب) الملحق بالقانون رقم ٤٤٨ لسنة ١٩٥٣ تعديلا يجعل هذه الحفلات تخضع لنسبة مقدارها ٥٠٪ من جدول الفئات الملحق بالقانون رقم

٢٢١ لسنة ١٩٥١ الخالص بفرض ضريبة على المسلح وغيرها من محال
الفرجة والملاهي »

فهذا التعديل انما عنى به — فى وضوح — دعم هذه الفنون فى اى
من الدور التى تقدم فيها ما دامت من دور التمثيل بالمفهوم اسالف بيانه
ومن ثم لا يستقيم صحيحا تفسير البعض للنص المشار اليه بانه يتضمن
اخضاع حفلات الاوبرا والاوبريت والباليه لضريبة الملاهى بنسبة ٥٠ ٪
اذا اقيمت باحدى دور التمثيل التى تقتصر فى مدلولها على دور المسرح
— دون الحفلات التى تقام فى دار الاوبرا فلا تخضع لهذه الضريبة بذريعة
ان هذه ائدار لاتعتمد من دور التمثيل . وهذه التفرقة لا يبررها اختلاف
المكان ولا تساندها نصوص القانون ، وان قصر دور التمثيل على دور
المسرح تقييد للفظ بغير دليل يظاھره بل ينقضه ما انتهت اليه فتوى قسم
الرأى مجتمعاً فى ١٥/٨/١٩٥٢ المشار اليها التى سارت بين دار المسرح
ودار الاوبرا عند النظر فى استحقاق اضرية ، وحظرت عند التأخير فى
ادائها بعد تحصيلها الحجز على منقولات دار الاوبرا ومسرح الأزيكبة
باعتبارهما مملوكين للدولة . فالأوبرا والاوبريت والمسرحيات التمثيلية
والباليه وكما عبرت عن ذلك المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٥٨٠ لسنة
١٩٥٢ انف البيان — من الفنون المسرحية والدور التى تؤدى فيها من دور
التمثيل ايا كانت تسميتها — وتذكره الدخول الى هذه الدور تخضع تبعاً
لضريبة الملاهى . ومن حيث انه لما كان ما تقدم فان تذاكر دخول الحفلات
الفنية التى تقام فى دار الاوبرا الجديدة تخضع لضريبة الملاهى فى الحدود
المنصوص عليها فى الجدول رقم (ب) الملحق بالقانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١
وتعديلاته بحسبان انها تقام فى احدى دور التمثيل وليس فى اعتبار المركز
الثقافى القومى الذى يضم فى تكوينه دار الأوبرا المصرية — هيئة عامة وفقاً
لقرار انشائه ما ينال من اداء هذه اضرية اذا الملتزم بها والممول لها فى
جميع الاحوال وفقاً لاحكام المادة ٦ من القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١
هو الجمهور والذى لا يقوم به أى سبب من اسباب الاعفاء .

السنالك :

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى خضوع
تذاكر دخول الحفلات الفنية لدار الاوبرا الجديدة لضريبة الملاهي ونقلا
لاحكام القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ بفرض ضريبة على المسارح وغيرها
من محال الفرجة والملاهي وتعديلاته في الحدود المنصوص عليها في الجدول
رقم (ب) من القانون المشار اليه .

(ملف رقم ٤٣٩/٢/٢٣٧ في ١٢/٦/١٩٩٢)

الفرع التاسع الضريبة والرسوم الجمركية على السيارات

أولاً — سيارات الليموزين

قاعدة رقم (٢٦٦)

المبدأ :

سيارات الليموزين لا تعتبر منشأة سياحية في مفهوم القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ ولا تتمتع بالتالي بالإعفاء من الضرائب الجمركية .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ٨ من مايو سنة ١٩٨١ فرأت ما انتهى اليه رأيها فيه بجلستها في ١٥/١٢/١٩٨٤ صحيح في الواقع وفي القانون ولما قام عليه من أسباب تتضمن من الرد الكافي على ما ورد بطلب إعادة العرض الذي لم يحمل من الوقائع والأسباب ما يغير من وجه الرأي الذي انتهت اليه الجمعية العمومية في الخصوص . فلك انه لا يكتفى لكى تعد سيارات الركوب من المنشآت السياحية في مفهوم القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه وتتمتع بالإعفاءات الجمركية ان يصدر قرار من وزير السياحة باعتبارها كذلك ، وانما يتعين ان تكون وسيلة النقل مخصصة بطبيعتها لنقل السياح في الرحلات البرية وسيارات الليموزين كما سبق ان اوردت الجمعية العمومية في افتاءها ليست مخصصة لنقل السائح فهي مثل هذه الرحلات وانما تستخدم في انتقالات الخاصة بالسائح وغيره شأنها في ذلك شأن سيارات الاجرة وليس في تجهيزات السيارة الليموزين على نحو ما وردت في كتاب اوزارة ما يميزها عن هذه السيارات وجعلها اشبه بالأتوبيس السباحى اذ ان كافة التجهيزات والماسفات المشار اليها تنطبق على

سيارات الأجرة ونفا للمواصفات المحددة لهذه السيارات باللائحة التنفيذية لقانون المرور .

ومتى كان ما تقدم وكانت سيارات التليموزين على ما انتهت اليه الجمعية العمومية في افتتاحها المشار اليه لاتعدو ان تكون عربة ركوب باجرة مقطوعة ومن ثم لا تعتبر منشأة سياحية في مفهوم القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ ولا تتمتع بالتالى بالاعفاء من الضرائب الجمركية .

لذلك :

انتهت انجعية العمومية الى تأييد ما سبق ان انتهت اليه من رأى في هذه المسألة .

(ملف رقم ٢٧٠/٢/٣٧ في ١٥/١٢/١٩٨٤)

ثانياً — السيارات المخزنة في المنطقة الحرة الخاصة

قاعدة رقم (٢٦٧)

المبدأ :

يخضع نشاط شركة مركز التنمية والتجارة في بيع السيارات المخزنة في المنطقة الحرة الخاصة بها للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ١٦ / ٤ / ١٩٨٦ فتبين لها أن القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بنظام استثمار المال العربي والاجنبي والمناطق الحرة المعدل بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٧ أجاز في المادة ٣٠ منه إنشاء مناطق حرة خاصة مقصورة على مشروع واحد ، وحدد على سبيل الحصر في المادة ١/٣٥ ما يجوز الترخيص بتخزينه في المناطق الحرة ، وقصره بالنسبة للبضائع الأجنبية على البضائع العبارة والبضائع الواردة بغير رسم الوارد . وقرر صراحة في المادة ٣٤ عدم تمتع المرخص له بالاعفاءات والمزايا المقررة للمشروعات القائمة بنظام المناطق الحرة الا في حدود الأغراض المبينة في ترخيصه . وأوجب في المادة ٣٧ أداء الضرائب والرسوم الجمركية على البضائع التي تسحب من المنطقة الحرة للاستهلاك المطى كما لو كانت مستوردة من الخارج . وأعطى في المادة ٤٦ منه المشروعات التي تقام بالمنطقة الحرة والأرباح التي توزعها من أحكام قوانين الضرائب والرسوم في جمهورية مصر العربية وبذلك يكون المشرع قد ربط بين التمتع بالاعفاءات والمزايا المقررة للمشروعات القائمة بنظام المناطق الحرة وبين الالتزام بالنشاط المرخص به .

وربب على الخروج على اطار هذا الترخيص الخضوع للضرائب

والرسوم الجمركية وكذلك فقد المشروع ميزة إعفاء إرباحه من الخضوع لقوانين الضرائب .

ومن حيث أن قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بالاسكندرية رقم ١٩ لسنة ١٩٧٩ بالترخيص لمركز التفتيش واختبار (وجيهه اباظة) في مزاوله النشاط بالمنطقة الحرة الضميمة بالاسكندرية حدد النشاط المرخص به وهو « تخزين كائنة انواع السيارات والمقطورات والجراجات والآلات رفع الطرق والاطارات والدراجات وتقطع انفيار بنظام المناطق الحرة » فيكون الترخيص قد حصر نشاط هذه المنطقة الحرة الخاصة داخل النطاق المكاني المحدد لها في تخزين السيارات والآلات والبضائع الأخرى المشار اليها في الترخيص العابرة أو الواردة بغير رسم الولد . فهذا النشاط وحده هو الذى يتمتع بكافة الاعفاءات الجمركية وبإعفائه والأرباح التى يوزعها من أحكام قوانين الضرائب المصرية . فإذا خرج المرخص له عن حدود نشاط التخزين وأجرى عمليات بيع أو تصدير للبضائع المخزنة وفى منطقته الحرة الى خارجها داخل البلاد فان الأمر لا يخرج عن أحد أمرين : اما أن تتم عملية بيع السيارة داخل النطاق المكاني للمنطقة الحرة وعندئذ تكون الشركة خالفت شروط الترخيص صراحة التى جعلت التخزين النشاط الوحيد المصرح به وليس البيع . ومن ثم لا يتمتع هذا النشاط المخالف لشروط الترخيص بالإعفاءات والمزايا المقررة للنشاط المرخص به . وما أن يتم التعامل خارج النطاق المكاني للمنطقة الحرة ، حينئذ لا يستفيد الربح الناشئ عن هذا التعامل والنشاط الذى تم خارج نطاق المنطقة الحرة بالإعفاءات والمزايا المقررة للنشاط المرخص به فى المنطقة الحرة لوقوعه خارج النطاق المحدد للنشاط . يؤكد ذلك ما قضت به المادة ٣٧ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ سألقة البيان من استحقاق الضرائب والرسوم الجمركية على البضائع التى تسحب من المنطقة الحرة للاستهلاك المحلى كما لو كانت مستوردة من الخارج ، أى أن المشرع اخضع هذه البضائع — شأنها

في ذلك شأن أى بضائع مستوردة من الخارج — للضرائب والرسوم الجمركية ، سواء تم البيع خارج المنطقة الجمركية أو داخلها خلافا لشرط الترخيص . فيخضع الربح الناشئ عن ذلك لكافة قوانين الضرائب .

بتطبيق ذلك على الشركة محل البحث يقين أنها تقوم ببيع السيارات المخزنة لديها في المنطقة الحرة الخاصة بها في السوق المحلي داخل البلاد ، وبذلك فإذا تم البيع داخل المنطقة الجمركية فيكون غير النشاط المرخص به فتستحق الضرائب عليه وأما أن يتم البيع خارج المنطقة الجمركية فيخضع بصفة أصلية للضرائب لعدم وجود سبب للاعفاء منها . .

أذلك :

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى خضوع نشاط شركة مركز التنمية والتجارة في بيع السيارات المخزنة في المنطقة الحرة الخاصة بها للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية .

(ملف ١٠٤/١/٤٧ — جلسة ١٩٨٦/٤/١٦)

الفرع العاشر الضريبة الجمركية

قاعدة رقم (٢٦٨)

المبدأ :

تخضع جميع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الإضافية المقررة على الواردات — بحيث لا يعفى منها الا بنص خاص مع استحقاق الضرائب والرسوم لدى ورود البضاعة — يجوز للمشرع الافراج مؤقتا عنها دون تحصيل الضرائب والرسوم الجمركية اذا وردت من الخارج برسم الوزارات والمصالح الحكومية والمؤسسات العامة والشركات التي تتبعها — ذلك وفقا للشروط والإجراءات التي يصدر بها قرار من وزير المالية — فبالاذا لذلك صدر قرار وزير المالية رقم ٢١٦ لسنة ١٩٨٢ واجاز الافراج مؤقتا عن سيارات الركوب الخاصة دون تحصيل الضرائب والرسوم الجمركية بالشروط الواردة به شريطة ان يتم اعادة تصدير السيارة المفرج عنها مؤقتا فور انتهاء مدة الافراج أو الإفرض منها .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٩٢/١٢/٢٠ فاستبان لها أن المادة (٥) من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ تنص على أن « تخضع البضائع التي تدخل اراضى الجمهورية لضرائب الواردات المقررة في التعريفات الجمركية عبلاوة على الضرائب الأخرى المقررة وذلك الا ما يستثنى بنص خاص ... وتحصل الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم التي تستحق بمناسبة ورود البضاعة أو تصديرها وفقا للقوانين والقرارات المنظمة لها . ولا يجوز الافراج عن أية بضاعة قبل

اتمام الاجراءات الجمركية واذاء انضرائب ورسوم المستحقة ما لم ينص على خلاف ذلك فى القانون وتنص المادة (١٠١) من القانون ذاته على انه « يجوز الافراج مؤقتا عن البضائع دون تحصيل الضرائب والرسوم المقررة وذلك بالشروط والأوضاع التى يحددها وزير الخزانة ويضع زير الخزانة لائحة خاصة تتضمن تيسر الافراج عن البضائع التى ترد برسم الوزارات والمصالح الحكومية والمؤسسات العامة والشركات التى تتبعها بالشروط والاجزاءات التى يحددها » كما تنص المادة الاولى من قرار وزير المالية رقم ٣١٦ لسنة ١٩٨٣ فى شأن الافراج عن سيارات الركوب الخاصة على انه « يجوز الافراج المؤقت عن سيارات الركوب الخاصة المنصوص عليها فى هذا القرار وفقا للشروط والأوضاع والضمانات الواردة به » . تنص المادة الثانية من القرار ذاته على أن « يقتصر نظام الافراج المؤقت عن سيارات اركوب الخاصة على الحالات الآتية :

٤ — السيارات الخاصة بالخبراء أو الاساتذة الأجانب الذين يستقدمهم وزارات الحكومة أو مصالحها أو الهيئات العامة أو وحدات القطاع العام أو الجامعات أو المدارس للقيام بعمل مؤقت داخل البلاد . . . » كما تنص المادة الثالثة على أن « يكون ادخال السيارات المشار اليها فى المادة السابقة وفقا للشروط الآتية :

(ج) يتمين إعادة تصدير السيارة المفرج عنها مؤقتا فور انتهاء الفرض منه أى الأمرين أسبق حدوثا » .

واستظهرت الجمعية العمومية من تلك النصوت أن المشرع وضع أصلا عاما مقتضاه خضوع جميع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الاضافية المقررة على الواردات بحيث لا يعفى منها الا بنص خاص ، مع استحقاق الضرائب والرسوم لدى ورود البضاعة ، وإن أجاز المشرع الافراج مؤقتا عنها دون تحصيل الضرائب والرسوم الجمركية

إذا وردت من الخارج برسم الوزارات والمصالح الحكومية والمؤسسات العامة والشركات التي تتبعها وذلك وفقا للشروط والاجراءات التي يصدر بها قرار من وزير المالية . ونفذا لذلك صدر قرار وزير المالية رقم ٣١٦ لسنة ١٩٨٣ وأجاز الافراج مؤقتا عن سيارات الركوب الخاصة دون تحصيل الضرائب والرسوم الجمركية وذلك بالشروط الواردة به شريطة ان يتم اعادة تصدير السيارة المفرج عنها مؤقتا فور انتهاء مدة الافراج أو الغرض منه أيهما أسبق .

ومن حيث ان الثابت من الأوراق أن مصلحة الجمارك أرادت تجديد الموافقة على تسير صلاحية السيارة محل النزاع المائل داخل البلاد فمن ثم يضحى الطلب المسائل المقدم من مصلحة الجمارك باتزام هيئة كهرياء مصر أداء الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة عليها غير مقبول لانتهاء وجه المنازعة في شأنه لدى العرض على الجمعية العمومية حال أن المنازعة شرط لا معدى عنه لاستنهاض ولاية الجمعية .

(ملف ٢٠٩٢/٢/٣٢١ — جلسة ١٩٩٢/١٢/٢٠)

الفرع الحادى عشر الضريبة على الاستهلاك

اولا — مناط استحقاق الضريبة

قاعدة رقم (٢٦٩)

المبدأ :

الضريبة على الاستهلاك — القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ — مفاد أحكامه ان هذه الضريبة يقع عبؤها على المستهلك — وتكسر يؤديها المنتج الذى ينقل عباها بعد ذلك الى المستهلك — وهى من الضرائب غير المباشرة — حدد المشرع الواقعة المشتملة لهذه الضريبة بالنسبة لاسلع المنتجة محايا — اعتبر الضريبة مستحقة بمجرد بيع المنتج السلعة — اعتبر فى حكم البيع ايضا سحب السلعة من أماكن تصنيعها أى من المصانع — المنتج الصناعى هو المسئول عن اداء الضريبة على الاستهلاك — هذه الضريبة تحسب فى مرحلة انتاج السلعة مباشرة — تصل السلعة أخيرا الى المستهلك بالثمن الشامل لتكلفة الإنتاج وتكلفة التوزيع والأرباح التى حققها تداول السلعة من المنتج الصناعى حتى تاجر التجزئة — سعر المنتج هو المعدل عليه فى حساب الضريبة — مقدار الضريبة حينئذ سيكون واحدا مما كانت المراحل التى يمر بها تداول السلعة — ضريبة الاستهلاك تحسب على أساس سعر الإنتاج وليس على أساس سعر البيع — حساب فروق الضريبة المستحقة على أساس سعر البيع وليس على أساس سعر المنتج مخالف لصريح نص القانون .

المحكمة :

عن ركن الجعية فى القرار المطعون فيه (وهو قرار مصلحة الضرائب

على الاستهلاك بمطالبة الشركة التى يمثلها المطعون ضده بأداء مبلغ
مليم جنيهه

١٤٥٠١٦٠ ر ١٠٠ بيانها كما يلى : — حسبما جاء بكتاب مصلحة انضرائب
على الاستهلاك — الادارة العامة لمنطقة القاهرة الكبرى المؤرخ ١٩٨٥/١/٢٦
— مبلغ ٢٦٦٠٧٠ جنيهها باقى الضرائب المستحقة على الشركة حتى
١٩٨٤/١٢/٣١ ومبلغ ٥٤٨٦٣ جنيهها باقى فوائد تأخير مستحقة حتى
١٩٨٤/٦/٣٠ ومبلغ ٥٨١٠ جنيهات مرتجعات غير قانونية لشهور يناير
وفبراير ومارس سنة ١٩٨٣ ومبلغ ١٠٠١٦١٠ جنيهات فروق الضريبة
المستحقة على الشركة من ١٩٨٢/٧/٦ حتى ١٩٨٤/١٢/٣١ ومبلغ
١٢١٨٣٧ ر ٤٠٠ جنيهها عن تجهيزات وحدات التكييف للقاهرة فقط .

فبالنسبة لفروق الضريبة المستحقة على الشركة فان المادة الثانية من
قانون الضريبة على الاستهلاك الصادر بالقانون رقم ١٣٣ لسنة
١٩٨١ تنص على ان « تفرض الضريبة على السلع الواردة بالجدول
المرافق لهذا القانون بائغيات المروحة قرين كل منها — ويجوز بقرار
من رئيس الجمهورية تعديل هذا الجدول ... » وقد اشتمل السلسل
رقم ٣٧ من الجدول المرافق للقانون المذكور على وحدات تكييف الهواء
المحتوية على مروحة بمحرك وتجهيزات لتعديل الحرارة والرطوبة مجمعة
فى جسم واحد . ثم صدر القرار الجمهورى رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٨٢
بتعديل السلسل رقم ٣٧ من الجدول المشار اليه وجعل الضريبة مفروضة
على وحدات وتجهيزات تكييف الهواء وتعديل الحرارة والرطوبة عدا ما
يستخدم منها فى نظام التكييف المركزى فى المشروعات الصناعية والزراعية
والمستشفيات التى تقيمها الدولة وجعل فئة الضريبة بالنسبة للمستورد
٥٠٪ من قيمتها بالاضافة الى مبالغ ٢٠٠ جنيه تحصل عن كل جهاز وبالنسبة
للمنتج المحلى ٢٠٪ من قيمتها بالاضافة الى مبلغ ١٠٠ جنيه تحصل عن كل
جهاز . وتنص المادة الثالثة من القانون المذكور على ان « تسرى احكام
هذا القانون على كل منتج صناعى ، وعلى كل مستورد لسلع خاضعة
للضريبة » وتنص المادة الرابعة منه على ان « تستحق الضريبة بمجرد

بيع السلعة ، ويعتبر في حكم البيع قيام منتج السلعة باستعمالها في أغراض خاصة أو شخصية ، كما يعتبر في حكم البيع سحب السلعة من أماكن تصنيعها أو من المخازن » وتنص المادة العاشرة على أنه « في حالة اتخاذ قيمة السلعة أساسا لربط الضريبة تقدر قيمة السلع المنتجة محليا الخاضعة للضريبة بسعر بيع المنتج للسلعة السائدة في السوق في الظروف العادية » .

ومناد هذه النصوص أن الضريبة على الاستهلاك يتبع عبؤها على المستهلك ، ولكن يؤديها المنتج ، الذي ينقل عبأها بعد ذلك إلى المستهلك وهي من الضرائب غير المباشرة وقد حدد المشرع الواقعة المنشئة لهذه الضريبة بالنسبة لسلع المنتجة محليا فاعتبر الضريبة مستحقة بمجرد بيع المنتج للسلعة . واعتبر في حكم البيع قيام منتج السلعة باستعمالها في أغراض خاصة أو شخصية كما اعتبر في حكم البيع أيضا سحب السلعة من أماكن تصنيعها أو من المخازن .

ومن حيث أنه — وفقا لحكم المادة الثالثة من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ سائلة الذكر — فإن المنتج الصناعي هو المسؤول عن أداء الضريبة على الاستهلاك . وهذا يدل على أن هذه الضريبة تحسب في مرحلة انتاج السلعة مباشرة ، إذ يكون في استطاعة من يؤديها الاحاطة بنفقات تكلفتها في هذه المرحلة طالما أن الذي يؤديها هو المنتج وليس الشخص الذي يتحمل عبأها في نهاية الأمر . كما إن السلعة يجرى — عادة — تداولها بعد ذلك من المنتج إلى الموزع ثم تاجر التجزئة ، وفي هذه المراحل التي تتداول فيها السلعة تضاف نفقات وأرباح لأشخاص آخرين غير المنتج حتى تصل السلعة أخيرا إلى المستهلك بالثمن الشامل لتكلفة الإنتاج وتكلفة التوزيع والأرباح التي حققها تداول السلعة من المنتج الصناعي حتى تاجر التجزئة . ومن ثم فإن تحديد المشرع بأن المنتج الصناعي هو المسؤول عن هذه الضريبة إنما يعنى أن سعر هذا المنتج

هو المعول عليه في حساب الضريبة لأن مقدار الضريبة حينئذ — سيكون واحدا مهما كانت المراحل التي مر بها تداول السلعة . وحتى بفرض أن المنتج والبائع شخص واحد فإن ضريبة الاستهلاك تحسب على أساس سعر الإنتاج وليس على أساس سعر البيع ، إذ أنه إذا جمع شخص بين نشاطين بصفته منتجا وبصفته تاجرا فإن الضريبة تسرى على كل نشاط وفقاً للأحكام التي تخصه دون اعتبار للأحكام التي تخص النشاط الآخر . وعلى ذلك فإن القرار المطعون فيه فيما تضمنه من حساب فروق الضريبة المستحقة على الشركة على أساس سعر البيع وليس على أساس سعر المنتج يكون — بحسب أظهار من الأوراق — قد خالف صحيح حكم القانون .

(طعن ٥٧٦ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٩٠/٤/٢١)

ثانياً — تحديد سعر السلعة لا علاقة له بخضوعها
أو عدم خضوعها للضريبة

قاعدة رقم (٢٧٠)

المادة : —

تحديد سعر السلعة لا علاقة بخضوعها أو بعدم خضوعها
لضريبة الاستهلاك — إذ أن تحديد سعر السلعة يتعلق وتحكمه قوانين
لا علاقة لها بضريبة الاستهلاك — إعفاء السكر المستورد لحساب الحكومة
فيما عدا سكر التبنات من ضريبة الاستهلاك المقررة بالقانون رقم
١٣٣ لسنة ١٩٨١ — ذلك في حدود المبلغ الذي تقرر الإعفاء عنه
فقط بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢١٧ لسنة ١٩٦٣

المادة : —

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى
والتشريع بجلستها المعقودة في ١٥/١/١٩٨٦ فاستظهرت فتويها السابقتين
بجلستهما المعقودتين في ١٧/١١/١٩٨١ ، ٢٠/٢/١٩٨٣ وقد انتهت
للاسباب الواردة فيها الى إعفاء السكر الذي تستورده الهيئة
العامة للسلع التموينية من ضريبة الاستهلاك المقررة بالقانون رقم
١٣٣ لسنة ١٩٨١ وذلك فقط في حدود مبلغ الإعفاء الوارد بالجدول
المرفق بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٢١٧ لسنة ١٩٨٣ حيث تبين لها
أن قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢١٧ لسنة ١٩٦٣ قد أعفى السكر
المستورد لحساب الحكومة فيما عدا سكر التبنات من رسوم الانتاج
والاستهلاك الواردة بهذا القرار . وقد قرر المشرع بالقانون رقم ١٣٣
لسنة ١٩٨١ استمرار العمل بالإعفاءات المقررة بقوانين وقرارات
سابقة ما عفا بعض السلع ومن بينها السكر في الحدود الصادرة بها
هذه الإعفاءات ، الأمر الذي يتعين معه إعفاء السكر المستورد

لحساب الحكومة فيما عدا السكر النبات من ضريبة الاستهلاك المقررة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨١ وذلك في حدود المبلغ الذى تقرر الاعفاء منه فقط بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢١٧ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه . وأنه لا محل لنقول بأن الهيئة العامة سرح اتمويله تندرج في عداد الهيئات الاقتصادية ومن ثم يخضع السكر المستورد بواسطتها للضريبة على الاستهلاك . ذلك ان الهيئة المذكورة بحسب قرار انشائها . احدى الهيئات العامة المنشأة وفقا لاحكام قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٢ ، وهى تقوم على ادارة مرفق عام هو مرفق اتمويل ، وغرضها تأمين احتياجات البلاد من المواد التموينية عن طريق الانتاج المحلى والاستيراد ، وهى تؤدي الخدمة لا تستهدف تحقيق الربح وانما تنفذ سياسة الدولة في هذا المجال وفي ضوء الاسعار التى تحدد بقرار من وزير اتمويل . فلا مجال للفرقة بين الحكومة بمعناها الضيق وبين الهيئات العامة في هذا الشأن . ولا يغير من ذلك ما ورد بقرار رئيس الوزراء رقم ١٠٣٩ لسنة ١٩٧٩ من اعتبار الهيئة العامة نسلج اتمويلية من الهيئات العامة الاقتصادية في مجال اعمال القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٩ بتعديل احكام القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة فهذا الوصف ، يقتصر على مجاله ولا يمتد ليغير من طبيعة هذه الهيئة في غيره من المجالات الاخرى كما أنه لا محل للنقول بقصر الاعفاء على السكر الذى تستورده الحكومة للاستهلاك المباشر في الجهات التابعة لها كالمسجون والمبستشفيات لورود النص المقرر لاعفاء الحكومة علما مطلقا ولا وجه لنقول بخضوع السكر الذى تستورده الحكومة للضريبة على الاستهلاك استنادا الى ما ورد بالمذكرة الايضاحية لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٢١٧ لسنة ١٩٦٣ من أن الهدف من زيادة رسوم الانتاج والاستهلاك المقررة حاليا على السكر بواقع عشرة مليمات عن كل كيلو جرام من السكر الحر والسكر الموزع بالبطاقات بحيث تحصل هذه الرسوم طبقا للفئات الواردة بالجدول المرفق . فضلا عن افتتار المذكرة الايضاحية للقانون بصفة الالتزام

فإنها لا تعدل النص وتقيده ، ولا اجتهد في التفسير مع صراحة النص ووضوح عبارته . وأخيرا فلا حاجة للقول بخضوع السكر الذى تستورده الحكومة للاستهلاك الى واقعة طرحه بسعر موحد للجمهور ، ذلك أن تحديد سعر السلعة لا علاقة بخضوعها أو بعدم خضوعها لضريبة الاستهلاك إذ أن تحديد سعر السلعة يتعلّق وتحكمه قوانين لا علاقة لها بضريبة الاستهلاك .

المستأنك :

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تأييد فتوبها

السابقتين .

(ملف ٢٤٤/٢/٣٧ — جلسة ١٩٨٦/١/١٥)

ثالثا - الذبوع للضريبة

قاعدة رقم (٢٧١)

المبدأ :

قيمة المياه الفلزية بقواعدها المختلفة المبينة في البند ٨ من المادة الثانية من قانون الضريبة على الاستهلاك رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ والتي تربط الضريبة على الاستهلاك المفروضة عليها بمقتضى القانون المذكور تحدد على أساس قيمة المادة والعبوة الموضوعة فيها معا ، وبحسب سعر بيعها من قبل جهة انتاجها محليا .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والنشر بجلستها المنعقدة في ١٩٩١/٢/٢٠ فرات ما ياتي :

١ - ان القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ بشأن الضريبة على الاستهلاك يقضى بفرض هذه الضريبة على كل مادة منتجة محليا أو مستوردة معا ورد بالجدول المرفق به أو يختلف لثية (م ١) ، وذلك بالفئات المبينة قرين كل منها في ذلك الجدول (م ٢) وسريان أحكامه على كل منتج صناعي أو مستورد لسلع من تلك السلع الخاضعة للضريبة (م ٣) ، وتستحق الضريبة بمجرد بيع السلعة ، ويعتبر في حكم البيع قتيان منتج السلعة باستعمالها في أغراض خاصة أو شخصية ، كما يعتبر في حكمه سحب السلعة من أماكن تصنيعها ، أو من المخازن (م ٤) وفي حالة اتخاذ قيمة السلعة أساسا لربط الضريبة تقدر قيمة السلعة المنتجة محليا الخاضعة للضريبة بسعر بيع المنتج للسلعة السائد في السوق في الظروف العادية (م ١٠) . وتضمن الجدول المرفق بالقانون في البند ٨ من المادة الثانية منه « مياه غازية وصيدا أو مياه معطرة أو محلاة أو غير محلاة ، معبأة في زجاجات أو في أوعية أخرى » .

٢ — ويبين من ذلك أن المياه الغازية بأنواعها المختلفة المبينة في
النسند ٨ من الجدول المرفق بالقانون ، صودا ، مياه غازية معطرة محلاه
أو غير محلاه المعبأة في زجاجات أو أوعية أخرى يفرض على المستورد
أو المنتج المحلى لها الضريبة المقررة بالقانون ، اذ وردت في الجدول
المالحق به ، وتكون بالغفلة المقررة فيه بنسبة مئوية إلى قيمة كل وحدة
منها ، وهى بالنسبة إلى المنتج المحلى + ٥٠٪ من قيمتها بمراعاة سعر
الزجاجة أو العبوة ان كانت اقل من ٢٥٠ سم^٣ ، ٦٠٪ ان بلغت سمعتها
٢٥٠ سم^٣ فأكثر وعلى هذا الأسس ، فانه اذا كانت المياه الغازية
بأنواعها المشار إليها معبأة في زجاجات أو أوعية أخرى تباع بقيمتها
انشطالة لثمن كإيهما ، المياه والزجاجة أو العبوة الموضوعه بها
المسادة ، ولا ترد الزجاجة أو العبوة إلى المنتج تارة أخرى بعد استعمال
ما بها . فان قيمة اسعنة « المياه الغازية » تكون شاملة لها ولما
وضعت فيه من زجاجة أو عبوة « تكون من مجموع ثمن بيع كليهما معا
اذ هى تباع على هذا النحو ، الذى ترتبط فيه المسادة بوعائها المعبأة
فيه ارتباطا غير قابل للتجزئة فى الحال أو الاستقبال ، ولا خبار للمشتري
الذى يدفع هذه القيمة كاملة وجملة ، ومن فصل بين الاثنين
لذلك . ومن ثم تنسب الضريبة إلى قيمة الزجاجة أو العبوة وما فيها من
مادة ، معا ، لانه سعر البيع السائد فى السوق فى الظروف
العادية وهذه القيمة هى التى تتخذ أساسا لربط الضريبة بالغفلة المقررة
وترد على محلها بصورته التى يبيع بها وانتهى رايها المنتج أو فى تحقيق
أكبر مصلحة مادية له وأدنى إلى ترويج بضاعته وتحقيق ربح أوفر ، وشأنه
شأن من يحسن تغليفها أو يعنى بوعائها الذى يوضع فيه من حيث مادته
وشكله ، كما فى زجاجات العطر على سبيل المثال وكل ذلك من عناصر
تكلفتها التى تراعى فى تحديد سعر بيعها .

٣ — ومتى قرر ذلك ، فانه لا يكون من محل لما تشره الشركة المشار
إليها فى الوقائع من كل وجوهه ، فهو مردود بما سبق بيانه ، وما اعتمد

عليه من حجج داحضة ، ومن ثم يكون ما تجرى عليه مصلحة الضرائب على الاستهلاك من ربط الضريبة على أساس قیجة تلك السعة بالصورة التي تعرض بها وتباع من قبل جهة انتاجها والشاملة لثمن المادة في ذاتها ولثمن عبوتها صحيح قانونا .

أضحت :

انهى رأى الجمعية العمومية نقسى الفتوى والتشريع الى أن قيمة السعة المشار اليها في الوثائق والتي تربط الضريبة على الاستهلاك المفروضة عليها بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٨١ تحدد على أساس قيمة المادة والعبوة الموضوعة فيها معا ، ويحسب سعر بيعها من قبل جهة انتاجها محليا .

(ملف ٤٠٨/٢/٣٧ — جلسة ١٩٩١/٢/٢٠)

قاعدة رقم (٢٧٢)

المبدأ :

القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ بشأن الضريبة على الاستهلاك حدد — المشرع السلع المستوردة ضمن السلع الخاضعة لأحكام قانون الضريبة على الاستهلاك .

المحكمة :

ومن حيث أن قانون الضريبة على الاستهلاك رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ ينص في المادة الثالثة منه على أن « تسرى أحكام هذا القانون على كل منتج صناعى وعلى كل مستورد لسلع خاضعة للضريبة » .

وتنص المادة الرابعة في فقرتها الثانية على أن السلع المستوردة الخاضعة لأحكام هذا القانون تستحق الضريبة عليها بتحقيق الواقعة المنشئة للضريبة الجمركية وتحصل وفقا للإجراءات المقررة للضريبة الجمركية .

وتنص المادة العاشرة على أن « تُقدر قيمة السلع المستوردة بنفس القيمة المتخذة أساسا لتحديد الضريبة الجمركية » .

وتنص المادة ٢٨ من القانون المشار إليه على أن تستحق الضريبة بتحقيق الواقعة المنشئة لها وعلى المنتج الملتزم بالضريبة أن يقوم بسدادها فور مطالبته بذلك أولا بأول وفي جميع الأحوال يلتزم بتوريد حصيله الضريبة فوراً كل عشرة أيام ...

وتؤدى الضريبة على السلع المستوردة عند أداء الضريبة الجمركية المقررة » .

ومن حيث أنه بين مما تقدم أن المشرع قد حدد بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨١ السلع المستوردة ضمن السلع الخاضعة لأحكام قانون الضريبة على الاستهلاك — ومن بينها الأدوية المستوردة عدا « أدوية منع الحمل » وتلك (التي يصدر بتحديد قرار من وزير الصحة) تستحق عليها الضريبة بتحقيق الواقعة المنشئة للضريبة الجمركية ، وأنه عند اتخاذ قيمة السلعة أساسا لربط الضريبة تقدر قيمة السلعة المستوردة — كما هو الحال في الأدوية بذات (القيمة المتخذة أساسا لتحديد الضريبة الجمركية) ولما كان ذلك وكانت الأدوية — موضوع القرار المطعون فيه — التي تستوردها شركة المطعون ضده من الخارج من السلع التي تقدر ضريبة الاستهلاك عليها بنسبة ٥٪ من قيمتها المتخذة أساسا لتحديد الضريبة الجمركية وفقا لما هو وارد قرين المتسلسل رقم ١٢٢ من الجداول المرافقة للقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨١ فمن ثم يكون حساب ضريبة الاستهلاك من المحتم قانونا على هذه الأدوية وفقا للأنساق الصريح الواضح والقاطع الذي حدده المشروع والسلف المشار إليه ومن ثم فإن ما قرره الإدارة من تقدير ضريبة الاستهلاك على أساس قيمة الأدوية بعد تسعيرها جبريا واتخاذها من تلك القيمة أساسا لتحديد الوعاء الخاضع لربط الضريبة المذكورة يكون مخالفا لمبدأ حكم الشايفين ، الذي حدد في صراحة ووضوح الواقعة المنشئة للضريبة بأن

ربطها بالواقعة المنشئة للضريبة الجمركية ومن ثم جعل مناط فرض ضريبة الاستهلاك هو تحقق الواقعة المنشئة للضريبة الجمركية وحدد منتها وهي ٥٪ من قيمتها المتخذة أساسا لحساب الضريبة وجعل تحصيل الضريبة يتم بذات الاجراءات التي يتم بها تحصيل الضريبة الجمركية ومن ثم فانه يكون مسلك الادارة وتعرضها مخالفا لبدأ مشروعية وشرعية الضريبة الذي نص عليه صراحة مواد الدستور على النحو سلك البيان وبالقلى فانه لا يكون خمة سند في الدستور او القانون لما قررته الادارة الضريبية في هذا الشأن بصورة تخالف صريح احكام الدستور والقانون ومن ثم فلا مناص من اللجوء عن ارادة المشرع الصريح سواء في نصوص الدستور او في احكام تنسبون ضريبة الاستهلاك في هذا الشأن . ومتى كان ذلك وكلن الغالب من الاوراق ان الجهة الادارية قد فرضت ضريبة الاستهلاك على أساس ان يكون وعائنها السعر الجبرى لبيع الدواء بالداخل لكى تتناسب تناسبا طرديا مع زيادة سعر الدواء ، بقرارات من سلطة تحديد سعره جبريا ومن ثم فان قرأرها ~~المستشار~~ في هذا الشأن يفتوا خارج نظام الشرعية وسيادة القانون او غير عظيم على أساس مشروع واذا انتهى الحكم المطعون فيه الى القضاء بالغاءه فانه يكون قد احادب وجه الحق وطبق صحيح احكام الدستور والقانون على النحو سلك البيان ويكون انتهى عليه غير مستحيد وواجب الرغص .

(ملحق ١٣٣١ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٩٣/٢/٧)

رابعاً — عدم الخضوع للضريبة

قاعدة رقم (٢٧٣)

المبدأ :

ضريبة الاستهلاك — الضريبة على المرتجعات غير قانونية — القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية لم ينظما حالة وجود عيب فنى يوجب على البائع استرداد الجهاز المباع وتعويض المشتري بجهاز جديد — وفقاً للقواعد العامة لا يلتزم البائع بسداد الضريبة على الجهاز المعيب الذى استرده من المشتري — منشور مصلحة الضرائب رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٦ يتدارك هذا النقص .

الحكمة :

ومن حيث انه عما تضمنه القرار المطعون فيه من ضريبة على مرتجعات غير قانونية لشهور يناير وفبراير ومارس سنة ١٩٨٢ فاتحه ولئن كان القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية لم ينظما فى حالة وجود عيب فنى يوجب على الشركة استرداد جهاز التكيف المباع وتعويض المشتري بجهاز جديد ، الا انه وفقاً للقواعد العامة لا يلتزم الشركة بسداد الضريبة على الجهاز المعيب الذى استردته الشركة من المشتري ، اذ ان الضريبة مستحق — وفقاً لحكم المادة ٤ من القانون ١٣٣ لسنة ١٩٨١ — بمجرد بيع السلعة . فاذا ما تم استرداد جهاز معيب فان البائع لا يلتزم بالضريبة عن هذا الجهاز اكفاء بالضريبة المستحقة عن الجهاز البديل الذى اخذه المشتري . وقد تداركت مصلحة الضرائب على الاستهلاك هذا الامر واصدرت المنشور رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٦ بمناسبة طرح مشكلة مردودات المبيعات ضمن التقاضى التى اثيرت فى الاجتماع الذى عقد بتاريخ ١٩٨٦/٦/٢٥ مع ممثلى غرفة الصناعات الهندسية ، وحرصاً من المصلحة على علاج هذه الظاهرة بما لا يتعارض مع احكام القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ تربت المصلحة ما

يلى : ... ثانيا : اذا ارتدت السلع لوجود عيوب فنية يمكن اصلاحها فانه لا يحصل عنها ضريبة استهلاك عند اعادة سحبها بعد الاصلاح .
ثالثا : اذا ارتدت السلع لوجود عيوب فنية لا يمكن اصلاحها ، يتم سحب بدل عنها ، ولا يحصل عن الوحدة او االوحدات البديلة ضريبة استهلاك بشرط اتباع ما يلى : (صورة هذا المنشور مرفق بمذكرة دفاع الشركة الاخيرة) واذا تقرر الشركة المذكورة ان ثمة لجهزة مبيعة ومعمية بعيب فنى تم استبدال اجهزة اخرى بها فانها لا تلتزم بضريبة استهلاك عن هذه الاجهزة عند اعادة سحبها وبالتالي يكون انقرار المطعون فيه فيما تضمنه من ضريبة على مرتجعات غير قانونية — بحسب الظاهرة من الاوراق — مخالفا للقانون .

ومن حيث انه لما تقدم يكون القرار المطعون فيه بحسب الظاهرة من الاوراق قد توافر في طلب وقف تنفيذه ركن الجدية مما يرجح معه الحكم بالغاء عند نظر الموضوع . كما ان ركن الاستعجال هو الاخر متوافر ، وهو لا يتمثل في الضرر الذى يلحق المطعون ضده في زيادة قيمة الضريبة المستحقة على انتاج الشركة مما يمكن جبره بالمال — كما تذكر الجهة الادارية في طعنها — ولكنه يتمثل في ضخامة المبلغ المطالب به والذى يزيد على نصف رأسمال الشركة (مبلغ ٢٧٨٥٠٠٠ جنيه كما جاء بصحيفة الدعوى) والذى يؤدي تنفيذ القرار الصادر بشأنه الى شل يد الشركة عن تحقيق اغراضها ، وقد يؤدي الى تصفيتها او افلاسها الامر الذى يتحقق معه ركن الاستعجال في طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه وقد انتهى الى هذه النتيجة بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه فانه يكون متفقا وصحيح حكم القانون ، ويكون الطعن فيه على غير سند من القانون الامر الذى يقتضى معه الحكم برفضه والزام الجهة الادارية بالمصروفات عملا بحكم المادة ١٨٤ من قانون المرافعات .

خاصة - التظلم من خضوع السلطة للضريبة

قاعدة رقم (٢٧٤)

المبدأ :

التظلم المقدم من صاحب الشأن من خضوع سلطة ما الضريبة يتم الفصل فيه بقرار من الجهة المختصة طبقا للإجراءات المخصوصة فيها في القانون المشار إليه - فوات الثلاثين يوما المقررة لرئيس السلطة لقبول التظلم وفقا لنص المادة ٢٢ والعشرة الأيام المقررة للجنة الثلاثية ليبحث التظلم وإبداء الراى فيه والعشرة الأيام الأخرى المحددة لرئيس السلطة بعد رفع راى اللجنة إليه لإصدار قرار بشأن التظلم طبقا لنص المادة ٢٣ - فوات هذه المواعيد دون أن تجيب جهة الإدارة يعتبر بمثابة قرار برفض التظلم - اثر ذلك : - يكون ميعاد رفع الدعوى في هذه الحالة ستين يوما تبدأ من اليوم التالي لانقضاء المدد المشار إليها - عدم سداد التظلم للضريبة المستحقة لا يهدر اثر التظلم ولا يؤثر في حساب ميعاد رفع الدعوى على النحو السالف بيانه .

المعكبة :

ومن حيث أنه يبين من سلطة سمونس قانون الضريبة على الانشطة الصادر بالتشريع رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨١ أنه من في المادة ٢٢ على أن التظلم بالضريبة أن يتظلم من خضوع سلطة للضريبة أو تقدير السلطة المختصة لكمية الانتاج أو تحديد قيمتها ، ويكون التظلم بكتاب موصى عليه بعلم الوصول بوجه لرئيس السلطة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اخطار التظلم بالقرار . ويشترط لقبول التظلم أن يكون مصحوبا بما يدل على سداد التظلم للضريبة المستحقة من اقراره المنصوص عليه في المادة ١٢ من هذا القانون . وعلى رئيس السلطة أو من يفوضه اذا لم يقبل التظلم خلال ثلاثين يوما من استلامه - أن يحيله الى لجنة تشكل بقرار منه "

من ثلاثة من موظفي المصلحة الفنيين الذين لم يسبق لأيهم الاشتراك في إقرار موضوع التظلم . ونص في المادة ٢٣ على أنه « على اللجنة المشار إليها في المادة السابقة بحث التظلم أو إبداء رأيها فيه خلال مدة عشرة أيام من تاريخ إحالة التظلم إليها ورفعها لرئيس المصلحة لإصدار قرار بشأنه في خلال مدة عشرة أيام أخرى ، ويعتبر عدم رد المصلحة على التظلم في خلال عشرين يوما بمثابة قرار برفض تظلمه » .

ومن حيث أن مؤدى هذه النصوص أن التظلم الذى يقدم من صاحب الشأن في خضوع سبعة ما لضريبة — كالشأن في المنازعة المطروحة يتم الفصل فيه بقرار تصدره الجهة الادارية المختصة على مقتضى اجراءات وأوضاع معينة يبينها القانون ، ومن ثم فقد اعتبر فوات الثلاثين يوما المقررة لرئيس المصلحة لقبول التظلم وفقا للمادة ٢٢ والعشرة ايام المقررة للجنة الثلاثية لبحث التظلم وإبداء رأيها فيه ، والعشرة ايام الأخرى المحددة لرئيس المصلحة بعد رفع رأى اللجنة اليه لإصدار قرار بشأن التظلم وفقا للمادة ٢٣ ، دون أن تجيب عنه الجهة الادارية بمثابة قرار برفضه ، ويكون ميعاد رفع الدعوى بالطعن في القرار الخاص بالتظلم عندئذ ستين يوما تبدأ في السريان من اليوم التالى لاتقضاء المدة المشار إليها ؛ دون أن يهدر من أثر التظلم وحساب ميعاد رفع الدعوى على هذا النحو لأن يكون غير مصحوب بها يدل على إبداد المتظلم الضريبة المستحقة من إقراره المتصوص عليه في المادة ١٣ من القانون المذكور ، وذلك طالما قامت للقرينة على الرفض الحكم بالتظلم على الوجه المتقدم وهذا الرفض الحكمي هو القرار الادارى محل الطعن أمام القضاء وبناء على ذلك يكون الدفع يعيد قبول الدعوى لعدم صدور قرار ادارى في هذه الحالة غير قائم على أساس سليم من القانون ويتعين الالتفات عنه ..

(طعن ١٣٣ لسنة ٣١ ق جلسة ١٦/١١/١٩٨٥)

الفرع الثاني عشر مسائل متنوعة

أولا — الضريبة لا تفرض الا بقانون

قاعدة رقم (٢٧٥)

المبدأ :

المواد ٢٨ و ٦٤ و ٦٥ و ١١٩ و ١٢٠ من الدستور مفادهما — الدستور قرر بحسم ووضوح أنه لا يجوز إنشاء الضرائب العامة وتعديلها أو إلغاؤها أو الاعفاء من أدائها الا طبقا للأحكام والقواعد والإجراءات التي ينص عليها في قانون وليس في أداة تشريعية أدنى — أوجب المشرع الدستوري أن ينظم القانون الضريبة وليس أداة تشريعية ذلك لحماية الأموال العامة ومن بينها الضرائب والرسوم .

الحكمة :

ومن حيث أن الطعن يقوم على أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ذلك أن نسبة الضريبة المستحقة على السلع المستوردة حددها المشرع بنسبة ٥٪ من قيمتها وتقضى ذلك أنه متى تحدد سعر هذه السلع بما يؤدي إلى ارتفاع قيمتها فإنه يترتب على ذلك بضرورة ارتفاع نسبة الضريبة على الاستهلاك المستحقة عايبا تبعا لارتفاع قيمتها ومن ثم كان من حق الإدارة تحصيل غارق الضريبة ، ويكون القرار المطعون فيه قد صدر صحيحا .

من حيث أن المادة ٢٨ من الدستور قد نصت على أن يقوم النظام الضريبي على العدالة الاجتماعية ، كما نصت المادتان ٦٤ و ٦٥ على أن سيادة القانون أساس الحكم في الدولة وتخضع الدولة للقانون ، كما نصت المادة ١١٩ من الدستور على أن « إنشاء الضرائب العامة وتعديلها أو

الغاؤها لا يكون الا بقانون ولا يعنى احد من انثها الا فى الاحوال المبينة فى القانون ولا يجوز تكليف أحد أداء غير ذلك من الضرائب والرسوم الا فى حدود القانون « كما نصت المادة ١٢٠ من الدستور على أن ينظم القانون القواعد الاساسية لحماية الاموال العامة واجراءات صرفها » .

ومن حيث أنه يبين من مجموع هذه النصوص ان الدستور قرر بحسم وقطعية ووضوح أنه لا يجوز انشاء الضرائب العامة وتعديلها أو الغاؤها من ادائها إلا طبقا للاحكام والقواعد والاجراءات التى ينص عليها فى قانون وليس فى أداة تشريعية ادنى كما أن المشرع الدستورى قد أوجب أن ينظم القانون اية أداة تشريعية أو فى القواعد الاساسية لحماية الاموال العامة وبينها الضرائب والرسوم .

ومن حيث أن تلك المبادئ الاساسية المتعلقة بالضرائب والرسوم التى أوردها الدستور تمثل مبدأ « شرعية الضرائب والرسوم » والذى يتحتّم بمقتضاه أن ينظم بالقانون وحده الاركان الاساسية والجوهرية التى يقوم عليها النظام القانونى للضرائب والرسوم يتعين أن ينظم بالقانون وليس بأداة تشريعية ادنى منه « شخص الخاضع للضريبة » وكذلك الوعاء الخاضع للضريبة » ، « والسعر الذى تتحدد به الضريبة » والقواعد الاساسية لتحصيل الضريبة » ، ولا يجوز على أى وجه أن تقوم الادارة الضريبية بناء على أداة ادنى من القانون بفرض أو تعديل أو تحصيل أو الاعفاء من الضريبة ، والا كان عطفا غير مشرع ومخالف لصريح نص الدستور وللقانون المنظم للضريبة أن وجد وبالتالى واذا أن المركز القانونى للخضوع أو الاعفاء من الضريبة مصدره احكام القانون الضريبى ذاته التى تحدد الاركان الشرعية الاساسية للضريبة على النحو آنف الذكر وليس ما تقرره الادارة الضريبية بأداة ادنى من نصوص القانون فان قرارات الادارة الضريبية المخالفة للدستور والقانون لا يكون لها ولو مضى الزمن عليها أى اثر قانونى ما لم ينص القانون على غير ذلك صراحة بنصوص صريحة وقاطعة الدلالة » .

ثانياً — ولاية محكم مجلس الدولة بمنازعات المهراتب

قاعدة رقم (٢٧٦)

المادة :

إذا تضمن قانون ضريبة معين تنظيمًا للنظام أو الطعن أمام جهة إدارية ذات اختصاص قضائي فإن محكم مجلس الدولة لا تقتصر في المنازعة الضريبية إلا بعد اتباع الطاعن الإجراءات الخاصة بالنظام أو الطعن أمام الجهة أو الهيئة ذات الاختصاص القضائي التي حددها القانون وذلك حتى يصبح القرار نهائيًا وفقًا لصريح عبارة البند ثامنًا من المادة ١٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بتنظيم مجلس الدولة — اقامة الدعوى بالطعن على قرار من تلك القرارات مباشرة أمام محكم مجلس الدولة يكون مرفوع قبل الأوان ويتعين القضاء بعدم قبولها شكلاً وليس بعدم اختصاص محكم مجلس الدولة بنظرها .

المحكمة :

من حيث أن المادة ١٧٢ من الدستور قد نصت على أن مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة ويختص بالفصل في المنازعات الإدارية والدعوى التلخيصية ويحدد القانون اختصاصاته الأخرى .

ومن حيث أنه قد نص القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بتنظيم مجلس الدولة في المادة ١٠ منه على أن تختص محكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل في البتود الأربع عشر المحددة في هذه المادة ومنها في البند سادسًا الطعون في القرارات النهائية الصادرة من الجهات الإدارية في منازعات الضرائب والرسوم وفقًا للقانون الذي ينظم كيفية نظر هذه المنازعات أمام مجلس الدولة وفي البند ثامنًا الطعون التي ترفع عن القرارات النهائية الصادرة من جهات إدارية ذات اختصاص قضائي فيما عدا القرارات الصادرة من هيئات التوثيق والتحكيم في منازعات العمل وذلك متى كان مرجع الطعن عدم الاختصاص أو عيبًا في الشكل أو مخالفة القوانين واللوائح أو الخطأ في تطبيقها وتأويلها . . الخ .

ومن حيث أنه قد جرى قضاء هذه المحكمة على أنه وأن كان اختصاص محكم مجلس الدولة علما وشاملا لجميع منازعات الضرائب الا ان ذلك موقوف الاثر فيما يتعلق بمنازعات الضرائب التي نظم المشرع في قوانينها الاجراءات والقواعد الخاصة بالتنظيم منها والطعن عليها قضائيا أمام المحاكم أو أمام جهة ادارية ذات اختصاص قضائي لحين صدور قانون الاجراءات الخاص بمجلس الدولة ومثل ذلك المنزعات المتعلقة بضرائب العطل بينما تتولى محكم مجلس الدولة الفصل في جميع منازعات الضرائب الاخرى طبقا للقواعد والاجراءات المنصوص عليها في قانون تنظيم مجلس الدولة بصفة اساسية وبمراعاة ما يكون قد نص عليه القانون الخاص بالضريبة من اجراءات تتعلق بالتنظيم من اقرارات الخاصة بهذه الضرائب دون الطعن القضائي عليها .

ومن حيث أنه بناء على هذا المعيار الذي يحدد ولاية محكم مجلس الدولة بمنازعات الضرائب فانه اذا تضمن قانون ضريبة معين تنظيميا للتنظيم أو الطعن أمام جهة ادارية ذات اختصاص قضائي فان محكم مجلس الدولة لا تنظر في المنازعة الضريبية الا بعد اتباع الطاعن الاجراءات الخاصة بالتنظيم أو الطعن أمام الجهة أو الهيئة ذات الاختصاص القضائي التي حددها القانون وذلك حتى يصبح القرار نهائيا ونفا لصريح عبارة البند — ثامنا — من المادة ١٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ سالف الذكر .

ومن حيث أنه بناء على ذلك فان اقامة الدعوى بالطعن على قرار من تلك القرارات مباشرة أمام محكم مجلس الدولة يكون مرفوع قبل الاوان ويتعين القضاء بعد قبولها شكلا وليس بعدم اختصاص محكم مجلس الدولة بنظرها يؤكد ذلك تماثل هذه الحالة مع ما ورد في البند ب من المادة ١٢ من قانون تنظيم مجلس الدولة سالف الفكر حيث نص على عدم قبول الطلبات التي تقوم راسا لمحكم مجلس الدولة بالطعن في القرارات الادارية النهائية المخذة في البند المذكور قبل ما اوجبه من تنظيم فيه .

(طعن ١٣٩٢ لسنة ٢٥ في جلسة ١٩٩٤/٢/٧)

ثالثا — الاستهلاكات الإضافية المنصوص عليها في
المادتين ٢٤ و ١١٤ من قانون الضرائب على الدخل
رقم ٥٧ لسنة ١٩٨١ لا يعتبر إعفاء ضريبيا قائما بذاته

قاعدة رقم (٢٧٧)

المسندا :

يستفاد من نص المادتين ٢٤ و ١١٤ من القانون رقم ١٥٧ لسنة
١٩٨١ من قانون الضرائب على الدخل أن المشرع رأى تحديد صافي الربح
على أساس نتيجة الصفقة أو نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها وذلك
بعد خصم جميع التكاليف ومنها الاستهلاكات الحقيقية والاستهلاكات
الإضافية ، ومن ثم فإن الاستهلاكات الإضافية تدخل ضمن تكاليف الإنتاج
أو تكاليف الحصول على الربح وهو ما أوضح عنه المشرع عندما نص على
أن يتم خصوما من تكلفة الآلات والمعدات الجديدة دون أن يقضى بخصمها
من صافي ربح الممول وبالتالي تحسب ضمن التكاليف ولا تعتبر إعفاء ضريبيا
قائما بذاته — لم يطرا من الموجبات ما يقضى المدول عن تأييد ما سبق
وأن انتهت إليه الجمعية بجلستها المنعقدة في ١٧/١/١٩٨٤ .
الفتوى :

إن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمي الفتوى
والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٩١ فاستبان لها أن
الافتاء السابق صدوره منها في هذا الشأن بني على أنه يستفاد من نص
المادتين ٢٤ و ١١٤ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المشار إليه أن المشرع
رأى تحديد صافي الربح على أساس نتيجة الصفقة أو نتيجة العمليات على
اختلاف أنواعها وذلك بعد خصم جميع التكاليف ومنها الاستهلاكات الحقيقية
والاستهلاكات الإضافية ، ومن ثم فإن الاستهلاكات الإضافية تدخل ضمن
تكاليف الإنتاج أو تكاليف الحصول على الربح وهو ما ائضح عنه المشرع

عندما نص على أن يتم خصمها من تكلفة الآلات والمعدات الجديدة دون أن يقضى بخصمها من صافي ربح الممول وبالتالي تصب من التكاليف ولا تعتبر إعفاءا ضريبيا قائما بذاته . وهذا الذى انتهت اليه الجمعية فيما سبق هو ما يتفق مع صراحة النصوص اذ نصت المادة ٢٤ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المشار اليه على أن : « يحدد صافي الربح الخاضع للضريبة على أساس نتيجة الصفقة أو نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها طبقا لاحكام هذا القانون وذلك بعد خصم جميع التكاليف وعلى الأخص :

١ — قيمة ايجار العقارات ...

٢ — الاستهلاكات الحقيقية التى حصلت من دائرة ما يجرى عليه العمل عادة طبقا للعرف وطبيعة كل صناعة أو تجارة أو عمل .

٣ — خمسة وعشرون فى المائة من تكلفة الآلات والمعدات الجديدة التى تشتريها المنشأة لاستخدامها فى الانتاج وذلك بالإضافة الى الاستهلاكات المنصوص عليها فى الفترة السابقة . ويحسب الاستهلاك الإضافى اعتبارا من تاريخ الاستخدام فى الانتاج ولمدة واحدة ويشترط أن يكون لدى المنشأة حسابات منتظمة وفقا لحكم المادة ٣٦ من هذا القانون » . كما نصت المادة ١١٤ من القانون ذاته على انه : « يحدد صافي الربح الخاضع للضريبة على أساس نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها طبقا لاحكام هذا القانون وذلك بعد خصم جميع التكاليف وعلى الأخص :

١ — قيمة اجارات العقارات ...

٢ — الاستهلاكات الحقيقية التى حصلت فى دائرة ما يجرى عليه العمل طبقا للعرف وطبيعة كل ناعة أو تجارة أو عمل .

٣ — خمسة وعشرون فى المائة من تكلفة الآلات والمعدات الجديدة التى تشتريها الشركة لاستخدامها فى الانتاج وذلك بالإضافة الى الاستهلاكات

المنصوص عليها بالفترة السابقة ويحسب الاستهلاك الإضافي اعتباراً من تاريخ الاستخداًم في الإنتاج ولرة واحدة » .

فعبارة النصين قاطعة الدلالة على أن الاستهلاك الإضافي لا يخصم من صافي أرباح وانما من تكلفة الآلات والمعدات الجديدة ومتى كانت نصوص القاتون واضحة محددة العبارة جلية المعنى فلا يسوغ الانحراف عنها أياً ما كانت وجهة الاسانيد التى تحدى الى ذلك ، كما وانه لا سبيل مع هذا الوضوح للبحث عن حكمه التشريع ودواعيه بحسبان ان الاحكام انما تدور مع حلها لا حكمها ، الامر الذى لا مندوحة معه ختامها من تأييد الراى السابق صدوره عن الجمعية فى ١٨ من يناير سنة ١٩٨٤ .

لذلك :

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تأييد ما سبق وإن انتهت اليه الجمعية بجلستها المنعقدة فى ١٨ من يناير سنة ١٩٨٤ حيث لم يطرا من الموجبات ما يقتضى العدول عنه .

(فتوى ٢٦٧/٢/٣٧ جلسة ١٩٩١/١١/١٧)

سابقة أعمال الدار العربية للموسوعات

(حصن الفكيهاني - مصمم)

خلال ما يقرب من نصف قرن

أولا - المؤلفات :

- ١ - المدونة العمالية في قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية « الجزء الأول والثاني والثالث » .
- ٢ - المدونة العمالية في قوانين اصابات العمل والتأمينات الاجتماعية .
- ٣ - الرسوم القضائية ورسوم الشهر التقاعدي .
- ٤ - ملحق المدونة العمالية في قوانين العمل .
- ٥ - ملحق المدونة العمالية في قوانين التأمينات الاجتماعية .
- ٦ - التزامات صاحب العمل القانونية والمدونة العمالية الدورية .

ثانيا - الموسوعات :

- ١ - موسوعة العمل والتأمينات : (١٦ مجلدا - ١٥٠ ألف صفحة) .. وتتضمن كافة القوانين وللقوانين وآراء الفقهاء ولحكم المحاكم ، وعلى رأسها محكمة النقض المصرية ، وذلك بشأن العمل والتأمينات الاجتماعية .
- ٢ - موسوعة الضرائب والرسوم والمصفاة : (٢٢ مجلدا - ٢٥٠ ألف صفحة) وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء ولحكم المحاكم ، وعلى رأسها محكمة النقض وذلك بشأن الضرائب والرسوم والمصفاة .

٣ — الموسوعة التشريعية الحديثة : (٥٢ مجلداً — ٦٥ ألف صفحة)
وتتضمن كافة القوانين والقرارات منذ عام ١٨٦١ حتى الآن .

٤ — موسوعة الأمن الصناعي للدول العربية : (١٥ أجزاء — ١٢ ألف صفحة)
وتتضمن كافة القوانين والوسائل والأجهزة العلمية للأمن الصناعي بالدول العربية جميعها ، بالإضافة الى الأبحاث العلمية التي تناولتها المراجع الأجنبية وعلى رأسها (المراجع الأمريكية والأوروبية) .

٥ — موسوعة المعارف الحديثة للدول العربية : (٣ أجزاء — ٣ آلاف صفحة)
وتتضمن عرضاً حديثاً للنواحي التجارية والصناعية والزراعية والعلمية ... الخ لكل دولة عربية على حدة . (نفذت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٩٥) .

٦ — موسوعة تاريخ مصر الحديث : (جزئين — ألفين صفحة)
وتتضمن عرضاً مفصلاً لتاريخ مصر ونهضتها (قبل ثورة ١٩٥٢ وما بعدها)
(نفذت وسيتم طباعتها خلال عام ١٩٩٥) .

٧ — الموسوعة الحديثة للمملكة العربية السعودية : (٣ أجزاء — ألفين صفحة)
وتتضمن كافة المعلومات والبيانات التجارية والصناعية والزراعية والعلمية ... الخ . بالنسبة لكافة أوجه نشاطات الدولة والأفراد
(نفذت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٩٤) .

٨ — موسوعة القضاء والفقه للدول العربية : (٢٣٠ جزء) .
وتتضمن آراء الفقهاء وأحكام المحاكم في مصر وباقي الدول العربية لكافة فروع القانون مرتبة موضوعاتها ترتيباً إيجازياً .

٩ — الوسيط في شرح القانون المدني والأرمني : (٥ أجزاء — ٥ آلاف صفحة)
ويتضمن شرحاً وافياً لنصوص هذا القانون مع التعليق عليها بآراء فقهاء القانون المدني المصري والشريعة الإسلامية السمحاء وأحكام المحاكم في مصر والعراق وسوريا .

١٠ — الموسوعة الجنائية الأردنية : (٣ أجزاء — ٣ آلاف صفحة)

وتتضمن عرضا إيجديا لأحكام المحاكم الجزئية الأردنية مقرونة بأحكام محكمة النقض الجنائية المصرية مع التعليق على هذه الأحكام بالشرح والمقارنة .

١١ — موسوعة الإدارة الحديثة والحوافز : (أربعة أجزاء — ٣ آلاف

صفحة) وتتضمن عرضا شاملا لمفهوم الحوافز وتأصيله من ناحية الطبيعة البشرية والناحية القانونية ومفهوم الإدارة الحديثة من حيث طبيعة المدير المثالي وكيفية إصدار القرار وإنشاء الهياكل وتقييم الأداء ونظام الإدارة بالأهداف مع دراسة مقارنة بين النظم العربية وسائر النظم العالمية .

١٢ — الموسوعة المغربية في التشريع والقضاء : (٢٥ مجلدا — ٢٠ ألف

صفحة) وتتضمن كافة التشريعات المغربية منذ عام ١٩١٢ حتى الآن مرتبة ترتيبا موضوعيا وإيجديا ملحقا بكل موضوع ما يتصل به من تشريعات مصرية ومبادئ واجتهادات المجلس الأعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية .

١٣ — التعليق على قانون المسطرة الجنائية المغربية : (٣ أجزاء)

ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين العربية بالأضافة الى مبادئ المجلس الأعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية (الطبعة الثانية ١٩٩٣) .

١٤ — التعليق على قانون المسطرة الجنائية المغربي : (أربعة أجزاء)

ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين العربية بالأضافة الى مبادئ المجلس الأعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية (الطبعة الثانية ١٩٩٣) .

١٥ — التعليق على قانون الالتزامات والعقود المغربي : (ستة أجزاء)

ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون مع المقارنة بالقوانين العربية بالأضافة الى مبادئ المجلس الأعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية (الطبعة الأولى ١٩٩٣) .

١٦ — التحقيق على القانون الجنائي المغربي : (ثلاثة أجزاء) ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون مع المقارنة بالقوانين العربية بالاضافة الى مبادئ المجلس الاعلى المغربى ومحنة النفى المصرية (الطبعة الاولى ١٩٩٣) .

١٧ — الموسوعة الادارية الحديثة : وتتضمن مبادئ المحكة الادارية العليا وتعاونى الجمعية العمومية لمجلس الدولة منذ عام ١٩٤٦ حتى عام ١٩٨٥ (٢٤ جزء + فهرس موضوعى أبجدى) .

١٨ — الموسوعة الذهبية للقواعد القانونية : التى امرتها محكة النفى المصرية منذ انشائها عام ١٩٣١ حتى عام ١٩٩٢ مرتبة موضوعاتها ترتيبا أبجديا وزميا (٤١ جزء مع الفهرس) .

(الاصدار الجنائى ١٨ جزء + الفهرس)

(الاصدار الجنى ٢٣ جزء + الفهرس)

[illegible]

الدار العربية للموسوعات

حسن الفكاهنى - محام

تأسست عام ١٩٤٩ -

الدار الوحيدة التى تخصصت فى إصدار

الموسوعات القانونية والإعلامية

على مستوى العالم العربى

ص . ب ٥٤٣ - تليفون ٣٩٣٦٣٠

٢٠ شارع عيسى - القاهرة

